

# موسوعة مصر

## للتشريع والقضاء

عبد الرحمن رشدي

المحامى

الجزء السادس عشر

اصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٢ شارع نوفيق شمس من فاطمة رشدي / الحرم ت : ٥٣٥٩٩٠

٤١ شارع محي الدين أبو النور - المهندسين ت : ٣٦٠٦٨٠٩



[illegible]



*[The page contains dense, repetitive Arabic script, likely bleed-through from another document.]*







# موسوعة مصر

## للتشريع والقضاء

تتضمن موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ، معدلة وفقا لآخر تعديل ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومعلفا عليها بأهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض والادارية العليا

اعداد

عبد المنعم حسنى

المحامى

الجزء السادس عشر

موضوعات حرف ( س ، ش )

١٩٩٢

إصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٤١ شارع محي الدين ابو العز المهندسين ت ٢٦.٦٨.٩٠







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ









( أولا )

تنظيم السجون

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم السجون ( ١ ، ٢ )

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ باصدار قانون العقوبات والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣١ بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة المعدل بالقانون رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واقامة الأجانب والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أرتآه مجلس الدولة ؛

---

( ١ ) الوقائع المصرية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ - العدد ٩٦ مكرر

( ب ) تابع .

( ٢ ) صدر قرار وزير العدل في ١٢/٩/١٩٦٣ بتحويل المشرفات

الاداريات بمصلحة السجون صفة مائوري الضبط القضائي ( الوقائع المصرية

في ٢٦/٩/١٩٦٣ - العدد ٧٥ .



## قرر القانون الآتى :

### الفصل الاول

### أنواع السجون

مادة ١ - السجون على أربعة أنواع :

- ( أ ) ليمانات .
- ( ب ) سجون عشوائية .
- ( ج ) سجون مركزية .
- ( د ) سجون خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية (١) تعين فيها فئات المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الافراج عنهم .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بتعيين الجهات التى تنشأ فيها السجون من كل نوع ودائرة كل منها (٢) .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٤٦ لسنة ١٩٦٠ بإيداع المحبوسين احتياطيا من ضباط الشرطة باحدى غرف فرق الأمن بالمحافظات والمديرية ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٠/٨/٤ - العدد ١٢٤ ) . كما صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء مؤسسة للعمل يودع فيها معتادو الاجرام ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/٣/١٥ العدد ١١ ) .

(٢) صدرت عدة قرارات لوزير الداخلية بإنشاء السجون ، فيها :  
- القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء سجن عمومى فى مدينة القاهرة للمتهمين الذين تقرر السلطات المختصة حبسهم وبسمى سجن المحبوسين احتياطيا ( الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/٣/١٧ - العدد ٢٢ ) .

- القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء سجون مركزية فى المحافظات ( الوقائع المصرية فى ١٩٦٢/١٢/٢٠ - العدد ١٠ ) .

- القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن اعتبار السجن رقم «١» بمنطقة سجون الطريق الصحراوى ( مصر/اسكندرية ) ليماننا يودع به الرجال المحكوم عليهم بعقوبة الاشغال الشاقة ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٦/١١ - العدد ١٣٣ ) .



**مادة ١ مكرراً -** ( مضافه بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ ) يودع كل من يحجز أو يعتقل أو يتحفظ عليه أو تسلب حريته على أى وجه ، فى أحد السجون المبينة فى المادة السابقة ، أو أحد الأماكن التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الداخلية وتسرى عليها جميع الأحكام الواردة فى هذا القانون على أن يكون حق الدخول فيها المنصوص عليه فى المادة ٨٥ للنائب العام أو من ينييه من رجال النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل .

**مادة ٢ -** تنفذ الأحكام الصادرة بعقوبة الأشغال الشاقة على الرجال فى الليمان .

ولا يجوز وضع القيد الحديدى فى قدمى المحكوم عليه داخل الليمان أو خارجه إلا إذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة ، وذلك بناء على أمر يصدره مدير عام مصلحة السجون .

**مادة ٣ -** تنفذ الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الآتى ذكرهم فى سجن عمومى :

( أ ) المحكوم عليهم بعقوبة السجن .

( ب ) النساء المحكوم عليهن بعقوبة الأشغال الشاقة .

( ج ) الرجال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة الذين ينقلون من الليمانات لأسباب صحية أو لبلوغهم سن الستين أو لقضائهم فيها نصف المدة المحكوم عليهم بها أو ثلاث سنوات أى المدتين أقل وكان سلوكهم حسناً خلالها .

ويصدر عام السجون قراراً بتشكيل لجنة لتقدير صلاحية المسجون لتلك من الليمان . وإذا انحرف سلوك المسجون فى السجن جاز إعادته إلى الليمان .



( د ) المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر الا اذا كانت  
المدة الباقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك ولم يكونوا مودعين في  
قبل في سجن عمومي .

مادة ٤ - تنفيذ العقوبة في سجن مركزي (١) على الأشخاص الذين لم يرد ذكرهم في المادتين السابقتين وعلى الأشخاص الذين يكونون محلا للاكراه البدني تنفيذا لأحكام مالية ، على أنه يجوز وضعهم في سجن عمومي اذا كان أقرب الى النيابة ، أو اذا ضاق بهم السجن المركزي .

## الفصل الثاني

## قبول المسجونين

مادة ٥ - لا يجوز ايداع أى انسان فى سجن الا بأمر كتابى موقع من السلطات المختصة بذلك قانونا ولا يجوز أن يبقى فيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

مادة ٦ - يجب على مدير السجن أو مأموره أو الموظف الذى يعين لهذا الغرض قبل قبول أى انسان فى السجن أن يتسلم صورة من أمر الايداع بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام ويرد الأصل لمن أحضر السجن . يحتفظ بصورة موقعة ممن أصدر الأمر بالسجن .

مادة ٧ - عند نقل المبعجون من سجن الى آخر ترسل معه الى السجن المنقول اليه صورة أمر الايداع المشار اليه في المادة السابقة وجميع أوراقه بما في ذلك المبحوث الاجتماعية والصحية عن حالته .

مادة ٨ - عند دخول المسجون السجن يجب تسجيل ملخص الألام

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٦٥٤ لسنة ١٩٧١ باللائحة الداخلية  
للتجنون المركزية ( الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٦/٢٦ - العدد ١٤٥ :  
انظر - بنى - نسف - خربة



بحبسه بالسجل العمومي للمستجوين ويتم هذا التسجيل بحضور من احضر المسجون ثم يوقع عليه .

مادة ٩ — يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وأن يؤخذ ما يوجد معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة .

واذا كان على المسجون التزامات مالية للحكومة بمقتضى الحكم الصادر عليه بالعقوبة استوفيت هذه الالتزامات مما يوجد معه من نقود فإن لم تكف للوفاء ولم يف المسجون بهذه الالتزامات بعد تكليفه بذلك بيعت الأشياء ذات القيمة بواسطة النيابة العامة للوفاء بمطلوب الحكومة من حصة البيع على أن يراعى عدم المضى في البيع اذا نتج منه مبلغ كاف للوفاء بالمطلوب من المسجون .

واذا قل ما حصل من المسجون من نقود وما حصل من البيع على الوجه السالف بيانه عن مقدار الالتزامات المالية للحكومة احتفظ له بمبلغ لا يقل عن جنيه يقيد لحسابه بالأمانات وأضيف الباقي لحساب الحكومة .

أما اذا تبقى له شيء بعد وفاء هذه الالتزامات فيقيد الباقي لحسابه بالأمانات للانفاق منه عليه عند الحاجة ما لم يسلم بناء على طلبه الى من يختاره أو الى القيم عليه .

مادة ١٠ — ( مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ ) يحتفظ للمسجون بالأشياء ذات القيمة التي توجد معه عند دخوله السجن والتي لا تباع استيفاء لمطلوبات الحكومة طبقا للمادة السابقة ما لم تسلم بناء على طلبه الى من يختاره أو الى القيم عليه .

وتؤول ملكية هذه الأشياء الى الدولة اذا لم يتقدم صاحبها أو ورثته لتسلمها خلال ثلاث سنوات من تاريخ الافراج عنه أو وفاته في

وفى حالة هروب المسجون وعدم انقبض عليه خلال ستة أشهر من تاريخ هروبه ترسل ودائعه الى النيابة المختصة للتصرف فيها .

مادة ١١ - تعدم ثياب كل مسجون يتضح أنها مضرّة بالصحة داخل السجن ، أما الثياب الأخرى فيحتفظ بها للمسجون اذا كانت مدة سجنه سنة فأقل ، فان زادت على ذلك سلمت لمن يختاره المسجون أو للقيم عليه فان أمتنع من تسلمها جاز بيعها لحساب المسجون وقيد المتحصل من البيع لحسابه بالأمانات طبقا لما هو مبين بالفقرة الأخيرة من المادة التاسعة .

مادة ١٢ - يجوز مصادرة ما يخفيه المسجون أو يمتنع من تسليمه أو يحاول غيره خفية توصيله اليه في السجن .

### الفصل الثالث

#### تقسيم المسجونين ومعاملتهم

مادة ١٣ - يقسم المحكوم عليهم الى درجات لا تقل عن ثلاث .  
وتبين كيفية المعاملة والمعيشة لكل درجة بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح مدير عام السجون وموافقة النائب العام (١) .

وتراعى اللوائح الداخلية للسجون في ترتيب وضع المسجونين في كل درجة وفي نقلهم من درجة الى أخرى مع مراعاة السن .

مادة ١٤ - يقيم المحبوسون احتياطيا في أماكن منفصلة عن أماكن

---

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم ( الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٤/٢٩ - العدد ٩٢ ) .  
المعدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٤/٦ - العدد ٨٠ ) ، وقرار مساعد وزير الداخلية رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٢/١٩ - العدد ٤٣ ) ، وقرار مساعد أول وزير الداخلية للأمن الاجتماعي رقم ١٢٦٣ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١١/١٠ - العدد ٢٥٤ ) .



غيرهم من المسجونين ، ويجوز التصريح للمحبوس احتياطيا بالاقامة في غرفة مؤثثة مقابل مبلغ لا يتجاوز ١٥٠ مليما يوميا ، وذلك في حدود ما تسمح به الأماكن والمهمات بالسجن وفق ما تبينه اللائحة الداخلية .

مادة ١٥ - للمحبوسين احتياطيا الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة ، وذلك ما لم تقرر ادارة السجن مراعاة للصحة أو للتنظافة أو لصالح الأمن أن يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم من المسجونين .

مادة ١٦ - يجوز للمحبوسين احتياطيا استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له فان لم يرغبوا في ذلك أو لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر .

مادة ١٧ - يجوز لمدير عام السجون بعد موافقة النائب العام أن يفتح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المقررة للمحبوسين احتياطيا .

مادة ١٨ - اذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سني وجب قبل الافراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد اللائحة الداخلية مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجون خلالها ، على أن يراعى التدرج في تخفيف القيود أو منح الزايا .

مادة ١٩ - تعامل المسجونة الحامل ابتداء من الشهر السادس للحمل معاملة طيبة خاصة من حيث الغذاء والتشغيل والنوم حتى تضع حملها وتمضي أربعون يوما على الوضع .

ويجب أن يبدل للام وطفلها العناية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة ، ولا يجوز حرمان المسجونة الحامل أو الأم من الغذاء المقرر لها لأي سبب كان .

مادة ٢٠ - لا حونة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين

فان لم ترغب في بقاءه معها أو بلغ هذه السن سلم لأبيه أو لمن تختاره من الأقارب فان لم يكن للطفل أب أو أقارب يكفلونه وجب على مدير السجن أو مأموره اخطار المحافظ أو المدير لتسلمه للعناية به خارج السجن في أحد الملاجئ واطار الأم المسجونة بمكانه وتيسير رؤيتها له في أوقات دورية على الوجه الذي تتيحه اللائحة الداخلية .

مادة ٢٠ مكررا - ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٨ ) يعامل كل من تسلب حريته بغير حكم قضائي ، المعاملة المقر للمحبوسين احتياطيا في هذا القانون ويلغى ما يخالف ذلك من أحكام .

### الفصل الرابع

#### تشغيل المسجونين

مادة ٢١ - تحدد أنواع الأشغال التي تفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل بقرار يصدر من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل (١) .

مادة ٢٢ - لا يجوز أن تتقص مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل عن ست ساعات في اليوم ولا أن يزيد على ثمان .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم السجون حدد في المادة الاولى منه الاشغال التي تفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل بالليمانات والسجون ( الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٧/٦ - العدد ٥٢ )  
كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتجديد الاعمال التي يجوز تشغيل المحكوم عليه بالاكراه البدني فيها بالمصالح الحكومية ( الوقائع المصرية في ١٩٧٠/٢/١ - العدد ٣٦ ) .



ولا يجوز تشغيل المسجونين في أيام الجمع والأعياد الرسمية ولا غير المسلمين في أعيادهم الدينية . وذلك كله في غير حالات الضرورة .

مادة ٢٣ - إذا اقتضى الأمر تشغيل المسجونين في أعمال تتعلق بالمنافع العامة وفي جهات بعيدة عن السجن جاز إيواءهم ليلا في معسكرات أو سجون مؤقتة ، وذلك بأمر يصدره مدير عام السجون بعد موافقة وزير الداخلية .

وتراعى في هذه الحالة القواعد المقررة داخل السجن من حيث الغذاء والصحة والنظام والتأديب ويتخذ المدير العام ما يراه من الاحتياطات اللازمة لمنع هرب المسجونين .

مادة ٢٤ - لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بحبس السيط إلا إذا رغبوا في ذلك .

### الفصل الخامس

#### أجور المسجونين

مادة ٢٥ - تبين اللائحة الداخلية الشروط اللازمة لاستحقاق المحكوم عليهم أجورا مقابل أعمالهم في السجن وأوجه صرف هذه الأجور .

مادة ٢٦ - لا يجوز توقيع الحجز على أجور المسجونين ، وذلك دون اخلال بحق ادارة السجن في حصص مقابل الخسائر التي يتسبب فيها سجون .

مادة ٢٧ - إذا توفي المسجون يصرف أجره الى ورثته الشرعيين .

## الفصل السادس

### تثقيف المسجونين

مادة ٢٨ — تقوم ادارة السجن بتعليم المسجونين مع مراعاة السن ومدى الاستعداد ومدة العقوبة .

مادة ٢٩ — يصع وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم (١) منح الدراسة للرجال والنساء وذلك بعد أخذ رأى مدير عام السجون .

مادة ٣٠ — ( مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ ) تنشأ في كل سجن مكتبة للمسجونين تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية يشجع المسجونون على الانتفاع بها في أوقات فراغهم .

ويجوز للمسجونين أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والصحف والمجلات ، وذلك وفق ما تقرره اللائحة الداخلية .

مادة ٣١ — ( مستبدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٣ ) على ادره السجن أن تشجع المسجونين على الاطاع والتعليم وان ييسر الاستعداد للمسجونين الذين لديهم الرغبة في مواصلة الدراسة وأن تسمح لهم بتأدية الامتحانات الخاصة بها في مقر اللجان .

مادة ٣٢ — يكون لكل ليمان أو سجن عمومي واعظاً أو أكثر لترعيب المسجونين في الفضيلة وحثهم على أداء الفرائض الدينية ، كما يكون له اخصائى أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية تخطى الوجه الندى نبينه اللائحة الداخلية .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن منح تعليم وتثقيف المسجونين ( الوقاتح بصرية في ٢٥ : ٩٧٢ لـ ) ونص في مادته الاولى على ما يأتى :  
 « يكون تعليم المسجونين وفقاً للمنهج الذى تعده ورره التربية والتعليم تنفيذاً للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه » .



## الفصل السابع

### علاج المسجونين

مادة ٣٣ - يكون في كل ليमान أو سجن غير مركزي طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تتطابق به الأعمال الصحية وفقا لما تحدده اللائحة الداخلية .

ويكون للسجن المركزي طبيب فإذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين أداء الأعمال المنوطة بطبيب السجن .

مادة ٣٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٦ ) كل محتو عليه بالاشتغال الشاقة يتبين لطبيب الليمان انه عاجز عن العمل في الليمان يعرض أمره على مدير القسم الطبى للسجون لفحصه بالاشتراك مع مدير عام مديرية الشؤون الصحية المختصة أو من يندبه من الأطباء العاملين بالمديرية للنظر في نقله الى سجن عمومى ، وينفذ قرار النقل به اعتماده من مدير عام السجن وموافقة النائب العام .

وعلى السجن المنقول اليه المسجون المريض مراقبة حالته وتقديم تقرير طبى عنه الى مدير القسم الطبى للسجون اذا تبين أن الأسباب الصحية التى دعت لهذا النقل قد زالت ، وفي هذه الحالة يشترك مدير القسم الطبى مع مدير عام مديرية الشؤون الصحية المختصة أو من يندبه من الأطباء العاملين بالمديرية في فحصه للنظر في اعادته الى الليمان ، ويصدر أمر من النائب العام باعادته وتستتزل المدة التى يقضيها المحكوم عليه في السجن من مدة العقوبة بالليمان .

مادة ٣٥ - كل مسجون محكوم عليه نهائيا يتبين لطبيب السجن انه مصاب بخلل في قواه العقلية يعرض أمره على مدير القسم الطبى للسجون لفحصه فاذا رأى ارساله الى مستشفى الأمراض العقلية للتثبيت من حالته نفذ ذلك فوراً ، فاذا اتضح أنه مختل العقل ظل بالمستشفى

ويبلغ النائب العام ليصدر أمرا بإيداعه فيها حتى يبرأ ، وعند شفاء المسجون تبلغ ادارة المستشفى النائب العام بذلك ، فيأمر باعادته الى السجن وتستتزل من مدة عقوبته المدة التي قضاه في المستشفى .

**مادة ٣٦ -** كل محكوم عليه يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بمرض يهدد حياته بالخطر أو يعجزه عجزا كليا يعرض أمره على مدير القسم الطبى للسجون لفحصه بالاشتراك مع الطبيب الشرعى للنظر فى الافراج عنه .

وينفذ قرار الافراج بعد اعتماده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام ، وتخطر بذلك جهة الادارة والنيابة المختصة .

ويتعين على جهة الادارة التى يطلب المفرج عنه الاقامة فى دائرتها عرضه على طبيب الصحة لتوقيع الكشف الطبى عليه كل ستة أشهر وتقديم تقرير عن حالته يرسل الى مصلحة السجون لتبين حالته الصحية توطئة لالغاء أمر الافراج عنه اذا اقتضى الحال ذلك .

ويجوز لمدير عام السجون ندب مدير قسم طبى السجون والطبيب الشرعى للكشف على المفرج عنه لتقرير حالته الصحية كلما روى ذلك .

ويعاد المسجون الذى أفرج عنه طبقا لما سبق الى السجن لاستيفاء العقوبة المحكوم بها عليه بأمر من النائب العام إذا تبين من اعادة الفحص التى يجريها الطبيبان المذكوران أن الأسباب الصحية التى دعت الى هذا الافراج قد زالت ، ويجوز اعادته أيضا بأمر من النائب العام اذا غير محل اقامته دون اخطار الجهة الادارية التى يقيم فى دائرتها .

وتستتزل المدة التى يقضيها المريض المفرج عنه خارج السجن من مدة العقوبة .

**مادة ٣٧ -** ( الفقرة ثالثا مستبدلة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٤ )



إذا بلغت حالة المسجون المريض درجة الخطورة وجب على إدارة السجن أن تبادر إلى إبلاغ جهة الإدارة التي يقيم في دائرتها أهله لأخطارهم بذلك فوراً ، ويؤذن لهم بزيارته •

وإذا توفي المسجون يخطر أهله فوراً بنفس الطريقة وتسلم إليهم جثته إذا حضروا وطلبوا تسلمها ، فإن رغبوا في نقل الجثة إلى بلده تتخذ الإجراءات الصحية على نفقة الحكومة قبل تسليمها إليهم لنقلها على نفقتهم ولا يسمح بنقل الجثة إذا كانت الوفاة بمرض وبائي •

وإذا مضت على وفاة المسجون أربع وعشرون ساعة دون أن يحضر أهله لتسلم جثته ، أودعت أقرب مكان إلى السجن معد لحفظ الجثث •

فاذا لم يتقدم أحد منهم لتسلمها خلال سبعة أيام من تاريخ الإيداع سلمت إلى إحدى الجهات الجامعية •

## الفصل الثامن

### الزيارة والمراسلة

مادة ٣٨ - يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه وذلك طبقاً لما تبينه اللائحة الداخلية ، وللمحبوسين احتياطياً هذا الحق دون إخلال بما يقتضى به قانون الإجراءات الجنائية بشأنهم في هذا الصدد •

مادة ٣٩ - يرخص لمحامى المسجون في مقابلته على انفراد بشرط الحصول على إذن كتابى من النيابة العامة ، ومن قضاى التحقيق فى القضايا التى يندب لتحقيقها سواء أكانت المقابلة بدعوة من المسجون أم بناء على طلب المحامى •

مادة ٤٠ - للنائب العام أو المحامى العام ومدير عام السجون أو

من ينييه أن يأذنوا لذوى المسجون بزيارته في غير مواعيد الزيارة العادية ،  
إذا دعت لذلك ضرورة •

مادة ٤١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ ) لضابط السجن  
حق تفتيش أى شخص يشتبه في حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن  
سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم •

مادة ٤٢ - يجوز أن تمنع الزيارة منعا مطلقا أو مقيدا بالنسبة الى  
الظروف في أوقات معينة وذلك لأسباب صحية أو متعلقة بالأمن •

## القصل التاسع

### تأديب المسجونين

مادة ٤٣ - الجزاءات التى يجوز توقيعها على المسجونين هى :

(١) الانذار •

(٢) الحرمان من كل أو بعض الامتيازات المقررة لدرجة المسجون  
أو فئته لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما •

(٣) تأخير نقل المسجون الى درجة أعلى من درجته فى السجن لمدة  
لا تزيد على ستة أشهر ان كان محكوما عليه بالحبس أو بالسجن ، ولمدة  
لا تزيد على سنة ان كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة •

(٤) تنزيل المسجون الى درجة أقل من درجته فى السجن لمدة لا  
تزيد على ستة أشهر ان كان محكوما عليه بالحبس أو بالسجن ، ولمدة  
لا تزيد على سنة ان كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة •

(٥) الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على خمسة عشرة يوما •

(٦) وضع المحكوم عليه بفرقة التأديب المخصصة التى تعينها  
اللائحة الداخلية لمدة لا تزيد على ستة أشهر •



ولا يجوز نقل المحكوم عليه من السجن الى فرقة التأديب المخصصة بالليمان الا اذا كانت سنه لا تقل عن سبع عشرة سنة ، ولا تجاوز المستين ، وذلك بعد موافقة النائب العام .

ويقترب على ذلك الحرمان من الزيارة والتراسل خلال المدة التي تقتضى بهذه الفرقة .

(٧) جلد المسجون بما لا يزيد على ٣٦ جلدة ، فاذا كان عمر المسجون أقل من سبع عشرة سنة استبدل بالجلد الضرب بعصا رفيعة بما لا يجاوز عشر عصى .

وتبين اللائحة الداخلية وصف الاداة التي تستعمل في الجلد .

ولا يجوز توقيع عقوبة الجلد الا في حالتى الاعتداء على الموظفين المنوطين بحفظ النظام في السجن أو التمرد الجماعى ، وما الى ذلك من حالات الضرورة التي يقررها وزير الداخلية (١) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن بيان حالات الضرورة التي تجيز توقيع عقوبة الجلد ( الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٧/٦ - العدد ٥٢ ) . ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - حالات الضرورة التي يجوز توقيع عقوبة الجلد فيها وهى :

(١) احراز أشياء يحتمل حصول أذى منها للغير أو لأمن السجن .

(٢) سرقة مفاتيح السجن أو تقليدها .

(٣) الهرب أو الشروع فيه .

(٤) التعدى على الموظفين الذين يدخلون السجن لأداء عمل يتعلق بوظيفتهم أو الزائرين الذين لهم صفة رسمية .

(٥) إتلاف سجلات السجن أو أوراق المسجونين عمدا أو إحداث تغيير فيها .

(٦) إتلاف شيء من أشياء السجن عمدا ، اذا تجاوزت قيمة الاضرار جنيها واحدا .

(٧) اشعال النار داخل الغرف .

(٨) احداث حريق عمدا بالسجن .

(٩) ضرب مسجون اذا أحدث الضرب اصابة تحتاج الى علاج .

مادة ٢ - على مدير عام السجون تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » ،

تحريرا في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٨ ( ٣٠ يونية سنة ١٩٥٩ ) .

ولا يجوز أن يوقع على المسجونات عقوبة الجلد أو النقل الى فرقة التأديب المخصصة أو النقل الى الليمان •

مادة ٤٤ — مدير السجن أو مأموره توقيع العقوبات الآتية :

- (١) الانذار •
- (٢) الحرمان من بعض الامتيازات المقررة لفئة المسجون •
- (٣) تأخير نقل المسجون الى درجة أعلى لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ان كان محكوما عليه بالاشغال الشاقة أو لمدة لا تزيد على شهران كان محكوما عليه بالسجن أو بالحبس مع الشغل •
- (٤) الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على أسبوع •

وتوقع هذه العقوبات بعد اعلان المسجون بالفعل المنسوب اليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويكون قرار مدير السجن أو مأموره بتوقيع العقوبة نهائيا •

أما العقوبات الأخرى فيوقعها مدير عام السجون بناء على طلب مدير السجن أو مأموره ، وذلك بعد تحرير محضر يتضمن أقوال المسجون وتحقيق دفاعه وشهادة الشهود •

مادة ٤٥ — تقييد بسجل خاص جميع العقوبات التي توقع على المسجونين •

مادة ٤٦ — يجب على مدير السجن أو مأموره أن يبلغ قورا محافظ المدينة أو مدير المديرية ، وكذلك النيابة العامة بما يقع من المسجونين من مياج أو عصيان جماعى •

مادة ٤٧ — لا يحول توقيع أية عقوبة تأديبية صدر الأمر بها



بالتطبيق لأحكام هذا القانون دون إخلاء سبيل المسجون في الميعاد المقرر  
يمقتضى الحكم الصادر عليه قضائيا .

مادة ٤٨ - يعامل المحبوسون احتياطيا فيما يتعلق بالنظام التأديبي  
معاملة المحكوم عليهم بالحبس أو بالسجن ، ومع ذلك لا توقع عليهم  
عقوبة النقل الى الليمان .

### الفصل العاشر

#### الافراج عن المسجونين

مادة ٤٩ - يفرج عن المسجون ظهر اليوم التالى لانتهاء مدة  
العقوبة .

مادة ٥٠ - اذ لم يكن مقررا وضع المسجون تحت مراقبة البوليس  
أو مطلوبا تسليمه اليه أو ممن يقتضى تسليمهم اليه بالنسبة الى نوع  
جرائمهم جاز لادارة السجن أن تعطيه استمارة سفر الى بلدة أو الى  
أية جهة أخرى يختارها في الجمهورية المصرية تكون أقرب من بلده مسافة  
اذا طلب المسجون ذلك .

مادة ٥١ - اذا لم يكن للمسجون ملابس أو لم يكن في قدرته  
الحصول عليها تصرف له ملابس طبقا لما تقرره اللائحة الداخلية للمسجون .

### الفصل الحادى عشر

#### الافراج تحت شرط

مادة ٥٢ - يجوز الافراج تحت شرط عن كبل محكوم عليه نهائيا  
بعقوبة مقيدة للحرية اذا أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة وكان  
سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو الى الثقة بتقويم نفسه وذلك ما لم  
يكن في الافراج عنه خطر على الأمن العام .

ولا يجوز أن تقل المدة التي تقضى في السجن عن تسعة أشهر على أية حال ، وإذا كانت العقوبة هي الاشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الافراج الا اذا قضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل .

**مادة ٥٣ -** يكون الافراج تحت شرط بأمر من مدير عام السجون طبقا للاوضاع والاجراءات التي تقررها اللائحة الداخلية .

**مادة ٥٤ -** اذا تعددت العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه السجن يكون الافراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات .

أما اذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة فيكون الافراج على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكاب هذه الجريمة مضافا اليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجل ارتكابها .

**مادة ٥٥ -** اذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الافراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها .

وإذا صدر العفو بتخفيض مدة العقوبة فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضاؤها في السجن للافراج المدة التي لا يصح بمقتضى العفو التنفيذ بها .

**مادة ٥٦ -** لا يجوز منح الافراج تحت شرط الا اذا وفى المحكوم عليه الالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية في الجريمة ، وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها .

**مادة ٥٧ -** يصدر بالشروط التي يشرى الزام المخرج عنهم تحت



شرط بمراعاتها قرار من وزير العدل (١) ، وتبين بالأمر الصادر بالافراج تحت شرط الواجبات التي تفرض على المفرج عنه من حيث محل اقامته وطريقة معيشته وضمان حسن سيره .

**مادة ٥٨ -** يسلم المسجون الى جهة الادارة مع أمر الافراج لتنفيذه مع تسليمه التذكرة المبين فيها اسمه ، والعقوبة المحكوم بها عليه ومدتها والتاريخ المقرر لانقضائها وتاريخ الافراج تحت شرط - ويذكر فيها الشروط التي وضعت للافراج عنه والواجبات المفروضة عليه وينبه عليه فيها الى أنه اذا خالف الشروط والواجبات المذكورة أو اذا وقع منه ما يدل على سوء سلوكه ألغى الافراج عنه ويعاد الى السجن طبقا لما هو مقرر في المادة ٥٩ .

**مادة ٥٩ -** اذا خالف المفرج عنه الشروط التي وضعت للافراج ولم يتم بالواجبات المفروضة عليه ألغى الافراج عنه وأعيد الى السجن ليستوفي المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليه .

ويكون الغاء الافراج في هذه الحالة بأمر من مدير عام السجون بناء على طلب رئيس النيابة في الجهة التي بها المفرج عنه ، ويجب أن يبين في الطلب الأسباب المبررة له .

**مادة ٦٠ -** لرئيس النيابة العامة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ اذا رأى الغاء الافراج أن يأمر بالقبض على المفرج عنه وحبسه الى أن يصدر مدير عام السجون قرارا بشأته ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوما الا باذن من النائب العام .

واذا ألغى الافراج خصمت المدة التي قضيت في الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد الغاء الافراج .

(١) صدر قرار وزير العدل في ١١/١/١٩٥٨ بشأن الشروط التي يلزم المفرج عنهم تحت شرط مراعاتها ( الوقائع المصرية في ١٨/١/١٩٥٨ - العدد ٦ ) .





## الفصل الثاني عشر

### المحكوم عليهم بالإعدام

مادة ٦٥ - تُنفذ عقوبة الإعدام داخل السجن أو في مكان آخر مستور بناء على طلب كتابي من النائب العام إلى مدير عام السجون يبين فيه استيفاء الاجراءات التي يتطلبها القانون .

وعلى ادارة السجون اخطار وزارة الداخلية والنائب العام باليوم المحدد للتنفيذ وساعته .

مادة ٦٦ - يكون تنفيذ عقوبة الاعدام بحضور مندوب من مصلحة السجون وأحد وكلاء النائب العام ومندوب من وزارة الداخلية ومدير السجن أو مأموره وطبيب السجن وطبيب آخر تتدبه النيابة العامة .

ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضر التنفيذ إلا باذن خاص من النيابة العامة ويجب أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور اذا طلب ذلك .

مادة ٦٧ - يتلو مدير السجن أو مأموره منطوق الحكم الصادر بالاعدام والتهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه وذلك في مكان التنفيذ وبمسمع من الحاضرين . واذا رغب المحكوم عليه في ابداء أقوال يحرر وكيل النائب العام محضرا بها .

مادة ٦٨ - يوقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٣٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن اتباع نظام رأس المال الدائم للانتاج بمصلحة السجون ( الجريدة الرسمية في ٢٧/١٢/١٩٦٢ - العدد ٣٠١ ) . وأيضا قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للتصنيع والانتاج للسجون ( الجريدة الرسمية في ٢١/٩/١٩٧٨ - العدد ٣٨ ) .

**مادة ٦٩ —** لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام في أيام الاعياد الرسمية والاعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه .

**مادة ٧٠ —** الأقارب المحكوم عليه بالاعدام أن يزوروه في اليوم السابق على التاريخ المعين للتنفيذ وعلى إدارة السجن اخطارهم بذلك .

**مادة ٧١ —** اذا كانت ديانة المحكوم عليه بالاعدام تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت وجب اجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقابلته .

**مادة ٧٢ —** ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٤ ) تسلم جثة المحكوم عليه بالاعدام الى أهله اذا طلبوا ذلك ووافقت جهة الادارة ، ويجب أن يكون الدفن بغير احتفال . فاذا لم يتقدم أحد منهم لاستلامها خلال أربع وعشرين ساعة أودعت أقرب مكان الى السجن معد لحفظ الجثث .

فاذا لم يتقدم أحد منهم لتسلمها خلال سبعة أيام من تاريخ الایداع سلمت الى إحدى الجهات الجامعية .

### الفصل الثالث عشر

#### الإدارة والنظام

**مادة ٧٣ —** يتولى مدير عام السجون ادارة السجون والاشراف على سير العمل بها .

**مادة ٧٤ —** مدير السجن أو مأموره مسئول عن حراسة المسجونين في السجن ويتولى تنفيذ أحكام هذا القانون وجميع القوانين واللوائح الخاصة بالسجون داخل السجن الذى يتولى ادارته ويلتزم بتنفيذ الأوامر التى يصدرها له المدير العام للسجون ويخضع لاشرافه موظفو ومستخدمو كل سجن ويعملون طبقاً لأوامره .

### مادة ٧٥ - يكون في كل سجن السجلات الآتية ،

سجل عمومي للمسجونين ودفتر يومية حوادث السجن وسجل أمتعة للمسجونين وسجل تشييع المسجونين وسجل الجزاءات وسجل الهاربين من السجن وسجل الشكاوى والطلبات المقدمة من المسجونين وسجل للزيارات يعد لتدوين ملاحظات الزائرين الذين لهم صفة رسمية ، السجلات القضائية التي يرى النائب العام ضرورة استعمالها تنفيذا لأحكام هذا القانون وينشأ كذلك سجل لكل مسجون به بحث شامل عن حالة المسجون من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية وتتبع منه حالته وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس وكذلك يذكر فيه توصيات الاختصاصي الاجتماعي الوارد ذكره في المادة ٣٣ ، وكذلك أي سجل آخر يرى المدير العام للسجون ضرورة استعماله .

وتكون هذه السجلات تحت اشراف مدير السجن أو مأموره ورقابته ، ويكون مسئولاً عن تنظيمها واستيفائها .

مادة ٧٦ - يكون لمدير ومأموري السجن ووكلائهم وضباط مصلحة السجن صفة مأموري الضبط القضائي كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٧٧ - مدير السجن أو مأموره مسئول عن تنفيذ كل أمر يتلقاه من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها أو من المحكمة بطلب احضار أحد المسجونين ، وعليه أن يلاحظ ارسال المسجون المطلوب احضاره في اليوم والساعة المحددين .

مادة ٧٨ - يجب على مدير السجن أو مأموره ابلاغ النيابة العامة والجهات المختصة فوراً بوفاة أي مسجون يموت فجأة أو نتيجة حادث أو اصابته اصابة بالغة أو فراره ، وكل جنائية تقع من المسجونين أو عليهم .

ويجب عليه أيضاً ابلاغ النيابة حوادث الجرح التي ترتكب من



المسجونين أو عليهم اذا كانت خطيرة أو كانت ظروف المتهم من شأنها أن تجعل الجزاء التأديبي غير كاف .

**مادة ٧٩ —** لا يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطيا داخل السجن الا باذن كتابي من النيابة العامة ؛ وعلى مدير السجن أو مأموره أن يدون في دفتر يومية السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ، ووقت المقابلة وتاريخ الاذن ومضمونه .

**مادة ٨٠ —** يجب على مدير السجن أو مأموره قبول أية شكوى جدية من المسجون ، شفوية أو كتابية وإبلاغها الى النيابة العامة أو الجهة المختصة بعد اثباتها في السجل المعد للشكاوى .

**مادة ٨١ —** يكون اعلان المسجونين الى مدير السجن أو مأموره أو من يقوم مقامه ، ويجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل الكفيلة باطلاع كل مسجون في أقرب وقت على صورة أى حكم أو ورقة تعلن اليه في السجن وتفهيمة ما تضمنته ، واذا أبدى المسجون رغبة في ارسال صورة الاعلان الى شخص معين وجب ارسالها اليه بكتاب موصى عليه واثبات هذه الاجراءات في سجل خاص .

**مادة ٨٢ —** يجب أن يكون كل تقرير بالاستئناف أو بغيره يرغب أحد المسجونين في رفعه بواسطة مدير السجن أو مأموره محررا على الأتمودج المخصص لذلك والمعتمد من النائب العام .

ويجب على مدير السجن أو مأموره أن يتحقق من تسلم تقارير الاستئناف أو التقارير الأخرى المقدمة من المسجونين ومن قيدها بالسجل المخصص لذلك وترسل فورا الى قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجوز ارسالها بالبريد بكتاب موصى عليه اذا كان قلم كتاب المحكمة المختصة بعيدا عن السجن .

## الفصل الرابع عشر

### التفتيش

مادة ٨٣ - يكون لمصلحة السجون مفتشون ومفتشات للتفتيش على السجون للتحقق من استيفاء شروط النظافة والصحة والأمن داخل السجن ، ومن تنفيذ كافة النظم الموضوعة للسجن ، ويرفعون تقاريرهم في هذا الشأن الى مدير عام السجون •

مادة ٨٤ - للمحافظين والمديرين حق الدخول في السجون الكائنة في دوائر اختصاصهم في كل وقت ، وعلى ادارة السجن أن تبلغ الملاحظات التي يدونونها الى مدير عام السجون •

## الفصل الخامس عشر

### الاشراف القضائي

مادة ٨٥ - للنائب العام ووكلائه في دوائر اختصاصهم حق الدخول في جميع أماكن السجن في أى وقت للتحقيق من :

(١) أن أوامر النيابة وقاضى التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها وقرارات المحاكم يجرى تنفيذها على الوجه المبين فيها •

(٢) انه لا يوجد شخص مسجون بغير وجه قانونى •

(٣) عدم تشغيل مسجون لم يقض الحكم الصادر ضده بتشغيله فيما عدا الأحوال المبينة في القانون •

(٤) عزل كل فئة من المسجونين عن الفئة الأخرى ومعاملتهم المعاملة المقررة لفئتهم •

(٥) ان السجلات المفروضة طبقا للقانون مستعملة بطريقة منتظمة •

وعلى العموم مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح واتخاذ ما يرونه لازما بشأن ما يقع من مخالفات •

ولهم قبول شكاوى المسجونين وفحص السجلات والأوراق القضائية  
للتحقق من مطابقتها للنماذج المقررة •

وعلى مدير السجن أو مأموره أن يوافيهم بجميع ما يطلبونه من  
البيانات الخاصة بالمهمة الموكول اليهم القيام بها •

**مادة ٨٦ -** لرؤساء ووكلاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية  
وقضاة التحقيق حق الدخول في كل وقت في السجون الكائنة في دوائر  
اختصاص المحاكم التي يعملون بها •

ولرئيس ووكيل محكمة النقض حق الدخول في جميع السجون •  
وعلى ادارة السجن أن تبلغ الملاحظات التي يدونونها الى المدير  
المقام •

## الفصل السادس عشر

### أحكام عامة ووقائية

**مادة ٨٧ - (١)** يجوز للسجانين ولرجال الحفظ المكلفين حراسة  
المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين في الأحوال  
الآتية :

(١) صد أي هجوم أو أية مقاومة مصحوبة باستعمال القوة اذا لم  
يكن في مقدورهم صدها بوسائل أخرى •

(٢) منع فرار مسجون اذا لم يمكن منعه بوسائل أخرى ، وفي هذه  
الحالة يتعين أن يكون اطلاق أول عيار ناري في الفضاء فاذا استمر  
المسجون على محاولته الفرار بعد هذا الانذار جاز للأشخاص  
المكلفين بحراسته أن يطلقوا النار في اتجاه ساقه •

---

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تسليح  
أفراد الحراسة بالسجون ( الوقائع المصرية في ١٣/٦/١٩٥٧ - العدد ٤٧ ) •



مادة ٨٨ — يجب أن ينبه المسجونون عند دخولهم السجن وعندما يبرحونه للعمل خارجه الى ما نص عليه في المادة السابقة .

مادة ٨٩ — لمدير السجن أو مأموره أن يأمر — كإجراء تحفظي — بتكبييل المسجون بحديد الأيدي إذا وقع منه هياج أو تعد شديد ، وعليه أن يرفع الأمر فوراً الى مدير عام السجون .

ولا يجوز أن تجاوز مدة التكييل ٧٢ ساعة .

مادة ٩٠ — يجوز لمدير السجن أو مأموره أن يأمر بتكبييل المحبوس احتياطياً بحديد الأرجل إذا حاول الهرب أو إذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة ، وعليه إبلاغ ذلك فوراً الى النيابة العامة أو قاضى التحقيق حسب الأحوال .

ويجوز للنيابة العامة أو لقاضى التحقيق أن يأمر برفع التكييل بالحديد إذا لم ير ما يقتضيه .

ويجوز لمدير السجن أو مأموره أن يأمر بقيد المسجون بحديد الأرجل في مثل الحالات السابقة ، وعليه أن يبلغ ذلك فوراً الى مدير عام السجون .

مادة ٩١ — يجب أن يقيد كل أمر بالتكييل بالحديد في سجل يومية حوادث السجن مع بيان أسباب ذلك .

مادة ٩١ مكرراً — ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ ) يعاقب بالحبس كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أودع أو أمر بإيداع من تسلب حرية على أى وجه ، في غير السجون والاماكن المبينة في المادتين الاولى والاولى مكرراً من هذا القانون .

مادة ٩٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل شخص أدخل أو حاول أن يدخل في السجن أو في أحد معسكرات السجون بأية طريقة كانت شيئاً من الأشياء على خلاف القوانين واللوائح المنظمة للسجون .

(٢) كل شخص أدخل في السجن أو المعسكر أو أخرج منه رسائل على خلاف النظام المقرر في السجن بالقوانين واللوائح .

(٣) كل شخص أعطى شيئاً ممنوعاً لمسجون محكوم عليه أو محبوس احتياطياً أثناء نقله من جهة إلى أخرى .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تزيد على ألفى قرش أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقت الجريمة من أحد موظفي السجن أو من أحد المكلفين حراسة المسجونين .

مادة ٩٣ — يجب أن يعلق في محل ظاهر على الباب الخارجى لكل سجن نص المادة السابقة .

مادة ٩٤ — لوزير الداخلية أن يخصص مكاناً في السجن العمومى لقبول الأجانب الذين يأمر بحجز من يرى إبعاده منهم مؤقتاً بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب والقوانين المعدلة له ، ويعاملون المعاملة التى يقررها وزير الداخلية (١) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتخصيص أماكن في بعض السجون العمومية لقبول الأجانب الذين يرى إبعادهم مؤقتاً وكيفية معاملتهم ( الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٧/٦ - العدد ٥٢ ) المعدل بالقرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٢/١٧ - العدد ٢٨٥ ) .

مادة ٩٥ - تظل السجون المركزية خاضعة للنظام المقرر لها حالياً الى أن يتم إلحاقها بمصلحة السجون .

مادة ٩٦ - يلغى الباب الرابع من الكتاب الرابع الصادر به قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٩٧ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون والقوانين المعدلة له والرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة المعدل بالقانون رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٥٤

مادة ٩٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

ولوزير الداخلية إصدار اللائحة الداخلية له (١) .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ ( ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ) .

---

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون . انظر ما يلي .



قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١

باللائحة الداخلية للسجون ( ١ ، ٢ )

نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم  
السجون ،

وبعد موافقة وزير العدل ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشر اللائحة الداخلية المرافقة في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - على مدير عام مصلحة السجون تنفيذ هذا القرار ،

تحريرا في ٨ رجب سنة ١٣٨١ ( ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ ) .

## الفصل الأول

### تشغيل المسجون

مادة ١ - يجب تشغيل كل محكوم عليه بالاشتغال الشاقة أو السجن  
أو الحبس مع الشغل في خدمات السجن الداخلية أو غيرها ما لم يأمر  
طبيب السجن بغير ذلك ويثبت بكشف أحوال وتذكرة المسجون العمل الذي  
يعين للاشتغال به .

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ - العدد ١٠٣ ملحق .  
(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٠ باللائحة الداخلية  
للسجون العسكرية وسريان لائحة السجون الصادرة بالقرار رقم ٧٩ لسنة  
١٩٦١ فيما لم يرد بشأنه نص في هذه اللائحة ( منشور فيما بعد ) كما  
صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٦٥٤ لسنة ١٩٧١ باللائحة الداخلية للسجون  
المركزية ( منشور فيما بعد ) .

**مادة ٢** — يكلف المحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسون احتياطيا بالأعمال المتعلقة بتنظيف غرفهم ، ويجوز اعفاؤهم من ذلك لأسباب إدارية أو صحية تدون بسجل المسجون ويجوز تشغيلهم داخل السجن في غير تلك الأعمال إذا رغبوا في ذلك مع أخذ اقرار كتابي منهم بذلك ، ويكون لهم الحق في اختيار نوع العمل الذي يباشرونه في حدود نظام السجن .

**مادة ٣** — إذا كان المحكوم عليه ذا مهارة فنية في إحدى الصناعات يشغل بها أو بأية حرفة أخرى تمت بصلة اليها .

أما المحبوس احتياطيا فيجوز السماح له بمزاولة مهنته لحسابه .

**مادة ٤** — لا يشتغل المحكوم عليهم الا داخل السجن في الاشغال التي تتفق وطبيعة المرأة .

**مادة ٥** — لا يجوز تشغيل المسجونين المرضى أو المصابين بأمراض معدية .

**مادة ٦** — يجب فحص جميع المسجونين الذين يشتغلون في تجهيز المواد الغذائية ونقلها وتوزيعها للتأكد من خلوهم من الأمراض وتثبت نتيجة الفحص في تذكرة المسجون وكشف أحواله أو أمر التنفيذ .

**مادة ٧** — لا يجوز تشغيل المسجونين المعينين لأعمال النظافة في أى عمل يتصل بغذاء المسجونين أو مياه الشرب أو الأدوات الخاصة بذلك .

## القصل الثانى

### أجور المسجونين

مادة ٨ - (١) تحدد الأعمال التى يكلف بها المسجون ويستحق عليها أجر بقرار من مدير مصلحة السجون .

مادة ٩ - (١) يشكل فى كل سجن بقرار من مدير مصلحة السجون لجنة برئاسة مدير أو مأمور السجن أو من ينييه من ضباط السجن ، وعضوية طبيب وأخصائى اجتماعى ومهندس أو مشرف فنى ، ويجوز أن يضم الى اللجنة من يرى الاستعانة بخبرتهم . وتختص اللجنة بتحديد العمل الذى يناسب كل مسجون بمراعاة خبرته واستعداداته وميوله وقدرته وحالته الصحية والاجتماعية ونوع الجريمة التى عوقب من أجلها ومدة العقوبة .

مادة ١٠ - ( ملغاة بقرار وزير الداخلية رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٩ ) .

مادة ١١ - (١) يحدد أجر المسجون عن عمله اليومى بمائة مليم ويجوز لمدير مصلحة السجون بناء على طلب مدير أو مأمور السجن وبتوصية من اللجنة المشار اليها فى المادة التاسعة أن يقرر منح المسجون اجرا على مقابل قيامه بأعمال فنية ممتازة أو تحقيقه حجم انتاج أكبر .

مادة ١٢ - (١) يجوز أن يجمع المسجون بين الأجر المقرر له وأى أجر أو مكافأة أخرى عن أعمال يكلف بها داخل السجن أو عن طريقه .

ولا يصرف للمسجون أجر عن الايام التى لا يؤدي فيها عملا ولا عن الايام التى يقل فيها انتاجه عن معدل الانتاج المقرر .

(١) المواد ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٩ ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٤/٩ - العدد ٨٣ ) .



ويصرف للمسجون أجر بما لا يجاوز سبعة أيام في الشهر الواحد أثناء علاجه من إصابة أو مرض بسبب العمل .

مادة ١٣ - ( مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١٨ لسنة ١٩٧٠ )  
يجرى التناوب بين المسجونين القائمين بالعمل والزائدين على حاجته متى تساوت المهارات الا اذا دعت حاجة العمل الى الاستعانة بمسجونين معينين من ذوى المهارة الفنية الخاصة .

مادة ١٤ - يجوز للمسجون أن يتصرف في نصف الأجر المستحق له في الأغراض الآتية :

( أ ) الحصول على ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها في السجن .

( ب ) مساعدة أسرته .

أما باقى ما يستحقه من أجر فيصرف له عند الافراج عنه .

واذا رغب المسجون في تجاوز النسبة المسموح له بالتصرف فيها يعرض الأمر على مدير أو مأمور السجن ليأمر بما يراه وفقا لظروف كل حالة .

### الفصل الثالث

#### تثقيف المسجونين

مادة ١٥ - يجوز للمحكوم عليهم ( عدا المنصوص عليهم في الفقرة الأخيرة من المادة «٣٠» من القانون ) والمحبوسين احتياطيا أن يستحضروا على نفقتهم ما يشاءون من الكتب والصحف والمجلات المصرح بتداولها للاطلاع عليها في أوقات فراغهم .

وعلى ادارة السجن أن تطلع على ما يستحضره المسجونون من ..

كتب وصحف ومجلات ولا تسلمها لهم الا بعد التأكد من خلوها مما يخالف النظام أو يثير الشعور أو الحواس أو يخل بالأمن والعقيدة والتوقيع عليها بما يفيد ذلك وختمها بخاتم اليمان أو السجن •

فاذا كانت مما يحظر طبعه ونشره تخطر الجهات المختصة ومصلحة السجون •

مادة ١٦ - يخصص لكل مسجون سجل يتضمن بحثاً شاملاً عن حالته من النواحي الاجتماعية والنفسية وما يطرأ عليه من تحسن أو انتكاس •

ويسجل هذا البحث وكذا أبحاث التتبع في استمارات خاصة مع مراعاة الاحتفاظ بسرية هذه الأبحاث سرية تامة •

مادة ١٧ - يتولى رئاسة الخدمة الاجتماعية بالسجن أقدم الاخصائيين الاجتماعيين به ويكون مسئولاً عن تنسيق العمل الاجتماعى والاشراف عليه ، وكذلك تدريب طلبة وطالبات المعاهد والكليات الذين تصرح مصلحة السجون بتدريبهم ، كما يجوز قيامه ببعض أعمال الاخصائى الاجتماعى على حسب حاجة العمل بالسجن وطبيعته •

مادة ١٨ - يقسم العمل بين الاخصائيين الاجتماعيين فى السجن على النحو الآتى :

( أ ) اخصائى اجتماعى أو أكثر لبحث الحالات •

(ب) اخصائى اجتماعى للعمل مع الجماعات •

(ج) اخصائى اجتماعى للرعاية الخارجية عن طريق الاتصال بالهيئات والمؤسسات المختلفة •

مادة ١٩ - يقسم المسجونون على الاخصائيين الاجتماعيين المكلفين  
ببحث الحالات بحيث يختص كل منهم بمجموعة معينة .

مادة ٢٠ - يختص الاخصائي النفسي بالسجن بما يأتي :

- (١) دراسة شخصية المسجون دراسة كاملة .
- (٢) قياس ذكاؤه وقدراته المختلفة .
- (٣) معرفة ميوله واتجاهاته والكشف عن النواحي الانفعالية  
والمزاجية عنده .
- (٤) رسم سياسة لخطّة المعاملة والعلاج والتوجيه بما فيها التوجيه  
للناحية المهنية التي يصلح لها المسجون .

مادة ٢١ - يجب أن يكون الواعظ ملماً بالنظم القائمة بالسجون بما  
يمكنه من أداء رسالته على الوجه الأكمل والمشاركة الروحية والفكرية  
مع ادارة السجن في معالجة نفوس النزلاء .

مادة ٢٢ - على الواعظ أن يزور كل مسجون يغلب عليه الشذوذ  
وعدم الاستقامة باذلاً جهده في اصلاحه وتهذيبه .

مادة ٢٣ - يقسم المسجونون في دروس الوعظ الى مجموعات بحيث  
تستمع كل مجموعة الى الواعظ مرة على الاقل في الاسبوع .

### الفصل الرابع

#### علاج المسجونين

#### الفرع الاول

#### الطبيب والميدلي

مادة ٢٤ - طبيب السجن مسئول عن الاجراءات الصحية التي  
تكفل سلامة صحة المسجونين وعلى الأخص وقايتهم من الأمراض الوبائية



ومراقبة صلاحية الأغذية والملابس والمفروشات المخصصة للمسجونين وكفايتها وملاحظة نظافة الورش وغابر النوم وجميع أمكنة السجن .

مادة ٢٥ - إذا تغيب طبيب السجن يخطر مدير السجن أو مأموره مصلحة السجن لاتخاذ اللازم نحو تدب أحد أطباء وزارة الصحة للقيام بالأعمال بدله ويجوز له استدعاء طبيب وزارة الصحة مباشرة في الأحوال المستعجلة على أن يبلغ ذلك الى مصلحة السجن .

مادة ٢٦ - يجب على طبيب السجن أن يتقده مرة على الاقل يوميا ولا يكلف بالحضور الى السجن في أيام العطلات الرسمية الا في الحالات الطارئة المستعجلة .

مادة ٢٧ - يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون فور ايداعه السجن ، على ألا يتأخر ذلك عن صباح اليوم التالي وأن يثبت حالته الصحية والعمل الذي يستطيع القيام به ، كما يجب عليه عيادة المسجونين المرضى يوميا وعيادة كل مسجون يشكو المرض ، ويأمر بنقل المريض الى مستشفى السجن ، كما يجب عليه أن يزور كل مسجون محبوس حبسا انفراديا يوميا وأن يعود كل مسجون من غير هؤلاء مرة في الاسبوع على الاقل ليقف على حالته من حيث الصحة والنظافة .

مادة ٢٨ - يجب على الطبيب أن يدون بنفسه البيانات الخاصة بأعمار المسجونين وحالتهم الصحية والاصابات التي بهم والعاهات والامراض المصابين بها والعمل اللائق .

مادة ٢٩ - يجب على الطبيب أن يبلغ مدير السجن أو مأموره رأيه كتابة في شأن طلب عزل أى مسجون يرى أنه مصاب بأي مرض معد أو يشتبه في أنه مصاب بهذا المرض . وعليه أن يتخذ الاحتياطات الصحية والوقائية لمنع انتشار أى مرض بين المسجونين .

مادة ٣٠ - يجب على الطبيب تطعيم المسجونين عند ايداعهم السجن ضد الجدري والتيفود وتطعيم المستخدمين من وقت لآخر ضد الجدري .

مادة ٣١ - اذا تبين للطبيب أن هناك ضررا على صحة أى مسجون من جراء المدة التى يقضيها فى الحبس الانفرادى أو فى العمل أو من جراء نوع العمل ذاته وجب عليه أن يبلغ مدير السجن أو مأموره كتابة بما يشير به من وسائل لدرء هذا الضرر وعلى المدير أو المأمور تنفيذ ما يشير به الطبيب .

مادة ٣٢ - يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل تنفيذ عقوبة الجلد ليتحقق من أن حالته الصحية تتحمل هذه العقوبة ، وعليه أن يحضر تنفيذها وله أن يوقف استمرار التنفيذ اذا تبين له خطورته وعليه أن يراعى أن آلة الجلد وطريقة الجلد قانونيتان .

مادة ٣٣ - يجب على مدير السجن أو مأموره تنفيذ ما يشير به طبيب السجن فيما يختص بتعديل معاملة أو غذاء مسجون وفق ما تستدعيه حالته الصحية .

واذا لم ير مدير السجن أو مأموره الموافقة على التوصيات التى يشير بها الطبيب يخطر مصلحة السجن بذلك فى الحال ويرسل لها صورة من هذه التوصيات وملاحظاته عليها .

مادة ٣٤ - يجب على الطبيب أن يبلغ مدير الليمان أسماء المسجونين الذين بلغوا سن الستين لعرضهم على مدير القسم الطبى للسجون لاعتماد تقدير سنهم توطئة لنقلهم الى سجن عمومى

مادة ٣٥ - يحزر الطبيب تقريراً طبياً عن إصابة أى مسجون سواء عرض عليه المسجون عن طريق ادارة السجن أو شاهد الاصابة بنفسه فى العيادة أو أثناء مروره على المسجونين .

**مادة ٣٦ -** يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل نقله الى سجن آخر ، ولا يتم النقل قبل اقرار الطبيب بخلو المسجون من كل مرض يحول دون نقله أو يعرض حالته للخطر ، وعليه أن يشير بوسيلة النقل المناسبة إذا استدعى الامر ذلك .

**مادة ٣٧ -** ( مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٤١٣ لسنة ١٩٧٦ )  
إذا لم تتوافر أسباب علاج مسجون بمستشفى السجن ورأى طبيب السجن ضرورة علاجه بمستشفى خارجي وجب قبل نقله عرض الامر على المدير المساعد العلاجي بمديرية الشئون الصحية المختصة لفحص الموضوع مع طبيب السجن وترفع النتيجة الى الادارة الطبية بمصلحة السجون لتقرير ما تراه .

أما في الحالات الطارئة أو المستعجلة فلطبيب السجن أن يتخذ ما يراه ضروريا للمحافظة على صحة المسجون مع موافاة المصلحة بتقرير طبي عاجل منه ومن المدير المساعد العلاجي بمديرية الشئون الصحية المختصة .

وإذا رأى الطبيب أن حالة المريض تستوجب أخذ رأى طبيب أخصائي وجب عليه استئذان مصلحة السجون في ذلك ويؤخذ الاذن تليفونيا في الحالات المستعجلة ، ولطبيب السجن أن يأمر بقبول الادوية التي ترد للمسجون من الخارج اذا رأى ضرورة لذلك .

**مادة ٣٨ -** يجب على الطبيب الكشف على المسجون قبل الافراج عنه وعليه أن يأمر بارساله الى احدى المستشفيات الخارجية اذا رأى أنه في حاجة الى علاج بالمستشفى ما لم يتسلمه أحد من ذويه أو أصدقائه فاذا اشتبه الطبيب في اصابة المفرج عنه بمرض وبائي أو معدى وجب عليه ارساله الى أقرب مستشفى معد لذلك .

**مادة ٣٩ -** يجب على الطبيب أن يكشف على مستخدمى السجن



الخارجين عن الهيئة كالسجنائين والمرضين وعلى العمال والاسطوانات والعساكر مرة في كل شهر لمنع وصول الأمراض الى المسجونين عن طريقهم •

مادة ٤٠ - يعهد بجميع أصناف الادوية والآلات الطبية والادوات الجراحية الى الصيدلى وهو مسئول عن حفظها وصيانتها •

مادة ٤١ - يجب على الصيدلى اعداد ما يأمر به طبيب السجن من الادوية وعليه أن يفحص عينة اللبن المورد الى السجن •

مادة ٤٢ - لا يصرف الصيدلى أى دواء من الادوية الا بناء على أمر مكتوب من طبيب السجن •

مادة ٤٣ - يقيد الصيدلى بدفتر خاص ما يتسلمه وما يصرفه من الأدوية والآلات ، والادوات الجراحية ويحرر استمارات طلب الادوية حسب تعليمات الطبيب ويؤدى الاعمال الكتابية الخاصة بكل ذلك •

مادة ٤٤ - يقوم الطبيب بتأدية أعمال الصيدلى عند غيابه أو في السجون التى ليس فيها صيدلى •

### الفرع الثانى

#### الاجراءات الصحية

مادة ٤٥ - يجب قص شعر المسجون واستحمامه بالماء الساخن والصابون عند ايداعه السجن وخلال مدة ايداعه فيه ما لم يقرر طبيبا أو اداريا غير ذلك •

مادة ٤٦ - عند قبول مسجون بالسجن يوضع تحت الاختبار الصحى مدة ( ١٠ أيام ) لا يختلط خلالها بالمسجونين الآخرين ولا يؤدى عملا

ولا يزار ، ثم ينقل بعدها الى القسم المخصص له بالسجن ما لم ير الطبيب غير ذلك ويستثنى من ذلك المسجونون المنقولون من السجون العمومية والليمانات اذا كانوا قد أمضوا فيها مدة الاختبار الصحى .

مادة ٤٧ - يجب على مدير أو مأمور السجن اخطار الادارة الطبية بمصلحة السجون ومفتش صحة الجهة عند إصابة مسجون بمرض معدى أو الاشتباه فى ذلك .

واذا كان المصاب منقولا من سجن آخر يذكر ذلك فى الاخطار ويستمر اخطار الادارة الطبية يوميا الى أن تنتهى الإصابة .

مادة ٤٨ - تظهر الغرف التى حصلت بها إصابة بمرض معدى ويوضع المسجونون الموجودون فيها والمخالطون والواردون من جهة موبوءة تحت الحجر الصحى المدة المقررة لذلك طبيا .

مادة ٤٩ - يعزل المسجونون المصابون بأمراض معدية عن باقى المسجونين وتوضع علامات مميزة على جميع الأواني والمفروشات المخصصة لهم .

### الفرع الثالث

#### المسجونون المصابون بأمراض عقلية

مادة ٥٠ - اذا أصيب أحد المحبوسين احتياطيا أو المحكوم عليهم الذين قرروا استئناف الاحكام الصادرة ضدهم بخلل فى قواه العقلية أو اشتبه فى إصابته بمرض عقلى تخطر النيابة المختصة ويبقى بالسجن تحت تصرفها فاذا طلبت نقله الى المستشفى أرسل اليها بكتاب النيابة .

مادة ٥١ - عند ايداع مسجونة مستشفى الأمراض العقلية لا يرسل معها طفلها بل يسلم الى أبيه أو أحد أقاربه فان تعذر ذلك يرسل الى أحد الملاجئ بواسطة محافظ الجهة .

مادة ٥٢ - يعامل المسجون الذي يعاد الى السجن بعد شفائه من مرض عقلي معاملة مناسبة لحالته .

### الفرع الرابع

#### المسجونون المصابون بالجذام

مادة ٥٣ - اذا اشتبه طبيب السجن في اصابة مسجون بالجذام يحزر بذلك تقريراً طبياً يرسله السجن الى الادارة الطبية بالمصلحة مع كشف بملاحظاته .

مادة ٥٤ - تتولى ادارة مستعمرة الجذام ادارة عنبر المسجون الملحق بها ويعين مدير عام السجون حراسة المسجونين المودعين بها .

مادة ٥٥ - تقوم ادارة المستعمرة بعلاج المسجونين على حسب نظامها بما في ذلك صرف الأدوية والتمريض نهارة وليلا .

مادة ٥٦ - يصرف الغذاء اللازم للمسجونين الذين ينقلون الى عنبر السجون بمستعمرة الجذام خصماً على حساب مصلحة السجون وتصرف المفروشات والملابس اللازمة لهم من مصلحة السجون .

أما الجزاءات والزيارات والمراسلة وغير ذلك مما يتصل بمعاملة المسجونين فيتبع في ذلك النظام المقرر في السجون .

مادة ٥٧ - يشتغل المسجونون القادرون على العمل في الاعمال التي تتناسب وحالتهم الصحية طبقاً لما تقرره ادارة المستعمرة .

### الفرع الخامس

#### الوقفاة

مادة ٥٨ - تسلم جثة المتوفى لذويه اذا حضروا لتسلمها مع السماح لهم برؤيتها اذا رغبوا في ذلك ، واذا اقتضى الأمر نقل جثة المسجون الى



## مسجون

بلده بتخذ اجراءات صحية فتتولاها ادارة السجن على نفقة الحكومة وتشمل الاجراءات الصحية المشار اليها أجر الطبيب وثمان الادوية والادوات اللازمة للتحنيط والصندوق ، وأما النقل فيكون على نفقة ذويه ، مع مراعاة الاجراءات الصحية - ولا تتخذ هذه الاجراءات الصحية اذا كانت الجهة التي ستدفن بها الجثة لا تؤيد المدة اللازمة للوصول اليها على ثمانى ساعات صيفا وعشرة شتاء وكان النقل بغير طريق السكة الحديد بشرط أن يتم الدفن فى خلال ( ٢٤ ساعة ) من وقت الوفاة .

مادة ٥٩ - اذا رغب أقارب المتوفى فى دفن الجثة فى مقبرة غير مقبرة السجن ، يحضر طبيب السجن شهادة الوفاة ويقدمها السجن الى مكتب الصحة الذى يقع السجن فى دائرته للحصول على تصريح الدفن ويذكر بالتصريح المقبرة التى يحصل فيها الدفن ، ولا تسلم الجثة لأهل المتوفى الا مصحوبة بهذا التصريح ولا يصرح مطلقا بنقل جثث المتوفين بأمراض معدية لأية جهة بل يجب أن تدفن فى مقبرة الجهة التى حصلت فيها الوفاة .

## الفصل الخامس

### الزيارة والمراسلة

مادة ٦٠ - للمحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسين احتياطيا الحق فى التراسل فى أى وقت ولذويهم أن يزورهم مرة واحدة كل أسبوع فى أى يوم من أيام الأسبوع عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية ما لم تمنع النيابة العامة أو قاضى التحقيق ذلك بالنسبة الى المحبوسين احتياطيا طبقا للمادة ١٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٦١ - على مدير السجن أو المأمور أن يطلع على كل ورقة ترد الى المسجون أو يرغب المسجون فى إرسالها ، وذلك عدا ما يتبادل بين المسجون ومحاميه من مكاتبات فى شأن القضية المتهم فيها .

ويصرح لجميع المسجونين بتسلم ما يرد اليهم من خطابات الا اذا رأى مدير السجن أو المأمور أنها تتضمن ما يثير الشبهة أو يخل بالأمن •

مادة ٦٢ — لا يسقط ورود خطاب للمسجون والرد عليه حقه في الزيارة العادية المستحقة له ولا تؤثر الخطابات التي يحررها المسجون لأهله أو لاصدقائه بطلب نقود لشراء ملابس داخلية أو ما شابه ذلك في مواعيد المراسلة العادية المستحقة له •

مادة ٦٣ — لمدير أو مأمور السجن ابلاغ المسجون في أى وقت أى أمر ذى أهمية يتعلق بالمسجون ويجوز له كذلك أن يسمح للمسجون بارسال برقية على نفقته اذا رأى ضرورة لذلك بعد اطلاعه على أصل البرقية واعتماد ارسالها •

مادة ٦٤ — ( مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٧٣ ) لكل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية الحق في ارسال خطابين شهريا اعتبارا من تاريخ بدء تنفيذ العقوبة ، ولمدير أو مأمور السجن عند الاقتضاء التصريح له بارسال أكثر من خطابين شهريا •  
والمحكوم عليه حق استلام جميع ما يرد له من خطابات •

ويصرح لذوى المحكوم عليه بزيارته بعد انقضاء شهر من تاريخ بدء تنفيذ العقوبة ، وتكون زيارته بعد ذلك بشرط أن يكون سلوكه حسنا في السجن على الوجه الآتى :

( أ ) مرة كل شهر بالنسبة للمحكوم عليه بالاشغال الشاقة من الرجال المودعين بالليمان •

( ب ) مرة كل ثلاثة أسابيع بالنسبة للمحكوم عليهم من الرجال بالسجن أو الحبس مع الشغل وكذلك بالنسبة للمنقولين من الليمان الى السجون العمومية •

(ج) مرة كل ثلاثة أسابيع بالنسبة للنساء المحكوم عليهن أيا كانت العقوبة .

مادة ٦٥ — يجب قيد الزيارات والخطابات التي ترد للمسجونين أو ترسل منهم بدوسيه المسجون .

مادة ٦٦ — للمسجون عند نقله الى سجن في بلد آخر الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه مرة واحدة قبل أو بعد نقله ولو لم يحل ميعاد المراسلة أو الزيارة العادية المستحقة له ، ولا تحسب هذه الزيارة والمراسلة من الزيارات أو المراسلات المقررة للمسجون .

ويستثنى من ذلك المسجون المنقول الى سجن آخر لصالح الضبط أو المسجون المجازى بالنقل الى الليمان .

مادة ٦٧ — تصرف ادارة السجن للمسجونين الورق والأدوات اللازمة لكتابة خطاباتهم .

مادة ٦٨ — لا يصرح لأى شخص بدخول السجن لزيارة أو مقابلة مسجون الا بعد أن يبين اسمه وعلاقته بالمسجون وموافقة المسجون على هذه الزيارة أو المقابلة .

مادة ٦٩ — المحكوم عليهم الذين يرغبون أو ترغب زوجاتهم في اثبات الطلاق وما يتعلق به من اجراءات على حسب الاصول الشرعية يسمح لهم بذلك بعد التأكد من قبول الطرفين الطلاق وتتم الاجراءات بحضور الزوجين وأحد ضباط السجن ويثبت ذلك كله بدوسيه المسجون .

مادة ٧٠ — تتم زيارة المسجون في المكان المخصص لذلك في السجن بحضور أحد مستخدمي السجن أثناء زيارة المسجونين واحدى المستخدمات أثناء زيارة المسجونات .



أما الزيارة الخاصة فتتم في مكتب أحد ضباط السجن وبحضوره أو من ينوب عنه مع عدم الإخلال بحق محامي المسجون في مقابلته على إنفراد .

مادة ٧١ - مدة الزيارة العادية ريع ساعة ، أما الزيارة الخاصة التي يصرح بها بالتطبيق للمادة ٤٠ من القانون فيجوز أن تزيد على هذه المدة على ألا تجاوز نصف ساعة ويجوز لمدير السجن أو المأمور اطلالة المدة اذا دعت لذلك ضرورة .

مادة ٧٢ - ( مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٧٧ ) لا يجوز في الزيارة العادية أن يزيد عدد الزائرين للمسجون في المرة الواحدة على شخصين الا بموافقة مدير أو مأمور السجن بعد التثبت من وجود ضرورة تقتضى ذلك ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يزيد عدد الزائرين على أربعة أشخاص ولا يسرى هذا القيد على المحبوسين احتياطيا .

ويجب اثبات الضرورة التي اقتضت زيادة عدد الزائرين في سجل المسجون .

وفي جميع الأحوال يتجاوز عن يرافق الزائرين من الأطفال أو الأولاد الذين لا تزيد أعمارهم على اثنتى عشرة سنة .

مادة ٧٣ - ( الفقرة الثانية مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٨ ) تتم الزيارة العادية في السجون من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا في جميع أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة .

وبالنسبة الى المسجونين الذين يعملون بالجبل ومزرعة طره وكذلك الملحقين بالمدرسة الثانوية الصناعية بالقناطر فتكون زيارتهم أيضا الجمع فقط .

ولا يسمح بالزيارة العادية في العطلات الرسمية عدا أول وثانى أيام عيد الفطر والأضحى فيسمح فيهما لمن يستحقها •

مادة ٧٤ - يسمح لقسيس واحد بزيارة أبناء طائفته من المسجونين فى كل عيد من أعيادهم ويسمح لهم بتناول القربان الذى يحضره لهم •

ويصرح للأسرائيليين فى أعيادهم بتناول أطعمة الكاشير التى ترد اليهم من الحاخامخانة وتسلم اليهم فى أوانيها الخاصة كما تقتضيه شريعتهم •

مادة ٧٥ - يجوز لمدير أو مأمور السجن أن يسمح للمسجونين فى سجن واحد بزيارة بعضهم فى الحدود المقررة للزيارة العادية وتتم الزيارة بمكتب المساعد وبحضوره ولا يجوز السماح بزيارة احد المسجونين باحدى المسجونات الا اذا كانت زوجته أو محرما له ، وتتم هذه الزيارة فى المكان المخصص للزيارة العادية وفى غير مواعيد هذه الزيارة بحضور احدى مستخدمات السجن مع المسجونة ومساعد السجن مع المسجون ، وللمدير عام السجون أن يسمح للمسجونين بزيارة ذويهم المودعين فى سجن آخر اذا دعت الى ذلك ضرورة •

مادة ٧٦ - تتم زيارة المسجونين المرضى المودعين مستشفى اليمان أو السجن فى محل الزيارة العادية متى كانت حالتهم الصحية تسمح لهم بالانتقال اليها فاذا قرر طبيب السجن أن حالتهم لا تسمح بذلك تتم الزيارة بالمستشفى بحضور رئيسى المرضى وبعد اتخاذ الاجراءات الصحية قبل الزائرين •

مادة ٧٧ - لا تؤخر الزيارة الخاصة ميعاد الزيارة العادية المستحقة للمسجون •

مادة ٧٨ - يصرح للقيم المعين بالتطبيق المادة ٢٥ من قانون

العقوبات لإدارة أشغال المحكوم عليه أو الوكيل الرسمي للمسجون بزيارته  
زيارة خاصة للمحاسبة .

مادة ٧٩ - لا يصرح بالزيارة أثناء وقفها لأسباب صحية إلا بموافقة  
مدير عام السجون مع اتخاذ الإجراءات الصحية المناسبة قبل الزائرين .

مادة ٨٠ - إذا كان للمسجونة طفل مودع أحد الملاجئ وجب  
تيسير رؤيتها إياه باحضاره الى السجن مرتين في الشهر على الأكثر متى  
طلبت المسجونة ذلك ولم يكن هناك مانع صحي ، وتتم الزيارة في غير  
المكان المعد للزيارة العادية بحضور إحدى موظفات السجن ولمدة  
لا تتجاوز نصف ساعة ، ولا تمنع هذه الزيارة لأي سبب يتعلق بسلوك  
الأم داخل السجن .

ولا تحول الزيارات المذكورة دون الزيارات المستحقة بمقتضى هذه  
اللائحة ، ومتى جاوز الابن الثانية عشرة سنة تتم الزيارة في المكان  
المخصص للزيارة العادية وفي مواعيدها .

## الفصل السادس

### تأديب المسجونين

مادة ٨١ - تستعمل في الجلد أداة عبارة عن يد مخروطية من الشوم  
طولها ٤٨ سم وقطرها بوصة مركب بأحد طرفيها قطعة من سير جلد متصلة  
بحبل كتان مجدول بطول ٢٥ سم ، والباقي عبارة عن سبعة أفرع كل  
فرع ستة عقد طوله ٥٠ سم وسمكه ٦ ملم .

وتنفذ عقوبة الجلد بالضرب بهذه الأداة بأعلى الظهر .

مادة ٨٢ - يكون مقر فرقة التأديب المخصوصة في اللجانات فقط .  
وتخصص الغرف اللازمة ليوضع فيها من توقع عليهم هذه العقوبة من  
مسجونى اللجانات أو مسجونى السجون .



وفي حالة نقل أحد مسجونى السجون لليمان لوضعه بهذه الغرفة  
تتخذ عليه النظم المقررة فى الليمانات .

## الفصل السابع

### معادلة المسجونين

مادة ٨٣ — يكون الأثاث المقرر للمحبوسين احتياطيا المصرح لهم  
بالاقامة فى غرفة مؤثثة ، كما يلى :

سرير طراز المستشفى ، مرتبة ، وسادة ، ٢ كيس وسادة ، ٢ ملاية  
سرير ، بطانية صوف صيفا ، ٢ شتاء ، حصيرة ليف ، كرسي خشب ،  
جمالة حديد وطشت صاج مدهون وأبريق صاج مدهون وصبانة ، وذلك  
فى حالة عدم وجود حوض وحنفية بالغرفة ، منضدة صغيرة ، مرآة ،  
إفء وطبق لياه الشرب ، فرشاة للشعر ، مشط ، شوكة ، ملعقة ، كوب  
وقروانة وطبق صغير من المعدن .

مادة ٨٤ — ( مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٤ )  
إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه فى السجن على أربع سنوات متصلة  
وجب قبل الإفراج عنه بالتطبيق لأحكام المادتين ٤٩ (أ) و ٥٢ من القانون  
رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه أو غير ذلك من النظم والقوانين ، أن  
يمر بفترة انتقال لا تزيد مدتها على سنتين .

مادة ٨٥ — ( البند (٤) مستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ٧٦٥  
لسنة ١٩٧٤ ) يتمتع المحكوم عليه فى فترة الانتقال بالمزايا الآتية :

١ — نقله الى السجن الكائن فى دائرة محافظته التى يريد الإقامة  
بها بعد الإفراج عنه أو الى السجن متوسط الحراسة .

٢ — إلحاقه بعمل يتناسب وما كان يزاوله قبل سجنه بقدر الإمكان .

٣ - معاملته معاملة المحبوسين احتياطيا فيما يختص بالزيارة والمراسلة وتتم الزيارة في مكتب أحد الضباط وبحضوره أو من ينوب عنه وتكون مدتها نصف ساعة ما لم ير مدير السجن أو المأمور زيادتها عن ذلك .

٤ - السماح له بزيارة ذويه خارج السجن مرة كل ثلاثة شهور في خلال السنة الاولى من فترة الانتقال ثم مرة كل شهر في خلال الشهور التسع التالية ثم مرة كل أسبوعين في خلال الشهور الثلاث الأخيرة ، على ألا تتجاوز مدة الزيارة الواحدة ٤٨ ساعة بالاضافة الى مواعيد المسافة ، بشرط ألا يكون في ذلك خطر على الامن العام أو على شخصه .

وعلى المسجون أن يحدد من سيزوره ومحل إقامته وصلته به ، وعليه أن يعود الى السجن قبل انقضاء ميعاد الزيارة ، فاذا تأخر بغير عذر مقبول جاز حرمانه من الزيارة التالية أو من هذه الميزة على حسب الأحوال .

ويمصرف للمسجون في كل مرة من مخدراته بالسجن مبلغ مناسب وكذلك ما يقابل مصروفات الانتقال ذهابا وعودة من مقر السجن الى مقر الزيارة .

ويكون سلوك المسجون خارج السجن وانتظامه في العودة محل اعتبار عند تطبيق حكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على حالته .

ويضع مدير مصلحة المسجون شروط وأوضاع تنفيذ ذلك .

مادة ٨٥ ( مكررا ) - ( مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٤ ) يجوز التصريح للمسجون بزيارة ذويه اذا دعت لذلك ظروف قهرية أو حالة ضرورة ، ولا تزيد مدة الزيارة على ٤٨ ساعة خلاف مواعيد

المسافة وتراعى في الزيارة سائر الاحكام المقررة في البند ٤ من المادة ٨٥ من هذا القرار .

## الفصل الثامن

### الإفراج

مادة ٨٦ - ( مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٧٨ ) يجوز بعد أخذ رأى جهات الامن المختصة الافراج تحت شرط عن :

١ - المحكوم عليهم في الجرائم المضرة بأمن الحكومة من الداخل والخارج المنصوص عليها في البابين الاول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

٢ - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو السجن في جرائم القتل العمد المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ ( فقرة ثانية ) من قانون العقوبات وجرائم التزيف والقبض على الناس دون وجه حق والسرقة وتهريب النقد وجرائم المخدرات .

٣ - المحكوم عليهم في جرائم المخدرات بعقوبة الحبس اذا كان قد سبق الحكم عليهم في جرائم مماثلة .

مادة ٨٧ - ( ملغاة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٠ ) .

مادة ٨٨ - تصرف ملابس من قماش مناسب للمفرج عنهم الذين ليس لهم ملابس أو ليس في قدرتهم الحصول عليها ، كالاتى :

أولا - للرجال : ملابس داخلية وخارجية وحذاء .

ثانيا - للنساء : ملابس داخلية وخارجية وغطاء رأس وحذاء .



## قرار مجلس الوزراء في ١٤/٣/١٩٥٦ بإنشاء مجلس استشاري أعلى للسجون (١)

### مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة  
السجون ،

وعلى قرار وزير الحربية الصادر بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٥٤  
بإنشاء مجلس استشاري أعلى للسجون ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

### قصر :

مادة ١ - ينشأ مجلس استشاري أعلى للسجون ويكون هيئة  
استشارية لوزير الداخلية بشأن نظام ولوائح ووظيفة السجون وهؤسسات  
العقاب .

مادة ٢ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقمه  
٧٩٦ لسنة ١٩٧٣ ) يشكل المجلس الأعلى للسجون من :

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن منح أعضاء  
المجلس الاستشاري الأعلى للسجون من غير المدرجة وظائفهم في الجهة التي  
ينعقد بخصوصها المجلس بدل حضور ( الوقائع المصرية في ١٩/٨/١٩٧٣ -  
العدد ١٨٧ ) ونص في مادته الاولى على ما يأتي :  
« يمنح أعضاء المجلس الاستشاري الاعلى للسجون من غير المدرجة  
وظائفهم في الجهة التي ينعقد بخصوصها المجلس ، بدل حضور قدره خمسة  
جنيهات للعضو عن كل جلسة من جلسات المجلس ، وثلاثة جنيهات عن كل  
جلسة من جلسات اللجان المتفرعة عنه التي يحضرها العضو ، بحد أقصى  
قدره مائة وخمسون جنيها في السنة » .

(أ) مساعد وزير الداخلية للشرطة المتخصصة ، رئيسا

(ب) أعضاء بحكم وظائفهم وهم :

- النائب العلم أو من ينييه من المحامين العاملين .
- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية .
- وكيل وزارة القوى العاملة لتخطيط القوى العاملة .
- وكيل وزارة الصحة لشؤون الطب العلاجي .
- وكيل وزارة الزراعة لشؤون الانتاج والخدمات .
- وكيل وزارة الصناعة لشؤون الكفاية الانتاجية ومراكز التدريب .

— مدير مصلحة السجون .

— مدير مصلحة الأمن العام .

— مدير عام الوعظ والإرشاد بوزارة شؤون الأزهر .

(ج) أربعة أعضاء يعينهم وزير الداخلية بصفتهم الشخصية لمدة سنتين قابلة للتجديد من المهتمين بشؤون السجون والمؤسسات العقابية وذوى الخبرة بالأساليب الحديثة لمكافحة الجريمة .

ويتولى أعمال السكرتارية موظف يختاره وزير الداخلية بناء على ما يعرضه مدير مصلحة السجون .

مادة ٣ — يختص المجلس الأعلى للسجون بما يأتى :

- (أ) دراسة المشروعات التى تهدف الى تحسين حالة السجون ووضع السياسة العامة لمعاملة وعلاج المذنبين والمسجونين وفق الفلسفة الإصلاحية الحديثة والنظر فى تعديل النظم واللوائح المعمول بها حاليا .
- (ب) وضع السياسة الاجتماعية والعلمية والصحية والرياضية للوصول بالسجون الى المستوى اللائق بها .

(ج) وضع برامج تدريب موظفى السجون وحراسها قبل الخدمة وأثنائها •

( د ) وضع برنامج تدريب وتأهيل وتشغيل المذنبين والمسجونين بما يكفل إعادة اندماجهم بالمجتمع عقب الإفراج عنهم •

( هـ ) دراسة النظم والوسائل التى تكفل رعاية أسر الفزلاء خلال مدة سجنهم •

( و ) دراسة النظم والوسائل التى يستعاض بها فى الدول الأخرى عن السجون التقليدية والاختذ بما يتفق والحالة الاجتماعية والوعى القومى بمصر •

( ز ) زيارة المؤسسات العقابية المختلفة من وقت لآخر للإمام المامانيا عمليا بما تقوم به وتقويم أعمالها وللمجلس أن يوفد مندوبا عنه لحدى هذه المؤسسات لدراسة أو بحث أى موضوع يراه المجلس •

( ج ) دراسة النظم التشريعية القائمة ومقارنتها بما وصلت اليه الدول الأخرى والاختذ بما يتفق ونهضة مصر •

( ط ) مراجعة التقرير السنوى الذى تعده مصلحة السجون وتقديم المقترحات التى يراها المجلس •

مادة ٤ - يجتمع المجلس مرة كل شهرين وتجاوز دعوته للاجتماع فى أى وقت اذا اقتضت حالة العمل ذلك بناء على طلب رئيسه أو مدير عام مصلحة السجون أو ثلث عدد أعضائه •

وترسل الدعوة للأعضاء قبل موعد الانعقاد بأسبوع •

مادة ٥ - لا تكون قرارات المجلس صحيحة الا اذا حضر الاجتماع ثمانية من الأعضاء على الأقل •

مادة ٦ - تصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس •



مادة ٧ - لا تكون قرارات المجلس نافذة الا بعد اعتمادها بقرار

وزارى .

مادة ٨ - للمجلس الاستشارى الاعلى للسجون أن يستعين برأى من يرى الاستعانة برأيهم من الخبراء فى شئون تدريب وتاهيل المذنبين البالغين وله أن يستدعى من يشاء لحضور جلسات المجلس الأعلى .

مادة ٩ - يكون اختيار وكيل المجلس الاستشارى الاعلى للسجون بالانتخاب من بين أعضائه فى أول اجتماع له .

مادة ١٠ - اذا خلا مكان الرئيس أو عضو من أعضاء المجلس الاستشارى الاعلى للسجون لأى سبب من الاسباب يعين من يحل محله بنفس الطريقة التى عين بها سلفه .

مادة ١١ - يقوم المجلس الاستشارى الاعلى للسجون بوضع اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ١٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى أول شعبان سنة ١٣٧٥ ( ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ ) .

## (ثانياً)

## السجون العسكرية

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٦٩

## بشأن السجون العسكرية (١)

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الاحكام العسكرية والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - تنفذ العقوبات السالبة للحرية التي يحكم بها على أفراد هيئة الشرطة وعساكر الدرجة الثانية ، في سجون خاصة يطلق عليها اسم « السجون العسكرية » .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٩ - العدد ١٧ .

مادة ٢ - تبين كيفية معاملة المسجونين وشروط الافراج عنهم  
بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به  
من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٣٨٩ ( ١٦ ابريل سنة  
١٩٦٩ ) .



## قرار وزير الداخلية

رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٠

باللائحة الداخلية للسجون العسكرية وبسريان لائحة  
السجون الصادرة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فيما لم  
يرد بشأنه نص في هذه اللائحة مع الفاء المادة ٨٧ من  
القرار الاخير (١)

## وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم  
السجون ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء سجون  
عسكرية لافراد هيئة الشرطة وجنود الدرجة الثانية ،

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية  
للسجون ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة الداخلية المرافقة في شأن تنظيم  
السجون العسكرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ  
نشره ،

تحريرا في ١٦ صفر ١٣٩٠ ( ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٠ ) .

(١) الوقائع المصرية في ٩ مايو سنة ١٩٧٠ - العدد ١٠٣ .

## اللائحة الداخلية للسجون العسكرية

### الفصل الأول

#### قبول المسجونين

مادة ١ - تنفذ العقوبات السالبة للحرية الصادرة على أفراد هيئة الشرطة وجنود الدرجة الثانية بالسجون العسكرية ما لم يكونوا قد فصلوا من الخدمة .

مادة ٢ - لا يجوز ايداع أحد أفراد هيئة الشرطة وجنود الدرجة الثانية في السجون العسكرية الا بأمر كتابي موقع عليه من مسئول مخول قانونا سلطة الايداع في السجن ويكون مختوما بخاتم شعار الدواة ولا يجوز أن يبقى فيه بعد المدة المحددة بهذا الامر .

مادة ٣ - يجب على مأمور السجن أو من يسند اليه هذا العمل عند قبول المحكوم عليه في السجن أن يتسلم صورة من أمر الايداع موقعا عليها ممن أصدر الامر ويرد الاصل بعد التوقيع عليه بالاستلام لمن أحضر المسجون ويخصص ملف لكل مسجون تحفظ فيه صورة أمر الايداع وجميع الاوراق المتعلقة بالمسجون .

مادة ٤ - عند دخول المسجون السجن بحيث تسجل ملخص الامر بحبيسه بالسجل العمومي للمسجونين ويتم هذا التسجيل بحضور من أحضر المسجون الذي يوقع على السجل ويثبت رقم القيد بالسجل على أمر الحبس .

ثم يقيد اسمه ورقمه بسجل يومية الافراج في التاريخ المحدد لانتهاء مدة عقوبته وفي تاريخ وفائه ثلاثة ارباع المدة اذا زادت على تسعة أشهر .

مادة ٥ - يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وأن يؤخذ

ما يوجد معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة ، وتحفظ لتسليمها اليه عند الافراج عنه ؛ أو تسلّم الي من يختاره اذا رغب في ذلك .

مادة ٦ - تحفظ الأشياء ذات القيمة التي تؤخذ من المسجونين داخل أحرار مختومة بخاتم مأمور السجن أو من ينييه ويثبت على كل حرز محتوياته واسم المسجون وتاريخ عمل الحرز .

كما تحفظ ملابس المسجون التي دخل بها السجن لتسلّم اليه عند الافراج عنه .

مادة ٧ - يقيد ما يؤخذ من المسجون عند حضوره السجن من نقود وملابس وأشياء أخرى في سجل أمتعة وأمانات المسجونين بالالوصاف الكافية .

## الفصل الثانى

### تدريب وعمل المسجونين

مادة ٨ - يقوم المحكوم عليهم بالتدريبات والأعمال الآتية :

طوابير تدريب عسكرية دون حمل السلاح بمعدل طابورين يوميا أحدهما صباحا والاخر مساء بالإضافة الى تدريبهم على أعمال الحريق والدفاع المدنى والتدريب النظرى على الاسلحة المستخدمة فى الشرطة وكيفية استعمالها وصيانتها والمحافظة عليها ، وذلك وفقا للبرنامج الذى تعده مصلحة التدريب فى هذا الشأن ولا يقوم المسجونون بهذه التدريبات أيام الجمع والأعياد الرسمية ، كما لا يقوم بها المسجونون غير المسلمين فى أعيادهم الدينية .



**مادة ٩ -** يقوم المسجونون بأعمال النظافة الخاصة بغرفهم وأماكن الاغاشة بالسجن .

ولا يجوز تشغيل المسجونين خارج السجن .

### الفصل الثالث

#### التباهيل الثقافية

**مادة ١٠ -** يجوز التصريح للمسجونين باحضار كتب دينية أو علمية أو اجتماعية ، كما يجوز التصريح لمن يرغب منهم بشراء الصحف والمجلات للاطلاع عليها في أوقات فراغهم ، وتسحب منهم بعد الانتهاء من قراءتها .

**مادة ١١ -** على ادارة السجن تلقين المسجونين دروسا تربوية واجتماعية ودينية تستهدف تقويم أى انحراف فيهم واعدادهم للعودة للخدمة أفضل سلوكا وعملا وفقا للبرنامج الذى تعده مصلحة التدريب لهذا الغرض ، وعليها أن تشجع المسجونين على الاطلاع والتعلم وأن تيسر الاستذكار لمن لديه الرغبة في مواصلة الدراسة منهم وتسمح له بتأدية الامتحانات وفقا لما هو متبع بالنسبة للمسجونين العاديين مع التركيز بصفة خاصة على مكافحة الامية بين غير المتعلمين منهم .

**مادة ١٢ -** يجوز التصريح للمسجونين بمزاولة الهوايات الخاصة كالرسم والموسيقى وما اليها بشرط ألا يتعارض ذلك مع أمن السجن أو راحة المسجونين وعلى أن يستحضروا الادوات اللازمة على نفقتهم الخاصة .

### الفصل الرابع

#### الرعاية الصحية

**مادة ١٣ -** يكون للسجن طبيب يقوم بالأعمال الصحية وفقا لما

ورد في القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، وفي هذه اللائحة ، فاذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين بأداء الاعمال المنوطة بطبيب السجن .

مادة ١٤ - طبيب السجن مسئول عن الاجراءات الصحية التي تكفل سلامة صحة المسجونين ووقايتهم من الامراض الوبائية ، ومراقبة صلاحية الاغذية والملابس والمفروشات المخصصة لهم وكفايتها وملاحظة نظافة السجن .

مادة ١٥ - يجب على طبيب السجن عيادة المسجونين مرتين أسبوعيا على الاقل ، ويستدعى في الحالات الطارئة كلما تطلب الامر ذلك .

مادة ١٦ - يجب على الطبيب عند مروره على السجن أن يقوم بالكشف على المسجونين الجدد وأن يدون بنفسه البيانات الخاصة بأعمارهم وحالتهم الصحية ، وما قد يوجد بهم من أصابات وأمراض ، والاجراءات التي يرى اتخاذها في شأنهم .

مادة ١٧ - اذا رأى الطبيب عزل أى مسجون مصاب بمرض معد ، وجب عليه اخطار مأمور السجن كتابة بذلك واتخاذ الاجراءات الصحية والوقائية لمنع انتشار المرض بين المسجونين الموجودين وتطهير الغرف التي ظهرت بها اصابة المرض المعدى مع وضع المسجونين الموجودين بها تحت الحجر الصحى المدة المقررة لذلك طبيا .

مادة ١٨ - يجب على الطبيب المشرف على السجن عند الحاجة تطعيم المسجونين وقت ايداعهم ضد الجدرى والتيفود .

مادة ١٩ - يجب على مأمور السجن تنفيذ ما يشير به الطبيب فيما يختص بتعديل معاملة أو غذاء مسجون وفقا لما تتطلبه حالته الصحية .

مادة ٢٠ - اذا لم تتوافر وسائل علاج مسجون مريض بالسجن :

ورأى الطبيب أن حالته تستدعى نقله الى مستشفى خارجى ، تعين نقل المسجون الى أقرب مستشفى حكومى تتوافر فيه وسائل العلاج بدائرة المحافظة .

مادة ٢١ — يقص شعر المسجونين دوريا ، ويصرح لهم بالاستحمام بالماء الساخن مرة كل أسبوع شتاء ( من أول نوفمبر حتى آخر مارس ) وبالماء البارد مرتين فى الاسبوع باقى أشهر السنة .

مادة ٢٢ — يزود كل سجن بدولاب للاسعافات الطبية الاولى يكون عهدة أحد المسئولين العاملين فى السجن .

مادة ٢٣ — فى حالة وفاة أحد المسجونين يخطر أهله فوراً وتسلم اليهم جثته اذا حضروا وطلبوا استلامها ، فان رغبوا فى نقلها الى بلده تتخذ الاجراءات الصحية على نفقة الحكومة قبل تسليمها اليهم اذا كانت المدة اللازمة للوصول الى البلدة لا تزيد على ثمان ساعات صيفا أو عشر ساعات شتاء وبشرط أن يتم الدفن خلال ٢٤ ساعة من وقت الوفاة .

واذا مضى على وفاة المسجون أربع وعشرون ساعة دون أن يحضر أهله لتسلم الجثة جاز دفنها بمقبرة الجهة الكائن بها السجن .

مادة ٢٤ — يحرر طبيب السجن شهادة الوفاة وتقدم الى مكتب الصحة الواقع فى دائرة السجن للحصول على تصريح الدفن ، ويوضح بالتصريح المقبرة التى سيتم بها الدفن ، ولا تسلم الجثة لأهل المتوفى الا مصحوبة بهذا التصريح ولا يصرح بنقل جثة المتوفى نتيجة أمراض معدية لأية جهة بل يجب أن تدفن فى مقبرة الجهة التى حصلت بها الوفاة .

## الفصل الخامس

### الزيارة والتراسل

مادة ٢٥ — يكون لذوى المسجونين الحق فى زيارتهم بمعد مرور



عشرة أيام من تاريخ ايداعهم السجن ، ثم تكون الزيارة بعد ذلك مرة كل أسبوعين ما دام سلوكهم حسنا .

مادة ٢٦ — تتم الزيارة في أى يوم من أيام الاسبوع عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية فيما بين الساعة التاسعة صباحا والواحدة بعد الظهر ، في المكان المعد لذلك بالسجن وبحضور أحد المسئولين ولا تزيد مدة الزيارة على نصف ساعة كما لا يزيد عدد الزائرين على شخصين غير الأطفال الا باذن من مأمور السجن .

مادة ٢٧ — يسمح للمسجون بقبول ما يقدمه له زائروه من أطعمة وفاكهة وحلوى غير معلبة وسجائر في حدود استهلاكه الشخصى ليوم واحد .

كما يصرح له بقبول ما يقدمه له زائروه من ملابس داخلية من فائلات وكلسونات وجوارب ومناديل وبلوفرات صوفية أو قطنية بشرط أن يكون ما لدى المسجون من هذه الاصناف قطعتان من كل نوع .

مادة ٢٨ — يجوز لمأمور السجن أن يأمر بتفتيش أى زائر اذا اشتبه في أمره فان رفض التفتيش جاز منعه من الزيارة على أن يثبت ذلك في سجل حوادث السجن .

مادة ٢٩ — يجوز أن تمنع زيارة المسجونين منعا مطلقا أو مقيدا بشرط وذلك لأسباب صحية أو لأسباب تتعلق بالامن العام بعد موافقة مدير مصلحة السجون أو مدير الأمن على حسب الاحوال .

مادة ٣٠ — للمسجون الحق في أن يرسل خطابا واحدا مرة كل أسبوع وأن يتلقى جميع الخطابات التي ترد له .

مادة ٣١ — على مأمور السجن أو من ينييه الاطلاع على كل ورقة ترد الى المسجون أو يرغب المسجون في ارسالها .

وتسلم للمسجون جميع الخطابات التي ترد اليه الا اذا رأى الأمور أنها تتضمن ما يثير الشبهة أو ما يخل بأمن السجن ، وفي هذه الحالة ترسل هذه الخطابات الى مدير مصلحة السجون أو الى مدير الامن للتصرف في شأنها .

وتتخذ نفس الاجراءات بالنسبة للخطابات الصادرة من السجون .

مادة ٣٢ - تسجل زيارات المسجون والخطابات التي ترسل منه في الملف الخاص به .

## الفصل السادس

### معاملة المسجونين ومعيشتهم

مادة ٣٣ - يكون الحد الأدنى المقرر للمسجونين من الاثاث والملابس على الوجه الاتي وذلك في حدود امكانيات السجن :

#### ( ا ) الاثاث :

يخصص لكل مسجون سرير ومرقبة ووسادة ، عدد ٢ ملاءة سرير ، عدد ٢ كيس للوسادة ، عدد ٢ طبق وملعقة المونيوم ، وكوب للماء .

#### ( ب ) الملابس والمفروشات :

عدد ٢ أوفرول وهو الزي الموحد للسجن عدد ٢ قميص وعدد ٢ لباس وعدد ٢ منديل يد وعدد ٢ غطاء للرأس وبطانية صيفا وبطانيتين شتاء ، ويسمح له بارتداء ملابسه الداخلية الخاصة كما يصرح له بارتداء الحذاء الاميرى .

مادة ٣٤ - تصرف الاغذية للمسجونين من السجن على ثلاث وجبات وفقا للمقررات الاتية :

## مقررات وجبة الفطور بالجرام

الصف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز بلدى .....	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥
جبنة قريش ....	—	—	٩٠	—	—	٩٠	—
عسل أسود ....	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠

## مقررات وجبة الظهر بالجرام

الصف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز بلدى .....	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥
عدس مجروش ..	—	٨٠	—	٨٠	—	٨٠	٨٠
فول ناشف ....	٩٠	—	٩٠	—	٩٠	—	—
زيت طعام ....	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
بصل ناشف ....	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
خضار طازج	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠
ملح طعام	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦

## مقررات وجبة العشاء بالجرام

الصنف	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
خبز بلدى .....	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥
لحوم .....	٩٠	٩٠	—	—	—	٩٠	—
خضار عادة .....	١٥٠	١٥٠	—	—	—	١٥٠	—
فول ناشف .....	—	—	٩٠	٩٠	٩٠	—	٩٠
أرز .....	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
زيت طعام .....	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
بصل ناشف .....	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
ملح طعام .....	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
فاكهة (ملح) .....	—	—	—	—	٧٥	—	٧٥

مادة ٣٥ — يصرف للمسجون قطعة صابون زنة ٢٢٥ جرام كل شهر للاستحمام وغسيل الوجه كما يصرف ٢٥ جرام من الصابون أسبوعيا لغسيل ملابس ومفروشات كل مسجون والاوانى الخاصة به .

مادة ٣٦ — يسمح للمسجون عند خروجه من السجن لأى سبب أثناء العقوبة بارتداء الزى الرسمى دون قايش الوسط .

مادة ٣٧ — للمودعين بالسجن العسكرى الحق فى التعامل مع مقصف السجن فى حدود خمسة جنيهات شهريا من النقود المودعة لهم بالامانات .



مادة ٣٨ - تباع في المقاصف الاصناف الاتى ذكرها على سبيل  
الحصر :

( ا ) بقالة وحلوى :

جبن بأنواعه ، حلاوة طحينية ، زيتون ، الأطعمة المعلبة بكافة  
أنواعها ، مخللات ، بسكوت ، بلح جاف وعجوة مغلفة بالسلفونان ، توفى  
وشيكولاته ، عسل نحل ، سكر .

( ب ) فاكهة وخضروات طازجة :

جميع أنواع الفاكهة الطازجة حسب مواسمها - طماطم - خيار  
وقثاء - خس - فلفل أخضر وغير حريف - ليمون - فجل - جرجير -  
كرات - بصل جاف وأخضر .

( ج ) أطعمة أخرى :

خبز بلدى وفينو بأنواعه ، فول مدمس ، طعمية ، بيض مسلوق ،  
سندوتشات مصنوعة من الاصناف المصرح بها .

( د ) مشروبات :

شاي ، قهوة ، كاكاو ، حلبة ، قرفة ، مياه غازية ، وعصير ليمون .

( هـ ) السجائر :

السجائر بكافة أنواعها والدخان الشعر والكبريت .

( و ) الملابس :

فانلات - كلسونات - جوارب - مناديل - بلوفرات من الصوف  
أو القطن - فوط .

( ز ) أشياء أخرى ،

ظروف وأوراق خطابات - أقلام رصاص وكوبيا - كراسات

وكشاكيل — طوابيع بريد وتمغة — معجون وفرش أسنان — قرامس —  
أطباق وأكواب بلاستيك — الصابون بأنواعه •

## الفصل السابع

### تأديب المسجونين

مادة ٣٩ — الجزاءات التي يجوز لمأمور السجن توقيعها على  
المسجونين هي :

- ١ — الانذار •
- ٢ — الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد على أسبوع •
- ٣ — الحرمان من الزيارة أو التراسل دفعة واحدة •
- ٤ — الحرمان من بعض الميزات كسراء الصحف والمجلات ، ومزاولة  
الالعاب الرياضية والهوايات والتردد على المكتبة والتعامل مع المقصف ،  
وذلك لمدة أقصاها ١٥ يوما •

ويكون توقيع الجزاء بعد اعلان المسجون بالفعل الصادر منه  
وتحقيق دفاعه •

مادة ٤٠ — اذا رأى مأمور السجن توقيع عقوبة أشد مما ورد في  
المادة السابقة فعليه أن يرفع الامر الى مدير مصلحة السجون — بالنسبة  
للمسجونين التي تحت ادارته — والى مدير الامن المختص — بالنسبة  
للمسجون الموجودة بمديريات الامن — وذلك بعد تحرير محضر يتضمن  
أقوال المسجون وشهادة الشهود والعقوبة المقترحة توقيعها •

وتكون العقوبات الجائز توقيعها في هذه الحالة هي :

- ١ — الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد على ١٥ يوما •
- ٢ — الحرمان من كل أو بعض الميزات المقررة لمدة لا تزيد على  
ثلاثين يوما •

٣ - الجلد في الحالات التي بينها القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات الضرورة التي تجيز توقيع عقوبة الجلد •

مادة ٤١ - تكون سلطة احالة المسجون الذي يرتكب مخالفة جسيمة تستدعي احالته للمحاكم العسكرية على النحو الاتي :

١ - لمدير مصلحة السجون وللمدير مصلحة الشرطة - كل فيما يخصه - بالنسبة للاحالة للمحاكم العسكرية العليا •

٢ - لوكيل مصلحة السجون ولنواب مديري الامن - كل فيما يخصه - بالنسبة للاحالة للمحاكم العسكرية المركزية والمركزية لها سلطة العليا •

مادة ٤٢ - يجوز خصم قيمة الأشياء التي يتسبب المسجون في من أماناته المودعة لحسابه بالسجن •

مادة ٤٣ - اذا وقع من المسجون هياج أو تعد شديد على الغير فلأمور السجن أن يأمر - كأجراء تحفظي - بتكبيله بحديد الأيدي على ألا تتجاوز مدة التكبيل ٧٢ ساعة مع اثبات ذلك في سجل يومية حوادث السجن مع ذكر الاسباب واخطار مدير مصلحة السجون بالنسبة للسجون الواقعة تحت ادارته ومدير الامن المختص بالنسبة للسجون التابعة لمديريات الأمن •

مادة ٤٤ - تقيد جميع العقوبات التي توقع على المسجونين في كل من سجل الجزاءات وملفات المسجونين •

## الفصل الثامن

### الترحيل والجلسات والافراج

مادة ٤٥ - عند ترحيل مسجون من سجن الى اخر ترسل معه الى السجن المنقول اليه صورة أمر الايداع وجميع أوراقه •

مادة ٤٦ - المسجونون المطلوب حضورهم جلسات أو المطلوب ترحيلهم في تواريخ معينة تقيّد أسماؤهم وبياناتهم بسجل يومية الجلسات والترحيلات في التواريخ المناسبة لتقديمهم للجهات الرسمية المطلوبين أمامها .

مادة ٤٧ - يفرج عن المسجون ظهر اليوم التالى لانتفاء مدد عقوبته ويرسل عقب الافراج عنه بصحبة الحرس الى الجهة التى يعمل بها .

مادة ٤٨ - تتم اجراءات الافراج عن المسجون أو نقله أو خروجه للجلسات وتسليمه أماناته تحت اشراف مأمور السجن أو من ينييه من الضباط مع توقيعه على السجلات المخصصة لهذه الاغراض .

## الفصل التاسع

### الافراج الشرطى

مادة ٤٩ - يجوز الافراج تحت شرط عن المسجون المحكوم عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لمدة تزيد على تسعة أشهر اذا أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة على الاقل وكان سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو الى الثقة بتقويم نفسه على الا تقل المدة التى نقضى في السجن عن تسعة أشهر .

مادة ٥٠ - يكون الافراج تحت شرط بأمر من مدير مصلحة السجون بالنسبة للسجون التى تحت ادارته وبأمر من مدير الأمن المختص بالنسبة للسجون التابعة لمديريات الأمن .

مادة ٥١ - اذا تعددت العقوبات المحكوم بها الجرائم وقعت قبل دخول المسجون السجن يكون الافراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات .



**مادة ٥٢ —** يقدم الى قسم المعلومات بمصلحة الشرطة تقرير شهري عن المفرج عنه بمعرفة شعبة البحث الجنائي بمديرية الامن التي تقع بها دائرة عمله وذلك خلال المدة المبتدئة من تاريخ الافراج عنه حتى التاريخ المحدد لانتهااء العقوبة .

**مادة ٥٣ —** يجوز الغاء الافراج واعادة المفرج عنه الى السجن ليستوفي المدة الباقية من العقوبة اذا ساء سلوكه خلال المدة المشار اليها في المادة السابقة .

ويكون الغاء الافراج في هذه الحالة بأمر من مدير مصلحة السجون بالنسبة الى الافراد والجنود التابعين لها وبأمر من مدير مصلحة الشرطة بالنسبة لباقي المفرج عنهم .

## الفصل المباشر

### الادارة والنظام

**مادة ٥٤ —** مأمور السجن العسكري مسئول عن حراسة المسجونين في السجن ، وعن تنفيذ كل ما ورد في هذه اللائحة ، ويخضع لاشرافه جميع العاملين في السجن .

**مادة ٥٥ —** مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٨٥ ، ٨٦ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه يكون للمحافظين ومديري الأمن وقضاة المحاكم العسكرية ورؤساء وحدات المحاكمات العسكرية الممثلة للنياحة العسكرية حق دخول السجون العسكرية الكائنة في دوائر اختصاصهم في أى وقت .

**مادة ٥٦ —** يجب على مأمور السجن قبول الشكاوى الجدية التي تقدم من المسجونين شفاهة أو كتابة واثباتها في سجل الشكاوى وابلاغها الى الجهات المختصة حسب ظروف كل شكوى .

**مادة ٥٧ -** ينشأ في كل سجن عسكري سجل التماسات اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية وعلى مأمور السجن استلام التماسات اعادة النظر التي يقدمها المحكوم عليهم ، واثبات تاريخ تقديمها عليها بمعرفته شخصيا وقيدها في السجل ، وابلاغ الالتماسات الى وحدة المحاكمات العسكرية التابع لها المحكوم عليه لترفعها بدورها الى ادارة القضاء العسكري ( قسم الطعون العسكرية بمصلحة الشرطة ) .

**مادة ٥٨ -** يكون في كل سجن السجلات الاتية :

- ١ - سجل عمومي لقيد المسجونين .
- ٢ - سجل يومية حوادث السجن .
- ٣ - سجل قيد أمتعة وملابس وأمانات المسجونين .
- ٤ - سجل يومية الافراج والجلسات والترحيلات .
- ٥ - سجل صحة المسجونين .
- ٦ - سجل زيارات المسجونين .
- ٧ - سجل جزاءات المسجونين .
- ٨ - سجل الشكاوى والطلبات المقدمة من المسجونين .
- ٩ - سجل قيد الهاربين .
- ١٠ - سجل زيارات الزائرين الذين لهم صفة رسمية .
- ١١ - سجل اثبات المرور على الحراس وتفتيش المسجونين وأمتعتهم وغرفهم . وتكون هذه السجلات جميعا تحت اشراف مأمور السجن ورقابته .

**مادة ٥٩ -** تسرى لائحة السجون الصادرة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فيما لم يرد بشأنه نص في هذه اللائحة .

**مادة ٦٠ -** تلغى المادة ٨٧ من القرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون المشار اليها .

## قرار وزير الداخلية

رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٠

بشأن السجون العسكرية التي تنفذ فيها العقوبات  
السالبة للحرية المحكوم بها على أفراد هيئة الشرطة  
وعساكر الدرجة الثانية غير المفصولين من الخدمة (١)

### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم  
السجون ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة ؛  
وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٦٩  
بإنشاء سجون عسكرية لأفراد هيئة الشرطة وعساكر الدرجة الثانية ؛  
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية  
للسجون ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة ١ - السجون العسكرية التي تنفذ فيها العقوبات السالبة  
للحرية المحكوم بها على أفراد هيئة الشرطة وعساكر الدرجة الثانية  
غير المفصولين من الخدمة هي :  
السجون العسكرية بمنطقة أبو زعبل والسجون العسكرية الموجودة  
بوحدات الشرطة في القاهرة ومديريات الأمن .

(١) الوقائع المصرية في ٩ مايو سنة ١٩٧٠ - العدد ١٠٣

كما تنفذ في هذه السجون العقوبات السالبة للحرية التي يوقعها على أفراد هيئة الشرطة ضباط مخولون هذا الاختصاص .

مادة ٢ - (١) يخصص السجن العسكري بأبى زعبل للتنفيذ على مساعدى وصف وجنود الشرطة وعساكر الدرجة الثانية المحكوم عليهم بمدة لا تقل عن سنة ، وينفذ المحكوم عليهم بأقل من هذه المدة بالسجون المحلية ، ويجوز أن يودع به مساعدو الشرطة وصف وجنود الشرطة وعساكر الدرجة الثانية الذين تقل عقوباتهم عن سنة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك : وكانت حالة السجن تسمح بقبولهم .

مادة ٣ - (٢) تخصص السجون المحلية الآتية بعد بمديريات الأمن للتنفيذ بها على المحكوم عليهم بالحبس مدة تقل عن ستة شهور :  
١ - مديرية أمن القاهرة :

( أ ) السجن العسكري بقسم شرطة روض الفرج .

( ب ) السجن العسكري بإدارة الأمن المركزى .

( ج ) السجن العسكري بمركز تدريب قوات الأمن .

٢ - مديرية أمن الاسكندرية ..... السجن بقسم الترحيلات

٣ - مديرية أمن بنى سويف .....

٤ - مديرية أمن المنيا .....

٥ - مديرية أمن القليوبية ..... السجن بقسم قوات الأمن

٦ - مديرية أمن بور سعيد .....

٧ - مديرية أمن مطروح .....

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من قرار وزير الداخلية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨٣ ( الوقائع المصرية فى ١٩/٣/١٩٨٣ - العدد ٦٧ ) ونص فى مادته الثانية على ما يأتى :

« ينفذ أمناء الشرطة العقوبة المحكوم بها عليهم بالسجن العسكرى بأبى زعبل مهما كانت مدة العقوبة » .

(٢) البند «٩» مضاف بقرار وزير الداخلية رقم ٢٠٨١ لسنة ١٩٧٠ ( الوقائع المصرية فى ٢٢/١٢/١٩٧١ - العدد ٢٩٢ ) ومستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ ( الوقائع المصرية فى ٣/١١/١٩٧٦ - العدد ٢٥٢ ) .



٨ - سوهاج ..... سجن مركز شرطة سوهاج

٩ - مديرية أمن الدقهلية •

### المؤسسات العقابية بقسم قوات الأمن بالمنصورة :

مادة ٤ - تخصص السجون العسكرية الآتية للتنفيذ بها على المحكوم عليهم بالحبس من أفراد هيئة الشرطة وعساكر الدرجة الثانية التابعين لمصلحة السجون لمدة تقل عن ستة شهور •

١ - ليمان طره ، للمحكوم عليهم من قوات منطقة طره وسجون الاستئناف وبنى سويف والفيوم ومركز تدريب الضباط والموظفين ومركز تدريب المجندين والديوان العام •

٢ - ليمان أبى زعبل ، للمحكوم عليهم من قوات منطقة أبى زعبل وسجن المرج •

٣ - سجن القناطر الخيرية للمحكوم عليهم من قوات منطقة القناطر الخيرية ، وسجن القطا ، وسجون معسكرات العمل بمديرية التحرير •

٤ - سجن طنطا ، للمحكوم عليهم من قوات سجون الوجه البحرى •

٥ - سجن أسيوط ، للمحكوم عليهم من قوات سجن المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا •

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٦ صفر سنة ١٣٩٠ ( ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٠ ) •

## ( ثالثا )

السجون المركزية

قرار وزير الداخلية

رقم ١٦٥٤ لسنة ١٩٧١

باللائحة الداخلية للسجون المركزية (١)

## وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم  
السجون ؛

وعلى القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون ؛  
وعلى موافقة وزير العدل ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة الداخلية المرافقة في شأن السجون  
المركزية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره .

تحريرا في ٣٠ رجب سنة ١٣٩١ ( ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ ) .

## اللائحة الداخلية للسجون المركزية

## الفصل الاول

## قبول المسجونين والافراج عنهم

مادة ١ - يودع الاشخاص الاتى ذكرهم في السجون المركزية :

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ يونية سنة ١٩٧٢ - العدد ١٤٥ .

- (أ) المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل أو بالحبس البسيط مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ومن يكون الباقي من عقوبتهم مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولم يكونوا مودعين من قبل في سجن عمومي .
- (ب) من يكونون محلا للاكراه البدني تنفيذا لأحكام مالية .
- (ج) المحبوسون احتياطيا اذا قررت النيابة العامة ايداعهم السجن المركزي .

ويستثنى من هؤلاء الأشخاص كل ذات حمل في شهرها السادس وكل والدة لم يبلغ طفلها سنتين من عمره ويجب ايداع المسجونة في هذه الحالة في أقرب سجن عمومي .

مادة ٢ - لا يجوز ايداع أى شخص في سجن مركزي الا بأمر كتابي موقع من السلطة المختصة قانونا بذلك ويكون مختوما بخاتم شعار الدولة .

ولا يجوز أن يبقى المسجون بعد المدة المحددة بهذا الامر .

مادة ٣ - يجب على مأمور السجن أو الموظف المختص عند قبول أى شخص في السجن أن يتسلم صورة من أمر الايداع موقعا عليها ممن أصدر الامر ، ويرد الاصل بعد التوقيع عليه بالاستلام لمن أحضر المسجون .

ويخصص ملف لكل مسجون تحفظ فيه صورة أمر الايداع وجميع الأوراق المتعلقة بالمسجون .

مادة ٤ - يجب أن يقيد ملخص أمر الايداع في السجل العام لقيد المسجونين في حضور من أحضر المسجون الذي عليه أن يوقع في السجل بجانب البيانات التي سجلت .

مادة ٥ - يفتش المسجون عند ايداعه السجن ويؤخذ ما يوجد

معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة وتحفظ لتسليمها اليه عند الافراج عنه ، أو تسلم الى من يختاره إذا رغب في ذلك .

مادة ٦ - تحفظ الأشياء ذات القيمة التي تؤخذ من المسجونين داخل أحرار مختومة بخاتم مأمور السجن أو من ينوب عنه ويثبت على كل حرز محتوياته واسم المسجون وتاريخ عمل الحرز .

مادة ٧ - يحتفظ للمسجون بملابسه التي دخل بها السجن الا اذا كانت مضرّة بالصحة فتعدم بناء على قرار من المأمور أو من ينوب عنه بعد أخذ رأى طبيب السجن ، ويسجل ذلك في سجل الحوادث .

مادة ٨ - يقيّد ما يؤخذ من المسجون وقت ايداعه السجن من نقود وملابس وأشياء أخرى في سجل أمتعة وأمانات المسجونين بالالوصاف الكافية .

مادة ٩ - اذا كان على المسجون التزامات مالية للحكومة بمقتضى الحكم الصادر عليه بالعقوبة استوفيت هذه الالتزامات مما يوجد معه من نقود فان لم تكف للوفاء ولم يف المسجون بهذه الالتزامات بعد تكليفه بذلك بيعت الأشياء ذات القيمة بواسطة النيابة العامة للوفاء بحقوق الحكومة من حصيلة البيع على أن يراعى عدم المضي في البيع اذا نتج منه مبلغ كاف للوفاء بالمطلوب من المسجون .

واذا قل ما حصل من المسجون من نقود وما حصل من البيع من مقدار الالتزامات المالية للحكومة احتفظ له بمبلغ لا يقل عن جنيته يقيّد لحسابه بالامانات وأضيف الباقي لحساب الحكومة . ؟

أما اذا تبقى له شيء بعد وفاء هذه الالتزامات فيقيّد الباقي لحسابه بالامانات للانفاق منه عليه عند الحاجة ما لم يسلم بناء على طلبه الى من يختاره .

مادة ١٠ - عند نقل مسجون الى سجن آخر ترسل الى هذا السجن



مع حارس المسجون صورة أمر الايداع المشار اليها في المادة ٣ وكذلك جميع الأوراق والودائع الخاصة بالمسجون .

## الفصل الثاني

### فئات المسجونين ومعاملتهم

مادة ١١ - يودع المحبوسون احتياطيا في أماكن منفصلة عن الأماكن التي يقيم فيها سائر المسجونين .

كما يودع في أماكن منفصلة المسجونون الذين لم يبلغوا سن السابعة عشرة .

مادة ١٢ - للمحبوسين احتياطيا الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة ما لم تقض الظروف الصحية أو صالح الأمن بغير ذلك .

مادة ١٣ - يجوز للمحبوسين احتياطيا احضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن فان لم يرغبوا في ذلك صرف لهم الغذاء المقرر .

مادة ١٤ - يعامل المحكوم عليهم بالحبس البسيط والمنفذ عليهم بالاكراه البدنى معاملة المحبوسين احتياطيا من حيث الملابس . أما الغذاء فيصرف لهم دائما من السجن ولا يسمح لهم باحضار أغذية من الخارج .

مادة ١٥ - يخرج المسجونون تحت الحراسة في طابور للرياضة نصف ساعة صباحا ومثلها بعد الظهر عدا أيام الجمع واليوم الأول من العطلات الرسمية . فإذا زادت العطلة عن يوم واحد فيسمح لهم بالخروج في طابور صباحى واحد ابتداء من اليوم التالى وذلك تحت الحراسة الكافية .

## الفصل الثالث

### تشغيل المسجونين

مادة ١٦ - لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط والمنفذ عليهم بالاكراه البدني الا اذا رغبوا في ذلك ، على أنهم يلزمون بتنظيف غرفهم وفراشهم ، ويجوز اعفاؤهم من ذلك لأسباب صحية .

مادة ١٧ - يعمل المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل في أعمال نظافة المركز وأعمال الخدمات الخاصة به ، وتعمل النساء منهم في الاشغال التي تتفق وطبيعة المرأة .

مادة ١٨ - في غير حالة الضرورة لا يجوز تشغيل المسجونين في أيام الجمع والأعياد الرسمية ولا تشغيل غير المسلمين في أعيادهم الدينية

## الفصل الرابع

### التأهيل الثقافي

مادة ١٩ - يتولى الأخصائيون الاجتماعيون رعاية المسجونين من الناحية الاجتماعية .

ويكلف واعظ المركز أو القسم بزيارة المسجونين مرتين كل أسبوع لترغيبهم في الفضيلة وحثهم على أداء الشعائر الدينية .

مادة ٢٠ - يجوز للمحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيا أن يستحضروا على نفقتهم الكتب الدينية والثقافية والصحف والمجلات المصرح بتداولها للاطلاع عليها في أوقات فراغهم ، وعلى ادارة السجن أن تطلع على ما يستحضره المسجونين من كتب وصحف ومجلات ولا تسلمها لهم الا بعد التأكد من خلوها مما يخالف النظام أو يثير الشعور أو الحواس أو يخل بالامر والعقيدة والتوقيع عليها مما يفيد ذلك وختمها بخاتم السجن .

## الفصل الخامس

### الرعاية الطبية

مادة ٢١ - يكون للسجن طبيب يقوم بالأعمال الصحية فإذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين بأداء الأعمال المنوطة بطبيب السجن .

مادة ٢٢ - طبيب السجن مسئول عن الاجراءات الصحية التي تكفل سلامة صحة المسجونين وعلى الأخص وقايتهم من الامراض الوبائية ومراقبة صلاحية الاغذية والملابس والمفروشات المخصصة لهم وكفايتها وملاحظة نظافة السجن .

مادة ٢٣ - يجب على طبيب السجن أن يتفقد المسجونين مرتين على الاقل أسبوعيا ويجوز استدعاؤه كلما تطلب الامر .

مادة ٢٤ - يجب على الطبيب عند مروره على السجن أن يقوم بالكشف على المسجونين الجدد وأن يدون بنفسه البيانات الخاصة بأعمارهم وحالتهم الصحية والاصابات التي بهم والعاهات والامراض ، والاجراءات التي يرى اتخاذها في شأنهم .

مادة ٢٥ - اذا رأى الطبيب عزل مسجون مصاب بمرض معدى وجب عليه اخطار مأمور السجن كتابة بذلك واتخاذ الاجراءات الصحية والوقائية لمنع انتشار المرض بين المسجونين .

وتظهر الغرف التي ظهر بها اصابة المرض المعدى مع وضع المسجونين الموجودين بها تحت الحجر الصحى المدة الطبية المقررة .

مادة ٢٦ - يجب على الطبيب تطعيم المسجونين عند ايداعهم السجن ضد الجدري والتيفود .

مادة ٢٧ - يجب على مأمور السجن تنفيذ ما يشير به الطبيب فيما يختص بتعديل معاملة المسجون أو غذائه وفق ما تستدعيه حالته الصحية .

مادة ٢٨ - اذا لم توافر وسائل علاج مسجون بالسجن ، ورأى الطبيب أن حالة المسجون تستدعي نقله الى مستشفى خارجي ، تعين نقل المسجون الى أقرب مستشفى حكومي تتوافر فيه وسائل العلاج .

مادة ٢٩ - اذا أصيب مسجون بخلل في قواه العقلية أو اشتبه في اصابته بمرض عقلي تخطر النيابة المختصة فوراً ، ويبقى المسجون بالسجن تحت تصرفها ، فاذا أشارت بنقله الى المستشفى أرسل اليه مع كتابة النيابة .

مادة ٣٠ - يجب قص شعر المسجونين دورياً ، ويصرح لهم بالاستحمام بالماء الساخن مرة كل أسبوع اعتباراً من أول نوفمبر حتى آخر مارس ، وبالماء البارد مرتين في الاسبوع باقى شهور السنة .

مادة ٣١ - يزود كل سجن بدولاب للاسعافات الطبية الاولى يكون عهدة أحد العاملين في السجن وذاك تحت اشراف طبيب السجن .

مادة ٣٢ - يخطر أهل المسجون بوفاته فوراً وتسلم اليهم جثته اذا حضروا وطلبوا استلامها فان رغبوا في نقلها الى بلده تتخذ الاجراءات الصحية على نفقة الحكومة قبل تسليمها اليهم اذا كانت المدة اللازمة للوصول الى البلدة ستدفع بها الجثة تريد على ثمانى ساعات صيفا أو عشرة ساعات شتاء . ويتم النقل في هذه الحالة على نفقة ذوى المتوفى ويتعين أن يتم الدفن في خلال أربع وعشرين ساعة من وقت الوفاة واذا مضى على وفاة المسجون أربع وعشرين ساعة دون أن يحضر أهله لتسلم جثته دفن بمقبرة الجهة الكائن بها السجن .

مادة ٣٣ - اذا رغب أقارب المتوفى في دفن الجثة في مقبرة غير مقبرة



السجن يحضر طبيب السجن شهادة الوفاة وتقدم الى مكتب الصحة الذى يقع السجن فى دائرته الحصول على تصريح الدفن ، ويوضح بالتصريح المقبرة التى سيتم بها الدفن ، ولا تسلم الجثة لاهل المتوفى الا اذا كانت مصحوبة بهذا التصريح .

ولا يصرح بنقل جثة المتوفين نتيجة أمراض معدية لاية جهة بل يجب أن تدفن فى مقبرة الجهة التى حصلت فيها الوفاة .

## الفصل السادس

### الزيارة والمراسلة

مادة ٣٤ - للمحكوم عليه بالحبس مع الشغل أن يرسل خطابا واحدا كل أسبوع ولسائر المسجونين الحق فى التراسل فى أى وقت .

مادة ٣٥ - على مأمور السجن أو من ينوب عنه الاطلاع على كل ورقة ترد الى المسجون أو يرغب المسجون فى إرسالها وذلك عدا ما يتبادل بين المحبوس احتياطيا ومحاميه من مكاتبات فى شأن القضية المتهم فيها .

ويصرح لجميع المسجونين بتسليم ما يرد اليهم من خطابات الا اذا رأى المأمور أنها تتضمن ما يثير الشبهة أو يخل بالأمن ، وفى هذه الحالة ترسل الخطابات الى مدير الأمن للتصرف فى شأنها ، وتتخذ نفس الاجراءات بالنسبة للخطابات الصادرة من المسجونين .

مادة ٣٦ - يكون لذوى المحكوم عليه بالحبس مع الشغل الحق فى زيارته مرة كل أسبوعين .

مادة ٣٧ - يكون لذوى المحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوس احتياطيا الحق فى زيارته مرة واحدة كل أسبوع ما لم تمنع النيابة العامة ذلك بالنسبة الى المحبوس احتياطيا .

مادة ٢٨ - يجوز لأمر السجن أو من ينوب عنه أن يطلب تفتيش أى زائر إذا اشتبه فى أمره فان رفض التفتيش جاز منعه من الزيارة على أن يثبت ذلك فى سجل الحوادث .

مادة ٢٩ - يصرح لمحامى المحبوس احتياطيا بمقابلته على انفراد بشرط الحصول على اذن كتابى من النيابة العامة سواء كانت المقابلة بناء على طلب المسجون أو طلب محاميه .

مادة ٤٠ - تكون الزيارة لمدة نصف ساعة فى الفترة ما بين الساعة التاسعة صباحا والساعة الثانية عشرة ظهرا ، وتتم فى المكان المخصص لذلك بالسجن فى حضور أحد المسئولين ولا يصرح بالزيارة فى أيام الجمع والعطلات الرسمية .

مادة ٤١ - لا يجوز أن يزيد عدد الزائرين للمسجون فى كل مرة على شخصين الا بموافقة مأمور السجن بحيث لا يزيد عدد الزائرين على أربعة مع التجاوز عن يرافقه الزائرين من الاطفال .

مادة ٤٢ - يجب قيد الزيارات والخطابات التى ترد للمسجونين أو ترسل منهم فى الملف الخاص بالمسجون .

مادة ٤٣ - يجوز أن تمنع زيارة المسجونين منعا مطلقا أو مشروطا وذلك لأسباب صحية أو لأسباب تتعلق بالأمن العام بعد موافقة مدير الأمن .

## الفصل السابع معيشة المسجونين

مادة ٤٤ - يكون المقرر للمسجونين من الاثاث والملابس على الوجه الآتى وذلك فى حدود امكانيات السجن :

( ١ ) الاثاث : حصيرة من الليف - بطانيتان صوف شتاء وواحدة

صيفا — طبقان من البلاستيك — ملعقة من البلاستيك — جردل كبير الحجم للمياه من البلاستيك لكل غرفة — كوبان من البلاستيك وجردل من الصاج لازالة الضرورة .

### (ب) الملابس :

١ طاقية — ٢ بنطلون — ٢ جاكته — ٢ لباس — ٢ قميص — جاكته صوف على قطن شتاء .

مادة ٤٥ — يكون الغذاء المقرر للمحكوم عليهم وللمحبوسين احتياطيا الذين لا يرد لهم غذاء من الخارج كالاتى :

الصفة	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة
خبز							
( بالرغيف * )	٤ أرغفة	٤ أرغفة	٤ أرغفة	٤ أرغفة	٤ أرغفة	٤ أرغفة	٤ أرغفة
لحوم	٥٠ جم	—	—	—	—	٥٠ جم	—
خضار مطهى	١٥٠ جم	—	—	—	—	١٥٠ جم	—
ارز مطهى	٦٠ جم	—	—	—	—	٦٠ جم	—
جبنة قريش	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم
عسل أسود	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	٦٠ جم
فول مدمس							
بالزيت ٥٠٠	—	١٠٠ جم	—	١٠٠ جم	—	—	—
طعمية ٥٠	—	٣ قطع	—	—	—	—	٣ قطع
عدس مطهى	—	—	—	—	١٠٠ جم	—	—

(\*) يكون وزن الرغيف وفق ما هو مقرر بالتسعيرة .

ملاحظات :

١ تخصص الجبنة والعسل لوجبتى الافطار والعشاء وتكون احدهما جبنا والاخرى عسلا .

٢ — تكون وجبة الغذاء الخضار المطهى والارز واللحوم والفول المدمس والطعمية والعدس وفقا لما هو مبين بالجدول .

- مادة ٤٦ - يقدم الطعام للمسجونين سلخنا حسن الطهي والاعداد .
- مادة ٤٧ - يصرف للمسجونين قطعة صابون زنة ٢٧٠ جم كل شهر للاستحمام وغسل الوجه .
- مادة ٤٨ - للمودعين بالسجن الحق في التعامل مع مقصف المركز في حدود خمسة جنيهات شهريا من النقود المودعة لهم بالامانات .
- مادة ٤٩ - الأصناف التي يجوز شراؤها من المقصف هي :  
مشروب الشاي - القهوة - عصير الليمون - مياه غازية - جبنة بأنواعها - حلاوة طحينية - زيتون - الأطعمة المعلبة بكافة أنواعها - السجائر .

## الفصل الثامن

### تأديب المسجونين

- مادة ٥٠ - للمأمور سلطة توقيع الجزاءات التالية على ما يرتكبه المسجون داخل السجن من مخالفات بعد اعلانه بما هو منسوب اليه وتحقيق دفاعه .
- ( أ ) الانذار .
- ( ب ) الحرمان من قراءة الجرائد والمجلات أو التعامل مع المقصف لمدة أقصاها خمسة عشر يوما .
- ( ج ) الحرمان من الزيارة دفعة واحدة .
- ( د ) الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد على أسبوع .

مادة ٥١ - تقيد المخالفات التي يرتكبها المسجون والجزاءات التي توقع عليه في ملفه وفي السجل الخاص بالجزاءات .

مادة ٥٢ - في حالة حدوث هياج أو عصيان جماعي أو هروب أو شروع فيه من المسجونين يتعين على مأمور السجن اخطار النيابة العامة



ومدير الأمن بالواقعة ، مع اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستتباب الأمن والنظام .

**مادة ٥٣ -** اذا وقع من المسجون هياج أو تعد شديد على الغير ، فلأمور السجن أن يأمر كاجراء تحفظى بتكبيله بحديد الأيدي لمدة لا تجاوز اثنين وسبعين ساعة ويثبت هذا الاجراء وأسبابه فى سجل يومية الحوادث ، وتخطر به مديرية الأمن .

**مادة ٥٤ -** اذا شرع مسجون محكوم عليه فى الهرب أو خيف هربه لأسباب معقولة فلأمور السجن أن يأمر بتكبيله بحديد الأرجل ، ويثبت هذا الاجراء وأسبابه فى سجل يومية الحوادث ، ويخطر مدير الأمن فوراً بذلك للحصول على موافقته على هذا الاجراء على أنه بالنسبة للمحبوس احتياطياً تبلغ النيابة العامة فى الحال ولها أن تأمر برفع القيود الحديدية .

## الفصل التاسع

### الادارة والنظام

**مادة ٥٥ -** مأمور السجن المركزى مسئول عن حراسة المسجونين فى السجن ، وعن تنفيذ كل ما ورد فى هذه اللائحة ويخضع لاشرافه جميع العاملين فى السجن .

**مادة ٥٦ -** يكون فى كل سجن مركزى السجلات الآتية :

- ١ - سجل عمومى لقيد المسجونين .
- ٢ - دفتر يومية حوادث السجن .
- ٣ - سجل أمتعة وملابس وأمانات المسجونين .
- ٤ - سجل الشكاوى والطلبات المقدمة من المسجونين .
- ٥ - سجل جزاءات المسجونين .
- ٦ - سجل قيد الهاربين .

- ٧ - سجل زيارات المسجونين •
- ٨ - سجل صحة المسجونين •
- ٩ - سجل يومية الافراج والجلسات والترحيلات •
- ١٠ - سجل زيارات الزائرين الذين لهم صفة رسمية •
- ١١ - سجل اثبات المرور على الحراس وتفتيش المسجونين وأمتعتهم وغرفهم •

وتكون هذه السجلات جميعا تحت اشراف المأمور ورقابته •

مادة ٥٧ - يقوم مأمور السجن في أوقات متقاربة بتفتيش السجن ومرافقه والتحقق من سلامة ابنيته ونوافذه وأبوابه ومشتملاته واتخاذ اللازم لاجراء الاصلاحات اللازمة فورا ، وعليه تكليف الضباط الذين تحت رئاسته باجراء مثل هذا التفتيش دواما •

مادة ٥٨ - يجب على مأمور السجن قبول الشكاوى الجدية من المسجونين سواء أبلغت شفاهة أو قدمت كتابة ، واثباتها في سجل الشكاوى وابلاغها للنياحة العامة أو الجهات المختصة حسب الاحوال •

مادة ٥٩ - تسرى اللائحة الداخلية للسجون الصادرة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فيما لم يرد في شأنه نص في هذه اللائحة •

## ( رابعا )

## في شئون العمل العسكرى والمدنى

## بمصلحة السجون

صدرت عدة تشريعات لتنظيم شئون العمل — العسكرى والمدنى —  
بمصلحة السجون • نشير فيما يلى الى أهمها :

— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن  
سريان أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس على  
الحراس والصولات وضباط الصف والعساكر بمصلحة السجون ( الوقائع  
المصرية فى ١٣/٩/١٩٥٦ — العدد ٧٤ مكرر ) •

— قرار وزير الداخلية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تسليح أفراد  
الحراسة بالسجون ( الوقائع المصرية فى ١٣/٦/١٩٥٧ العدد ٤٧ ) •

— قرار وزير الداخلية رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تدريب وتعليم  
ضباط الصف والعساكر المجندين بقوات حراسة مصلحة السجون  
( الوقائع المصرية فى ١٣/٦/١٩٥٧ — العدد ٤٧ ) •

— قرار وزير الداخلية رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن القواعد المنظمة  
لامتحانات ضباط صف وعساكر مصلحة السجون ( الوقائع المصرية فى  
١٩/٨/١٩٥٧ — العدد ٦٤ ) •

— قرار وزير الداخلية رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل المجالس  
العسكرية بمصلحة السجون ( الوقائع المصرية فى أول أبريل سنة ١٩٥٧ —  
العدد ٢٧ ) •

— قرار وزير الداخلية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم صرف حصيلة

جزاءات الخصم الموقعة على العاملين المدنيين بمصلحة السجون  
( الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٦٥ - العدد ٥٤ ) .

— قرار وزير الداخلية رقم ١٣٦٥ لسنة ١٩٧٢ بإعفاء بعض  
العاملين بمصلحة السجون — من مقابل الانتفاع بالوحدات السكنية ومن  
مقابل استهلاك الانارة والمياه وغيرهما

( الوقائع المصرية في ١٧/٨/١٩٧٢ - العدد ١٨٩ ) .



## ( خامسا )

في اتفاقية مناهضة التعذيب

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٦

بشأن الموافقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من

ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو

المهينة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في

( ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤ ) ( ١ ، ٢ )

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

## ( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو  
العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة التي أقرتها الجمعية العامة  
للأمم المتحدة في ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٤٠٦ ( ٦ ابريل سنة ١٩٨٦ ) .

- 
- ( ١ ) الجريدة الرسمية في ١٩٨٨ / ١ / ٧ - العدد الاول .  
( ٢ ) صدر قرار وزير الخارجية ١ الجريدة الرسمية في ١٩٨٨ / ١ / ٧ -  
العدد الاول ) ونص في مادته النوحيدة على ما يلي  
« تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية مناهضة لتعذيب وغيره من ضروب  
المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة التي أقرتها الجمعية  
العامة للأمم المتحدة في ١٠ / ١٢ / ١٩٨٤ .  
١٩٨٦ / ٢ / ٢٥ »

## اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية •

اذ ترى أن الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف ، لجميع  
أعضاء الأسرة البشرية هو ، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ،  
أساس الحرية والعدل والسلام في العالم •

واذ تدرك أن هذه الحقوق تستمد من الكرامة المتأصلة للإنسان •  
واذ تضع في اعتبارها الواجب الذي يقع على عاتق الدول بمقتضى  
الميثاق ، وبخاصة بموجب المادة ٥٥ منه ، بتعزيز احترام حقوق الإنسان  
وحرياته الأساسية ، ومراعاتها على مستوى العالم •

ومراعاة منها للمادة ٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمادة  
٧ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وكلتاهما تنص  
على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو  
اللا إنسانية أو المهينة •

ومراعاة منها أيضا لإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض  
للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية  
أو المهينة ، الذى اعتمدته الجمعية العامة فى ٩ كانون الأول / ديسمبر  
١٩٧٥ •

ورغبة منها فى زيادة فعالية النضال ضد التعذيب وغيره من ضروب  
المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية فى العالم قاطبة •  
اتفقت على ما يلى :

### الجزء الأول

#### ( مادة ١ )

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يقصد « بالتعذيب » أى عمل ينتج

عنه ألم أو عذاب شديد ، جسدياً كان أم عقلياً ، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص ، أو من شخص ثالث ، على معلومات أو على اعتراف ، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه ، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أى شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه ، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمى أو أى شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية ، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط من عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذى يكون نتيجة عرضية لها .

٢ - لا تخل هذه المادة بأى صك دولى أو تشريع وطنى يتضمن أو يمكن أن يتضمن أحكاماً ذات تطبيق أشمل .

### ( مادة ٢ )

١ - تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب فى أى إقليم يخضع لاختصاصها القضائى .

٢ - لا يجوز المتذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت ، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسى داخلى أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب .

٣ - لا يجوز المتذرع بالأوامر الصادرة عن موظفى أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب .

### ( مادة ٣ )

١ - لا يجوز لاية دولة طرف أن تطرد أى شخص أو أن تعيده ( أن ترده ) أو أن تسلمه الى دولة أخرى ، اذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو الى الاعتقاد بأنه سيكون فى خطر التعرض للتعذيب .





عملا بالمادة ٨ الى أية دولة من الدول التي ورد ذكرها في الفقرة ١ من هذه المادة .

٣ - لا تستثنى هذه الاتفاقية أى ولاية قضائية جنائية تمارس وفقا للقانون الداخلى .

### ( مادة ٦ )

١ - تقوم أية دولة طرف ، لدى اقتناعها ، بعد دراسة المعلومات المتوفرة لها - بأن الظروف تبرر احتجاز شخص موجود فى أراضيها يدعى أنه أقترب جرما مشارا اليه فى المادة ٤ باحتجازه أو تتخذ أية اجراءات قانونية أخرى لضمان وجوده فيها . ويكون الاحتجاز والاجراءات القانونية الاخرى مطابقة لما ينص عليه قانون تلك الدولة على ألا يستمر احتجاز الشخص الا للمدة اللازمة للتمكن من اقامة أى دعوى جنائية أو من اتخاذ أى اجراءات لتسليمه .

٢ - تقوم هذه الدولة فورا باجراء التحقيق الأولي فيما يتعلق بالوقائع .

٣ - تتم مساعدة أى شخص محتجز . وفقا للفقرة ١ من هذه المادة على الاتصال فورا بأقرب ممثل مختص للدولة التى هو من مواطنيها ، أو بممثل الدولة التى يقيم فيها عادة إن كان بلا جنسية .

٤ - لدى قيام دولة ما ، عملا بهذه المادة ، باحتجاز شخص ما ، تخطر على الفور الدول المشار اليها فى الفقرة ١ من المادة ٥ ، باحتجاز هذا الشخص وبالظروف التى تبرر اعتقاله . وعلى الدولة التى تجرى التحقيق الأولي الذى تتوخاه الفقرة ٢ من هذه المادة أن ترفع فورا ما توصلت اليه من النتائج الى الدول المذكورة مع الافصاح عما اذا كان فى نيتها ممارسة ولايتها القضائية .

## ( مادة ٧ )

١ - تقوم الدولة الطرف التي يوجد في الاقليم الخاضع لولايتها القضائية شخص يدعى ارتكابه لأي من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤ في الحالات التي تتوخاها المادة ٥ ، بعرض القضية على سلطاتها المختصة بقصد تقديم الشخص للمحاكمة ، اذا لم تقم بتسليمه .

٢ - تتخذ هذه السلطات قرارها بنفس الأسلوب الذي تتبعه في حالة ارتكاب أية جريمة عادية ذات طبيعة خطيرة بموجب قانون تلك الدولة . وفي الحالات المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ٥ ينبغي ألا تكون معايير الأدلة المطلوبة للمقاضاة والادانة بأي حال من الأحوال أقل صرامة من تلك التي تنطبق في الحالات المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٥

٣ - تكفل المعاملة العادلة في جميع مراحل الاجراءات القانونية لأي شخص تتخذ ضده تلك الإجراءات فيما يتعلق بأي من الجرائم المشار إليها في المادة ٤ .

## ( مادة ٨ )

١ - تعتبر الجرائم المشار إليها في المادة ٤ جرائم قابلة لتسليم مرتكبها في أية معاهدة لتسليم المجرمين تكون قائمة بين الدول الاطراف وتتعهد الدول الاطراف بادراج هذه الجرائم كجرائم قابلة لتسليم مرتكبها في كل معاهدة تسليم تبرم بينها .

٢ - اذا تسلمت دولة طرف طلبا للتسليم من دولة لا تربطها بها معاهدة لتسليم المجرمين ، وكانت الدولة الأولى تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة لتسليم المجرمين يجوز لهذه الدولة اعتبار هذه الاتفاقية أساسا قانونيا للتسليم فيما يختص بمثل هذه الجرائم ويخضع التسليم

للشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الدولة التي يقدم إليها طلب التسليم .

٣ - تعترف الدول الأطراف التي لا تجعل التسليم مرهونا بوجود معاهدة بأن هذه الجرائم قابلة لتسليم مرتكبيها فيما بينها طبقا للشروط المنصوص عليها في قانون الدولة التي يقدم إليها طلب التسليم .

٤ - وتتم معاملة هذه الجرائم لأغراض التسليم بين الدول الأطراف ، كما لو أنها اقترفت لا في المكان الذي حدثت فيه فحسب ، بل أيضا في أراضي الدول المطالبة بإقامة ولايتها القضائية طبقا للفقرة ١ من المادة ٥ .

### ( مادة ٩ )

١ - على كل دولة طرف أن تقدم الى الدول الأطراف الأخرى أكبر قدر من المساعدة فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية المتخذة بشأن أى من الجرائم المشار إليها في المادة ٤ ، بما في ذلك توفير جميع الأدلة الموجودة في حوزتها واللازمة للاجراءات .

٢ - تنفذ الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى الفقرة ١ من هذه المادة وفقا لما قد يوجد بينها من معاهدات لتبادل المساعدة القضائية .

### ( مادة ١٠ )

١ - تضمن كل دولة أدرج التعليم والاعلام فيما يتعلق بحظر التعذيب على الوجه الكامل في برامج تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، سواء أكانوا من المدنيين أو العسكريين ، والعاملين في ميدان الطب ، والموظفين العموميين أو غيرهم ممن قد تكون لهم علاقة باحتجاز أى فرد معرض لأى شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن أو باستجواب هذا الفرد أو معاملته .

٢- تضمن كل دولة طرف أدراج هذا الحظر في القوانين والتعليمات التي يتم إصدارها فيما يختص بواجبات ووظائف مثل هؤلاء الأشخاص .

### ( مادة ١١ )

تبقى كل دولة قيد الاستعراض المنظم قواعد الاستجواب ، وتعليماته وأساليبه وممارساته ، وكذلك الترتيبات المتعلقة بحجز ومعاملة الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية ، وذلك بقصد منع حدوث أي حالات تعذيب .

### ( مادة ١٢ )

تضمن كل دولة طرف قيام سلطاتها المختصة بأجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو الى الاعتقاد بأن عملا من أعمال التعذيب قد ارتكب في أي من الاقاليم الخاضعة لولايتها القضائية .

### ( مادة ١٣ )

تضمن كل دولة طرف لأي فرد يدعى بأنه قد تعرض للتعذيب في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية ، الحق في أن يرفع شكوى الى سلطاتها المختصة وفي أن تنتظر هذه السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة . وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأي أدلة تقدم .

### ( مادة ١٤ )

١ - تضمن كل دولة طرف ، في نظامها القانوني - إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن ،



وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب ، يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض •

٢ - ليس في هذه المادة ما يمس أى حق للمعتدى عليه أو لغيره من الأشخاص فيما قد يوجد من تعويض بمقتضى القانون الوطنى •

### ( مادة ١٥ )

تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأية أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب ، كدليل فى أية إجراءات ، الا اذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بهذه الأقوال •

### ( مادة ١٦ )

١ - تتعهد كل دولة طرف بأن تمنع ، فى أى إقليم يخضع لولايتها القضائية حدوث أى أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة التى لا تصل الى حد التعذيب كما حددته المادة ١ ، عندما يرتكب موظف عمومى أو شخص اخر يتصرف بصفة رسمية هذه الأعمال أو يحرض على ارتكابها ، أو عندما تتم بموافقته أو بسوخته عليها • وتنطبق بوجه خاص الالتزامات الواردة فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ وذلك بالاستعاضة عن الإشارة الى التعذيب بالإشارة الى غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة •

٢ - لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بأحكام أى صك دولى آخر أو قانون وطنى يحظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة أو يتصل بتسليم المجرمين أو طردهم •

## الجزء الثانى

### ( مادة ١٧ )

١ - تنشأ لجنة لمناهضة التعذيب ( يشار اليها فيما بعد بأسم

اللجنة ) وتضطلع بالمهام المنصوص عليها فيما بعد • وتتألف اللجنة من عشرة خبراء على مستوى أخلاقي عال ومشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الانسان ، يعملون في اللجنة بصفتهم الشخصية • وتقوم الدول الاطراف بانتخابهم مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل وفائدة اشتراك بعض الاشخاص من ذوي الخبرة القانونية •

٢ - ينتخب أعضاء اللجنة بطريق الاقتراع السري من قائمة بأشخاص ترشحهم الدول الاطراف • ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من مواطنيها • وتضع الدول الاطراف في اعتبارها فائدة ترشيح أشخاص يكونون أيضا أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الانسان المنشأة بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولديهم الاستعداد للعمل في لجنة مناهضة التعذيب •

٣ - يجرى انتخاب أعضاء اللجنة في اجتماعات الدول الاطراف التي يدعو الى عقدها مرة كل سنتين الامين العام للأمم المتحدة • وفي تلك الاجتماعات التي ينبغي أن يتكون نصابها القانوني من ثلثي الدول الاطراف ويكون الاشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم الحائزون على أكبر عدد من الاصوات وعلى الاغلبية المطلقة لاصوات ممثلي الدول الاطراف الحاضرين المصوتين •

٤ - يجرى الانتخاب الأول في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية • ويقوم الامين العام للأمم المتحدة ، قبل موعد كل انتخاب بأربعة أشهر على الاقل ، بتوجيه رسالة الى الدول الاطراف يدعوها فيها الى تقديم ترشيحاتها في غضون ثلاثة أشهر • ويقوم الامين العام باعداد قائمة بأسماء جميع المرشحين على هذا النحو مرتبة ترتيبا أبجديا ، مع بيان الدول الاطراف التي رشحتهم ، ويقدم هذه القائمة الى الدول الاطراف •

٥ - ينتخب أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات ، ويكونون مؤهلين لاعادة انتخابهم في حالة ترشيحهم مرة أخرى • غير أن مدة

عضوية خمسة من الأعضاء الذين يتم انتخابهم في المرة الاولى تنتهى بعد سنتين ، ويقوم رئيس الاجتماع المشار اليه في الفقرة ٣ من هذه المادة بعد الانتخاب الاول مباشرة ، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بطريق القرعة .

٦ - في حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته أو عجزه لأي سبب اخر عن أداء مهامه المتعلقة باللجنة ، تقوم الدولة الطرف التي رشحته بتعيين خبير آخر من مواطنيها للعمل في اللجنة للفترة المتبقية من مدة عضويته شريطة الحصول على موافقة أغلبية الدول الاطراف ، وتعتبر الموافقة قد تمت ما لم تكن اجابة نصف عدد الدول الاطراف أو أكثر على ذلك بالنفى وذلك في غضون ستة أسابيع بعد قيام الامين العام للامم المتحدة بابلاغها بالتعيين المقترح .

٧ - تتحمل الدول الاطراف نفقات أعضاء اللجنة أثناء أدائهم لمهامهم المتعلقة باللجنة .

### ( مادة ٢٨ )

١ - تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لمدة سنتين . ويجوز اعادة انتخابهم .

٢ - تضع اللجنة نظامها الداخلي على أن ينص ، في جملة أمور ، على ما يلي :

( أ ) يكتمل النصاب القانوني بحضور ستة أعضاء .

( ب ) تتخذ مقررات اللجنة بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين .

٣ - يقوم الامين العام للامم المتحدة بتوفير ما يلزم من الموظفين والتسهيلات لأداء اللجنة مهامها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو فعال .

٤ - يقوم الامين العام للامم المتحدة بالدعوة الى عقد الاجتماع الاول للجنة . وبعد عقد اجتماعها الاول ، تجتمع اللجنة في المواعيد التي ينص عليها نظامها الداخلي .



٥ - تكون الدول الاطراف مسئولة عما يتم تحمله من نفقات فيما يتعلق بعقد اجتماعات الدول الاطراف واللجنة بما في ذلك رد أى نفقات الى الامم المتحدة مثل تكلفة الموظفين والتسهيلات التي تكون الامم المتحدة قد تحملتها وفقا للمادة ٣ من هذه المادة .

### ( مادة ١٩ )

١ - تقدم الدول الاطراف الى اللجنة ، عن طريق الامين العام للامم المتحدة ، تقارير عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذاً لتعهداتها بمقتضى هذه الاتفاقية ، وذلك في غضون سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية . وتقدم الدول الاطراف بعد ذلك تقارير تكميلية مرة كل أربع سنوات عن أية تدابير جديدة تم اتخاذها ، وغير ذلك من التقارير التي قد تطلبها اللجنة .

٢ - يحيل الامين العام للامم المتحدة التقارير الى جميع الدول الأطراف .

٣ - تنتظر اللجنة في كل تقرير ، ولها أن تبدىء كافة التعليقات العامة التي قد يراها مناسبة وأن ترسلها الى الدولة الطرف المعنية . وللدولة الطرف أن ترد على اللجنة بما ترتئيه من ملاحظات .

٤ - وللجنة أن تقرر ، كما يتراءى لها أن تدرج في تقريرها السنوى الذى تعده وفقا للمادة ٢٤ أية ملاحظات تكون قد أبدتها وفقا للفقرة ٣ من هذه المادة الى جانب الملاحظات الواردة اليها من الدولة الطرف المعنية بشأن هذه الملاحظات . وللجنة أيضا أن ترفق صورة من التقرير المقدم بموجب الفقرة ١ من هذه المادة ، اذا طلبت ذلك الدولة الطرف المعنية .

### ( مادة ٢٠ )

١ - اذا تلقت اللجنة معلومات موثوقا بها يبدو لها أنها تتضمن



س على نحو منظم في  
المعنية الى التعاون في  
تقديم ملاحظات بصدد

محظاظ تكون قد قدمتها  
احة لها ، ان تعين ، اذا  
من أعضائها لاجراء  
للجنة بصورة مستعجلة •  
قرة ٢ من هذه المادة ،  
• وقد يشمل التحقيق ،  
اضى الدولة المعنية •

التي يتوصل اليها عضوها  
ن تحيل الى الدولة الطرف  
ت قد تبدو ملائمة بسبب

اليها في الفقرات ١ الى  
لاجراءات يلتزم تعاون  
، هذه الاجراءات المتعلقة  
جاء مشاورات مع الدولة  
اءات في تقريرها السنوى

، تعلن ، في أى وقت ،  
نة في أن تتسلم بلاغات  
تفى بالتزاماتها بموجب

هذه الاتفاقية في أن تنظر في تلك البلاغات . ولا يجوز تسلم البلاغات والنظر فيها وفقا للإجراءات المبينة في هذه المادة الا في حالة تقديمها من دولة طرف أعلنت اعترافها باختصاص اللجنة فيما يتعلق بها نفسها ولا يجوز للجنة أن تتناول ، بموجب هذه المادة ، أى بلاغ اذا كان يتعلق بدولة طرف لم تقم باصدار مثل هذا الاعلان . ويتم تناول البلاغات الواردة بموجب هذه المادة ، وفقا للإجراءات التالية :

( أ ) يجوز لأي دولة طرف ، اذا رأت أن دولة طرفاً أخرى لا تقوم بتنفيذ أحكام الاتفاقية الحالية ، أن تلفت نظر تلك الدولة الطرف لهذا الأمر برسالة خطية وعلى الدولة الطرف التي تتسلم الرسالة أن تقدم الى الدولة الطرف التي بعثت اليها بها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمها الرسالة ، تفسيراً أو أى بيان خطي يوضح فيه الأمر ويتضمن ، بقدر ما هو ممكن وملائم ، إشارة الى الإجراءات ووسائل الانتصاف المحلية التي اتخذت أو ينتظر اتخاذها أو التي تتوفر بالنسبة لهذا الأمر .

( ب ) في حالة عدم تسوية الأمر بما يرضى كلا من الدولتين الطرفين المعنيتين في غضون ستة أشهر من تاريخ ورود الرسالة الاولى الى الدولة المتسلمة يحق لأي من الدولتين أن تحيل الأمر الى اللجنة بواسطة اخطار توجه الى اللجنة وإلى الدولة الأخرى .

( ج ) لا تتناول اللجنة أى مسألة تحال اليها بمقتضى هذه المادة الا بعد أن تتأكد من أنه تم الالتجاء الى جميع وسائل الانتصاف المحلية المتوفرة بالنسبة لهذا الأمر واستنفادها ، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً ، ولا تسرى هذه القاعدة في حالة اطالة مدة تطبيق وسائل الانتصاف بصورة غير معقولة أو في حالة عدم احتمال انصاف الشخص الذي وقع ضحية لانتهاك هذه الاتفاقية على نحو فعال .

( د ) تعقد اللجنة اجتماعات مغلقة عند قيامها بدراسة البلاغات المقدمة لها بموجب هذه المادة .

( هـ ) مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ج) ، تتيح اللجنة مساعيها الحميدة للدول الأطراف المعنية بهدف التوصل الى حل ودى للمسألة على أساس احترام الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية . وتحقيقا لهذا الغرض ، يجوز للجنة أن تنشئ ، عند الاقتضاء ، لجنة مخصصة للتوفيق .

( و ) يجوز للجنة أن تطلب الى الدول الأطراف المعنية ، المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) أن تزودها بأية معلومات ذات صلة أية مسألة محالة اليها بمقتضى هذه المادة .

( ز ) يحق للدول الأطراف المعنية ، المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) ، أن تكون ممثلة أثناء نظر اللجنة في المسألة وأن تقدم مذكرات شفوية أو كتابية أو كليهما .

(ج) تقدم اللجنة تقريراً ، خلال أثنى عشر شهراً من تاريخ استلام الاخطار المنصوص عليه في الفقرة الفرعية ( ب ) .

١ - في حالة التوصل الى حل في اطار أحكام واردة في الفقرة الفرعية (هـ) ، تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع والحل الذى تم التوصل اليه .

٢ - في حالة عدم التوصل الى حل في اطار أحكام الفقرة الفرعية (ج) ، تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع على أن ترفق به المذكرات الخطية ومحضر بالمذكرات الشفوية التى أعدتها الدول الأطراف المعنية .

ويبلغ التقرير في كل مسألة الى الدول الأطراف المعنية .

٢ - تصبح أحكام هذه المادة نافذة المفعول اذا أصدرت خمس من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية اعلانات بموجب الفقرة ١ من هذه المادة . وتودع الدول الأطراف هذه الاعلانات لدى الامين العام للأمم المتحدة . الذى سيرسل نسخا منها الى الدول الأطراف الأخرى ، ويجوز

سحب أى اعلان فى أى وقت باخطار يوجه الى الامين العام ولا يخل هذا السحب بنظر أية مسألة تشكل موضوع بلاغ سبقت إحالته بمقتضى هذه المادة ، ولا يجوز تسلم أى بلاغ من أية دولة طرف بمقتضى هذه المادة بعد أن يتسلم الامين العام اخطار سحب الاعلان ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت اعلانا جديدا .

### ( مادة ٢٢ )

١ - يجوز لأية دولة طرف فى هذه الاتفاقية أن تعلن فى أى وقت أنها تعترف بمقتضى هذه المادة باختصاص اللجنة فى تسلم ودراسة بلاغات واردة من أفراد أو نيابة عن أفراد يخضعون لولايتها القانونية ويدعون أنهم ضحايا لانتهاك دولة طرف أحكام الاتفاقية ، ولا يجوز للجنة أن تتسلم أى بلاغ اذا كان يتصل بدولة طرف فى الاتفاقية لم تصدر مثل هذا الاعلان .

٢ - تعتبر اللجنة أى بلاغ مقدم بموجب هذه المادة غير مقبول اذا كان غفلا من التوقيع أو اذا رأت أنه يشكل إساءة لاستعمال حق تقديم مثل هذه البلاغات أو أنه لا يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية .

٣ - مع مراعاة نصوص الفقرة ٢ ، توجه اللجنة نظر الدولة الطرف فى هذه الاتفاقية التى تكون قد أصدرت اعلانا ، بموجب الفقرة ١ ويدعى بأنها تنتهك أيا من أحكام الاتفاقية الى أية بلاغات معروضة عليها بمقتضى هذه المادة . وتقدم الدولة التى تتسلم لفت النظر المشار اليه الى اللجنة فى غضون ستة أشهر تفسيرات أو بيانات كتابية توضح الامر ووسائل الانتصاف التى اتخذتها تلك الدولة ، ان وجدت .

٤ - تنظر اللجنة فى البلاغات التى تتسلمها بموجب هذه المادة فى ضوء جميع المعلومات المتوفرة لديها من مقدم البلاغ أو من ينوب عنه ومن الدولة الطرف المعنية .



٥ - لا تنتظر اللجنة في أية بلاغات يتقدم بها أى فرد بموجب هذه المادة ما لم تتحقق من :

( أ ) أن المسألة نفسها لم يجر بحثها ، ولا يجرى بحثها بموجب أى اجراء من اجراءات التحقيق أو التسوية الدولية •

( ب ) أن الفرد قد استنفذ جميع وسائل الانتصاف المحلية المتاحة ، ولا تسرى هذه القاعدة في حالة إطالة مدة تطبيق وسائل الانتصاف بصورة غير معقولة أو في حالة عدم احتمال انصاف الشخص الذى وقع ضحية لانتهاك هذه الاتفاقية على نحو فعال •

٦ - تعقد اللجنة اجتماعات مغلقة عند قيامها بدراسة البلاغات المقدمة لها بموجب هذه المادة •

٧ - تبعث اللجنة بوجهات نظرها الى الدولة الطرف المعنية وإلى مقدم البلاغ •

٨ - تصبح أحكام هذه المادة نافذة المفعول اذا اصدرت خمس من الدول الاطراف في هذه الاتفاقية اعلانات بموجب الفقرة ١ من هذه المادة • وتودع الدول الاطراف هذه الاعلانات لدى الامين العام للأمم المتحدة ، الذى سيرسل نسخا منها الى الدول الاطراف الاخرى • ويجوز سحب أى اعلان فى أى وقت باخطار يوجه الى الامين العام • ولا يخل هذا السحب بنظر أية مسألة تشكل موضوع بلاغ سبقت حالته بمقتضى هذه المادة ولا يجوز تسلم أى بلاغ من أية دولة طرف بمقتضى هذه المادة بعد أن يتسلم الامين العام اخطار سحب الاعلان ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد اصدرت اعلانا جديدا •

### ( مادة ٢٣ )

يحق لأعضاء اللجنة ولأعضاء لجان التوفيق المخصصة ، الذين يعينون بمقتضى الفقرة الفرعية ١ ( هـ ) من المادة ٢١ التمتع بالتسهيلات

والامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الخبراء الموفدون في مهام متعلقة بالامم المتحدة كما هو منصوص عليه في الفروع ذات الصلة من اتفاقية امتيازات الامم المتحدة وحصاناتها •

### ( مادة ٢٤ )

تقدم اللجنة الى الدول الاطراف والى الجمعية العامة للامم المتحدة تقريراً سنوياً عن أنشطتها المضطلع بها بموجب هذه الاتفاقية •

## الجزء الثالث

### ( مادة ٢٥ )

- ١ - يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول •
- ٢ - تخضع هذه الاتفاقية لاجراء التصديق ، وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة •

### ( مادة ٢٦ )

يفتح باب الانضمام الى هذه الاتفاقية لجميع الدول ، ويصبح الانضمام ساري المفعول عند ايداع صك الانضمام لدى الأمين العام للامم المتحدة •

### ( مادة ٢٧ )

- ١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة •
- ٢ - يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم اليها بعد ايداع صك التصديق أو الانضمام العشرين في اليوم الثلاثين بعد تاريخ قيام الدولة بايداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها •

### ( مادة ٢٨ )

- ١ - يمكن لأي دولة وقت التوقيع أو التصديق على هذه الاتفاقية

أو الانضمام اليها . أن تعلن انها لا تعترف باختصاص اللجنة المنصوص عليه في المادة ٢٠ .

٢ - يمكن لأي دولة طرف تكون قد أبدت تحفظاً وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ ، في أي وقت تشاء بإرسال اخطار الى الأمين العام للأمم المتحدة .

### ( مادة ٢٩ )

١ - يجوز لأي دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تقترح إدخال تعديل عليها وأن تقدمه الى الأمين العام للأمم المتحدة ، ويقوم الأمين العام بناء على ذلك ، بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح مع طلب بإخطاره بما اذا كانت هذه الدول تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في الاقتراح والتصويت عليه ، وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ ، لعقد هذا المؤتمر ، يدعو الأمين العام إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة ، ويقدم الأمين العام أي تعديل تعتمده أغلبية من الدول الأطراف الحاضرة في المؤتمر والمصوتة الى جميع الدول الأطراف لقبوله .

٢ - يبدأ نفاذ أي تعديل يتم اعتماده وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة عندما يخطر ثلثا الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الأمين العام للأمم المتحدة بقبولها التعديل طبقاً للإجراءات الدستورية لكل منها .

٣ - تكون التعديلات ، عند بدء نفاذها ، ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها ، وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأية تعديلات سابقة تكون قد قبلتها .

### ( مادة ٣٠ )

١ - أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها ولا يمكن تسويته عن طريق

التفاوض ، يطرح للتحكيم بناء على طلب احدى هذه الدول ، فاذا لم  
تتمكن الاطراف في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم ، من  
الموافقة على تنظيم التحكيم ، ويجوز لأي من تلك الاطراف أن يحيل  
النزاع الى محكمة العدل الدولية بتقديم طلب وفقاً للنظام الاساسي  
لهذه المحكمة .

- ٢ - يجوز لكل دولة أن تعلن في وقت توقيع هذه الاتفاقية أو  
التصديق عليها أو الانضمام اليها ، أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة  
١ من هذه المادة . ولن تكون الدول الاطراف الاخرى ملزمة بالفقرة ١  
من هذه المادة بالنسبة لأي دولة طرف تكون قد أبدت هذا التحفظ  
٣ - يجوز في أي وقت لأي دولة طرف أبدت تحفظاً وفقاً للفقرة  
٢ من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ بإرسال إخطار إلى الأمين  
العام للأمم المتحدة .

### ( مادة ٣١ ) .

- ١ - يجوز لأي دولة طرف أن تنهي ارتباطها بهذه الاتفاقية بإخطار  
كتابي ترسله الى الأمين العام للأمم المتحدة . ويصبح الانهاء نافذاً  
بعد مرور سنة على تاريخ تسلم الأمين العام هذا الإخطار .
- ٢ - لن يؤدي هذا الانهاء الى اعفاء الدولة الطرف من الالتزامات  
الواقعة عليها بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بأي عمل أو افعال يحدث  
قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانهاء نافذاً . ولن يخل الانهاء بأي شكل  
باستمرار نظر أي مسألة تكون اللجنة ماضية في نظرها بالفعل قبل التاريخ  
الذي يصبح فيه الانهاء نافذاً .
- ٣ - بعد التاريخ الذي يصبح فيه انهاء ارتباط دولة طرف بالاتفاقية  
نافذاً ، لا تبدأ اللجنة النظر في أية مسألة جديدة تتعلق بتلك الدولة .



سك حديدية

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التصديقات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	إرادة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقدر	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



سك حيدية



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن نظام السفر بالسكك الحديدية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون  
سكك حديد مصر ؛

وعلى قرار وزير المواصلات الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٢٦  
بنظام السكك الحديدية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز دخول المحطات وغيرها من منشآت السكك  
الحديدية وملحقاتها المحظور دخول الجمهور فيها الا بتصريح من الموظف  
المختص .

كما لا يجوز دخول المحطات والمواقف « الهلتات » أو الخروج منها  
الا من الأماكن المخصصة لذلك .

مادة ٢ - لا يجوز السفر بعربات السكك الحديدية أو الركوب فيها  
أو الدخول الى أرصفة المحطات المقفلة دون تذكرة أو تصريح .

مادة ٣ - (أ) - لا يجوز شراء تذاكر السفر بقصد بيعها ، ولا يجوز لغير الموظف المختص بيع التذاكر أو عرضها للبيع .

( ب ) لا يجوز بيع تذاكر السفر التي استعملت للسفر بها على جزء من مسافتها أو عرضها للبيع أو التصرف فيها بأية طريقة أخرى .

مادة ٤ - يحظر السفر بتذكرة في درجة أعلى من درجتها إلا بعد دفع المستحق قانونا عند أول طلب طبقا للشروط والقواعد المقررة .

مادة ٥ - على الركاب أن يقدموا تذاكرهم لموظفي السكك الحديدية المختصين عند كل طلب وأن يسلموها في نهاية الرحلة للموظف المختص .

مادة ٦ - على حاملي تذاكر الذهاب والاياب أن يسلموها لمحطة العودة خلال مدة صلاحيتها إذا عدلوا عن استعمالها في رحلة العودة ، والا سقط حقهم في استرداد المستحق لهم .

مادة ٧ - على حاملي الاشتراكات بأنواعها أن يسلموها للهيئة بعد انتهاء مدة صلاحيتها وذلك خلال المدة التي تقررها الهيئة والا سقط حقهم في استرداد التأمين .

مادة ٨ - لا يجوز لموظفي الهيئة أو القائمين بعمل يتصل بها كالحمالين وعمال المقاصف التوسط في شراء تذاكر للغير بمقابل أو بغير مقابل كما لا يجوز التوسط للغير في أعمال شحن البضائع أو تسليمها . ولا يجوز للموظفين المختصين بفحص التذاكر أو التفتيش عليها أو جمعها أو حفظها حيازة هذه التذاكر دون مسوغ .

مادة ٩ - لا يجوز :

- ( أ ) جلوس شخص في عربة أو ديوان أو مقعد محجوز لغيره .
- ( ب ) ركوب القطار أو النزول منه من غير الجانب والابواب المخصصة لذلك .



( ج ) ممارسة حمل الأمتعة بالمحطات دون التصريح من هيئة السكك الحديدية أو على خلاف الشروط والقواعد التي تضعها •

( د ) اطلاق راحة الركاب بأية طريقة في القطارات أو المحطات أو المواقف (الهلتات) •

( هـ ) ادخال السيارات والعربات أو دواب الحمل أو المواشى أو تركها داخل دائرة المحطات إلا بإذن من الموظف المختص مع مراعاة الشروط المفروضة للوقوف والمرور بها •

مادة ١٠ - لا يجوز :

( أ ) الركوب في غير الأماكن المعدة لسفر الركاب •

( ب ) ركوب العربات أو النزول منها بعد تحرك القطار •

( ج ) أن يحمل المسافر معه عند دخول المحطات أو المواقف (الهلتات) أو عند ركوب القطارات أشياء خطيرة أو قذرة أو ينشأ عن ملامستها أو عن ارتطافها أو حجمها أو غير ذلك اطلاق الركاب أو تلويثهم أو تلف أدوات السكك الحديدية أو أمتعة الركاب كما لا يجوز أن يأخذ أشياء أخرى عدا ما يسمح بنقله مجانا مع الركاب طبقا للشروط والقواعد التي تضعها الهيئة •

( د ) ركوب شخص بالقطار اذا كان مصابا بمرض خطير أو معد الا بمراعاة الشروط والقواعد التي تضعها الهيئة •

( هـ ) السفر بحالة سكر بين •

( و ) مزاوله البيع بالقطارات أو بدائرة المحطات دون تصريح من هيئة السكك الحديدية أو على خلاف الشروط والقواعد التي تضعها •

( ز ) التسول بالقطارات أو بالمحطات •

( ح ) القاء القاذورات داخل أفنية المحطات أو على جسور السكك الحديدية •

( ط ) إساءة استعمال أدوات السكك الحديدية المخصصة لاستعمال الركاب .

( ي ) تسلق مبانى السكك الحديدية أو ملحقاتها أو أسوارها أو أعمدة السيمافورات .

( ك ) شحن أى شىء بعربات البضاعة أو الأمتعة ( العفش ) أو تفريره منها الا باذن من الموظف المختص .

مادة ١١ - يحظر تهزيق أو نزع أو تشويه أية ورقة تكون الهيئة قد وضعتها داخل القطارات أو المحطات .

مادة ١٢ - لا يجوز :

( أ ) قطر أو فصل أو تحريك عربات السكك الحديدية بغير عمال الهيئة المختصين .

( ب ) استعمال إشارات الاستغاثة أو أجهزة الطوارئ التى بالقطار فى غير حالات الخطر .

مادة ١٣ - لا يجوز وضع أو قذف أحجار أو أى شىء اخر على خطوط السكك الحديدية أو القطارات أو العربات أو الاشارات أو غير ذلك من الادوات والمهمات التى تستخدم لتشغيل السكك الحديدية .

مادة ١٤ - لا يجوز الا فى الاحوال وبالشروط التى تقررها هيئة السكك الحديدية المرور على خطوط وجسور السكك الحديدية وملحقاتها أو اجتيازها أو ترك الحيوانات تمر عليها أو تجتازها . ولا يجوز فى أية حال وقوف الاشخاص أو العربات أو السيارات أو الحيوانات على خطوط السكك الحديدية . ولا يجوز استخدام قضبان السكك الحديدية أو أبنية الهيئة لمسير عربات أو قاطرات تكون ملكا للغير الا باذن خاص من الهيئة وبالشروط التى تحددها .

**مادة ١٥ -** لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمنافذ ( المزلقانات ) أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو القاطرات • ويجب على المشاة وسائقي العربات والسيارات والدراجات عدم اجتياز منافذ السكك الحديدية إلا بعد التأكد من عدم اقتراب القطارات أو القاطرات •

**مادة ١٦ -** تتظم بقرار من مدير عام السكك الحديدية قواعده تسيير الجرارات الثقيلة وآلات الحرث أو العربات المحملة أثقالاً أو مما يماثلها على خطوط السكك الحديدية •

**مادة ١٧ -** لا يجوز نقل المواد القابلة للاشتعال أو المفرقة أو الخطرة وغيرها من البضائع التي ينشأ عنها ضرر والممنوع نقلها وكذلك لا يجوز أيداعها مخازن الأمانات بالمحطات وإذا كانت البضائع المطلوب نقلها مما لا يجوز تصديره إلا بتصريح من الجهات الإدارية المختصة وجب تقديم هذا التصريح إلى الموظف المختص ، مع بيان نوع البضاعة • ويجوز للهيئة أن ترفض نقل أية بضاعة تحتوى على مواد تضر البضائع الأخرى أو أدوات الهيئة كما يجوز لها رفض نقل الحيوانات المصابة بأمراض معدية •

**مادة ١٨ -** إذا خالف أحد أحكام هذا القانون جاز إخراجه من المحطات أو ملحقاتها أو إنزاله من القطار في أية محطة •

**مادة ١٩ - (١)** يكون لموظفى الهيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية سلطة اثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون •

---

(١) صدر قرار وزير العمل في ١٩٦٦/٩/٧ بمنح الأطباء والمراقبين بالإدارة الطبية بهيئة السكة الحديد صفة مأمورى الضبط القضائى ( الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥ ) •  
كما صدر قرار وزير العدل رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ بمنح بعض العاملين

مادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ من هذا القانون أو أحكام القرار المشار اليه فى المادة (١٦) .

وكل مخالفة لأحكام المواد ١ و ٥ و ٩ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢١ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الأقليم المصرى بعد شهر من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ ( ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ ) .

---

بالحقيقة العامة لشئون السكك الحديدية صفة مأمورى الضبط القضائى ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٢/٢٤ - العدد ٤٢ ) .  
وكان قد صدر القانون رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٥٣ بتحويل بعض موظفى مصلحة السكك الحديدية سلطة رجال الضبط القضائى ( الوقائع المصرية فى ١٩٥٣/١١/٣٠ - العدد ٩٦ مكرر ) .



## قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠

## بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ هيئة قومية لإدارة مرفق السكك الحديدية « تسمى » سكك حديد مصر ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير النقل وتدار بطريقة مركزية موحدة ، ويكون مركزها مدينة القاهرة ولها فروع بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية .

وتخضع هذه الهيئة للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢ - تختص الهيئة - دون غيرها - بإنشاء وتشغيل شبكات السكك الحديدية على المستوى القومى ، وتطوير هذه الشبكات وتدعيمها بما يتناسب مع دورها الرئيسى فى حركة النقل والعمل على مسايرتها لمتطلبات التوسع فى الانتاج والتعمير فى إطار الخطة الاقتصادية والسياسية العامة للدولة ، وفى سبيل ذلك تتولى على الاخص ما يأتى :

( أ ) انشاء شبكات السكك الحديدية وتشغيلها وتقديم الخدمات الخاصة بها فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية .

( ب ) انشاء وإدارة وصيانة المنشآت والأجهزة اللازمة لتقديم تلك الخدمات .

( ج ) تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها - أو المرتبطة بهذه الأغراض - وتطوير خدماتها .

( ١ ) الجريدة الرسمية فى ١٤ يولية سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٨ مكرر «ب»

( م ٩ - موسوعة مصر ج ١٦ )

مادة ٣ - للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها أن تمارس جميع التصرفات والاعمال اللازمة لتنفيذ هذه الأغراض ، ولها أن تضع الخطط والبرامج وتتبع أساليب الادارة التي تتفق ونشاطها طبقا لاحكام هذا القانون ودون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية .

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢ يجوز للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها - وبعد موافقة وزير النقل - انشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين ، ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها ، ويكون للعاملين في الهيئة الاولوية في شراء تلك الاسهم .

مادة ٥ - يتكون رأس مال الهيئة من :

١ - أموال الهيئة العامة للسكك الحديدية المنشأة بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر .

٢ - المبالغ التي تخصصها لها الدولة .

مادة ٦ - تتكون موارد الهيئة من :

١ - المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الموازنة العامة .

٢ - حصيلة نشاط الهيئة ومقابل الأعمال أو الخدمات التي تؤديها للغير سواء في الداخل أو الخارج .

٣ - فروق أسعار أداء للخدمة المستحقة للهيئة طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة (١٢) .

٤ - الهبات والاعانات .

٥ - حصيلة الغرامات التي توقع طبقا للقانون عن مخالفة الأنظمة التي تطبقها الهيئة .

مادة ٧ - تعتبر أموال الهيئة أموالا عامة .

**مادة ٨ -** يكون للهيئة موازنة خاصة يتم اعدادها طبقا للقواعد التى تحددها اللوائح الداخلية للهيئة دون التقييد بالقوانين واللوائح المنظمة لاعداد موازنة الدولة .

كما يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى أخرى .

وتبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

**مادة ٩ -** يكون للهيئة فى سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ اجراءات الحجز الادارى طبقا لأحكام القانون الخاص بالحجز الادارى .

**مادة ١٠ -** استثناء من أحكام القوانين واللوائح المنظمة للاستيراد والنقد الأجنبى ، يكون للهيئة - فى حدود موازنتها - أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير - دون ترخيص - ما تحتاج اليه من مستلزمات الانتاج والمواد والآلات والمعدات وقطع الغيار ووسائل النقل اللازمة لنشاطها طبقا للقواعد وبالشروط والأوضاع التى تحددها اللوائح الداخلية للهيئة .

**مادة ١١ -** (١) يعفى من الضرائب والرسوم الجمركية ما تستورده الهيئة من المعدات والآلات والأجهزة الفنية اللازمة للتشغيل بمشروعات الهيئة - وذلك بشرط المعاينة - وبناء على اقرار من الهيئة بأن الأشياء المستوردة تخص مشروعاتها أو نشاط التشغيل بها .

ولا يجوز التصرف فى الأشياء محل الاعفاء قبل مضى خمس سنوات من تاريخ الاعفاء والا استحققت عنها الضرائب والرسوم الجمركية .

---

(١) الاعفاءات الجمركية التى تتضمنها هذه المادة ملغاة بنص المادة (١٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠ ) والملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع ) .

**مادة ١٢ —** يقترح مجلس ادارة الهيئة أسعار أداء الخدمات التي تقوم بها الهيئة وذلك لتنظم التكاليف المحاسبية السليمة والأسس التي يقرها مجلس الادارة •

ويصدر بتحديد هذه الأسعار قرار من وزير النقل بعد العرض على مجلس الوزراء (٢) •

وفي حالة قيام الدولة بتحديد أسعار الخدمات بأقل من الأسعار المعتمدة تتحمل الموازنة العامة للدولة بالفروق الناتجة من ذلك ويتعين ادراجها في موازنة الهيئة عن السنة المالية التالية •

**مادة ١٣ —** تحدد الهيئة ما يخصص من الاعتمادات الاستثمارية المدرجة بموازنتها للبحوث والدراسات ذات الصلة بنشاطها التي تتولاها أو تسندها الى غيرها من الجهات •

**مادة ١٤ —** يتولى ادارة الهيئة :

- ١ — مجلس الادارة •
- ٢ — مجلس المديرين •
- ٣ — رئيس مجلس الادارة •

**مادة ١٥ —** يعين رئيس مجلس ادارة الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية ويتضمن القرار تحديد راتبه وبدلاته •

**مادة ١٦ —** يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل برئاسة رئيس مجلس الادارة وعضوية كل من :

( أ ) ثلاثة أعضاء من المديرين بالهيئة يتم اختيارهم بقرار من وزير النقل •

( ب ) عشرة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة والمعنيين بنشاط



الهيئة يصدر باختيارهم لعضوية المجلس وتحديد مكافآتهم قرار من وزير النقل ، وذلك لمدة لا تجاوز سنتين قابلة للتجديد .

( ج ) أحد أعضاء النقابة العامة للهيئة يرشحه مجلس ادارتها . ويجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد اليها بصفة مؤقتة ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعهد الى مجلس المديرين أو رئيس مجلس الادارة أو أحد أعضائه بصفة مؤقتة ببعض اختصاصات أو بأداء مهمة محددة .

مادة ١٧ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين بهذا القانون وله على الأخص :

- ١ - وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة فى اطار الخطة العامة للدولة .
- ٢ - وضع الهيكل التنظيمى للهيئة .
- ٣ - الموافقة على فئات الأسعار والتعريفات والأجور للخدمات التى تقوم بها الهيئة .
- ٤ - وضع القواعد الخاصة بالعقود التى تبرمها الهيئة مع المنتفعين بخدماتها (١) .
- ٥ - وضع اللوائح الداخلية للهيئة المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والادارية ولوائح المشتريات والمخازن وغير ذلك من اللوائح التنظيمية العامة .

(١) انظر : قرار وزير النقل والبتروال والثروة المعدنية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن قواعد الترخيص والتأجير بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ( الوقائع المصرية فى ١٠/٨/١٩٦٧ - العدد ١٩٧ ) .

٦ - اقتراح وضع اللائحة المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم وسائر شئونهم الوظيفية وتصدر اللائحة بقرار من وزير النقل .

٧ - وضع نظام للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين بالهيئة .

٨ - وضع نظام للرقابة والمتابعة ومعدلات الأداء طبقا للمعايير الاقتصادية .

٩ - اقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ومشروع حسابها الختامى .

١٠ - اقتراح عقد القروض الداخلية والخارجية .

١١ - قبول الهبات والتبرعات التى تقدم للهيئة ولا تتعارض مع أغراضها .

١٢ - ابرام الاتفاقات التى تدخل فى اختصاص الهيئة .

١٣ - النظر فى التقارير الدورية وتقارير المتابعة التى تقدم عن سير العمل .

١٤ - النظر فيما يرى وزير النقل أو رئيس مجلس الادارة عرضه على المجلس من مسائل داخلية فى اختصاصه .

مادة ١٨ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر أو كلما دعت الحاجة ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجب دعوة المجلس الى الاجتماع اذا طلب ذلك نصف الأعضاء على الأقل ، ويكون الاجتماع بمقر الهيئة أو أى فرع من فروعها ،

ويتجوز للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراتهم دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

**مادة ١٩ -** يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة عرض قرارات مجلس الإدارة على وزير النقل خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها لاعتمادها ، ويكون للوزير الحق في طلب إعادة النظر في هذه القرارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرضها عليه ، وفي هذه الحالة لا تعتبر القرارات نافذة الا اذا وافق عليها المجلس مرة ثانية بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل ، على أنه اذا مضت خمسة عشر يوما من وقت عرض القرارات على الوزير دون أن يتخذ في شأنها قرارات اعتبر قرار مجلس الإدارة نافذا من تاريخ انتهاء تلك المادة .

**مادة ٢٠ -** يشكل مجلس المديرين بقرار من وزير النقل برئاسة رئيس مجلس الإدارة ويصدر قرار من وزير النقل ببيان نظام واجراءات العمل به .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو غيرهم من ذوى الخبرة .

**مادة ٢١ -** مجلس المديرين هو السلطة الرئيسية في مجال تشغيل الهيئة ومتابعة سير العمل بها والاشراف على تنفيذ مشروعاتها وتطويرها ويباشر الاختصاصات الآتية :

- ١ - اعداد مشروعات لوائح الهيئة .
- ٢ - القيام بالدراسات والأبحاث التى يطلبها الوزير أو مجلس الإدارة .
- ٣ - دراسة المسائل المدرجة بجدول أعمال مجلس الإدارة وابداء الملاحظات وتقديم الدراسات والاقتراحات بشأنها قبل عرضها على مجلس الإدارة .

٤ - دراسة مشروعات الهيئة ووضع البرامج الزمنية لتنفيذها وأولوياتها •

٥ - دراسة التقارير الدورية وتقارير المتابعة وتحليلها وبيان دلالاتها قبل عرضها على مجلس الإدارة •

٦ - وضع سياسة تدريب العاملين •

٧ - اقتراح الأساليب اللازمة لتطوير نشاط الهيئة ومسايرته للتطورات العالمية •

٨ - اعداد تقرير سنوى يقدم الى وزير النقل ومجلس الإدارة عن سير العمل وما تم انجازه وفقا للخطة والبرامج الموضوعة وتحديد معوقات الأداء والحلول المقترحة لعلاجها •

٩ - الاختصاصات الأخرى التى تحددها اللوائح الداخلية للهيئة •

مادة ٢٢ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير •

مادة ٢٣ - يختص رئيس مجلس الإدارة بالمسائل الآتية :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومجلس المديرين •

٢ - إدارة الهيئة وتصريف شئونها والاشراف على نظام العمل بها وتدعيم أجهزتها •

٣ - موافاة مجلس الإدارة بالتقارير الدورية والاقتراحات والقرارات الصادرة عن مجلس المديرين بما يكفل فاعلية مجلس الإدارة واضطلاعه بمهامه التى نص عليها القانون •

٤ - موافاة وزير النقل وأجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات أو معلومات أو وثائق •

ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يفوض مديرا أو أكثر بالهيئة فى بعض اختصاصاته •



مادة ٢٤ - يندب - بقرار من وزير النقل - من يحل - بصفة مؤقتة - محل رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه أو خلو منصبه .

مادة ٢٥ - يكون اصدار اللوائح المنصوص عليها في المادة (١٧) بقرار من وزير النقل (١) بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ويجب أن تراعى في أحكام هذه اللوائح الأسس الآتية :

١ - ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه في الظروف المختلفة .

٢ - عدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين في الهيئة متدرجة حسب فئاتهم أو مكافآتهم الأصلية ، التكاليف الفعلية التي يتحملونها .

٣ - اتباع قواعد النظام المحاسبى الموحد .

مادة ٣٦ - تحل الهيئة محل الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية المنشأة بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وينقل الى الهيئة العاملون بالهيئة العامة لشئون

---

(١) صدر قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٥ باصدار اللائحة المالية للهيئة القومية لسكك حديد مصر ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١/٩ - العدد ٨ ) .

- صدر قرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٤/١٧ - العدد ٩٠ ) .

- صدر قرار وزير النقل رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٢ بلائحة المجالس الطبية للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٦/٥ - العدد ١٢٨ ) ، والعمل بها مستمر تطبيقا لنص المادة ١١٧ من قرار وزير النقل والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه .

- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٥٧ بنظام الشراء والبيع الخاصة بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٣١٤١ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٤/١٠/٢٥ - العدد ٢٢٤ ) .

السكك الحديدية بحالاتهم وأوضاعهم الوظيفية دون حاجة الى اتخاذ اجراء آخر .

والى أن تصدر اللوائح المنصوص عليها في البند (٦) من المادة (١٧) يعمل بحكم البند (٢) من المادة السابقة . وفيما عدا ذلك يستمر العمل بالنظم واللوائح السارية في الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢٧ - يلغى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبار الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رمضان سنة ١٤٠٠ ( ١٤ يوليو سنة ١٩٨٠ ) .

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



سلك دبلوہاسی وقتنصالح



## قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢

## بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

## ( المادة الاولى )

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن السلك الدبلوماسى والقنصلى ؛  
وتسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون المرافق أحكام  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين في الدولة •

## ( المادة الثانية )

تسرى أحكام القانون المرافق على أعضاء سلك التمثيل التجارى  
ويخول وزير الاقتصاد جميع السلطات والاختصاصات المخولة لوزير  
الخارجية بالنسبة لأعضاء السلك التجارى ، كما يصدر القرارات الخاصة  
بتشكيل المجالس التى تتولى النظر في تعيين وترقية وتأديب أعضاء  
السلك التجارى •

## ( المادة الثالثة )

لا يسرى الشرط الخاص بجنسية والذى الزوج أو الزوجة المنصوص  
عليه في البند (٢) من المادة (٥) والفقرة الاولى من المادة ٧٩ من القانون  
المرافق على حالات زواج أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى التى  
تمت صحيحة طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ •

( ١ ) الجريدة الرسمية في ٢٦ يونية سنة ١٩٨٢ - العدد ٢٥ ( مكرر ) •

## ( المادة الرابعة )

يلغى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى كما يلغى كل حكم يخالف « أحكام » هذا القانون .

ومع ذلك يستمر العمل باللوائح الصادرة لتنفيذا لهذين القانونين ، فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق (١) ، وذلك الى حين صدور لائحته التنفيذية .

## ( المادة الخامسة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره وذلك فيما عدا الفقرة الاخيرة من المادة (٤٨) فيعمل بها اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٨ كما يعمل بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٨٢) اعتبارا من أول يناير ١٩٧٧ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢١ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ( منشور فيما بعد ) .



## قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى

### الباب الأول

### احكام عامة

مادة ١ - فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد :

- بالوزارة : وزارة الخارجية •
- بالمجلس : مجلس السلك الدبلوماسى والقنصلى •
- بالسلك : السلك الدبلوماسى والقنصلى •
- بالمرتب : المرتب الاساسى المنصوص عليه فى الجدول المرافق لهذا القانون •

بالرواتب الاضافية : البدلات والتعويضات والاعانات وأية مبالغ أخرى تستحق مع المرتب الاساسى بصفة دورية •

مادة ٢ - تنشأ بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى وتلغى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية وتشمل هذه البعثات :

- ١ - السفارات •
- ٢ - البعثات الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية •
- ٣ - القنصليات العامة •
- ٤ - القنصليات •

مادة ٣ - تكون وظائف أعضاء السلك على الوجه الآتى :

- سفير من الفئة الممتازة •
  - ٢ - سفير فوق العادة مفوض / قنصل عام بدرجة سفير •
- ( ١٠ هـ - موسوعة مصر د ١٦ )

- ٣ - مندوب فوق المادة وزير مقوم / قنصل عام .
- ٤ - مستشار / قنصل من الدرجة الاولى .
- ٥ -سكرتير اول / قنصل من الدرجة الثانية .
- ٦ - سكرتير ثان / قنصل مساعد .
- ٧ - سكرتير ثالث / نائب قنصل .
- ٨ - ملحق .

مادة ٤ - تصدر اللائحة التنظيمية للخدمة في وزارة الخارجية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية بعد أخذ رأى مجلس السك .

### الباب الثاني في شئون أعضاء السك

#### الفصل الأول

#### في التعيين وتحديد الأقدمية

- مادة ٥ - يشترط فيعن يعين في احدى وظائف السك :
  - ١ - أن يكون مصرى الجنسية ومن أبوين مصريين وأن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
  - ٢ - ألا يكون متزوجاً من غير مصرى للجنسية أو ممن هم من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصرى ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية الاعفاء من هذا الشرط اذا كان متزوجاً ممن تنتمى الى جنسية إحدى الدول العربية أو ممن اكتسب جنسية جمهورية مصر العربية .
  - ٣ - أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة .
  - ٤ - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية ولو كان قد رد اليه اعتباره .

٥ - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو من مجالس التأديب فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان قد رد إليه اعتباره وألا يكون قد سبق فصله بقرار أو بحكم تأديبى .

٦ - أن يكون حاصلًا على مؤهل عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادله أو على شهادة أجنبية معادلة أو على مؤهل عال من إحدى الكليات العسكرية المصرية .

مادة ٦ - مع مراعاة ما نص عليه فى المادة (٥) من هذا القانون يشترط فمن يمين فى وظيفة ملحق ما يلى :

١ - ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية وألا تريد على سبع وعشرين سنة ميلادية فى التاريخ المعلن عنه لبدء امتحان المسابقة .

٢ - أن تثبت لياقته الصحية للوظيفة بمعرفة المجلس الطبى المختص .

٣ - أن يجتاز بنجاح امتحان المسابقة الذى تجريه الوزارة لهذا الغرض .

مادة ٧ - يكون التعيين فى وظيفة ملحق حسب ترتيب النجاح فى امتحان المسابقة الذى يحدد وزير الخارجية بقرار منه (١) موعد اجرائه ويمكن انعقاده وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، ويعلن عن هذا الامتحان فى إحدى الصحف اليومية قبل موعد انعقاده بثلاثين يوما على الأقل كما يعين وزير الخارجية أعضاء اللجنة التى تجريه . ويسقط حق من لم يدركه الدور فى التعيين بمضى سنة من تاريخ اعلان نتيجة امتحان المسابقة .

مادة ٨ - يوضع المعين فى وظيفة ملحق تحت الاختبار لمدة سنتين من تاريخ التحاقه بالعمل ويلحق خلالها بالدراسة فى المعهد الدبلوماسى

(١) صدر قرار وزير الخارجية رقم ٩٥١ لسنة ١٩٨٢ بعقد امتحان مسابقة لاختيار أفضل المرشحين لوظائف ملحقين بالسلك الدبلوماسى والقنصلى ( الوقائع المصرية فى ٢٩٨٢/٥/٦ - العدد ١٠٥ ) .

وتحديد أقدميته فى الوظيفة وفق ترتيب نجاحه فى امتحان المسابقة اذا تساوى اثنان أو أكثر فى الترتيب قدم الأعلى مؤملا فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً ، ومن يثبت عدم صلاحيته منهم خلال فترة الاختبار تنهى خدمته بقرار من وزير الخارجية بناء على توصية مجلس السلك استناداً الى نتيجة امتحان المعهد وتقارير الصلاحية الخاصة بهم والتي يصدر بقتظيها قرار من وزير الخارجية •

مادة ٩ - يكون التعيين فى باقى وظائف السلك بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة •

مادة ١٠ - مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى المادة (٥) من هذا القانون ، يجوز التعيين من خارج السلك على النحو التالى (١) •

أولاً - فى وظيفة سفير من الفئة الممتازة أو سفير أو وزير مفوض :

( أ ) السفراء من الفئة الممتازة أو السفراء أو الوزراء المفوضون السابقون ممن يشغلون وظائف حكومية ، ويكون إعادة تعيينهم فى السلك بذات وظائفهم السابقة وبأقدمياتهم فيها •

( ب ) العاملون بالحكومة ممن يخضعون لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والعاملون الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة ، ويكون تعيينهم فى الوظائف المعادلة لوظائفهم •

ثانياً - فى وظيفة مستشار أو سكرتير أول أو ثان أو ثالث

( أ ) المستشارون والسكرتيريون الأول والثانى والثالث السابقون

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء فى سنة ١٩٨٣ بتشكيل لجنة استشارية النظر فى ترشيحات الوزراء أعضاء المكاتب الفنية التابعة للبعثات الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة فى الخارج وتحديد اختصاصها فى الجريدة الرسمية فى ١٣/٤/١٩٨٣ - العدد ٨٤



ممن يشغلون وظائف حكومية ، ويكون إعادة تعيينهم فى السلك بذات وظائفهم السابقة وبأقدمياتهم فيها •

( ب ) العاملون بالحكومة ممن يخضعون لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والعاملون الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة ، ويكون تعيينهم فى الوظائف المعادلة لوظائفهم بشرط اجتيازهم بنجاح امتحان مسابقة تثبت فيه صلاحيتهم ، وتحدد شروط هذا الامتحان بقرار من وزير الخارجية •

ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية التعيين من غير هؤلاء فى الوظائف المذكورة متى اقتضت المصلحة العامة ذلك •

مادة ١١ - لا يجوز أن تزيد نسبة التعيين من الخارج فى وظائف السلك ، عدا وظائف السفراء على ١٠٪ من عدد الدرجات الخالية فى كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة ، وإذا لم يكن عدد الدرجات الخالية يسمح بذلك جاز تعيين عضو واحد •

مادة ١٢ - يكون تعيين أعضاء السلك وفقا لأحكام هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية عدا الملحقين فيكون تعيينهم بقرار من وزير الخارجية •

مادة ١٣ - يحلف عضو السلك أمام وزير الخارجية قبل تسلم العمل اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمال وظيفتى بالاخلاص والأمانة والصدق وأن أحترم الدستور والقوانين » •

مادة ١٤ - تعتبر الأقدمية فى الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عضو اعتبرت الأقدمية كما يلى :

- ( أ ) اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين حسب ترتيب النجاح فى امتحان المسابقة .
- ( ب ) فى حالة اعادة تعيين عضو سابق اعتبرت أقدميته على أساس الأقدمية التى كان عليها فى وظيفته السابقة .
- ( ج ) اذا كان التعيين متضمنا ترقية ، أعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية فى الوظيفة السابقة .

## الفصل الثانى

### مجلس السلك الدبلوماسى والقنصلى

مادة ١٥ - ينشأ بوزارة الخارجية مجلس يسمى مجلس السلك الدبلوماسى والقنصلى ويشكل بقرار من وزير الخارجية من أحد عشر عضوا على الأقل من أعضاء السلك على أن يضم وكلاء الوزارة وثلاثة على الأقل من أقدم مديرى ادارات الديوان العام خدمة بالسلك ويتولى رئاسة المجلس أقدم الوكلاء من درجة سفير من الفئة الممتازة أو سفير وفى حالة غيابه يحل محله من يليه فى الأقدمية من الوكلاء ، ويتولى أمانة سر المجلس مدير ادارة السلك اذا لم يكن عضوا به وفقا لهذه المادة والا حل محله فى أمانة السر التالى له فى ادارة السلك ، ويحضر أمين السر جلسات المجلس ولا يكون له صوت معدود فى المداولات ، ويضع المجلس مشروع لائحته الداخلية ويصدر بها قرار من وزير الخارجية .

مادة ١٦ - يختص المجلس بما يلى :

- ١ - ابداء رأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقواعد الخاصة بأعضاء السلك .
- ٢ - النظر فى المسائل المتعلقة بنظام السلك وشئون أعضائه الخاصة بالتعيين والأقدمية والترقية والنقل والاعارة والندب من وإلى

وزارة الخارجية والتأديب وتقارير كفلية الأداء وانهاء الخدمة وغيرها وفقا لنصوص هذا القانون وذلك فيما عدا ترقية ونقل السفراء والسفراء من الدرجة الممتازة .

٣ - النظر فى الموضوعات الأخرى التى يرى وزير الخارجية أو رئيس المجلس عرضها عليه .

مادة ١٧ - يعقد المجلس دورة عادية مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر على أن يتولى رئيسه توجيه الدعوة لانعقاده ، كما يجوز عقده كلما دعت الحاجة بناء على طلب من وزير الخارجية أو أغلبية الأعضاء ، ويكون انعقاده صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتكون مداولاته سرية ، وتصدر توصياته بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس عدا المسائل التى تستلزم لأقرارها موافقة ثلثى أعضاء المجلس وتكون توصياته فيها مسببة ، ويرفع رئيس المجلس توصيات المجلس الى وزير الخارجية لاعتمادها فإذا لم يعتمدها الوزير ولم يعترض عليها خلال شهر من تاريخ وصولها اليه اعتبرت نافذة .

أما اذا اعترض الوزير على كل أو بعض توصيات المجلس فيعيدها اليه ليبدى رأيه فى اعتراض الوزير خلال شهر على الأكثر من تاريخ ابلاغه باعترض الوزير ، فإذا انقضت هذه المدة دون أن يبدى المجلس رأى اعتبر رأى الوزير نهائيا .

أما اذا تمسك المجلس برأيه فيرفع توصياته فى هذا الشأن الى الوزير لاتخاذ ما يراه ويعتبر قرار الوزير فى هذه الحالة نهائيا .

مادة ١٨ - اذا عرض على المجلس مسألة تخص أحد أعضاء المجلس أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة امتنع على العضو حضور مناقشتها أو التصويت عليها .



## الفصل الثالث

### في كفاية الأداء

**مادة ١٩ -** ينشأ بوزارة الخارجية جهاز للتفتيش والصلاحية وتقييم مستوى كفاية الأداء يصدر بتشكيله وتنظيمه ، وكيفية مباشرته لاختصاصاته قرار من وزير الخارجية ، ويختص هذا الجهاز بما يأتي :

— اعداد ما يرى وزير الخارجية أو مجلس الملك اعداده من تقارير أو بيانات تتعلق بتقييم مستوى كفاية الأداء في أى من البعثات التمثيلية أو ادارات الديوان العلم .

— تقييم مستوى كفاية الأداء بالنسبة لأعضاء السلك ممن لا يخضعون لنظام تقارير الكفاية السنوية .

وتعرض التقارير التي يعدها الجهاز على مجلس السلك لاتخاذ ما يلزم من توصيات بشأنها قبل العرض على وزير الخارجية .

**مادة ٢٠ -** يقاس مستوى كفاية أداء عضو السلك بمراعاة العناصر التي يتألف منها التقرير السنوي ومن واقع السجلات والبيانات التي تعدها الوزارة لهذا الغرض بالاضافة الى أية معلومات أو بيانات أخرى يمكن الاسترشاد بها في قياس مستوى كفاية الأداء ويحددها قرار من وزير الخارجية ، وتحدد كفاية العضو بأى من المراتب الآتية :

- |       |                     |
|-------|---------------------|
| ممتاز | ٩٠ درجة فأكثر .     |
| كفء   | من ٥٠ الى ٨٩ درجة . |
| ضعيف  | أقل من ٥٠ درجة .    |

**مادة ٢١ - ( أ )** يخضع أعضاء السلك من درجة ملحق لدرجة مستشار لنظام تقارير كفاية الأداء ، وتعد هذه التقارير على النماذج وطبقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الخارجية بناء على اقتراح مجلس السلك .



( ب ) تعد تقارير الكفاية بمعرفة رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي أو مديري الإدارات والأجهزة بالديوان العام كل في حدود اختصاصه وذلك عن مدة سنة تبدأ من أول شهر يوليو وتنتهي في آخر شهر يونية وتقدم خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل عام الى مجلس السلك الذى له أن يعتمدهما أو يعدلها بقرار مسبب .

مادة ٢٢ - يخطر عضو السلك بصورة من تقرير كفايته فور اعتماده وله أن يتظلم منه خلال شهر من تاريخ اخطاره ويقدم التظلم الى لجنة تشكل بقرار من وزير الخارجية برئاسة أحد السفراء وعضوية أربعة من أعضاء السلك لا تقل درجتهم عن وزير مفوض ممن لم يشتركوا في وضع التقرير ، ويفصل في التظلم بقرار نهائى خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه الى اللجنة ويعتبر التقرير نهائيا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه .

مادة ٢٣ - يوضع في ملف خدمة عضو السلك الذى تقدر كفايته بمرتبة ممتاز شهادة تقدير من السلطة المختصة .

مادة ٢٤ - في حالة اعادة عضو السلك أو ندبه أو تكليفه بمهمة أو التصريح له بإجازة خاصة ، يعتد بالتقارير السابق وضعها عنه .

مادة ٢٥ - في حالة مرض عضو السلك أكثر من ستة أشهر تقدر كفايته بمرتبة كفاء حكما الا اذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة ممتاز فتقدر بمرتبة ممتاز حكما .

مادة ٢٦ - يحرم عضو السلك المقدم عنه تقرير بمرتبة ضعيف من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقدم عنها التقرير .

مادة ٢٧ - يحال عضو السلك الذى يقدم عنه تقريران متتاليان

بمرتبة ضعيف الى الهيئة التى يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته فاذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت اليه تنبيهاً بذلك والا قررت نقله الى وظيفة أخرى خارج السلك ويترتب على تقديم تقريرين متتاليين عن العضو بمرتبة ضعيف عدم أحقيته لأول علاوة حورية فاذا قدم عنه تقرير ثالث بمرتبة ضعيف وتبين للهيئة التى يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته أنه غير صالح للعمل فى أية وظيفة معادلة لدرجة وظيفته بطريقة مرضية قررت فصله من الخدمة مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة .

### الفصل الرابع

#### فى الترقية

مادة ٢٨ — تكون الترقية حتى وظيفة مستشار بالأقدمية ، ويجوز الترقية بالاختيار فى حدود ١٠٪ من عدد الوظائف الشاغرة من كل درجة وفى هذه الحالة يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية .

مادة ٢٩ — يشترط للترقية بالأقدمية قضاء المرشح للترقية بالمدد الآتية :

- ثلاث سنوات للترقية الى درجة سكرتير ثالث .
- ثلاث سنوات للترقية الى درجة سكرتير ثان .
- أربع سنوات للترقية الى درجة سكرتير أول .
- أربع سنوات للترقية الى درجة مستشار .

مادة ٣٠ — يشترط للترقية فى حدود نسبة الاختيار حتى وظيفة مستشار ما يلى .

— ألا يكون المرشح للترقية قد وقعت عليه أية جزاءات تأديبية طوال مدة خدمته .

٢ - أن يكون قد حصل على مرتبة ممتاز في آخر تقريرين من تقارير كفايته وعلى تقريرين بذات المرتبة في الوظائف السابقة وألا يكون قد حصل على مرتبة ضعيف في أى من الوظائف السابقة .

٣ - أن يكون العضو قد أمضى دورة تدريبية تتيحها له وزارة الخارجية .

وعند التساوى في شروط الترقية بالاختيار تكون الأسبقية فيها للأقدم في الوظائف المرقى منها وترتب أقدمية المرقين بالاختيار بحيث تكون تالية للمرقين بالأقدمية في هذه الوظائف .

مادة ٣١ - تكون الترقية الى وظيفة وزير مفوض على أساس الاختيار للصلاحيه مع توفر الشروط التالية :

١ - أن يكون قد أمضى في وظيفة مستشار بالسلك خمس سنوات على الأقل وأن تكون له مدة خدمة كلية لا تقل عن تسعة عشر عاما .

٢ - أن يكون قد حصل طوال مدة خدمته بالسلك على أربعة تقارير بدرجة ممتاز منها تقرير واحد على الأقل في وظيفة مستشار .

٣ - ألا تكون قد وقعت عليه أية جزاءات تأديبية في خلال فترة عمله في وظيفة مستشار ما لم يكن قد مضى على توقيع الجزاء أربع سنوات .

وعند التساوى في شروط الترقية بالاختيار تكون الاولوية للأقدم في وظيفة مستشار .

مادة ٣٢ - تقوم ادارة السلك باخطار كل من يشغل وظيفة مستشار ممن لم يستوف الشرط المشار اليه في البند الثانى من المادة السابقة بحالته ويعاد اخطاره دوريا طالما لم يستوف هذا الشرط .

مادة ٣٣ - تكون الترقية الى وظيفة سفير من الفئة الممتازة والى وظيفة سفير على أساس الاختيار للصلاحيه والكفاية والامتياز وفقا



لتكظيم أعمالهم بواسطة الجهاز المنصوص عليه في المادة ١٩ من هذا القانون بعد اعتماده من المجلس . وعند التساوى في شروط الترقية بالاختيار تكون الأولوية للأقدم في الوظيفة .

مادة ٣٤ - تعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ، ويستحق عضو السلك بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتباراً من هذا التاريخ .

### الفصل الخامس

#### في النقل والندب والاعارة والأجازات بنون مرتب

مادة ٣٥ - يتم تعيين ونقل رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية للعمل في البعثات بالخارج أو إلى الديوان العام بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من وزير الخارجية ويتم نقل باقى أعضاء السلك بقرار من وزير الخارجية بعد العرض على المجلس .

ولا يجوز أن تزيد مدة خدمة رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج على أربع سنوات متصلة في كل مرة إلا إذا اقتضى صالح العمل غير ذلك ، ويجوز مدها سنة خامسة عند نقلهم من رئاسة بعثة لأخرى خلال تلك الفترة .

ويجب عند ترشيح رؤساء البعثات الدبلوماسية ألا تقل المدة المتبقية لبلوغهم سن المعاش عن سنتين .

مادة ٣٦ - مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة ، تتم بتقالات بقية أعضاء السلك بين الديوان العام والبعثات التمثيلية في الخارج بحيث لا تزيد مدة خدمة العضو في الخارج على أربع سنوات متصلة في المرة الواحدة يجري النقل بعدها إلى الديوان العام ويجوز نقلهم من بعثة لأخرى أو إلى الديوان العام قبل انقضاء هذه المدة إذا اقتضى ذلك صالح العمل .



ويراعى في حالة تعيين أحد الوزراء المفوضين بالبعثات التمثيلية أو القناصل العاملين في الخارج رئيسا لبعثة دبلوماسية ألا تقل مدة خدمته في رئاسة البعثة الدبلوماسية المنقول إليها عن سنتين بشرط عدم تجاوز كامل مدة خدمته المتصلة في الخارج خمس سنوات •

مادة ٣٧ — يصرف لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمكاتب الفنية الملحق بها تعويض يعادل ما كان يتقاضاه العضو فعلا من مرتب ورواتب اضافية عن مدة ثلاثة أشهر وذلك في حالات النقل المفاجيء التي يقررها وزير الخارجية ووفقا للشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنظيمية للخدمة بوزارة الخارجية (١) •

مادة ٣٨ — تحدد المناطق ذات المعيشة الصعبة بقرار من وزير الخارجية بناء على ما يقترحه المجلس ، وتكون مدة العمل في هذه المناطق عامين أو ثلاثة أعوام ، على أنه يجوز في الحالات الاستثنائية والمصلحة العامة ، وموافقة العضو مداه لفترات أخرى بحيث لا تتجاوز مدة الخدمة المتصلة بالخارج أربع سنوات •

مادة ٣٩ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية وفي الأحوال التي يقتضيها الصالح العام نقل عضو السلك الى وظيفة أخرى معادلة لوظيفته في الجهاز الادارى للدولة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام •

ويكون لعضو السلك في هذه الحالة أن يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بقرار النقل إحالته الى المعاش على أن يسوى

---

(١) تضمنت المادة ٣٧ الحكم الذي كان يقضى به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ بمنح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاثة أشهر بفئة الخارج في بعض الحالات وبمنح الورثة الشرعيين المرتب المذكور في حالة وفاة العضو ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/٦/٤ - العدد ٢٣ ) •

معاشه على أساس مرتبه الأخير ومدة اشتراكه فى التأمين مضافا اليها خمس سنوات أو المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد أيهما أقل وذلك بشرط أن يكون قد أمضى المدة التى تكسبه حقاً فى المعاش وأن يكون من المدة المذكورة خمس سنوات خدمة فعلية فى السلك الدبلوماسى والقنصلى .

ولا يفيد عضو السلك الدبلوماسى والقنصلى من حكم الفقرة السابقة إذا كان النقل بسبب ارتكابه مخالفات أو أخطاء ثبتت فى حقه .

**مادة ٤٠ -** يجوز لوزير الخارجية الموافقة على نـدب أو اعارة أعضاء السلك للعمل بهيئة أو جهة حكومية مصرية كما تجوز اعارتهم للعمل باحدى الحكومات أو الهيئات الأجنبية أو الدولية ، وتحدد شروط الندب أو الاعارة ومدتها فى القرار الصادر بها ، ويجوز تجديد الندب أو الاعارة ، ويشترط موافقة العضو كتابة على الاعارة ويتعين ألا يكون العمل فى الوظيفة المنتدب أو المعار اليها متعارضاً مع طبيعة أعمال السلك ، وعند انتهاء مدة الاعارة فى الخارج يتسلم العضو عمله بالديوان العام ، وتطبق عليه ذات القواعد الخاصة بالنقل الى الديوان العام .

**مادة ٤١ -** يجوز لوزير الخارجية أن يندب أعضاء بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى للعمل بالديوان العام بالوزارة كما يجوز له أن يندب أعضاء السلك المعينين بديوان عام الوزارة للعمل فى بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى على ألا تزيد مدة الندب فى المرة الواحدة على ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بشرط ألا يزيد مجموع مدد الندب والتجديد المتصلة على ستة أشهر .

**مادة ٤٢ -** يجوز لوزير الخارجية منح عضو السلك اجازة بدون مرتب للأسباب التى يبيدها ويقرها الوزير وفى هذه الحالة يحدد الوزير قواعد منح واستعمال جوازات السفر الدبلوماسية .

**مادة ٤٣ -** يمنح وزير الخارجية - بناء على طلب عضو السلك -

اجازة بدون مرتب لمرافقة الزوج أو الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر للخارج على الوجه الآتي :

( أ ) اذا كان كل من الزوجين يعمل في السلك فيمنح أي منهما اجازة بدون مرتب لمرافقة الآخر على ألا يترتب على ذلك بقاؤهما في الخارج بصفة متصلة ويطبق على كل منهما عند العودة قواعد النقل من الديوان للخارج .

( ب ) في غير هذه الحالة يجوز أن يحصل عضو السلك على اجازة بدون مرتب لمرافقة الزوج أو الزوجة متى كان من العاملين في الحكومة أو القطاع العام على أن يخضع عند عودته للقواعد المطبقة على الأعضاء المائتين من الخارج .

### الفصل السادس

#### في المرتبات والملاوات والرواتب الإضافية (١)

مادة ٤٤ — تحدد مرتبات أعضاء السلك وفئات بدل التمثيل الأصلي أن يعمل منهم في الديوان العام وفقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون والقواعد الملحقه به .

وتحدد مرتبات أعضاء ملك التمثيل التجاري وفئات بدل التمثيل الأصلي أن يعمل منهم في الديوان العام وفقا للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون والقواعد الملحقه به .

ولا يخضع بدل التمثيل للضرائب ، ولا يجوز الجمع بينه وبين بدل التمثيل المقرر لشاغلي الوظائف العليا من العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٤٥ — يمنح بدل التمثيل الأصلي لأعضاء السلك بالبعثات في الخارج بنسبة ١٠٠٪ من بداية الربط المالي للوظيفة ويكون بدل التمثيل

(١) صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المعاملة المالية لأعضاء مكاتب وزارة الدفاع الملحقه بالبعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج ( الجريدة الرسمية في ٢٣/٤/١٩٨١ - العدد ١٧ ) .



الأصلى للمندوب فوق العادة الوزير المفوض الذى يعين بلقب سفير رئيسا لبعثة دبلوماسية معادلا لبدل التمثيل الأصلى المقرر للسفير فوق العادة .

ويحتفظ لرؤساء البعثات الدبلوماسية أو القنصلية من المندوبين فوق العادة الوزراء المفوضين المعينين بلقب سفير والسفراء فوق العادة الذين يتقاضون فى تاريخ صدور هذا القانون بدل تمثيل أصلى يزيد على بداية الربط المالى للوظيفة بموجب قرارات من رئيس الجمهورية بالزيادة التى يتقاضونها ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية زيادة بدل التمثيل الأصلى المقرر للسفير فوق العادة والمندوب فوق العادة الوزير المفوض المعين بلقب سفير بحيث لا يجاوز ضعف الربط المالى لوظيفة سفير من الفئة الممتازة وذلك فى الدول التى تقضى المصلحة العامة بتقرير تلك الزيادة فيها .

مادة ٤٦ - يمنح بدل اغتراب أصلى للعاملين بالبعثات فى الخارج من غير أعضاء السلك بنسبة ١٠٠٪ من بداية الربط المالى للوظيفة .

مادة ٤٧ - يمنح بدل تمثيل اضافى لأعضاء السلك بالبعثات فى الخارج ، كما يمنح بدل اغتراب اضافى للعاملين بتلك البعثات من غير أعضاء السلك بما يتناسب مع مستوى المعيشة فى البلاد وفقا للبيانات الرسمية التى تحصل عليها وزارة الخارجية .

ويصدر بتحديد فئات هذين البلدين قرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الخارجية وعضوية ممثل عن كل من وزارات الخارجية والمالية والاقتصادية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وتتعقد اللجنة مرة كل ستة أشهر على الأقل للنظر فى تعديل نسب هذه الفئات زيادة أو نقصا بناء على ما تراه وزارة الخارجية فى ضوء ما يرد اليها من بعثاتها بالخارج وفى ضوء تقارير المفتشين وغير ذلك من بيانات .



ويعمل بقرار الوزير من تاريخ صدوره اذا كان تعديل النسب بالزيادة ، وبعد ثلاثة أشهر تالية للشهر الذي يصدر فيه القرار اذا كان تعديل هذه النسب بالنقص .

**مادة ٤٨ -** يستحق عضو السلك العلاوة الدورية المقررة لوظيفته التي يشغلها طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون ويصدر باستحقاق العلاوة قرار من وزير الخارجية . وتستحق العلاوة الدورية في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة .

ويسرى ذلك الحكم على من يعاد تعيينه دون فاصل زمني ، أما بالنسبة لمن يعاد تعيينه بفاصل زمني فتستحق العلاوة في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ إعادة التعيين .

ولا تغير الترقية من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

**مادة ٤٩ -** تمنح العلاوة الدورية بالفئة المحددة قرين كل وظيفة ، فاذا بلغ المرتب بداية ربط الوظيفة الاعلى تمنح العلاوة بفئة الوظيفة الأعلى حتى ولو لم تتم الترقية لتلك الوظيفة بشرط عدم تجاوز نهاية ربطها .

**مادة ٥٠ -** يستحق عضو السلك من العاملين في الديوان العام مقابلا عن الجهود غير العادية والاعمال الاضافية التي يكلف بها وذلك طبقا للنظام الذي يصدر بشأنه قرار من وزير الخارجية بين الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه عضو السلك من مبالغ في هذه الأحوال .

**مادة ٥١ -** يجوز لوزير الخارجية أن يقرر منح مكافآت تشجيعية لأعضاء السلك من العاملين في الديوان العام الذين يقومون بأعمال أو بحوث أو اقتراحات تساعد على رفع كفاية الاداء أو يقومون بجهد واضح

فى وضع أو تنفيذ خطط التحرك الدبلوماسى أو السياسى التى تضعها أو تشارك فى تنفيذها وزارة الخارجية .

مادة ٥٢ - يجوز لوزير الخارجية - بناء على اقتراح مجلس السلك - أن يمنح عضو السلك من درجة ملحق الى درجة مستشار علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة للوظيفة التى يشغلها حتى ولو تجاوز مرتبه بها نهاية الربط المقرر للوظيفة وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن تكون مرتبة كفاية عضو السلك قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين وأن يكون قد بذل جهدا خاصا ساهم فى رفع مستوى الأداء .

٢ - ألا يمنح عضو السلك هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين .  
٣ - ألا يزيد عدد أعضاء السلك الذين يمنحون هذه العلاوة فى سنة واحدة على ١٠٪ من عدد شاغلى كل درجة من الدرجات المشار اليها .  
ولا يغير منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية فى موعدها .  
ويجوز منح علاوة تشجيعية لمن يحصل أثناء خدمته على درجات علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الشأن بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٥٣ - يتمتع رؤساء البعثات بحق السكن المجانى مع استعمال الأثاث فى دور تقوم الوزارة باعدادها لهذا الغرض وتقوم الوزارة فى البلاد ذات المعيشة الصعبة التى يصدر بتحديد ما قرار من وزير الخارجية بتوفير المسكن الملائم لأعضاء السلك بالبعثات فى الخارج وغيرهم من العاملين بتلك البعثات من غير أعضاء السلك . وفى حالة تعذر ذلك يصرف لكل منهم بدل سكن بنسبة ٢٠٪ من مجموع ما يتقاضاه من مرتبات وبدلات وعلاوات ، أو الأجرة الفعلية لمسكنه المعتمدة من رئيس البعثة أيهما أقل ، ويجوز زيادة هذه

النسبة بقرار من وزير الخارجية بالاتفاق مع وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة المشار اليها فى المادة ٤٧ من هذا القانون وذلك فى بعض الدول وبمراعاة نسبة ارتفاع أسعار المعيشة ، ومتوسط أجور المساكن فى كل منها وفى حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة .

كما تساهم الدولة فى المصروفات الدراسية لأبناء العاملين المصريين فى بعثات التمثيل فى الخارج فى الدول التى يصدر بها قرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من هذا القانون على ألا تزيد مساهمة الدولة على نسبة ٥٠٪ من قيمة المصروفات الدراسية المقررة .

مادة ٥٤ — يمنح أعضاء السلك وغيرهم من العاملين بالخارج اعانة غلاء معيشة واعانة عائلية وبدل ملابس وبدل نقل وبدل سفر ومصروفات انتقال لهم ولزوجاتهم وأولادهم ومن يعولونهم من أفراد أسرهم وخدمهم وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير الخارجية .

مادة ٥٥ — يصرف الأعضاء السلك وغيرهم من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية الذين يحتجزون كرهائن نتيجة لعمليات الارهاب تعويض خاص يعادل مجموع ما يتقاضونه فعلاً من مرتبات ورواتب اضافية طوال فترة الاحتجاز وذلك بالاضافة الى ما يستحق لهم من مرتبات ورواتب وتعويضات أخرى بموجب أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ — لا تخضع البدلات المنصوص عليها فى المواد ٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، للضرائب .

مادة ٥٧ — ينشأ بوزارة الخارجية صندوق خاص للتأمين على أعضاء السلك تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة وتحدد موارده



واختصاصاته وغير ذلك من الأمور المتعلقة بنشاطه بقرار من رئيس الجمهورية .

## الفصل السابع

### الواجبات

**مادة ٥٨ -** يجب على أعضاء السلك الإقامة في المدن التي بها مقر وظائفهم في الخارج الا لأسباب يقرها وزير الخارجية وعليهم الالتزام في سلوكهم العام والشخصى بالواجبات التي تفرضها صفتهم التمثيلية ويقتضيها الحفاظ على سمعة البلاد وكرامة وظائفهم ويجب أن يظهروا بالمظهر اللائق بالوظائف التي يشغلونها وألا يفضوا بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ، ويظل هذا الالتزام قائما ولو بعد انتهاء خدمتهم بالسلك .

كما يجب على أعضاء السلك الامتناع عن القيام بأى نشاط حزبى أو الانضمام الى الاحزاب السياسية أو الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المحلية الا بعد تقديم استقالاتهم ، وتعتبر الاستقالة في هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها .

وبالإضافة الى ما تقدم تسرى على أعضاء السلك القواعد العامة المنظمة لواجبات العاملين المدنيين بالدولة والأعمال المحظورة عليهم والمقررة بمقتضى القوانين المعمول بها .

## الفصل الثامن

### في التأديب

**مادة ٥٩ -** لا يجوز توقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون على عضو السلك الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه .



ولو وزير الخارجية أن يحيل عضو السلك الى التحقيق عند مخالفته لواجباته أو مقتضيات وظيفته ، ويحدد الوزير بقرار منه من يقوم بمباشرة التحقيق ، وتعرض نتائجه على المجلس بالنسبة لمن يشغل وظيفة وزير مفوض فما فوقها ، ويرفع المجلس توصيته الى الوزير اما بحفظ الموضوع أو بتوقيع جزاء التنبيه أو الاحالة لمجلس التأديب .

مادة ٦٠ - الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على أعضاء السلك هى :

- التنبيه .
- الانذار .
- اللوم .
- الاحالة الى المعاش .
- الفصل من الخدمة .

مادة ٦١ - يكون توقيع جزاء التنبيه على أعضاء السلك من درجة ملحق الى درجة مستشار بقرار من وزير الخارجية . ويكون توقيع هذا الجزاء على أعضاء السلك من درجة وزير مفوض فما فوقها بقرار من وزير الخارجية بناء على توصية من المجلس ويترتب على توقيع هذا الجزاء تأخير نقل العضو الموجود بالديوان العام الى الخارج عند النظر فى هذا النقل لمدة سنة كاملة ، وبالنسبة للعضو الذى يعمل فى احدى البعثات فى الخارج يتم نقله للديوان العام ، كما يراعى تأخير نقله للخارج لمدة سنة كاملة عند النظر فى نقله الى الخارج .

مادة ٦٢ - يرفع وزير الخارجية جزاء التنبيه الذى وقع على أحد أعضاء السلك من ملف خدمته بعد مضي سنة وبشرط حصول العضو على تقرير كفاية بمرتبة ممتاز أو بناء على تقرير من جهاز التفتيش والملاحية وتقييم مستوى الاداء وفقا للشروط والاوزاء المنصوص عليها فى المادة (١٩) من هذا القانون .

وإذا تكرر تنبيه العضو قبل رفع التنبيه الأول يتم تأخير نقله للخارج لمدة سنتين عند النظر في هذا النقل ، كما يجوز علاوة على ذلك تخطية في الترقية مرة واحدة .

مادة ٦٣ - لووزير الخارجية أن يوقف العضو عن عمله إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك على ألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر إلا بقرار من مجلس التأديب .

ولا يترتب على وقف العضو وقف مرتبه ورواتبه الاضافية وما يمنح له من مبالغ أخرى ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك .

مادة ٦٤ - لرئيس البعثة عند وجود أسباب قوية وموجبة للاستعجال أن يوقف مؤقتا أى عضو من أعضاء البعثة على أن يخطر وزير الخارجية فورا بذلك . وللوزير الغاء الموقف أو مده مع مراعاة ما نصت عليه المادة السابقة .

مادة ٦٥ - يصدر القرار بالاحالة الى المحاكمة التأديبية لأعضاء السلك حتى درجة مستشار من وزير الخارجية وإذا كانت المخالفة المنسوبة موجهة الى سفير من الفئة الممتازة أو سفير مفوض فيصدر قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية من وزير الخارجية بناء على توصية من مجلس السلك وفي جميع الأحوال يشترط أن يكون قرار الاحالة متضمنا بياناً بالمخالفات المنسوبة الى العضو ، ويبلغ العضو بهذا القرار وبتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته في موعد أقصاه سنتين يوما من تاريخ قرار الاحالة ويكون الابلاغ بكتاب موصى عليه بعلم وصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوما على الأقل وفي جميع الأحوال تبشر الادارة القضائية بوزارة الخارجية الدعوى أمام مجلس التأديب .

ويترتب على الاحالة للمحاكمة التأديبية نقل العضو للديوان العام اذا كان موجودا بالخارج مع عدم استحقاقه تعويض النقل المفاجيء الا اذا قرر مجلس التأديب غير ذلك أو لم تثبت ادانته .

مادة ٦٦ - يكون تأديب أعضاء السلك حتى درجة مستشار من اختصاص مجلس تأديب يشكل فى وزارة الخارجية بقرار من وزير الخارجية على الوجه الآتى :

سفير من غير أعضاء المجلس ..... رئيسا  
مستشار مساعد من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة  
وزير مفوض .....  
عضوين

واذا كانت المخالفة المنسوبة موجهة الى سفير من الفئة الممتازة أو سفير أو وزير مفوض يشكل فى وزارة الخارجية بقرار من وزير الخارجية مجلس على الوجه الآتى :

- أحد نواب رئيس مجلس الدولة ..... رئيسا  
- سفير من الفئة الممتازة من غير أعضاء المجلس .....  
- مستشار ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .....  
عضوين

مادة ٦٧ - لا يكون انعقاد مجلس التأديب صحيحا الا اذا حضره رئيسه وجميع أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية الأصوات .

مادة ٦٨ - فى حالة وجود سبب من أسباب التتحي المنصوص عليها فى قانون المرافعات بالنسبة لرئيس مجلس التأديب أو أحد أعضائه وجب عليه التتحي عن نظر الدعوى التأديبية . وللعضو المحال الى مجلس التأديب حق طلب رده .

مادة ٦٩ - تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية .

مادة ٧٠ - لمجلس التأديب من تلقاء نفسه أو بناء على طلب العضو المحال الى المحاكمة التأديبية أن يأمر باستيفاء التحقيق وله أن يعهد بذلك الى أحد أعضائه ، وللعضو المحال الى المحاكمة التأديبية فى جميع الاحوال

أن يطلع على التحقيقات التي أجريت وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها وله أن يأخذ صورة منها كما له أن يطلب ضم تقارير كفاية الاداء أو أية أوراق أخرى الى ملف الدعوى التأديبية .

مادة ٧١ - يحضر العضو المحال الى المحاكمة التأديبية جلسات المحاكمة وله أن يدافع عن نفسه كتابة أو شفاهة وله أن يوكل عنه محاميا .  
مادة ٧٢ - اذا لم يحضر العضو المحال الى المحاكمة التأديبية أو لم يوكل عنه محاميا جاز الحكم في غيبته .

مادة ٧٣ - يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته حتى تنتهى المحاكمة وله في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف .

ولا يترتب على وقف العضو وقف صرف مرتبه ورواتبه الاضافية وما يمنح له من مبالغ أخرى ومع ذلك يجوز لمجلس التأديب وقف صرف نصف المرتب والرواتب الاضافية والمبالغ الاخرى .

مادة ٧٤ - تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو المحال الى المحاكمة وقبول وزير الخارجية لها .

مادة ٧٥ - الجزاءات التأديبية التي يوقعها مجلس التأديب هي :

- الانذار
- اللوم
- الاحالة الى المعاش
- الفصل من الخدمة

ويترتب على توقيع جزاء الانذار على العضو تخطيه في الترقية مرتين وتأخير النقل الى الخارج مدة سنتين متتاليتين عند النظر في هذا النقل مع نقله الى الحيوان العام اذا كان يعمل بالخارج .



وإذا تكرر توقيع جزاء الإنذار على العضو ينقل الى ديوان عام الوزارة إذا كان يعمل فى الخارج ويؤخر نقله للخارج ثلاث سنوات علاوة على تخطيه فى الترقية مرتين •

كما يقترب على توقيع جزاء اللوم التخطى فى الترقية ثلاث مرات مع تأخير النقل الى الخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر فى نقله للخارج مع نقله الى الديوان العام إذا كان يعمل بالخارج •

وإذا تكرر توقيع جزاء اللوم على العضو ينقل الى ديوان عام الوزراء إذا كان يعمل بالخارج ويؤخر نقله للخارج أربع سنوات علاوة على تخطيه فى الترقية أربع مرات •

مادة ٧٦ — يكون حكم مجلس التأديب نهائيا ويجب أن يشتمل على الاسباب التى بنى عليها وأن يوقع من رئيس المجلس ومن عضويه •

مادة ٧٧ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبى لا يجوز بغير الطريق التأديبى فصل عضو السلك الا بناء على توصية من مجلس السلك بأغلبية الثلثين •

### الفصل التاسع

#### فى انتهاء الخدمة

مادة ٧٨ — يحال عضو السلك الى المعاش عند بلوغه من العمر ستين سنة ميلادية ، ومع ذلك يجوز عند الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية مد خدمة من يشغل وظيفة وزير مفوض فيما فوقها لمدة سنة قابلة للتجديد أقضاها أربع سنوات (١) •

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية فى ١٩/١٠/١٩٨٧ — العدد ٤٢ مكرر ) ، ونصت مادته الاولى على ما يأتى :

مادة ٧٩ - مع مراعاة البند ٢ من المادة (٥) من هذا القانون يعتبر مستقيلا (١) من وظيفته من يتزوج بغير مصرى الجنسية أو ممن هو من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصرى ومع ذلك يجوز بناء على طلب عضو السلك نقله الى وظيفة أخرى معادلة لوظيفته في الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات أو الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام اذا طلب ذلك قبل الزواج من غير المصرى أو ممن هو من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصرى .

ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح وزير الخارجية ، الاعفاء من هذا الحكم اذا تزوج ممن ينتمى الى جنسية احدى الدول العربية .

مادة ٨٠ - يجوز لوزير الخارجية اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ابقاء عضو السلك بعد انتهاء خدمته مدة لا تجاوز شهرا واحدا ولا يجوز مد هذه المدة الا بموافقة وزير المالية مدة لا تجاوز شهرين آخرين اذا اقتضت الضرورة ذلك ويصرف له عن كل شهر من هذه المدة مكافأة تعادل مجموع ما كان يتقاضاه شهريا قبل انتهاء خدمته .

« يستمر سفراء ومندوبو وممثلو جمهورية مصر العربية لدى حكومات الدول المختلفة والمنظمات والهيئات الدولية وكذلك القناصل العامون في مباشرة مهام وظائفهم الى أن تنتهى مدد أعمالهم بها وفقا لاحكام القانون واللوائح المعمول بها » .

(٢) حكمت المحكمة الادارية العليا بان « حظر الزواج من غير مصرية على أعضاء السلكين السياسى والقنصلى وعلى أمناء المحفوظات ، واعتبار الموظف الذى يخالف ذلك مستقبلا من وظيفته ، قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العليا للدولة ، حماية لامنها فى الداخل والخارج ومنعاً لتسرب أسرارها ، فهو واجب لصيق بالوظيفة يقع على عاتق من يضطلع بها ، طالما كان قائما بها . وأيا كان سبب اضطراره بأعبائها ، يستوى فى ذلك أن يكون ذلك بطريق التعيين فيها أو بطريق النذب لها ، لقيام العلة فى الحاليتين ، ولأن المندوب يتحمل بأعباء الوظيفة جميعها وبهذا الواجب بالذات طوال مدة نذبه ، شأنه فى ذلك شأن المعين على حد سواء » . جلسة الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣ ق ١٩٥٨/٤/٥ .

**مادة ٨١ -** اذا توفى أحد أعضاء السلك أو غيرهم من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية في الخارج ولو كان في اجازة في غير مقر عمله ، يصرف لعائلته مبلغ يوازي مجموع ما كان يتقاضاه في الخارج عن ثلاثة أشهر بواقع الخارج •

وتنقل رفاتة الى مصر اذا رغبت في ذلك أرملته أو ورثته ، كما تتكفل وزارة الخارجية بنفقات التحنيط ونقل الرفات الى الجهة التى تدفن فيها في مصر ، واذا توفى في الخارج أحد أفراد أسرة عضو السلك أو غيره من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية أو أحد اقاربهم حتى الدرجة الثانية من المقيمين معهم تتكفل وزارة الخارجية بنفقات التحنيط ونقل الرفات الى الجهة التى تدفن فيها بمصر •

**مادة ٨٢ -** عند وفاة أحد المصريين من أعضاء السلك أو غيرهم من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج وكذلك عند وفاة زوجته أو أحد أبنائه نتيجة لاضطرابات أو أحداث سياسية يصرف لورثته تعويض يعادل ما كان يتقاضاه من مرتبات ورواتب اضافية عن سنة بواقع أعلى المناطق بالخارج ، وفي حالة الاصابة بعجز كلى أو جزئى وفقا لما يقرره المجلس الطبى نتيجة لنفس الأسباب ، يصرف للعضو مبلغ لا يقل عما كان يتقاضاه من مرتبات ورواتب اضافية عن ثلاثة أشهر ولا يتجاوز ما يستحقه من مرتبات ورواتب اضافية عن مدة سنة بواقع أعلى المناطق بالخارج حسب الاحوال •

وعند تعرض ممتلكات أحد هؤلاء الأعضاء للمصادرة أو الأضرار الكلية أو الجزئية نتيجة لاضطرابات أو أحداث سياسية يصرف للعضو تعويض لا يتجاوز مرتبات ورواتب اضافية عن مدة ستة أشهر بواقع الخارج •

وفي جميع الاحوال لا يخل صرف التعويضات المشار اليها بالاحكام



المقررة بقانون التأمين الاجتماعى ، كما لا يجوز أن يزيد التعويض المنصرف عن قيمة الضرر الفعلى الذى أصاب ممتلكات العضو .  
ويصدر وزير الخارجية قرارا بالنظم والاجراءات والشروط المتعلقة بتنفيذ هذه الأحكام .

### الباب الثالث

#### فى الأحكام الخاصة ببعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى

مادة ٨٣ - فى حالة غياب رئيس البعثة أو وجود ما يمنعه عن مباشرة عمله أو خلو منصبه يحل محله عضو السلك الذى يليه فى الترتيب فى نفس البعثة أو من ينتدب لذلك من وزارة الخارجية أو من بعثاتها التمثيلية بالخارج ويكون لقبه ( القائم بالاعمال بالنيابة أو القنصل العام بالنيابة أو القنصل بالنيابة أو المشرف على رعاية المصالح ) ويمنح كل من يتولى رئاسة البعثة أو المشرف على رعاية المصالح بدل انابة تعادل ربع بدل التمثيل الاصلى المقرر لرئيس البعثة بحد أقصى قدره خمسون جنيتها فى الشهر ، كما يمنح كذلك بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة بالنسبة المقررة لرئيس البعثة وذلك بشرط ألا يزيد مجموع بدل التمثيل الاصلى والاضافى وبدل الانابة على ما يستحقه رئيس البعثة من تمثيل أصلى واضافى .

مادة ٨٤ - تكون سكنى رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسى أو القنصلى أو بعثة رعاية المصالح فى مسكن مؤثث تملكه وزارة الخارجية أو تسأجره كما تتحمل المصروفات اللازمة لذلك وفقا للقواعد التى يقرها وزير الخارجية .

مادة ٨٥ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسى والقنصلى الذى يشغل وظيفة مندوب فوق العادة وزير مفوض لقب سفير فوق العادة مفوض وذلك بمصفة مؤقتة .



ويمنح المندوب فوق العادة الوزير المفوض الذى يحمل لقب سفير بموجب قرار من رئيس الجمهورية بدل تمثيل أصلى فى الديوان العام قدره ٥٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٨٦ - يعتبر رئيس البعثة الدبلوماسية قنصلا عاما فى دائرة اختصاص بعثته وبما لا يتعارض مع دوائر اختصاص القنصليات العامة والقنصليات الصادر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية وله أن يعهد باختصاصاته القنصلية كلها أو بعضها الى أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية التابعين له .

مادة ٨٧ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن يعهد الى أى شخص من غير أعضاء السلك القيام بأعمال وظيفة دبلوماسية بصفة مؤقتة أو بأداء مهمة خاصة ويمنح فى هذه الحالة لقب سفير فوق العادة مفوض . ويحدد القرار المكافأة التى تمنح له أثناء القيام بأعمال الوظيفة الدبلوماسية أو المهمة الخاصة بناء على اقتراح وزير الخارجية .

فاذا كان من يعهد اليه القيام بأعمال الوظيفة الدبلوماسية أو بأداء المهمة الخاصة من العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام أو الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة احتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التى يشغلها ، وحسبت مدة قيامه بالعمل الدبلوماسى أو المهمة الخاصة ضمن مدة اشتراكه فى نظام التأمين الاجتماعى واستحقاق العلاوة والترقية وذلك بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٨٨ - يجوز لوزير الخارجية بالاتفاق مع الوزراء المختصين أن يندب عاملين من الوزارات الأخرى لشغل وظائف ملحقين فنيين ببعثات التمثيل فى الخارج بشرط ألا تزيد الدرجة المالية المقررة للوظائف التى يشغلونها على الدرجة المالية المقررة لوظيفة رئيس البعثة . ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المعاملة المالية

لأعضاء مكاتب وزارة الدفاع الملحقه بالبعثات التمثيلية جمهورية مصر العربية بالخارج يمنح هؤلاء الفنيون المرتبات الاضافية وبدل التمثيل والمبالغ والمزايا العينية الاخرى والاعفاءات الجمركية المقررة لوظائف التمثيل المعادلة لوظائفهم بما لا يجاوز البدلات والرواتب والمزايا المقررة للوزراء المفوضين •

ولا يجوز الجمع بين البدلات المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والبدلات المماثلة المقررة بهذا القانون •

كما يمنح من عدا هؤلاء من العاملين المصريين بالمكاتب الفنية الملحقه ببعثات التمثيل فى الخارج المرتبات الاضافية وبدل الاغتراب والمبالغ والمزايا العينية الاخرى والاعفاءات الجمركية المقررة لنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من أعضاء السلك •

مادة ٨٩ - يكون الملحقون الفنيون خاضعين لاشراف وتوجيهات رئيس البعثة التمثيلية فيما يتعلق بأعمالهم الداخلة فى دائرة اختصاص البعثة ومع عدم الاخلال بما للوزارات أو الجهات ذات الشأن من حق التوجيه والاتصال بالملحقين الفنيين التابعين لها أو الذين يتصل نشاطهم بأعمالها يكون على الملحقين الفنيين التنسيق مع رئيس البعثة فى الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين أو التى تؤثر على الخط العام للسياسة القائمة بينهما •

ويبحث رئيس البعثة التمثيلية بملاحظاته عن المكاتب الفنية الملحقه بالبعثة الى الوزراء المختصين عن طريق وزارة الخارجية •

مادة ٩٠ - يتبع جميع أعضاء بعثة التمثيل القنصلى رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسى المعتمد فى البلد أو البلاد التى يؤدون عملهم فيها ويخضعون لاشرافه ، وعليهم تنفيذ ما يصدر من أوامر فى حدود اختصاصاتهم •

**مادة ٩١** يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية اسناد رعاية مصالح القنصلية المصرية في بلد أو أكثر الى الممثل القنصلى لبلد صديق .

**مادة ٩٢** - في حالة غياب أو وجود مانع لدى رئيس بعثة التمثيل القنصلى يحل محله في جميع اختصاصاته عضو البعثة القنصلية الذى يليه في الوظيفة وذلك ما لم يندب رئيس البعثة الدبلوماسية الموجودة في دائرتها القنصلية أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية للقيام بأعمال رئيس البعثة بالنيابة وذلك بعد الرجوع الى الجهة المختصة بالوزارة .

**مادة ٩٣** - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعيين قناصل ونواب قناصل فخريين (١) في البلاد التى لجمهورية مصر العربية مصالح فيها . وتحدد الاعمال التى يباشرونها ودوائر اختصاصاتهم بقرار يصدره وزير الخارجية . ولا يتقاضى القناصل ونواب القناصل الفخريون مرتبات من الدولة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية أن قرر لهم مكافأة .

**مادة ٩٤** - أعضاء بعثات التمثيل القنصلى مكلفون بمساعدة وحماية مواطنيهم/ الموجودين في دائرة اختصاصاتهم ورعاية مصالحهم وعليهم أن يحافظوا على المصالح المصرية ، وتنميتها تحت اشراف رئيس البعثة الدبلوماسية في الدولة المعتمدين لديها .

**مادة ٩٥** - يخصص في كل قنصلية سجل لقيد أسماء المصريين المقيمين في دائرة اختصاصاتها يكون القيد فيه بناء على ما يقدم من المستندات التى تثبت جنسيتهم المصرية وعلى كل فرد مصرى يقيم مدة ستة

---

(١) انظر : قرار نائب وزير الخارجية في ١٩٥٩/١٢/٢٨ بشأن القناصل الفخريين الاجانب المعينين في جمهورية مصر العربية ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/١/٤ - العدد ٣ ) .



أشهر أو أكثر في دائرة القنصلية أن يقيد اسمه في السجل ويكون القيد بلا مقابل إذا طلب خلال ستة أشهر من بدء الإقامة في دائرة القنصلية وأن يؤدي عنه الرسم المقرر في قرار رئيس الجمهورية الخاص بالرسوم القنصلية إذا طلب بعد انتهاء هذه المدة .

**مادة ٩٦ -** يباشر أعضاء بعثات التمثيل القنصلى - فيما يباشرون - الاختصاصات الآتية ، وذلك طبقا للاتفاقات والمعاهدات والقرارات على ألا تتعارض مع قوانين البلاد التى يؤدون فيها أعمالهم ويشترط اتباع أحكام القوانين واللوائح المصرية والتعليمات المنظمة لمباشرة هذه الاختصاصات :

- ١ - قيد مواليد المصريين ووفياتهم في حدود دوائر اختصاصهم .
  - ٢ - إبرام عقود الزواج والتصادق عليه متى كان أحد الزوجين أو كلاهما مصرى الجنسية وذلك طبقا للتعليمات المنظمة لذلك .
- وفي هذه الحالة يكون لأعضاء بعثات التمثيل القنصلى نفس السلطات والاختصاصات المخولة للموثقين والمأذونين الشرعيين في مصر .
- ٣ - إصدار اشهادات الطلاق والتصادق عليه .
  - ٤ - إصدار اشهادات الاعتراف بالبنوة متى كانت صادرة من مصرى .
  - ٥ - إصدار اعلامات ثبوت الوراثة بعد استيفاء التحريات التى يرونها لازمة .
  - ٦ - التصديق على جميع الاقرارات القانونية الصادرة من مصريين مع حلف اليمين أو بدونه .
  - ٧ - التصديق على توقيعات المصريين .
  - ٨ - اعطاء شهادات بقاء على قيد الحياة للمصريين وكذلك للأجانب إذا كانوا في حاجة الى استعمالها في مصر .



٩ - إصدار جوازات السفر العادية للمصريين وتجديدها وما يتعلق بها من أعمال والتأشير على جوازات سفر الاجانب .

١٠ - اتخاذ جميع الاجراءات التحفظية فى حالة وفاة مصرى (١) عن أموال فى دوائر اختصاصاتهم وعلى الأخص متى كان الورثة غائبين أو مجهولين أو كان بينهم ناقصوأو عديمو أهلية لا ينوب عنهم أحد وعليهم أن ينوبوا عن هؤلاء الورثة أمام القضاء .

١١ - القيام بكافة الاجراءات الخاصة باستلام وحفظ وفتح الوصايا .

١٢ - توثيق التصرفات المتعلقة بأموال موجودة فى مصر . وتكون لهذه المحررات قوة المحررات الرسمية فى مصر .

١٣ - تسليم صورة رسمية من المحررات التى يقومون بتوثيقها والتصديق على ترجمتها وكذلك التصديق على الترجمة الى اللغة العربية من المحررات المكتوبة بلغات تلك البلاد .

١٤ - التصديق على التوقيع على المحررات الصادرة من سلطات البلاد التى يؤدون فيها أعمالهم وكذلك التصديق على الامضاءات الموقع بها على المحررات الصادرة من السلطات المصرية .

١٥ - السعى فى فض المنازعات التى تقوم بين المصريين أو بين المصريين والاجانب بالطرق الودية متى طلب منهم ذلك .

١٦ - الحكم بصفة محكمين متى رفع الامر اليهم فى المنازعات القائمة بين المصريين الموجودين فى دائرة اختصاصاتهم بشرط أن يتنازل

(١) انظر : قرار وزير الخارجية رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن الاجراءات الواجبة الاتباع فى حالة وفاة مصرى بالخارج ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٦/٣ - العدد ١٢٦ ) .

الخصوم فى عقد التحكيم عن جميع طرق الطعن فى الحكم وأن يرخصوا  
لعضو بعثة التمثيل القنصلى بأن يعمل كحكم مفوض له الصلح وفقا  
لقانون المرافعات •

مادة ٩٧ - يحدد وزير الخارجية بصفة دورية بالاتفاق مع وزير  
المالية والوزراء المختصين الرسوم القنصلية ويصدر بها قرار من  
رئيس الجمهورية (١) •

وتعفى من هذه الرسوم :

( أ ) المحررات الخاصة بالفقراء •

( ب ) المحررات التى يطلبها موظفو الدول الاجنبية بصفاتهم الرسمية  
لأستعمالهم الخاص أو لأستعمال التابعين لهم وذلك على سبيل المجاملة  
وبشرط المعاملة بالمثل •

مادة ٩٨ - يباشر أعضاء بعثات التمثيل القنصلى الاختصاصات  
المخولة للقناصل بموجب القوانين أرقام ٤٥ لسنة ١٩٣٤ بشأن الاختصاص  
القضائى للقناصل المصريين و ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ بشأن المحافظة على النظام  
والتأديب فى البواخر و ٢١ لسنة ١٩٤٠ بشأن سلامة السفن وكذلك  
الاختصاصات المخولة للقناصل بمقتضى القوانين الأخرى واللوائح والعرف •

---

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٣  
بشأن تحديد الرسوم القنصلية ونظام تحصيلها ( الجريدة الرسمية فى  
١٣/١٠/١٩٨٣ - العدد ٤١ ) وقد نصت المادة الثانية منه على ما يلى :  
« تحصل بعثات التمثيل الخارجى لجمهورية مصر العربية الرسوم  
القنصلية بالعملة المحلية للدولة التى تعمل فيها كل منها ، ولا يجوز قبول  
هذه الرسوم بأية عملة أخرى الا بقرار من وزير الخارجية •  
وتحصل هذه الرسوم على أساس سعر التحويل المعلن للجنيه المصرى  
بالعملة المحلية المشار اليها بالبنك المركزى المصرى أو على أساس السعر  
المحدد لهذه العملة بمقتضى الاتفاقيات الثنائية على أن يحدد السعر الاعلى  
بقرار من وزير الخارجية » •

## جدول رقم (١)

جدول المرتبات وبدل التمثيل الأصلي بالديوان العام لأعضاء السلك

## الدبلوماسية والقنصلية بالديوان العام (١)

الوظيفة	المرتبط المالي للوظيفة	بدل التمثيل الأصلي بالديوان العام	العلاوة الدورية المستحقة
سفير من الفئة الممتازة	٢٥٤٣	٦٢٥	جنيه ربط ثابت
سفير فوق العادة مفوض			
قنصل عام بدرجة سفير	١٨٢٤ - ٢٤٣٣	٦٢٥	٧٥
مندوب فوق العادة وزير مفوض			
وزير مفوض قنصل عام	١٥٦٠ - ٢٣٦٤	٤٣٢	٧٢ ، ٧٥ عند ١٧٦٤ ج
مستشار - قنصل من الدرجة الأولى	١١٧٦ - ١٩٦٨	٣١٦	٦٠ ، ٧٢ عند ١٥٠٠ ج
سكرتير أول - قنصل من الدرجة الثانية	٩٦٠ - ١٧٦٤	٢٥٢	٤٨ ، ٦٠ عند ١١١٦ ج
سكرتير ثان - قنصل مساعد	٧٨٠ - ١٧٦٤	١٩٧	٤٨ ، ٦٠ عند ٩٠٠ ج
سكرتير ثالث - نائب قنصل	٦٩٦ - ١٤٣٠	١٧٢	٣٦ ، ٤٨ عند ٧٢٠ ج
ملحق	٥١٦ - ١١٧٦	١٠٨	٢٤ ، ٣٦ عند ٣٦ ج

(١) مستبدل بالمادة (٣) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة

الرسمية في ٢٩/٦/١٩٨٣ - العدد ٢٥ مكرر )

## جدول رقم (٢)

المرتبات وبدل التمثيل الاصلى بالديوان العام لأعضاء السلك التجارى (١)

الوظيفة	الربط المالى للوظيفة	بدل التمثيل الاصلى الديوان العام	العلاوة الدورية المستحقة
وزير مفوض تجارى	جنيه ١٥٦٠ - ٢٣٦٤	جنيه ٤٣٢	جنيه ٧٢٠ - ٧٥٠ عند ١٧٦٤ ج
مستشار تجارى .....	١٩٦٨ - ١١٧٦	٣١٦٨٠٠	٦٠٠ - ٧٢٠ عند ١٥٠٠ ج
سكرتير أول تجارى .....	٩٦٠ - ١٧٦٤	٢٥٢	٤٨٠ - ٦٠٠ عند ١١١٦ ج
سكرتير ثان تجارى .....	٧٨٠ - ١٧٦٤	١٩٨	٤٨٠ - ٦٠٠ عند ٩٠٠ ج
سكرتير ثالث تجارى	٦٩٦ - ١٤٤٠	١٧٢٨٠٠	٣٦٠ - ٤٨٠ عند ٧٢ ج
ملحق تجارى .....	٥١٦ - ١١٧٦	١٠٨	٢٤٠ - ٣٦٠ عند ٦٣٦ ج

(١) مستبدل بالمادة رقم (٣) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣  
( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر )



## قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨

## بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين

## الدبلوماسى والقنصلى ( ١ ، ٢ )

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ،

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - يلغى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ويستعاض عنه باللائحة المرافقة ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة الأخيرة عند العمل بها .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ،

صدر برئاسة الجمهورية في غرة شعبان سنة ١٣٧٧ ( ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ )

- 
- (١) الوقائع المصرية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ - العدد ١٨ .  
 (٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن المعاملة المالية للملحقين السياحيين ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٤/٢٦ - العدد ٩٤ ) ونص على ما يأتى :  
 « مادة ١ - ووفق على معاملة الملحقين السياحيين وموظفى ومستخدمى مكاتبهم من الناحية المالية ، معاملة أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وموظفى ومستخدمى البعثات الدبلوماسية والقنصلية وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .  
 مادة ٢ - على وزيرى الاقتصاد والخزانة تنفيذ هذا القرار »

## اللائحة

## التنظيمية للخدمة فى وزارة الخارجية

## الفصل الأول

## فى وظائف ودرجات ومرتببات ورواتب السلكين

## الدبلوماسى والقنصلى

## اولا - فى المرتبات :

مادة ١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٢ ) ترتب درجات أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى على الوجه التالى :

جنيه	جنيه
سفير	من ١٦٠٠ الى ١٨٠٠
وزير مفوض أو قنصل عام	من ١٢٠٠ الى ١٥٠٠
مستشار أو قنصل من الدرجة الأولى	من ٧٨٠ الى ١١٤٠
سكرتير أول أو قنصل من الدرجة الثانية	من ٥٤٠ الى ٧٨٠
سكرتير ثان أو قنصل مساعد	من ٤٢٠ الى ٥٤٠
سكرتير ثالث أو نائب قنصل	من ٣٠٠ الى ٤٢٠
ملحق	من ١٨٠ الى ٣٠٠

## ثانيا - فى الرواتب :

## ( ١ ) بدل التمثيل الاصلى (١)

مادة ٢ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم

( ١ ) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٤ بصرف بدل تمثيل اصلى لبعض السادة السفراء رؤساء البعثات الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٤/١/٢٠ - العدد ١٧ ) ونص على ما يأتى :

٣٥٨ لسنة ١٩٦٢ ) يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بدل تمثيل أصلى لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل الجمهورية العربية المتحدة تمثيلا لائقا وذلك طبقا للفئات التالية :

( أولا ) بالنسبة لأعضاء البعثات التمثيلية :

جنيه

سفير فوق العادة مفوض	٢٠٠٠ سنويا
مندوب فوق العادة ووزير مفوض بلقب سفير	٢٠٠٠ سنويا
مندوب فوق العادة ووزير مفوض أو قنصل عام	١٥٠٠ سنويا
قائم بالأعمال	١٠٠٠ سنويا
مستشار	٦٠٠ سنويا
قنصل من الدرجة الأولى	٦٦٠ سنويا
سكرتير أول	٤٢٠ سنويا
قنصل من الدرجة الثانية	٤٨٠ سنويا
سكرتير ثان	٣٦٠ سنويا
قنصل مساعد	٤٢٠ سنويا
سكرتير ثالث	٣٥٠ سنويا
نائب قنصل	٣٦٠ سنويا
ملحق	٢٤٠ سنويا

ويجوز زيادة بدل التمثيل المخصص للسفير فوق العادة مفوض أو

» مادة ١ - يصرف للسادة السفراء رؤساء البعثات الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة الموضح أسماؤها فيما بعد بدل تمثيل أصلى بالفئات التالية :

٣٠٠٠ جنيه سنويا : فى نيويورك .

٢٥٠٠ جنيه سنويا : فى كل من موسكو ، باريس ، لندن ، واشنطن ،

بون ، نيودلهى ، الجزائر ، بغداد ، الخرطوم ، بيروت ، بلجراد ، برن .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والخزانة كل فيما يخصه تنفيذ هذا

القرار ،

المندوب فوق العادة ووزير مفوض بلقب سفير الى ٢٥٠٠ جنيه سنويا وذلك في الدول التي تقتضى المصلحة العامة تلك الزيادة فيها .

( ثانيا ) بالنسبة لأعضاء السلك الدبلوماسى بالديوان العام لغاية درجة سكرتير ثالث :

جنيه	
٦٢٥ سنويا	سفير
٥٠٠ سنويا	وزير بلقب سفير
٣٧٥ سنويا	وزير مفوض
٢٤٠ سنويا	مستشار
١٢٠ سنويا	سكرتير أول
٩٠ سنويا	سكرتير ثان
٩٠ سنويا	سكرتير ثالث

ويكون صرف بدل التمثيل مشاهرة باعتبار جزء من اثنى عشر جزء أسوة بالمرتبات .

### ( ب ) علاوة عائلية

مادة ٢ - يصرف لأعضاء السلكين في البعثات التمثيلية المتزوجين أو غير المتزوجين ولهم ولد بالاضافة الى ما يصرف لهم علاوة عائلية بنسبة ١٥٪ من بدل التمثيل الاصلى ترفع الى ٢٥٪ للمتزوج وله ولد أو أكثر أو لغير المتزوج وله ولدان أو أكثر وذلك حتى درجة مستشار ، أما السفراء والوزراء المفوضون فلا تصرف لهم في هذه الحالات علاوة عائلية الا بنسبة ١٥٪ من بدل التمثيل الاصلى .

وتعتبر العلاوة العائلية جزءا من بدل التمثيل الاصلى وتبرى عليها القواعد الخاصة باستحقاقه وخفضه ووقفه وانتهائه .



## ( ج ) بدل التمثيل الاضافى واعانة غلاء المعيشة

مادة ٤ - تحدد فئات بدل التمثيل الاضافى لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بالخارج وكذلك بدل الاغتراب الاضافى للموظفين الاداريين والكتابيين المنصوص عليه فى المادة ٨ بقرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأى لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة وكيل الوزارة وعضوية وكلاء الوزارة المساعدين وأقدم المفتشين وممثل عن كل من وزارة المالية والاقتصاد وديوان الموظفين .

وتعقد هذه اللجنة مرة كل ستة شهور على الاقل وذلك للنظر فى تعديل هذه النسب زيادة أو نقصا بناء على ما تراه الوزارة وفى ضوء الشكاوى التى ترد اليها من بعثاتها فى الخارج وتقارير المفتشين ، وعلى أن يراعى مركز مصر فى هذه البلاد ، ومستوى وظروف المعيشة فيها .

ويعمل بقرار الوزير من تاريخ صدوره اذا كان تعديل النسب بالزيادة ، وبعد ثلاثة شهور من تاريخ الشهر الذى صدر فيه القرار اذا كان تعديل النسب بالخفض .

ولا يعتبر اعانة غلاء معيشة فى الخارج سوى الجزء من الرواتب المساوى لمقدار اعانة غلاء المعيشة المقررة على ما يتقاضاه عضو السلكين الدبلوماسى والقنصلى والموظف الادارى والكتابى لو كان يعمل فى مصر .

مادة ٥ - (١) يصرف لعضو السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذى يندب لمهمة من الوزارة أو من الخارج فى جهة غير البلد الذى به مقر وظيفته بدل التمثيل بالفئات المقررة للبلد الذى به مقر وظيفته الاصلى

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية فى ١/٣/١٩٦٠ - العدد ٥١ ) والفقرة الاخيرة مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية فى ١/٤/١٩٦٤ - العدد ٧٦ ) .

أو البلد المنتدب فيها أيهما أكثر ويصرف له أيضا هذا البديل أثناء السفر بالفئات المقررة لوظيفته في مقر عمله الاصلى أو في البلد المنتدب فيه أيهما أكثر وذلك كله على ألا يزيد مجموع ما يصرف له من بدل التمثيل والسفر عما يصرف لرئيس الوفد إذا كان عضوا في وفد الجمهورية العربية المتحدة في الخارج .

ولا يجوز أن تزيد مدة التدب في هذه الحالة على ثلاثة أشهر . ويعامل المفتشون الذين يقومون بالتفتيش أو بالتحقيق في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية معاملة حاملى الحقائق الدبلوماسية طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ .

تساهم وزارة الخارجية بدفع نصف المصروفات المدرسية لأبناء موظفى وزارة الخارجية الملحقين بالبعثات وذلك في البلاد ذات المعيشة الصعبة والتي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الخارجية .

### ( د ) بدل الإنابة

مادة ٦ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٧٤ ) في حالة خلو وظيفة رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية أو وجوده في اجازة أو تغيبه في غير الدولة التي بها المقر الاصلى لوظيفته أو وجود ما يمنعه من مباشرة عمله يمنح لمن يقوم بالعمل مقامه ابتداء من تاريخ قيامه بالأعمال علاوة على ما يمنح له من مرتبات - بدل انابة يعادل ربع بدل التمثيل الاصلى المقرر لرئيس البعثة بحد أقصى قدره خمسون جنيها في الشهر .

كما يمنح القائم بالأعمال بالنيابة بدل تمثيل اضافى عن بدل الانابة بالنسبة المقررة لرئيس البعثة وذلك مشط ألا يزيد مجموع بدل التمثيل الاصلى والاضافى وبدل الانابة للقائم بالأعمال على ما يستحقه رئيس البعثة من بدل تمثيل اصيل و اضافى .

## الفصل الثانى

### موظفو البعثات ومستخدموها من الاداريين والكتابيين

مادة ٧ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٧٢ ) يلحق ببعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى لجمهورية مصر العربية عاملون « من الكادر الادارى والكتابى » بالوزارة للقيام بما يعهد اليهم من الاعمال الادارية والمالية على أن يكونوا حاصلين على مؤهل متوسط على الاقل ، وألا تقل درجاتهم عن المستوى الثالث للفئة ( ١٨٠ جنيها - ٣٦٠ جنيها ) •

ومع ذلك يجوز التجاوز عن شرط المؤهل بالنسبة للحاصلين على الشهادة الابتدائية نظام قديم أو الاعدادية أو ما يعادلها - بشرط أن يكون لهم مدة خدمة بالوزارة لا تقل عن عشر سنوات •

ويحدد وزير الخارجية بقرار منه البعثات الدبلوماسية والقنصلية التى تتطلب طبيعة وحجم أعمالها الحاق عاملين « من الكادر الادارى والكتابى » بها ممن يشغلون وظائف فئات المستوى الأول •

كما يحدد بقرار منه بناء على عرض لجنة شئون العاملين تنظيم شروط وقواعد الحاق العاملين - المنصوص عليهم فى هذه المادة - للعمل بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية •

وفى جميع الأحوال يشترط اجتياز هؤلاء العاملين بنجاح الدورات التدريبية المناسبة التى تعقدتها الوزارة قبل الحاقهم للخدمة بتلك البعثات •

مادة ٨ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٧٢ ) يصرف للعاملين « الاداريين والكتابيين » الذين



يلحقون بالعمل فى البعثات الدبلوماسية والقنصلية بدل اغتراب بالفتات  
الآتية :

- الفئة ( ٤٢٠ - ٧٨٠ ) فما فوق ٣٦٠ جنيها سنويا .
- المستوى الثانى الفئة ( ٣٣٠ - ٧٨٠ ) فما فوق ٢٤٠ جنيها سنويا .
- الفئة ( ٢٤٠ - ٧٨٠ ) فما فوق ١٨٠ جنيها سنويا .

- المستوى الثالث الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠ ) فما فوق ١٢٠ جنيها سنويا .

ويكون صرف بدل الاغتراب مشاهرة باعتبار جزء من اثنى عشر  
جزء أسوة بالمرتبات .

مادة ٩ - يسرى على من ينطبق عليهم الوصف السابق أحكام  
المادتين ٣ و ٤ من اللائحة على أن تحتسب نسبة العلاوة العائلية أو بدل  
الاغتراب الإضافى على أساس بدل الاغتراب المقرر لهم طبقا للمادة ٨ .

مادة ٩ - مكررا (١) يتمتع موظفو الشبكة اللاسلكية الذين يعملون  
بالخارج بالمزايا المقررة فى هذه اللائحة لموظفى البعثات من الإداريين  
والكتابيين بشرط ألا تقل درجاتهم عن السابعة ولا تزيد على الخامسة .

ويجوز الحاق موظفى الشبكة اللاسلكية الذين تزيد درجاتهم عن  
الدرجة الخامسة للعمل بالبعثات بالخارج ، على أن يمنحوا الرواتب  
المقررة لموظفى الدرجة الخامسة .

---

(١) مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٢ لسنة  
١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية فى ١/٣/١٩٦٠ - العدد ٥١ ) والفقرة الثانية  
مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١١١ لسنة ١٩٦٣  
( الجريدة الرسمية فى ١٥/٩/١٩٦٣ - العدد ٢٠٩ ) .



### الفصل الثالث

#### فى استحقاق المرتبات والرواتب

**مادة ١٠ -** ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٦١ ) يستحق رئيس البعثة الدبلوماسية رواتبه من تاريخ وصوله الى مقر وظيفته بعد خصم ما يتقاضاه القائم بأعمال البعثة بالنيابة من بدل اناية عن الفترة السابقة لتقديم رئيس البعثة أوراق اعتماده .

ويستحق أعضاء البعثة التمثيلية وموظفوها الاداريون والكتابيون رواتبهم من تاريخ مباشرة كل منهم للعمل بمقر وظيفته .

**مادة ١١ -** تنتهى حقوق أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والموظفين الاداريين والكتابيين الملحقين بالبعثات فى المرتبات والرواتب ، أى فى بدل التمثيل الاصلى والاضافى والعلاوة العائلية وبدل الاغتراب الاصلى والاضافى :

١ - عند الاحالة على المعاش أو الفصل من الخدمة :

( أ ) بالنسبة لرؤساء الهيئات الدبلوماسية ابتداء من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مهمتهم سواء بتقديم أوراق استدعائهم أو بمغادرتهم لمقر أعمالهم .

( ب ) وبالنسبة لباقي أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والموظفين الاداريين والكتابيين بالبعثة ، ابتداء من اليوم التالى لتاريخ مغادرتهم لمقر أعمالهم .

٢ - وفى حالة النقل الى وزارة أو مصلحة أخرى ابتداء من تاريخ مغادرة العضو أو الموظف الادارى والكتابى مقر عمله .

## الفصل الرابع

### بدل الملابس

مادة ١٢ - يرصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المعينين بالبعثات لأول مرة بدل ملابس قدره ١٥٠ جنيها .

مادة ١٣ - تتحمل وزارة الخارجية النفقات الفعلية لعمل الكسوة الرسمية المقررة للوظيفة ، كما تتحمل نفقات تعديل هذه الكسوة اذا لزم الأمر عند الترقية .

## الفصل الخامس

### مصاريف الانتقال

مادة ١٤ - يكون سفر أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وعائلاتهم فى أحوال التعيين والنقل والندب والاستدعاء والفصل على نفقة وزارة الخارجية فى الدرجة الاولى برا وبحرا وجوا . وفى الدرجة الاولى الممتازة بالنسبة للسفراء والوزراء المفوضين .

ويتضمن ذلك كافة مصاريف السفر بما فيه المبيت فى عربات النوم .  
وإذا استخدم العضو سيارته الخاصة فى السفر بصرف له قيمة تذاكر السفر بالسكة الحديد وعربات النوم له ولافراد عائلته المرافقين له .

ويعامل الموظفون الاداريون والكتابيون معاملة أعضاء البعثة من الدبلوماسيين من حيث مصاريف الانتقال ، على أن يكون لهم حق السفر فى الدرجة المقررة لوظائفهم .

وتشمل عائلة العضو الدبلوماسى أو القنصلى أو الموظف الادارى أو الكتابى الزوجة وأولاده الإناث غير المتزوجات والذكور دون الحادية والعشرين كما تشمل من يعوله العضو من أفراد عائلته .

وتتحمل الوزارة كذلك نفقات سفر خادم تابع للعضو الدبلوماسى والقنصلى فى الدرجة الثالثة برا وبحرا وفى الدرجة السياحية جوا وإذا كان له أولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة فتتحمل الوزارة أيضا مصاريف سفر مربية فى الدرجة المرخص له بالسفر فيها •

وتكون مصاريف سفر عائلة العضو وخادمه ومربية أطفاله على نفقة وزارة الخارجية سواء كانوا فى صحبته أو كان سفرهم سابقا لسفره وعليه أن يطلب كتابة الاحتفاظ بالحق فى سفرهم اذا كان ذلك لاحقا لسفره •

ولا تتحمل وزارة الخارجية نفقات سفر من يعوله العضو من أفراد عائلته الا بترخيص منها ، وإذا تزوج أحدهم أثناء خدمته بالخارج فتتحمل وزارة الخارجية نفقات سفر الزوجة الى مقر عمل زوجها •

مادة ١٥ - ( الفقرة الثانية مضافة بقرار من رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٥ ) فى أحوال الانتدابات أو المأموريات لا يسوغ لعضو السلك الدبلوماسى أو القنصلى أن يستصحب معه على نفقة الوزارة أحدا من أفراد عائلته الا بترخيص خاص من وزير الخارجية وبشرط أن يكون الانتداب أو المأمورية لأكثر من شهرين •

ومع ذلك يجوز بموافقة وزير الخارجية أن يستصحب رئيس البعثة الدبلوماسية زوجته على نفقة الوزارة فى أحوال الانتدابات أو المأموريات التى تقل عن شهرين داخل إقليم الدولة المعتمد لديها أو خارجها •

مادة ١٦ - تتحمل الوزارة فى حالات السفر بسبب التعيين والنقل والفصل نفقات نقل الامتعة والاثاث بما فيه سيارة واحدة من تغليف وحزم ومشال وشحن وتأمين بالبئر أو البحر من منزل العضو بمقر وظيفته الأصلية الى منزله بمصر أو بمقر وظيفته الجديدة ، على أن



يقدم بياناً مفصلاً بما يريد نقله تعتمد الوزارة أو رئيس البعثة الدبلوماسية التى يتبعها .

وإذا استخدم العضو الطريق الجوى تتحمل الوزارة بالإضافة الى ما سبق مصاريف ما لا يزيد وزنه عن ٥٠ كيلو جراماً خلاف الوزن المسموح له به ولأفراد عائلته بالطائرة .

ومع ذلك لعضو السلكين الدبلوماسى والقنصلى أو الموظف الإدارى والكتابى إذا رغب الحق فى أن يصرف له مرتب شهر ونصف نظير تلك النفقات .

مادة ١٧ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٥ ) يجوز لعضو السلكين الدبلوماسى والقنصلى عند وصوله لمقر عمله الجديد فى الخارج أن يطلب صرف سلفة تعادل استحقاقاته عن شهرين على الأكثر من مرتب ورواتب اضافية وفق ما يستحقه فى مقر عمله الجديد على أن يقدم تعهداً برد ما يصرف له بواقع جزء على الأقل من أربع وعشرين جزءاً شهرياً ، وأن للوزارة استرداد مبلغ السلفة أو ما يتبقى منه عن طريق الخصم المباشر بمجرد توقف العضو عن الوفاء .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على العاملين من شاغلى الوظائف الادارية والكتابية ومعاونى الخدمة المصريين الذين يلحقون بالبعثات .

مادة ١٨ - لعضو السلكين الدبلوماسى والقنصلى والموظف الإدارى والكتابى بالبعثة الذى ينتقل أثناء وجوده فى الاجازة بمصر أو بالخارج الحق فى مصاريف السفر له ولان ينقلون من عائلته وأتباعه على نفقة الوزارة من محل وجوده الى مقر وظيفته الجديدة مباشرة بشرط ألا تزيد هذه عن المصاريف التى كانت تتكفلها الوزارة لو كان موجود عند النقل فى مقر وظيفته الاصلى ، وذلك مع عدم المساس بالحقوق المقررة له طبقاً للمادة ١٩ .



وتسرى هذه الأحكام على حالات التذب والفصل .

مادة ١٩ - (١) إذا رغب عضو السلكين الدبلوماسى أو القنصلى أو موظف البعثة الادارى أو الكتائى فى قضاء أجازته فى مصر فله الحق فى اشغرها على جانب الوزارة ذهابا وإيابا هو وأفراد عائلته وأتباعه الذين تتحمل الوزارة مصروفات سفرهم طبقا للمادة ١٤ بشرط أن يكون قد قضى فى الخدمة فى الخارج لأول مرة ثلاث سنوات متصلة تدخل فيها مدة الاجازة المصرح له بها .

ويتحدد هذا الحق كلما استكمل بالخارج ثلاث سنوات أخرى تدخل فيها مدة الاجازة المصرح له بها بشرط ألا تقل مدة الخدمة فى أى فترة عن سنة واحدة .

وتخفض المدة الى سنتين بالنسبة للبلاد المنصوص عليها فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

ويجوز - فى حالة الضرورة القصوى وبعد موافقة وزير الخارجية أن تتحمل الوزارة مصروفات عودة عائلة العضو أو الموظف الادارى من مقر البعثة الى الجمهورية العربية المتحدة قبل انقضاء المدد المشار اليها فى الفقرات السابقة على ألا تتحمل الوزارة مصروفات عودة عائلة العضو أو الموظف الادارى مرة أخرى خلال عمله فى ذات البعثة أو قبل مضي المدد المشار اليها فى هذه المادة .

وتخفض المدة الى سنة بالنسبة للبلاد التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الخارجية .

(١) معدلة بقرارى رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٠/٣/١ - العدد ٥١ ) ورقم ٢٢٩٦ لسنة ١٩٦٠ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٠/١٢/٢٨ - العدد ٣٠٠ تابع ) .  
( م ١٣ - موسوعة مصر ج ١٦ )

## الفصل السادس

### سكن رؤساء البعثات وسياراتهم

مادة ٢٠ - (١) يتمتع رؤساء البعثات الدبلوماسية بحق السكن المجانى مع استعمال الاثاث فى دور تقوم الوزارة باعدادها لهذا الغرض .  
وتتحمل الوزارة مصاريف الكهرباء والمياه والغاز والتهوية والتدفئة والنظافة ، كما تتحمل الوزارة أجور الخدمة فى الحدود التى تقررها .  
ولا يجوز للقائمين بالأعمال بالنيابة النزول فى سكن رئيس البعثة الا اذا كان منصبه شاغرا . وبشرط الحصول على ترخيص كتابى من الوزارة وعليه أن يخلى السكن فور صدور قرار تعيين رئيس البعثة وابلاغه اليه .

يصرف بدل سكن بنسبة ٢٠٪ من البدل المقرر للتمثيل والاغتراب الاصلى والاضافى والعلاوة الاجتماعية للموظفين الدبلوماسيين والاداريين والكتابيين المعينين بالبلاد ذات المعيشة الصعبة .

كما يصرف بدل سكن بنفس النسبة للخدم العرب المعينين بتلك البعثات من المرتبات الاضافية المقررة لهم .

وتحدد البلاد ذات المعيشة الصعبة بقرار من وزير الخارجية .

ويجوز زيادة هذه النسبة فى البلاد التى يرتفع فيها مستوى الأسعار وبصفة خاصة أجور المساكن ، عن الحدود المتوائمة مع المرتبات وتحدد تلك النسب والبلاد بقرار من وزير الخارجية .

(١) - معدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٤/٤/١ - العدد ٧٦ ) وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٧ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٦/٩ - العدد ٢٣ ) .

مادة ٢١ - تخصص لرؤساء البعثات الدبلوماسية سيارة يكون لهم حق استعمالها دون غيرهم من أعضاء البعثة ، على أن يتحملوا نفقات وقودها .

### الفصل السابع

#### العلاج والتريض ومصروفات الوفاة

##### ( أولا ) العلاج والتريض :

مادة ٢٢ - اذا مرض أحد أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى أو الموظف الادارى أو الكتابى أثناء وجوده فى الخارج ورأى رئيس البعثة أن حالته مما تستوجب النظر فيكلف طبيين بفحصه لتقرير ما اذا كانت حالته تستوجب عودته الى مصر لأنها ليست مما تحتل الشفاء أو لأنه لا يكون بعد شفاؤه قادرا على الاستمرار فى الخدمة بالخارج ، فاذا قرر الطبيين وجوب عودة العضو أو الموظف الى مصر تتحمل الوزارة مصروفات عودته طبقا للمادة ١٦ وتتخذ جميع الاجراءات اللازمة لراحته .

مادة ٢٣ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٦٤ ) تكون تكاليف الكشف ونفقات علاج وتريض أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها الاداريين والكتابيين المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة على نفقة الوزارة وذلك بعد عرض المريض على القومسيون الطبى أو طبيب معتمد وموافقة رئيس البعثة وإخطار الوزارة أو الحصول على موافقتها فى حالة العلاج خارج مقر البعثة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على عائلات هؤلاء الاعضاء والموظفين وذلك فى البلاد وبالشروط التى يصدر بها قرار من وزير الخارجية كما يسرى الحكم على عضو السلكين الدبلوماسى والقنصلى أو الموظف



الاداري أو الكتلي الذي يندب أو يوفد في مهمة من الديوان العام  
بالوزارة إلى الخارج ، إذا كان المرض يستلزم الإرجاع الفوري  
وإذا تعذر العلاج في الدولة التي بها مقر البعثة يجوز إيفاد  
الموظف أو عائلته إلى أقرب دولة يمكن فيها العلاج .

### ( ثانيا ) مصروفات الوفاة :

مادة ٢٤ - إذا توفي أحد أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية  
أو أحد الموظفين الإداريين والكتابيين المصريين المقيمين بالبعثات التمثيلية  
ثناء تادية وظيفته يصرّف إلى عائلته مرتب ورواتب شهرين وتتكفل رفاته  
إلى مصر إذا رغبت في ذلك أرملته أو ورثته وتتكفل الحكومة بنفقات  
التحنيط ونقل الرفات إلى الجهة التي يدفن فيها بمصر ، كما تتكفل نفقات  
سفر أسرته وأتباعه ونقل أمتعتهم إلى مصر .

مادة ٢٥ - إذا توفي في الخارج أحد أفراد عائلة عضو السلك  
الدبلوماسي والقنصلي أو أحد أتباعه المقيمين معه أو أحد أفراد عائلة  
موظفي البعثة الإداريين أو الكتابيين المنصوص عليهم في المادة ١٤ تتكفل  
الحكومة بنفقات التحنيط ونقل الرفات إلى الجهة التي يدفن فيها بمصر .

## الفصل الثامن

### المرجمون والكتبة المؤقتون

مادة ٢٦ - يجوز عند الاقتضاء وبإذن من وزارة الخارجية وبالشروط  
التي تضعها ليعين مترجمين وكتبة مؤقتين في البعثات الدبلوماسية  
والقنصلية ويجوز انتخابهم محليا كما يجوز أن يكونوا من الأجانب .

مادة ٢٧ - يعين المترجمون والكتبة المؤقتون بالمكافأة التي تحددها  
لهم وزارة الخارجية وليس لهم الحق في بدل اغتراب أو بدل ملابس  
ولا في مصاريف انتقال أو بدل سفر عيالتهم أو الرقت أو مكافأة عن  
مدة خدمتهم إلا إذا كانت قوانين بلادهم تحتمل ذلك .



## الفصل التاسع

### العمال المهنيون ومعاونو الخدمة (١)

مادة ٢٨ - (٢) للوزارة أن تلحق بالبعثات التمثيلية بالخارج عمالا مهنيين ومعاوني خدمة ممن يعملون بالديوان العام .

وتتم تسوية حالة شاغلي ( درجات الخدم ) الحالية على النحو التالي :

١ - من سبعة . له العمل بالديوان العام أو بإحدى الجهات الحكومية قبل الحاقه بالبعثات التمثيلية بالخارج تسوي حالته كما لو كانت خدمته قد استمرت على إحدى الدرجات العمالية بالديوان العام بمراعاة مهنته أو حرفته الثابتة بملف خدمته ويتخذ المرتب الأساسي الذي كان يحصل عليه قبل الحاقه بالبعثات التمثيلية بالخارج أساسا لتدرج مرتبه بالعلاوات التي كانت مقررة لدرجته العمالية بافتراض استمرار خدمته بالديوان العام وتعادل درجته حسب القواعد التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

٢ - من عين ابتداء في إحدى البعثات التمثيلية بالخارج تسوي حالته كما لو كان قد عين على إحدى درجات كادر العمال بالديوان العام بمراعاة مهنته أو حرفته الثابتة بملف خدمته ويتخذ بدء مربوط الدرجة الوظيفية أساسا لتدرج مرتبه بالعلاوات التي كانت مقررة لدرجته العمالية بافتراض استمرار خدمته بالديوان العام وتعادل درجته حسب القواعد التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ المشار اليه .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٤١ لسنة ١٩٦٧ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٩/٢١ - العدد ٨٠ ) ونص في مادته الثالثة على ما يأتي : « يستعاض عن تعبير « الخدم » الوارد في الفصل التاسع من اللائحة بتعبير « العمال المهنيون ومعاونوا الخدمة » .  
(٢) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٢/١ - العدد ٧٦ ) والفقرة الأولى معدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٢/١٥ - العدد ٢٠ )

٣ - تدمج الدرجات التى يشعلها المذكورين مع درجات العاملين بالديوان العام بحيث تنتظم شاغلها أقدمية واحدة ، مع مراعاة التقسيمات الرئيسية للمجموعات النوعية للوظائف .

ولا تستحق عن التسويات التى تتم وفقا لأحكام هذه المادة أية فروق مالية عن الماضى .

مادة ٢٨ مكرر - (١) يمنح العمال المهنيون ومعاونو الخدمة الذين يلحقون بالبعثات التمثيلية بالخارج بدل اغتراب أصلى بالفئات الآتية :

الدرجة العاشرة وما يعلوها ، ٩٦ جنيها سنويا .

الدرجة الحادية عشرة ، ٧٢ جنيها سنويا .

ويكون صرف البدل المذكور مشاهرة باعتبار جزء من اثنى عشر جزءا .

وتحدد اللجنة المشار اليها فى المادة الرابعة من اللائحة فئة بدل الاغتراب الاضافى الذى يصرف للمذكورين .

ويقتصر العاملون المذكورون على تقاضى بدل الاغتراب الاضافى فقط الذى يحصلون عليه حاليا رذلك الى أن يتم تعديل فئات البدل وفقا للفقرة السابقة .

مادة ٢٩ - يمنح العمال المهنيون ومعاونو الخدمة المصريون غير المعيّنين محليا بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية مكافأة توازى مرتب شهر ونصف ولا تقل عن عشرة جنيهات مصرية فى حالة التعيين أو النقل أو الفصل من الخدمة وذلك نظير ما يتكلفه من النفقات التى يستلزمها نقل الغفش أو الأمتعة وكذا نظير جميع المصاريف النثرية المتعلقة بسفر الخادم وأفراد عائلته .

(١) مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٤١ لسنة ١٩٦٧ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٧/٩/٢١ - العدد ٨٠ ) والفقرة الاولى معدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٦٩ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٩/٥/١٥ - العدد ٢٠ ) .

مادة ٣٠ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٩٦ لسنة ١٩٦٠ ) يعامل العمال المهنيون ومعاونو الخدمة من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في حالات الإجازات والمرض والوفاة طبقا للمادة ١٩ والمواد من ٢٢ الى ٢٥ .

مادة ٣١ - في حالات التعيين والنقل والفصل من الخدمة والقيام بمأمورية يكون للعمال المهنيون ومعاونو الخدمة الوارد ذكرهم في المادة السابقة الحق في السفر على نفقة الحكومة بالدرجة الثالثة بحرا وبالسكة الحديد وبالدرجة السياحية إذا كان السفر بالطائرة .

مادة ٣١ مكرر - ( مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨ لسنة ١٩٦٢ ) يجوز ندب ضباط الصف العاملين بالقوات المسلحة للعمل كحراس في البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج لمدة تحدد بقرار يصدره وزير الخارجية بعد الاتفاق مع القائد العام للقوات المسلحة .

ويمنح الأفراد المنتدبون بالاضافة الى مرتباتهم الأصلية المرتبات الاضافية المقررة لرتبتهم بمكاتب وزارة الحربية بالخارج .

وتسرى على الأفراد المنتدبين أحكام المواد ١٧ ، ١٩ ومن ٢٢ الى ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ من هذه اللائحة .

مادة ٣٢ - يجوز للبعثات الدبلوماسية والقنصلية تعيين عمال مهنيون ومعاونو خدمة محليين مصريين أو أجانب بمكافأة شهرية بعد موافقة وزارة الخارجية .

مادة ٣٣ - تكون تساوى العمال المهنيون ومعاونو الخدمة على نفقة الوزارة بالطريقة التى تقررها .

سلك دبلوماسي وقسمي  
مستقيم ومهذب

مادة ٣٤ - في حالة فصل العامل المهني ومعاون الخدمة المعين محليا  
أو مؤقتا قبل انقضاء مدة خدمته أو لوزنته مكافأة تعادل شهرا عن كل سنة من سني  
الخدمة بشرط ألا تقل هذه المدة عن سنة وعلي أن لا تزيد المكافأة على  
مجموع المكافآت التي كان يحصل عليها في السنة الأخيرة من خدمته إلا  
إذا كانت قوانين البلد تخالف ذلك .

والمقتضى من هذا أن يقرر على كل واحد من أعضاء الجماعة بمكانة شاملة  
في الاجتماعات العامة سواء أكانوا من الأعضاء أم لا، أو من غيرهم.  
الجمعية أحكام المواد ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من هذه  
اللائحة .

(١) مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٦٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٤/١ - العدد ٧٦) ومعدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٤٥ لسنة ١٩٦٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/١٠/٢٥ - العدد ٢٤٤). ولم يفت رخصاً فقيهاً له قانوناً ما فتفت



## القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٢٨

### بشان الاختصاص القضائي للقناصل المصريين (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد قرر مجلس الشيوخ (أو مجلس النواب) القانون الآتي نصه : وقد صدقنا عليه وأصدرناه :  
 في ١٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٧

مادة ١ - يختص القناصل بالحكم في المنازعات المدنية والتجارية بين المصريين أو بين الأجانب والمصري عندما يكون هذا الأخير مدعى عليه وذلك في البلاد التي تخضع فيها للاتفاقات الدبلوماسية أو التشريع أو العادات لهم مثل ذلك الاختصاص ويكون اختصاصهم بالحكم على الوجه الذي تقرره هذه الاتفاقات الدبلوماسية أو التشريع أو العادات .

وكذلك يختصون على الوجه عينه بالحكم في المخالفات والجنح التي يرتكبها المصريون في تلك البلاد .  
 مادة ٢ - إذا باشر القناصل ولاية القضاء يراعى في تحديد القانون الذي يطبق والاجراءات التي تتبع الأحكام الآتية :  
 أولا - القضايا المدنية والتجارية .

مادة ٣ - في المواد المدنية والتجارية يحكم القناصل بصفة نهائية في الدعاوى التي لا تزيد قيمتها على ٣٠ جنيه مصري وبصفة ابتدائية في جميع الدعاوى الأخرى .

مادة ٤ - يطبق القناصل القوانين المعمول بها في القطر المصري أمام المحاكم الأصلية مع مراعاة العلاقات الخاصة إذا اقتضت الحال ذلك .

بالتوقيع في القاهرة في ١٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٧  
 (١) صدر القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي ( الجريدة الرسمية في ١٧ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٧ مكرر ) ونص في مادته رقم ٩٨ على أن يباشر أعضاء بعثات التمثيل القنصلي لمصر اختصاصات المحاكم المختصة بمحاكمة القناصل المصريين في القضايا المدنية والتجارية .

وفيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في المواد الآتية تطبق قواعد قانون المرافعات الأهلى إلا إذا حالت الظروف دون ذلك .

مادة ٥ - ترفع الدعوى أمام المحكمة القنصلية بعريضة من المدعى .  
ويجب أن تشتمل العريضة على موضوع الدعوى كما يجب علاوة على ذلك أن يبين فيها محل إقامة المدعى والمدعى عليه .

ويحدد القنصل تاريخ الجلسة في ذيل العريضة ويأمر بحضور الخصوم .

وتعلن العريضة كما يعلن الأمر للمدعى عليهم ويخطر المدعى بتاريخ الجلسة .

مادة ٦ - الميعاد الذى يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما كاملة من يوم إعلان الحكم .

ويرفع الاستئناف بتقرير يودع قلم كتاب القنصلية ويجب أن تبين فيه أسبابه . وأن يكون موقعا عليه من طالب الاستئناف .

ويسلم الى المستأنف اىصال بهذا التقرير وتعلن صورة منه الى المستأنف عليه .

مادة ٧ - يرفع الاستئناف أمام محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة .

مادة ٨ - يجب على كل من المستأنف والمستأنف عليه أن يتخذ محلا مختارا في القاهرة يعينه الأول في تقريره ويعينه الثانى بتقرير يودع قلم كتاب القنصلية ويعلن الى المستأنف في ظرف شهرين من يوم اعلان تقرير الاستئناف اليه . فان لم يفعل أيهما كانت الاعلانات اليه في قلم كتاب محكمة الاستئناف صحيحة .

ويجب على الطرفين فرق ذلك أن يقررا في الميعاد المذكور عزمهما

على المرافعة شخصيا أو بواسطة وكلاء وفى الحالة الأخيرة يجب عليهما بيان أسماء الوكلاء وعناوينهم •

ويحصل التقرير بذلك فى قلم كتاب القنصلية •

مادة ٩ - يجوز للطرفين اذا اتفقا أن يترافعا بمذكرات مكتوبة وفى هذه الحالة يجب عليهما أن يقررا ذلك • قلم كتاب القنصلية فى الميعاد المنصوص عنه فى المدة السابقة والتقرير بذلك يجعل الاتفاق غير قابل للرجوع فيه •

وتودع المذكرات فى الميعاد نفسه فى قلم الكتاب المشار اليه • ويتسلم كل مودع ايصالا بما أودع ويحدد للقنصل مواعيد تبادل المذكرات • ويقرر القواعد الواجب اتباعها لذلك •

مادة ١٠ - بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه فى المادة الثامنة يبعث القنصل بملف القضية الى محكمة الاستئناف وهى تحدد الجلسة التى ينظر فيها الاستئناف ويعلن الطرفان بذلك •

مادة ١١ - تصدر محكمة الاستئناف حكما فى يوم الجلسة بعد سماع أقوال الطرفين أو وكلائهما أو بعد الاطلاع على مذكراتهما المكتوبة •

ثانيا - أحكام خاصة بالدعوى الجنائية •

مادة ١٢ - يقوم مأمور القنصلية بالتحقيق الابتدائى فى مواد الجنح ويشرف القنصل على الاجراءات الاحتياطية التى تتخذ ضد المتهم مباشرة فى هذا الصدد اختصاصات القاضى الجزئى •

وتحال الجنح والمخالفات على المحكمة القنصلية بمقتضى قرار من القنصل ويعلن المتهم بالحضور كما يعلن المدعى بالحق المدنى ان وجد • ولا تكون هناك نيابة عمومية •



مادة ١٣ - يحكم القناصل بصفة نهائية فى المخالفات وبصفة ابتدائية فى الجرح .

مادة ١٤ - تطبق المحاكم القنصلية القوانين المصرية اذا كان الفعل معاقبا عليه بهقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه . كما تطبق قواعد قانون تحقيق الجنايات إلا إذا حالت الظروف دون ذلك .

مادة ١٥ - يقوم القنصل بالتحقيق فى الجنايات ويكون له فى شأنها اختصاصات قاضى التحقيق على أنه يجب عليه ابلاغ نتائج التحقيق الى نيابة القاهرة وهى تقرر ما اذا كان هناك محل لرفع الدعوى أو لحفظها فاذا قررت رفع الدعوى ارسل المتهم مقبوضا عليه الى القاهرة .

مادة ١٦ - تنفذ أحكام المحكمة القنصلية طبقا للأوضاع والشروط التى تحدد بقرار يصدره وزير الخارجية بعد موافقة مجلس الوزراء .

ثالثا - أحكام عامة .

مادة ١٧ - لا يختص القناصل بالحكم فى المنازعات الخاصة بالزواج والمسائل المتعلقة به كالصداق والبنوة والحضانة كما لا يختصون بالحكم فى المنازعات الخاصة بالوراثة والوصية بمال وبأصل الأوقاف .

على أنه يجوز لهم فى هذه المواد اتخاذ اجراءات مؤقتة أو تحفظية طبقا لمبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة .

مادة ١٨ - يباشر القناصل إزاء المصريين المقيمين فى دائرة اختصاصهم القنصلى الاختصاصات المخولة للمجالس الحسبية بهقتضى القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر .

ويجوز استئناف قرارات القناصل فى هذه المسادة بنفس الشروط التى تستأنف بها القرارات الصادرة من مجلس حسبنى محافظة القاهرة وأمام الهيئة التى تستأنف اليها تلك القرارات .



مادة ١٩ - لا يجوز إبطال أي إجراء أمام المحاكم القنصلية لمخالفة في الأوضاع الشكلية أو لخطأ فيها أو لاغفاليها ما لم يكن الأمر متعلقاً بإجراء جوهري له أثر في الحكم .

مادة ٢٠ - يقوم بأعمال كاتب المحكمة والمخضر مأمور القنصلية أو أي موظف آخر من القنصلية ينتدبه القنصل لهذا الغرض .

مادة ٢١ - تعريف الرسوم القضائية في المواد المدنية والجنائية وكذا شروط قبول المحامين والخبراء وغيرهم ممن يعاونون القضاء لدى المحاكم القنصلية تقرر بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير الخارجية .

### أحكام وقتية

مادة ٢٢ - يكون للأحكام والقرارات الصادرة من قنصل مصر في الحبشة قبل نشر هذا القانون نفس القوة والأثر اللذين للأحكام التي تصدرها المحكمة القنصلية المنشأة بمقتضى هذا القانون .

والقضايا المنظورة الآن أمام القنصل يسار فيها أمام المحكمة القنصلية المشار إليها استمرارا للإجراءات التي شرع فيها .

مادة ٢٣ - على وزيرى الخارجية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٦

- بشأن الموافقة على المعاهدة الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم
- المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم
- الممثلون الدبلوماسيون الموقعة بنيويورك في ١٤/١٢/١٩٧٣ (٢٤٤١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور .

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على المعاهد الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد  
الأشخاص المشمولين بالحماية بما فيهم الممثلون الدبلوماسيون الموقعة  
بنيويورك في ١٤/١٢/١٩٧٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٤٠٦ ( ٦ ابريل سنة  
١٩٨٦ ) .

- 
- (١) الجريدة الرسمية في ٣٠/٣/١٩٨٦ - العدد ١٣ .
  - (٢) وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٣ من رمضان سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٢١ من مايو سنة ١٩٨٦ .
  - (٣) صدر قرار وزير الخارجية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ ( الجريدة الرسمية في ٣٠/٣/١٩٨٩ - العدد ١٣ ) ونص في مادته الوحيدة على ما يلي :  
« ينشر في الجريدة الرسمية الموافقة على المعاهدة الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم الممثلون الدبلوماسيون الموقعة بنيويورك في ١٤/١٢/١٩٧٣ » .  
ويعمل بها اعتبارا من ٢٥/٧/١٩٨٦ .  
صدر بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٩ .

## معامدة

بشان منع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص  
المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم الممثلين الدبلوماسيين

ان الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية .

آخذة فى اعتبارها ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتدعيم  
السلام الدولى والنهوض بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول .

مقدرة أن الجرائم التى ترتكب ضد الممثلين الدبلوماسيين والأشخاص  
الآخرين والمشمولين بالحماية الدولية التى تعرض للخطر بسلامة هؤلاء  
الأشخاص تشكل تهديدا حقيقيا لتدعيم العلاقات الدولية المبادية  
والضرورية للتعاون بين الدول .

ايماننا منها بأن ارتكاب مثل هذه الجرائم يعد أمرا له خطورة على  
المجتمع الدولى ، واقتناعا بأن هناك حاجة ملحة لاقرار وسائل مناسبة  
وفعالة لمنع ومعاقبة مال هذه الجرائم .

وافقت على ما يلى :

### مادة ( ١ )

لأغراض هذه الاتفاقية :

١ - تعنى عبارة الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية :

( أ ) رئيس الدولة ، ويشمل ذلك أى عضو فى التشكيل الجماعى  
الذى يؤدى وظائف رئيس الدولة بمقتضى دستور الدولة المعنية ، ورئيس  
الحكومة أو وزير الخارجية عندما يتواجد أى من هؤلاء فى دولة أجنبية ،  
كذلك أفراد عائلته المصاحبين له .

( ب ) أى ممثل أو موظف رسمى لدولة أو لمنظمة دولية ذات بصفة  
حكومية ترتكب ضده جريمة أو مقاره الرسمية أو منزله أو وسائل انتقاله

فى الوقت والزمان المشمول فيهما بحماية خاصة بمقتضى القانون الدولى  
ضد أى اعتداء على شخصه أو حرمة أو كرامته • وكذلك أفراد أسرته  
الذين يعيشون فى كنفه •

٢ - المتهم : يعنى الشخص الذى تتوافر ضده من الوهلة الأولى  
دلائل كافية على أنه ارتكب أو شارك فى جريمة أو أكثر من الجرائم  
المنصوص عليها فى المادة (٢) •

### مادة ( ٢ )

١ - الاقتراف العمدى لما يلى :

( أ ) قتل أو خطف أو أى اعتداء على شخص مشمول بالحماية  
الدولية أو على حرمة •

( ب ) هجوم بالقوة على المقار الرسمية أو محال الإقامة أو وسائل  
الانتقال لأحد المشمولين بالحماية الدولية من شأنه أن يعرض شخصه  
أو حرمة للخطر •

( ج ) تهديد بارتكاب أى من هذه الاعتداءات •

( د ) شروع فى ارتكاب أى من هذه الاعتداءات •

( هـ ) فعل يشكل المساهمة كشريك فى أى من هذه الاعتداءات سوف  
يعتبر جريمة بمقتضى القانون الداخلى لكل دولة طرف •

٢ - على كل دولة طرف أن تجعل هذه الجرائم معاقبا عليها  
بالعقوبات المناسبة التى تأخذ فى الحسبان طبيعتها الخطرة •

٣ - لا تخل أحكام الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة بأى حال  
بالتزامات الدول الأطراف بمقتضى القانون الدولى فى أن تتخذ الوسائل  
المناسبة لمنع الاعتداءات الأخرى على حرية وكرامة شخص مشمول  
بالحماية الدولية •



## مادة ( ٣ ) عقاه

١ - تتخذ كل دولة عضو الاجراءات التي قد تلزم لتشمول ولاية قضائها نظر الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) في الحالات الآتية:

(أ) عندما ترتكب الجريمة على اقليم تلك الدولة أو على متن سفينة أو طائرة مسجلة فيه.

(ب) عندما يكون المتهم من مواطني تلك الدولة .

(ج) عندما ترتكب الجريمة ضد شخص مشمول بالحماية الدولية وفقا للتحديد الوارد في المادة (١) ، والتمتع بهذا الوضع بمقتضى الوظائف التي مارسها نيابة عن تلك الدولة .

٢ - كذلك تتخذ كل دولة طرف مثل تلك الاجراءات كلما كان ذلك ضروريا لمدة ولاية قضائها على هذه الجرائم التي يكون فيها المتهم موجودا في اقليمها ولن تسلمه طبقا للمادة (٨) الى أي دولة من الدول المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ - لا تحل هذه الاتفاقية بولاية القضاء الجنائي الذي يمارسه طبقا للقانون الداخلي .

## مادة ( ٤ )

تتعاون الدول الأطراف على منع الجرائم المنصوص عليها في المادة

(٢) وخاصة بما يلي :

(أ) اتخاذ كافة الوسائل العملية لمنع الاستعدادات التي تتخذ داخل

اقليم كل منها لارتكاب هذه الجرائم سواء داخل أو خارج اقليمها .

(ب) تبادل المعلومات وتنسيق اتخاذ الاجراءات الادارية وغيرها

بما يتناسب مع منع ارتكاب هذه الجرائم .

(م ٢٤ - موسوعة مضر لـ ١٢٠٠)

### مادة ( ٥ )

١ - على كل دولة طرف ارتكب فيها أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٢) أن تتصل بالدول الأخرى المعنية مباشرة أو من خلال السكرتير العام للأمم المتحدة متى توافر لديها من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن المتهم قد فر من اقليمها ، وتسليمها كل الوقائع المناسبة المتعلقة بالجريمة المرتكبة وكافة المعلومات المتوفرة لتحديد شخصية المتهم .

٢ - عندما ترتكب أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٢ ضد شخص مشمول بالحماية الدولية ، فعلى كل دولة طرف يكون لديها معلومات تتعلق بالمجنى عليه وبظروف الجريمة أن تعمل على ارسالها كاملة وفى أقرب وقت ممكن ، وفقا للشروط المنصوص عليها فى قانونها الداخلى ، الى الدولة الطرف التى كان يمارس وظائفه نيابة عنها .

### مادة ( ٦ )

١ - على الدولة الطرف التى يوجد المتهم على اقليمها أن تتخذ - عند توافر الأدلة - الاجراءات المناسبة طبقا لقانونها الداخلى لتأمين وجوده من أجل المحاكمة أو التسليم . وتخطر الجهات الآتية بهذه الاجراءات دون تأخير وذلك مباشرة أو عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة .

( أ ) الدولة التى ارتكب فيها الجريمة .

( ب ) الدولة أو الدول التى يتبع المتهم جنسيتها ، أو الدولة التى يقيم فيها بصفة دائمة اذا كان عديم الجنسية .

( ج ) الدولة أو الدول التى يتمتع بجنسيتها الشخص المشمول بالحماية الدولية أو التى يقوم بوظائفه نيابة عنها .

( د ) كل الدول الأخرى المعنية .

( ٥ ) والمنظمة الدولية التي يعمل الشخص المشمول بالحماية الدولية ،  
موظف بها أو ممثل لها .

٢ - لأي شخص اتخذت قبله الاجراءات المبينة في الفقرة ١ من  
هذه المادة المتفق في :

( ١ ) أن يتصل دون تأخير بأقرب ممثل مناسب للدولة التي يحمل  
جنسيتها أو تلك التي تكون مسئولة عن حماية حقوقه أو تلك التي تكون  
مستعدة لقبول طلب حماية حقوقه اذا كان عديم الجنسية .

( ب ) وان يزوره ممثل تلك الدولة .

### مادة ( ٧ )

على الدولة العضو الذي يوجد المتهم على اقليمها أن تقوم ، في  
حالة عدم تسليمه بتقديمه الى سلطاتها المختصة دون أي استثناء أو تأخير  
لحاكمته وفقا للاجراءات المعمول بها في قوانينها .

### مادة ( ٨ )

١ - عندما لا تكون الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ مدرجة  
كجريمة يجوز التسليم فيها بمقتضى أي معاهدة تكون قائمة بين الدول  
الأطراف بشأن تسليم المجرمين فيجب اعتبار هذه الجرائم كأنها مدرجة  
بهذا الخصوص . وتتعهد الدول الأطراف أن تتضمن أي معاهدة تسليم  
مجرمين تعقد بينها مستقبلا تلك الجرائم كاعتداءات يجوز فيها التسليم .

٢ - اذا تلقت دولة طرف ، تشترط لتسليم المجرمين وجود اتفاقية ،  
طلبا للتسليم من دولة أخرى طرف لا تربطها بها اتفاقية تسليم مجرمين  
فانه يجوز اذا قررت التسليم أن تعتبر هذه الاتفاقية كأساس قانوني  
للتسليم فيما يتعلق بهذه الجرائم . ويخضع التسليم للأحكام الاجرائية  
والشروط الأخرى لقانون الدولة المطلوب فيها التسليم .

٣ - الدول الأطراف التى لا تشترط لتسليم المجرمين وجود اتفاقية تعتبر هذه الجرائم كجرائم تقبل التسليم فيها ، فيما بينها ، وذلك مع الالتزام بالأحكام الاجرائية والشروط الخاصة بقانون الدولة المطلوب منها التسليم .

٤ - بخصوص تسليم المجرمين بين الدول الأطراف تعتبر هذه الجرائم كما لو ارتكبت ، ليس فقط فى المكان الذى وقعت فيه ، ولكن أيضا فى أقاليم الدول المطلوب منها أن تقيم ولايتها القضائية طبقا للفقرة ١ من المادة ٣ .

#### مادة ( ٩ )

يجب أن تتوافر لكل شخص يقبض ضده الاجراءات أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٢ المعاملة العادلة فى أى مرحلة من مراحل الاجراءات .

#### مادة ( ١٠ )

١ - توفر الدول الأطراف كل منها للأخرى أقصى ما يمكن من المساعدة وذلك فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية المتخذة بشأن الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٢ بما فى ذلك كل الادلة الممكنة والتى تكون ضرورية للاجراءات .

٢ - لا تؤثر أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الالتزامات المتعلقة بالمساعدة القضائية المتبادلة التى تتضمنها أى اتفاقية أخرى .

#### مادة ( ١١ )

ترسل الدولة الطرف التى حاكت المتهم الحكم النهائى فى الدعوى الى سكرتير عام الأمم المتحدة الذى يقوم بإرسال المعلومات للدول الأطراف الأخرى .



### مادة ( ١٢ )

لا تؤثر أحكام هذه المعاهدة على تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بحق اللجوء السياسى والسارية المفعول حتى تاريخ ابرام هذه المعاهدة وذلك فيما بين الدول الأطراف فى تلك الاتفاقيات ولكن للدولة الطرف فى هذه المعاهدة الا تتخذ هذه الاتفاقيات بالنسبة لدولة أخرى طرف فى هذه المعاهدة والى لا تكون طرفا فى تلك الاتفاقيات .

### مادة ( ١٣ )

١ - فى حالة نشوء نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف بشأن تفسير أو تطبيق هذه المعاهدة ولم يمكن تسويته بالمفاوضات ، فانه يحال الى التحكيم بناء على طلب دولة من هذه الدول . فاذا تعذر الاتفاق على نظام التحكيم خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم فانه يجوز لأى من الأطراف أن يحيل النزاع الى محكمة العدل الدولية بناء على طلب يقدم اليها طبقا لنظامها الأساسى .

٢ - لكل دولة طرف - عند التوقيع على المعاهدة أو التصديق عليها أو الانضمام اليها - أن تعلن أنها غير ملزمة بالفقرة (١) من هذه المادة . ولا تعتبر الدول الأخرى ملزمة بالفقرة (١) من هذه المادة فى مواجهة أى دولة طرف تكون قد أجرت مثل هذا التحفظ .

٣ - يجوز لأى دولة تكون قد أجريت تحفظا طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة أن تسحبه فى أى وقت وذلك باخطار يرسل الى سكرتير عام الأمم المتحدة .

### مادة ( ١٤ )

تفتح هذه المعاهدة للتوقيع عليها فى المقر الرئيسى للأمم المتحدة فى نيويورك حتى ٣١ ديسمبر لسنة ١٩٧٤ .

### مادة ( ١٥ )

تخضع هذه المعاهدة للتصديق ، وتودع وثائق التصديق لدى  
سكرتير العام للأمم المتحدة .

### مادة ( ١٦ )

تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للانضمام إليها من قبل أى دولة .  
وتودع وثائق الانضمام لدى السكرتير العام للأمم المتحدة .

### مادة ( ١٧ )

١ - تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين التالى لإيداع  
وثيقة التصديق أو الانضمام الثانية والعشرين لدى سكرتير عام  
الأمم المتحدة .

٢ - تسرى هذه المعاهدة بالنسبة للدولة التى تصدق أو تنضم بعد  
إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الثانية والعشرين اعتبارا من اليوم  
لثلاثين التالى لإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخاص بها .

### مادة ( ١٨ )

١ - لكل دولة طرف أن تنسحب من هذه المعاهدة باخطار مكتوب الى  
سكرتير عام الأمم المتحدة .

٢ - يكون الانسحاب نافذا بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ استلام  
السكرتير العام للأمم المتحدة للاخطار .

### مادة ( ١٩ )

يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة باخطار الدول ، وخاصة :  
( أ ) بالتوقيعات على هذه المعاهدة ، وإيداع وثائق التصديق أو

الانضمام طبقا للمواد ١٤ و ١٥ و ١٦ وبالأخطارات التى تتم طبقا  
للمادة ( ٨ ) .

( ب ) بالتاريخ الذى تدخل فيه المعاهدة حيز التنفيذ طبقا  
للمادة ( ١٧ ) .

### مادة ( ٢٠ )

حيز أصل هذه المعاهدة . باللغات المصينة والانجازية والروسية  
والروسية والأسبانية وتكون متساوية الحجية ، لدى السكرتير العام  
للأمم المتحدة الذى يقوم بإرسال صور منها مصدق عليها الى كل الدول .

واثباتا لما تقدم . فان الموقعين أدناه الممثلين من قبل حكوماتهم  
قد وقعوا هذه المعاهدة بنيويورك فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٩

بانشاء معهد الدراسات الدبلوماسية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين  
الدبلوماسى والقنصلى والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم وزارة الخارجية المعدل  
بالقرار الجمهورى رقم ٩١١ لسنة ١٩٥٧ ،

### قرر :

مادة ١ - يتشأ فى وزارة الخارجية معهد يطلق عليه « معهد الدراسات  
الدبلوماسية » لاعداد وتدريب أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

مادة ٢ - يشكل وزير الخارجية بقرار منه مجلسا برئاسته يطلق  
عليه « مجلس المعهد » ويتولى المجلس وضع السياسة العامة للمعهد  
ومتابعاتها .

مادة ٣ - يعين وزير الخارجية بقرار منه مديرا للمعهد من بين  
أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

مادة ٤ - يخصص للمعهد اعتماد خاص يدرج فى ميزانية وزارة  
الخارجية لمواجهة الاحتياجات السنوية للمعهد .



مادة ٥ - يصدر وزير الخارجية القرارات التنفيذية اللازمة الخاصة  
بشئون المعهد

مادة ٦ - على وزيرى الخارجية والخزانة تنفيذ هذا القرار كل  
فيما يخصه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ المحرم سنة ١٣٨٩ ر ٢٦ مارس سنة  
١٩٦٩ .

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	نسخة النشر من	لجنة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

### التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



سمسة عقارية



قرار وزير الداخلية في ٢٥/٥/١٩٤٠  
خاص بوسطاء المعاملات العقارية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات :

قرر ما هو آت :

مادة ١ - لا يجوز لأي شخص أن يمارس مهنة وسيط في المعاملات العقارية ( سمسار في بيع أو شراء عقارات أو تأجيرها أو استئجارها أو رهنها ) أو أن يدير مكتباً أو محل وساطة في المعاملات العقارية أو أن يكون مندوباً لمثل هذا المحل أو أن يباشر هذه العمليات إلا بعد حصوله على رخصة من المحافظة أو المديرية التي يمارس هذه المهنة في دائرتها .

مادة ٢ - للحصول على هذه الرخصة يجب أن يتوافر في الطالب الشرطان الآتيان :

( أ ) ألا يقل سنة عن ٢١ سنة ميلادية .

( ب ) أن يكون حسن السير والسلوك ولم يحكم عليه بعقوبة من عقوبات الجنايات ولم يحكم عليه في خلال الخمس سنوات السابقة لتقديم الطلب في جنح مخلة للشرف كالسرقة أو إخفاء الأشياء المسروقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو الغش أو في جريمة من جرائم الآداب أو المواد المخدرة أو التشرد .

مادة ٣ - يقدم طالب الترخيص طلبه على ورقة تمغة من فئة الثلاثين مليماً إلى المحافظة أو المديرية التي يريد ممارسة مهنته في دائرتها ويرفق بطلبه شهادة تحقيق شخصية وشهادة خلوه من السوابق وشهادة ميلاده .

مادة ٤ - تشمل الرخصة اسم صاحبها ولقبه وسنه ومحل اقامته

٥٦/٥١٠٣٨١ في قبالها أو المديرية ويوضح فيها المنطقة التي يصرح له بممارسة مهنته فيها وتصرف هذه الرخصة نظير دفع مبلغ خمسمائة مليم ويجب أن يقدمها صاحبها للبوليس كلما طلب منه ذلك .

مادة ٥ - تصرف للطالب مع هذه الرخصة: شرطة من النحاس بالشكل الذي تقره المحافظة أو المديرية مكتوب عليها كلمة ( مسار ) باللغتين العربية والفرنسية ورقيم للأخمينية ويجب أن يحملها طقها بالطريقة التي تقرها المحافظة أو المديرية كلما قام بأي عمل من الأعمال التي يمارسها وتصرف هذه الشارة نظير خمسين مليمه والمحافظة أو المديرية الإقليم في إعطاء مديري مكاتب الوصاية والموظفين الآخرين الذين لا يعملون في عملا خارج المكتب من تحمل هذه الشارة على أن ينص على ذلك امرأته في الرخصة التي تصرف لهم .

مادة ٦ - يجوز للمحافظ أو المدير أن يقسم المحافظة أو المديرية الى مناطق يعمل كل فريق من الوصاية في منطقة لا يتعداها الى غيرها الا بتصريح خاص وفي هذه الحالة يجب أن ينص في الرخصة على المنطقة او المناطق التي يسري مفعولها فيها .

مادة ٧ - يجوز للمحافظ أو المدير أن يحدد عدد الوسطاء في دائرة محافظة أو مديريته وكذلك عددهم في كل منطقة من مناطقها .

مادة ٨ - تكون الرخصة نافذة المفعول لمدة سنة واحدة من تاريخ صرفها ويجب تقديمها قبل نهاية السنة للجهة التي أصدرتها للتأثير عليها بالتجديد نظير رسم قدره مائتا مليم أو لصرف رخصة غيرها ولا يتم ذلك إلا بعد أن يقدم طالب التجديد شهادة بخلوه من السوابق .

مادة ٩ - الرخصة شخصية ولا يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها لغيره أو يسمح لأي شخص آخر باستعمالها أو يحمل شارتها .



مادة ١٠ - إذا فقدت الرخصة أو شارتها يجب ابلاغ ذلك كتابة المحافظة أو المديرية التي صرفتها ولا يعطى بدلها إلا إذا ثبت فقدها ودفع الرسم المقرر عنها .

مادة ١١ - يجب على الوسطاء ومندوبيهم أن يطيعوا البوليس فيما يصدره اليهم من الأوامر والتعليمات لتنظيم أعمال مهنتهم .

مادة ١٢ - يجوز للمحافظ أو المدير أن يوقع جزاءات إدارية على مخالفى هذا القرار بالانذار أو بالاييقاف لمدة لا تزيد عن سنة ، وعليه أن يبطل مفعول الرخصة نهائيا اذا صدر فى خلال السنة حكم ضد الوسيط فى جريمة مما هو منصوص عليه فى الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القرار .

مادة ١٣ - كل مخالفة الأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويجوز للقاضى أن يحكم بوقف مفعول الرخصة لمدة لا تزيد عن سنة .

مادة ١٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## تقسم الأول

في الشركات والمنشآت الفندقية والسياحية

قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣

في شأن المنشآت الفندقية والسياحية ( ١ ، ٢ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

## الفصل الأول

## تحديد المنشآت الفندقية والسياحية

مادة ١ - تسري أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية  
السياحية .

وتعتبر منشأة فندقية في تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنسيونات والمقرى السياحية والفنادق العائمه والبواخر السياحية ، وما اليها من الأماكن المعدة لاقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة (٣) و (٤) .

- 
- (١) الجريدة الرسمية في ١٠ من مارس سنة ١٩٧٣ - العدد ٩ .  
(٢) الاعفاءات الجمركية مقرر بنذا القانون الغيت بموجب المادة رقم (١٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠ ) ونفى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بقرار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع ) .  
(٣) صدر قرار وزير السياحة والطيران رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد الشقق المفروشة التي تعتبر منشآت فندقية واجراءات الترخيص بها ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٧/٥ - العدد ١٥٥ ) ونص على ما يلي :  
مادة ١ - تعتبر الشقق المفروشة المخصصة بصفة دائمة لاقامة السائح

من المنشآت الفندقية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .  
 مادة ٢ - لا يجوز استعمل سعة معروضة من المساحات المشار إليها بأمانة  
 الأولى إلا بترخيص من وزارة السياحة بناء على طلب يقدمه المستعمل يتضمن  
 البيانات التالية :

- ١ - اسم مستغل المنشأة .
  - ٢ - محل إقامته .
  - ٣ - موقع المنشأة مبيها به عنوان العقار الحاس به .
  - ٤ - قائمة بمحتويات المنشأة من مساحات مخصصات عليها من وزارة  
 السياحة ويسلم للمستعمل أحداها للعمل بمقتضاها .
  - ٥ - تحديد المسئول عن إدارة المنشأة .
  - ٦ - مواضع مآلات العقار الواقع به المنشأة على قيام المستغل بتأجير  
 التقة من الباطن معروضة في الحالات التي يوجب القانون فيها ذلك .
- مادة ٣ - يسرط لمخ الترخيص أن يوافق في مسرعل المنشأة الشروط  
 الآتية :

- ١ - أن يكون محمود السيرة حسن السلوك .
- ٢ - ألا يكون قد صدر حرم في جنايه أو جريمة مخلة بالشرف أو  
 الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٤ - في حالة الموافقة على الطلب يمنح المستغل الترخيص خلال  
 شهر من تاريخ تقديمه طلب الترخيص ويعتبر مضي هذه المدة بغير صدور  
 الترخيص رفضا للطلب .

مادة ٥ - يلتزم مستغل المنشأة بما يأتي :

- ١ - إخطار وزارة السياحة بصورة من عقد الإيجار المبرم بينه وبين  
 السائح ومرفقاته .
- ٣ - الحصول على توقيع السائح على قائمة محتويات المنشأة المعتمدة  
 من الوزارة .

- ٣ - تنفيذ جميع التزاماته الواردة بعقد الإيجار طوال مدة الإيجار .
- ٤ - عدم تغيير محتويات المنشأة إلا بترخيص من الوزارة .
- ٦ - تعد الوزارة سجلات لتقيد بها هذه المنشآت والتراخيص  
 الخاصة بها وذلك وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض والمعتمد من وكيل الوزارة  
 لشئون الرقابة .

مادة ٧ - تسرى على هذه المنشآت باعتبارها منشآت فندقية جميع  
 أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ  
 نشره ، تحريراً في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٧٦ ) .  
 (٤) صدر قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٠  
 بتفويض وكيل الوزارة لشئون الرقابة السياحية في مباشرة اختصاصات وزير  
 السياحة في إصدار القرارات المحددة للمنشآت الفندقية والسياحية تنفيذا  
 لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ ( الوقائع المصرية في ١٨/١١/١٩٨٠ -  
 العدد ٢٥٩ ) .



## قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧

## بالاتن للحكومة في اصدار سندات التنمية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يؤذن للحكومة في اصدار سندات احاملها على الخزانة العامة تسمى « سندات التنمية » في حدود مبلغ مائتى مليون دولار أمريكي ويكون إصدار هذه السندات على دفعات وفقا لما يقره وزير المالية وبالفئات التى يحددها .

مادة ٢ - يستحق حامل السند عائدا قدره ٨٪ سنويا من قيمة السند الاسمية تسدد سنويا بالدولار الامريكى أو يضاف العائد الى القيمة الاسمية للسند عند استهلاكه بناء على طلبه .

ويجوز لوزير المالية عند اصدار كل دفعة تعديل نسبة العائد السنوى بما يتفق والسعر السائد فى السوق العالمية .

مادة ٣ - يتم تداول سندات التنمية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تغطية الدفعة المصدرة .

مادة ٤ - تستهلك سندات التنمية بعد سبع سنوات من تاريخ إصدارها (٢) . ويجوز بقرار من وزير المالية وبعد النشر فى الجريدة

(١) الجريدة الرسمية فى ٧ ابريل سنة ١٩٧٧ - العدد ١٤ .  
 (٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٤ بشأن أجل اهلاك سندات التنمية بالدولار الامريكى الصادرة وفقا للقانونين ١٣ و ٦٣ لسنة ١٩٧٧ لمدة خمس سنوات أخرى مع رفع سعر الفائدة على هذه السندات الى ٩١/٢٪ سنويا من القيمة الاسمية للسند ( الوقائع المصرية فى ٢٧/١٠/١٩٨٤ - العدد ٢٤٤ ) .

الرسمية . استهلاك هذه السندات جزئيا بعد انقضاء خمس سنوات على تاريخ إصدارها وذلك بطريق الاقتراع السرى فى جلسة علنية ويتم الاستهلاك الكلى أو الجزئى بالقيمة الاسمية للسندات وتسدد هذه القيمة بالدولار الأمريكى .

مادة ٥ - تضمن الخزانة العامة الوفاء بقيمة استهلاك السندات وقيمة عائدها السنوى ولا يجوز الحجز على هذه السندات أو على عائدها السنوى أو على قيمة استهلاكها ، كما لا يجوز مصادرة أى منها أو اخضاعها للحراسة .

مادة ٦ - يعفى الاكتاب فى سندات التنمية ، والعائد السنوى لها وقيمة استهلاكها من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية المفروضة حاليا أو التى تفرض مستقبلا .

مادة ٧ - لا تخضع عمليات الاكتاب فى سندات التنمية وعمليات انتقالها وكوبوناتها وتحويلها ، وكذلك تحويل عائدها السنوى ، أو قيمة استهلاكها الى خارج أو داخل جمهورية مصر العربية لأية قبود تتعلق بالرقابة على النقد تفرضها القوانين والمقرارات المعمول بها فى جمهورية مصر العربية أو التى تفرض مستقبلا .

مادة ٨ - يتولى البنك المركزى المصرى إصدار وخدمة سندات التنمية وفقا للشروط والاوزاع التى يقترحها البنك ويصدر بها قرار من وزير المالية (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧ بتحديد الشروط والاوزاع الخاصة بإصدار وخدمة الدفعة الاولى من سندات التنمية طبقا للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٧ - العدد ١٥٧ ) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٧ بتعديل قيمة الدفعة الاولى من سندات التنمية ٢٨ - ١٩٨٤/٨٢ وبإصدار الدفعة الثانية منها طبقا للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١٠/٣١ - العدد ٢٥٠ ) .

مادة ٩ - يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (١) ويجب أن توجه حصيلة هذه المندات لمشروعات التنمية .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ ( ٢١ مارس  
سنة ١٩٧٧ ) .

## قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٧

بالاذن للحكومة في اصدار دفعات اخرى من سندات التنمية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ - يؤذن للحكومة في إصدار سندات لحاملها على الخزينة العامة تسمى « سندات التنمية » في حدود مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي ويكون اصدار هذه السندات على دفعات وفقا لما يقرره وزير المالية وبالفئات التي يحددها .

مادة ٢ - يستحق حامل السند عائدا سنويا قدره ( ٨ ٪ ) من قيمة السند الاسمية تسدد سنويا بالدولار الأمريكي ، أو يضاف العائد الى القيمة الاسمية للسند عند استهلاكه بناء على طلبه .

ويجوز لوزير المالية ، عند اصدار كل دفعة ، تعديل نسبة العائد السنوى بما يتفق والسعر السائد في السوق العالمية .

مادة ٣ - يتم تداول سندات التنمية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تغطية الدفعة المصدرة .

مادة ٤ - تستهلك سندات التنمية بعد سبع سنوات من تاريخ إصدارها (٣) ، ويجوز بقرار من وزير المالية وبعد النشر في الجريدة الرسمية ، استهلاك هذه السندات جزئيا بعد انقضاء خمس سنوات على تاريخ اصدارها وذلك بطريق الاقتراع السرى في جلسة علنية ويتم

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤٧

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٤ بشأن مد أجل اهلاك سندات التنمية بالدولار الأمريكي الصادرة وفقا للقانونين ١٤ و ٦٣ لسنة ١٩٧٧ لمدة خمس سنوات أخرى مع رفع سعر الفائدة على هذه السندات الى ٩ ٪ سنويا من القيمة الاسمية للسند ( التوقيعات المضمنة في ٢٧/١٠/١٩٨٤ - العدد ٢٤٤ )



الاستهلاك الكلى أو الجزئى بالقيمة الاسمية للسندات وتسدد هذه القيمة بالدولار الأمريكى .

مادة ٥ - تضمن الخزانه العامة الوفاء بقيمة استهلاك السندات وقيمة عائداتها السنوى ولا يجوز الحجز على هذه السندات أو على عائداتها السنوى أو على قيمة استهلاكها ، كما لا تجوز مصادرة أى منها أو اخضاعها للحراسة .

مادة ٦ - يعفى الاككتاب فى سندات التنمية ، والعائد السنوى لها وقيمة استهلاكها من جميع الضرائب والرسوم العامة والمنحنية المفروضة حاليا أو التى تفرض مستقبلا .

مادة ٧ - لا تخضع عمليات الاككتاب فى سندات التنمية وعمليات انتقالها وكوبوناتها وتحويلها ، وكذلك تحويل عائداتها السنوى ، أو قيمة استهلاكها الى خارج أو داخل جمهورية مصر العربية لأية قيود تتعلق بالرقابة على النقد تفرضها القوانين والقرارات المعمول بها فى جمهورية مصر العربية أو التى تفرض مستقبلا .

مادة ٨ - يتولى البنك المركزى المصرى إصدار وخدمة سندات التنمية وفقا للشروط والأوضاع التى يقترحها البنك ويصدر بها قرار من وزير المالية (١) .

مادة ٩ - يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ويجب أن توجه حصيلة هذه السندات لمشروعات التنمية .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٩٧ ( ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بإصدار وخدمة الاصدار الثانى من سندات التنمية طبقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٧ ( تنقيح المصرية فى ٣١/١٠/١٩٧٨ - العدد ٢٤٩ ) .

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر من	لادة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## سياحة وفنادق

- القسم الاول - فى الشركات والمنشآت الفندقية والسياحية
- القسم الثانى - فى الغرف السياحية
- القسم الثالث - فى المرشدين السياحيين
- القسم الرابع - فى المجلس الاعلى للسياحة وهيئات التنشيط السياحى
- القسم الخامس - فى السياحة العالمية





## سندات التتمة



وتعتبر منشأة سياحية في تطبيق أحكام هذا القانون الأماكن المعدة أساساً لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان كالملاهي والنوادي الليلية والكازينوهات والحانات والمطاعم ، والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة . كذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية ولتي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة .

مادة ٢ - لا يجوز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو استغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة (١) .

وتؤول الى وزارة السياحة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي بالنسبة الى تلك المنشآت . ومع ذلك تحدد الشروط والمواصفات الهندسية والانشائية التي يجب توافرها في المنشآت المذكورة بقرار من وزير الاسكان والتشييد بعد موافقة وزير السياحة .

كما تحدد شروط ومواصفات الفنادق العائمة والبواخر السياحية بقرار من وزير النقل بعد موافقة وزير السياحة .

مادة ٣ - (٢) لا يجوز مزاوله ألعاب القمار في المنشآت الفندقية والسياحية الا لعير المصريين وبقرار من وزير السياحة . ويحدد القرار المنشآت الفندقية والسياحية التي يجوز لعير المصريين مزاوله ألعاب القمار فيها وشروطها والاتاوة التي تستحق عليها بما لا يجاوز نصف إيرادات ألعاب القمار . على أن يقتصر دخول الأماكن التي تراوئ فيها

(١) صدر قرار وزير السياحة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٢ بشروط واجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية ( منشور فيما بعد ) .  
(٢) صدر قرار وزير السياحة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ بتحديد قيمة الاتاوة التي تلتزم بسدادها للدولة كازينوهات القمار المرخص لها طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ ( منشور فيما بعد ) .

تلك الألعاب على غير المصريين وأن يكون التعامل فيها بالعملات الأجنبية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٤ - لا يجوز للمنشآت الفندقية والسياحية أن تتخذ أسماء أو أوصافا أو عناوين غير ما هو مبين في الترخيص الصادر لها من وزارة السياحة .

## الفصل الثاني

### الاعفاءات الضريبية والجمركية (١)

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ (٢) في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، والإعفاءات المقررة به وبأية إعفاءات ضريبية مقررة في أى قانون آخر ، تعفى المنشآت الفندقية والسياحية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الإضافية على أى منها ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها بشرط أن يكون لاحقا لتاريخ العمل بهذا القانون .

وفي جميع الأحوال لا يجوز للمجالس المحلية فرض أية ضرائب أو رسوم على المنشآت الفندقية أو السياحية الا بعد موافقة وزير السياحة .

مادة ٦ - يعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية

(١) - الإعفاءات الجمركية المقررة بهذا القانون الغيت بموجب المادة رقم (١٢) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الإعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٧/٢٨ - العدد ٣٠ ) . والملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون بتنظيم الإعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع ) .

(٢) - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الغى بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٦/٣٠ - العدد ٢٥ ) .



من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما تعفى من هذه الضرائب والرسوم المستلزمات التي تستورد لبناء أو تجهيز أو تحديد المنشآت الفندقية أو السياحية ، ويصدر بالاعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح وزير السياحة .

ولا يجوز التصرف في الأشياء المستوردة طبقا للفقرة السابقة الا بموافقة وزير السياحة .

### الفصل الثالث

#### نظام العاملين (٢)

مادة ٧ - يحدد وزير السياحة بقرار منه الشروط الواجب توافرها في العاملين بالمنشآت الفندقية أو السياحية بالإضافة الى تلك الواردة في قانون العمل أو في قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، كما يحدد نظم العمل في تلك المنشآت .

### الفصل الرابع

#### تنظيم العلاقة بين العملاء ومستغلى المنشآت الفندقية والسياحية

مادة ٨ - يحدد وزير السياحة بقرار منه الالتزامات الأساسية التي يجب على مستغلى المنشآت الفندقية أو السياحية إتباعها في علاقتهم بالنزلاء أو المترددين على المنشأة .

كما يحدد قواعد ونظام أولوية حجز الغرف والاقامة بالمنشآت الفندقية بالنسبة لكل المنشآت أو بعضها .

(٢) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن توزيع حصيلة مقابل الخدمة في المنشآت الفندقية والسياحية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٤/٤ - العدد ٨٢ ) .

( م ١٦ - موسوعة مصر ج ١٦ )

ويجب على مستقل كل منشأة فندقية أو سياحية إخطار وزارة السياحة باسم المسئول عن إدارة المنشأة وبأى تغيير يطرأ فى هذا الشأن فور وقوعه .

مادة ٩ - لا يجوز للمسئولين عن إدارة المنشآت الفندقية عند قيامهم بتسجيل أسماء النزلاء الأجانب لدى الجهات المختصة طبقاً للقوانين الخاصة بذلك أن يحصلوا على أى مقابل عن قيامهم بهذا التسجيل .

مادة ١٠ - لا يجوز مطنالبة التزىل بمقابل يزيد على الأسعار المقررة طبقاً لهذا القانون كما لا يجوز الامتناع عن تقديم الخدمة للتزىل بتلك الأسعار .

### الفصل الخامس

#### تحديد الأسعار وتصنيف المنشآت والرقابة عليها

مادة ١١ - تقسم المنشآت الفندقية والسياحية الى درجات ، ويتم تصنيفها فى الدرجة المناسبة طبقاً للقواعد التى يحددها وزير السياحة .

مادة ١٢ - يحدد وزير السياحة (١) اسعار الاقامة ورسم الدخول

---

(١) صدر قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ ( الوقائع المصرية فى ١٨/٢/١٩٨٢ - اتعدد ٦٥ ) ونص على ما يلى :  
 « مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه بالاختصاصات التالية :

١ - تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق والبنسبونات والمطاعم والمقاهى والبوفيهات وغيرها من المحال العامة غير المقيمة مياحيا المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

والارتداد وأسعار الوجبات والمأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة وذلك دون التقيد بأحكام قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

ويتم تحديد الأسعار المشار إليها بناء على طلب كتابى من مستغل المنشأة أو المسئول عن ادارتها ويتضمن مقترحاته فى هذا الشأن ، ويقدم الطلب الى الوزارة قبل مزاولة المنشأة نشاطها ، ويجب اخطار صاحب الشأن بقرار الوزير خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب .

### مادة ١٣ - لمقدم الطلب الاعتراض على قرار التصنيف وتحديد

(٢) تحديد أجور المبيت فى الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء المواطنين غير المقيمة سياحيا .  
٣ - الالتزام بالاعلان عن أسعار بيع الوجبات والمشروبات واجور المبيت المشار اليها بالبندين السابقين .

٤ - استصدار أو تجديد تراخيص الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء المواطنين غير المقيمة سياحيا وكذا المطاعم والمقاهى وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحيا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية « .  
كما صدر قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية فى ١١/٤/١٩٨٦ - العدد ٢٤٩ ) ونص على ما يلى :  
« مادة اولى - تلتزم الشركات السياحية بان تدفع الممنشات الفندقية من درجة ثلاث واربع وخمس نجوم ( ٢٥ ٪ ) على الاقل من نفقات الاقامة للافواج السياحية الواردة عن طريقها من الخارج بالعملة الحرة وذلك من خلال البنوك التى تتعامل معها هذه المنشآت . »

مادة ثانية - على المنشآت الفندقية الثلاث والاربع والخمس نجوم أن تطالب شركات السياحة بسداد كل أو بعض نفقات اقامة السياح الذين يردون عن طريقها من الخارج بالعملة الحرة بحد أدنى ( ٢٥ ٪ ) من قيمة هذه النفقات وهى الحد الأدنى للنسبة التى يحق تجنيبها من متحصلاتها الخارجية بالعملة الحرة ، وعلى أن يتم ذلك من خلال البنوك التى تتعامل معها .

مادة ثالثة - على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٨٦ .

مادة رابعة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية « .

الأسعار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره به بعد أداء رسم قدره خمسة جنيهاً .

وتفصل في الاعتراض لجنة تشكل بقرار من وزير السياحة على أن تضم عضوين من مستغلى المنشآت الفندقية والسياحية أو المسئولين عن ادارتها .

وعلى اللجنة البت في الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده ولا يكون قرار اللجنة نافذا الا بعد اعتماده من وزير السياحة .

ولا يترتب على الاعتراض وقف العمل بالقرار المعارض عليه ، فإذا انقضى الميعاد المشار اليه دون صدور قرار اللجنة اعتبر التصنيف والأسعار التى طلبها المعارض نافذة الى أن يصدر القرار بالبت في الاعتراض على الوجه المتقدم .

مادة ١٤ - مستغلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئولين عن ادارتها ان يطلبوا خلال شهر مارس من كل عام اعادة النظر فى درجة المنشأة وفى الأسعار المحددة وذلك وفقا للإجراءات التى يحددها وزير السياحة بقرار منه . ولوزير السياحة إجراء هذا التعديل فى أى وقت إذا قامت أسباب جدية توجبه .

## الفصل السادس

### التزامات المنشآت قبل الوزارة

مادة ١٥ - على مستغلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئولين عن إدارتها وضع العلامة المميزة لدرجة المنشأة فى مكان ظاهر وبالشكل الذى يحدده وزير السياحة بقرار منه .

وعليهم الاعلان عن الأسعار المحددة للمنشأة فى مكان ظاهر بقوائم واضحة باللغة العربية واحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية وتكون



هذه القوائم مختومة بخاتم وزارة السياحة • ويجب بالنسبة للمنشآت الفندقية وضع هذه القوائم في الغرف وفي قسم استقبال النزلاء •

مادة ١٦ - على مستغلى المنشآت الفندقية أو المسئولين عن إدارتها إخطار وزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول ببيان عن النزلاء في الشهر السابق ، ويجب أن يكون البيان مطابقا للكشوف اليومية الواجب إرسالها إلى قسم الشرطة الذى تقع المنشأة في دائرته ، كما يجب أن يشتمل هذا الإخطار على جميع البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ، كما يجب أن يتضمن مجموع الليالى التى أقامها كل نزير من السياح والجهات المغادر إليها •

مادة ١٧ - على الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة أن يمسكوا دفترًا مسلسل الصفحات تقيد فيه طلبات حجز الغرف وتكون كل صفحة من صفحاته مختومة بخاتم وزارة السياحة ويحدد وزير السياحة بقرار منه نموذج الدفتر وصفحاته واجراءات امساكه •

مادة ١٨ - على الأشخاص المشار اليهم في المادة ١٦ اثبات عدد الأسرة الخالية والمشغولة والتي يتم حجزها في لوحة تعلق في مكان ظاهر بقسم استقبال النزلاء •

كما يجب أن يعلق بقسم استقبال النزلاء وفي داخل كل غرفة ملخص باللغة العربية واحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية للقواعد الخاصة بحجز الغرف والإقامة وأولويات طلبات الحجز •

ويحدد وزير السياحة بقرار منه نموذج هذا الملخص •

مادة ١٩ - على مستغلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئولين عن إدارتها مراعاة صحة البيانات الواجب اثباتها في الدفاتر والايصالات وغيرها من المستندات الخاصة بعملهم •

وعليهم أن يقدموا جميع البيانات المتعلقة بذلك بمجرد طلبها الى الجهة التي يحددها وزير السياحة بقرار منه .

ولا يجوز لهم الامتناع عن تقديم أية بيانات لمفتشى الضبط القضائي أو أن يحولوا دون قيامهم بمهام عملهم على الوجه الاكمل .

مادة ٢٠ - لوزير السياحة بقرار مسبب الغاء الترخيص باستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية اذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب انعامه أو أنت أعمالا تضر بسمعة البلاد أو أمنها .

### الفصل السابع

#### العقوبات

مادة ٢١ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وذلك فضلا عن الحكم بغلق المنشأة . ويجوز لوزير السياحة في هذه الحالة غلق المنشأة اداريا بصفة مؤقتة الى أن يصدر الحكم .

مادة ٢٢ - كل من استخدم الأشياء المستوردة طبقا للمادة السادسة من هذا القانون أو تصرف فيها بغير موافقة وزير السياحة ، يعاقب بغرامة تعادل مثلى الضرائب والرسوم التي أعفيت منها عند استيرادها ، فضلا عن جواز الحكم بمصادرة تلك الأشياء .

مادة ٢٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه .

## الفصل الثامن

## أحكام ختامية

مادة ٢٤ - على مستغلي المنشآت الفندقية والسياحية أو المسئولين عن إدارتها تعديل أوضاعها بما يتفق مع أحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار وزير السياحة بالاجراءات المنظمة لذلك .

مادة ٢٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - يصدر وزير السياحة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (١) .

مادة ٢٧ - يترع هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٩٢ / ٢١ فبراير سنة ١٩٧٣ ( )

(١) صدر قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٣ ( منشور فيما بعد ) .

## قرار وزير السياحة

رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣

بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية

والسياحية (١)

وزير السياحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ،

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية

والسياحية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرر :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص لإنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية الى ادارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمة بالهيئة المقررة ويذكر في الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وصناعته وسنه ومحل ميلاده ومحل اقامته وعنوانه الذي توجه اليه فيه المكاتبات .

٢ - نوع المنشأة موضوع الطلب وعنوانها واسم ولقب مالك العقار وموقع المنشأة .

٣ - الاسم التجارى المقترح للمنشأة .

٤ - عدد الأشخاص الذين يمكن ايوائهم اذا كانت المنشأة فندقية

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٤ - العدد ١٩١ .



أو عدد المقاعد أو الأشخاص الذين يتسع لهم المنشأة إذا كانت منشأة سياحية .

٥ - اسم مستغل المنشأة ومديرها أو المشرف عليها ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وإقامته ورقم وتاريخ الترخيص الخاص بكل منهم إن وجد والجهة الصادر منها .

٦ - القيمة الإيجارية السنوية للمنشأة .

٧ - قوة الآلات والمحركات المستعملة في المنشأة ونوعها وكيفية تشغيلها .

٨ - عدد العاملين أو الذين سيعملون بالمنشأة .

٩ - التكلفة الإجمالية للمنشأة إذا كان الطلب يتضمن إقامة منشأة جديدة .

وفي حالة طلب استيراد أدوات أو أجهزة أو مهمات للمنشأة يذكر في الطلب التفاصيل والبيانات المطلوبة .

ويرفق بالطلب :

( أ ) صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية وصحيفة الحالة الجنائية وإذا كان الطالب أجنبيا يقدم شهادة من دار التمثيل السياسي أو القنصلى التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيرة وسلوكه .

( ب ) شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملة الطالب للخدمة العسكرية إذا كان سنه بين ٢١ و ٣٥ سنة .

( ج ) إذا كان الطالب هيئة أو شركة ترفق صورة من مستندات تكوين الهيئة أو الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

( د ) عقد الإيجار أو الانتفاع ومستند عوائد الأملاك للاطلاع عليها .

( هـ ) رسم عام للموقع على خريطة مساحة بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠٠ أو كروكي يعد بمعرفة مهندس تقاني بذات المقياس .

( و ) الرسومات الهندسية وتشمل المساقط الأفقية والقطاعات الرأسية ورسومات الواجهات ومسائل العرض بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠ .

وإذا كانت المنشأة ملهى يقدم رسم هندسي للتخطيط العام للموقع بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ٢٠٠ مبينا عليه مساحة وأبعاد قطعة الأرض أو المكان المخصص لإقامة الملهى والشوارع التى تطل عليها وعروضها .

على أنه بالنسبة للمنشآت التى تقام لأول مرة فإنه يجوز أرجاء استكمال البيانات الواردة فى البند ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من هذه المادة وذلك لحين إتمام أعمال التشييد أو البناء على أن يتم استكمالها وفق اخطار للطلاب باتمام الأعمال والاشتراطات .

مادة ٢ - على إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية أن تبلغ رأيها فى الطلب المقدم اليها وذلك الى صاحب الشأن فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ وصوله وفى حالة قبول الطلب بصفة مبدئية يكلف الطالب بأداء رسم المعاينة .

مادة ٣ - يؤدى طالب الترخيص رسم المعاينة خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه بقبول طلبه بصفة مبدئية ويحسب رسم المعاينة اذا كان الطلب خاصا بالترخيص فى إقامة منشأة بواقع خمسين مليما عن كل متر مربع من مساحة موقع المنشأة .

وإذا كان الطلب خاصا بالترخيص فى اجراء تعديل فى المنشأة حسب الرسم بذات الفئة على أساس المساحة التى يجرى فيها التعديل ، على

أنه إذا كان التعديل عبارة عن إضافة أو حذف فتحات فيحصل عن كل فتحة رسم قدره مائة مليم .

ولا يجوز أن يقل رسم المعاينة عن خمسمائة مليم أو أن يزيد على خمسة وثلاثين جنيها .

وفي حالة عدم أداء رسم المعاينة في الموعد المحدد يحفظ الطلب ولا ينظر فيه إلا بعد أداء الرسم المذكور مع رسم إضافي قدره خمسمائة مليم .

مادة ٤ - فيما عدا الملامى يعلن الطالب بالموافقة على موقع المنشأة أو رفضه في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطلاب بالرأى .

مادة ٥ - في حالة الموافقة على موقع المنشأة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فيه وتحدد له مهلة لا تجاوز ثلاثين يوما لاتمامها على أنه يجوز بعد موافقة المدير العام لادارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية تحديد مهلة أطول في الأحوال التي تقتضى ذلك .

ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ إدارة التراخيص بذلك بكتاب موصى عليه وعلى هذه الإدارة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الاخطار فإذا ثبت اتمامها صرف له الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها في المنشأة على الدوام .

وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تجاوز نصف المهلة الأولى فإذا لم تتم الاشتراطات خلالها للطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يجاوز مجموعها المهلة الأولى على أن يقوم بأداء رسوم إعادة معاينة عن كل مهلة منها تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى فإذا لم تتم الاشتراطات في نهايتها رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على إخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

**مادة ٦ -** إذا ثبت خلال الثلاثين يوما التالية لأداء رسم المعاينة أن المنشأة مستوفاة للاشتراطات الواجب توافرها فيها . جاز خلال تلك المدة صرف الترخيص مرافقا له تلك الاشتراطات دون حاجة الى اعلان الطالب بها .

**مادة ٧ -** إذا كانت المنشأة من الملامى فيعلن الطالب بالموافقة على موقع الملهى أو رفضه في ميعاد لا يجاوز خمسة وأربعين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات هذه المدة دون تصدير إخطار للطالب بالرأى

**مادة ٨ -** وفي حالة الموافقة على موقع الملهى يكلف الطالب بتقديم الرسومات الخاصة والتي تقرر ادارة التراخيص وجوب تقديمها .

وعلى طالب الترخيص خلال ستة شهور من تاريخ تكليفه أن يقوم بتقديم هذه الرسومات مستوفاة ومطابقة للاشتراطات العامة الواجب توافرها فيه مرافقا لها الايصال الدال على أداء مبلغ جنيته من رسم النظر وعليه أداء باقى هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه ولا يؤدي رسم نظر عن التراخيص المؤقتة اذا لم تجاوز مدتها شهرا .

**مادة ٩ -** يحسب رسم النظر إذا كان خاصا باقامة ملهى بواقع ٢٠ مليما عن كل متر مربع من أرضية كل دور من أدوار الملهى داخلا فيه الشرفات والخارجات كما يدخل في حساب مساحة الدور الأرضى الأفنية المكشوفة ويحسب بئر السلم على أساس مسطح أرضية مضروبا في عدد الأدوار التي توصل اليها ولا يدخل في الحساب دزاولى السطوح .



وإذا كان الطلب خاصا بالتراخيص في اجراء تعديل في الملهى حسب الرسم بذات الفئة على أساس المساحة التى يجرى فيها التعديل على أنه إذا كان التعديل يقتصر على اضافة أو سد فتحات فيحصل على كل فتحة رسم قدره مائة ملهم .

ولا يجوز أن يقل رسم النظر عن جنيه أو أن يزيد على ٣٥ جنيها .  
وفي حالة عدم أداء رسم النظر أو عدم تقديم الرسومات في المواعيد المحددة يحفظ الطلب ولا ينظر فيه الا بعد أداء الرسم المذكور ورسم اضافى قدره خمسمائة ملهم وتقديم الرسومات .

**مادة ١٠ -** على ادارة التراخيص أن تبلغ الطالب رأيها في الرسومات خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها ويعتبر في حكم الموافقة عليها قوات هذا الميعاد دون تصدير اخطار للطالب بالرأى وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الخاصة الواجب توافرها بالملهى .

**مادة ١١ -** على الطالب بعد اقامة الملهى طبقا للاشتراطات والرسومات المعتمدة وابلاغ ادارة التراخيص وعلى هذه الادارة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من الابلاغ فاذا ثبت لها اتمامها صرف التراخيص مرافقا للاشتراطات الواجب توافرها في الملهى على الدوام .

وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تتجاوز ثلاثة شهور فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها فله أن يحصل على مهلة أو أكثر لا يجاوز مجموعها ستة شهور على أن يقوم بأداء رسم اعادة معاينة عن كل مهلة منها تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة المشار اليها في المادة (٣) وإذا لم تتم الاشتراطات في نهايتها رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التى تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى للمدد المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ١٢ - إذا لم يتم الطالب بتمام الاشتراطات الواجب توافرها في الملهى خلال سنتين من تاريخ الموافقة على الرسومات اعتبرت هذه الموافقة كأن لم تكن .

مادة ١٣ - يجب أن تتوفر في المنشأة الفندقية أو السياحية الاشتراطات الآتية :

١ - الاشتراطات العامة وهي الاشتراطات الواجب توافرها في جميع المنشآت أو في نوع منها وفي مواقعها وتتضمن :

( أ ) اشتراطات هندسية وإنشائية يصدر بها قرار من وزير الإسكان والتشييد بعد موافقة وزير السياحة أو الشروط والمواصفات التي تصدر بقرار من وزير النقل بعد موافقة وزير السياحة وذلك بالنسبة للفنادق العائمة والبواخر السياحية .

( ب ) اشتراطات عامة أخرى يجب توافرها في جميع المنشآت الفندقية والسياحية وفي مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير السياحة .

ويجوز بقرار من وزير السياحة الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

٢ - الاشتراطات الخاصة :

وهي الاشتراطات التي ترى إدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية بالوزارة وجوب توافرها في المنشأة المقدم عنها طلب الترخيص ويعتمدها المدير العام لهذه الإدارة .

كما يجوز بقرار من وزير السياحة إضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها في أي منشأة فندقية أو سياحية مرخص بها .

مادة ١٤ - التراخيص التي تعطى للطلاب تكون دائمة ما لم ينص

على تحديد مدتها ويجوز تجديد التراخيص المصددة المدة بعد أداء رسم يعادل رسم المعاينة .

كما يجوز اعطاء تراخيص مؤقتة عن المنشآت التي تقام بصفة عرضية في المناسبات كالموالد والأعياد والمعارض وتغطي هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقررها المدير العام لإدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية .

مادة ١٥ - يجوز أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفندقية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحق بها كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية والمحال الصناعية والتجارية الملحق بالمنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأصلي .

مادة ١٦ - على المرخص له أداء رسم تفتيش سنوى قدره ٥٪ من القيمة الإيجارية للمنشأة ولا يجوز أن يقل هذا الرسم عن جنيه أو أن يزيد على ١٠ جنيهات سنوياً .

وإذا كانت المنشأة مرخصاً فيها ببيع أو تقديم المشروبات الروحية والمخمرة فيكون رسم التفتيش السنوى ثلاثة أمثال الرسم المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

ولا يجوز أن يقل عن ثلاثة جنيهات أو يزيد على ٣٠٠ جنيه .

مادة ١٧ - يحسب رسم التفتيش على أساس الأجرة الفعلية للمنشأة أو القيمة الإيجارية المقدرة لها في سجلات الضريبة على العقارات المبنية أيهما أعلى إذا كانت المنشأة غير خاضعة للضريبة على العقارات المبنية وكذلك في الجهات الغير مربوط عليها تلك الضريبة تقوم بتقدير القيمة الإيجارية للمنشأة لجنة تشكل من ثلاثة أعضاء ويعينهم وكيل الوزارة لشئون الرقابة أو من ينييه .

مادة ١٨ - يستحق رسم التفتيش سنوياً على المنشأة عن سنة كاملة ابتداء من أول يناير إذا تم الترخيص بإقامتها خلال الستة شهور الأولى من السنة وعن نصف سنة فقط إذا تم الترخيص لها خلال الستة شهور الثانية وذلك كله أياً كانت المدة التي تبقى فيها المنشأة مفتوحة .

على أنه إذا كان الترخيص بإقامة المنشأة محدداً بمدة لا تزيد على ستة شهور ولم يحدد فيؤدى عنه نصف قيمة رسم التفتيش عن سنة كاملة وإذا كان الترخيص مؤقتاً لمدة لا تتجاوز شهراً فلا يحصل عنه رسم التفتيش اكتفاء برسم المعاينة .

ويؤدى رسم التفتيش مقدماً خلال شهر يناير من السنة المستحق عنها . وإذا كانت المنشأة جديدة فيؤدى الرسم قبل صرف الترخيص في إقامتها .

مادة ١٩ - يظل رسم التفتيش المقرر طبقاً لأحكام هذا القرار ثابتاً دون تعديل الى نهاية المدة المقررة لسريان تقدير الضريبة على العقارات المبنية أو لمدة خمس سنوات في الجهات الغير مربوط عليها ضريبة على العقارات المبنية .

ويستثنى من ذلك حالة زيادة أو نقص القيمة الإيجارية للمنشأة بسبب اجراء تعديل فيها فيعاد تقدير رسم التفتيش السنوى في هذه الحالة مع مراعاة ما طرأ على القيمة الإيجارية من زيادة أو نقص يؤدى الرسم بالذئمة المعدلة اعتباراً من أول يناير من السنة التالية للسنة التي حدث فيها التعديل .

مادة ٢٠ - في حساب رسوم المعاينة والنظر والتفتيش تجبر كسور الجنيه الى نصف جنيه اذا قلت عن خمسمائة مليم وإلى جنيه اذا زادت على خمسمائة مليم .



مادة ٢١ - لا يجوز اجراء أى تعديل فى المنشأة المرخص بها الا بعد موافقة ادارة التراخيص .

ويقدم طلب الترخيص فى اجراء تعديل للمنشأة من المرخص له فى اقامتها أو من ينوب عنه الى ادارة الرخص بالوزارة على النموذج المعد لذلك ويشتمل الطلب على البيانات المشار اليها فى المادة (١) من هذا القرار وكذلك على البيانات الآتية :

( أ ) رقم الترخيص فى اقامة المنشأة وتاريخ صدوره والجهة الصادر منها .

( ب ) التعديلات المطلوب الترخيص فى اجرائها .

( ج ) أثر هذه التعديلات على القيمة الايجارية للمنشأة وعدد من تتسع لهم .

ويرفق بالطلب أربع نسخ من الرسومات التفصيلية للتعديلات وكذلك الايصال الدال على أداء مبلغ خمسمائة لليم من رسم المعاينة أو مبلغ جنيه من رسم النظر بالنسبة للملاهي على أن يؤدي ما قد يكون باقيا من الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه .

مادة ٢٢ - لا يجوز لأى شخص أن يستغل منشأة فندقية أو سياحية أو أن يعمل مديرا لها أو مشرفا على الأعمال فيها إلا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك وبعد أداء الرسوم المقررة وفقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٢٣ - يقدم طلب الترخيص الى ادارة التراخيص بالوزارة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالفتة المقررة .

ويذكر فى الطلب اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده ومحل اقامته وترفق به :

( أ ) صورتان فوتوغرافيتان للطلب بمقاسهما ٣ X ٤ سم تلتصق أحدهما على الطلب .

( ب ) شهادة تحقيق شخصية الطالب وصحيفته الحالية الجنائية فإذا كان طالب الترخيص أجنبياً قدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسية أو القنصلية للدولة التابع لها عن بسوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

وإذا كان طالب الترخيص في الاستغلال أو الإدارة شركة أو هيئة فيرفق بالطلب أيضاً صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الاستغلال أو الإدارة .

وإذا كان سن طالب الترخيص بين ٢١ و ٣٥ سنة فيرفق في طلبه شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية .

مادة ٢٤ - يؤدي عند تقديم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة ستمائة مليم . فإذا تضمن الطلب أكثر من عمل يؤدي رسم قدره جنيه ولا يرد هذا الرسم بأي حال .

ويصرف الترخيص بعد التحقيق من استيفاء الطالب للشروط ويسرى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لمدة أخرى مماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل وإلا اعتبر لاغياً ويحصل عن كل تجديد رسم قدره ثلاثمائة مليم ولو تضمن الترخيص أكثر من عمل .

ويتبع في التجديد الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة على أن يرفق بالطلب الشهادة المنصوص عليها في البند (ب) من هذه المادة بشرط أن تكون حديثة .

مادة ٢٥ - لا يجوز في المنشآت الفندقية أو السياحية بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من إدارة التراخيص بالوزارة ويعتبر هذا الترخيص شخصي ولا يسرى الا

بالنسبة للمنشأة الممطى عنها ويلغى اذا توفى المرخص له في اتمام المنشأة أو حدث تغيير لأى سبب آخر ويصرح مؤقتا ببيع الخمر لمن ينوب عن آلت إليهم ملكية هذه المنشأة أو إلى المستغل الجديد خلال لفترة المحددة بالمادة (٣٨) وبذات شروطها .

مادة ٢٦ - يقدم طلب الترخيص المشار اليه بالمادة السابقة الى ادارة التراخيص بالوزارة من المرخص له في اقامة المنشأة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمنة بالفتة المقررة ويذكر في الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده ومناخته ومحل اقامته .

٢ - عنوان المنشأة واسمها التجارى ورقم الترخيص في اقامتها وتاريخ صرفه والجهة التى صرف منها .

٣ - رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التى صدر منها اذا كان يستغل المنشأة أو يعمل مديرا لها .

وترفق بالطلب صورتان فوتوغرافيتان للطلب مقاسهما ٤X٣ سم تحقق أحدهما على الطلب .

وتبين في الترخيص مدته والشروط المقيدها اذا كان محدد المدة أو مقيدها أى شرط .

مادة ٢٧ - لا يجوز في المنشآت الفندقية أو السياحية عدا الملامى العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بتملك أو حيازة مذياع الا بترخيص خاص من ادارة التراخيص بالوزارة وبعد أداء الرسوم المقررة .

أما بالنسبة للملامى فـلى مستغل الملامى أو مديره ابلاغ ادارة التراخيص بالوزارة قبل العرض بثمان وأربعين ساعة باسم الفرقة التى

ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها وكل من يستخدم في أعمالها وأيام  
وهو أعيد العرض وبرامجه .

مادة ٢٨ - يقدم طلب الترخيص المشار اليه بالفقرة الأولى من  
المادة السابقة الى ادارة التراخيص بالوزارة من المرخص له في اقامة  
المنشأة أو مستغلها على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على  
بيانات هذا النموذج عليها طابع دمنعة بالفئة المقررة .

ويذكر في الطلب :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته  
ومحل اقامته .

٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في اقامتها والجهة التي  
يصدر منها .

٣ - رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التي  
صدر منها اذا كان مستغلا للمنشأة .

٤ - نوع الترخيص المطلوب .

٥ - تحديد المكان المطلوب الترخيص داخله في العزف الموسيقى أو  
الرقص أو الغناء أو وضع المذياع .

مادة ٢٩ - يؤدي عند تقديم طلب الترخيص رسم قدره ستمائة  
مليم ويتعدد الرسم بتعدد موضوع الترخيص ويسرى هذا الترخيص لمدة  
سنة من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لمدة أخرى مماثلة على أن يقدم  
طالب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل والا اعتبر لاغيا  
ويحصل عن كل تجديد رسم قدره ثلاثمائة مليم ولو تعدد موضوع  
الترخيص ويتبع في التجديد الاجراءات المنصوص عليها في المادة  
السابقة ويقدم الترخيص للتأشير عليه بالتجديد .



مادة ٣٠ — لا يجوز تشغيل أو استغلال أى وسيلة من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بها قرار من وزير السياحة باعتبارها منشأة سياحية الا بترخيص خاص من ادارة التراخيص للمنشآت الفندقية والسياحية بالوزارة .

مادة ٣١ — يقدم طالب الترخيص لتشغيل أو استغلال سيارة سياحية الى ادارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع الدمغة بالفئة المقررة ويذكر فى الطلب :

١ — اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته وعنوانه الذى توجه اليه فيه المكاتبات ورقم وتاريخ القيد بالسجل التجارى .

٢ — اسم المستغل ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته وعنوانه .

٣ — نوع السيارة موضوع الطلب وتاريخ ومكان صنعها وماركتها والقيمة الفعلية للسيارة .

٤ — عدد الأشخاص الذين تتسع لهم السيارة موضوع الطلب والمقاعد والأبواب .

ويرفق بالطلب :

( أ ) بالنسبة لشركات السياحة التى تمتلك سيارات سياحية يجب تقديم صورة فوتوغرافية للتراخيص السياحي أو خطاب من الادارة العامة للشركات تثبت أن هذه الشركة حاصلة على ترخيص سياحي مع ذكر رقم وتاريخ وجهة صدور الترخيص وصورة معتمدة من مستندات تكوين الشركة من الأواق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

( ب ) بالنسبة لشركات الطيران وشركات النقل السياحي يجب تقديم صورة فوتوغرافية من السجل التجارى بعد الاطلاع على الأصل ( أو خطاب معتمد بالنسبة لشركات الطيران فقط ) وتقديم ما يثبت قيد شركات النقل السياحي في غرفة صناعة السياحة وصورة معتمدة من مستندات تكوين الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المستول عن كيفية تنفيذ أحكام القانون .

( ج ) تقديم ما يثبت ملكية السيارة بسند موثق في الشهر العقارى أو الأوراق الخاصة بالافراج الجمركى .

( د ) شهادة من ادارة المرور التابع لها السيارة أو من الجمارك أو أى جهة رسمية معتمدة تبين تاريخ صنع السيارة .

( هـ ) مستند رسمى مبين فيه قيمة السيارة بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية .

وعلى ادارد التراخيص أن تبلغ رأيها فى الطلب الى صاحب الشأن فى ميعاد لا يجاوز شهر ومن تاريخ وصوله .

مادة ٢٢ - فى حالة الموافقة المبدئية على الطلب يعلن الضالـف بالاشتراطات الواجب توافرها فى السيارة السياحية ومتى أنه انطبـاق هذه الاشتراطات أبلغ ادارة التراخيص ذلك بكتاب موصى عليه وعـلى هذه الادارة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال مدة شهر من وصول الاخطار فـإذا ثبت اتمامها صرف الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها فى السيارة السياحية على الدوام .

مادة ٢٣ - يقدم طلب الترخيص لتشغيل وتسيير واستغلال باخره سياحية الى ادارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية على النموذج المـعد لذلك أو على ورقه مشتملة على عـدد النموذج عليها طابع دمه بالفتة المقررة ويذكر فى الطلب

- ١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته وعنوانه الذى توجه اليه فيه المكاتبات .
- ٢ - اسم مالك الباخرة ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده .
- ٣ - اسم المدير المسئول ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده .
- ٤ - نوع الباخرة التى موضوع الطلب وتاريخ صنعها .
- ٥ - القيمة الفعلية للباخرة .
- ٦ - الحمولة الكلية للباخرة بالأشخاص وعدد الكباين والأسرة .

ويرفق بالطلب :

- ( أ ) الرسومات التفصيلية للباخرة طبقا للمواصفات الموضوعة مع بيان جميع هذه المواصفات وهى الخاصة بالبدن والمكينات والمساعدة وأماكن الإعاشة وصالة الطعام ومعدات الانقاذ والاطفاء .
- ( ب ) شهادة صلاحية الباخرة السياحية من الادارة المختصة بالوزارة مع اعتماد الرسومات المنوه عنها فى البند السابق .
- ( ج ) شهادة قيد بغرفة صناعة السياحة بالنسبة لشركات السياحة أو شركات النقل السياحى أو أى شخص يقوم بتشغيل وتسيير وتأجير باخرة سياحية ورقم وتاريخ قيده بالسجل التجارى .
- وعلى ادارة التراخيص أن تبلغ رأيها فى الطلب الى صاحب الشأن فى ميعاد لا يجاوز شهر عن تاريخ وصوله .

مادة ٣٤ - فى حالة الموافقة المبدئية على الطلب يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فى الباخرة السياحية وهى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ ادارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية بذلك بكتاب موصى عليه وعلى هذه الادارة التحقق من اتمام الاشتراطات والمواصفات الفنية والموضوعية خلال مدة شهر من وصول الاخطار فاذا

تتبع تمامها، صرف الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها في باحرد سيدي على الدوام مع ذكر الدرجة السياحية الممنوحة بـرد السياحة .

مادة ٣٥ - يتم تجديد الترخيص للبواخر السياحية سنويا ويقدم طلب التجديد الى ادارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على الاقل والا اعتبر لاغيا ويذكر في طلب التجديد البيانات المطلوبة في المادة ( ٣٢ ) ويقدم الترخيص للتأشير عليه بالتجديد بعد اجراء المعايينة السياحية اللازمة والتحقق من توفر الاشتراطات الواجب توافرها على الدوام في الباخرة السياحية .

مادة ٣٦ - بعد حصول الباحر على الترخيص السياحي والملاحى تخضع للتفتيش الدورى مرة واحدة كل ثلاثة شهور في مكان رسوها أو في منطقة عملها ويجب أن يكون بالباخرة السياحية سجل خاص لتسجيل الملاحظات الخاصة بها .

مادة ٣٧ - لا يجوز اعطاء التراخيص المشار اليها في هذا القرار الى الأشخاص الآتى بيانهم .

١ - المحكوم عليهم بدفوه جنايه أو في جريمه مخلة بالأمانه ، الشرف ولم يرد اليهم اعتبارهم .

٢ - المحكوم عليهم في جريمة حكم بسبب وقوعها باغلاق المنشأة الفندقية أو السياحية التي كانوا يستغلونها أو يديرونها أو يشرفون على اعمال فيها لمدة ثلاثة شهور ولم تهض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .

وتلغى التاحص الممنوحة وفقا لأحكام هذا القرار اذا حكم على المخص له باحدى العقوبات أو في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .



كما لا يجوز اعطاء هذه التراخيص الى عديمى الأهلية أو ناقصيها الا اذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولا عن أية مخالفة لأحكام هذا القرار ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الأهلية أو ناقصيها الذين تؤول اليهم ملكية المنشأة .

مادة ٣٨ - عند وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية يجب على من آلت اليهم ملكية هذه المنشأة ابلاغ إدارة التراخيص بالوزارة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولا عن تنفيذ أحكام هذا القرار وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ترخيص المنشأة اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٣٧) .

مادة ٣٩ - يجوز التنازل عن ترخيص المنشأة افندقية أو السياحية بموافقة إدارة التراخيص بالوزارة وعلى المتنازل اليه خلال أسبوعين عن تاريخ التنازل أن يقدم طلبا بنقل الترخيص اليه مرافقا له عقد التنازل مصدقا على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق وعلى إدارة التراخيص أن تثبت فى الطلب المقدم اليها فى هذا الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ويظل المرخص له مسئولا عن تنفيذ أحكام هذا القرار الى أن تتم الموافقة على التنازل .

مادة ٤٠ - على المرخص له بمنشأة فندقية أو سياحية ابلاغ إدارة التراخيص باسم مستغل المنشأة وعلى المستغل ابلاغ تلك الادارة باسم مدير المنشأة .

مادة ٤١ - يجوز أن يقوم بأعمال المستغل والمدير فى المنشأة شخص واحد بشرط أن يكون مرخصا له فى تلك الأعمال .

مادة ٤٢ - فى حالة الترخيص فى عراولة ألعاب القمار تلتزم الشركة أو المؤسسة المرخص لها باخطار دائرة التراخيص بها الترخيص خلال

شهر من تاريخ صدوره ويحرر هذا الإخطار على النموذج المعد لذلك أو على ورقة هتمة على بيانات هذا النموذج . ويذكر في الإخطار :

- ١ - اسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها .
- ٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في أقالمتها والجهة التي صدر منها .
- ٣ - اسم ولقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته وصناعته ومحل إقامته .

٤ - تحديد المكان الذي ستراول فيه ألعاب القمار .

٥ - أنواع ألعاب القمار المرخص بها .

ويرفق بالإخطار صورة من العقد المبرم في مزاولة هذه الألعاب ويؤشر بما يفيد الترخيص في مزاولتها على الترخيص بإقامة المنشأة وفي سجل قيد المنشآت الفندقية والسياحية .

مادة ٤٣ - يحظر في المنشآت الفندقية والسياحية ارتكاب أفعال وإبداء إشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التغاضي عنها كما يحذر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة لرجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

مادة ٤٤ - لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في المنشآت السياحية أن يختلطن برواده إلا في الملامى الليانية وبالشروط التي تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

مادة ٤٥ - تلغى رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية في الأحوال

الآتية

- ١ - إذا أبلغ المرخص له إدارة التراخيص بالوراثة بوقف العمل بالمنشأة أو انتهاء الترخيص .

- ٢ - إذا أوقف العمل بالمنشأة لمدة ٢٤ شهراً متصلة ما لم يكن هذا بوقف بسبب قوة قاهرة أو أسباب خارجة عن إرادة المرخص له .
- ٣ - إذا أزيلت المنشأة ولو أعيد إنشاؤها .
- ٤ - إذا كانت المنشأة ثابتة ثم نقلت من مكانها .
- ٥ - إذا تغير نوع المنشأة أو الغرض المخصص لها .
- ٦ - إذا أصبحت المنشأة غير قابلة للتشغيل أو فقدت السـيارة أو البـاخرة أو فقدت صلاحيتها للاستغلال السياحي .
- ٧ - في حالة مخالفة أحكام المادة (٢١) من هذا القرار .

مادة ٤٦ - تعد بإدارة التراخيص سجلات لقيد المنشآت الفندقية والسياحية والتراخيص الخاصة بها وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض والمعتمد من وكيل الوزارة لشئون الرقابة السياحية .

مادة ٤٧ - يجوز لوكيل الوزارة لشئون الرقابة بقرار يصدر بناء على اقتراح من الإدارة العامة للفنادق بالنسبة للمنشآت الفندقية وإدارة الرقابة على المحال العامة بالنسبة للمنشآت السياحية مد مواعيد السـهر وتناول المشروبات الروحية في المنشآت العامة .

مادة ٤٨ - تحفظ في المنشآت الفندقية والسياحية جميع التراخيص المتعلقة بها وفقاً لأحكام القانون ويجب تقديمها عند الطلب إلى مفندس لوزارة .

مادة ٤٩ - على مستغلى المنشآت الفندقية والسياحية أو المسئولين عن إدارتها تعديل أوضاعها بما يتفق مع أحكام هذا القرار خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره .

مادة ٥٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار وزير السياحة

رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣

في شأن المنشآت الفندقية والسياحية (١)

وزير السياحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ،

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملامى .

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل (٢) .

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام (٣) .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

## قُـرـر :

مادة ١ - يجب أن يكون لكل منشأة مدير مسئول يتولى تنظيم العمل بها وفقا لقواعد الخدمة والإدارة .

مادة ٢ - على مستغلى المنشآت الفندقية أو السياحية اتباع الالتزامات الأساسية التالية في علاقتهم بالنزلاء أو المترددين على المنشأة :

- 
- (١) الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٧٥ - العدد ١١٤ .  
(٢) القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ استبدل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل ( الجريدة الرسمية في ١٣/٨/١٩٨١ - العدد ٣٣ تابع ) .  
(٣) القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ استبدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ( الجريدة الرسمية في ٢٠/٧/١٩٧٨ - العدد ٢٩ « تابع ب » ) .



١ - لا يجوز الامتناع عن حجز الأسرة الخالية بالمنشآت الفندقية أو تأجيرها إلا إذا امتنع طالب الحجز عن تقديم الضمانات المطلوبة أو قامت لدى هذه المنشآت أسباب جدية .

٢ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أو السياحية أن تفرض على النزيل الإقامة بغرفة بسريرين أو أكثر في حالة وجود غرف خالية بسرير واحد .

٣ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أو السياحية أن تعلق المبيت أو تناول الوجبات أو المأكولات أو المشروبات على أي شرط من الشروط . مع ذلك يجوز اشتراط تناول النزيل أو المتردد على المنشأة وجبة أو أكثر من الوجبات بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للرقابة على الفنادق بالنسبة للمنشآت الفندقية أو الإدارة العامة للمحال العامة بالنسبة للمنشآت السياحية .

٤ - للمنشأة الفندقية مطالبة النزلاء بالمبالغ المستحقة عليهم في نهاية كل أسبوع إلا إذا اتفق على غير ذلك كما يجوز لأسباب جدية مطالبة النزلاء بأداء المستحق عليهم يوميا ومقدما أو مطالبتهم بتقديم ضمان مالي لا يتجاوز أجر ثلاثة أيام .

٥ - يجب على المنشأة أن تعطي لكل عميل فاتورة بقيمة المبالغ المطلوبة منه .

٦ - على إدارة المنشأة اخطار شرطة السياحة عن الأشياء الخاصة بالنزلاء والتي يتم العثور عليها بعد مغادرتهم نهائيا والاحتفاظ بهذه الأشياء بالإدارة .

مادة ٣ - يجب أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بيانا بالخدمات وفي حالة تقديمها من شركات السياحة يجب أن تتضمن كفاية المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصبح الحجز نهائيا إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من المختص بالفندق .

**مادة ٤ -** إذا أراد طالب الحجز إلغاء حجزه أو تعديله فعليه إخطار الفندق بالإلغاء أو التعديل قبل أربعة عشر يوماً من الموعد الذي يبدأ فيه سريته لحجز بالنسبة للحجوزات الخاصة بالأفراد ( الذين لا يزيد عددهم عن عشرة ) للمنشآت الفندقية وقبل ثمانية وعشرين يوماً بالنسبة للبواخر السياحية المتحركة أما بالنسبة للمجموعات فيشترط الإخطار بالإلغاء أو التعديل :

( أ ) قبل ثلاثين يوماً بالنسبة لفنادق القاهرة والجيزة .

( ب ) قبل خمسة وأربعين يوماً بالنسبة لفنادق باقى مدن الجمهورية ولبواخر السياحة المتحركة .

هذا ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

**مادة ٥ -** فى حالة حجز احدى الشركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية فانه لا يجوز للشركة المحلية أن تستبدل الفوج الوارد اسمه وعدده بإخطار الحجز بفوج تابع لشركة أخرى غير المخطر عنها .

**مادة ٦ -** فى حالة حجز احدى الشركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية وأخطرت الشركة الأخيرة بإلغاء رحلة هذا الفوج يجب على الشركة الحائزة أن تخطر الفندق بهذا الإلغاء وتعرض على الفندق أما :

( أ ) إلغاء الحجز مع الالتزام بما يترتب على الإلغاء .

( ب ) استئذان الفندق فى إحلال فوج لشركة أخرى أجنبية مكان الفوج الذى ألغى حضوره .

( ج ) أو منحها أولوية شغل الأماكن التى كانت محجورة للفوج الملغى أو بعضها خلال فترة يتفق عليها فى حالة عدم وجود من يشغل هذه الأماكن فى فترة انتظار الفندق والفندق فى الحالة المشار اليها .

- اما اعتبار الحجز لاغ وتنفذ نصوص اتفاق الحجز .
  - أو اعفاء الشركة الحائزة من جزاء الالغاء ان كان الالغاء قد تم في الفترة التي توجب توقيع الجزاء وذلك في حالة وجود من يشغل الأماكن التي خلت نتيجة الالغاء في قائمة الانتظار ولم يترتب على الالغاء خسارة للفندق .
  - أو موافقة الفندق كتابة على قبول تحويل الحجز بمعرفة الشركة الحائزة الى فوج شركة أجنبية أخرى تعمل مع نفس الشركة الحائزة .
  - أو مطالبة الشركة الحائزة بأداء جزاء الالغاء ان كان الالغاء قد تم في الفترة التي تستوجب ذلك وتعذر ملء الفراغ ومع ذلك يجوز للفندق وفق تقديره وسابق معاملاته مع الشركة الحائزة أن يعفيها من أداء الجزاء بالكامل أو بعضه .
- مادة ٧ — اذا تم الغاء الحجز أو تعديله بعد المواعيد المبينة في المادة الخامسة التزم طالب الحجز بأداء التعويض للفندق أو الباقرة على النحو التالي :
- ١ — قيمة الخدمات المطلوبة بالكامل للإقامة ثلاث ليال اذا كان الحجز ساريا خلال الموسم .
  - ٢ — قيمة الخدمات المطلوبة للإقامة ليلة واحدة في غير الموسم .
  - ٣ — قيمة الخدمات المطلوبة للرحلة بالكامل في الباقرة المتحركة اذا تعذر شغل الأماكن التي ألغى حجزها قبل بدء الرحلة .
- مادة ٨ — يجوز للمنشآت الفندقية رفض طلبات الحجز التي ترد اليها من الشركات السياحية التي يتكرر الغاء طلبات الحجز المقدمة منها دون وجود أسباب جدية تبرر ذلك ( عمليات الحجوزات الوهمية ) وتخطر وزارة السياحة بأسماء هذه الشركات .

مادة ٩ — تعتبر الفترات الموضحة بعد موسماً في تطبيق أحكام المادة السابقة :

( أولا ) الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ أبريل بالنسبة لفنادق المدن الواقعة على شاطئ البحر الأبيض •

( ثانيا ) الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ أبريل بالنسبة لفنادق مدن محافظات : قنا وأسوان والبحر الأحمر •

( ثالثا ) طول السنة بالنسبة لفنادق محافظة القاهرة والجيزة والبواخر السياحية المتحركة •

مادة ١٠ — لصاحب المنشأة الفندقية الحق في حجز الأمتعة والملابس وكذا المتعلقات التي يقدمها العميل في حالة عدم سداده للفاتورة كما يحق له فضلا عن ذلك طلب مغادرة النزيل فورا •

مادة ١١ — لا يجوز لطالب الحجز التنازل عن حجزه لدى شخص آخر الا بعد حصوله على موافقة كتابية من المنشأة الفندقية يتم اثباتها بسجلات المنشأة الخاضعة للتفتيش •

مادة ١٢ — يكون إثبات الحجز بالخطابات المتبادلة بين الطرفين أو من البيانات المدونة في سجلات المنشأة الفندقية والمعدة لهذا الغرض وبأية طريقة أخرى من طرق الإثبات •

مادة ١٣ — نصوص الاتفاقيات الخاصة بالحجز ملزمة للطرفين مالم يتنازل أيهما بمحض ارادته ورضائه للآخر عن جزء من حقه •

مادة ١٤ — يجوز للمنشأة الفندقية أو السياحية إلزام عملائها أو المترددين عليها بتخفيض أى ضوضاء غير عادية من شأنها إزعاج باقى العملاء أو المترددين كاستعمال الراديو أو التليفزيون أو أى آلات أخرى •



مادة ١٥ - يجب على العملاء بالمنشآت الفندقية اخلاء الأماكن التي يشغلونها في نهاية المدة المتفق عليها .

وإذا كانت الإقامة غير محددة المدة وجب اخطار المنشأة بالاخلاء خلال المواعيد التي تحددها ادارة المنشأة وتعلنها للعميل وإلا ألترم بأداء أجر اليوم التالي .

مادة ١٦ - يكون تقديم المأكولات الفندقية والسياحية بلرغبات أو وفقا لقوائم الطعام متعددة الأصناف طبقا لرغبة العميل ويكون تقديم وجبة الافطار فيما بين السابعة والعاشرة صباحا والغداء فيما بين الواحدة والثالثة بعد الظهر والعشاء فيما بين الثامنة والعاشرة مساء .

ومع ذلك يجوز للمنشأة مد هذه المواعيد لفترات أطول منها استجابة لرغبات عملائها كما يجوز للمنشأة تقديم المأكولات والمشروبات وفقا لقوائم الطعام متعددة الأصناف اذا كان ذلك في غير المواعيد السالفة ذكرها بالفقرة الأولى أو كان بناء على طلب العميل .

ويجب ألا تقل أنواع المأكولات التي تقدم في وجبة الغداء عن ثلاثة أصناف وفي وجبة العشاء عن أربعة أصناف .

ولا يجوز للعميل طهى أو عمل المأكولات أو المشروبات بنفسه ما لم يسمح بذلك نظام المنشأة وفي حالة احضاره الطعام أو مشروبات تدمتهلك عادة بالمنشأة فلادارة المنشأة الحق في احتساب مصاريف اضافية .

مادة ١٧ - لا يجوز للعميل اصطحاب حيوانات بالمنشآت الفندقية الا بموافقة ادارة المنشأة وفي هذه الحالة يقتصر قبولهم على غرف النوم دون التواجد في باقى الغرف أو البهو وبالأخص غرف الطعام كسل ذلك بعد أداء رسوم اضافية ويكون العميل مسئولا عن أى أضرار تنجم عن هذه الحيوانات .

مادة ١٨ - تنقسم المنشآت الفندقية والسياحية الى خمس درجات هي :

ممتازة - أولى ( أ ) - أولى ( ب ) - ثانية ( ١ ) - ثانية ( ب ) - طبقا للشروط والمواصفات المقررة لكل وفقا للقواعد الملحقه بهذا القرار .

وتعتبر منشآت خارج التقييم المنشآت الفندقية التي لا تتدرج تحت احدى الدرجات السابقة .

مادة ١٩ - تتولى الادارة العامة للرقابة على الفنادق وإدارة الرقابة على المحال العامة كل فيما يخصه تحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول والارتياح وأسعار الوجبات والمأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة .

ويجوز أن يترك تحديد أسعار بعض أصناف المأكولات للمنشأة بشرط اخطار الادارة المختصة بالوزارة بهذه الأصناف والأسعار المحددة لها على أنه يجوز لتلك الادارة تخفيض هذه الأسعار اذا ما لاحظت مغالاة في التقدير .

مادة ٢٠ - اذا أثبت التفتيش على المنشأة هبوط مستواها بحيث لا يتناسب مع الدرجة المقيمة عليها أو مع الأسعار المعتمدة لها جاز للادارة المختصة اعادة النظر في الدرجة والأسعار وتخفيضها بما يتناسب والحالة التي آلت اليها المنشأة وذلك بعد لفت نظر المنشأة وإنذارها ومنحها المهل التي تقررها الادارة المختصة .

مادة ٢١ - يجوز لذوى الشأن الاعتراض على قرار التصنيف وتحديد الاسعار وفقا لحكم المادة ١٣ من القانون وتفصل في الاعتراض لجنة تشكل من

وكيل وزارة السياحة لشئون الرقابة السياحية أو من ينوب عنه رئيسا

مدير الادارة المختصة .....  
 عضوين يختارهما مجلس ادارة الغرفة المختصة ..... أعضاء

مادة ٢٢ - تستغلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسؤولين عن ادارتها أن يتقدموا خلال شهر مارس من كل عام الى الادارة المختصة بالوزارة بطلب اعادة النظر في درجة المنشأة وفي الاسعار المحددة لها اذا كانت لديهم أسباب تستدعى طلب التعديل وذلك وفقا للاجراءات الآتية :

١ - يقدم الطلب الى الادارة المختصة مستوفيا رسم الدمغة وموضحا به الاسانيد التى يستند اليها الطالب مشفوعا بالمستندات المؤيدة لذلك ان أمكن .

٢ - تقوم الادارة ببحث الطلب فى سجل يعد لذلك يوضح به اسم المنشأة وتاريخ ورود الطلب والاجراءات التى اتخذت بشأنه .

٣ - تقوم الادارة ببحث الطلب واتخاذ الاجراءات اللازمة ولها فى سبيل التحقق من جديته اجراء المعاينات الضرورية والاطلاع على كافة المستندات والأوراق .

٤ - يخطر الطالب بنتيجة بحث الطلب خلال ثلاثين يوما والا اعتبر مرفوضا .

٥ - للمنشأة التى رفض طلبها أو لم تجب الى كامل ما طلبته أن تتظلم من القرار الصادر فى هذا الشأن أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون .

٦ - لا تسرى أى زيادة فى الأسعار الا اعتبارا من أول شهر أكتوبر التالى لتقديم الطلب وبالنسبة للمصاييف اعتبارا من أول شهر يونيو .

مادة ٢٣ - يجب وضع العلامة المميزة لدرجة المنشأة على واجهتها بشكل ظاهر وملفت للنظر اما بوضعها مستقلة بجانب اسم المنشأة أو

على نفس اللافتة التي تحمل اسم المنشأة كما يجب وضع هذه العلامة على كافة المطبوعات والنشرات الخاصة بالمنشأة .

مادة ٢٤ - يتم قيد طلبات الغرف بالمنشآت الفندقية في دفتر يعد لهذا الغرض وفقا للنموذج التالي :

تاريخ طلب الحجز	نوعه	اسم العميل ولقبه	محل اقامته	تاريخ شغل الغرفة	تاريخ المغادرة

مادة ٢٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .



## قرار وزير السياحة

رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦

بتحديد قيمة الاتاوة على كازينوهات القمار (١)

## وزير السياحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت  
الفندقية والسياحية ،

وعلى قرار السيد وزير الاسكان والتشييد رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ .

وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٧٦ ،

## قرر :

مادة ١ - (٢) تفرض على كازينوهات القمار المرخص لها بجمهورية  
مصر العربية أو التي يرخص لها مستقبلا اتاوة قدرها ٥٠٪ ( خمسون  
في المائة من إيرادات ألعاب القمار في كل منها ) .

(١) الوقائع المصرية في ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ - العدد ٦٠ .  
(٢) صدر قرار وزير السياحة رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٦ بتخصيص نسبة  
٢٥٪ من حصة قيمة الاتاوة المقررة على كازينوهات القمار لوزارة السياحة  
الوقائع المصرية في ١٧/٢/١٩٨٦ - العدد ٤١ ) ونص على ما يلي :  
« مادة أولى - تتحدد الاتاوة المستحقة على كازينوهات القمار التي  
تم الترخيص باقامتها بالقرارات الوزارية المشار اليها والواجب سدادها  
للدولة بـ ٢٥٪ من إيرادات ألعاب القمار .  
مادة ثانية - تلتزم كازينوهات القمار المذكورة بان تودع علاوة على  
ما تقدم باسم وزارة السياحة في حساب خاص بالبنك المركزي المصري ٢٥٪  
من إيرادات ألعاب القمار مع اخطار الوزارة شهريا بما تم ايداعه باسمها في  
الحساب المذكور .

مادة ثالثة - على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار .  
مادة رابعة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية » .  
كما صدر قرار وزير السياحة رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء صندوق  
تودع فيه نسبة الـ ٢٥٪ من حصة الاتاوة المقررة على كازينوهات القمار .  
( الوقائع المصرية في ١١/٥/١٩٨٨ - العدد ١١٠ ) .

مادة ٢ - تعنى إيرادات ألعاب القمار المبالغ التى تبقى للكاзино بعد سداد مكاسب اللاعبين وقبل خصم أعباء التشغيل والمصروفات العامة والادارية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٧٦ .

تحريرا فى ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٦ ( ٢٨ يناير سنة ١٩٧٦ )

**قرار وزير التموين**

رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧

بشان تنظيم استخدام السلع الغذائية والتموينية المدعمة  
في الفنادق والمحال السياحية (١)

**وزير التجارة والتموين**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التموين ،

وعلى موافقة اللجنة العليا للتخطيط بجاستها المنعقدة بتاريخ  
١٩٧٧/٨/٢٩ ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

**قرر :**

**المادة الأولى -** يحظر على الفنادق والمحال العامة السياحية والمطاعم  
والكافيتريات والملاهي والكازينوهات السياحية من الفئتين الممتازة  
والأولى استخدام أو حيازة السلع الغذائية والتموينية المدعمة التي يتم  
توفيرها عن طريق الاستيراد أو الانتاج المحلي بغرض التوزيع على  
المستولكين والواردة بالكشف المرافق لهذا القرار .

**المادة الثانية -** يجوز لوزارة التموين عند الضرورة التصريح  
لأماكن السياحية المشار اليها بالمادة السابقة بكميات من السلع المذكورة  
وفقاً للأسعار التي تحددها الوزارة بغير دعم .

**المادة الثالثة -** كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس  
مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٤٣ .

حسمائه جيه او باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الاحوال تضبط  
 تشيئة موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

المادة الرابعة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به  
 اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ .

تحريرا في ١٣ شوال سنة ١٣٩٧ ( ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ) .



## الجدول

المرافق للقرار رقم (١٣١) لسنة ١٩٧٧

بيان بأسلح التموينية المدعمة والمحظور بغير ترخيص على  
الفنادق والمحال العامة السياحية والمطاعم والكافتريات  
والملاهي والكازينوهات السياحية من الفئتين الممتازة والأولى  
استخدامها أو حيازتها (١)

- ١ - السكر الناعم السائب .
- ٢ - الشاي المعبأ للتوزيع بالبطاقات التموينية ( تموين وحر ) .
- ٣ - الأرز المخصوص والناتورال والأنواع الأخرى بخلاف الارز  
السياحي .
- ٤ - الدجاج من انتاج شركات القطاع العام .
- ٥ - اللحوم المستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية .
- ٦ - الأسماك المجمدة من انتاج شركة مصايد أعالي البحار  
والمستوردة بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية .
- ٧ - أسماك بحيرة ناصر .
- ٨ - الدقيق العادي .
- ٩ - الدقيق الفاخر .
- ١٠ - الزيت .
- ١١ - البن الأخضر بكافة أنواعه .

(١) معدل بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ ( الوقائع المصرية في ١٧/٦/١٩٨٠ - العدد ١٤٢ ) .

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ (١)  
بتنظيم الشركات السياحية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على الشركات السياحية .  
ويقصد بالشركات السياحية الشركات التي تقوم بكل أو بعض الأعمال الآتية :

١ - تنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها  
وفقا لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من  
خدمات .

٢ - بيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الامة وحجز  
الأماكن على وسائل النقل المختلفة ، وكذلك الوكالة عن شركات الطيران  
والملاحة وشركات النقل الأخرى .

٣ - تشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل  
السائحين .

ولوزير السياحة أن يضيف الى تلك الأعمال أعمالا أخرى تتصل  
بالسياحة وخدمة السائحين .

مادة ٢ - تنقسم الشركات السياحية الخاضعة لأحكام هذا القانون  
بالنظر الى طبيعة النشاط الذي تمارسه الى .

( أ ) شركات يرخص لها في مباشرة جميع الاعمال الواردة في المادة  
(١) من هذا القانون .

( ب ) شركات يرخص لها في مباشرة الاعمال الواردة في البند (٢) من المادة (١) المشار اليها .

( ج ) شركات يرخص لها في مباشرة الاعمال الواردة في البند (٣) من المادة (١) المشار اليها .

مادة ٣ . ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) لا يجوز لأية شركة سياحية مزاوله الاعمال المنصوص عليها في هذا القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة السياحة وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات ورسوم منح الترخيص على ألا تتجاوز خمسمائة جنيه كما تحدد اللائحة المذكورة نموذج الترخيص .

ولوزير السياحة أن يصدر قرارا بوقف قبول طلبات انشاء شركات سياحية جديدة اذا رأت الوزارة في فترة من الفترات عدم حاجة البلاد اليها . ولا يجوز للشركات السياحية مزاوله نشاطها في المناطق العسكرية أو في مناطق الحدود الا بعد الحصول على موافقة وزارة الدفاع بناء اقتراح من وزارة السياحة .

مادة ٤ - ( الفقرتين د ، هـ مستبدلتين بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) يشترط لمنح الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) :

( أ ) أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة وفقا لاحكام القوانين المعمول بها .

( ب ) ألا يتضمن عقد الشركة المشهر أغراضا تتجاوز تلك المنصوص عليها في هذا القانون .

( ج ) أن تتخذ الشركة مقرا لها في جمهورية مصر العربية تتوافر فيه الشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

( د ) أن يكون للشركة مدير عام مصرى الجنسية وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط اللازمة توافرها فيه .

( ٥ ) ألا يقل رأسمال الشركة عن المبلغ الآتية :

مائة ألف جنيه بالنسبة للشركات المنصوص عليها في البند ١  
المادة الثانية يخصص منها عشرون ألف جنيه كتأمين .

أربعون ألف جنيه بالنسبة للشركات المنصوص عليها في البند (ب)  
من المادة المشار إليها يخصص منها مبلغ ثمانية آلاف جنيه كتأمين .

عشرون ألف جنيه بالنسبة للشركات المنصوص عليها في البند ( ج )  
من المادة المشار إليها يخصص منها مبلغ ثمانية آلاف جنيه كتأمين .

وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة سداد التأمين والجهة التي يودع بها .  
وعلى شركات النقل السياحي أن تقدم ما يثبت ملكيتها للحد الأدنى  
لوسائل النقل .

وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأدنى المشار إليه ونوع تلك الوسائل  
وسعة صنعها ومواصفاتها .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (١) من هذا القانون يجوز  
الترخيص للشركات السياحية في إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية  
على ألا تدخل قيمة هذه المنشآت في حساب الحد الأدنى من رأس المال  
إلا حسب نوافره طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) لوزير  
السياحة الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها داخل  
جمهورية مصر العربية بعد اتباع الأحكام المقررة في هذا القانون وتوافر  
الشروط الآتية :

١ - أن تكون الشركة تابعة لأحدى دول التي تعطى للشركات  
المصرية حق إنشاء فروع فيها .

( ب ) أن تدفع ميزانية قدرها مائة ألف جنيه إما نقداً أو بمحددات



خطاب ضمان معتمد من بنك مصرى وغير قابل للإلغاء أو التجزئة أو التحويل .

( ج ) أن تبودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأسمال في مصر لا يقل عن مائتى ألف جنيه .

وتسرى أحكام الفقرتين ( ب ، ج ) من هذه المادة في شأن الشركات المصرية التي يدخل في تكوينها رأسمال أجنبى .

مادة ٧ - لا يجوز التنازل عن الترخيص الصادر للشركة أو التغيير في نوعية نشاطها المسجلة به أو شكلها القانونى أو في الشركاء المسجلين بالنسبة لشركات الأشخاص الا بموافقة وزير السياحة .

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات تعديل الترخيص والتنازل عنه .

مادة ٨ - لا يجوز لغير الشركات السياحية مزاوله أى من الاعمال المنصوص عليها بالمادة الأولى الا بترخيص من وزير السياحة .

مادة ٩ - يجوز للشركات السياحية انشاء فروع لها داخل أو خارج البلاد بشرط الحصول على موافقة وزير السياحة ، وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها في مقر تلك الفروع وفيما يتولى ادارتها .

مادة ١٠ - يجب على الشركات المتخصصة في أعمال النقل السياحى أن تحصل مقدما على موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل المختلفة التى تستخدمها قبل التقدم للحصول على ترخيص بها من الجهات المختصة . وتعتبر هذه الموافقة شرطا من شروط الترخيص .

ولا تدخل قيمة وسائل النقل في حساب الحد الأدنى من رأس

المال الواجب توافره طبقا لحكم المادة (٤) من هذا القانون ويسرى هذا الحكم على الشركات التي ترغب في شراء وسائل نقل خاصة بها .

مادة ١١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) تعد وزارة السياحة سجلا خاصا للشركات السياحية المرخص لها طبقا لاحكام هذا القانون وتحدد اللائحة التنفيذية طريقة امساك هذا السجل والبيانات التي يتضمنها والرسوم الخاصة باستخراج بيان أو أكثر من البيانات الواردة فيه أو طلب تعديل هذه البيانات واطافة بيانات جديدة وكذلك رسوم استخراج بدل فاقد أو صورة عن الترخيص على الا تجاوز هذه الرسوم :

مليم	جنيه
—	١٠ عشرة جنيهات عن طلب استخراج بيان أو أكثر من البيانات الواردة في السجل .
—	١٥ خمسة عشر جنيها عن طلب تعديل بيانات واردة في السجل واطافة بيانات جديدة .
—	٣٠ ثلاثون جنيها عن طلب استخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص . وتعفى الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية من الرسوم المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ١٢ - لوزير السياحة أن يضع حدا أقصى أو أدنى لأسعار بعض الخدمات التي تقدمها الشركات السياحية .

مادة ١٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) على الشركات السياحية اخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية التي تنظمها قبل تنفيذها بخمسة عشر يوما على الاقل وعلى أن يتضمن الاخطار أسماء الفنادق أو أماكن الإقامة ودرجتها وعنوانها وطريقة السداد ومصدره ،

على أن يكون السداد من خلال البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد  
الاجنبى وبالعملات المقبولة قانونا .

مادة ١٤ - على الشركات السياحية أن ترسل لوزارة السياحة  
في الأسبوع الأول من كل شهر كشورفا بأسماء وجنسيات المسافرين عن  
طريقها مرفقا بها بيان بالقيمة النقدية للخدمات التي قدمتها الشركة  
لعملائها ونوعها وطريقة تحويلها من وإلى مصر باحدى طرق الدفع المقبولة  
قانونا وتقديم ما يثبت ذلك .

مادة ١٥ - على الشركات السياحية أن تعرض جميع المطبوعات  
والنشرات ومختلف أنواع المنشور والادلة السياحية التي تصدرها  
لتوزيعها داخل البلاد أو خارجها على وزارة السياحة والحصول منها على  
اذن كتابى بالطبع والتوزيع .

ويعتبر عدم الرد خلال شهر من تاريخ العرض بمثابة موافقة على  
ذلك .

مادة ١٦ - على الشركات السياحية موافاة وزارة السياحة بميزانياتها  
وحساباتها الختامية في ميعاد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة  
المالية للشركة ومراعاة التزام القواعد التي تضعها وزارة السياحة بالاتفاق  
مع وزارة المالية لأحكام الرقابة على إيراداتها ومصروفاتها .

مادة ١٧ - يخضع من التأمين المالى المنصوص عليه في المادة (٤)  
المبالغ التي تستحق على الشركات بسبب مزاوله أعمالها ، ويكون الخصم  
بناء على قرار من لجنة فض المنازعات المنصوص عليها في المادة (١٨) أو  
حكم قضائى واجب النفاذ في موضوع يتعلق بالتزامات الشركة .

وفي هذه الحالة يجب على الشركة أداء جميع المبالغ التي تخصم  
من التأمين المالى خلال ثلاثين يوما من تاريخ مطالبة وزارة السياحة بذلك .

بكتاب موصى عليه يعلم الوصول والا كان لوزير السياحة وقف نشاط الشركة .

مادة ١٨ - تشكل لجنة لفض المنازعات من كل من :

١ - رئيس ادارة الفتوى لوزارة السياحة بمجلس الدولة .

٢ - وكيل الوزارة المختص .

٣ - رئيس غرفة الشركات السياحية أو من يحل محله .

مادة ١٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) تختص لجنة فض المنازعات المشار اليها في المادة السابقة بالنظر في الشكاوى المقدمة ضد الشركات السياحية بسبب مباشرة أعمالها والمنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون سواء كانت تلك الشكاوى مقدمة من السائحين أنفسهم أو من وزارة السياحة باعتبارها نائبة عن يغادر البلاد منهم . ويقتصر اختصاص تلك اللجنة على المنازعات التي تدخل في حدود الاختصاص النوعي للمحاكم الجزئية .

ولا يخل هذا الاختصاص بما للمحاكم الجزئية من اختصاص احيل في هذا الصدد .

واللجنة فاض المنازعات أن ترخص في تنفيذ ما تصدره من قرارات على مبلغ التأمين المودع من الشركة المقدم ضدها الشكاوى .

مادة ٢٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) تحدد اللائحة التنفيذية اجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها .

مادة ٢١ - ( ملغاة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) .

مادة ٢٢ - ( ملغاة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) .



**مادة ٢٣ -** ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ )  
لوزير السياحة أن يصدر قرارا اداريا بوقف نشاط الشركة اذا ثبت مخالفتها لاحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من هذا القانون .  
ولا يخل الوقف الادارى بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون .

( ب ) للنيابة العامة أن تصدر قرارا بوقف نشاط الشركة اذا رأت رفع الدعوى العمومية ضدها بتهمة ارتكاب أى عمل من شأنه المساس بأمن الدولة أو اقتصادها القومى . ويجوز التظلم من هذا القرار أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

**مادة ٢٤ -** لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة ، بناء على طلب وزير السياحة وقف نشاط الشركة فى حالة اقامة الدعوى العمومية ضد المسئولين عن ادارة الشركة لمخالفتهم أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويستمر الوقف الى أن يصدر الحكم من المحكمة المختصة .  
واذا صدر الحكم بالادانة يلغى الترخيص بحكم القانون .

**مادة ٢٥ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ) لوزير السياحة أن يصدر قرارا مسببا بالغاء الترخيص الصادر للشركة فى الأحوال الآتية :

---

( ١ ) مستبدلة بالمادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣  
( الجريدة الرسمية فى ١١/٨/١٩٨٣ - العدد ٣٢ تابع ) وقد نص فى مادته الثالثة على ما يلى :  
« مع مراعاة احكام الفقرة « ط » من المادة ٢٥ من هذا القانون يتعين على الشركات السياحية القائمة فى تاريخ العمل به تعديل أوضاعها المالية على النحو الوارد بالفقرة « هـ » من المادة الرابعة والمادة السادسة منه ، وذلك خلال ثلاث سنوات من هذا التاريخ ، فاذا لم تقم بتعديل أوضاعها خلال هذا الاجل فلوزير السياحة أن يصدر قرارا مسببا بالغاء الترخيص الممنوح لها » .

( أ ) اذا تنازلت الشركة عن الترخيص أو قامت بتغيير شكل الشركة أو الشركاء المسئولين بالنسبة لشركات الاشخاص دون موافقة وزارة السياحة .

( ب ) اذا توقفت الشركة عن مزاولة أعمالها مدة ستة شهور بدون اذن كتابي من وزارة السياحة وتعتبر الشركة متوقفة بدون اذن كتابي في حالة عدم اخطارها وزارة السياحة بكشوف خدماتها التي توضح أنشطتها لمدة ستة شهور رغم طلب الوزارة لهذه الكشوف كتابة .

( ج ) اذا باشرت الشركة أعمالا غير تلك المنصوص عليها في الترخيص الصادر لها .

( د ) اذا لم تقم الشركة باستكمال التأمين في حالة خصم أى مبلغ منه طبقا لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

( هـ ) اذا تقدمت الشركة أى شرط من شروط الترخيص .

( و ) اذا ثبت قيام الشركة بسداد قيمة خدماتها عن غير طريق البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الاجنبى .

( ز ) اذا أخلت الشركة بالالتزامات الواجبة عليها وفقا للفقرة الثالثة من المادة الثالثة والمواد ١٣ و ١٤ و ١٦ من هذا القانون ومع ذلك يجوز لوزير السياحة بدلا من الغاء الترخيص اصدار قرار بوقف نشاط الشركة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر اذا قدر أن المخالفة لا توجب الغاء الترخيص ، على أنه في حالة عودة الشركة لارتكاب ذات المخالفة يتعين في هذه الحالة الغاء الترخيص .

( ح ) اذا جاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج الحد الذى تقرره اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، منسوبا الى حجم نشاطها الاجمالى .

( ط ) اذا لم يتجاوز حجم نشاط الشركة ضعف رأسمالها في نهاية السنوات الثلاث الاولى من تاريخ العمل بهذا القانون - بالنسبة

للشركات القائمة - ثلاث سنوات من بدء نشاطها وذلك بالنسبة للشركات التي يرخص لها بعد هذا التاريخ .

ويجوز بناء على طلب الاتحاد المصرى للغرف السياحية مد هذه المدة لعدد آخرى بحد أقصى ثلاث سنوات .

مادة ٢٦ - إذا ألغى الترخيص لسبب من الاسباب الواردة فى هذا القانون يرد رصيد التأمين المالى لأصحاب الشأن بعد التحقق من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشركة فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الغاء الترخيص .

مادة ٢٧ - فى حالة تصفية أعمال الشركة يرد التأمين المالى الى أصحاب الشأن بناء على طلب المصفى بعد موافقة لجنة فض المنازعات .

مادة ٢٨ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من يخالف أحكام المواد ٣ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من هذا القانون والقرارات المنفذة له .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يحول دون تأدية الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون لأعمال وظائفهم وذلك بمنعهم من دخول المحال أو الأماكن التى تشغلها الشركة أو عدم تقديم البيانات اللازمة اليهم أو عرقلة أعمالهم على أى صورة كما يعاقب بنفس العقوبة كل من يقدم لهؤلاء الموظفين بسوء قصد بيانات خاطئة .

مادة ٢٩ - على أصحاب المنشآت والشركات السياحية القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل أوضاعهم وشركاتهم وفقا لأحكامه خلال سنتين من تاريخ العمل به .



**مادة ٣٠ -** للعاملين بوزارة السياحة الذين يتمتعون بصفة الضبط القضائي (١) وفقا للقواعد القانونية المقررة دخول مقر الشركات السياحية الخاضعة لأحكام هذا القانون والاطلاع على السجلات والمستندات والدفاتر التجارية ويحق لهؤلاء العاملين ضبط المخالفات الخاصة بقوانين النقد والدفاتر التجارية فضلا عما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

**مادة ٣١ -** (٢) يصدر وزير السياحة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(١) صدر قرار وكيل وزارة السياحة ورئيس قطاع العلاقات والخدمات السياحية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن منح صفة الضبطية القضائية لمفتش بالادارة العامة للشركات السياحية صفة الضبطية القضائية لتنفيذ أحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية في ١٦/٦/١٩٨٤ - العدد ١٤١ ) وقرار وزير السياحة رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن منح صفة الضبطية القضائية لمفتش بالادارة العامة للشركات السياحية لتنفيذ أحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية في ١٦/٧/١٩٨٥ - العدد ١٦٣ ) وقرار وكيل وزارة السياحة ورئيس قطاع العلاقات والخدمات السياحية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن منح صفة الضبطية القضائية لمفتش بالادارة العامة للشركات السياحية بمكتب الوزارة بالاسكندرية لتنفيذ أحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية في ١٦/٧/١٩٨٥ - العدد ١٦٣ ) وقرار رئيس قطاع العلاقات والخدمات السياحية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن منح صفة الضبطية القضائية لمفتش بالادارة العامة للشركات السياحية لتنفيذ أحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية في ١٨/٢/١٩٨٦ - العدد ٤٢ ) .

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ١١/٨/١٩٨٣ - العدد ٣٢ تابع ) وقد صدر تنفيذا لحكم هذه المادة قرار وزير السياحة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ ( منشور فيما بعد ) وقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ٤/١١/١٩٨٦ - العدد ٢٤٩ ) ونص على ما يلي :

« مادة أولى - تلتزم الشركات السياحية بأن تدفع للمنشآت الفندقية من درجة ثلاث وأربع وخمسة نجوم ( ٢٥ ٪ ) على الأقل من نفقات الاقامة للافواج السياحية الواردة عن طريقها من الخارج بالعملة الحرة وذلك من خلال البنوك التي تتعامل معها هذه المنشآت .

مادة ثانية - على المنشآت الفندقية الثلاث والأربع والخمسة نجوم أن



مادة ٢٢ - يلغى القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٩٧ ( ٢٣ يونية سنة ١٩٧٧ ) .

---

تطالب شركات السياحة بسداد كل او بعض نفقات اقامة السياح الذين يردون عن طريقها من الخارج بالعملة الحرة بحد أدنى ( ٢٥٪ ) من قيمة هذه النفقات وهى الحد الأدنى للنسبة التى يحق لها تجنيبها من متحصلاتها الخارجية بالعملة الحرة ، وعلى ان يتم ذلك من خلال البنوك التى تتعامل معها .

مادة ثالثة - على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٨٦ .

مادة رابعة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية « .

قرار وزير السياحة

رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٣

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية  
المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ (١)

وزير السياحة والطيران المدني

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات  
السياحية معدلا بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ ،  
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لقانون  
الشركات السياحية معدلا بالقرار الوزاري رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٨٢ ،  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تتبع الاجراءات الآتية للحصول على ترخيص بمزاولة كل  
أو بعض الاعمال المنصوص عليها في المادة ١ من قانون تنظيم الشركات  
السياحية .

١ - التقدم بطلب مدموغ للإدارة العامة للشركات السياحية بالوزارة  
متضمنا الرغبة في مزاولة الاعمال السياحية وموضحا به البيانات الآتية :

(أ) نوع الشركة .

(ب) نوع العمل السياحي .

(ج) أسماء الشركاء وعناوينهم وأرقام بطاقاتهم .

(د) اسم الشركة .

(هـ) مقر الشركة .

( و ) رأس المال •

( ر ) اسم المدير المسئول عن الشركة مع توضيح خبرته السياحية •

٢ - أداء رسم الترخيص اما نقدا أو بشيك باسم وزارة السياحة ومقداره :

٥٠٠ جنيه للشركة المنصوص عليها في البند ( أ ) من المادة ٢ من قانون تنظيم الشركات السياحية •

٤٠٠ جنيه للشركة المنصوص عليها في البند ( ب ) من المادة المذكورة •

٣٠٠ جنيه للشركة المنصوص عليها في البند ( ج ) من المادة المذكورة •

٣ - تخطر الادارة العامة للشركات السياحية مقدم الطلب بعد موافقة جهات الأمن لاستيفاء ما يلي :

( أ ) صورة من عقد تكوين الشركة وملخصه المسجل والمsher •

( ب ) صورة من صحيفة قيد الشركة بالسجل التجارى •

( ج ) صورة من الصحيفة النشرة •

( د ) ميزانية افتتاحية موقعة من محاسب قانونى •

( هـ ) اتصال سداد التأمين المنصوص عليه في المادة ٤ فقرة ( هـ ) من قانون الشركات السياحية •

( و ) صحائف الحالة الجنائية للشركاء المتضامنين والمدير المسئول والعاملين بالشركة •

٤ - موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل وذلك بالنسبة للشركات التى ترغب فى تشغيل وسائل نقل سياحية •

وللوزارة أن تستطلع رأى غرفة الشركات السياحية بشأن الطلب المقدم لها بإنشاء شركة سياحية •

مادة ٢ - يشترط فى المقر الرئيسى للشركة وكذلك فروعها ما يأتى :

١ - أن يكون فى منطقة مناسبة لنوع العمل الذى تباشره الشركة •

- ٢ — أن يكون في شقة مستقلة أو محل مستقل عن أى نشاط آخر .
- ٣ — ألا تقل مساحة المقر في مجموعها عن ٦٠ مترا مربعا .  
ومساحة الفرع عن ٣٠ مترا مربعا .
- ويستثنى من الحكم المتقدم مقر الشركات وفروعها التى تنشأ في الفنادق أو النوادي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام .
- ٤ — أن يكون معدا ومؤثنا تأثيثا لائقا لمزاولة العمل السياحي .
- ٥ — اذا كان المكان مؤجرا مفروشا فيجب ألا تقل مدة عقد الايجار عن خمس سنوات متصلة وأن يكون العقد ثابت التاريخ بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

مادة ٣ — يشترط فيمن يعين مديرا مسئولا عن الشركة :

- ١ — أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذى تباشره الشركة لا تقل مدتها عن عشر سنوات اذا كان حاصلا على مؤهل عال ، منها أربع سنوات في عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .  
وبالنسبة لغير الحاصلين على مؤهل عال ، فيجب ألا تقل مدة الخبرة في العمل السياحي الذى تباشره الشركة عن خمس عشرة سنة منها ست سنوات على الاقل في عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

ويشترط فيمن يعين مديرا لفرع الشركة ألا تقل مدة خبرته في مجال العمل السياحي الذى تباشره الشركة عن سنتين اذا كان حاصلا على مؤهل عال ، وعن خمس سنوات اذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

وبالنسبة للحاصلين على بكالوريوس من احدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية — قسم الدراسات السياحية — فتخصص لهم أربع سنوات من مدة الخبرة المطلوبة وتخصص سنتان للحاصلين



على دبلوم الدراسات العليا في السياحة من إحدى هذه الكليات أى  
المدتين أكبر .

وفي جميع الأحوال السابقة يتعين أن يكون العمل المكتسب للخبرة  
المشار إليها في هذه المادة قد تمت ممارسته بصفة أساسية منتظمة تنفى  
عنه وصف العرضية .

٢ - أن يكون متفرغا لا يعمل فى أى جهة أخرى وأن يقتصر عمله  
على شركة واحدة .

ويجوز لمدير الشركة أن يكون أيضا مديرا لفرعها الموجود بنفس  
المدينة التى بها المقر الرئيسى للشركة .

وفي حالة خروج المدير المسئول أو وفاته ، تستمر الشركة فى مباشرة  
أعمالها لحين تعيين مدير جديد وذلك لفترة لا تزيد على ستة أشهر .

مادة ٤ - يشترط ألا يقل رأس مال العامل للشركة عن ٦٠٪ من  
رأس المال الكلى .

مادة ٥ - يتم سداد مبلغ التأمين المنصوص عليه فى الفقرة ( هـ )  
من المادة ٤ من قانون تنظيم الشركات السياحية بالعملة المصرية أو ما  
يعادلها من العملات الاجنبية المقبولة .

ويودع المبلغ لدى وزارة السياحة نقدا أو بخطاب ضمان معتمد من  
أحد البنوك المصرية .

مادة ٦ - يكون الحد الأدنى لوسائل النقل السياحى وسنة صنعها  
ومواصفاتها بالنسبة للشركات المنصوص عليها فى البند (ج) من المادة  
٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه على النحو الآتى :

أولا : النقل البرى :

مجموعة من وحدات النقل السياحى البرى لا تقل مقاعدها عن  
١٥٠ مقعدا .

سنة الصنع : ألا يكون قد مضى على تاريخ صنع السيارة أكثر من عام سابق على استيرادها .

التكييف : أن تكون ٧٥٪ من الوحدات مكيفة تكييفًا كاملاً ( ساخنًا وبارداً ) .

#### ثانيا : النقل النهري والبحري :

عدد من الوحدات لا تقل حمولتها عن ١٠٠ راكب وأن تكون مجهزة تجهيزاً لائتقا ومكيفا .

سنة الصنع : أن تكون مستوفاة للشروط الملاحية النهرية أو البحرية التي تقررها الجهة المختصة حسب نوعها .

#### ثالثا : النقل الجوي :

لا يقل عن طائرتين .

سنة الصنع : يتم تحديدها بمعرفة هيئة الطيران المدني .  
ويقتصر استخدام وسائل النقل المتقدمة على نقل السائحين .

مادة ٧ - يجوز تعديل الترخيص بناء على طلب يقدم في هذا الشأن موضحا به نوع التعديل المطلوب ، سواء كان متعلقا بنشاط الشركة أو شكلها القانوني أو بتغير الشركاء المسؤولين عنها وذلك بالنسبة لشركات الأشخاص ، أو بأي بيان آخر ، مع ذكر أسباب التعديل وتقديم المستندات المؤيدة له .

كما يجوز أن يتم التنازل عن الترخيص لشركة أخرى بناء على طالب الشركتين ويشترط أن يتوافر في الشركة المتنازل اليها جميع الشروط التي يتطلبها القانون لمنح الترخيص .

مادة ٨ - ينشأ بوزارة السياحة سجل للشركات السياحية تدون به البيانات الآتية :

- ١ - اسم الشركة .
- ٢ - مقر الشركة .

٣ - المدير المسئول .

٤ - رقم الترخيص .

٥ - تاريخ منح الترخيص .

٦ - أسماء الشركاء .

٧ - أسماء الموظفين .

٨ - الفروع .

٩ - الإجراءات الموقعة على الشركة .

مادة ٩ - تحصل الرسوم الآتية في حالة استخراج أو تعديل بيان أو أكثر من البيانات الواردة بالسجل أو إضافة بيانات جديدة ، أو عند استخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص :

- ١٠ جنيهاً عند طلب استخراج بيان أو أكثر من البيانات .
- ١٥ جنيهاً عند طلب تعديل أو إضافة بيان أو أكثر .
- ٣٠ جنيهاً عند طلب استخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص .
- وتتفى الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية من هذه الرسوم .

مادة ١٠ - تخطر شركات السياحة الإدارة العامة للشركات السياحية بالوزارة بمشروعات برامجها قبل بداية الموسم بوقت كاف للتحقق من التزامها بما يكون قد صدر من قرارات تحدد أسعار الخدمات التي تقدمها هذه الشركات .

واللوزارة أن تبدى اعتراضها ان رأت محلاً لذلك ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة المعنية تعديل مشروعاتها وفقاً للاعتراض .

**مادة ١١ -** تخطر الشركات السياحية الادارة العامة للشركات  
بوزارة السياحة ببرامجها السياحية قبل تنفيذها بخمسة عشر يوما على  
الاقل ويتضمن الاخطار البيانات الآتية :

( أ ) أسماء الفنادق أو أماكن الإقامة وعناوينها التي ستقيم بها  
المجموعات التي أعدت بشأنها البرامج وسعر كل برنامج .

( ب ) طريقة سداد الشركة لقيمة الخدمات التي ستقدمها ومصدر  
السداد .

( ج ) البنك الذي سيتم عن طريقه السداد .

وللوزارة أن تعترض على البرامج التي ترى مخالفتها للأحكام  
الواردة بقانون الشركات السياحية وهذه اللائحة ، وفي هذه الحالة يتعين  
على الشركة المخالفة تعديل برامجها وتنفيذها وفقا لما أبدى من اعتراض .

**مادة ١٢ -** يتبع الآتى عند تقديم شكوى ضد أحد الشركات  
السياحية :

١ - تقدم الشكوى الى الادارة الشركات السياحية .

٢ - ترسل صورة من الشكوى الى الشركة المعنية مع اخطار غرفة  
الشركات السياحية .

٣ - اذا لم يرد رد من الشركة المشكو ضدها خلال عشرة أيام  
من اخطارها بالشكوى ، أو كان ردها غير مقنع ، عرضت الشكوى على  
لجنة فض المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تنظيم  
الشركات السياحية .

٤ - تحدد اللجنة المذكورة ميعادا لنظر الشكوى خلال أسبوع من  
احالتها اليها وتخطر أصحاب الشأن به ، ولها أن تطلب منهم تقديم ما  
تراه لازما من مستندات .



٥ - تبت اللجنة في الشكوى خلال أسبوعين من عرضها عليها بعد أن تستمع إلى أقوال الطرفين وتطلع على المستندات المقدمة منهم .

٦ - تصدر قرارات لجنة فض المنازعات بالأغلبية المطلقة .

٧ - يخطر أطراف الشكوى بقرار لجنة فض المنازعات خلال أسبوع من صدوره ، كما تخطر به إدارة الشركات بوزارة السياحة لتنفيذه ، كذلك غرفة الشركات السياحية .

٨ - إذا رأت لجنة فض المنازعات توقيع غرامة مالية على الشركة المقدم ضدها الشكوى فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة من مبلغ التأمين المودع من الشركة ، وعلى الشركة أن تستكمل مبلغ التأمين خلال أسبوعين من إخطارها بقرار اللجنة .

مادة ١٣ - يجب ألا يجاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج سنويا عشرين في المائة من حجم نشاطها الإجمالي السنوي شاملا جميع الخدمات السياحية التي تقدمها للسائحين الوافدين ، وأعمال النقل السياحي إذا كان ذلك يدخل فيما تمارسه من أنشطة ، والسياحة الداخلية .

مادة ١٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه يعمل بهذا القرار من اليوم التالى لنشره وبمراعاة ما يأتى :

أولا - بالنسبة للشركات القائمة في تاريخ العمل بهذا القرار تسرى عليها الأحكام الخاصة بشروط المقر ومدير الشركة في حالة حدوث أى تغيير في هذا الشأن .

ثانيا - بالنسبة للشركات العاملة في مجال النقل السياحي عليها أن تعدل أوضاعها وفقا للأحكام الخاصة بوسائل النقل والواردة بهذا القرار خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به .

٢٠٢ ..... سياحة وفنادق

مادة ١٥ - يلغى القرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته .

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

وزير السياحة والطيران المدني  
توفيق عبده اسماعيل

وزير السياحة  
الادارة العامة للشركات السياحية

نموزج ترخيص شركة سياحية

طبقا لأحكام ألقانون رقم ٣٨ لسنة ٧٧ المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣

اسم الشركة : .....  
نوع الشركة : .....  
النشاط الذى تراوله الشركة : .....  
أسماء الشركاء وعناوينهم : .....  
مقر الشركة : .....  
الفروع وعناوينها : .....  
رأسمال الشركة : .....  
اسم المدير المسئول : .....  
تاريخ سداد رسم الترخيص : .....  
تاريخ موافقة جهات الأمن : .....  
تاريخ موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل ان وجدت : .....

المدير العام

## القسم الثاني

## في الغرف السياحية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بإتقان رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨

بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ،

وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ،

وعلى القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملامى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة السياحة والقرارات المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

## الباب الأول

## الغرف السياحية

مادة ١ - تنشأ غرف للمنشآت السياحية بقرار من وزير السياحة (٢) ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٨ ديسمبر ١٩٦٨ - العدد ٥٠ مكرر (ب) .

(٢) صدر قرار وزير السياحة رقم ١ لسنة ١٩٦٩ بشأن إنشاء الغرف السياحية ( منشور فيما بعد ) .



وتكون لهذه الغرف الشخصية الاعتبارية • وللغرف بموافقة وزير السياحة أن تنشئ شعبا لأوجه النشاط السياحي التي تضمها في حاله تعددها كما لها أن تنشئ فروعاً في المناطق السياحية الهامة •

مادة ٢ - تعتبر منشأة سياحية في تطبيق أحكام هذا القانون :

( أ ) شركات ووكالات السفر والسياحة •

( ب ) الفنادق والبنسيونات والغرف المفروشة والاستراحات التي تأوى السائحين •

( ج ) المحال العامة التي تستقبل السائحين وتشمل المطاعم والكازينوهات والحانات وغيرها من المحال التي تقدم الوجبات أو المشروبات بقصد استهلاكها في ذات المثل •

( د ) المحال التي تتعامل مع السائحين في العاديات والسلع السياحية •

مادة ٣ - تعنى الغرف المنصوص عليها في المادة الأولى بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة كما تساعد تلك السلطات في العمل على تنمية وتنشيط السياحة في الجمهورية العربية المتحدة ورفع كفايتها ومستوى الأداء فيها •

مادة ٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) يجب على المنشآت السياحية التي لا يقل رأسمالها عن عشرة آلاف جنيه أن تنضم إلى الغرفة الخاصة بالنشاط السياحي الذي تمارسه ويجوز للشركات المالكة لمنشآت سياحية والشركات التي تديرها أن تنضم لعضوية الغرفة بعد موافقة مجلس إدارتها •

مادة ٥ - تخضع الغرف السياحية للائحة الأساسية المشتركة التي

يصدر بها قرار وزير السياحة (١) بعد أخذ رأى الاتحاد المصرى للغرف السياحية .

مادة ٦ - يكون لكل غرفة سياحية جمعية عمومية ومجلس ادارة يصدر بتشكيله وتحديد عدد أعضائه قرار من وزير السياحة على أن تنتخب الجمعية العمومية ثلثى أعضائه ويعين وزير السياحة الثلث الباقى من بين ممثلى المنشآت السياحية المنضمة .

ويكون انتخاب الأعضاء المشار اليهم طبقا لأحكام اللائحة الاساسية المشتركة للغرف السياحية .

مادة ٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) يكون للغرفة أمين عام متفرغ يعينه مجلس ادارة الغرفة ويحدد اختصاصاته ومكافآته السنوية .

مادة ٨ - يتولى مجلس الادارة ادارة الغرفة وتصريف شئونها طبقا لأحكام اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية ويمثل رئيس مجلس الادارة الغرفة فى صلاتها بالغرف وبالأشخاص الأخرى وأمام القضاء وله أن يفوض غيره فى بعض اختصاصاته ولوزير السياحة أن يتعرض على القرارات التى يصدرها مجلس ادارة الغرفة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بها . ولا ينفذ القرار فى حالة الاعتراض الا اذا تمسك به المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .

مادة ٩ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) تصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(١) صدر قرار وزير السياحة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٣ باللائحة الاساسية المشتركة للغرف السياحية ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٨/٢٢ - العدد ١٩١ ) .

وتلترم جميع المنشآت السياحية بالقرارات التي تصدرها مجالس ادارة الغرف السياحية ومجلس ادارة الاتحاد كل فيما يخصه طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٩ مكررا - ( مضافة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) يجوز لمجلس ادارة الغرفة المختصة - في حالة مخالفة المنشأة السياحية للقرارات التي تصدرها مجلس ادارة الغرفة أو مجلس ادارة الاتحاد - أن يوقع عليها عقوبة الانذار .

كما يجوز لوزير السياحة - بناء على طلب مجلس ادارة الغرفة توقيع الجزاءات التالية :

١ - ايقاف نشاط المنشأة لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر .

٢ - سحب الترخيص لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن اثني عشر شهرا .

٣ - شطب المنشأة من عضوية الغرفة والاتحاد .

وعلى الغرفة في جميع الأحوال ابلاغ المنشأة بصورة من قرار الجزاء فور اصداره . وللمنشأة أن تتظلم من جميع القرارات الصادرة من الغرفة بشأنها الى مجلس ادارة الاتحاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارها بالقرار ، وترسل صورة من تظلمها لكل من الغرفة ووزارة السياحة ، وعلى الاتحاد أن يفصل في التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول التظلم اليه وأن يخطر كلا من الغرفة والمنشأة والوزارة بنتيجة الفصل في التظلم .

مادة ١٠ - يعين وزير السياحة مندوبا أو أكثر لدى الغرفة ويجب لصحة اجتماعات مجلس الادارة أن يدعى المندوب الى كل اجتماع .  
ويشارك المندوب في المداولات دون أن يكون له صوت معدود فيها

ويراقب قيام الغرفة بتنفيذ القوانين واللوائح • وللبه حق الاطلاع على دفاتر الغرفة وحساباتها ومحاضر اجتماع جهتها العمومية ومجلس ادارتها •

مادة ١١ - لوزير السياحة أن يطلب الى الغرفة دراسة أى مسألة يحيلها اليها وله أن يدرج فى جدول أعمال مجلس ادارتها أى موضوع فى اختصاصاتها •

مادة ١٢ - تتكون أموال الغرفة من :

( أ ) الاشتراكات التى تفرضها الغرفة على أعضائها بمقتضى قرارات تصدر منها وفقا لأحكام اللائحة الاساسية المشتركة •

( ب ) اعانات الحكومة •

( ج ) الهبات والوصايا على أن يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة •

( د ) الايرادات التى تحصل عليها الغرفة من أملاكها •

مادة ١٣ - تقرر الاشتراكات التى تفرض على الأعضاء ، والمشار اليها فى المادة السابقة بواسطة مجلس ادارة الغرفة وذلك بمراعاة رأس مال المنشأة وعدد من يعملون فيها •

ويكون للغرفة سلطة تحصيل الاشتراكات من أعضائها بطريق الحجز الادارى طبقا للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى •

مادة ١٤ - يكون للغرفة ميزانية مستقلة وتبدأ السنة المالية للغرفة فى أول يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو من السنة التالية على أنه بالنسبة للسنة المالية الأولى تكون بدايتها من تاريخ صدور القرار الخاص بإنشاء الغرفة على أن تنتهى فى ٣٠ يونيو من السنة التالية •



ويجب عرض الميزانية على مجلس الإدارة قبل شهر من تسريح العمل بها لاقرارها .

مادة ١٥ - تضع الغرفة حسابها الختامي عن السنة المالية المنتضية ويعرض على وزير السياحة لاعتماده خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية .

مادة ١٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) يجوز بقرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الاتحاد حل مجلس ادارة الغرفة اذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ولم يقم بإزالة المخالفة رغم انذاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ويعاد تكوين المجلس الجديد طبقا لأحكام هذا القانون خلال شهرين على الأكثر من تاريخ صدور قرار حل المجلس السابق .

مادة ١٧ - تحل الغرفة وتصفى أعمالها بقرار يصدر بموافقة أربعة أخماس أعضائها على أن يعتمد القرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الاتحاد المصرى للغرف السياحية .

مادة ١٨ - تؤول أموال الغرفة عند حلها نهائيا الى الغرفة الأقرب غرضها لها ويتم ذلك بقرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الاتحاد المصرى للغرف السياحية .

مادة ١٩ - لا يجوز اطلاق اسم الغرفة السياحية على غير الهيئات المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - تؤول أموال غرف السياحة التى اعتبرت ملغاة بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء غرف صناعية وقرار وزير الصناعة رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٨ المنفذ له الى الغرف السياحية الجديدة من نفس نوعها وتحل محلها فى جميع مالها من حقوق وما عليها من التزامات .

## الباب اثنانى

### الاتحاد

مادة ٢١ — تكون الغرف السياحية المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون فيما بينها اتحادا يسمى « الاتحاد المصرى للغرف السياحية » تكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مقره مدينة القاهرة .

مادة ٢٢ — ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ )  
يرعى الاتحاد المصالح المشتركة للنشاط السياحى فى الجمهورية العربية المتحدة ويتولى تنسيق أعمال الغرف السياحية والشعب والفروع فى المناطق السياحية المختلفة .

ويشرف على حسن سير هذه الهيئات . ويعاون الحكومة فى وضع الخطة السياحية للبلاد وتنفيذها ويبدى رأيه فى التشريعات والنظم المتصلة بالسياحة .

وعلى وزارة السياحة أن تأخذ رأى الاتحاد فى مشروعات القوانين والقرارات التنظيمية المتعلقة بالنشاط السياحى وبصفة خاصة السياسة المتعلقة بتحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول وأسعار المأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشآت السياحية فإذا لم يبد الاتحاد رأيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الاخطار اليه بطلب الرأى جاز للوزارة البت فى الموضوع دون انتظار رأى الاتحاد .

### الجمعية العمومية

مادة ٢٣ — يكون للاتحاد جمعية عمومية ومجلس ادارة .

مادة ٢٤ — تشكل الجمعية العمومية للاتحاد على الوجه الآتى :  
( أ ) مندوبون تنتخبهم الجمعيات العمومية للغرف السياحية من

بين الأعضاء الذين ترشحهم كل غرفة ويصدر بتحديد عدد المندوبين بالنسبة لكل غرفة قرار من وزير السياحة .

( ب ) ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل ويصدر باختيارهم قرار من وزير السياحة .

( ج ) مندوب عن المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من الفئة الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها .

مادة ٢٥ - يدعو مجلس إدارة الاتحاد الجمعية العمومية للاعتقاد في مقره خلال النصف الأول من السنة المالية لسماع تقرير مراجعي الحسابات والموافقة على حسابات السنة والتداول في الموضوعات الواردة في جدول الأعمال وتدعى الجمعية العمومية إلى اجتماعات غير عادية إذا رأى المجلس ذلك أو بناء على طلب مراجعي الحسابات وإذا طلب ثلث أعضاء الجمعية دعوتها إلى الاجتماع بشرط أن يبينوا أسباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم كما يجوز ذلك لوزير السياحة في جميع الأحوال .

مادة ٢٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) ترسل الدعوة مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل بالبريد الموصى عليه أو تسلّم بالمركب أو يعلن عنها بالنشر في صحيفتين يوميتين متتاليتين ، ويجوز في حالة الضرورة أن تتم الدعوة تليفونيا أو برقيا .

ويتولى رئيس الاتحاد رئاسة جلسة الجمعية العمومية للاتحاد وإدارتها وإعلان ما تصدره من قرارات ، ويتولى رئاسة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها أكبر الأعضاء سنا .

مادة ٢٧ - تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلا وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

## مجلس الادارة

مادة ٢٨ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) يتكون مجلس إدارة الاتحاد على الوجه التالي :

- ١ - ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد انتخاباً مباشراً .
  - ٢ - خمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة على أن يكون من بينهم مندوب عن وزارة السياحة لا تقل درجته عن وكيل وزارة .
  - ٣ - رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد .
- ويراعى أن يكون ثلثاً أعضاء المجلس على الأقل من المصريين وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويشترط لصحة الانعقاد حضور ثمانية من أعضائه على الأقل فإذا لم يتكامل العدد القانونى يعاد توجيه الدعوة الى اجتماع آخر بعد أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع الاول لنظر ذات الموضوعات الواردة فى جدول الاعمال ويكفى لصحة الانعقاد فى هذه الحالة حضور ستة أعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس ويرفع الرئيس قرارات المجلس الى وزير السياحة للاعتماد خلال عشرة أيام من صدورهما ولا تنفذ القرارات الا بعد اعتماد الوزير ويعتبر فوات ثلاثين يوماً على إرسالها اليه بغير اعتراض منه بمثابة اعتماد لها ، فإذا اعترض خلال المهلة المشار اليها ، لا ينفذ القرار الا اذا تمسك به ثلثاً أعضائه .

ولو وزير السياحة فى جميع الأحوال دعوة المجلس للانعقاد .

مادة ٢٨ مكرراً - ( مضافة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) اجاز  
ادارة الاتحاد نيابة عن الجمعية العمومية ولو وزير السياحة كل فيما يخصه أن  
يشغل لتعيين الأماكن التى تملو فى مجلس الادارة خلال دورة الانعقاد ،  
على أن يعرض قرار المجلس بالتعيين على أول جمعية عمومية للتصديق  
عليه ويكون التعيين فى الحالين للمدة المكتملة لدور الانعقاد .



## مكتب الاتحاد

مادة ٢٩ - يتكون مكتب الاتحاد من الرئيس والمدير وثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس أداره الاتحاد من بين أعضائه بالاقتراع السرى بأغلبية النسبية لأصوات الحاضرين .

وإذا خلا محل عضو من الاعضاء المنتخبين ينتخب مجلس إدارة الاتحاد فى أول اجتماع له عضوا يحل محله ويعاد تشكيل مكتب الاتحاد كما أعيد تشكيل مجلس الإدارة .

مادة ٣٠ - يجتمع المكتب بناء على طلب الرئيس ويختص بالآتى :

١ - دراسة المسائل التى تعرض على مجلس الإدارة والاتصال بالجهات المختصة فى هذا الصدد .

٢ - الاشراف على سير العمل فى الاتحاد .

٣ - البت فى المسائل المتعلقة باشتراكات أعضاء الاتحاد وتنظيم مصالحهم المشتركة مع الاتحاد .

٤ - وضع تقرير الميزانية وإدارة أموال الاتحاد .

وتعرض قرارات المكتب على مجلس الإدارة فى أول اجتماع له لاعتمادها .

## المدير

مادة ٣١ - يكون للاتحاد مدير يعين بقرار من مجلس الإدارة وتكون له الاختصاصات الآتية .

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الاشراف على العاملين فى الاتحاد .

٣ - إعداد ميزانية الاتحاد وحسابه الختامى .

٤ - اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالاتحاد وله أن يفوض غيره في ذلك .

ولا يجوز للمدير الجمع بين الوظيفة وأى عمل آخر يتقاضى عنه أجرا الا بعد موافقة مجلس الإدارة .

مادة ٣٢ - تخطر غرف السياحة المدير بجميع الاجتماعات التي تعقدتها وترسل اليه جداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات التي تتخذها الغرف في اجتماعاتها وكذلك محاضرها بعد الاجتماعات مباشرة وللمدير الحق في حضور هذه الاجتماعات أو انتداب من يمثله لحضورها .

مادة ٣٣ - ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) على المدير عرض المسائل المشار اليها في المادة السابقة على هيئة المكتب وللهيئة أن تطالب الى الغرف إعادة النظر في قراراتها اذا لم تكن متفقة مع الصالح العام مع رفع تقرير في هذا الشأن الى وزير السياحة .

ولوزير السياحة في الحالة السابقة أن يطلب الى الغرفة المختصة إعادة النظر في قرارها في ضوء ما استجد من ملاحظات الاتحاد وفي هذه الحالة يتعين على مجلس إدارة الغرفة أن يدرج الموضوع في جدول أعمال الجلسة التالية مباشرة .

### أموال الاتحاد

مادة ٣٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ) تتكون أموال الاتحاد من :

١ - الاشتراكات التي تحددها اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية .

٢ - الهبات والوصايا والتبرعات التي يصدر بقبولها قرار من مجلس الإدارة .

٣ - إيرادات الاموال المملوكة للاتحاد .

٤ - اعانات الحكومة .

### أحكام عامة

مادة ٣٥ — يجوز بقرار من وزير السياحة حل مجلس إدارة الاتحاد إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح وأم يتم بإزالتها رغم إنذاره بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال ستة أشهر على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق .

كما يجوز حل المجلس بقرار من الجمعية العمومية بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل على أن يعتمد القرار من وزير السياحة .

وعند حل مجلس الإدارة يصدر قرار من وزير السياحة بتشكيل لجنة من المعنيين بشئون السياحة لتصرف أعمال المجلس المنحل وذلك حين تشكيل المجلس الجديد .

مادة ٣٦ — على مندوب وزارة السياحة لدى الاتحاد مراقبة قيام الاتحاد المصرى للغرف السياحية بتنفيذ القوانين واللوائح وله حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وحسابات ومحاضر اجتماع جمعيته العمومية ومجلس إدارته .

مادة ٣٧ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير السياحة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٨ ( ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ) .

**قرار وزير السياحة**  
**رقم ١ لسنة ١٩٦٩**  
**بشأن إنشاء الغرف السياحية (١)**

**وزير السياحة**

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨  
بانشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها ،

**قرر :**

**مادة ١ -** تنشأ الغرف السياحية على الوجه الآتى :

**( أ )** غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة :

وتشمل جميع المنشآت التى تقوم بالاعمال والخدمات السياحية  
والمرخص لها بذلك من وزارة السياحة .

**( ب )** غرفة المنشآت الفندقية :

وتشمل الفنادق السياحية والبنسيونات والاستراحات السياحية  
والبيوت المفروشة المرخص لها باستقبال السياح والمواطنين .

**( ج )** غرفة المحال العامة :

وتشمل المحال العامة التى تستقبل السياح والمواطنين كالمطاعم  
والكازينوهات والملاهى والكابريهات والبوفيهات والحانات والمقاهى  
وغيرها من المحال التى تقدم المأكولات والمشروبات بقصد استهلاكها فى  
ذات المحل .

**( د )** غرفة محال العاديات والسلع السياحية :

وتشمل المنتجات النحاسية والمصنوعات الجلدية والخشبية والاشغال  
اليدوية وغير ذلك من التحف والمصنوعات التذكارية .



ويكون لهذه الغرف الشخصية الاعتبارية .

مادة ٢ - تشكل الجمعية العمومية للاتحاد المصري للغرف السياحية من ١٠٠ عضو تنتخبهم الجمعيات العمومية للغرف السياحية من بين الاعضاء الذين ترشحهم كل غرفة وفقا للتوزيع الآتى :

- |       |                                     |           |
|-------|-------------------------------------|-----------|
| ( أ ) | غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة   | ٣٠ مندوبا |
| ( ب ) | غرفة المنشآت الفندقية               | ٣٠ مندوبا |
| ( ج ) | غرفة المحال العامة                  | ٢٥ مندوبا |
| ( د ) | غرفة محال المعاديات والسلع السياحية | ١٥ مندوبا |

مادة ٣ - تعرض اللائحة الاساسية المشتركة للغرف السياحية على مجلس ادارة الاتحاد من اول اجتماع له .

مادة ٤ - على الغرف السياحية أن تنتهى من انتخاب مندوبيها لدى الجمعية العمومية للاتحاد من خلال شهرين من تكوين الجمعيات العمومية للغرف وعلى الجمعية العمومية للاتحاد أن تفرغ من انتخاب مجلس ادارته في خلال شهر .

مادة ٥ - يتولى السيد وكيل وزارة السياحة لشئون الرقابة السياحية الاشراف على تشكيل الجمعيات العمومية للغرف السياحية وللالاتحاد المصري للغرف السياحية ومجلس ادارة الاتحاد وذلك عن طريق الادارات المختصة التابعة له واخطار المنشآت السياحية بتكوين غرفها .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## القسم الثالث

## في المرشدين السياحيين

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣

بإصدار قانون في شأن المرشدين السياحيين ونقابتهم (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

## ( المادة الأولى )

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المرشدين السياحيين ونقابتهم .

## ( المادة الثانية )

يصدر وزير السياحة والطيران المدني اللوائح المنفذة لهذا القانون خلال تسعة أشهر من تاريخ العمل به (٢) .

## المادة الثالثة

يلغى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا له الى أن تصدر اللوائح المنفذة لهذا القانون وذلك فيما لا يتعارض مع أحكامه .

## ( المادة الرابعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي القعدة سنة ١٤٠٣ ( ١٣ أغسطس سنة ١٩٨٣ ) .

حسنى مبارك

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/٢٥ - العدد ٣٤ .  
(٢) صدر قرار وزير السياحة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية لقانون المرشدين السياحيين الصادر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ ( منشور فيما بعد ) .

## قانون في شأن المرشدين السياحيين ونقابتهم

### الباب الأول

#### في المرشد السياحي

مادة ١ - المرشد السياحي هو الشخص الذي يتولى الشرح والارشاد للسائح في أماكن الآثار أو المتاحف أو المعارض مقابل أجر .

مادة ٢ - لا يجوز ممارسة مهنة الارشاد السياحي الا لمن كان حاصلًا على ترخيص بذلك من وزارة السياحة ، ومقيداً بجدول نقابه المرشدين السياحيين وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات تقديم طلب الترخيص واصداره .

مادة ٣ - يشترط لمنح الترخيص ما يأتي :

- ١ - أن يكون طالب الترخيص مصرى الجنسية .
- ٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يرد اليه اعتباره .
- ٤ - أن تثبت لياقته الطبية على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية .
- ٥ - أن يكون حاصلًا على مؤهل عال من احدى الجامعات المصرية أو ما يعادله من احدى الجامعات الأجنبية ، ولوزير السياحة الاعفاء من هذا الشرط وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

٦ - ألا يقل سنه عن ٢١ سنة .

٧ - أن يجتاز بنجاح الامتحان الذى تعقده وزارة السياحة لطالبي الترخيص وفقا للأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير السياحة ، ويعفى

من هذا الامتحان الحاصلون على بكالوريوس أو دبلوم الدراسات العليا في الارشاد السياحي من الجامعات المصرية .

٨ - أن يودع بخزينة وزارة السياحة تأميناً قدره ٥٠ جنيها يرد عند انتهاء العمل بالترخيص .

٩ - ألا يكون من العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام إلا إذا قدم موافقة الجهة التي يعمل بها على منحه اجازة بدون مرتب للعمل بالارشاد السياحي .

مادة ٤ - يقدم طلب استخراج الترخيص مصحوباً بالرسم المقرر والأوراق الدالة على استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٥ - مدة الترخيص خمس سنوات ، ويجب تجديده خلال الشهرين الأخيرين من هذه المدة وفقاً للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٦ - الترخيص شخصي لا يجوز التنازل عنه .

مادة ٧ - يصدر وزير السياحة قراراً بتحديد رسوم استخراج الترخيص وتجديده وبديل الفاقد أو التالف ، على ألا يزيد رسم استخراج الترخيص على خمسين جنيهاً ولا تزيد الرسوم في الأحوال الأخرى على خمسة عشر جنيهاً .

مادة ٨ - يصدر وزير السياحة قراراً بتحديد تعريفة أجور المرشدين السياحيين وكذا تحديد عدد التراخيص بكل من المناطق السياحية المختلفة .

مادة ٩ - يعفى المرشد المرخص له بمزاولة المهنة من رسم دخول أماكن الآثار والمتاحف والمعارض التابعة للدولة .



مادة ١٠ - على المرشد أن يقدم الترخيص وكذلك أمر المشغل المكلف به من جهة عمله اذا لم يكن يعمل لحساب نفسه والتعريفه المقررة كلهما طلب منه أصحاب الشأن ذلك .

مادة ١١ - لا يجوز للمرشد مزاولة مهنته خارج المنطقة المبينة بالترخيص الا باذن كتابي من وزارة السياحة بعد دفع الرسم المقرر .  
وفقا للشروط والالوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز عشر جنيهات .

مادة ١٢ - لا يجوز للمرشد مزاولة مهنة أخرى أو الاشتغال بالتجارة أو السمسرة كما يحظر عليه قبول أية عمولة أو مكافأة من المحال العامة أو التجارية .

مادة ١٣ - لا يجوز للمرشد مزاولة المهنة داخل المناطق العسكرية أو مناطق الحدود أو المناطق الجمركية بالموانئ والمطارات الا بعد الحصول على اذن كتابي بذلك من الجهات المختصة .

مادة ١٤ - لا يجوز للمرشد العمل في الفنادق أو الشركات السياحية أو غيرها من ائجهات الا طبقا للنظم والتعليمات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٥ - على المرشد السياحي أن يراعى في سلوكه المهني مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون ولائحة آداب المهنة وتقاليدها واللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ١٦ - لا يجوز للمرشد السياحي المجادلة في الأمور السياسية أو الدينية بما يتعارض مع النظام العام والآداب ، كما لا يجوز له تناول المشروبات الروحية أو مزاولة ألعاب القمار بمقر النقابة أو فروعها أو أثناء تأدية وظيفته .

**مادة ١٧ -** يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الإرشاد السياحي دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في هذا القانون وتضاعف العقوبة في حالة العود .

**مادة ١٨ -** مع عدم الإخلال بالعقوبات التي تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل مرشد سياحي يخالف حكما من أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له أو النظم أو التعليمات التي تصدرها وزارة السياحة .

كما يجوز وقفه عن مزاوله المهنة مدة لا تزيد على ستة أشهر .

**مادة ١٩ -** الوزير السياحة أو من ينوبه بناء على تحقيق كتابي يجرى مع المرشد الذي يخالف أحد الالتزامات السابقة توقيع الجزاءات التأديبية الآتية :

١ - الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيها ، ويجوز خصمها من مبلغ التأمين المودع لدى وزارة السياحة ، وعلى المرشد تكملة التأمين خلال شهر من تاريخ اخطاره بالخضم بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

٢ - الوقف عن مزاوله المهنة مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، تضاعف في حالة تكرار المخالفة ، ويعلن المرشد بهذا الوقف بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

**مادة ٢٠ -** الوزير السياحة وقف المرشد عن مزاوله المهنة اذا رفعت ضده دعوى جنائية في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة .

**مادة ٢١ -** يوقف تجديد الترخيص لمدة سنة اذا وقع على مرشد جزاء بالغرامة أو الوقف وفقا لأحكام هذا القانون ثلاث مرات خلال السنة الأخيرة من الترخيص .

مادة ٢٢ — نثبت صفه رجال الضبط القضائى للموظفين الفنيين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بنسأ على طلب وزير سياحة ويتعاون تبات المخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون وفى القرارات المنفذة له .

مادة ٢٣ — ينتهى العمل بالترخيص فى الأحوال الآتية :

- ١ — صدور حكم نهائى ضد المرشد بمعقوبة جنائية أو جنحة مغلطة بالنسرف أو الأمانة .
- ٢ — اذا طلب المرشد كتابة اعفاءه من الاستمرار فى العمل .
- ٣ — عدم تجديد الترخيص خلال المواعيد المشار اليها بهذا القانون .
- ٤ — اذا لم تستكمل قيمة التأمين — الذى يلتزم المرشد بتقديمه — خلال شهر من تاريخ اخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بما يكون قد خصم منه من غرامات .

مادة ٢٤ — للمرشد فى حالة انتهاء العمل بالترخيص لأحد الأسباب المشار اليها فى المادة السابقة طلب ترخيص جديد اذا كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

## الباب الثانى

### فى نقابة المرشدين السياحيين

مادة ٢٥ — تنشأ نقابة للمرشدين السياحيين فى جمهورية مصر العربية ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويكون مقرها الرئيسى مدينة لقاهرة ، ويجوز بقرار من مجلس النقابة نشأ نقابات فرعية بالمحافظات .

مادة ٢٦ — تؤلف النقابة من الأعضاء المقيمة أسماؤهم فى جدول الاعضاء العاملين المنصوص عليه فى المادة ٣٣ من هذا القانون .

مادة ٢٧ — تهدف النقابة الى :

- أولاً : الدفاع عن مصالح الأعضاء .
- ثانياً : رفع المستوى العلمى المرشدين .
- ثالثاً : تنظيم جهود أعضاء النقابة لتطويع مهنة الارشاد السياحى بما يكفل الصالح العام .
- رابعاً : العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها .
- خامساً : العمل على تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التى تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين الجهات التى يعملون بها .
- سادساً : العمل على توثيق العلاقات مع النقابات المهنية والمنظمات المماثلة فى الدول العربية والاجنبية .
- سابعاً : تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء وتنظيم معاش الشيخوخة والمعجز والرفاهة المستحق من النقابة وكذا تقديم المساعدة عند الحاجة وتوفير الرعاية الصحية للأعضاء وأسراهم .
- ثامناً : توفير العمل للأعضاء وتنظيم التعاون فى ممارسة المهنة .
- تاسعاً : اقتراح تحديد الحد الأدنى للأجور المناسبة للمرشدين السياحيين .

مادة ٢٨ - يشترط لقبول العضو بالنقابة أن يكون حاصلاً على ترخيص بمزاولة مهنة الارشاد السياحى طبقاً للباب الأول من هذا القانون .

ولا يجوز لأية جهة أو شركة سياحية أن تتعامل مع أى مرشد سياحى لا تكون عضواً بالنقابة ، والا حكم بغرامة لا تتجاوز مئة جنيه على المسئول عنها .

مادة ٢٩ - تشكل لجنة قيد المرشدين السياحيين من وكيل النقابة ..... رئيساً

عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختارهما المجلس ..... أعضاء



**مادة ٣٠ -** يقدم طلب القيد إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة لدراسته والبت فيه طبقا للنظام الداخلي الذي يضعه مجلس النقابة .  
 فإذا رأت رفض الطلب وجب أن يكون قرارها مسببا ، ويخطر صاحب الطلب بذلك خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار بكتاب موحي عليه يعلم الوصول ، ويقوم مقام الاخطار ، تسلم الطالب صورة منه بإيصال يوقع عليه ويعتبر فوات ستين يوما دون رد على طلب القيد بمثابة قرار بقبوله .

**مادة ٣١ -** يجوز لمن رفض طلب قيده بالنقابة أن يتظلم من القرار الصادر بذلك إلى مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره به ، ويفصل المجلس في التظلم بعد تكليف المتظلم بالحضور بكتاب موحي عليه لسماع أقواله على ألا يكون لأعضاء لجنة القيد حق حضور الجلسة عند اتخاذ القرار بقبول التظلم أو رفضه وفي جميع الأحوال يجب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أعضاء من مجلس النقابة على الأقل .

ولمن صدر قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه به .

**مادة ٣٢ -** تعد جداول لقيد الأعضاء العاملين ، وجداول أخرى لقيد الأعضاء غير العاملين ، وللعضو العامل أن يطلب في حالة تركه العمل بالإرشاد السياحي نقل اسمه إلى جدول غير العاملين . كما أن لوزارة السياحة أن تطلب ذلك في حالة عدم تجديد الترخيص بمزاولة المهنة أو عند الغائه لسبب من الأسباب المنصوص عليها في الباب الأول من هذا القانون .

**مادة ٣٣ -** تتكون موارد النقابة مما يأتي :

- أولا : رسم القيد في النقابة .
- ثانيا : الاشتراكات السنوية للأعضاء .
- ثالثا : إعلانات والتبرعات والهبات التي يوافق عليها مجلس الدولة .

رابعاً : عائد استثمار أموال النقابة .

خامساً : أي موارد أخرى .

وتتولى الجمعية العمومية وضع قواعد توزيع هذه الموارد بين  
النقابة والنقابات الفرعية .

مادة ٣٤ - يحدد مجلس النقابة رسم القيد للعضو بما لا يجاوز  
٢٠٠ جنيه والاشتراك السنوى بما لا يجاوز ٦٠ جنيه .

مادة ٣٥ - تعتبر أموال النقابة أموالاً عامة في تطبيق أحكام قانون  
العقوبات وتخصص للصرف على نشاط النقابة ولا يجوز انفاقها في غير  
ذلك ، وللمجلس النقابة أن يستثمر فائض إيراداتها لضمان مورد ثابت لها  
على النحو الذى تقره الجمعية العمومية .

مادة ٣٦ - تبدأ السنة المالية للنقابة من أول يناير وتنتهى في آخر  
ديسمبر من كل عام .

مادة ٣٧ - يتولى مجلس النقابة وضع قواعد إدارة أموالها وتحصيلها  
وحفظها ويقوم باقرار وصرف النفقات التى تستلزمها إدارة النقابة في  
حدود الاعتمادات المقررة .

مادة ٣٨ - يعد مجلس النقابة الحساب الختامى للسنة المالية  
المنتهية ويعد مشروع الميزانية عن السنة الجديدة ، ويعرض الميزانية  
والحساب الختامى على الجمعية العمومية للنقابة لاعتمادهما ، بعد  
مراجعتها بمعرفة أحد المحاسبين القانونيين .

مادة ٣٩ - اذا حدثت ظروف استثنائية تحول دون انعقاد الجمعية  
العمومية للنظر في مشروع الميزانية يستمر العمل على أساس الميزانية  
السابقة الى أن تجتمع الجمعية العمومية وتقر الميزانية الجديدة .

مادة ٤٠ - تودع أموال النقابة في حساب خاص في أحد المصارف يختاره مجلس النقابة ويكون للصرف منه بتوقيع كل من النقيب أو وكيله و أمين الصندوق .

مادة ٤١ - لا يجوز الحجز على مقر النقابة وفروعها .

مادة ٤٢ - تبين اللائحة الداخلية للنقابة مقدار المبلغ الذي يجوز أن يحتفظ به في خزانة النقابة بصفة سلفة مستديمة للصرف عنها في الحالات الطارئة .

مادة ٤٣ - تتكون الجمعية العمومية من المرشدين السياحيين ، المقيدين في جدول الأعضاء العاملين والمسجلين للاشتراكات السنوية المستحقة حتى نهاية السنة المالية السابقة مباشرة على موعد انعقاد الجلسة ، ويتولى النقيب رئاسة الجمعية العمومية وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سنا .

مادة ٤٤ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا في شهر مارس من كل سنة ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لذلك ويجب دعوتها اذا قدم طاب بذلك من مائة عضو من اعضائها على الأقل خلال شهر من تقديم الطلب .

وتوجه الدعوة الى الأعضاء كتابة قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل على أن يرفق بالدعوة جدول الأعمال ويبين بها موعد الاجتماع ومكانه .

واكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية العمومية بشرط أن يصل الاقتراح عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل .

مادة ٤٥ - تعقد الجمعية العمومية في المقر الرئيسى للنقابة ويجوز للمجلس دعوتها للانعقاد في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة .

**مادة ٤٦ -** يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا اذا حضره نصف الأعضاء الذين لهم حق الحضور على الأقل . فاذا لم يتوغر هذا العدد أجل الاجتماع الى جلسة أخرى تعقد خلال أسبوعين من تاريخ الاجتماع الأول مع إعادة اعلان الأعضاء بالموعد الجديد ويكون انعقادها الثاني صحيحا اذا حضره خمسة وعشرون في المائة على الأقل من الأعضاء ويكون الطعن في صحة انعقاد جلسات الجمعية العمومية أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة .

**مادة ٤٧ -** تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس وبالنسبة لقرارات حل النقابة أو تعديل لائحتها الداخلية فإنه يشترط موافقة ثلثي أعضاء الجمعية الحاضرين . ويجوز الطعن في هذه القرارات أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوما من صدورها .

**مادة ٤٨ -** لا يجوز للجمعية العمومية أن تنتظر في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يعرض للمناقشة المسائل العاجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة للاجتماع . وكذلك اقتراحات الأعضاء المشار اليها في المادة ٤٤/٣ من هذا القانون .

**مادة ٤٩ -** تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولا : انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة .  
ثانيا : النظر في تقرير مجلس النقابة عن أعمال السنة المنتهية واعتماده .

ثالثا : اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية .

رابعا : اقرار مشروع الميزانية الخاصة بالنقابة حرجه للمالية المقبلة .



- خامسا : اقرار مشروع اللائحة الداخلية للنقابة وفروعها ، ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير السياحة .
- سادسا : اقتراح تعديل قانون النقابة .
- سابعا : اقرار طريقة استثمار أموال النقابة .
- ثامنا : اقرار القواعد الخاصة بمنح معاش النقابة وكذلك الاعانات وحالات الاعفاء من رسم الاشتراك .
- تاسعا : اقرار اللائحة الخاصة بأداب مهنة الارشاد السياحي وتعديلها ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير السياحة .
- عاشرا : تعيين مراقب للحسابات وتحديد أتعابه .
- حادى عشر : النظر فيما يهم النقابة من أمور يرى مجلس النقابة عرضها على الجمعية العمومية .
- ثانى عشر : النظر فيما يتقدم به الأعضاء من اقتراحات .
- مادة ٥٠ - تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يأتى :
- ( أ ) النظر فى المسائل التى تختص بها الجمعية العادية ويرى مجلس النقابة عرضها عليها .
- ( ب ) النظر فى الموضوعات التى ترضنها طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية .
- ( ج ) سحب الثقة من مجلس النقابة أو أحد أعضائه .
- مادة ٥١ - يشكل مجلس النقابة من النقيب وثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها ، ويتم الانتخاب بالاقتراع السرى .
- ويكون انتخاب أعضاء المجلس بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة الحاضرين فإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح اقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية .

ويكون انتخاب النقيب بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات ، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية وعند تساوى الأصوات يقتصر بين الحاصلين على الأصوات المتساوية .

مادة ٥٢ — ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له من بين أعضائه وكيل النقابة وسكرتيرها وأمين الصندوق .

مادة ٥٣ — تكون مدة العضوية بمجلس النقابة ثلاث سنوات .

مادة ٥٤ — يمثل النقيب النقابة أمام الجهات القضائية والإدارية وأمام الغير ويرأس مجلس النقابة ويقوم بتنفيذ قراراته وفي حالة غياب النقيب يقوم بأعماله وكيل النقابة .

مادة ٥٥ — تبين اللائحة الداخلية للنقابة أوضاع ومواعيد الترشيح وطريقة إجراء الانتخاب كما تبين كيفية توزيع الأعمال بين أعضاء مجلس النقابة وتحدد إشراف أمين الصندوق على المسائل المالية ، والسكرتير على المسائل الإدارية .

مادة ٥٦ — يجتمع مجلس النقابة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من النقيب أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه كتابة ، ولا يعتبر الاجتماع صحيحا إلا إذا حضره خمسة أعضاء على الأقل وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة ، فإذا تساوت الأصوات رجح الرأي الذي منه النقيب .

مادة ٥٧ — إذا زالت عضوية النقيب أو خلا مكانه قبل انتهاء مدته حل محله وكيل النقابة وتدعى الجمعية العمومية خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ خلو المنصب لاختيار خلف له .

أما إذا زالت عضوية أحد أعضاء المجلس أو خلا مكانه حل محله المرشح التالى له فى عدد الأصوات فى الانتخابات ، فإذا لم يوجد دعيت الجمعية العمومية خلال الميعاد المحدد بالفقرة السابقة لانتخاب خلف له .

وفى جميع الأحوال تكون مدة النقيب أو العضو الجديد هى المدة المتبقية من سلفه .

مادة ٥٨ - يعمل مجلس النقابة على تحقيق أهداف النقابة ووضع رسائل تنفيذها ومتابعتها على الأخص .

أولا : وضع خطة العمل المهنى والسياحى حتى يكون المرشد فى المستوى اللائق للعمل فى الحقل السياحى بمصر .

ثانيا : اقتراح اللائحة الداخلية للنقابة أو ادخال أى تعديل عليها وعرضها على الجمعية العمومية .

ثالثا : اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامى للسنة المالية المنتهية وعرضهما على الجمعية العمومية .

رابعا : دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتنفيذ قراراتها .

خامسا : ادارة أموال النقابة والاشراف على نظام حساباتها وتحصيل رسوم القيد والاشتراكات المستحقة على أعضائها وقبول الهبات والتبرعات والاعانات .

سادسا : اختيار أعضاء لجنة القيد وأعضاء مجلس التأديب وغير ذلك من اللجان التى يرى المجلس تشكيلها اخذمة أعضاء النقابة .

سابعا : اعداد لائحة آداب المهنة أو اقتراح تعديلها وعرضها على الجمعية العمومية .

ثامنا : تنظيم الرعاية الاجتماعية والصحية للأعضاء وأسرههم .

تاسعا : وضع القواعد الخاصة بمنح معاش النقابة وكذلك الاعانات والإعفاء من رسم الاشتراك .

عاشرا : النظر في الشكاوى المقدمة من التصرفات المهنية لأعضاء النقابة .

حادى عشر : الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المستحقين للآعانات والمعاشات وبين المشرفة على الصندوق .

ثانى عشر : تعيين العاملين بالنقابة .

ثالث عشر : اقتراح تعديل أجور المرشدين السياحيين ، وتبلغ وراة السياحة بالتوصية التى يصدرها المجلس فى هذا الشأن .

رابع عشر : ترتيب لقاءات دورية بين المجلس وبين مجالس النقابات الفرعية ويقد مؤتمر يضم مجلس النقابة والمجالس الفرعية ينعقد مرة على الأقل كل سنة .

خامس عشر : تسوية المنازعات المهنية بين أعضاء النقابة ويعين لهذا الغرض لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من بينهم الوكيل ، تقوم بتحقيق أوجه الخلاف وتقدم تقريراً عنها الى المجلس ويكون قراره فيها ملزماً للأطراف المعنية وتعرض المنازعات على المجلس بناء على طلب أحد الطرفين أو كليهما أو بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس .

سادس عشر : النظر فى قرارات الجمعية العمومية للنقابات الفرعية وقرارات مجالس تلك النقابات .

مادة ٥٩ - لمجلس النقابة أن يقرر إسقاط عضوية من تعيب عن جلساته ثلاث مرات متتالية بغير عذر مقبول ، وذلك بعد إخطار العضو بالتنقيب بالحضور لسماع أقواله .

مادة ٦٠ - لانتقيب حق التدخل بنفسه أو بمن ينييه من أعضاء مجلس النقابة فى كل قضية تهم النقابة أن يتخذ صفة المدعى فى كل قضية تتعلق بأفعال تؤثر فى كرامة النقابة .

مادة ٦١ - تشكل نقابات فرعية بالمحافظات التى يحددها مجلس



النقابة ويجوز أن يشمل اختصاص النقابة الفرعية أكثر من محافظة ويكون بهذه البيانات لفرعية انتخابية السنوية في حدود اختصاصها .

**مادة ٦٢ -** تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من المرشدين السياحيين الذين يباشرون نشاطهم في دائرة اختصاص النقابة الفرعية المقيدون بجدول الاعضاء العاملين والمسجلين للاشتراكات السنوية المستحقة حتى نهاية السنة المالية السابقة على موعد انعقاد الجلسة .

وتباشر الجمعية العمومية للنقابة الفرعية في دائرة اختصاصها الاختصاصات المقررة للجمعية العمومية للنقابة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من هذا القانون فيما عدا المسائل المنصوص عليها بالبنود خامسا وسادسا وثمانيا وتسعا من هذه المدة كما تسرى في شأنها أحكام المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٠ من هذا القانون على أن يكون العدد المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٤٤ هو عشرة أعضاء .

**مادة ٦٣ -** يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يؤلف من رئيس وأربعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالاقتراع السري . وينتخب المجلس من بين أعضائه سكرتيرا وأميناً للصندوق ، وعند التساوى في الأصوات يختار الأسبق قيما في الجدول .

**مادة ٦٤ -** تشكل لجنة من ثلاثة أعضاء يندبهم مجلس النقابة تتولى اجراءات انتخاب مجلس النقابة الفرعية وفرز الأصوات ولا يجوز أن يشترك في عضويتها أحد المرشحين ، وفيما عدا ذلك تسرى على اجراءات الترشيح لرئاسة وعضوية مجلس النقابة الفرعية ومدة العضوية وطريقة الانتخاب واسقاط العضوية وزوالها وخلو منصب الرئيس أو أحد الأعضاء ونظام اجتماعات المجلس الأحكام الخاصة بمجلس النقابة الواردة في هذا الباب والأحكام المبينة في اللائحة الداخلية للنقابة .

**مادة ٦٥ -** تكون لرب مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات

النقيب بالنسبة لها وفي حالة غيابه أو خلو منصبه يحل محله سكرتير المجلس ، فأكبر أعضاء المجلس سناً .

مادة ٦٦ - لمجلس النقابة الفرعية في دائرته ، اختصاصات مجلس النقابة وعليه أن يرسل إلى النقابة تقريراً شهرياً عن نشاط نقابته الفرعية .

مادة ٦٧ - تبلغ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة الفرعية إلى مجلس النقابة خلال أسبوعين من صدورهما ولا تكون هذه القرارات نافذة إلا بعد قيامه بالتصديق عليها على أنه إذا لم يعترض عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعها إليه اعتبرت نافذة .

أما إذا اعترض على أى من هذه القرارات خلال الاجل المذكور أعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية أو مجلس النقابة الفرعية حسب الاحوال ، فإذا وافق عليه مرة ثانية بأغلبية ثلثى عدد الحاضرين عرض الأمر على الجمعية العمومية للنقابة لتقرر ما تراه .

مادة ٦٨ - ينشأ بالنقابة صندوق للاعانات والمعاشات ، يتكون رأس ماله من نصف كل من الاشتراكات السنوية والاعانات والتبرعات والهبات وكذلك عائد استثمار أموال الصندوق ، أو أية موارد أخرى .

مادة ٦٩ - تدير الصندوق - تحت اشراف مجلس النقابة - لجنة مشكلة من خمسة أعضاء ثلاثة منهم من بين أعضاء مجلس النقابة يكون من بينهم الرئيس أو الوكيل وأمين الصندوق واثنين من أعضاء النقابة يختارهم المجلس لمدة سنتين .

مادة ٧٠ - تختص لجنة الصندوق بإدارة أموال الصندوق واستغلالها وتوظيفها وربط المعاشات وتقدير الاعانات ، وتبين اللائحة الداخلية للنقابة القواعد التي تتبع في هذا الشأن .

مادة ٧١ - تودع أموال الصندوق في حساب خاص بأحد المصارف

يختاره مجلس النقابة ويكون. الصرف منه بناء على قرار من اللجنة المشار إليها في المادة ٦٩ من هذا القانون على أن يوقع على أواخر الصرف رئيس المجلس أو وكيله وأمين صندوق النقابة .

مادة ٧٢ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تتمتع أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع العمليات الاستثمارية أيما كان نوعها بالإعفاءات المقررة للأنقابات المهنية في القوانين السارية .

مادة ٧٣ - تبدأ السنة المالية للصندوق من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٧٤ - تقدم اللجنة الى مجلس النقابة في آخر نوفمبر من كل عام مشروع الميزانية للسنة المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية وذلك لفحصهما وعرضهما على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها .

مادة ٧٥ - يكون للمرشد السياحي الحق في معاش وفقا للنظام الذي تقرره الجمعية العمومية ويشترط لاستحقاقه الآتي :

- ١ - أن يكون مقيدا بجدول المرشدين السياحيين العاملين .
- ٢ - أن يكون مدد بفتح سبع سنة ميلادية على الأقل أو توفي أو أصبح عاجزا عن ممارسة المهنة عاجزا كاملا .
- ٣ - أن يكون قد سدد رسوم الاشتراك المستحقة عليه مالم يكن قد أعفى منها .
- ٤ - أن يكون قد مضى على قيده بجدول العاملين مدة لا تقل عن عشرين سنة ميلادية متصلة .

مادة ٧٦ - يصرف المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لاستحقاقه بناء على طلب المستحق وينقل الاسم الى جدول غير العاملين .

**مادة ٧٧ -** يقدم طلب لإحالة إلى المعاش إلى النقابة حتى آخر شهر أكتوبر من كل سنة وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش بالتناوب على الفور متى توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .  
ويترتب على ذلك نقل الاسم إلى جدول غير العاملين .

**مادة ٧٨ -** يجوز للجنة المشرفة على الصندوق تقرير اعانة عاجلة للمرشد السياحي في حالة الضرورة التصبوي التي تتضمنها اللائحة الداخلية للنقابة .

**مادة ٧٩ -** يجوز الجمع بين المعاش المتر من النقابة وأى معاش آخر من أى جهة طبقاً لأى قانون أو نظام معاشات آخر .

**مادة ٨٠ -** يختص مجلس النقابة وحده بالفصل نهائياً في التظلمات التي يقدمها ذوو الشأن في قرارات لجنة ادارة الصندوق .

**مادة ٨١ -** على المرشد السياحي الالتزام بالواجبات المقررة في هذا القانون واللوائح المنفذة له .

**مادة ٨٢ -** يؤدي المرشد السياحي رسم المقيد مع طب المقيد والا سقط حقه في القيد . كما يؤدي رسم الاشتراك السنوى في أول يناير من كل عام .

**مادة ٨٣ -** لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ أى اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة الا بعد ابلاغ شكواه الى مجلس النقابة وفقاً لأحكام المادة ٥٨ من هذا القانون ومضى شهر على الأقل من تاريخ اخطار المجلس ، ويجوز في حالة الاستعجال عرض الأمر على النقيب .

**مادة ٨٤ -** مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية أو المدنية للمرشد السياحي أو لسا هو مقرر من جزاءات منصوص عليها في الباب الأول من



هذا القانون ، يؤخذ تأديبيا الرشد الذى يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة أو لائحة آداب المهنة أو يخرج على مقتضى الواجب فى مزاولته المهنة أو يظهر بمظهر من شأنه الاضرار بكرامتها أو يأتى عملا منافيا لآدابها أو يلحق ضررا مناديا أو ادبيا بالنقابة .

مادة ٨٥ - تكون احالة العضو الى مجلس التأديب بقسار من مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بعد أن يتم التحقيق معه بمعرفة من يكلفه مجلس النقابة بذلك ويكون ممثلا للاتهام أمام مجلس التأديب .

مادة ٨٦ - يشكل مجلس التأديب بالنقابة على النحو التالى :

١ - عضو بادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة لا تقل درجته عن مستشار مساعد على الأقل .....

٢ - وكيل النقابة .

٣ - ثلاثة من أعضاء مجلس النقابة يختارهم المجلس .

ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور جميع أعضائه .

مادة ٨٧ - العقوبات التى يجوز توقيعها على العضو هى :

١ - التنبيه .

٢ - الانذار .

٣ - شطب الاسم من جدول النقابة دون المساس بالمعاش المستحق .

مادة ٨٨ - يعلن العضو المطلوب محاكمته تأديبيا بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب مسجل بعلم الوصول موضح فيه موعد الجلسة ومكانها والتهمة المنسوبة اليه ، وذلك قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل ومتى تم الاعلان صحيحا اعتبر القرار قد صدر فى حضور العضو .

( م ٢٢ - موسوعة مصر ج ١٦ )

مادة ٨٩ - للعضو المقدم للمحاكمة التأديبية أن يستعين بمحام للدفاع عنه .

مادة ٩٠ - لكل من مجلس التأديب والمرشد السياحي أن يكلف بالحضور الشهود الذين يرى فائدة من سماع شهادتهم .

مادة ٩١ - يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا وأن تودع أسبابه كاملة عند النطق به .

مادة ٩٢ - تعلن القرارات التأديبية الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه ، ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار الى المرشد صاحب الشأن بايصال .

مادة ٩٣ - للعضو المحكوم عليه والنقيب أن يطعنا في قرار مجلس التأديب أمام محكمة القضاء الادارى خلال ثلاثين يوما من اعلانه به .

مادة ٩٤ - كل عضو صدر ضده قرار تأديبي نهائى بعقوبة الانذار يحرم من حق حضور جلسات الجمعية العمومية التى تعقد خلال السنة التالية لتوقيع العقوبة عليه .

واذا كان عضوا بمجلس النقابة أو إحدى النقابات الفرعية أسقطت عنه هذه العضوية .

مادة ٩٥ - يجوز لمن صدر ضده قرار تأديبي بشطب اسمه من الجدول أن يطلب من لجنة القيد بعد مضي خمس سنوات كاملة على الأقل اعادة قيد اسمه فى الجدول من جديد ، فاذا أجيب الى طلبه احتسبت أقدميته بالنسبة للمعاش من تاريخ القيد الأخير ، واذا رفض طلبه جاز له تجديد الطلب بعد ثلاث سنوات أخرى من تاريخ اعلانه بقرار الرفض .

**مادة ٩٦ -** في غير أحوال التلبس إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجريمة متصلة بمهنته وجب على النيابة العامة اخطار النقابة قبل البدء في التحقيق والتنقيب أو من يندبه من أعضاء مجلس النقابة أن يحضر التحقيق ما لم تقرر سرية .

**مادة ٩٧ -** يصدر وزير السياحة خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون قرارا بتشكيل لجنة مؤقتة للقيّد ، تكون لها اختصاصات مجلس النقابة حتى يتم الانتهاء من تشكيله وتتكون هذه اللجنة من :

- ١ - رئيس ادارة الفتوى لوزارة السياحة بمجلس الدولة ، رئيسا .
- ٢ - رئيس القطاع للرقابة السياحية بوزارة السياحة .
- ٣ - أربعة من العاملين بمهنة الارشاد السياحي حاصلين على ترخيص بذلك من وزارة السياحة يختارهم الوزير المختص .

**مادة ٩٨ -** تعلن اللجنة قبل انعقادها بأسبوع على الاقل عن مكان اجتماعها وزمانه في ثلاث صحف ، ويحدد الاعلان ميعاد تقديم طلبات القيد بما لا يجاوز شهرين من تاريخ بداية عملها .

**مادة ٩٩ -** تبت اللجنة في طلبات القيد بعد التحقق من استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون ، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر فوات هذه المدة دون رد بمثابة قرار بقبوله ولن رفض طلب قيده أن يتقدم بتظلم الى وزير السياحة خلال شهر من تاريخ اخطاره بذلك ، فاذا رفض تظلمه كان له أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة القضاء الاداري خلال ستين يوما من اخطاره به .

**مادة ١٠٠ -** تدعو اللجنة عقب انقضاء أربعة أشهر من تاريخ أول اجتماع لها الجمعية العمومية للنقابة للانعقاد ولانتخاب أول مجلس للنقابة ، وتنتهي مهمتها بانتخاب المجلس وتسلم ما لديها من أوراق للتنقيب .

## قرار وزير السياحة

رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤

بإلأئحة التنفيذية لقانون المرشدين السياحيين الصادر بالقانون

رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ (١)

## وزير السياحة والأطيران المدني

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون في شأن المرشدين السياحيين ونقاباتهم ،

وعلى قرار وزير السياحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٨ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين المعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٢ ،

وعلى قرار وزير السياحة رقم ١١٦ لسنة ١٩٧١ بإلأئحة اجراءات الترخيص بممارسة مهنة الارشاد السياحي ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص بمزاولة مهنة الارشاد السياحي الى ادارة المرشدين السياحيين بوزارة السياحة بعد الاعلان عن امتحان الارشاد السياحي وخلال المدة المحددة لتقديم الطلبات ، مع أداء الرسم الذي تحدده الوزارة لدخول الامتحان .

ويجب أن يتضمن الطلب اسم الطالب ولقبه وسنه ومحل ميلاده وعنوانه ومؤهله الدراسي وحالته الاجتماعية والمنطقة التي يرغب في العمل بها .

ويرفق بالطلب ما يفيد أداء رسم استخراج الترخيص بالفتة المبينة بهذه اللأئحة .



**مادة ٢ -** يجب أن ترفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١ - شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .
- ٢ - شهادة الجنسية المصرية .
- ٣ - صحيفة الحالة الجنائية .
- ٤ - شهادة المعاملة العسكرية .
- ٥ - الشهادة الدراسية الحاصل عليها أو مستخرج رسمي منها .
- ٦ - إيصال ليداع رسم التأمين المنصوص عليه في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .
- ٧ - عدد ٦ صور فوتوغرافية حديثة مقاس ٦X٤ سم .
- ٨ - اقرار بوقعه الطالب بعدم مزاولته لأي عمل آخر . فإذا كان من العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العلم ، غطيه اما أن يقدم ما يفيد استقالته من عمله ، أو حصوله على انجاز بدون مرتب لمدة الترخيص للعمل بالارشاد السياحي .
- ٩ - صورة فوتوغرافية من البطاقة الشخصية أو العائلية على أن تطابق مع أصل البطاقة .

**مادة ٣ -** يقيد الطلب برقم مسلسل بسجل طلبات الترخيص ، ويعطى الطالب ايضالا مبينا به رقم قيد طلبه وتاريخه والمستندات المقدمة منه .

**مادة ٤ -** يحال طالب الترخيص الى القومسيون الطبي العام لتقرير مدى لياقته الصحية الطبية والنفسية (١) .

**مادة ٥ -** لوزير السياحة الاعفاء من شرط الحصول على المؤهل

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٠١ لسنة ١٩٧٩ بتحديد مستويات اللياقة الصحية للحصول على رخصة مرشد أو دليل سياحي ( الوقائع المصرية في ١٤/١/١٩٨٠ - العدد ١٢ ) .

العالي بشرط اجتياز الطالب امتحانا تحريريا في الآثار والتاريخ واللغة الأجنبية التي يطلب ممارسة العمل بها ، وذلك بالإضافة الى الامتحان الشفوي المنصوص عليه في هذه اللائحة .

مادة ٦ - يجرى لطالب الترخيص اختبار في الآثار والتاريخ والمعلومات العامة ولغة أجنبية واحدة على الأقل ، ويؤخذ في الاعتبار حسن المظهر .

ويدعى طالب الترخيص لحضور الاختبار قبل موعده بمسرة أيام على الأقل .

ويتم الاختبار أمام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وكيل وزارة السياحة ويرأسها رئيس القطاع المختص ، وتضم أعضاء من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا وغيرهما من المتخصصين والخبراء في مواد الامتحان ، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأعضائها ، وتعتمد نتيجة الامتحان من وكيل وزارة السياحة .

ويتولى مدير إدارة المرشدين بوزارة السياحة أمانة اللجنة المذكورة .

ويعتبر قد اجتاز الامتحان بنجاح من يحصل على ٦٠٪ على الأقل من مجموع درجات الامتحان على أن يحصل على ٥٠٪ من درجات كل مادة على الأقل ، ويخطر طالب الترخيص بنتيجة الامتحان .

ويجوز للوزارة التجاوز عن هذه النسبة بما لا يقل عن نسبة ٥٠٪ على الأقل من مجموع درجات الامتحان اذا كان طالب الترخيص يرغب في العمل بمنطقة مطلوب زيادة عدد المرشدين السياحيين بها .

مادة ٧ - يصدر الترخيص من المدير العام المختص وفي حدود العدد الذي يتقرر لكل منطقة سياحية .

مادة ٨ - يحدد عدد التراخيص لكل منطقة سنويا بواسطة لجنة يرأسها رئيس القطاع المختص وعضوية كل من رئيس الإدارة المركزية

المختصة والمدير العام المختص ومدير ادارة شرطة السياحة والآثار على النحو الذى يلائم حسن سير العمل بكل منطقة ، ويصدر فى هذا الشأن قرار من وزير السياحة .

مادة ٩ - يجب على المرخص له التقدم بطلب تجديد ترخيصه مصحوبا بالمستندات الموضحة بهذه المادة ، وذلك خلال الشهرين الأخيرين من مدة سريانه .

فاذا انتهت مدة الترخيص دون التقدم بطلب التجديد ، وأراد صاحبه تجديده بعد هذا الميعاد ، تحتم عليه اتباع اجراءات الترخيص الجديد .

ويجب على طالب تجديد الترخيص أن يقدم شهادة طبية تؤكد لياقته صحيا للاستمرار فى مزاولة مهنة الارشاد السياحى . كما يجب عليه تقديم ما يفيد سداد رسم التجديد المنصوص عليه فى المادة ١٢ من هذه اللائحة وعند التحقق من توافر الشروط المتقدمة يؤشر على الترخيص ، بتجديده لمدة أخرى .

مادة ١٠ - يوقف تجديد الترخيص لمدة سنة اذا وقع المرشد جزاء بالغرامة أو الوقف وفقا لأحكام القانون ثلاث مرات خلال السنة الأخيرة من الترخيص .

مادة ١١ - على المرشد فى حالة فقد الترخيص التقدم بطلب صرف بدل فاقد ويرفق بطلبه صورة من محضر الابلاغ عن الفقد الذى تحرر به قسم الشرطة ، ويتعهد برد الترخيص المفقود عند العثور عليه .

وفى حالة تلف الترخيص يلتزم المرشد بتسليمه لادارة المرشدين السياحيين بوزارة السياحة عند تقدمه بطلب صرف بدل تالف .

وفى الحالتين يتعين سداد الرسم المقرر لذلك .

**مادة ١٢ —** يحدد رسم استخراج الترخيص وتجديده وبدل الفاقد أو التالف على النحو الآتى :

- رسم استخراج الترخيص ..... ٥٠ جنيها .
- رسم تجديد الترخيص ..... ١٥ جنيها .
- رسم بدل الفاقد أو التالف ..... ١٠ جنيهات .

**مادة ١٣ —** تحدد أتعاب المرشد السياحي على النحو الآتى

جنيه

- ٢٥ عن العمل يوما كاملا سواء في حدود المنطقة الملحق بها أو خارجها .
- ١٥ عن العمل نصف يوم في حدود المنطقة الملحق بها .

ويجوز تجاوز هذا القدر بالنسبة الى أصحاب التخصص الفادر وفقا لما تحدده وزارة السياحة .

ويكون يوم العمل بالنسبة للمرشد ثمانى ساعات • ويعتبر العمل أربع ساعات متصلة في اليوم الواحد بمثابة نصف يوم .

**مادة ١٤ —** للمرشد طلب التصريح له بالعمل خارج المنطقة الملحق بها بالشروط الآتية :

١ — التقدم لادارة المرشدين السياحيين بالوزارة بطلب في هذا الشأن موضحا به المنطقة الجديدة المطلوب التصريح بالعمل بها ، ومرفقا به كتاب توصية اما من السائح الذى يعتره مرافقته أو من شركة السياحة التى يعمل لحسابها .

٢ — سداد رسم قدره عشرة جنيهات .

٣ — ألا تجاوز مدة التصريح عشرة أيام كل مرة .

٤ — عدم جواز استعمال التصريح لمرافقة سائح في غير الحدود المبينة به .



مادة ١٥ — لا يجوز للمرشد العمل في الفنادق أو الشركات السياحية أو غيرها من الجهات الا طبقا لما يأتى :

١ — أن يقتصر عمله على الارشاد السياحى ، وفقا لما نصت عليه المادة ١ من قانون المرشدين السياحيين ونقابتهم الصادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

٢ — أن يكون 'المقابل المادى فى حدود التعريفه المحدده بهذه اللائحه .

٣ — أن يكون مقر الجهة التى يعمل بها فى المنطقة المحددة بالترخيص الصادر له .

مادة ١٦ — على المرخص له أو ورثته رد الترخيص الى وزارة السياحة فى حالة عدوله عن ممارسة مهنته أو عند الغاء الترخيص أو انتهاء مدته دون تجديده .

مادة ١٧ — لا تدخل فترة التجنيد أو الاستبقاء بالقوات المسلحة فى مدة الترخيص . وعلى المجند أو المستبقى رد الترخيص السابق صدوره اليه الى حين انتهاء فترة التجنيد أو الاستبقاء .

وبالنسبة الى من استوفى شروط الحصول على ترخيص بمزاولة مهنة الارشاد السياحى ثم جند يؤجل منحه الترخيص لحين انتهاء فترة تجنيده .

مادة ١٨ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ١٧ جمادى الاولى سنة ١٤٠٤ ( ١٩ فبراير سنة ١٩٨٤ ) .

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

العمليات الخارجية للوحدات

م	النصر المفضل	مكان النشر من	أول النسخ	نسخ النسخ	
				مكرر	مطبعة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



### **شباب ورياضة**

- **القسم الأول - في الهيئات الخاصة للشباب والرياضة .**
- **القسم الثاني - في الأندية .**
- **القسم الثالث - في نقابة المهن الرياضية .**
- **القسم الرابع - في سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما .**



## القسم الأول

### في الهيئات الخاصة للشباب والرياضة

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥

بإصدار قانون بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ( ١ ، ٢ ، ٣ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرار مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة .

( ١ ) الجريدة الرسمية في ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ - العدد ٣١ « تابع » .  
( ٢ ) عنوان القانون معدل بالمادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ٣/٨/١٩٧٨ - العدد ٣١ ) .  
( ٣ ) صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ( الجريدة الرسمية في ٣/٨/١٩٧٨ - العدد ٣١ ) ونص على ما يأتي :

مادة ٣ - تقوم الجهة الادارية المركزية بوضع أنظمة أساسية للهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون وتعديلاته تعتمد بقرار من الوزير المختص وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدور تعديلات هذا القانون ، ويعمل بها من تاريخ صدورها .

مادة ٤ - تستمر مجالس ادارات الهيئات الخاصة للشباب والرياضة القائمة وقت العمل بتعديلات هذا القانون في مباشرة أعمالها حتى نهاية المدة المقررة لها بنظمها الأساسية على أن يعاد تشكيل تلك المجالس بالتطبيق للنظم الأساسية المعدلة الصادرة وفقا لتعديلات هذا القانون .

مادة ٥ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

( ٤ ) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون ألغيت بالمادة ( ١٣ ) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ٢٨/٧/١٩٨٣ - العدد ٣٠ ) المغي بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ٢١/٨/١٩٨٦ - العدد ٣٤ تابع )

ولا تسرى في شأن هذه الهيئات أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

كما لا تسرى أحكام القانون المرافق على أوجه النشاط المختلفة في المدارس والمعاهد والجامعات .

مادة ٢ - على الهيئات الأهلية لرعاية الشباب الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون إعادة شهر نظامها بالتطبيق لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، والا جاز للجهة الادارية المختصة حل مجلس الادارة أو حل الهيئة .

ولا تحصل رسوم لاعادة الشهر بالنسبة للهيئات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - تجرى الجهة الادارية المختصة اعادة الشهر المنصوص عليه في المادة السابقة خلال ستة أشهر من تاريخ طلبه ، وذلك استثناء من أحكام المادة (١٤) من القانون المرافق .

مادة ٤ - على كل هيئة من الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة خلال ستة أشهر من تاريخ اعادة شهر نظامها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تعيد تشكيل مجلس ادارتها اذا كان تشكيله القائم يتعارض مع هذا القانون .

ويجوز للجهة الادارية المختصة اطالة هذه المهلة بما لا يتجاوز مدتها بناء على طلبات الهيئات المذكورة اذا تعذر عليها اعادة التشكيل خلالها ومع ذلك يكون اعادة تشكيل مجالس ادارة كل من اللجنة الأولمبية واتحادات اللعبات الرياضية خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الدورة الأولمبية القادمة وذلك استثناء من أحكام المادة ٦٢ من هذا القانون .



١ - وضع نقيوم شامل للمقومات السياحية المتوافرة في جمهورية مصر العربية .

٢ - وضع خطط وبرامج لتنشيط السياحة .

٣ - القيام بجميع وسائل الجذب السياحي الى جمهوريه مصر العربية في الداخل والخارج بكافة الطرق .

٤ - تقديم المعونة الفنية والتسويقية والتعاون والمساهمة مع الشركات والمنشآت في مجال تنشيط السياحة .

مادة ٤ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤونها ويختص بوضع السياسة العامة والتي تسير عليها ، وله أن تتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة وله على الأخص :

- إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون الادارية والمالية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية (١) .

- وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعمالها وترقيتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم دون التقيد بالقواعد الحكومية (٢) .

- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامي .

- النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالي .

- النظر في كل ما يرى وزير السياحة أو رئيس الهيئة عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة أو يقترحه الاعضاء .

(١) صدر قرار وزير السياحة رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨١ بإصدار لائحة المشتريات والمبيعات والمخازن بالهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي ( الوقائع المصرية - العدد ٨ في ١١/١/١٩٨٢ ) . كما صدر قرار وزير السياحة رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة المالية للميزانية والحسابات الخاصة بالهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي ( الوقائع المصرية - العدد ٤٤ في ٢٢/٢/١٩٨٢ ) .

(٢) صدر قرار وزير السياحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار لائحة نظام العاملين بالهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي ( الوقائع المصرية العدد ٣٢ في ٨/٢/١٩٨٢ ) .

( م ٢٢ مكرر - موسوعة مصر ج ١٦ )

مادة ٥ - يشكل مجلس ادارة الهيئة برئاسة رئيس مجلس الادارة وبعضوية كل من :

- أحد وكلاء وزارة السياحة يختاره وزير السياحة .
- أحد وكلاء وزارة النقل يختاره وزير النقل .
- رئيس هيئة الطيران المدني .
- أحد وكلاء وزارة الثقافة أو أحد رؤساء هيئاتها يختاره وزير الثقافة .

- رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية .
- رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .
- رئيس غرفة المنشآت الفندقية .
- رئيس غرفة المحال العامة السياحية .
- رئيس غرفة محال العاديات والسلع السياحية .
- ثلاثة أعضاء من الشخصيات المعنية بالنشاط السياحي يختارهم وزير السياحة لمدة عامين قابلة للتجديد .

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بخبرته سواء كان من داخل الهيئة أو من خارجها دون أن يكون له صوت معدود فيما يتخذه المجلس من قرارات .

ويصدر بتعيين رئيس مجلس الادارة وتحديد مرتباته قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - يعقد مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة على الاقل كل شهر وكلما رأى وزير السياحة ضرورة لذلك ، ولا يكون اجتماع مجلس الادارة صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة للاعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٧ - يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة ادارة شئونها وتمثيلها

في صلاتها بالأشخاص والهيئات الأخرى وأمام القضاء ، ويكون مسئولا عن تنفيذ السياحة العامة للهيئة وقرارات مجلس الإدارة .

مادة ٨ - يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس الى وزير السياحة خلال سبعة أيام من تاريخ صدور ما لاعتمادها فيما عدا القرارات التي تستلزم صدور قرار من سلطة أخرى وتكون قرارات المجلس نافذة اذا لم يعترض عليها الوزير خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه بها .

مادة ٩ - لمجلس الإدارة أن يفوض بعض اختصاصاته الى رئيس المجلس أو أحد أعضائه ، وله أن يعهد الى أى منهما بمهمة محددة ، كما يكون له أن يشكل لجانا فنية من أعضاء المجلس أو غيرهم ممن يعملون في المجالات التي لها علاقة بأهداف الهيئة .

مادة ١٠ - تتكون موارد الهيئة من :

١ - الاعتمادات التي تخصصها الدولة سنويا في الموازنة العامة للدولة .

٢ - الموارد الناتجة عن مباشرة الهيئة لنشاطها .

٣ - القروض المحلية التي تعقد لصالح الهيئة .

٤ - الاعانات والهبات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها بما لا يتعارض مع أهداف الهيئة .

مادة ١١ - يكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من

تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٠١ ( أول مارس

سنة ١٩٨١ ) .

## القسم الخامس

## في السياحة العالمية

قانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٦

بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالتسهيلات الجمركية  
للسياحة الموقع عليها بنيويورك في ٤ من يونية سنة ١٩٥٤ (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة

١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس  
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ،

## أصدر القانون الآتى :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالتسهيلات  
الجمركية للسياحة الموقع عليها بنيويورك في ٤ من يونية سنة ١٩٥٤  
بالتحفظ الآتى :

« تحتفظ مصر بالحق في أن تحرم السائح من المزايا المخولة في  
الاتفاقية اذا قبل - أثناء زيارته لمصر - عملا بأجر أو بغير أجر » .

صدر بديوان الريسة في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٥ ( ٢ مايو سنة ١٩٥٦ ) .

(١) الوقائع المصرية في ١ مايو سنة ١٩٥٦ - العدد ٣٦ مكرر / ج



## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٧

بشان الموافقة على اتفاقية انشاء المقر الاقليمى للشرق  
الأوسط التابع لمنظمة السياحة العالمية بالقاهرة والموقع  
عليها بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة  
السياحة العالمية فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٧ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،  
وعلى موافقة مجلس الشعب •

قرر :

( مادة وحيدة )

الموافقة على اتفاقية انشاء المقر الاقليمى للشرق الأوسط التابع  
لمنظمة السياحة العالمية بالقاهرة والموقع عليها بين حكومة جمهورية مصر  
العربية ومنظمة السياحة العالمية فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٧ ، وذلك  
مع التحفظ بشرط التمديد •

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ رجب سنة ١٣٩٧ ( ٢١ يونية سنة ١٩٧٧ ) •

## وزارة الخارجية

## قرار (١)

## وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية بالنيابة

- بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١ بشأن الموافقة على اتفاقية انشاء المقر الاقليمي للشرق الأوسط لمنظمة السياحة العالمية بالقاهرة بين جمهورية مصر العربية ومنظمة السياحة العالمية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٧ .
- وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٦ .

## قرر :

- مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية انشاء المقر الاقليمي للشرق الأوسط لمنظمة السياحة العالمية بالقاهرة بين جمهورية مصر العربية ومنظمة السياحة العالمية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٧ ، وتنفذ اعتبارا من ١٩٧٧/١١/٢ .

تحريرا في ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٩٧ ( ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٧ ) .

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النظر المقبول	مكان التشريع ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية لموضوع

م	الفصل المعدل	مكان التشريع ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المقذل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية لموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النظر	
				ملحق	ملاحظة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصاريح التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر مر	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## شباب ورياضة

- القسم الاول - فى الهيئات الخاصة للشباب والرياضة
- القسم الثانى - فى الأندية
- القسم الثالث - فى نقابة المهن الرياضية
- القسم الرابع - فى سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما



## القسم الأول

## في الهيئات الخاصة للشباب والرياضة

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥

بإصدار قانون بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرار مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الهيئات الأهلية  
لرعاية الشباب والرياضة .

( ١ ) الجريدة الرسمية في ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ - العدد ٣١ «تابع» .  
( ٢ ) عنوان القانون معدل بالمادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ ) .  
( ٣ ) صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ ) ونص على ما يأتي :

مادة ٣ - تقوم الجهة الادارية المركزية بوضع أنظمة اساسية للهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون وتعديلاته تعتمد بقرار من الوزير المختص وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدور تعديلات هذا القانون ، ويعمل بها من تاريخ صدورها .

مادة ٤ - تستمر مجالس ادارات الهيئات الخاصة للشباب والرياضة القائمة وقت العمل بتعديلات هذا القانون في مباشرة أعمالها حتى نهاية المدة المقررة لها بنظمها الاساسية على ان يعاد تشكيل تلك المجالس بالتطبيق للنظم الاساسية المعدلة الصادرة وفقا لتعديلات هذا القانون .

مادة ٥ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

( ٤ ) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالمادة ( ١٣ ) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠ ) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع ) .

ولا تسرى في شأن هذه الهيئات احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

كما لا تسرى احكام القانون المرافق على أوجه النشاط المختلفة في المدارس والمعاهد والجامعات .

مادة ٢ - على الهيئات الأهلية لرعاية الشباب الرياضية القائمة وقت العمل بهذا القانون إعادة شهر نظامها بالتطبيق لاحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، والا جاز للجهة الادارية المختصة حل مجلس الادارة أو حل الهيئة .

ولا تحصل رسوم لاعادة الشهر بالنسبة للهيئات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - تجرى الجهة الادارية المختصة إعادة الشهر المنصوص عليه في المادة السابقة خلال ستة أشهر من تاريخ طلبه ، وذلك استثناء من احكام المادة (١٤) من القانون المرافق .

مادة ٤ - على كل هيئة من الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة خلال ستة أشهر من تاريخ إعادة شهر نظامها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تعيد تشكيل مجلس إدارتها إذا كان تشكيله القائم يتعارض مع هذا القانون .

ويجوز للجهة الادارية المختصة اطالة هذه المهلة بما لا يتجاوز مدتها بناء على طلبات الهيئات المذكورة اذا تعذر عليها إعادة التشكيل خلالها ومع ذلك يكون إعادة تشكيل مجالس ادارة كل من اللجنة الأولمبية واتحادات الألعاب الريانية خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الدورة الأولمبية القادمة وذلك استثناء من احكام المادة ٦٢ من هذا القانون .



**مادة ٥ -** مع مراعاة أحكام المادة السابقة تستمر مجالس إدارات الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة القائمة وقت العمل بهذا القانون في مباشرة أعمالها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تشكيل مجالس الجديدة .

**مادة ٦ -** تسرى على الأندية الرياضية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية .

**مادة ٧ -** تلغى القوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللجنة الأولمبية واتحادات الألعاب الرياضية ، ٧٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم حركة الكشافة والمرشدات ، ٢٦ لسنة ١٩٦٥ ، ٤١ لسنة ١٩٧٢ كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

**مادة ٨ -** يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وتحديد الجهة الإدارية المختصة (١) .

(١) صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الأعلى للشباب والرياضة في بعض الاختصاصات ونص في مادته الأولى على ما يلي : « يفوض رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة في إصدار قرارات اعتماد النظم الأساسية للهيئات الخاصة للشباب والرياضة » .

وصدر قرارات وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٥ بتحديد الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ونص في مادته الأولى على أن « في تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تعتبر مديرية الشباب في كل محافظة هي الجهة الإدارية المختصة بدائرة المحافظة ورقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الأولى على ما يلي :

« يعتبر جهاز الرياضة الجهة الإدارية المركزية في تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة ، وذلك فيما يختص باللجنة الأولمبية .. واتحادات الألعاب الرياضية .. والأندية والهيئات الرياضية .. كما تعتبر مديرية الشباب والرياضة بالمحافظة هي الجهة الإدارية المحلية المختصة » . ورقم ٤ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الأولى على ما يلي :

« يعتبر جهاز الشباب الجهة الإدارية المركزية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه الهيئات الأهلية لرعاية الشباب

=

**مادة ٩ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

ينضم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ ( ٢٦ يوليئ سنة ١٩٧٥ )

والرياضة وذلك فيما يختص : ( الاتحاد العام للكشافة والموشدات وجمعياته - جمعية بيوت الشباب المصرية - الاتحادات النوعية - الاتحاد العام لمراكز شباب المدن - الاتحاد العام لمراكز شباب القرى - اتحاد المعسكرات والرحلات والاسفار - الاتحاد العام لهيئات الخدمة العامة التطوعية للشباب ) .  
كما تعتبر مديرية الشباب والرياضة بالمحافظة هي الجهة الادارية المحلية المختصة في هذا الشأن » . كما صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٢ ونص على ما يلى :  
المادة ١ - تكون الجهة الادارية المركزية للهيئات الخاصة للشباب والرياضة المشهورة بمديريات الشباب والرياضة بالمحافظات على النحو التالى :  
( أ ) جهاز الشباب بالنسبة لمراكز الشباب والهيئات الشبابية الخاصة المحلية .

( ب ) جهاز الرياضة بالنسبة للاندية الرياضية والهيئات الخاصة الرياضية المحلية .

**مادة ٢ -** يستثنى من أحكام المادة الاولى من هذا القرار أى تعديلات في القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٢ في شأن تنظيم رسوم واشتراكات العضوية والتعليمات المنفذة له فلا يكون الا بقرار منا .  
**مادة ٣ -** على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ صدوره .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية » . كما صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ١٧/٩/١٩٨٧ - انعد ٢١ ) ونص على ما يلى :

« **مادة ١ -** يفوض السادة المصافضون في نطاق محافظتهم في الاختصاصات المقررة للوزير المختص رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة بمقتضى المواد ٢٨ فقرة ٢ ، ٤٠ ، ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة وذلك فيما يتعلق بالاندية الرياضية ومراكز الشباب الواقعة في نطاق المحافظة .

**مادة ٢ -** يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .  
**مادة ٣ -** على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

## قانون الهيئات الأهلية

## لرعاية الشباب والرياضة

## الباب الأول

## الأحكام العامة

## الفصل الأول

## ماهية الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة

## انشائها وشهرها

مادة ١ - تعتبر هيئة أهلية عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا تستهدف الكسب المادى ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب واتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية والترويحية في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذى يضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

مادة ٢ - لا يجوز شهر الهيئة الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الا اذا توافرت الشروط الآتية (١) .

١ - ألا يقل عدد أعضائها عن خمسين عضواً اذا كانت تتكون من أشخاص طبيعيين وعن أربعة أعضاء اذا كانت تتكون من أشخاص اعتباريين .

٢ - أن يكون لها مقر ثابت وأمكنة صالحة لمباشرة الأنشطة التى

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن تحديد فئات رسم الشهر بالنسبة للهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/١/٥ - العدد ٣ ) .



التي تتولاها وذلك طبقا للشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص (١) .

٣ - أن يكون لها نظام مطابق للنموذج المعتمد من الوزير المختص .

٤ - أن يكون لها موارد مالية كافية للصرف على أوجه نشاطها .

مادة ٣ - تشهر الهيئة الأهلية لرعاية الشباب والرياضة بصفة مؤقتة إذا توافرت الشروط الآتية :

( أ ) ألا يقل عدد أعضائها عن عشرين عضواً بالنسبة للهيئات التي تتكون من أشخاص طبيعيين وعن ثلاثة أعضاء بالنسبة للهيئات التي تتكون من أشخاص اعتباريين .

( ب ) أن يكون لها مقر مؤقت لعقد اجتماعها والاحتفاظ بسجلاتها ومستنداتها .

( ج ) أن يكون لها نظام مكتوب .

( د ) أن تحدد الهيئة المدة اللازمة لاستكمال الشروط المبينة في المادة السابقة بحيث لا تزيد هذه المدة على سنة من تاريخ إجراء شهرها المؤقت . ويجوز للجهة الإدارية المختصة أن تمنح الهيئة مهلة أخرى لا تزيد على المدة المحددة طبقاً للفقرة السابقة إذا اقتضت الظروف ذلك .

مادة ٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) للجهة الإدارية المركزية المختصة أن تضع أنظمة أساسية نموذجية للهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون تعتمد بقرار من الوزير المختص وتشتمل على البيانات الآتية :

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاشتراطات المتعلقة بالامن العام الواجب توافرها في مقار الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١/٥ - العدد ٣ ) .



- ( أ ) اسم الهيئة ومقرها والعرض من نشأتها .
- ( ب ) شروط العضوية وأنواعها واجراءات قبولها واسقاطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم وفئات الاشتراك ورسوم الالتحاق وأية رسوم أخرى وطريقة تحصيلها وحالات الاعفاء ونسبة التخفيض فيها .
- ( ج ) قواعد وأسس تنظيم الجمعيات العمومية وتكوينها واختصاصاتها واجراءات دعوتها للانعقاد وشروط صحة انعقادها وصحة قراراتها .
- ( د ) طريقة تشكيل مجلس الادارة بالانتخاب أو بالتعيين في بعض الهيئات ذات الطبيعة الخاصة والشروط الواجب توافرها في أعضائه وعددهم وطرق انهاء عضويتهم واختصاصات المجلس ومدته واجراءات دعوته للانعقاد وصحة اجتماعاته وصحة قراراته .
- ( هـ ) موارد الهيئة وكيفية استغلالها أو التصرف فيها ومراقبة صرفها .
- ( و ) أحوال وطريقة ادماج الهيئة في غيرها وحالها .
- ( ز ) قواعد وأسس تكوين فروع الهيئة واختصاصاتها وعلاقاتها بها .
- ويجوز تعديل هذه الأنظمة بقرار من الوزير المختص أو بموافقة الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية غير العادية للهيئة التي تدعى لهذا الغرض بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة ولا يعتبر التعديل نافذا الا بعد اعتماده من الجهة الادارية المركزية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارها به والا اعتبر التعديل نافذا بعد انتهاء تلك المدة .

مادة ٥ - - مؤسس الهيئة الأهلية لرعاية الشباب والرياضة هم الأفراد الذين يشتركون في انشائها ويوقعون عقد تأسيسها ومقتدات طلب شهر نظامها وهم مسئولون عما يستلزمه انشاء الهيئة من اجراءات

ونفقات وما يترتب عليه من التزامات فاذا ما أشهر نظام الهيئة ترد اليهم النفقات التي تقررها الجمعية العمومية لها .

مادة ٦ - يجب أن يشتمل عقد تأسيس الهيئة على اسمها ومنطقة نشاطها والغرض منها واسم كل من المؤسسين ولقبه وسنه وجنسيته وديانته ومهنته وموطنه والمدة اللازمة لاستيفاء شروط شهرها .

مادة ٧ - على المؤسسين اتباع النموذج المعتمد من الجهة الادارية المركزية .

مادة ٨ - ينتخب المؤسسون من بينهم مجلس الادارة الأول ويعين هذا المجلس من بين أعضائه عضوا أو أكثر ينوب عنه في اتمام اجراءات الشهر وعلى هذا المندوب أن يقدم الى الجهة الادارية المختصة طلب شهر الهيئة موضحا به مقرها وموقعا عليه من الرئيس والسكرتير ومرفقا به خمس نسخ من الأوراق الآتية :

( أ ) بيان بأسماء الأعضاء المؤسسين وآخر بأسماء أعضاء مجلس الادارة الأول يشتمل على اسم العضو ولقبه وجنسيته وديانته ومهنته وموطنه .

( ب ) محضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية .

( ج ) محضر اجتماع مجلس الادارة الأول .

( د ) قرار مجلس الادارة بتفويض أحد أعضائه في تقديم أوراق الشهر .

( هـ ) النظام الأساسي للهيئة مطابقا للنموذج الذي تضعه الجهة الادارية المركزية .

( و ) الايصال الدال على سداد رسوم الشهر .

مادة ٩ - تصدر الجهة الادارية المختصة قراراً (١) بتحديد فئات رسم الشهر بما لا يتجاوز خمسة جنيهات ويتحدد حالات الاعفاء منه ولا يرد هذا الرسم بأى حال من الأحوال .

مادة ١٠ - تعفى هيئات رعية الشباب والرياضة من رسوم الدفعة المقررة على كافة المستندات المطلوبة بشهر نظامها وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ - تقدم أوراق الشهر الى الجهة الادارية المختصة ويجب أن يتم البت في طلب الشهر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الأوراق اليها وينشر قرار الشهر في الوقائع المصرية دون مقابل .

وإذا انقضت المدة المقررة دون البت في طلب الشهر اعتبرت الهيئة مشهرة بحكم القانون وعلى الجهة الادارية المختصة في هذه الحالة اجراء القيد في السجل والنشر في الوقائع المصرية بناء على طلب ذوى الشأن .

مادة ١٢ - للجهة الادارية المختصة حق رفض شهر الهيئة بقرار مسبب خلال المدة المشار اليها في المادة السابقة .

ولذوى الشأن التظلم الى الوزير المختص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغهم بقرار رفض الشهر .

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن تحديد فئات رسم الشهر بالنسبة للهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١/٥ - العدد ٣ ) ونص على ما يلى : « مادة ١ - يكون رسم الشهر بالنسبة للهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة طبقاً للفئات الآتية :

- خمسة جنيهات للهيئات المركزية التى لها نشاط فى اكثر من محافظة .  
- ثلاثة جنيهات للهيئات المحلية التى لها نشاط فى نطاق محافظة واحدة .

مادة ٢ - تعفى مراكز الشباب من رسم الشهر .

مادة ٣ - يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

مادة ٤ - على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الوقائع المصرية .

ويجب البت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ وصوله فاذا انقضت هذه المدة دون أن يبت في التظلم اعتبر قرار الرفض كأن لم يكن .

مادة ١٣ - تقيد طلبات الشهر في سجل خاص بالجهات الادارية المختصة بأرقام سلسلة حسب تاريخ ورودها ويوقع الموظف المختص على كل ورقة مرافقة للطلب مع اثبات تاريخ التوقيع .

وترسد صور من أوراق الشهر الى وزارة الداخلية لاستطلاع رأيها في طلب الشهر فيما يتعلق بالأمن العام وعلى هذه الوزارة إخطار الجهة الادارية المختصة برأيها خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ ارسال الأوراق وإلا اعتبرت موافقة على طلب الشهر .

كما تقيد الهيئات التي تقرر رفض شهرها في سجل خاص تسرى عليه الأحكام السابقة .

مادة ١٤ - تثبت الشخصية الاعتبارية للهيئة بمجرد شهر نظامها طبقا لهذا القانون ، ويتم الشهر بالقيد في السجل المعد لذلك .

## الفصل الثاني

### امتيازات الهيئات

مادة ١٥ - تعتبر الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة من الهيئات الخاصة ذات النفع العام وتتمتع كل من هذه الهيئات بامتيازات السلطة العامة الآتية :

( أ ) عدم جواز الحجز على أموالها الا استيفاء الضرائب والرسوم المستحقة للدولة .

( ب ) عدم جواز تملك هذه الأموال بمضي المدة .

( ج ) جواز نزع الملكية للمنفعة العامة لصالحها .



وتعتبر أموال هذه الهيئات من الاموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

مادة ١٦ - كل من الهيئات لاهية لرعاية الشباب والرياضة المتمتع بالاعفاءات والامتيازات الآتية .

( أ ) الاعفاء من رسوم التسجيل التي يقع عليها عبء دائئها في عقود الملكية وغيرها من الحقوق العينية الأخرى ومن رسوم لتصديق على التوقيعات ومن رسوم التمتع المبرضة حاليا والتي تدرس مستقبلا على جميع العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها .

( ب ) ( ١ ) الاعفاء من الضرائب ورسوم الجمركية بالنسبة للأدوات والمهمات المستوردة لحسابها والتي تلزم لممارسة نشاطها والتي يصدر بتحديد ما قرار من وزير المالية بناء على طلب رئيس الجهة الادارية المختصة . كما تعفى من هذه الضرائب ورسوم الأدوات والمهمات التي نستوردها الجهة الادارية المركزية المختصة لصالح أنشطة الشباب .

ويحظر لتصرف فيما تم اعفاؤه لجهة غير معفاة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الاعفاء ما لم تقدم بها الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وقت إصدار هذه الضرائب والرسوم طبقا للتعريف الجمركية السارية في تاريخ السداد .

( ج ) الاعفاء من ضريبة الملاهي على مختلف المباريات التي تخضع لإشراف اتحادات الألعاب الرياضية سواء الا يتخللها أو يعقبها أي نوع من أنواع الملاهي .

( ١٢ ) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالمادة ( ١٣ ) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣  
الرسمية  
العربية  
الجمركية  
مع قرار رئيس جمهورية مصر  
قانون تنظيم الاعفاءات  
العدد ٣٤ تابع ( ) .

كما تعفى من هذه الضريبة جميع الحفلات التى تقيمها هذه الهيئات اذا كان لا يتجاوز أجر الدخول فيها عشرة قروش ويقتصر هذا الاعفاء على أربع حفلات فى السنة اذا زاد الأجر على هذه القيمة .

( د ) الاعفاء من ٧٥٪ من مقابل استهلاك النور والمياه على الأقل ، وتسرى عليها تعريفه الاشتراكات والمكالمات التليفونية الخاصة المقررة للمنازل .

( هـ ) تخفيض أجور نقل الأدوات والمهمات الخاصة بنشاطها بالوسائل المملوكة للدولة أو القطاع العام بنسبة ٥٠٪ من الأجور المقررة .

( و ) تخفيض أجور السفر بالوسائل المحددة بالبند السابق للأفراد الذين يقل عددهم عن عشرين فردا بنسبة ٥٠٪ ويكون التخفيض بنسبة ٦٦٪ من هذه الأجور لما يزيد على هذا العدد وذلك بشرط اعتماد الهيئة التى ينتمى اليها هؤلاء الأفراد فى جميع الأحوال .

مادة ١٧ - يجوز بناء على طلب الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة وموافقة جهة العمل المختصة ندب بعض العاملين من قوى الخبرة للعمل بهذه الهيئات على أن تتحمل جهات العمل الأصلية براتبهم .

مادة ١٨ - على كل من يتقدم بتقسيم أراضى قضاء لانشاء أحياء تخصيص قطعة ارض مناسبة من الأراضى لأغراض خدمة الشباب تحدد مساحتها ونوع النشاط الذى تخصص له بالاتفاق بينه وبين الجهة الادارية المختصة ولا يجوز صدور قرار التقسيم الا على أساس هذا التخصيص .

## الفصل الثالث

## الإشراف والرقابة على الهيئات (١)

مادة ١٩ - تباشر الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة أوجه نشاطها في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط المقرر وقرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة .

ولها في سبيل ذلك أن تتخذ كافة الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق أهدافها .

مادة ٢٠ - يجب أن يذكر اسم الهيئة ورقم شهرها ودائرة نشاطها في جميع دفاترها وسجلاتها ومحرراتها ومطبوعاتها ولا يجوز لأي هيئة أن تتخذ تسمية تثير اللبس بينها وبين هيئة أخرى تقع في دائرة نشاطها .

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٠ ونص على ما يلي :

« مادة ١ - يتناول اختصاص ومسئولية جهاز الشباب والإشراف من كافة النواحي على أعمال وأوجه النشاط المختلفة للهيئات الشبابية المركزية ومتابعة الإشراف من كافة النواحي على أعمال وأوجه النشاط المختلفة للهيئات الشبابية المحلية بالمحافظات والمشهرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة .

مادة ٢ - يتناول اختصاص ومسئولية جهاز الرياضة والإشراف من كافة النواحي على أعمال وأوجه النشاط المختلفة للهيئات الرياضية المركزية ومتابعة الإشراف من كافة النواحي على أعمال وأوجه النشاط المختلفة للهيئات الرياضية المحلية بالمحافظات المشهرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ . بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة .

مادة ٣ - يعتبر جهاز الشباب الجهة الإدارية المركزية المختصة بالنسبة لكافة الهيئات الشبابية المشهرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ كما جهاز الرياضة الجهة الإدارية المركزية المختصة بالنسبة لكافة الهيئات الرياضية المشهرة بالتطبيق لأحكام القانون المذكور .

مادة ٤ - يلغى كل نص يخالف ذلك .

مادة ٥ - على الجهات المعنية بتنفيذ هذا القرار ، وبمعدل نه من تاريخ صدوره ونشره في الوقائع المصرية «



مادة ٢١ - فيما عدا الهيئات المنتسبة أو المكونة لهيئات دولية قبل صدور هذا القانون ، لا يجوز لأي هيئة أن تنتسب أو تشترك أو تتضمن الى جمعية أو هيئة أو ناد ، مقره خارج الجمهورية الا بعد الحصول على موافقة الجهة الادارية المختصة (١) .

كما لا يجوز للهيئة اتخاذ أى اجراء لعقد اتفاق مع أفراد أو هيئات اجنبية فى الداخل أو الخارج الا بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة وفقا للقواعد التى تصدرها فى هذا الشأن .

مادة ٢٢ - يجوز للهيئة أن تنشئ فروعاً لها فى مختلف المحافظات وذلك طبقاً للنظام الاساسى لها وتخضع الفروع للسياسة العامة المالية والادارية والفنية التى تضعها الهيئة الأصلية .

مادة ٢٣ - لا يجوز للهيئات أن تشترك فى أية مباريات أو مؤتمرات أو اجتماعات أو معسكرات فى الخارج الا بترخيص من الجهة الادارية المركزية وذلك طبقاً لللائحة التى يعتمدها الوزير المختص (٢) فى شأن قواعد واجراءات السفر للخارج .

مادة ٢٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) على الوزارات والمصالح الحكومية والوحدات المحلية والهيئات العامة والشركات والمصانع أن تقيم المنشآت اللازمة لرعاية الشباب والعاملين فيها وتكوين الأندية واللجان الرياضية حسب الأحوال ، وأن ترودها بالاختصاصيين ، ويحدد

---

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن الترخيص للاتحادات الرياضية المصرية بالاشتراك فى الاتحادات والهيئات الرياضية المماثلة لها ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/١٤/٢١ - العدد ٢٨٩ ) .  
 (٢) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٥ باعتماد لائحة قواعد واجراءات السفر للخارج للهيئات الاحلية لرعاية الشباب والرياضة ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٢/١٠ - العدد ٢٤ ) .



نوع واشتراطات هذه الهيئات ومنشأتها ومراقبتها وفقا لللائحة خاصة  
تصدر بقرار من الوزير المختص (١) .

مادة ٢٥ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) تخضع  
الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة ماليا وتنظيميا وإداريا وفنيا  
وصحيا لإشراف الجهة الإدارية المختصة ولهذه الجهة - في سبيل تحقيق  
ذلك - التثبت من عدم مخالفة القوانين والنظام الأساسى للهيئة وقرارات  
الجمعية العمومية وعدم مخالفة الهيئة لسياسة الجهة الإدارية المختصة  
في مجال أنشئتها وخدمات الشباب والرياضة ولها في سبيل ذلك الإطلاع  
على كافة دفاتر الهيئة ومستنداتها ومتابعة أنشطتها المختلفة .

وتضع الجهة الإدارية المذكورة بعد الإطلاع على سجلات الهيئة  
ومستنداتها والوقوف على أوجه نشاطها ومدى تنفيذها لخطة العمل ،  
تقريراً دورياً عن كل هيئة من الهيئات الواقعة في دائرة اختصاصها مرة  
كل عام على الأقل ، وعليها أن تخطر الهيئة بملاحظتها عن أية مخالفات  
لإزالة أسبابها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار .

مادة ٢٦ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) يجوز للوزير  
المختص أن يدمج هيئة أو أكثر في هيئة أخرى تشابهها في الغرض وذلك  
في الأحوال الآتية :

١ - إذا لم تستكمل الهيئة شروط شهرها خلال المدة المحددة أو  
إذا فقدت أى شرط من هذه الشروط .

(١) صدر قرارى رئيس المجلس القومى للشباب والرياضة رقم ٢٥  
لسنة ١٩٧٩ باعتماد النظام الأساسى للاتحاد العام الرياضى للشركات  
( الوقائع المصرية فى ١٢/٦/١٩٧٩ - العدد ١٣٧ ) ورقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩  
باعتماد النظام الأساسى للجان الرياضية بالحكومة والقطاع العام والهيئات  
العيامة والمهنية والشركات والمصانع وغيرها ( الوقائع المصرية فى  
١٧/٦/١٩٧٩ - العدد ١٤١ )

٢ - إذا أصبحت غير قادرة على تحقيق أغراضها أو على خدمة البيئة ، أو على تنفيذ خطة العمل .

٣ - إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها .

فإذا تعذر الاندماج لعدم وجود سيئات مشابهة للهيئة في الغرض في منطقة عملها أو كان هذا الاندماج ضارا بالهيئة أو الهيئات المشابهة في الغرض أو ارتكبت الهيئة مخالفة للنظام العام أو عقدت اجتماعاتها في غير المقر الثابت لها دون اذن من الجهة الادارية المختصة كسان للوزير المختص حل الهيئة - وتعين مصف لها وتحديد الجهة التي تؤول اليها موجوداتها سواء كانت هيئة مشابهة لها في الغرض أو الجهة المنشئة لها وذلك حسب الأحوال .

ويجب أن يتضمن قرار الحل تشكيل لجنة لإدارة الهيئة المنحلة بصفة مؤقتة .

ويصدر قرار الاندماج أو الحل متضمنا اجراءات التنفيذ والآثار المترتبة عليه ، ويجب نشره في الوقائع المصرية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

ويجوز لكل ذي شأن الطعن دون مصروفات في هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى خلال ستين يوما من تاريخ نشره ، وتقصدل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ، وتتولى ادارة شؤون الهيئة أو الهيئات المندمجة أو المنحلة الهيئة الدامجة أو اللجنة المؤقتة بحسب الأحوال وذلك بصفة مؤقتة حتى ينتهى ميعاد الطعن في قرار الاندماج أو الحل أو يصدر الحكم فيه .

### الفصل الرابع

#### الجمعيات العمومية

مادة ٢٧ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) يكون لكل هيئة جمعية عمومية تتكون من الأعضاء العاملين المسجلين لاشتراكاتهم

والذين مضت على عضويتهم العاملة سنة على الأقل حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية . ويجوز للوزير المختص أن يستثنى بعض الهيئات من هذا الحكم إذا اقتضت الضرورة ذلك ، ويكون لمجلس الإدارة المعين سلطات واختصاصات الجمعية العمومية .

مادة ٢٨ - ( مستبدله بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية للهيئة ، ولا يكون اجتماعها صحيحا الا بحضور الأغلبية ، فاذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع الى جلسة أخرى تعقد خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الاجتماع الاول ويكون الاجتماع الثانى صحيحا بحضور عشرة في المائة أو بحضور مائة عضو أيهما أقل من أعضاء الجمعية العمومية أو بحضور الأغلبية التي تحددها لائحة النظام الأساسي للهيئة اذا كانت أزيد من ذلك ، فاذا لم تتوافر هذه الأغلبية تقوم الجهة الادارية المختصة بتكليف مجلس الادارة في ممارسة سلطات الجمعية العمومية لحين عقد أول اجتماع لها .

واذا لم تنعقد الجمعية العمومية بسبب عدم تكامل العدد القانوني ، وكان ضمن جدول الأعمال انتخاب مجلس الادارة ، يعين الوزير المختص (١)

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ١٧/٩/١٩٨٧ - العدد ٢١٠ ) ونص على ما يلي :

« مادة ١ - يفوض السادة المحافظون في نطاق محافظتهم في الاختصاصات المقررة للوزير المختص رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة بمقتضى المواد ٢٨ فقرة ٢ ، ٤٠ ، ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة وذلك فيما يتعلق بالاندية ارياضية ومراكز الشباب الواقعة في نطاق المحافظة .

مادة ٢ - يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .  
مادة ٣ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره .  
مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية » .



مجلس إدارة مؤقتا من بين أعضاء الهيئة لحين اجتماع الجمعية العمومية في موعدها القانوني وانتخاب مجلس إدارة الهيئة ، ويتولى المجلس المعين الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة والجمعية العمومية .

مادة ٢٩ - على الهيئات الأعضاء في الجمعيات العمومية للاتحادات عدم التخلف عن حضور هذه الجمعيات وكل هيئة تتخلف عن الحضور تلزم بدفع عشرة جنيهات لخزانة الاتحاد المختص .

مادة ٣٠ - تختص الجمعية العمومية بما يلي :

- ١ - التصديق على محضر الاجتماع السابق .
- ٢ - النظر في تقرير مجلس الإدارة عن أعماله في السنة المنتهية وبرامج النشاط وخطة العمل للعام الجديد وتقرير مراقب الحسابات .
- ٣ - اعتماد الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة .
- ٤ - انتخاب مجلس الإدارة أو شغل المراكز الشاغرة .
- ٥ - انتخاب مراقب الحسابات .
- ٦ - تحديد مكافآت المدير أو السكرتير المتفرغ ومراقب الحسابات (١) .
- ٧ - النظر في الاقتراحات المقدمة في الموعد القانوني المحدد بالنظام الأساسي لكل هيئة .
- ٨ - المسائل الأخرى الواردة في جدول الأعمال .

مادة ٣١ - لا يجوز لعضو الجمعية العمومية حضور اجتماعها أو الاشتراك في التصويت فيها إذا كان موضوع القرار معروض أمام

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن لائحة المديرين أو السكرتيرين المتفرعين للهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة ( الوقائع المصرية في ١٠/٢/١٩٧٦ - العدد ٣٤ ) .



اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء دعوى بينه وبين الهيئة وكذلك كلما كان له صالح شخصي يتعلق بموضوع العروض وذلك فيما عدا انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ٣٢ - يجوز دعوة الجمعية لاجتماعات غير عادية بناء على طلب مسبب من الجهة الادارية المختصة أو مجلس الادارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها وإذا لم يتم مجلس الادارة بدعوتها بناء على طلب هذه الجهات جاز للجهة الادارية المختصة أن تتولى دعوة الجمعية العمومية على نفقة الهيئة .

مادة ٣٣ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يأتي :

١ - اسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الادارة بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية ، واختيار مجلس ادارة جديد من بين أعضائها في حالة اسقاط العضوية عن كل أعضاء مجلس الادارة وذلك للمدة الباقية لمجلس الادارة السابق ، وشغل المراكز الشاغرة في مجلس الادارة في حالة اسقاط العضوية عن بعض أعضائه وذلك للمدة الباقية لمجلس الادارة .

٢ - ابطال قرار أو أكثر من قرارات مجلس الادارة .

٣ - اقتراح ادماج الهيئة في هيئة أخرى تشابهها في الأغراض أو اقتراح حلها وذلك بموافقة ثلثي الجمعية العمومية .

ولا تنفذ الاقتراحات المنصوص عليها في البند (٣) إلا بعد اعتماد الجهة الادارية المختصة لها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارها بها ، ويشترط أن تتضمن القرارات الصادرة باعتمادها اجراءات التنفيذ وما عليها من آثار وكذلك تعيين مصف وتحديد الجهة التي تتول إليها أموال الهيئة الناتجة عن التصفية .

٤ - المسائل الأخرى ذات الطبيعة الهامة والعاجلة الواردة في

جدول الأعمال .

مادة ٣٤ - يجوز لجمعية العمومية أن تنتظر في غير مسائل

الواردة في جدول الأعمال .

مادة ٣٥ - يجب إخطار الجهة الإدارية المختصة بكل اجتماع للجمعية

العمومية وجدول الأعمال وصورة من مرفقاته في الموعد الذي تحدده لائحة النظام الأساسي للهيئة ويجوز لهذه الجهة أن تنتدب عنها من يحضر

الاجتماع .

كما يجب إبلاغ هذه الجهة بصورة من محضر اجتماع الجمعية

العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع على الأكثر .

مادة ٣٦ - إذا حالت ظروف قهرية دون اجتماع الجمعية العمومية

في الموعد المحدد لانعقادها وجب على مجلس الإدارة إبلاغ الأعضاء

بالموعد الجديد ، وذلك طبقا لما تنص به لائحة النظام الأساسي للهيئة

على أنه لا يجوز بأي حال إجراء أي تعديل في جدول أعمال الجمعية

العمومية أو المرشحين لمجلس الإدارة .

مادة ٣٧ - إذا اجتمعت الجمعية العمومية وحالت أسباب دون

اتمام جدول الأعمال اعتبر الاجتماع مستمرا وتوكل الجلسة إلى موعد

آخر تحدده الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة على أن يبلغ الأعضاء

بالموعد الجديد وتعتبر القرارات التي اتخذت قبل التأجيل صحيحة

ونافذة .

مادة ٣٨ - مع مراعاة الأحكام التي تشترط أغلبية خاصة لا يؤثر

في صحة القرارات التي تصدر من الجمعية العمومية نقص عدد الأعضاء

الحاضرين عن العدد الذي بدأ به الاجتماع صحيحا ما لم يقل عيديد

الحاضرين وقت التصويت عن ربع الأعضاء الذين بدأ به الاجتماع .

مادة ٣٩ - الرئيس للجهة الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار تصدره الجمعية العمومية بالمحكمة لإحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له أو نظام الهيئة .

والهيئة أن تتظلم للوزير المختص من القرار المذكور خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها به .

ويجوز للهيئة الطعن في قرار الوزير أمام محكمة القضاء الادارى بيون مصروفات خلال ستين يوما من تاريخ اخطارها برفض التظلم أو من تاريخ انقضاء مدة الخمسة عشر يوما المذكورة في الفقرة السابقة .  
وتفصل المحكمة في النطق على وجه الاستعجال .

### الفصل الخامس

#### مجلس الادارة

مادة ٤٠ - (١) على مجلس الادارة التحقق من مواعيد لشروط في المرشحين لعضوية المجلس واخطار الجهة الادارية المختصة بملاحظاته عليهم .

والجهة الادارية المختصة باستبعاد من لم تتوافر فيهم هذه الشروط :

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ ) وقد صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٩/١٧ - العدد ٢١٠ ) ونص على ما يلى :

« مادة ١ - يفوض السادة المحافظون في نطاق محافظتهم في الاختصاصات المقررة للوزير المختص رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة بمقتضى المواد ٢٨ فقرة ٢ ، ٤٠ ، ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة وذلك فيما يتعلق بالاندية الرياضية ومراكز الشباب الواقعة في نطاق المحافظة .  
مادة ٢ - يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

مادة ٣ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من

تاريخ صدوره .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية »

ويكون الأعضاء المصريون في الهيئات الدولية للشباب والرياضة أعضاء في مجالس إدارة الهيئات المماثلة في جمهورية مصر العربية . ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة بالانتخاب السري المباشر أو بالتعيين في الموعد القانوني . ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء المجلس عن خمسة ولا يزيد عن خمسة وعشرين (١) .

وللوزير المختص أن يضم الى عضوية مجلس إدارة الهيئة ثلاثة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة ، وتكون لهم كافة حقوق العضوية ، ويجب أن يكونوا أعضاء عاملين في الهيئة اذا كان تعيينهم في الأندية الرياضية .

وتكون مدة مجلس الإدارة أربع سنوات من تاريخ انتخابه أو تعيينه .

ويتولى مجلس إدارة كل هيئة جميع شئونها . ويكون جميع أعضائه مسئولين بالتضامن عن كافة أعماله طبقا للقانون .

ومع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية يكون كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والسكرتير المعين وكل من المديرين بالهيئة مسئولاً عن القرارات التى يصدرها اذا كان من شأنها الاضرار بمصالح الهيئة أو بأموالها .

مادة ٤١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أكثر من هيئة من الهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون والتي تستهدف تحقيق نشاط نوعى واحد ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل للهيئة بأجر .

كما لا يجوز للعاملين في الجهات الإدارية المختصة المسئولة عن

(١) هذه الفقرة مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٨ - العدد ٣٢ .



تنفيذ أحكام هذا القانون أن يكونوا أعضاء في مجالس إدارة الهيئات الخاضعة لأحكامه والواقعة في دائرة اختصاص عملهم .

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة ومع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من المادة (٤٠) يكون للوزير المختص الحق في تعيين ممثل واحد للجهة الإدارية في مجالس إدارة الهيئات المركزية والاتحادات النوعية وذلك لمقتضيات الصالح العام ويكون له كافة حقوق العضوية .

مادة ٤٢ - لمجلس إدارة الهيئة أن يختار مديرا وسكرتيرا متفرغا بأجر لا يتجاوز الحد الأقصى الذي تقرر الجمعية العمومية .

ولا يجوز للمدير أو السكرتير المتفرغ مباشرة أى عمل آخر في مجال الشباب والرياضة بمقابل أو بدون مقابل الا بتصريح من الوزير المختص .

مادة ٤٣ - على مجلس إدارة الهيئة أن يراعى عند اختيار المدير أو السكرتير المتفرغ والمشرفين على النشاط الرياضى والاجتماعى أن تتوافر فيهم الشروط والصلاحيات التى تحددها الجهة الادارية المركزية .

مادة ٤٤ - للجهة الادارية المختصة أن توفد مندوبا عنها لحضور اجتماعات مجلس الادارة للدلاء بوجهة نظرهما في موضوع معين ترى أن المصلحة العامة تقتضى بحثه مع المجلس ، ولهذا المندوب حق الاشتراك في مناقشة هذا الموضوع دون التصويت فيه .

مادة ٤٥ - ( ١ ، ٢ ) للوزير المختص أن يصدر قرارا مسببا بحل

( ١ ) مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١ ) وقد صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/١٧ - العدد ٣١٠ ) ونص على ما يلى :

» مادة ١ - يفوض السادة المحافظون فى نطاق محافظتهم فى الاختصاصات المقررة للوزير المختص رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة

مجلس إدارة الهيئة وتعين مجلس إدارة مؤقت لمدة سنة من بين أعضائها يتولى الاختصاصات المخولة لمجلس إدارتها وذلك في الأحوال الآتية :

- ١ - مخالفة أحكام القانون أو النظام الأساسي للهيئة أو أية لائحة من لوائحها أو القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية المختصة .
- ٢ - عدم تنفيذ مجلس الإدارة قرارات الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها .
- ٣ - إذا لم يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ سياسة الجهة الإدارية المختصة أو توجيهاتها أو ملاحظاتها .

بمقتضى المواد ٢٨ فقرة ٢ ، ٤٠ ، ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة وذلك فيما يتعلق بالاندية الرياضية ومراكز الشباب الواقعة في نطاق المحافظة .

مادة ٢ - يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

مادة ٣ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

(٢) صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتحريم الخمر في الاندية الرياضية ومقار الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة ونص على ما يلى :

« مادة ١ - لا يجوز السماح بادخال الخمر أو تناولها في الاندية الرياضية وجميع مقار الهيئات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م .

مادة ٢ - على مجالس ادارات الاندية الرياضية ومجالس ادارات كافة الهيئات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ حكم المادة السابقة اعتبارا من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/٧/١٠ .

مادة ٣ - تعدل النظم الاساسية للاندية الرياضية وكافة الهيئات الخاضعة لاحكام هذا القانون باضافتنا يقضيه هذا القرار .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يطبق في شأنها حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ مع عدم الاجلال باية عقوبات اشد كما تسقط العضوية عن كل مخالف .

مادة ٥ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الوقائع المصرية .

والوزير المختص ، المادة المذكورة في الفقرة الأولى إذا تعذر اجتماع الجمعية العمومية أو لم يتكامل العدد القانوني لصحة الاجتماع .

ولا يجوز اصدار قرار الحل الا بعد اخطار الهيئة بكتاب مسجل لازالة أسباب المخالفة وأنقضاء ثلاثين يوما من تاريخ وصول الاخطار دون أن تقوم الهيئة بازالتها . ما لم تكن لديها مبررات مقبولة وينشر قرار الحل في الوقائع المصرية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

والوزير المختص في حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير ، ولتقتضيات الصالح العام أن يصدر قرار الحل فورا دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة . وللمجلس الادارة ولكل عضو فيه ، حق الطعن في قرار الحل أمام محكمة القضاء الاداري وذلك خلال المواعيد وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ( ٢٦ ) .

مادة ٤٦ — على مجلس ادارة الهيئة والموظفين القائمين بالعمل فيها أن يبادروا الى تسليم المجلس المؤقت بمجرد تعيينه جميع أموال الهيئة وسجلاتها ومستنداتها وموجوداتها ولا يخل ذلك بمسئوليتهم طبقا لأحكام القانون .

مادة ٤٧ — يتولى المجلس المؤقت كافة اختصاصات مجلس الادارة ويلتزم بازالة أسباب المخالفات التي أدت الى حل المجلس ودعوة الجمعية العمومية للانعقاد قبل انتهاء مدته . ويمرض المجلس المؤقت على هذه الجمعية تقريرا مفصلا عن حالة الهيئة وما قام به من أعمال خلال فترة ادارته ايا . ويجب أن يتم انتخاب مجلس الادارة الجديد في نفس الجلسة .

مادة ٤٨ — للوزير المختص أن يصدر قرارا بتعيين المسدد المكمل لأعضاء مجلس ادارة الهيئة وذلك إذا أصبح عدد أعضائه لا يكفي لانعقاده صحيحا ، ويتم تعيين هذا العدد من بين أعضاء الهيئة ممن تتوافر فيهم



شروط العضوية على أن يجرى انتخاب الأعضاء اللارمين لاستكمال تشكيل مجلس الادارة في أول جمعية عمومية .

مادة ٤٩ - لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان بطلان أى قرار يصدره مجلس الادارة يكون مخالفا لأحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له أو لنظام الهيئة أو لأية لائحة من لوائحها .

وتسرى بشأن تظلم المجلس من هذا القرار وطعنه عليه الأحكام الواردة في المادة (٣٩) .

### الفصل السادس

#### موارد الهيئة وكيفية استغلالها وطرق الرقابة عليها

مادة ٥٠ - يجب أن يكون لكل هيئة ميزانية سنوية ، فاذا تجاوزت مصروفاتها أو إيراداتها خمسمائة جنيه وجب عرض الحساب الختامي على أحد المحاسبين المقيدين بالجدول مشفوعا بالمستندات المؤيدة له لفحصه قبل انعقاد الجمعية العمومية في اجتماعها السنوى وتبين للائحة اجراءات عرض الميزانية والتصديق عليها .

مادة ٥١ - تتكون موارد الهيئات من :

- ١ - اشتراكات الأعضاء .
- ٢ - حصيلة إيرادات الحفلات والمباريات ومنتجات الهيئة .
- ٣ - الاعانات .
- ٤ - التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة الجهة الادارية المختصة .
- ٥ - الايرادات الأخرى التى توافق عليها الجهة الادارية المختصة .

مادة ٥٢ - على الهيئة أن تدفع أموالها النقدية باسمها الذى أشهرت به لدى مصرف أو جهة ايداع أخرى رسمية من خطر الهيئة الادارية المختصة بذلك .



**مادة ٥٣ -** ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) على الهيئة أن تتفق أموالها فيما يحقق أغراضها ولها أن تستغل فائض إيراداتها أو استثمار جزء من أموالها الثابتة أو المنقولة لضمان مورد ثابت في أعمال محققة الربح على ألا يؤثر ذلك في نشاطها وذلك بشرط الحصول على موافقة الجهة الادارية المختصة .

**مادة ٥٤ -** لا يجوز للهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون الدخول في مراهنات أو في مضاربات مالية ، كما لا يجوز السماح بادخال الخمر أو تقديمها أو تناولها في مقار هذه الهيئات (١) فيما عدا الأندية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديدتها قرارا من وزير السياحة .

**مادة ٥٥ -** يجوز للهيئات جمع المال من الجمهور واقامة حفلات يكون حضورها بأجر وذلك بعد موافقة الجهة الادارية المختصة وطبقا للشروط والأوضاع التي تقرها هذه الجهة (٢) .

(١) صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتحريم الخمر في الأندية الرياضية ومقار الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة ونص على ما يلي :

« مادة ١ - لا يجوز السماح بادخال الخمر أو تقديمها أو تناولها في الأندية الرياضية وجميع مقار الهيئات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ .

**مادة ٢ -** على مجالس ادارات الأندية الرياضية ومجالس ادارات كافة الهيئات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ حكم المادة السابقة اعتبارا من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/٧/١٠ .

**مادة ٣ -** تعدل النظم الاساسية للاندية الرياضية وكافة الهيئات الخاضعة لاحكام هذا القانون باضافتنا يتضمنه هذا القرار .

**مادة ٤ -** كل مخالفة لاحكام هذا القرار يطبق في شأنها حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ مع عدم الاخلال بأية عقوبات أشد ، كما تسقط العضوية عن كل مخالف .

**مادة ٥ -** على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الوقائع المصرية .

(٢) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد وشروط جمع المال واقامة المباريات الرياضية والحفلات ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٥/٣ - العدد ١٠٢ ) .

**مادة ٥٦ - (١)** يجوز منح الاعانات للهيئات الأهلية لرعاية الشباب الرياضية وطبقا للقواعد التي تصدرها الجهة الادارية المختصة .

كما يجوز للجهة الادارية المختصة الانفاق على هذه الهيئات لاستكمال احتياجاتها ومنتشاتها .

**مادة ٥٧ -** لا يجوز لأي هيئة أن تتلقى أموالا من أشخاص أو هيئات مقرها خارج الجمهورية أو أن تحول شيئا من أموالها لهذه الأشخاص أو الهيئات الا باذن من الجهة الادارية المختصة وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بقيمة الاشتراكات الخارجية وثمان الكتب والمجلات العلمية والفنية والرياضية وغيرها مما يتصل بنشاط الهيئة .

**مادة ٥٨ -** لا يجوز لأي هيئة أن تقوم بإنشاء مبان أو ملاعب أو صالات أو غير ذلك من الانشاءات الا بعد الحصول على موافقة الجهات الادارية المعنية ، واعتماد الجهة الادارية المختصة واذا لم تخطر الهيئة ببرد هذه الجهة خلال ستين يوما من تاريخ طلب الاعتماد اعتبر ذلك موافقة منها .

## الباب الثاني

### النشاط الرياضي

**مادة ٥٩ -** يباشر النشاط الرياضي في جمهورية مصر العربية كل من اللجنة الاولمبية واتحادات اللعبات الرياضية والأندية والهيئات الرياضية الأعضاء في الاتحادات وذلك طبقا لأحكام هذا القانون ويكون

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن نظام وقواعد منح الاعانات الانشائية للهيئات

اكل من هذه الهيئات استقلالها في مباشرة اختصاصاتها الواردة في هذا القانون وفي نظامها الاساسى الذى يعتمده الوزير المختص ( ١ : ٢ ) .

## الفصل الأول

### اللجنة الاولمبية

مادة ٦٠ - اللجنة الاولمبية المصرية هيئة رياضية تتكون من اتحادات للعبات الرياضية القائمة والتي تتكون مستقبلا على أن تكون للعبات التي تديرها هذه الاتحادات مدرجة في البرنامج الاولمبى وذلك بغية تنظيم النشاط الرياضى الاولمبى في جمهورية مصر العربية وتنسيق هذا النشاط بين مختلف الاتحادات في حدود السياسة العامة التي تضعها الجهة الادارية المركزية (٢) وهى وحدها التي تمثل الجمهورية في الدورات

(١) صدر قرار وزير الدولة للحكمه المحلى وانتظيمات الشعبية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس المجلس الاعلى لشباب والرياضة في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على أن « يفوض رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة في اصدار قرارات اعتمد التخطيط الاساسية للهيئات الاحلية للشباب والرياضة » .

(٢) صدر قرار رئيس المجلس القومى لشباب والرياضة رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٨ باعتماد النظام الاساسى لجنه لادبيه المصرية ( الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٧٩ - العدد ٦٢ ) المعدل بقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ( الوقائع المصرية في ٢٨/٥/١٩٧٩ - العدد ١٣٤ ) ورقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ( الوقائع المصرية في ٢٨/٥/١٩٧٩ - العدد ١٢٤ ) ورقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ ورقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٥ ورقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٥ ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس المجلس القومى للشباب والرياضة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ باعتماد النظام الاساسى للاندية الرياضية ( الوقائع المصرية في ٢٢/٥/١٩٧٩ - العدد ١١٩ ) وقرار رئيس المجلس القومى للشباب والرياضة رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ باعتماد النظام الاساسى للاتحادات النوعية ( الوقائع المصرية في ٢٦/٥/١٩٧٩ - العدد ١٢٢ )

(٣) صدر قرار وزير الدولة للحكمه المحلى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الاولى على أن يعتبر حيزا لادبية الادارية المركزية في تطبيق احكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما يختص باللجنة الاولمبية كما تعتبر مديرية الشباب والرياضة بالمحافظة هى الجهة الادارية المحلية المختصة .



الأولمبية والعالمية والقارية والاقليمية سواء أقيمت داخل الجمهورية أو خارجها .

ويرخص لها بحمل واستعمال الشارات الأولمبية المعترف بها طبقا للقواعد المنصوص عليها في القانون الأولمبي الدولي .

ولا يجوز لأى هيئة أن تتسمى باسم اللجنة الأولمبية الدولية .

ويحظر استعمال اسمها أو شاراتها في تسمية محل أو عمل أو بضاعة أو منح شاراتها أو علاماتها أو الاتجار فيها بغير إذن منها وفق القانون الأولمبي الدولي .

ويحدد النظام الأساسى للجنة الأولمبية الذى يعتمد عليه الوزير المختص (١) شروط العضوية وحقوق وواجبات الهيئات الأعضاء وكيفية تشكيل مجلس الادارة بالانتخاب وعدد أعضائه وطريقة انتخابهم وانهاء عضويتهم واجراءات دعوة المجلس وصحة اجتماعاته وقراراته وغيرها من الاجراءات التنظيمية الأخرى وذلك بمراعاة القواعد المقررة من اللجنة الأولمبية .

مادة ٦١ - تباشر اللجنة الأولمبية الاختصاصات الآتية :

١ - رعاية الحركة الأولمبية في جمهورية مصر العربية والمحافظة على القواعد والمبادئ الأولمبية وحماية الهواية .

(١) صدر قرار رئيس المجلس القومى للشباب والرياضة رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٨ باعتماد النظام الأساسى للجنة الأولمبية المصرية ( الوقائع المصرية فى ١٥/٣/١٩٧٩ - العدد ٦٢ ) المعدل بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ( الوقائع المصرية فى ٢٨/٥/١٩٧٩ - العدد ١٢٤ ) ورقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ( الوقائع المصرية فى ٢٨/٥/١٩٧٩ - العدد ١٢٤ ) ورقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ ورقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٥ ورقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٥ ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية فى ٦/٢/١٩٨٦ - العدد ٢٢ ) .



٢ - تنظيم الدورات واللقاءات الأولمبية والعالمية والقارية والاقليمية اذا ما تقرر اقامتها في جمهورية مصر العربية وذلك طبقا للقواعد والنظم الأولمبية والدولية .

٣ - الاشراف على اعداد الفرق التى تقرر اللجنة اشتراكها في الدورات الأولمبية والعالمية والقارية والاقليمية واختيار ممثلى الجمهورية في هذه الدورات طبقا للقواعد والأنظمة المقررة في اللجنة الأولمبية الدولية ولجان الدورات العالمية والاقليمية والقارية واقتراح تمثيل الاتحادات في الاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات الدولية أو العالمية أو القارية أو الاقليمية واعتمادها من الجهة الادارية المركزية .

٤ - الاشتراك مع الاتحادات الرياضية الأولمبية في وضع برامجها الخاصة بالمقابلات مع الفرق الأجنبية سواء داخل الجمهورية أو خارجها .

٥ - الاشتراك مع الاتحادات الرياضية الأولمبية في وضع برامجها الخاصة بالنشاط الأولمبي والاقليمى .

٦ - الاذن باستعمال اسم اللجنة والشارة الأولمبية وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها .

مادة ٦٢ - مدة مجلس ادارة اللجنة الأولمبية ومجالس ادارة اتحادات اللعبات الرياضية أربع سنوات على أن يجرى انتخاب أعضاء مجلس ادارتها في أول جمعية عمومية عقب كل دورة أولمبية ، سواء أقيمت هذه الدورة أو لم تقم ، اشتركت فيها جمهورية مصر العربية أو لم تشارك .

## الفصل اثناسنى

### اتحادات اللىبات الرياضية (١)

أداة ٦٢ اتحاد اللعبة الرياضية هيئة تتكون من أندية ومراكز الشباب التى توافق على انضمامها للجهة الادارية المختصة والهيئات الرياضية التى لها نشاط فى لعبة ما بقصد تنظيم وتنسيق هذا النشاط بينها والعمل على نشر اللعبة ورفع مستواها الفنى .

والاتحاد وحده هو المسئول فنيا عن شئون هذه اللعبة فى كافة أنحاء جمهورية مصر العربية ورفع مستواها فى حدود القواعد التى يقرها الاتحاد لدولى لهذه الدولة .

مادة ٦٤ - ( مسندلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) يباشر اتحاد اللعبة الرياضية الاختصاصات الآتية :

- ١ - وضع السياسة العامة التى تحقق نشر اللعبة فى جمهورية مصر العربية ورفع مستواها الفنى بين الأندية والهيئات الرياضية الأعضاء بها .
- ٢ - إدارة شئون اللعبة من جميع النواحي الفنية والمالية والتنظيمية ووضع البرامج التى تشترك فيها الأندية والهيئات الرياضية الأعضاء والإشراف على تنفيذ هذه البرامج .

( ١ ) صدر قرار وزير الدولة تنحكم المحلى رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ونص فى مادته الأولى على أن يعتبر جهاز الرياضة الجهة الادارية المركزية فى تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما يختص باتحادات الألعاب الرياضية كما تعتبر مديرية الشباب والرياضة بالمحافظة هى الجهة الادارية المحلية المختصة . وصدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن ترخيص للاتحادات الرياضية المصرية بالاشتراك فى الاتحادات والهيئات الرياضية الدولية الممثلة لها ( الوقائع المصرية فى ١٢/١٢/١٩٧٦ - العدد ٢٨٩ ) وصدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ باعتماد النظام الاساسى لاتحادات الألعاب الرياضية بجمهورية مصر العربية المعدل بالقرارات رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٤ ورقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٤ ( الوقائع المصرية فى ١/٧/١٩٨٥ - العدد ٦ ) ورقم ٦٥٨ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية فى ١٩/٢/١٩٨٩ - العدد ٤٣ ) .

٣ - وضع الأسس والمبادئ لتنظيم شؤون التدريب في جمهورية مصر العربية . وكذلك الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في المدربين الذين يتولون تنفيذ برامج التدريب سواء بالنسبة للفرق الأهلية أو فرق الأندية والهيئات الرياضية الأعضاء بالاشتراك مع اللجنة الأولمبية وجمعية مدربي الألعاب الرياضية في جمهورية مصر العربية في حدود اللائحة الخاصة لهذه الجمعية التي يعتمدها الوزير المختص (١) على أن يكون المدربون المصريون أعضاء في الجمعية المذكورة باعتبارها المسئولة فنيا عن شؤون التدريب ورفع مستواه .

٤ - المحافظة على القواعد والمبادئ الدولية للعبة وحماية الجوانب ووضع القواعد والنظم الخاصة بها ، وتنظيم الاحتراف في حدود القواعد التي يضعها الاتحاد الدولي .

٥ - تنظيم البطولات العامة بجمهورية مصر العربية ووضع القواعد والمبادئ الخاصة بهذا التنظيم .

٦ - اعداد الفرق الأهلية التي تمثل جمهورية مصر العربية في الدورات الأولمبية والعالمية والقارية والاقليمية وفي البطولات العالمية والدولية والاشراف على تدريبها .

٧ - تنظيم البحوث والدراسات المختلفة وعقد المؤتمرات لبحث أمور اللعبة ومشكلاتها واعداد مراكز التدريب .

٨ - الاذن للهيئات والأندية الأعضاء بالاشتراك بفرقها مع الفرق الأجنبية في المباريات التي تقام في الجمهورية أو في خارجها والاشراف على تنظيم هذه المباريات اذا ما أقيمت في الجمهورية بعد اعتماد الجهة الادارية المختصة .

٩ - تنسيق الجهود بين مختلف الأندية والهيئات الأعضاء في الاتحاد

(١) صدر قرار رئيس المجلس القومي للشباب والرياضة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ باعتماد نموذج النظام الأساسي لجمعية مدربي الألعاب الرياضية ( الوقائع المصرية في ١٣/٦/١٩٧٩ - العدد ١٣٨ ) .

وبصفة خاصة البرامج الخاصة بمقابلات الفرق الأجنبية سواء في داخل الجمهورية أو خارجها .

١٠ - ابداء النصح والمشورة للأندية والهيئات الأعضاء والعمل على تسوية ما قد ينشأ بينهما من خلاف .

١١ - تمثيل جمهورية مصر العربية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية الرياضية وتنظيم هذه المؤتمرات والاجتماعات اذا ما اقيمت في الجمهورية بعد موافقة اللجنة الأولمبية واعتماد الجهة الادارية المختصة .

١٢ - تنظيم المسابقات والمباريات بين الهيئات والأندية الأعضاء ومنح ألقاب الجدارة والجوائز لهذه المسابقات .

١٣ - اعتماد تسجيل اللاعبين في الأندية والهيئات الرياضية الأعضاء في الاتحادات وتمثيلهم في مسابقاتها وذلك في حدود الأعداد المقررة في اللوائح والنظم الخاصة بالاتحادات الرياضية .

١٤ - يضع مجلس ادارة اتحاد اللعبة الرياضية القواعد والأسس المنظمة للاستغناء عن اللاعبين أو انتقالهم الى أندية رياضية مقرها خارج جمهورية مصر العربية على أن يكون المعيار الأول في الموافقة على الاستغناء أو الانتقال مدى عطاء اللاعب للفريق القومى وناديه ومدى تأثير ذلك على الفريق القومى وناديه .

مادة ٦٥ - يباشر الاتحاد اختصاصاته السابقة في حدود السياسة العامة للجهة الادارية المختصة .

مادة ٦٦ - لا يجوز تكوين أكثر من اتحاد واحد لأية لعبة رياضية .

مادة ٦٧ - فيما عدا رؤساء لجان الفروع لا يجوز لأعضاء مجلس ادارة الاتحاد أن يجمعوا بين هذه العضوية وعضوية لجان فروع كما لا يجوز لهم أن يتولوا بصفة مباشرة ادارة شئون اللعبة في الأندية والهيئات الأعضاء في الاتحاد .



مادة ٦٨ - لا يجوز لأعضاء مجلس إدارة الاتحاد أن يشتركوا في مباريات الاتحاد أو التحكيم في هذه المباريات .

كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية لجان التحكيم الخاصة بهذا الاتحاد .

مادة ٦٩ - لا يجوز إقامة مباريات مع الفرق الأجنبية سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها إلا بعد الحصول على إذن من اتحاد اللعبة المختص وموافقة اللجنة الأولمبية واعتماد الجهة الإدارية المركزية ولا يجوز تمثيل اتحادات اللغات الرياضية في المؤتمرات والاجتماعات الرياضية الدولية إلا بعد موافقة اللجنة الأولمبية واعتماد الجهة الإدارية المركزية .

مادة ٧٠ - يضع مجلس إدارة الاتحاد الشروط والصلاحيات التي يجب أن تتوفر في سكرتير اللعبة للنادي أو الهيئة .

ولا يجوز للسكرتير أن يباشر شراف على إدارة اللعبة إذا اعترض عليه الاتحاد المختص بسبب عدم تو الشروط والصلاحيات المقررة فيه .

وللنادي أو الهيئة المتظلم من قرار الاتحاد للجهة الإدارية المختصة ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

ويحدد النظام الأساسي (١) إجراءات والمواعيد الخاصة بكل من عراض الاتحاد ونظام النادي أو الهيئة .

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ باعتماد النظام الأساسي لاتحادات الألعاب الرياضية بجمهورية مصر العربية المعدل بالقرارين رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٤ ورقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٤ ( الموقائع المصرية في ١٩٨٥/١/٧ - العدد ٦ )

## الفصل الثالث

## الأندية والهيئات الرياضية (١، ٢، ٣)

مادة ٧١ - تعتبر هيئة رياضية في تطبيق أحكام هذا القانون كل مجموعة لوحدات تخضع لإدارة واحدة وتنظم نشاطا بين هذه الوحدات في أكثر من محافظة في اللعبة التي يديرها الاتحاد ويكون لها الشخصية الاعتبارية وفقا لسند أنشائها .

(١) صدر قرار وزير الشباب رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٩ في شأن اشتراك العاملين بوزارة الشباب في الأندية الرياضية المعدل بقراري وزير التوعية للشباب رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ ورقم ١٧ لسنة ١٩٨٠ . وصدر قرار وزير الدولة للشباب رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن اشتراكات أسر الشهداء واشتراكات أبطال المعارك الحربية وأسرهم في الهيئات الرياضية المعدل بقرار وزير الدولة للشباب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ . وصدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن تنظيم رسوم واشتراكات العضوية بالاندية الرياضية وصدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن تخفيض اشتراك الحاصلين على أوسمة أو أنواط في المجال الرياضي من السيد رئيس الجمهورية في الاندية الرياضية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٥/١١ - نكبات ) . صدر قرار رئيس المجلس القومي للشباب والرياضة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨ باعتماد النظام الأساسي للاندية الرياضية ( الوقائع المصرية في ١٩٧٩/٥/٢٢ - العدد ١١٩ ) المعدل بقرارات رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ ورقم ٨٠ لسنة ١٩٨٠ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٧/٢٧ - العدد ١٧٤ ) ورقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ ورقم ٦٠٣ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١/٥ - العدد ٥ ) .

(٢) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن الاشتراكات الصحية والتأمينية بآمن العام الواجب توافرها في مقر الاندية الرياضية ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١/٥ - العدد ١٣ ) .

(٣) صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلي رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الاولى على أن يعتبر جهاز الرياضة الجهة الادارية المركزية في تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما يختص بالاندية والهيئات الرياضية وتعتبر مديرية الشباب والرياضة بالمحافظة هي الجهة الادارية المحلية المختصة كما صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتحريم الخمر في الاندية الرياضية ومقر الهيئات الاكلية لرعاية الشباب والرياضة .

ويصدر بتحديد هذه الهيئات قرار من الوزير المختص (١) وتسرى على هذه الهيئات جميع الحقوق والامتيازات الواردة بأحكام هذا القانون .

مادة ٧٢ - لنادى الرياضى هيئة تكونها جماعة من الأفراد بهدف تكوين شخصية لشباب بصورة متكاملة من النواحي الاجتماعية والمهنية والنفسية والفكرية والروحية عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبت روح القومية بين الأعضاء من الشباب واتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

وكذلك تهيئة الوسائل وتيسير السبل لشغل أوقات فراغ الأعضاء .  
وذلك كله طبقا للتخطيط الذى تضعه الجهة الادارية المركزية .

مادة ٧٣ - يجب على الأندية والهيئات الرياضية اتباع السياسة العامة والبرامج والتوجيهات التى يضعها اتحاد اللعبة المختص وذلك بالنسبة للعبة التى يشترك فيها النادى أو الهيئة .

مادة ٧٤ - يجب أن يكون لكل عضو صورة فوتوغرافية محفوظة فى إدارة النادى .

كما يجب أن يكون بكل ناد سجل خاص يقيد فيه أسماء الزائرين .

مادة ٧٥ - يجب أن يراعى عند انتخاب مجالس إدارة الأندية التى يشترك فى عضويتها مصريون وأجانب ، أن تكون نسبة عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الإدارة معادلة على الأقل لنسبة عدد أعضاء النادى المصريين الى مجموع الأعضاء . ويشترط أن تكون أغلبية أعضاء المجلس

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٥ بمنع بالقرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحديد الهيئات الرياضية فى تطبيق احكام قانون الهيئات الرياضية لجمعية الشباب والرياضة ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/١٢/٢١ - العدد ٢٨٩ ) .



من المصريين ، ويجوز التجاوز عن هذا الشرط بقرار من الجهة الادارية المختصة .

وفي جميع الحالات يكون للمصريين الذين مضى على اشتراكهم مدة سنة الحق في الترشيح والانتخاب لمجلس الادارة .

مادة ٧٦ - يحدد بقرار من الجهة الادارية المختصة (١) مواعيد فتح واغلاق الأندية الرياضية وفي حدود المواعيد المقررة بقوانين أخرى .

مادة ٧٧ - يجب أن يكون للنادى بجانب الدفاتر والسجلات اللازمة لتنظيم أعماله المالية والادارية سجلات ودفاتر أخرى لبيان وتنظيم نشاطه الرياضى والاجتماعى وعلى الأخص السجلات الآتية :

١ - سجل لقيد اللاعبين ويتضمن أسماء اللاعبين وعمل كل منهم وسنه وحالته الصحية والاجتماعية وملاحظات المسئولين على نشاطه الرياضى والاجتماعى وتطور هذا النشاط .

٢ - سجل لقيد النشاط ويتضمن بيان المباريات والمسابقات الرسمية والودية ونتائجها وأسماء من مثلوا النادى فى كل منها وملاحظات المسئولين عنها .

٣ - سجل التدريب ويتضمن أسماء المدربين ومواعيد التدريب للفرق المختلفة أو الأفراد ومدى مواظبتهم وملاحظات المدربين عليهم .

مادة ٧٨ - يجب على المسئولين بالنادى دعم القيم الدينية والاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية والقومية للاعبين . ولا يجوز بأى حال من

---

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن مواعيد فتح الاندية ( الوقائع المصرية فى ١٥/١/١٩٧٦ - العدد ٣ ) . وانظر ايضا المادة (١٤) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية .



الأحوال اشتراك أى لاعب فى أى نشاط رياضى الا بعد التحقق من لياقته الصحية .

ويجب التثبت من حالة اللاعبين الطبية مرة واحدة على الأقل فى كل عام ويكون لكل لاعب بطاقة صحية .

### الباب الثالث

#### حركة الكشف والارشاد (١)

مادة ٧٩ - يتولى حركة الكشف والمرشدات فى جمهورية مصر العربية اتحاد يسمى الاتحاد العام للكشافة والمرشدات يهدف الى بث روح الولاء والفداء للوطن بين الشباب وتنشئتهم تنشئة وطنية صادقة وتكوين عادات الاعتماد على النفس والطاعة والتعاون والمشاركة فى أعمال الخدمة العامة .

مادة ٨٠ - يتكون الاتحاد العام للكشافة والمرشدات من الجمعيات الآتية :

- ١ - جمعية فتيان الكشف لجمهورية مصر العربية .
- ٢ - جمعية الكشف البحرية لجمهورية مصر العربية .
- ٣ - جمعية الكشف الجوية لجمهورية مصر العربية .
- ٤ - جمعية المرشدات لجمهورية مصر العربية .

ويكون لكل جمعية شخصية الاعتبارية المستقلة ، كما يجوز أن يكون لكل جمعية فروع فى مختلف المحافظات .

(١) مواد هذا الباب تلغى بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٤ الخاص بحماية تسميات ومميزات ورموز خنعة الكشف المصرية الأهلية .

ويحدد النظام الاساسى الذى يعتمد عليه الوزير المختص (١) طريقة تشكيل الاتحاد العام وجمعياته وفروعها واختصاصات كل منها وغير ذلك من الاجراءات التنظيمية .

مادة ٨١ - يعتبر الاتحاد العام للكشافة والمرشدات الهيئة الوحيدة التى تشرف على حركة الكشافة والمرشدات فى جميع أنحاء الجمهورية وهو الذى يمثل جمهورية مصر العربية فى مؤتمرات الكشافة والمرشدات العالمية والاقليمية والعربية وغيرها سواء أقيمت فى نطاق جمهورية مصر العربية أو خارجها وذلك عن طريق الجمعيات المكونة له .

مادة ٨٢ - يباشر الاتحاد العام للكشافة والمرشدات الاختصاصات الآتية :

١ - وضع السياسة العامة لحركة الكشافة والمرشدات بجمهورية مصر العربية ومتابعة تنفيذها .

٢ - تنظيم مؤتمرات ومخيمات الكشافة والمرشدات العالمية والاقليمية وما يماثلها من اجتماعات تقام فى جمهورية مصر العربية .

٣ - اقامة المؤتمرات والمخيمات المشتركة للكشافة والمرشدات على المستوى القومى فى جمهورية مصر العربية .

٤ - تقرير الاشتراك فى المؤتمرات والمخيمات العالمية والاقليمية والتصديق على من ترشحهم الجمعيات للاشتراك فى المؤتمرات العربية وغير العربية وتنظيم سفر بعثات الكشافة والمرشدات الى الخارج والاشراف على اقامة المخيمات بالخارج ومتابعة اجراء الدراسات الكشفية الدولية والعربية .

٥ - تنسيق نشاط جمعيات الكشافة والمرشدات وخدماتها .

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى لشباب والرياضة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٥ باعتماد النظام الاساسى للاتحاد العام للكشافة والمرشدات ، الدقائق المصرية فى ١٩٧٦/٢/٥ - العدد ٢٠ .

٦ - توثيق وتقوية العلاقات الخارجية بين جمعيات الاقتصاد والبيئات الخارجية .

٧ - إصدار اللوائح والأنظمة المالية والإدارية الداخلية واللوائح التفصيلية لنظم الكشافة والمرشدات العامة وقواعد الاختبارات والتأديب وما يماثلها .

٨ - التصديق على منح الأوسمة والأنواط والنياشين الكشفية الخاصة بالنشاط الاجتماعي ، والإرشادي وتحديد الزى الخاص بهذين النشاطين .

٩ - تنظيم الإشراف على فرق الكشافة والمرشدات .

١٠ - العمل على دعم فرق الكشافة العربية القائمة في الخارج .

مادة ٨٣ - يباشر الاتحاد اختصاصه في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي تنهيه الجهة الإدارية المركزية وطبقاً للمبادئ الدولية والإقليمية والعربية الكشفية والإرشادية .

مادة ٨٤ - تخضع فرق الكشافة والمرشدات بالجامعات والمعاهد العليا والمدارس والمؤسسات والشركات أو في غيرها من الجهات للمبادئ والقواعد والأسس التي يضعها الاتحاد أمام الكشافة والمرشدات فيما يتعلق بنظام الإشراف والتسجيل ومنح الإجازات والشارات الكشفية وغيرها .

لا يجوز أن يجمع أي كشاف بين عضوية أكثر من جمعية من جمعيات الكشافة والمرشدات .

ولا يجوز لفرق الكشافة والمرشدات الأجنبية مزاوله نشاطها الكشفى أو الإرشادى قبل الحصول على الترخيص اللازم من المندوبين الدوليين للكشافة والمرشدات .

وعلى هذه الفرق أن تخضع للنظام الذى يصدر به قرار الاتحاد العام للكشافة والمرشدات .

**مادة ٨٥ -** لا يجوز لأية هيئة أن تتسمى باسم الاتحاد العام للكشافة والمرشدات أو باسم أية جمعية من جمعياته أو استعمال اسمها فى تسمية محل أو عمل ، كما لا يجوز لأى من هذه الجهات صنع شعارتها أو علاماتها أو الاتجار فيها بغير إذن يصدر من الاتحاد العام للكشافة والمرشدات .

**مادة ٨٦ -** يحظر ارتداء أزياء جمعيات الكشافة والمرشدات أو حمل أو استعمال علاماتها أو شعاراتها أو أعلامها أو صنع أى شىء منها أو تقليده بغير إذن من الاتحاد العام للكشافة والمرشدات .

### الباب الثالث ( مكرر ) (١)

#### النشاط الرياضى بالشركات والمصانع

**مادة ٧٩ - ( مكرر ) -** يباشر النشاط الرياضى فى الشركات المصانع فى جمهورية مصر العربية الاتحاد العام الرياضى للشركات . ويتكون من الأندية واللجان الرياضية التابعة لها ، ويكون لكل من هذه الهيئات استقلالها فى مباشرة اختصاصاتها الواردة فى النظام الأساسى لكل منها والذى يعتمده الوزير المختص (٢) . ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية .

(١) هذا الباب مضاف بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٢١ ) - وقد صدر قرار رئيس المجلس القومى للشباب والرياضة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ باعتماد النظام الأساسى للاتحاد العام الرياضى للشركات ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٦/١٢ - العدد ١٣٧ ) .

(٢) صدر قرار رئيس المجلس القومى للشباب والرياضة رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٩ باعتماد النظام الأساسى للجان الرياضية بالحكومة والقطاع العام والهيئات العامة والمحلية والشركات والمصانع وغيرها ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٦/١٧ - العدد ١٤١ ) .



مادة ٨٠ ( مكرر ) - يهدف الاتحاد العام الرياضى للشركات بجمهورية مصر العربية الى تنظيم وتنسيق أوجه النشاط المختلفة بالأندية واللجان الرياضية التابعة للشركات والمصانع ، وعرض وتمثيل هذا النشاط فى الداخل والخارج وتبادل الاستفادة بالمنشآت والمرافق الرياضية والاجتماعية وتنظيم مصادر التمويل .

ويحدد النظام الأساسى للاتحاد الذى يعتمد عليه الوزير المختص (١) عناصر تكوين الاتحاد وأغراضه واختصاصاته ، وشروط العضوية وتنظيم العلاقة فيما بين الأعضاء والاتحاد وطريقة تعيين مجلس الادارة ، والموارد المالية وغير ذلك من الأمور التنظيمية على أن تخصص نسبة ١٠٪ من حصيله نسبة إلى ١/٢ على الأقل المخصصة من أرباح الشركة أو المصنع للنادى كمورد أساسى للمالية الاتحاد للصرف منها على أنشطة رعاية الشباب والرياضة .

مادة ٨١ ( مكرر ) - تقوم الشركة أو المصنع بإنشاء النادى الرياضى التابع لها وفقا لامكاناتها المادية على أن تزوده بالمباني والمنشآت والمرافق اللازمة لرعاية الشباب والرياضة ، ويضم فى عضويته جميع العاملين بها والذين تخصص منهم قيمة الاشتراكات المقررة باللائحة المالية ، وعلى أن تخصص الشركة أو المصنع نسبة ٥٠٪ على الأقل من الأرباح السنوية للمالية النادى التابع لها .

ويهدف النادى الى تقديم أوجه الرعاية والأنشطة المختلفة للعاملين بالشركة أو المصنع من رياضية واجتماعية وقومية وروحانية وما يتصل بها ، وذلك تحت اشراف قيادة متخصصة .

ويحدد النظام الأساسى الذى يعتمد عليه الوزير المختص أغراضه

(١) صدر قرار رئيس المجلس القومى للشباب والرياضة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ باعتماد النظام الأساسى للاتحاد العام الرياضى للشركات ( الوقائع المصرية فى ٢٠٢٠ ١٩٧٩/٥ العدد ١٣٧ )

واختصاصاته وطريقة إدارته وكيفية تشكيل مجلس إدارته ، ومصادر تمويله ، وطرق الرقابة عليه وغير ذلك من الإجراءات التنظيمية .

مادة ٨٢ ( مكرر ) - يكون بكل شركة أو مصنع لجنة رياضية وذلك في حالة تعذر إنشاء النادي الرياضي التابع لها على أن تضم جميع العاملين بها والذين تخصص منهم اشتراكات رمزية تحددها اللائحة المالية للجنة ، وتسرى في شأن اللجان الرياضية ما جاء بحكم المادة السابقة .

### الباب الرابع

#### بيوت الشباب

مادة ٨٧ - تتولى حركة بيوت الشباب في جمهورية مصر العربية هيئة تسمى جمعية بيوت الشباب تهدف الى انشاء وتوفير بيوت أو أماكن إقامة مناسبة ينزل فيها الشباب أثناء أسفارهم يتوفر فيها القادة والبرامج لتحقيق التعاون والتعارف بينهم وبين شباب الدول الأخرى وتشجيعهم على الترحال وإثارة اهتمامهم بدراسة البيئة وعمل البحوث العلمية وتدريبهم على الاعتماد على النفس والنظام والطاعة والعمل على روح الجماعة والمشاركة في أعمال الخدمة العامة .

مادة ٨٨ - تعتبر جمعية بيوت الشباب الهيئة الوحيدة المسؤولة فنيا عن حركة بيوت الشباب في جميع أنحاء الجمهورية وذلك في حدود القواعد والنظم الدولية ويحدد النظام الأساسي للجمعية الذي يعتمد عليه الوزير المختص (١) طريقة تكوينها ، وتنظيماتها وطريقة تشكيل مجالس إدارتها وفروعها واختصاصات كل منها وغير ذلك من الإجراءات التنظيمية .

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٩ بشأن إصدار النظام الأساسي لجمعية بيوت الشباب المصرية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٩/١٢/٤ - العدد ٢٧٦ ) .

**مادة ٨٩ -** تتولى جمعية بيوت الشباب الاختصاصات الآتية في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي تضعه الجهة الادارية المركزية :

- ١ - وضع السياسة العامة لحركة بيوت الشباب في جمهورية مصر العربية ورفع مستوى خدماتها وتزويد فروع الجمعية والهيئات المعنية بها .
  - ٢ - العمل على نشر الحركة وتدعيمها في الداخل والخارج .
  - ٣ - ادارة شئون الحركة في جميع أنحاء الجمهورية والتعاون مع فروع الجمعية والهيئات المعنية .
  - ٤ - الاذن للهيئات المعنية بنشاط الحركة بانشاء أو ايجاد بيوت للشباب طبقا للقواعد والنظم التي تحددها الجمعية .
  - ٥ - الاذن لأعضاء الجمعية بالسفر للخارج للاشتراك في نشاط الحركة طبقا للقواعد والنظم المقررة في هذا الشأن .
  - ٦ - توثيق وتقوية العلاقات بين الجمعية والاتحاد الدولي لجمعيات بيوت الشباب والتعاون مع جمعيات بيوت الشباب في الدول الاجنبية والهيئات المماثلة في الداخل والخارج .
  - ٧ - تنظيم المؤتمرات والمهرجانات على المستوى المحلى بالاتفاق مع المجالس المحلية المختصة .
  - ٨ - تنظيم المؤتمرات والمهرجانات الدولية والاقليمية التي تقام في جمهورية مصر العربية وذلك في حدود القواعد والنظم الدولية .
  - ٩ - تقرير الاشتراك في المؤتمرات والمهرجانات والدراسات الدوائية والاقليمية العربية والافريقية وخلافها واختيار ممثليها .
  - ١٠ - تنظيم الدراسات التدريبية للقادة في أوجه النشاط المختلفة للجمعية واعداد البحوث واصدار النشرات والمجلات .
- الانشاء توجيه ومعاونة فروع الجمعية والهيئات المعنية في القيام بأوجه النشاط المختلفة للحركة .



مادة ٩٠ - لا يجوز لأية هيئة أن تتسمى باسم جمعية بيوت الشباب أو فروعها ، كما لا يجوز إطلاق أسمائها على محال أو أعمال أو بضاعة ويحظر صنع شاراتها أو علامات أو الاتجار فيها بغير إذن منها .

### الباب الخامس الاتحادات النوعية

مادة ٩١ - الاتحاد النوعى هو هيئة تتكون من أندية أو هيئات أو جمعيات من الخاضعة لأحكام هذا القانون تتماثل في أغراضها أو نشاطها كله أو بعضه بقصد تنظيم وتنسيق أوجه النشاط بينها وتبادل الاستفادة بمنشأتها وتنظيم مصادر تمويلها .

مادة ٩٢ - يتكون الاتحاد النوعى باتفاق الجهات المشار إليها في المادة السابقة أو بقرار من الجهة الادارية المختصة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالنظام الاساسى للاتحادات النوعية (١) يتضمن القواعد والأسس الخاصة بتكوينها وادارتها والملاقة بينها وبين الأعضاء المشتركين فيها وطريقة تمثيلهم في مجلس ادارتها وغير ذلك من الاجراءات التنظيمية الاخرى .

مادة ٩٣ - لا يجوز تكوين أكثر من اتحاد نوعى واحد في دائرة المحافظة الواحدة .

مادة ٩٤ - يختص الاتحاد النوعى بما يلى :

(١) صدر قرار رئيس المجلس القومى للشباب والرياضة رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ باعتماد النظام الاساسى للاتحادات النوعية ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٥/٢٦ - العدد ١٢٢ ) كما صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٧٥٥ لسنة ١٩٨٥ باعتماد النظام الاساسى للاتحادات الاقليمية للاندية الريفية ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١/٦ - العدد ٥ )



- ١ - التنسيق بين برامج ونشاط الأعضاء وتسوية ما قد ينشأ بينهم من خلاف .
- ٢ - تنظيم عمليات التمويل المشترك للأعضاء وبحث وسائل تدعيم ميزانياتهم .
- ٣ - تقديم النصح والارشاد والمعونات المختلفة للأعضاء .
- ٤ - اعتماد برامج الاستفادة المتبادلة بإمكانات الأعضاء .
- ٥ - ترويد الجهة الادارية المختصة بالتقارير والمقترحات الكفيلة برفع مستوى الخدمات التي يقدمها الأعضاء .

مادة ٩٥ - يلزم أعضاء الاتحاد بالقرارات التي يصدرها ويجب عليهم العمل على تنفيذها ويجوز التظلم من هذه القرارات للجهة الادارية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

مادة ٩٦ - لكل عضو في الاتحاد استقلاله الذاتي في مباشرة أوجه نشاطه المختلفة وفي استغلال أمواله في تحقيق أغراضه في حدود السياسة العامة وخطة الاتحاد .

مادة ٩٧ - يضع مجلس ادارة الاتحاد لائحة خاصة تحدد طرق ووسائل وأسس التعاون بين الأعضاء ومدى تبادل الاستفادة بالمنشآت والامكانيات بينها بوسائل تنظيم التمويل المشترك وتعتمد هذه اللائحة من الجهة الادارية المختصة .

## الباب السادس

### مراكز الشباب

مادة ٩٨ - يعتبر مركز شباب في تطبيق أحكام هذا القانون كل هيئة مجهزة بالمباني والامكانيات تقيمها الدولة أو المجالس المحلية أو الأفراد مغردين أو متعاونين في المدن أو القرى بقصد تنمية الشباب في مراحل

العمر المختلفة واستثمار أوقات فراغهم في ممارسة الأنشطة الروحية والاجتماعية والرياضية والقومية وما يتصل بها تحت اشراف قيادة متخصصة .

مادة ٩٩ - تتخذ مراكز الشباب صوراً مختلفة حسب البيئة التي تنشأ بها ونوع الخدمة التي تؤديها وطبيعة المستفيدين منها ويخضع كل نوع من هذه المراكز في تنظيمه وإدارته لللائحة خاصة تعتمد من الوزير المختص (١) تتضمن تحديد اختصاصات المركز وطريقة إدارته وتمويله وكيفية تشكيل مجلس إدارته ، وانتخاب أعضائه وطريقة إسقاط العضوية ، وطرق الرقابة عليه وغير ذلك من الأحكام التنظيمية ، كما تبين اللائحة الشروط والصلاحيات الواجب توافرها في القادة العاملين بالمركز .

مادة ١٠٠ - تختص مراكز الشباب بما يلي :

١ - أعداد الشباب أعداداً سليماً من النواحي الخلقية والقومية والرياضية والاجتماعية والروحية وتدريبهم على تحمل المسؤولية في المجتمع الذي نعيش فيه .

٢ - تدريب الشباب وتزويده بالمهارات المختلفة .

٣ - تنظيم واستثمار وقت فراغ الشباب بالبرامج التي تنمي شخصيته وتستغل طاقاته وتساعد على تنشئته تنشئة صالحة .

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاشتراطات الصحية والمتعلقة بالأمن العام الواجب توافرها في مقر مراكز الشباب ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١/٥ - العدد ٣ / كما صدر قرارى رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٥ باعتناء النظام الاساسى لمراكز شباب القرى ورقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٥ باعتناء النظم الاساسى لمراكز شباب المدن ورقم ٧٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن الوظائف الفنية والادارية اللازم وجودها بمراكز الشباب بالمدن والقرى ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٥/٢٤ - العدد ١٢٠ ) كما صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن الوظائف الفنية والادارية اللازم وجودها بمراكز الشباب بالمدن والقرى ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٥/٢٤ - العدد ١٢٠ ) .

٤ - وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بالمهرجانات والأعياد والمؤتمرات المحلية والمسابقات الرياضية ومسابقات الهوايات في المجال المحلي .  
وللوزير المختص أن يضيف أهدافا أخرى في اللوائح الخاصة بالمراكز حسب نوع كل منها .

### الباب السابع

#### المسكرات والرحلات والأسفار

مادة ١٠١ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) يجوز للجهة الإدارية المختصة أن تنشئ اتحادا نوعيا لرعاية حركة المسكرات والرحلات والأسفار يتولى نشر الحركة في جميع أنحاء الجمهورية ويعمل على دعمها .

وللاتحاد اقامة المسكرات بكافة أنواعها ومستوياتها ، كما يكون له تنظيم الرحلات المختلفة سواء داخل الجمهورية أو خارجها وذلك طبقا للتنظيمات والأوضاع التي تقرها الجهة الإدارية المركزية .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالنظام الأساسي للاتحاد واختصاصاته وشروط العضوية وطريقة تشكيل مجلس الإدارة وغير ذلك من الأمور التنظيمية .

على أنه يجوز أن ينضم لعضوية الاتحاد جهات وهيئات من غير الخاضعة لأحكام هذا القانون .

ويصدر بتحديد ما قرار من الوزير المختص ، وتسرى عليها جميع الحقوق والامتيازات الواردة بأحكام هذا القانون .

مادة ١٠٢ - يعتبر معسكرا في حكم هذا القانون كل مكان محدد مجهز بالأدوات والمهمات ومستوف للاشتراطات الصحية (١) والامكانيات

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاشتراطات الصحية والمتعلقة بالأمن العام الواجب توافرها في معسكرات المسكرات ( التوقيعات المصرية في ١٩٧٦/١٧/٥ - العدد ١٣ ) .



التي تجعله صالحا لاستثمار أوقات فراغ الشباب عن طريق ممارسة أنواع من النشاط المنظم تحت اشراف قيادة متخصصة .

مادة ١٠٣ - لا يجوز للهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون إقامة معسكرات أو القيام برحلات أو أسفار ذات طابع قومي أو دولي إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المركزية . أما المعسكرات ذات الطابع المحلي فيكون الترخيص بها من المحافظة المختصة . وذلك وفقا للشروط والمواصفات التي تحدد بقرار من الوزير المختص .

مادة ١٠٤ - للجهة الإدارية المختصة أن تقوم بالتفتيش على المعسكرات للتحقق من حسن سير العمل بها ولها أن تطلب استبدال قيادة المعسكر بغيرهم اذا ثبت لها أنهم غير صالحين لإدارة المعسكر .

## الباب الثامن

### حركة الخدمة العامة التطوعية

مادة ١٠٥ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) يتولى حركة الخدمة العامة التطوعية للشباب اتحاد عام يسمى « الاتحاد العام لهيئات الخدمة العامة التطوعية للشباب » .

ويجوز أن ينضم لعضوية الاتحاد جهات وهيئات من غير الخاضعة لأحكام هذا القانون .

ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد هيئات الخدمة العامة التطوعية للشباب ، وتشرى عليها جميع الحقوق والامتيازات الواردة بأحكام هذا القانون .

مادة ١٠٦ - يحدد النظام الأساسي للاتحاد العام الذي يصدر به قرار من الوزير المختص شروط العضوية وكيفية تشكيل مجالس الإدارة



وعدد أعضائها وطريقة انتخابهم أو تعيينهم وإنهاء عضويتهم واختصاصاتهم وغير ذلك من الإجراءات التنظيمية الأخرى .

مادة ١٠٧ - يعتبر الاتحاد العام لهيئات الخدمة العامة التطوعية للشباب الهيئة المسؤولة فنيا عن حركة الخدمة العامة التطوعية للشباب وذلك بالتنسيق مع الجهة الإدارية المختصة .

مادة ١٠٨ - يباشر الاتحاد الاختصاصات الآتية :

- ١ - وضع السياسة العامة لحركة الخدمة العامة التطوعية للشباب .
  - ٢ - العمل على نشر روح الخدمة العامة التطوعية بين الشباب .
  - ٣ - التنسيق بين هيئات الخدمة العامة التطوعية للشباب .
  - ٤ - تنظيم الاشتراك في مؤتمرات ولقاءات الخدمة العامة التطوعية لاقليمية والدولية والعالمية للشباب .
- ويجوز للوزير المختص أن يضيف أهدافا أخرى في اللوائح الخاصة بالاتحاد .

## الباب التاسع

### العقوبات

مادة ١٠٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

- ١ - كل من يمارس نشاطا منظما في مجال رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون عن غير طريق هيئة مشهدة .
- ٢ - كل من يمارس نشاطا لاحدى الهيئات الخاضعة لأحكام هذا ( م ٢٦ - موسوعة مصر ج ١٦ )

القانون يتعارض مع الغرض الذى أنشئت من أجله أو ينفق أموالها فيما لا يحقق هذا الغرض أو يدخل بأموالها فى مضاربات مالية أو يتسبب بإهماله فى خسارة مادية للهيئة .

٣ - كل من يستمر فى مواصلة نشاط هيئة فقدت شخصيتها الاعتبارية مع علمه بذلك .

٤ - كل مصف وزع أموال الهيئة على خلاف ما قضى به قرار التصفية .

٥ - كل من يجمع تبرعات أو يقيم حفلات من أى نوع احسب الهيئة على خلاف أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

٦ - كل من يحرر أو يمسك أو يقدم محررا أو سجلا مما يلزمه هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له بتقديمه أو امساكه ويشتمل على بيانات كاذبة مع علمه بذلك أو يعتمد اخفاء بيان يلزمه القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له باثباته أو يمتنع عن تقديمه للجهة الادارية المختصة .

٧ - كل من يمتنع عن رد أموال أو مستندات أو سجلات أو محررات خاصة بالهيئة الى مجلس ادارة الهيئة أو الجهة الادارية المختصة .

٨ - كل من يخالف أحكام المواد / ٥٤ ، ٨٠ مكرر ، ٨١ مكرر . ٨٢ مكرر من هذا القانون .

مادة ١١٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب من يخالف حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ والفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٦٠ وكذلك أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ والمواد ٨٥ و ٨٦ و ٩٠ بالحبس مدة لا تزيد على أسبوعين وبغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم دائما بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة .

وفى حالة مخالفة أحكام الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة (٦٠) وكذلك المادتين ٨٦ و ٩٠ يحكم القاضي بإغلاق مقر الهيئة أو المحل أو حسب

الأحوال . وفي حالة تكرار المخالفة تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز شهرا وغرامة لا تجاوز ٥٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١١١ - (مضغة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من غم قبل أو أثناء أو بعد المباريات أو الأنشطة الرياضية في الأندية أو الملاعب الرياضية :

٢ - بتعطيل سير المباريات أو الأنشطة الرياضية أو الاعتداء بالقول أو الفعل على أحد أفراد الفرق الرياضية أو الحكام ومعاونيهم أو المدربين

٢ - بتعطيل سير مباريات أو الأنشطة الرياضية أو الاعتداء بالقول أو الفعل على أحد أفراد الفرق الرياضية أو الحكام ومعاونيهم أو المدربين أو الإداريين .

٣ - باتلاف الأموال العامة أو المتقوية في الأندية أو الملاعب الرياضية .

مادة ١١٢ - (مضغة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ) لا يحل تطبيق الأحكام المتقدمة بتوقيع أي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩

في شأن المجلس الأعلى للشباب والرياضة ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ )

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ،

(١) الجريدة الرسمية في ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٤٩ .  
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ ( الجريدة الرسمية في ٤/١٢/١٩٨٠ - العدد ٤٩ ) ونص في مادته الثانية على ما يلي :  
" يستبدل بعبارة « وزير الدولة للشباب والرياضة » في المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه عبارة « رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه كما يستبدل بعبارة « وزير الدولة للشباب والرياضة » رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة » بينما وردت في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما «

(٣) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١ لسنة ١٩٨٠ في شأن اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للشباب والرياضة ( الوقائع المصرية في ١٦/٦/١٩٨٠ - العدد ١٤١ ) ورقه ١٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مكافأة العضوية وبديل حضور الاجتماعات واللجان ( الوقائع المصرية في ٢٣/٦/١٩٨٠ - العدد ١٤٦ ) .

(٤) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية في ٢٤/٨/١٩٨٧ - العدد ١٩٠ )



وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم قطاع الشباب والرياضة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٩ بتعديل تبعية واختصاصات بعض الأجهزة والمجالس والهيئات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٧٩ بتشكيل الوزارة ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠ ) تنشأ هيئة عامة تسمى المجلس الأعلى للشباب والرياضة مقرها مدينة القاهرة وتتبع رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٢ - يهدف المجلس الى توفير فرص النمو المتكامل ، و الارتقاء بالمستوى الصحى والنفسى والاجتماعى للنشء والشباب عن طريق النشاطات المختارة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية ، مع التركيز على دعم وتأصيل القيم الروحية والدينية والسلوك والذائق الاجتماعى والديمقراطى وتنظيم استثمار أوقات الفراغ والطاقة الخلاقة لدى النشء والشباب لما فيه خدمة الفرد والمجتمع .

ويقوم المجلس فى سبيل تحقيق هذا الهدف وفى اطار السياسة العامة للدولة بمباشرة الاختصاصات الآتية :

١ - رسم السياسة العامة لرعاية النشء والشباب في مراحل نموه المتتالية ومختلف قطاعاته لكلا الجنسين ، ووضع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة والعمل على تنسيق المشروعات الموضوعة في هذا الشأن وتكاملها بين الوزارات والأجهزة والهيئات المعنية بشئون النشء والشباب والرياضة في جميع المستويات .

٢ - وضع الخطط والبرامج والمشروعات الداخلة في نطاق السياسة العامة المشار إليها في البند السابق ومباشرة تنفيذ المشروعات ذات المستوى القومي منها . والمشروعات الجديدة التجريبية وعلى الأخص ما يتعلق بتوفير أعداد وتنمية القادة والإشراف على تنظيم العروض الشبابية والرياضية والمهرجانات والاحتفالات وتنظيم المسابقات في مختلف المناسبات الدينية والقومية .

٣ - تقدير التمويل اللازم لتنفيذ وتنمية خطط ومشروعات وبرامج رعاية النشء والشباب والرياضة بالمستويات القومية والمركزية والمحلية . الحكومية والأهلية ، ووضع المعايير اللازمة لترشيح الانفاق وتقييم العائد منه في ضوء الأولويات المرتبطة بالأهداف (١) .

٤ - وضع سياسة تمثيل جمهورية مصر العربية في الخارج في مجالات أنشطة النشء والشباب والرياضة ، وتنظيم سفر النشء والشباب والرياضيين والعاملين للخارج تنفيذاً لهذه السياسة وتنظيم وتنمية علاقات النشء والشباب الخارجية ورعاية المبعوثين في هذه المجالات .

٥ - متابعة وتقييم ما يتقرر تنفيذه من خطط ومشروعات وبرامج وخدمات رياضية وشبابية على جميع المستويات بالشراكة مع الأجهزة والهيئات المعنية القومية والمركزية والمحلية الحكومية والأهلية .

٦ - تنظيم الجوائز والجوائز وغيرها من وسائل التشجيع المادية والأدبية للنشء والشباب في مجال اختصاص المجلس .

(١) صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التمويل الاهلى لرعاية النشء والشباب والرياضة ( الجريدة الرسمية في ١٢/٢/١٩٨١ - العدد ٧ ) .

٧ - الموافقة على قبول الاعانات والهبات والتبرعات والمساعدات المالية والعينية التي تقدم للمجلس من الأشخاص أو جهات ولهيئات مصرية والأجنبية والدولية .

٨ - اقتراح التشريعات المتعلقة بالنشء والشباب والرياضة .

ويضع المجلس اللوائح اللازمة لتنظيم أعماله وتيسير مباشرته لاختصاصه وله أن يتخذ من القرارات ما يراه محققا لأغراضه .

مادة ٢ - يشكل المجلس الأعلى للشباب والرياضة على الوجه الآتى :  
رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة (١) ..... رئيسا  
وعضوية كل من :

( أ ) الوزراء الآتى بيانهم أو من ينيبونهم وهم وزراء

التعليم والبحث العلمى .

الشئون الاجتماعية والتأمينات .

الأوقاف .

مداخلية .

الدولة للحكم المحلى .

المزراعة .

الصحة .

الصناعة .

لقوى العاملة والتدريب .

وزير المختص بشئون الثقافة والاعلام .

( ب ) مساعد وزير الدفاع .

( ج ) أمين عام المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٨٢ بتعيين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٦/١١ - العدد ٢٤ )

( د ) أمين المجلس القومى المتخصص الذى تدخل فى مهامه تسنور الشباب والرياضة وأمين المجلس لأمور الجامعات .

( هـ ) ممثلين للهيئات الخاصة بالشباب والرياضة يعينان بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

( و ) خبيرين متخصصين فى مجالات التربية يعينان بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

( ز ) أربعة خبراء من المتقنين بالعمل الشبابى والرياضى يعينون بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

( ح ) رؤساء الأجهزة والقطاعات بالجهاز الوظيفى للمجلس .

كما يجوز حضور ممثلين للشباب والمرأة وغيرهم لاجتماعات المجلس بدعوة من رئيسه على أن يكون لهم صوت عند اتخاذ القرارات .

مادة ٤ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ثلاث مرات سنويا على الأقل وكلما دعت الضرورة الى ذلك . ويكون الاجتماع بصحبة الحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وترفع قرارات المجلس الى رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه لاعتمادها . وينقل بعد ذلك الى الوزارات والأجهزة والهيئات المركزية والمحلية المعنية لتنفيذها .

مادة ٥ - غير للمجلس لجنة دائمة للتخطيط العام برئاسته رئيس المجلس . كما يجوز للمجلس أن يؤلف لجانا دائمة أو مؤقتة - وفقا لـ تدعو اليه الحاجة - يوكل اليها القيام ببعض مهامه .

ويجوز تشكيل لجان المجلس وتخصيص اختصاصاتها - تتضمن لاجتماعات والأعمال الداخلية للمجلس - إحاطة قرارات من رئيسه بخمس .



مادة ٦ - يكون للمجلس جهاز وظيفي لماؤنته في مباشرة اختصاصاته ويتكون على النحو الآتي :

( أولا ) قطاع الأجهزة التي تتبع الوزير مباشرة .

( ثانيا ) الأمانة العامة للمجلس .

( ثالثا ) جهاز الشباب .

( رابعا ) جهاز الرياضة .

( خامسا ) قطاع الطلائع .

( سادسا ) قطاع اعداد القادة .

( سابعا ) قطاع الشؤون المالية والادارية .

ويصدر بالتنظيم التفصيلي للجهاز الوظيفي وتوزيع الاختصاصات بين وحداته قرار من رئيس المجلس بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

مادة ٧ - يكون للجهاز الوظيفي للمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، ولرئيسه السلطات والمصلاحيات المخولة لوزارة الشباب ووزير الشباب فى القوانين واللوائح والقرارات الصادرة فى مجالات رعاية النشء والشباب والرياضة .

مادة ٨ - يكون للمجلس الأعلى للشباب والرياضة موازنة خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامة طبقا لاحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ .

مادة ٩ - تنشأ مجالس للشباب والرياضة بكل محافظة ، ويشكل برئاسة المحافظ وعضوية مسئولى أجهزة الوزارات والهيئات الممثلة فى تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة الموجودة بالمحافظة ، وثلاثة من الخبراء والمهتمين بشئون النشء والشباب والرياضة . ويصدر بتشكيل

المجلس وتعين خبرائه قرار من المحافظ المختص . ويكون مدير مديرية الشباب والرياضة بالمحافظة أميناً للمجلس .

ويتولى المجلس تنفيذ سياسات وخطط المجلس الأعلى في نطاق المحافظة والتنسيق بين النشاطات المختلفة للهيئات المعنية داخل نطاق المحافظة .

ويكون للمجلس لجنة للتخطيط العام على مستوى المحافظة تشكل من بين أعضائه برئاسة المحافظ . كما يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم اللجان التي تعاونه في تنفيذ أعماله .

**مادة ١٠ -** تنشأ مديرية للشباب والرياضة بكل محافظة تتولى مباشرة الاختصاصات المقررة للجهاز الوظيفي للمجلس الأعلى في نطاق المحافظة وتدرج اعتماداتها في فرع مستقل في موازنة المحافظة ، وتشكل المديرية بقرار من المحافظ المختص من العاملين بأجهزة الشباب والرياضة بالمحافظة ومن غيرهم .

ويصدر بتنظيم المديرية وغروعيها وتحديد اختصاصات أجهزتها وتعيين مدير ووكيل المديرية قرار من وزير الدولة للشباب والرياضة (١) بالاتفاق مع المحافظ المختص .

**مادة ١١ -** ينشأ بقرار من المحافظ مجلس للشباب والرياضة بكل حي ومركز ويشكل برئاسة رئيس الحي أو المركز وعضوية مسئولى الأجهزة المثلة في تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة الموجودة في الحي أو المركز ويكون فرع مديرية الشباب والرياضة بالحي أو المركز هو الجهاز الوظيفي لهذا المجلس .

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم واختصاصات مديرية الشباب والرياضة بالمحافظة ( الوقائع المصرية في ١٠/١١/١٩٨٠ - العدد ٢٥٢ )

وتتولى مجالس الأحياء والمراكز للشباب والرياضة - كل في حدود اختصاصاته - تنفيذ سياسة وخطط المجلس الأعلى ومجلس المحافظة للشباب والرياضة .

مادة ١٢ - تتخذ لإجراءات اللازمة لنقد الاعتمادات الخاصة بالعاملين بجهاز الشباب وبجهاز الرياضة وغيرهم من العاملين في ميدان الشباب والرياضة الذين يختارهم رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة للعمل في الجهاز الوظيفي للمجلس إلى موازنة المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

مادة ١٣ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم قطاع الشباب والرياضة ، وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برياضة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٠٠ ( ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٩ ) .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤

في شأن هيئة المنشآت الرياضية بمدينة نصر ( ١ ، ٢ )

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة

المحلية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء هيئة

المنشآت الرياضية بمدينة نصر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن هيئة

المنشآت الرياضية بمدينة نصر ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرر :

مادة ١ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ يناير ١٩٦٤ - العدد ١٢ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٢/٤/١٩٨٠ - العدد ٤٩ ) ونص في مادته الثانية على ما يلي :

" يستبدل بعبارة " وزير الدولة للشباب والرياضة " في المادة (٤)

من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه عبارة " رئيس

مجلس الوزراء أو من يفوضه كما يستبدل بعبارة " وزير الدولة للشباب

والرياضة " عبارة " رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة " اينما وردت

في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم

٤٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .



١٤٣ لسنة ١٩٧١ ) تلغى « هيئة سناد مدينة القاهرة » ويستبدل بها « هيئة سناد ناصر » ويكون لها ميزانية مستقلة وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالاً عامة وتتبع وزارة الشباب .

مادة ٢ - تتولى الهيئة القيام بكافة المنشآت الرياضية الواقعة في المنطقة الرياضية بمدينة نصر وصيانة هذه المنشآت وإدارة واستغلال كافة النواحي الرياضية والاجتماعية والإدارية والمالية لتلك المنشآت .

مادة ٣ - يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة ومدير عام .

مادة ٤ - ( مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ ) يشكل مجلس إدارة هيئة سناد القاهرة على الوجه الآتى :-

— رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ..... رئيساً  
— محافظ القاهرة ..... نائباً للرئيس

أعضاء	— رئيس جهاز الرياضة .....
	— مساعد وزير الدفاع .....
	— مساعد أول وزير الداخلية .....
	— وكيل أول وزارة المالية لشئون الموازنة .....
	— وكيل أول وزارة الإسكان .....
	— وكيل أول وزارة التخطيط .....
	— رئيس اللجنة الأولمبية .....
	— مدير عام هيئة سناد القاهرة .....
	— أربعة من الخبراء المهتمين بشئون الرياضة والشباب يصدر باعتبارهم قرار من رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة واللجنة تشكيل ما يراه من لجان لتيسير قيامه بمهامه .

مادة ٥ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم

١٤٣ لسنة ١٩٧١) يكون للهيئة مدير عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من وزير الشباب .

مادة ٦ - ١ : لفقرة (١١) مستبدله بـ رئيس الجمهورية العربي المتحدة رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧١) مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المشرفة على إنشاء وإدارة واستغلال المنشآت الرياضية بالمنطقة وتحرير شؤونها وله بوجه خاص :

١ - الاقتراحات الخاصة بالمنشآت الرياضية وبرامج مشروعات الخاصة بالأعمال الجديدة .

٢ - تحديد مقابل الانتفاع بالمنشآت الرياضية في المنطقة أو مساعدة المباريات التي تقام فيها .

٣ - تحديد النشاط الرياضي والاحتفالي الذي يجري في هذه المنشآت .

٤ - الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة وتعديلها .

٥ - الموافقة على الحساب الختامي للهيئة .

٦ - تكوين المال الاحتياطي .

٧ - البت في المناقصات والمزايدات التي تريد قيمتها على خمسة آلاف جنيه .

٨ - اعتماد عمليات البيع والشراء والتكليف بأعمال عن طريق الممارسة إذا زادت قيمتها على ألفين من الجنيهات .

٩ - البت في شؤون الموظفين والعمال عدا ما يدخل منه في اختصاص مدير الهيئة وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للهيئة .

١٠ - وضع اللوائح الداخلية اللازمة لتسيير العمل وتعيين بوجه خاص اختصاصات مدير الهيئة والنظم الخاصة بالموظفين والعمال وشؤون المالية والإدارية والفنية دون التقيد بالقواعد الحكومية .

١١ - وضع تقرير سنوي عن نشاط الهيئة يرسله إلى ...

مادة ٧ - تجتمع الهيئة بدعوة من رئيسها مرة كل شهر على الأقل وكلما رأى الرئيس ضرورة لذلك ولا يكون اجتماعها صحيحا إلا بحضور خمسة من أعضائها على الأقل .

وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .  
وتدون المناقشات التى تدور فى الجلسة والقرارات التى تصدر من الهيئة فى محضر يوقعه الرئيس .

مادة ٨ - يمثل المدير العام الهيئة أمام القضاء وفى صلاتها بالتغير وتكون له اختصاصات المدير المنصوص عليها فى قانون المؤسسات العامة .  
ويقدم المدير العام تقريراً دورياً للهيئة كل ثلاثة أشهر عن سير العمل بالمنشآت الرياضية وحالاتها المالية والفنية .

مادة ٩ - تبدأ السنة المالية للهيئة فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونية من كل عام .

مادة ١٠ - تتكون موارد الهيئة من :

١ - إيرادات إدارة واستغلال المنشآت الرياضية بالمنطقة .  
٢ - المبالغ السنوية التى ترصد لمعاونة الهيئة على القيام بتحقيق أغراضها من ميزانية الدولة وميزانية مجلس محافظة مدينة القاهرة وغيرها من ميزانية الهيئات العامة .

٣ - ما يخص للهيئة من موارد المراكبات .

وتخصص إيرادات الهيئة لمخروقاتها وعلى الأخص لإنشاء وإدارة المنشآت اللازمة لسير نشاط الرياضى والاجتماعى بالمنطقة الرياضية ولتكوين الاحتياطى الخاص بها .

مادة ١١ - مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الشئون

المالية للهيئة يقوم بمراجعة حساباتها مراقب مالي يصدر بتعيينه قرار  
عن مجلس الادارة .

مادة ١٢ - ( مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم  
١٤٣ لسنة ١٩٧١ ) يعد مدير عام الهيئة مشروع الميزانية شاملا لجميع  
أبواب الإيرادات والمصروفات ويعرضه على مجلس ادارة الهيئة ويصدر  
باعتتماد مشروع ميزانية الهيئة قرار من وزير الشباب .

ويعرض مدير عام الهيئة الحساب الختامي هشفوعا برأى المراقب  
المالى على مجلس ادارة الهيئة خلال الثلاثة أشهر التالية لانقضاء السنة  
المالية .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ ( ٦ يناير سنة  
١٩٦٤ ) .



## القسم الثانى

## فى الأندية

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩

بشأن الأندية (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز فتح ناد أو نقله من مكان الى آخر الا بعد ابلاغ المحافظة أو المديرية وذلك بكتاب موصى عليه قبل فتح النادي أو نقله بثلاثين يوما على الأقل .

فاذا كان النادي المطلوب فتحه أو نقله سبق المحكم باغلاقه بالتطبيق لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر وجب الحصول على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية قبل الفتح أو النقل .

مادة ٢ - يجب أن يقدم الابلاغ المنصوص عليه فى المادة السابقة الى المحافظ أو المدير على النموذج الذى يوضع لهذا الغرض موقعا من أعضاء الهيئة التأسيسية للنادى أو من رئيس النادي وسكرتيه وأمين صندوقه .

ويجب الابلاغ بثلاث نسخ من لائحة النظام الاساسى للنادى وبيان بأسماء أعضائه المؤسسين وآخر بأعضاء مجلس الإدارة أو الهيئة التنفيذية .

(١) نصت المادة ٦ من مواد اصدار القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون بشأن الهيئات الخاصة بشباب والرياضة على أن « تسرى على الأندية الرياضية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية » .

مادة ٣ - يجب أن تتضمن لائحة النظام الأساسي للنادي ما يأتي :

- ١ - اسم النادي ومقره .
- ٢ - أسماء الأعضاء المؤسسين وألقابهم وجنسياتهم ومهنتهم ومجال اقامتهم .
- ٣ - الأغراض التي أنشئ من أجلها .
- ٤ - شروط العضوية واشتراكات الأعضاء وطرق إسقاط عضويتهم .
- ٥ - طريقة انتخاب أو تعيين مجلس الادارة أو الهيئة التنفيذية التي تمثل النادي .
- ٦ - اختصاصات مجلس الادارة أو الهيئة التنفيذية والعضو المندوب للادارة أو المدير المعين لها .
- ٧ - اختصاصات الجمعية العمومية والقواعد المتعلقة بسير العمل فيها .
- ٨ - موارد النادي وكيفية استغلالها أو التصرف فيها ومراقبة درخها .
- ٩ - القواعد المتعلقة بامساك الحسابات ووضع الميزانية والحساب الخاص واقرارهما .
- ١٠ - الاجراءات الواجب اتخاذها لتعديل لائحة النظام الأساسي أو لحل النادي .
- ١١ - الوجوه التي تتفق فيها أموال النادي في حالة حله .

مادة ٤ - على رئيس النادي أو من يقوم مقامه إبلاغ المحافظ أو المدير كل تعديل يطرأ على هيئته الادارية أو في لائحة نظامه الأساسي في خلال ثلاثين يوماً من إجراء هذا التعديل .

مادة ٥ - يجوز فتح النادي أو نقله بعد انقضاء الثلاثين يوماً  
لنشر اليها في المادة الأولى ما لم يعلن المحافظ أو المدير خلال هذه  
المدة معارضة في ذلك بكتاب موصى عليه ، وهذا مع عدم الإخلال بما جاء  
في الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

ويجب أن تكون المعارضة مسببة ومستندة إلى أحد الأسباب الواردة  
في المادة السادسة .

وكل إبلاغ عن فتح ناد أو نقله لا يعمل به في خلال ستة أشهر من  
انقضاء أجل المعارضة يعتبر كأن لم يكن .

مادة ٦ - يكون للمحافظ أو المدير حق المعارضة في فتح النادي أو  
نقله استناداً إلى أحد الأسباب الآتية :

- ١ - عدم صلاحية المحل من الناحية الصحية أو الاجتماعية .
- ٢ - مخالفة لائحة النظام الأساسي للنادي للقانون أو للنظام العام أو  
للأداب .
- ٣ - أن يكون من بين أعضاء النادي المؤسسين أشخاص لا يجوز أن  
يكونوا أعضاء بالتطبيق لحكم المادة التاسعة .
- ٤ - عدم استيفاء الإبلاغ للشروط المنصوص عليها في المادتين الثانية  
والثالثة .
- ٥ - أن يكون النادي قد أنشئ بقصد إحياء ناد آخر سبق إغلاقه  
أو بقصد اتخاذه ستاراً لذلك .

مادة ٧ - يكون لكل ناد مجلس إدارة يختار من بين أعضائه ويكون  
مسئولاً أمامهم عن تصرفاته المالية والإدارية .

ويختار مجلس الإدارة من بين أعضائه عضواً مندوباً للإدارة يكون  
مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون وتبليغ المحافظة أو المديرية بهذا

الاختيار مع إقرار من العضو المختص بقبول المهمة • كما يجوز للمجلس أن يعين مديرا مسئولا من غير أعضاء النادي •

ويجب أن يراعى عند انتخاب مجالس الإدارة للأندية الذي يشترك في عضويتها مصريون وأجانب أن يكون نسبة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الإدارة مماثلة على الأقل لنسبتهم إلى مجموع الأعضاء المشتركين •

مادة ٨ - يعد لكل ناد سجل مختوم بخاتم المحافظ أو المدير على كل صفحة من صفحاته يقيّد فيه أسماء الأعضاء ومحال إقامتهم وتاريخ إلحاقهم بعضوية النادي وقيمة الاشتراك وتاريخ أداء الاشتراكات وأرقام الايصالات المثبتة للأداء •

ويجب أن يكون لكل عضو مشترك صورة فوتوغرافية محفوظة في إدارة النادي •

مادة ٩ - لا يجوز للأشخاص الآتى ذكرهم أن يكونوا أعضاء بالأندية :

١ - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اختلاس أو هبة أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو تفالس بالتدليس أو إخفاء مجرمين أو هتك عرض أو فعل فاضح أو تحريض القصر على الفجور والفسق أو إدارة عمل المقامرة أو إدارة بيوت للدعارة السرية أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون المخدرات وذلك ما لم يعد اعتبارهم •

٢ - الأشخاص الذين كانوا يشتغلون أو يديرّون محال عمومية أو محال للمأوى وحكم عليهم بإغلاقها لأسباب تتعلق بالآداب إذا لم يمحى على انقضاء العقوبة المحكوم بها خمس سنوات •



مادة ١٠ - (١) لا يجوز لعب القمار فى الاندية ولوزير الداخلية أن يعين بقرارات يصدرها . الألعاب التى تعتبر من ألعاب القمار والتى لا يجوز مزاولتها .

(١) مستبدلة بالمادة (٢) من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ( الوقائع المصرية فى ١٣/١/١٩٥٥ - العدد ٤ مكرر ) وقد نص أيضا على ما يلى :

« مادة ٥ - استثناء من أحكام المادة ١٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه والمادة ١٠ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه يجوز للحكومة فى العقود التى تبرمها مع الشركات أو المؤسسات فى مناطق السياحة أو التعمير أن تمنحها رخصا فى مزاوله ألعاب القمار فى تلك المناطق على أن يقتصر الدخول الى الأماكن التى تزوال فيها تلك الألعاب على الاجانب البالغين وعلى أن يكون دخولهم اليها بمقتضى جوازات سفرهم . أو تصاريح الإقامة .

ولوزير الداخلية إلغاء هذه الرخص فى حالة مخالفة هذه الشروط . ولوزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الشؤون البلدية والقروية أن يفرض على تلك الشركات أو المؤسسات رسما سنويا يتناسب وايرادات كل منها من اللعب بحيث لا يجاوز الرسم نصف هذه الايرادات . وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التى يعينها وزير الشؤون البلدية والقروية . وذلك كله ما لم يتفق فى العقود على خلاف ذلك .

مادة ٦ - تلغى جميع الرخص السابق منحها للمحال العامة أو الاندية فى مزاوله ألعاب القمار ويستثنى من ذلك الرخص المتفق عليها بالشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٧ - على وزراء العدل والشؤون البلدية والقروية والداخلية كل عيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية » .

وصدر وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ( الوقائع المصرية فى ١٠/٢/١٩٥٥ - العدد ١٢ ) ونص فى مادته الاولى على ما يلى :

« تعتبر الألعاب الرياضيه المبينة فيما بعد من ألعاب القمار التى لا يجوز مزاولتها فى المحال العامة والاندية :

الكراه - السكة الحديد ( التيمان دى فير ) - التاكينة - الواحد والثلاثين - الثلاثين - الأربعين - الفرعون - البوكر العادى - البوكر الأمريكانى المكشوف - الناريكيرى - الزكوف - الاسانسير - البيكا - البوكر بالظهر ( بوكردايس ) - الروليت - لعبة الكرة ( بول ) - ماكينة البلياردو الأمريكانية - ماكينة الخول الصغيرة - الكونكان بأنواعه العادى والضرب



ويجوز للمحافظ أو المدير بقرار يصدره في المناسبات التي يراها أن يمد هذه المواعيد في ناد أو أكثر كما يجوز له بعد موافقة وزير الداخلية أن يعطى رخصا لبعض الأندية لتبقى مفتوحة بعد المواعيد المقررة .  
ويجوز له في القرى أن يقصر المواعيد المقررة .

مادة ١٥ - ( ملغاة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ) .

مادة ١٦ - يكون لكل ناد سجلات مختومة بخاتم المحافظة أو المديرية على كل صفحة من صفحاتها لقيد إيراداته ومصروفاته .

مادة ١٧ - ( ملغاة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ) .

مادة ١٨ - يعمل كل ناد سجلا خاصا تقيد فيه أسماء الزائرين .

مادة ١٩ - يجوز للنادى بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية قبول الوصايا والهبات والتبرعات بشرط ألا تكون مقيدة بقيودتنا في الأغراض التي أنشئ النادي من أجلها .

ولوزارة الشؤون الاجتماعية حق الاشراف المالى على هذه الأندية للتثبت من أن أموالها تصرف في الأغراض التي أنشئت من أجلها .

مادة ٢٠ - لا يجوز لأى ناد أن ينتسب أو يشترك أو ينضم الى جمعية أو هيئة أو قاد مقره خارج المملكة المصرية قبل الحصول على ترخيص في ذلك من وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية .

وكذلك لا يجوز لأى ناد قبل الحصول على ترخيص من الوزارتين المذكورتين أن يتسلم أو يحصل مباشرة أو بالوساطة أو بأية طريقة كانت على نقود أو منافع من أى نوع من شخص أو جمعية أو هيئة أو ناد في خارج المملكة المصرية .

مادة ٢١ - تبسرى احكام هذا القانون على الأندية القائمة عند العمل



وعليها أن تتقدم بإبلاغ أو بطلب الترخيص المنصوص عليهما في هذا القانون خلال شهرين من تاريخ العمل به .

مادة ٢٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ) كل مخالفة لأحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين - ويكون عضو مجلس الإدارة المنتخب أو مديره معين مسئولاً عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون ويكون مسئولاً كذلك كل من خالف من الأشخاص التابعين للنادي أحكام المواد من العاشرة إلى الثالثة عشرة - ويحكم بإغلاق النادي عند مخالفة المادة الأولى أو إذا كانت البيانات المشار إليها في المادتين الثانية والثالثة كاذبة - كما يحكم بالإغلاق ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة عند مخالفة المادتين العاشرة والحادية عشرة - ويحكم كذلك بإغلاق النادي عند مخالفة المادة العشرين كما يحكم بالإغلاق مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر عند مخالفة أي حكم آخر من أحكام هذا القانون ، وفي حالة العود يحكم بالإغلاق نهائياً - وكل ذلك مع عدم الإخلال بالعقوبة الأشد التي يقضى بها قانون آخر .

مادة ٢٣ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له رجال الضبط القضائي ومفتشو وزارة الشؤون الاجتماعية الذين يخصصون لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

وفي حالة مخالفة أحكام المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ بجواز تنديده العامة أن تقدم للقاضي الجزئي في خلال أربع وعشرين ساعة بطالب إغلاق النادي كإجراء تحفظي حتى الفصل في القضية نهائياً من غير إخلال بالمحاكمة القضائية .



مادة ٢٤ - على وزراء الداخلية والشئون الاجتماعية (١) والمعدل كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم توزيع الأغاني الانشائية للنادية الرياضية ( الوقائع الحادية في ٢٧/١/١٩٥٥ - العدد ٨ ) .

## القسم الثالث

## في نقابة المهن الرياضية

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧

## بأنشاء وتنظيم نقابة المهن الرياضية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

## الباب الأول

مادة ١ - تنشأ نقابة للمهن الرياضية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتباشر نشاطها في اطار السياسة العامة للدولة ، ويكون المقر الرئيسى للنقابة مدينة القاهرة - ويجوز لها أن تنشئ فروعاً على مستوى الجمهورية ، طبقاً لاحكام هذا القانون .

مادة ٢ - تتكون النقابة من الشعب الآتية :

( أ ) التعليم

( ب ) التدريب .

( ج ) الادارة في المجالات الرياضية .

كما يجوز انشاء شعب أخرى بقرار من الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس ادارة النقابة .

مادة ٣ - تحدد اللائحة الداخلية الأعمال التى تندرج تحت كل شعبة كما تحدد حقوق وواجبات أعضاء كل شعبة وجداولها الملحقه

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٣/٥ - العدد ٢٠٠٠

وشروط القيد فيها والأحكام الخاصة التي يرى انفراد أعضاء شعبة من الشعب بها تنظيميا لأعمالها على الوجه الأكمل .

مادة ٤ - تعمل النقابة على تحقيق الاهداف التالية وفي حدود الموارد المالية المتاحة للنقابة .

( أ ) الارتقاء بالمستوى العلمى والمهنى للأعضاء والمحافظة على كرامة المهنة ووضع الذوابط الكفيلة بتنظيم ممارستها .

( ب ) تعبئة طاقات أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الاهداف القومية وأهداف التربية الرياضية ومواجهة مشكلات التطبيق بوضع الحلول المناسبة لها والاشتراك الايجابى فى العمل الوطنى العام .

( ج ) الاسهام فى دراسة خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق اكساب المواطنين الصحة العامة والملياقة البدنية للعمل والانتاج والدفاع .

( د ) النهوض بمهنة التدريب وتطويرها وفقا لمقتضيات التقدم العلمى والمحافظة على تقاليدھا .

( هـ ) المساهمة العلمية والعملية فيما قد يتطلبه البحث والتخطيط للسياسة العامة القومية للتربية الرياضية والرياضة .

( و ) المساهمة الفعلية مع الجهات المعنية بالرياضة فى الأعمال التخطيطية والتوجيهية والتنفيذية المتعلقة بالتدريب والاسهام فى وضع مناهج التدريب للمدرسين .

( ز ) تنسيق ودعم العلاقات والروابط بين النقابة والهيئات المعنية بالتربية الرياضية والرياضة وتقديم المعلومات للارتقاء بمستوى الأداء فى من التربية الرياضية .

( ح ) العمل على توثيق الروابط وتيسير غرض التعاون مع المنظمات المماثلة المحلية والدولية عن طريق البعثات والمؤتمرات وتبادل المعلومات والخبرات .

( ط ) الاهتمام بالمجالات العلمية والفنية المرتبطة بالمهنة والارتقاء بها بما يحقق التعليم والنشر ورفع المستوى .

( ي ) العمل على تنمية ونشر البحوث المهنية وتشجيع المؤلف والترجمة في مجالات المهنة وربط موضوعاتها بالأهداف الاجتماعية والتربية انقومية

( ك ) تنمية روح الاخاء والتعاون بين أعضاء النقابة وتأمين حياتهم وتوفير أوجه الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم ، وعلى الأخص ما يأتي :

- ١ - المساعدات المالية عند الحاجة .
- ٢ - كفالة الرعاية الصحية .
- ٣ - تنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة .
- ٤ - الخدمات الترويحية والثقافية والعلمية .
- ٥ - إنشاء ناد خاص بالأعضاء وأسرهم .
- ٦ - إنشاء مكتبة شاملة للأعضاء .
- ٧ - إصدار مجلة دورية .
- ٨ - ما تراه الجمعية العمومية ضروريا بما لا يتعارض مع السياسة العامة للدولة .

## الباب الثاني

### شروط العضوية والقيود بسجلات النقابة

- مادة ٥ - يشترط في عضو النقابة : أن يكون
- ( أ ) متمتعا بالجنسية المصرية .
  - ( ب ) متمتعا بحقوقه السياسية وحسن السمعة والسيرة .
  - ( ج ) حاصلًا على مؤهل متخصص في التربية الرياضية بأحدى شعبها المهنية أو حاصلًا على دراسة متخصصة في مجال التسمية بقرها المجلس الأعلى للشباب والرياضة .



مادة ٦ - على كل من يتعين انضمامه للنقابة أو يرغب في الانضمام اليها أن يطلب قيد اسمه في جداولها ، على أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :

- ( أ ) اسم الطالب ولقبه .
- ( ب ) تاريخ الميلاد والجنسية .
- ( ج ) محل الإقامة .
- ( د ) المهنة وتاريخ مزاولتها .
- ( هـ ) المؤهلات العلمية وتاريخ الحصول عليها .

وإذا قدم الطلب بعد مضي المدة المشار اليها في المادة ٨٣ من هذا القانون ضوعف رسم القيد .

وعلى العضو عند تغيير مقر مزاولته للمهنة ، أن يخطر النقابة العامة بهذا التغيير في ظرف شهر من تاريخه .

مادة ٧ - يجوز لمجلس النقابة العامة طلب الموافقة من الجهات المعنية على اصدار تصاريح بصفة مؤقتة لغير المصريين من ذوى الخبرات لعمل معين وافترة محددة قابلة للتجديد وذلك الانتفاع بالخبرات المتميزة دون حصوله على أية ميزة من الميزات المكفولة للأعضاء في هذا القانون . وذلك وفقا لما تحدده اللائحة الداخلية .

مادة ٨ - ينشأ بالنقابة جدولان :

- ( أ ) جدول الأعضاء المشتغلين بالمهنة .
- ( ب ) جدول الأعضاء غير المشتغلين بالمهنة وهؤلاء يتمتعون بالحقوق والواجبات التى تنص عليها اللائحة الداخلية .

مادة ٩ - يقدم طلب القيد الى لجنة القيد بالنقابة مصحوبا برسم قيد قدره خمسة جنيهات مع تحديد الشعبة التى يرغب القيد بها .

وتشكل لجنة القيد برئاسة وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة يختارهما المجلس وتقرر اللجنة قيد الاسم في الشعبة الخاصة به بعد التحقق من توافر شروط القبول في الطالب ، وفي هذه الحالة تسلم صورة من قرارها الى الطالب أو ترسل اليه بكتاب موحد عليه ختم أسبوع من تاريخ صدور القرار ، فاذا رفض الطلب وجب أن يكون قرار اللجنة مسبيا وفي جميع الاحوال يجب أن يصدر قرار اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديم طلب القيد الى النقابة .

مادة ١٠ - يجوز للطالب أن يتظلم من القرار الذي يصدر برفض قيده الى مجلس النقابة ، وذلك خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ اعلانه بهذا القرار ويفصل مجلس النقابة في الطعن بعد تكليف الطاعن بالحضور بكتاب موصى عليه لسماع أقواله ، على ألا يكون لأعضاء لجنة القيد المختصة صوت معدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه .

ولن صدر قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ٦٠ يوما من تاريخ اعلانه بالقرار .

ولا يجوز للطالب اذا رفض طلب قيد اسمه أن يحدد طلبه الا اذا زالت الأسباب التي حاثت دون ذلك .

### الباب الثالث

#### تكوين النقابة وتنظيمها العام

مادة ١١ - يكون للنقابة الشخصية الاعتبارية .

مادة ١٢ - يشكل التنظيم العام للنقابة كما يلي :

( أ ) الجمعية العمومية .

( ب ) مجلس النقابة .

( ج ) لجان الشبب .

( د ) النقابات الفرعية ، وتتكون من :

- ١ - الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية .
- ٢ - مجالس النقابات الفرعية .

### الجمعية العمومية للنقابة

مادة ١٣ - تؤلف الجمعية العمومية من جميع الاعضاء المقيدة .  
اسماؤهم في جداول الاعضاء العاملين بالنقابة .

ويشترط لحضور اجتماع الجمعية العمومية أن يكون العضو قد  
سدد الاشتراكات حتى موعد انعقاد الجلسة ومضى على عضويته سنة  
ميلادية .

ويتولى النقيب رئاسة الجمعية العمومية وفي حالة عيابه تكون  
الرئاسة لوكيل النقابة وفي حالة غيابهما يتولى الرئاسة أكبر أعضاء مجلس  
النقابة سناً .

مادة ١٤ - تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

- ( أ ) انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب .
- ( ب ) مناقشة السياسة العامة للنقابة .
- ( ج ) اعتماد التقرير السنوي عن نشاط النقابة .
- ( د ) اعتماد الموازنة السنوية للنقابة وفروعها عن السنة المقبلة .
- ( هـ ) اقتراح تعديل القانون .
- ( و ) اقرار اللائحة الداخلية ولوائح آداب المهنة .
- ( ز ) اعتماد الحساب الختامي والميزانية للسنة المنتهية بعد الاطلاع  
على تقرير مراقبي الحسابات .
- ( ح ) تعيين مراقبي الحسابات .

- ( ط ) اقترار قواعد منح الاعانت والمعائش تبعاً احالة الصندوق .
- ( ي ) النظر فيما يهم النقابة من مسائل يرى مجلس النقابة عرضها عليها أو يتضمنها طلب عقد الجمعية العمومية لاجتماع غير عادى .

**مادة ١٥** — تجتمع الجمعية العمومية العادية في شهر مارس من كل سنة في موعد يحدده مجلس النقابة ، ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى كلما رأى المجلس ضرورة لذلك أو قدم له في هذا الشأن طلب موقع عليه من ١٠٪ على الاقل من أعضاء الجمعية العمومية .

والجمعية العمومية غير العادية الحق في سحب الثقة من مجلس النقابة ، على أن يحضر اجتماع هذه الجمعية أكثر من نصف عدد أعضاء العاملين على الاقل والمسجلين للاشتراكات ممن لهم حق الانتخاب .

ويكون القرار بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

**مادة ١٦** — لكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح كتابى الى الجمعية العمومية بشرط أن يرد الاقتراح الى مجلس النقابة العامة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الاقل .

**مادة ١٧** — ترسل اكل الاعضاء دعوة خاصة لحضور الجمعية العمومية قبل انعقادها بثلاثة أسابيع على الاقل يبين فيها موعد الاجتماع ومكانه وجدول أعمال الجمعية وأسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة ، وينشر ذلك في جريدتين يوميتين .

**مادة ١٨** — يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً اذا حضر الاجتماع أكثر من نصف عدد الاعضاء على الاقل ، فاذا لم يتكامل العدد بعد مضي ساعتين أجل الاجتماع ساعة على الاقل ، ويكون الاجتماع الثانى صحيحاً اذا حضره ١٠٪ من عدد الاعضاء أو مائة عضو أيهما أقل .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .



مادة ١٦ - يحوز الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة أو في القرارات الصادرة منها ، بتقرير موقع عليه من خمس عدد الأعضاء العاملين آدين حضروا الجمعية العمومية . إلى محكمة القضاء الإداري خلال ٦٠ يوما من تاريخ انعقادها بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة .

ويجب أن يكون الطعن مسيئا والا كان غير مقبول شكلا .

وتفحص المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ، وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين .

مادة ٣٠ - إذا قبل الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية فإنه يتعين دعوتها للاجتماع مرة أخرى في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن .

كما تدعى كذلك خلال هذه المدة عند الحكم ببطالان انتخاب النقيب أو أكثر من ثلث أعضاء مجلس النقابة لانتخاب من يحل محلهم . أما إذا حكم ببطالان انتخاب ثلث الأعضاء فأقل فيحل محلهم الأعضاء التالون لهم في عدد الأصوات .

ويشترط أن يكون نصف أعضاء المجلس ممن لم يمض على اشتغالهم بالمهنة أكثر من خمسة عشر عاما في أول يناير من العام الذي يحزى فيه الانتخاب .

### مجلس النقابة والنقيب ولجان الشعب

مادة ٢١ - يتكون مجلس النقابة من واحد وعشرين عضوا . على أن تمثل كل شعبة بحد أدنى أربعة أعضاء وتكون مدته أربع سنوات . وتتضم اللائحة الداخلية طريقه الانتخاب وهو اعيدد والنظم التي تكفل تحقيق الأهداف .

مادة ٢٢ - تنتخب الجمعية العمومية نقيباً لمدة أربع سنوات ويمتدح رئيساً لمجلس النقابة وللجمعية العمومية ولأى اجتماع تعقده النقابة أو إحدى شعبها أو إحدى النقابات الفرعية .

ويجرى انتخاب النقيب بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين من الناخبين ، فإذا لم يحصل عليها أحد المرشحين أعيد الانتخاب بين المرشحين الذين حصلوا على أكثر الأصوات ، وإذا تساوى معهما أو مع أيهما مرشح آخر أو أكثر أشترك في الانتخاب الثانى ويكون الانتخاب فى هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، وعند تساوى الأصوات تجرى القرعة بين المرشحين الحاصلين على أصوات متساوية وينتخب من يفوز منهم فى القرعة .

ولا يجوز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متتاليتين .

مادة ٢٣ - ينتخب مجلس إدارة النقابة العامة فى أول اجتماع له وكيلاً وأميناً عاماً وأميناً للصندوق وثلاثة أمناء مساعدين للأمين العام ( واحد من كل شعبة ) يكونون مع النقيب مكتب مجلس النقابة والذى تتحدد أعماله طبقاً للائحة الداخلية .

مادة ٢٤ - يشترط فيمن ينتخب عضواً بمجلس النقابة العامة أن يكون من الأعضاء المشتغلين الذين مضى على عضويتهم سنة على الأقل . وتسقط العضوية عن من فقد من أعضاء المجلس أحد الشروط اللازمة لانتخابه ويصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية أعضائه .

والمجلس أن يقرر إسقاط عضوية من يتغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية خلال السنة الواحدة بغير عذر يقبله المجلس ، على أن يخطر العضو بقرار المجلس ، وللعضو حق الطعن أمام القضاء فى القرار الذى يصدر بإسقاط عضويته خلال ستين يوماً .

ولا يجوز انتخاب عضو مجلس الإدارة لأكثر من دورتين متتاليتين .

مادة ٥٢ - إذا زالت عضوية أحد أعضاء المجلس أو خلا مكانه اختار المجلس من يحل محله للمدة الباقية للمجلس من الداصلين على أكثر الأصوات في الجمعية العمومية ، بشرط عدم الاخلان بالنسب لمقررة لتمثيل الشعب .

مادة ٢٦ - يختص بمجلس النقابة العامة بما يأتي :

( أ ) العمل على تحقيق أهداف النقابة واتخاذ اجراءات وسائل تنفيذها ومتابعتها .

( ب ) اعداد واقتراح مشروع اللائحة لداخلية للنقابة ولوائح مزاوله المهنة والأجور والمكافآت والبدلات واقتراح تعديلها ومراقبة تنفيذها .

( ج ) تكليف من يقوم بالأعمال الفنية المطلوبة واللازمة لمعاونة الأجهزة المعنية برسم السياسة العامة للتربية الرياضية والرياضة والنهوض بها .

( د ) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وتوصياتها .

( هـ ) تحصيل رسوم القيد والإشتراكات وإبت في طلبات لاعفاء منها .

( و ) ادارة أموال النقابة وصندوق المعاشات والاعانات وسائر الموارد الأخرى والاشراف على حسابات النقابة والتصديق على قرارات لجنة صندوق المعاشات والاعانات .

( ز ) تنظيم العلاقة بين مجلس النقابة وشعبها والنقابات الفرعية ، كذلك بين النقابة والهيئات الحكومية والأهلية .

( ح ) اعداد مشروع الميزانية السنوية للنقابة والحساب الختامي .

( ط ) العمل على حسم كل نزاع ينشأ بين أعضاء أو بينهم وبين اصحاب العمل بسبب المهنة .

( ي ) النظر في التكاوى المتعلقة بتصرفات الأعضاء .

- (ك) دراسة المقترحات المقدمة من الأعضاء .
- (ل) الدفاع عن مصالح الأعضاء والعمل على رفع شأن المهنة .
- (م) الاتصال بالجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بشئون النقابة أو تنفيذ هذا القانون بصفة عامة والوكالة عن النقابة والدفاع عن حقوقها وكرامتها .
- (ن) ابداء رأى النقابة العامة فيما قد يصدر من تشريعات متعلقة بتنظيم النقابة .

مادة ٢٧ - مجلس النقابة العامة أن يستعين بمستشارين متفرغين في المجالات المختلفة .

مادة ٢٨ - يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية وتنفيذ قرارات مجلس النقابة ، وله أن ينيب عنه غيره في بعض اختصاصاته في هذا الخصوص .

مادة ٢٩ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة العامة ورئاسة أو عضوية مجلس نقابة فرعية .

مادة ٣٠ - إذا خلا مركز النقيب لأى سبب حل محله الوكيل إذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة . وإذا زادت المدة على سنة دعت الجمعية العمومية لانتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية لسلفه .

مادة ٣١ - يجتمع مجلس النقابة العامة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من النقيب ويجتمع أيضا كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من النقيب أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

• لا تكون مداوالات المجلس صحيحة الا بحضور أغلبية أعضائه على الأقل ويكون من بينهم النقيب أو الوكيل وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت رجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .



• مادة ٢٢ - تتكون لجنة الشعبة من سبعة أعضاء من المنتخبين عن الشعبة لمجلس النقابة العامة .

وفي حالة عدم اكتمال العدد المطلوب يمكنها الاستعانة بمن ترى من أعضاء الشعبة لاستكمال العدد المشار اليه .

• مادة ٣٣ - يشترط في جميع أعضاء مجلس النقابة العامة أن تكون مراكز أعمالهم داخل جمهورية مصر العربية بصفة دائمة ، فاذا فقد أى منهم هذا الشرط بعد انتخابه زالت صفته بقرار من مجلس ادارة النقابة .

### النقابات الفرعية

• مادة ٣٤ - تنشأ نقابة فرعية بمقتضى قرار مجلس النقابة العامة اذا توافر عدد مائة عضو على الأقل في المحافظة ، فاذا لم يوجد هذا العدد يجوز لمجلس النقابة العامة إلحاقهم بأقرب نقابة فرعية اليهم أو تكوين نقابة فرعية في الاقليم الذى يتكون من عدمن المحافظات المتجاورة التى يتوافر فيها العدد سالف الذكر .

• مادة ٣٥ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع الأعضاء المشتغلين المقيدين فى دائرتها .

• مادة ٣٦ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية فى شهر فبراير من كل عام للنظر فى المسائل الآتية :

( أ ) دراسة الوسائل المعاونة لتنفيذ السياسة العامة للتربية الرياضية والرياضة فى دائرة المحافظة أو الاقليم .

( ب ) دراسة المشروعات والاقتراحات المعروضة عليها والخاصة بالتربية الرياضية والرياضة أو شئون المهنيين القائمين بها .

( ج ) انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة الفرعية بدلا من الذين انتهت مدتهم أو سقطت عضويتهم .

( د ) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية .

( هـ ) المسائل التي يرى مجلس النقابة الفرعية عرضها على الجمعية العمومية .

مادة ٣٧ - تنتخب الجمعية العمومية للنقابة الفرعية النقيب ومجلس النقابة الفرعية بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين كل أربع سنوات وعددهم ١٥ عضواً ، ويراعى فيه أن تمثل الشعب بعضوين كحد أدنى لكل شعبة .

وينتخب مجلس ادارة النقابة الفرعية من بين أعضائه في أول انعقاد له بعد اجتماع الجمعية العمومية السنوى وكيلًا وأمينًا عامًا وثلاثة أمناء مساعدين ( واحد عن كل شعبة ) وأمينًا للصندوق بالاقتراع السرى وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات انتخب لأقدم قيدا .

ولا يجوز انتخاب النقيب وأعضاء مجلس الإدارة أكثر من دورتين متتاليتين .

مادة ٣٨ - يجتمع مجلس النقابة الفرعية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسه أو أمينه ويكون اجتماعه صحيحا بحضور أغلبية أعضائه .

مادة ٣٩ - تلتزم النقابة الفرعية ومجلسها بتحقيق أهداف النقابة العامة في إطار دائرتها . وعليها تنفيذ قرارات مجلس النقابة العامة وبوجه خاص تنفيذ الواجبات التالية :

( أ ) التعريف بالحقوق والواجبات وبأهداف خطة الرياضة والتربية الرياضية ودورها في تنمية المجتمع وإعطاء القدوة الطيبة في أداء الواجبات ، الوعى بها وتتطلبه خطة التنمية والتمسك بالحقوق وممارستها لتنفيذ الذاتى البناء .

( ب ) العمل على رفع المستوى الاجتماعى والثقافى لأعضائه .

والرياضي في منطقة المحافظة أو الاقليم . وتوصيح أن العلم وسـينه  
لـجـتـمـع وأن غـرـوعه المـخـتـلـفـة هـي أوجـه نـشـاط الـوفـاء بـاـحـتـيـاجـات الشـعـب .  
( ج ) دـعـم الجـهـود لـزـيـادـة انـتـاج جـمـيـع لوـحـدات الانتاجية في منـطقـه  
المحافظة أو الاقليم عن طريق اكساب المواطنين لصحة العامة والمياة  
لبـدنية .

( د ) تـنـفـيـذ قـرارات مـجـلس النـقـابة العامة .

وتـبـين اللـائـحة الداخـلية للنقابة العامة اجراءات تشكيل النقابة  
الفرعية ومجلسها وماليتها ونظام حساباتها .

مادة ٤٠ — ترتب لقاءات دورية بين مجلس النقابة العامة ومجالس  
النقابات الفرعية ويكونون مؤتمرا يضم أعضاء هذه المجالس ينمقد مره  
واحدة على الأقل سنويا ويكون مهمته وضع خطة العمل ومتابعة تنفيذها  
وتحقيق الاتصال بين تنظيمات النقابة المختلفة .

## الباب الرابع

### واجبات أعضاء النقابة

مادة ٤١ — على العضو الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس النقابة العامة  
والجمعيات العمومية العادية وغير العادية والا تعرض للمحاكمة التأديبية .

مادة ٤٢ — لا يجوز لعضو النقابة أن يياشر عملا يتنافى مع كرامه  
المهنة .

مادة ٤٣ — على كل عضو أن يؤدي للنقابة العامة اشتراكا سنوي  
يحدده مجلس النقابة .

وتلتزم جهات العمل بسداد رسم القيد والاشتراك للنقابة حسب  
من مستحققت أعضاء النقابة العامة العاملين بهذه الجهات بناء على طلب  
نقابة العامة .

**مادة ٤٤** - لا يجوز لعضو النقابة العامة اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل مضي شهر على الأقل من تاريخ إخطار مجلس النقابة .

ويجوز في حالة الاستعجال إخطار النقيب .

**مادة ٤٥** - لا يجوز لأحد الاشتغال بالمهن الرياضية إلا إذا كان عضواً مقيداً في جدول المشتغلين بالنقابة .

### الباب الخامس

#### مالية النقابة

**مادة ٤٦** - تبدأ السنة المالية للنقابة من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

**مادة ٤٧** - يجوز لمجلس النقابة العامة إعفاء بعض الأعضاء من قيمة الاشتراك لأسباب قهرية تخضع لتقديره ويسرى هذا الإعفاء لمدة سنة واحدة ويجوز تجديده طالما ظلت الأسباب المؤدية لذلك قائمة .

ولا يجوز أن تزيد نسبة الإعفاء عن اثنين في المائة من مجموع الأعضاء لكل شعبة كما لا يجوز إصدار قرارات الإعفاء خلال الثلاثة أشهر السابقة على انتخاب أعضاء مجلس النقابة العامة .

**مادة ٤٨** - تتكون موارد النقابة من :

( أ ) رسوم القيد في جداول النقابة ، ويخصص نسبة منها لصندوق المعاشات والإعانات والباقي للنقابة العامة والمجلة ، وذلك طبقاً لما تحدده اللائحة الداخلية .

( ب ) الاشتراكات السنوية ويخصص منها نسبة لصندوق المعاشات والإعانات والنقابة العامة والمجلة والنقابة الفرعية ، وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية .



- ( ج ) التبرعات والوصايا والهبات التي ترد باسم النقابة .  
 ( د ) الاعانات الحكومية للنقابة .  
 ( هـ ) دخل استثمار أموال النقابة المودعة بالمصارف .  
 ( و ) الرسوم التي يتقاضاها النقابة عن أعمال أو خدمات تحددها اللائحة الداخلية بناء على هذا القانون .  
 ( ز ) جميع الموارد الأخرى المشروعة التي توافق عليها الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس النقابة العامة .  
 وترصد كافة الإيرادات سلفة الذكر لحساب النقابة العامة وتتولى هيئة المكتب توزيعها طبقا لهذا القانون واللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٤٩ - تودع كل من أموال النقابة العامة والنقابات الفرعية وصندوق المعاشات والاعانات في حساب خاص مستقل بأخذ المصارف الذي يختاره مجلس النقابة العامة أو النقابات الفرعية أو صندوق المعاشات والاعانات بحسب الأحوال ويكون الصرف منه بناء على قرار المجلس المختص بتوقيع من الرئيس وأمين الصندوق .

مادة ٥٠ - تبين اللائحة الداخلية قيمة السلفة المستديمة التي يجوز الاحتفاظ بها في خزانة النقابة وخزانة النقابة الفرعية ، وذلك للاتفاق منها على أوجه الصرف اليومية .

مادة ٥١ - لكل عضو من أعضاء مجالس النقابة العامة أو الفرعية حسب الأحوال حق الاطلاع على جميع السجلات والدفاتر والملفات التي تمسكها النقابات في الأوقات المخصصة للعمل في دار النقابة .

مادة ٥٢ - إذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الجمعية العمومية في مواعيدها العادية يستمر العمل على أساس الميزانية السابقة في أن تجتمع الجمعية العمومية وتقر الميزانية الجديدة - وذلك خلال

سنة أشهر ويعتبر الاجتماع صحيحا اذا حضره ١٠٪ من الأعضاء أو مائه عضو أيهما أقل ، وتعتبر قراراتها صحيحة اذا وافقت عليها أغلبية الحاضرين وقت بداية الاجتماع .

### الفصل السادس

#### صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٥٣ - ينشأ بالنقابة العامة صندوق للمعاشات والاعانات يرتب معاشات دورية واعانات وقتية : طبقا الأحكام هذا القانون .

مادة ٥٤ - تتكون أموال الصندوق من الموارد الآتية :

- ( أ ) الجزء المخصص للصندوق من رسوم المقيّد .
- ( ب ) الجزء المخصص للصندوق من الاشتراكات السنوية .
- ( ج ) التبرعات والوصايا الواردة للصندوق .
- ( د ) ما تقدمه الحكومة من اعانات للصندوق .
- ( هـ ) جميع الموارد المشروعة التي توافق عليها الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس النقابة العامة .

مادة ٥٥ - يدير الصندوق لجنة برئاسة وكيل النقابة العامة والأمين العام وأمين صندوقها وأربعة أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس النقابة العامة لمدة سنتين من بين أعضائه أو من غيرهم .

مادة ٥٦ - لا تكون قرارات لجنة الصندوق نافذة الا اذا صدق عليها مجلس النقابة العامة ، ويختص هذا المجلس وحده بالفصل نهائيا في التظلمات التي يقدمها ذوو الشأن أو أحد أعضاء لجنة الصندوق .

مادة ٥٧ - للمضو الحق في معاش تقاعد من الصندوق تحدده اللائحة الداخلية اذا توافرت الشروط اللازمة .

**مادة ٥٨ -** في حالة وفاة العضو تصرف النقابة العامة معاش وفاة  
إن كان يعولهم من الورثة وفقاً للأحكام والشروط التي تحددها اللائحة  
الداخلية .

وللجمعية العمومية الحق في تعديل هذا المعاش ، وفقاً لما تقتضيه  
حالة الصندوق أو حالة المنتفع بالمعاش .

**مادة ٥٩ -** تبين اللائحة الداخلية القواعد التي تتبع في إدارة  
الصندوق وشروط استحقاق المعاش أو الإعانة ومبلغ كل منها ويراعى في  
تحديد ما يحصل عليه العضو أو المستحق عنه من معاش آخر .

**مادة ٦٠ -** مع عدم الإخلال بقانون المرافعات ، لا يجوز التحيز  
على المعاشات والإعانات الوقتية أو تحويلها أو التنازل عنها للغير .

**مادة ٦١ -** إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يستدعي حل الصندوق  
تدعى الجمعية العمومية للنقابة للنظر في تقرير الحل وتحديد كيفية توزيع  
رصيد على الأعضاء ، ولا يكون القرار صحيحاً إلا إذا اشترك فيه أكثر  
من نصف الأعضاء ، على أن يصدر القرار بأغلبية ثلثي أصوات الحاضرين .

**مادة ٦٢ -** تقدم طلبات المعاشات أو الإعانات كتابة إلى مجلس  
النقابة على النماذج المعدة لذلك ، وعلى لجنة صندوق المعاشات والإعانات  
الفصل فيها في مدى ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ وصول الطلب  
والمستندات مستوفاة .

**مادة ٦٣ -** كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق وطلبى الإعانة يكون  
الفصل النهائي فيه لمجلس النقابة ، على ألا يشترك في هذه الحالة من  
أعضائه من كان عضواً في لجنة الصندوق .

**مادة ٦٤ -** تعفى أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع العمليات

الاستثمارية التي يباشرها بذاته من الضرائب المباشرة والرسوم والدمغة  
والغوائد التي تفرضها الحكومة أو أى سلطة عامة .

كما تتمتع النقابة بما تتمتع به النقابات المهنية والعمالية من إعفاءات  
ومزايا جمركية ، وفقا للقوانين المعمول بها .

## الباب السابع

### في التأديب

مادة ٦٥ - يحال الى الهيئات التأديبية للنقابة العامة الأعضاء  
الذين يخالفون أحكام هذا القانون واللائحة الداخلية للنقابة أو يرتكبون  
أمورا مخرجة بواجبات المهنة والمساس بكرامتها ، مع مراعاة أن الأعضاء من  
العاملين بالحكومة والهيئات العامة والشركات لا يحالون الى هذه الهيئة  
الا فيما يقع منهم بسبب مزاولة المهنة خارج وظائفهم .

مادة ٦٦ - تشكل الهيئة التأديبية من درجتين :

( أ ) هيئة تأديبية ابتدائية ، وتشكل من :

وكيل النقابة العامة ..... رئيسا

مهمل تختاره لجنة الشعبة التي ينتمى اليها العضو .....  
المستشار القانونى للنقابة .....  
عضوين

( ب ) هيئة تأديبية عليا ، تشكل من :

النقيب ..... رئيسا

مستشار من مجلس الدولة .....  
الأمين المساعد للشعبة التي ينتمى اليها العضو .....  
عضوين

مادة ٦٧ - العقوبات التأديبية . هي :

( أ ) - التنبيه .



( ب ) - الإنذار .

( ج ) - اللوم .

( د ) - العقوبة بحد أقصى مائة جنيه تدفع لخزانة النقابة .

( هـ ) - الإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز سنة .

( و ) - إسقاط العضوية من جداول النقابة وفي هذه الحالة لا يكون

للمعز الحق في مزاولة المهنة إلا بعد إعادة قيده في النقابة .

هذا مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية

ان كان لها مقتضى .

مادة ٦٨ - يقوم بالتحقيق أى من :

( أ ) - عضو مجلس النقابة العامة ينتخبه كل ستة مجلس النقابة يكون

من الشعبة التى ينتمى إليها العضو المخالف .

( ب ) - المستشار القانونى للنقابة .

مادة ٦٩ - ترفع الدعوى الى الهيئة التأديبية بناء على قرار مجلس

النقابة العامة ، ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام

الهيئة التأديبية .

مادة ٧٠ - يجوز للمعز المقدم للهيئة التأديبية أن يحضر بنفسه

أو يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو لمصامير للدفاع عنه ، وللهيئة

التأديبية أن تأمر بحضوره شخصيا .

مادة ٧١ - يعلن المحال الى التأديب بالحضور أمام الهيئة التأديبية

بكتاب مسجل مصحوبا بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر

يوما على الأقل .

ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص بالتهمة أو

لتهمة المنسوبة اليه .

**مادة ٧٢ -** يجوز لك من المقدم للتحقيق أو للهيئة التأديبية أن يكلف بالحضور بكتاب مسجل يعلم الوصول الشهود الذين يرى سماع شهادتهم ، ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زوراً أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة وتجسرى في شأنه أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية .

**مادة ٧٣ -** يكون التظلم عن قرار هيئة التأديبية الصادر في غيبة المحكوم عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر وتدون المعارضة في سجل معد لذلك .

**مادة ٧٤ -** يجوز لمن صدر انقرار ضده ، كما يجوز للنقيب بناء على طلب لجنة التحقيق أن يطعن في القرار أمام الهيئة التأديبية العليا . ويكون الطعن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان القرار إلى المخالف إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم إذا كان غائباً .

ويجوز لمن صدر ضده قرار من الهيئة التأديبية العليا بانه قنط عضويته أو وقفه عن العمل أن يتظلم منه إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان القرار .

**مادة ٧٥ -** تكون جلسات هيئة التأديب سرية ويصدر القرار في جلسة علنية .

**مادة ٧٦ -** تعلن القرارات التأديبية إلى المحكوم عليه بكتاب وصى عليه مصحوباً يعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها .

**مادة ٧٧ -** يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية إلى الوزارات والمصالح والهيئات والشركات العامة والخاصة لتابع لها من صدرت ضده خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

**مادة ٧٨ -** يجوز أن صدر قرار نهائي بإسقاط عضويته من النقابة العامة أن يطلب من الهيئة التأديبية العليا بعد ثلاث سنوات ميلادية إصدار قرار بإنهاء أثر العقوبة فإذا أجيب إلى طلبه كان له الحق في طلب إعادة قيد اسمه في السجل من جديد . وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له التقدم مرة أخرى بعد سنتين من تاريخ إعلانه بقرار لرفض بطلب جديد بإنهاء أثر العقوبة .

**مادة ٧٩ -** إذا حصل من أسقطت عضويته بالنقابة على مستندات تثبت براءته يجوز له أن يلتزم من هيئة التأديب العليا أو محكمة القضاء الإداري على حسب الأحوال إعادة النظر في القرار الصادر بإسقاط عضويته .

**مادة ٨٠ -** إذا أتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على المحقق أخطار النقابة قبل البدء في التحقيق ، وللنقيب أو من ينييه من أعضاء مجلس النقابة أن يحضر التحقيق - وإذا رأت النيابة أن الوقائع المسندة إلى عضو النقابة ليست من الجسامات بحيث تستوجب المحاكمة الجنائية أو التأديبية جاز لها أن ترسل إلى مجلس النقابة العامة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن .

### الباب الثامن

#### أحكام متنوعة وانتقالية

**مادة ٨١ -** تجرى الانتخابات لتشكيل مجلس النقابة العامة ومجالس النقابات الفرعية في ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

**مادة ٨٢ -** (١) يتولى العمل خلال المدة المنصوص عليها في المادة

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٧ بتشكيل لجنة مؤقتة لنقابة المهن الرياضية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٨/٢٤ - العدد ١٩٠ )

المسابقة لجنة مؤقتة تتكون من تسعة أعضاء يشكلها المجلس الأعلى للتربية والريضة خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون ويختارون من بين الأعضاء المؤسسين الموقعين .

ويشترط في مدد اللجنة تمثيل الهيئات المشهرة والمعتية بشئون المهنة والقائمة قبل صدور هذا القانون ، ويطبق على أعضائها شروط العضوية في هذه النقابة لزاولة المهنة وهذه الهيئات هي :

- ( أ ) رابطة خريجي معاهد التربية الرياضية العليا .
- ( ب ) جمعية مدربي الألعاب الرياضية .
- ( ج ) رابطة خريجي دور معاهد التربية الرياضية المتوسطة .

وتتولى هذه اللجنة :

- ١ - وضع مشروع اللائحة الداخلية للنقابة .
- ٢ - تسجيل الاعضاء وتوزيعهم على جداول العضوية .
- ٣ - دعوة الجمعية العمومية لانتخاب أول مجلس لنقابة رياضية ، وفقا لما تتضمنه احكام هذا القانون .

مادة ٨٣ - تستمر اللجنة المؤقتة في أعمالها لمدة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو لحين اجراء الانتخابات أيهما أقرب ولا يجوز لأعضاء هذه اللجنة حق الترشيح لمنصب النقيب أو عضوية مجلس العامة أو النقابة الفرعية .

مادة ٨٤ - على الوزارات والمصالح والمنشآت العامة والهيئات العامة والخاصة مراعاة سداد مستحقات النقابة من اشتراكات وخدماتها في مواعيدها كشرط من شروط التعيين في الوظائف الخاصة بالمهنة ولا استمرار التعيين في أداء أعمالهم .

مادة ٨٥ - مجلس النقابة العامة أن يقرر تكليف أعضاء



لا يزيد على ثلاثة من بينهم الأمين العام ، وذلك لمدة أربع سنوات على الأكثر وبعد موافقة الجهات التي يعمل بها المطلوب تفرغهم ، كما يجوز اتباع نفس النظام بالنسبة لأمناء النقابات الفرعية للمحافظات ، وتتحمل النقابة بمرتبات الأعضاء المتفرغين .

مادة ٨٦ - مع مراعاة أحكام المادة ٦٤ من هذا القانون تتمتع النقابة بالميزات الأخرى الواردة بالقوانين الخاصة بهيئات رعاية الشباب فيما عدا البند (ج) من المادة ١٦ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية شباب والرياضة .

مادة ٨٧ - يقبَل في عضوية النقابة من يتقدم بطلب لقيده خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يتوافر فيه الشرط الوارد في البند (ج) من المادة الخامسة من هذا القانون ، ويكون مزاوولا للمهنة وقت صدور هذا القانون .

مادة ٨٨ - لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء نقابة فيما لا يخرج عن أهداف النقابة المحددة في هذا القانون .

مادة ٨٩ - كل تنبيه تم إخطار يجب أن يكون بمقتضى خطاب مسجل بعلم الوصول ما لم يرد في القانون نص خلاف ذلك .

مادة ٩٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص لا يكون اسمه قيسدا بجداول الأمان أو شطب اسمه بعد قبده ويمارس مهنة قاصرة على أعضاء النقابة أو يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو وسيلة أخرى من وسائل الدعاية إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد

بأن له الحق في ممارسة التربية الرياضية والرياضة المشار إليها في المادة الثانية أو ينتحل لنفسه أحد ألقابها ، وفي جميع الأحوال يمار القاضى باغلاق المكان الذى تمارس فيه المونة ويأمر بنشر الجرم ثلاث مرات في صحيفتين يوميتين . وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٩١ - يستمر كل من مجلس ادارة رابطة خريجي معاهد التربية الرياضية العليا ، وجمعية مدربي الالعاب الرياضية ، ورابطة خريجي دور ومعاهد التربية الرياضية المتوسطة . في القيام باختصاصاتها الواردة في نظامها الاساسى المشهر الى أن يتم تشكيل مجلس نقابة المهن الرياضية وبعد لانتفاء من تشكيل المجلس المذكور تصبىج مجالس ادارات الجهات سالفه الذكر في حكم المنحلة وتؤول جميع أموالها وممتلكاتها والفروع التابعة لها الى نقابة المهن الرياضية المنشأة بمقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ٩٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا لقانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الآخر سنة ١٤٠٧ ( ٢٦ فبراير - ١٩٨٧ ) .

حسنى مبارك

### التسليم الرابع

في سباق الخيل ورمي الحمام وغيرها

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢

عن المراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرها من أنواع الألعاب  
وأعمال رياضة ( ١ ، ٢ )

### نحن ملك مصر

نظرا لضرورة منع الضرر الناتج من الرهان المتبادل غيره من أنواع  
الرهان التي مدارها الألعاب أو أعمال الرياضة ،  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأي مجلس  
الوزراء .

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لحكومة الاسكتشاف  
المختلطة الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ طبقا للأمر العالي المؤرخ  
٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - ( معدلة بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ) - فيما عدا الأحوال  
المنصوص عليها في المادة الرابعة يعتب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا

---

( ١ ) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٥  
بشأن نقل اختصاص وزير الادارة المحلية الوارد في القانون رقم ١٠ لسنة  
١٩٢١ الى وزير الشباب ( الجريدة الرسمية في ١٧/٧/١٩٦٥ - العدد ١٥٧ ) .  
( ٢ ) صدر قرار وزير العدل رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٧٤ بمنح صفة مأموري  
الضبط القضائي لمفتشي المراكز بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة ( الوقائع  
لمصرية في ٩/١/١٩٧٥ - العدد ٨ ) ونص في مادته الاولى على ما يلي :  
" يمنح صفة مأموري الضبط القضائي - كل في دائرة اختصاصه -  
مفتشو المراكز بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة وذلك لضبط الجرائم التي  
تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على  
باق الخيل ورمي الحمام وغيره من انواع اللعب وأعمال الرياضة  
والقرارات الصادرة تنفيذا له " .

تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

( أ ) كل من عرض أو أعطى أو تلقى في أية جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رمى الحمام أو غيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة - سواء أكان ذلك بالذات أم بالواسطة .

( ب ) كل من استعمل نوعا من أنواع الرهان المثار إليه في أية جهة وبأية صورة سواء أكان ذلك بصفة مؤقتة أم مستديمة أو جعل نفسه وسيطا في هذه المراهنات .

( ج ) كل من أخفى أو ساعد على إخفاء النقود أو الأوراق أو الأدوات المستعملة في الرهان المتقدم ذكره .

وفي حالة العود يجوز للقاضي أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى للعقوبات المتقدمة بشرط عدم تجاوز مثلي هذا الحد .

وفي جميع الأحوال تضبط النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الرهان ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ٢ - ( ١٣٥ دلتها كنون لسنة ١٩٤٧ ) - يعاقب به - هذه العقوبات نفسها كل صاحب محل عام أو مدير له يسمح بحصول مراهنات في محله مخالفة لأحكام هذا القانون ويجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر وفي حالة العود في مدى ثلاث سنوات يحكم القاضي بإغلاق المحل نهائيا .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين من راهن على نوع من الألعاب المذكورة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون .



مادة ٣ - (ألغيت بالقانون ٨٩ لسنة ١٩٣٧) .

مادة ٤ - يجوز لجمعيات سباق الخيل الموجودة الآن والجمعيات والأفراد الذين يقوّمون بتنظيم ألعاب أو أعمال رياضة إجراء الرهان المتبادل أو غيره من أنواع الرهان وذلك بمقتضى إذن خاص وبحسب الشروط المبينة بعد .

وفي حالة الحصول على إذن لا يجرى حكم المادة الأولى على أى رهان يقدم أو يعطى أو يتلقى بالشروط المبينة فيه .

مادة ٥ - يمنح الاذن الخاص المنوه عنه بالمادة السابقة بقرار من وزير الداخلية (١) وله الحرية فى أن يعطى هذا الاذن أو أن يرفضه كما له أن يجعله قاصرا على الرهان المتبادل أو أن يحدد مدته .

ويجوز أيضا أن ينص فى القرار على تخصيص جزء معين من الأرباح الناتجة من استغلال الرهان لصرفه فى تربية الخيل اذا كانت هذه الأرباح ناتجة من سباق الخيل أو لصرفه فى ترقية تعليم الرياضة البدنية أو فى الأعمال الخيرية المحلية أو فى أعمال الاسعاف أو الأعمال الاجتماعية النافعة أو لصرفه فى هذه الشؤون كلها معا وذلك طبقا للقواعد والشروط المبينة فى القرار الذى يصدر بالاذن .

ويحدد فى هذا القرار المكان أو الجهة التى يجب أن تجرى فيها المراهنة ولا تتعداها وينص فيه على جميع الاجراءات اللازمة لحماية الجمهور من الغش والخداع .

(١) أصبح الاختصاص بمنح الاذن المنوه عنه بالمتن لوزير الشباب (راجع القرار الجمهورى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٥ - الجريدة الرسمية فى ١٧/٧/١٩٦٥ - العدد ١٥٧ ، ومن قبله القانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية فى ٢٦/٨/١٩٥٤ - العدد ٦٧ مكرر ، والقرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٢ - الجريدة الرسمية فى ١٥ مارس ١٩٦٢ - العدد ٦٣) .

مادة ٦ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويجرى العمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وعليه أيضا إصدار قرار بجميع الأحكام اللازمة لذلك للتنفيذ (١).

(١) صدر قرار وزير الداخلية بلائحة ١٩٢٢/٥/١ بكيفية تنفيذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ ( منشور فيما بعد ) كما صدر قرار وزير الدولة للشباب رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن عدد العاملين في حفلات سباق الخيل ومكافآتهم اليومية ( الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٢/٩ - العدد ١١ ) وقرار وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتخصيص نسبة من حصيلة ذرية المراهقات للهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب ( الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٦/٣ - العدد ٤٩ ) وقرار وزير الدولة للشباب رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٧ بشأن تنظيم توزيع حصيلة المجلس الأعلى لرعاية الشباب من حصيلة المراهقات ( الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٦/٨ - العدد ٩٥ ) وقرار وزير الشباب رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ بتحديد الخصم في حفلات سباق الخيل ( الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٧/٢٠ - العدد ١٦٢ ) المعدل بالقرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٩ ( الوقائع المصرية في ١٩٦٩/٨/٢٨ - العدد ١٩٧ ) وقرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بتحديد نسب الخصم المسموح بها لاندية الرماية ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٦/٩ - العدد ١٣٤ )

## قرار وزير الداخلية بلائحة أول مايو ١٩٢٢

بكيفية تنفيذ لقانون نمرة ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة

### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩٢٢ عن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة .

### قرر ما هو آت :

مادة ١ - طلبات الرخص عن استغلال أى نوع من أنواع الرهان على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة تقدم الى وزارة الداخلية طبقا للأورنيك الذى قرره الوزارة لهذا الغرض على ورقة تمغة فئة ٣٠ مليما وتكون حاوية للبيانات الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه ، (٢) تبعيته ، (٣) محل اقامته ، (٤) نوع المراهنة ؛ (٥) الألعاب أو أعمال الرياضة التى سيجرى المراهنة عليها . (٦) محل استغلال المراهنة ، (٧) بقية البيانات التى يمكن أن تطلبها الوزارة .

مادة ٢ - تعطى الرخصة لمدة لا تتجاوز سنتين ويمكن تجديدها بعد ذلك . ويمكن سحبها فى أى وقت اما لعدم القيام بالشروط التى تدرج فى القرار الذى تصدر به رخصة أو لأسباب خطيرة تتعلق بالآداب أو بالنظام العام .

مادة ٣ - يبين فى قرار الرخصة نوع المراهنة الذى يرخص به والقواعد التى يلزم اتباعها فى استغلاله وذلك لحماية الجمهور من الغش والخداع .

ويمكن في حالة الترخيص بالرهان المتبادل أن ينص في القرار عن الجزء الذي يجوز لاستغلال المراهنة أن يحفظه لنفسه من قيمة المرحون .  
ويمكن أيضا أن يشترط فيه على مستغل الرهان دفع مبلغ بضعة تأمين ولا يعاد هذا المبلغ اليه الا بعد مضي المدة التي تحدد في قرار الرخصة على توقفه عن الاشتغال بالمراهنة .

**مادة ٤ -** يبين في قرار الرخصة الجزء الذي يجب أخذه من الارباح طبقا للمادة (٥) من القانون المذكور أعلاه لمصره في سبيل الأعمال المنصوص عنها في تلك المادة والتي يجب ذكرها في قرار الرخصة ويبين فيه أيضا ما اذا كان هذا الجزء سيقدر بنسبة مئوية من الارباح أو أنه مبلغ متفق عليه وكذلك تبين طريقة أخذ هذا المبلغ والسياسة أو المأمورين الذين يجب دفعه اليهم .

**مادة ٥ -** للمأموري الحكومة الذين تعينهم "وزارة الحق في مراقبة استغلال المراهنة ولهم أن يطلبوا إبراز دفاتر حسابات القائم باستغلالها للتأكد من قيامه بالشروط المذكورة في "فقرة الثانية من المادة ٣ وفي المادة ٤ .

**مادة ٦ -** الرخصة شخصية ولا تسرى الا على نوع المراهنة أو في المحل وعلى نوع الالعب أو أعمال الرياضة المبينة فيها .

**مادة ٧ -** لا يجوز لأحد أن ينشئ توكيلا لجمع النقود للمراهات المصرح بها أو أن يقوم بوظيفة وسيط بين المراهتين والشخص أو الشركة المصرح لها باستغلال المراهنة سواء كان ذلك لحساب ذلك الشخص أو الشركة أو لحسابه الخاص الا اذا تحصل على اذن خاص لذلك من "وزارة .

ولا يعطى هذا الاذن الا لمدة سنة واحدة ويمكن تجديده .



وعلى المرخص له اتباع جميع الشروط التى تقرر فى الاذن لحماية الجمهور من الغش والخداع .

وهذا الاذن شخصى ويمكن سحبه فى أى وقت اما لمخالفة أحد الشروط المقررة فيه أو لأسباب خطيرة تتعلق بالآداب أو بالنظام العام .

مادة ٨ - على الأشخاص أو الشركات الذين يديرون الآن محلا للمراهنة أن يقدموا الى وزارة الداخلية طاب الرخصة المنصوص عنه فى المادة الأولى من هذا القرار فى ميعاد ١٥ يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

فاذا لم يقدموا الطلب فى هذا الميعاد أو اذا قدموا الطلب ولم يتحصوا على قرار الرخصة فى بحر شهر من تاريخ الطلب فـ عليهم أن يمتنعوا عن استغلال المراهنة فاذا لم يمتنعوا طبقت عليهم أحكام المادتين ١ و ٢ من القانون السابق ذكره وكذلك على بقية الأشخاص المذكورين فيها .

مادة ٩ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة فى المادة الأولى من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩٢٢ .

مادة ١٠ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

التعديلات التشريعية للمؤتمرات

م	المصر المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

رقم	الغرض المعدل	مكسار مستمر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

مكان النشر	مكان النشر من	النص المعدل	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
					١
					٢
					٣
					٤
					٥
					٦
					٧
					٨
					٩
					١٠
					١١
					١٢
					١٣
					١٤
					١٥
					١٦
					١٧
					١٨
					١٩
					٢٠



## شرطة وأمن عام

- القسم الاول - في هيئة الشرطة .
- القسم الثاني - في أكاديمية الشرطة .
- القسم الثالث - في العمد والمشايخ .



## القسم الأول

### في هيئة الشرطة (١)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١

في شأن هيئة الشرطة وبإلغاء القانونين رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ -  
بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح لهيئة الشرطة - ورقم ٦١  
لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة (١) : (٢) .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم البعثات والاجازات  
الدراسية والمنح لهيئة الشرطة ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين  
المدنيين بالدولة ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بقانون هيئة الشرطة المرافق اعتباراً من تاريخ

صدوره .

(١) الجريدة الرسمية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ - العدد ٤٥ تابع (ب)

(٢) بموجب القرار الجمهوري بالقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ تم استبدال

لفظ « الشرطة » بلفظ « البوليس » الذي كان مستعملاً في القوانين السابقة

(٣) الجريدة الرسمية في ١٤/١٠/١٩٥٩ - العدد ٢٤٢ مكرر ب ) .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ ، والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما ، كما يلغى ما يخالف قانون هيئة الشرطة المرافق من أحكام.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، وعلى وزير الداخلية اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه (١) .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رمضان سنة ١٣٩١ ( ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ ) .

## قانون هيئة شرطة

### الباب الأول

### هيئة الشرطة (٢)

### الفصل الأول

### تكوينها واختصاصاتها

مادة ١ - الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية ، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة

---

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التعويض في بعض الاختصاصات ( الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧ ) .  
(٢) صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء هيئة الشرطة وأسرهم ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢ ) . كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٨١ بشأن تحديد الرسم الاضافي المقرر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية في ١٩٨١/٥/٣١ - العدد ١٢٧ تابع ) . وقد عدل هذا القرار بالقرارات ارقام ٢٩٩ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٨/٤ - العدد ١٧٨ ) و ١٠٤ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٢/٩ - العدد ٣٤ ) و ٩٢٤ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٦/٢٠ - العدد ١٣٩ ) ، و ١٧٦٤ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٨/١/٤ - العدد ٣ ) .



وزير الداخلية . وتحت قيادته ، وهو الذى يصدر القرارات المنظمة لكافة شئوننا ونظم عملها ، وتتكون من :

- ١ - ضباط الشرطة .
- ٢ - أمناء الشرطة .
- ٣ - مساعدى الشرطة .
- ٤ - ضباط الصف والجنود .
- ٥ - رجال الخفر النظاميين .

ويتولى المساعد الأول ومساعد وزير الداخلية ورؤساء المصالح ومن فى حكمهم ورؤساء الوحدات النظامية ومأمورى المراكز والأقسام ورياسة الشرطة كل منهم فى حدود اختصاصه .

مادة ٢ - الرتب النظامية لأعضاء هيئة الشرطة هى :

١ - الضباط :

لواء مساعد أول وزير الداخلية	.....	مقدم
لواء مساعد وزير الداخلية	.....	رائد
لواء	.....	نقيب
تمديد	.....	ملازم أول
عقيد	.....	ملازم

٢ - أمناء الشرطة :

- أمين شرطة ممتاز .
- أمين شرطة أول .
- أمين شرطة ثان .
- أمين شرطة ثالث .

٣ - مساعدا لشرطة :

- مساعد شرطة درجة أولى
- مساعد شرطة درجة ثانية

٤ - ضباط الصف والجنود :

- رقيب أول
- رقيب
- عريف
- جندي

٥ - رجال الخفر النظاميين

- شيخ خفراء
- وكيل شيخ خفراء
- خفير

مادة ٣ - تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب ، وبحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأشخاص مع الجرائم وضبطها ، كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للقومطين في كافة المجالات ، وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات (١) .

## الفصل الثاني

### المجلس الأعلى للشرطة

مادة ٤ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٤ ) يشكل بوزارة الداخلية مجلس أعلى للشرطة برئاسة مساعد أول وزير الداخلية وعضوية كل من :

---

(١) انظر الواجبات التي يفرضها القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس ( الشرطة ) على هيئة الشرطة .

- مساعدى وزير الداخلية .
- مستشار الدولة لوزارة الداخلية .
- مدير الادارة العامة للتفتيش .
- مدير الادارة العامة لشئون الضباط .
- مدير الادارة العامة لمباحث أمن الدولة .
- مدير الادارة العامة للتنظيم والادارة .
- مدير الادارة العامة لشئون الأفراد .
- مدير أمن القاهرة .

وعند غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس أقدم مساعدى الوزير ، ويتولى أمانة المجلس مدير الادارة العامة لشئون الضباط ، وعند غيابه يتولاها من يختاره المجلس من أعضائه .

مادة ٥ .- يعاون المجلس الأعلى للشرطة وزير الداخلية فى رسم السياسة العامة للوزارة ووضع خططها وتطوير أجهزتها وأسلوب عملها بما يرفع مستوى الأداء لتحقيق المهام المسندة اليها على أكمل وجه ، ويختص بالنظر فى شئون أعضاء هيئة الشرطة على الوجه المبين فى هذا القانون كما يختص بالنظر فى المسائل التى يرى الوزير عرضها عليه أو يقترحها أحد الأعضاء .

وتكون قرارات المجلس نافذة من تاريخ اعتمادها من الوزير .  
وتعتبر معتمدة قانونا بمرور خمسة عشر يوما على رفعها إليه دون أن يعترض عليها كتابة اعتراضا مسببا .

فاذا اعترض الوزير عليها كلها أو بعضها كتابة أعاد ما اعترض عليه منها إلى المجلس لاعادة النظر فيه خلال مدة يحددها ، فاذا أمر المجلس على رايه ، أصدر الوزير قراره فى الموضوع ويكون هذا القرار نهائيا .

## الباب الثانى

## ضباط الشرطة

## الفصل الأول

## التعيين

مادة ٦ - يكون تعيين ضباط الشرطة من خريجي كلية الشرطة .  
ويعين الضابط لأول مرة في رتبة ملازم ، ويستحق مرتبه من تاريخ تسلمه  
العمل ، وتحدد أقدميته من تاريخ التعيين طبقا لترتيب التخرج ، وعند  
التساوى في الترتيب يقدم الأكبر سنا .

ويكون التعيين بصفة مؤقتة تحت الاختبار لمدة سنة ، ويجوز بقرار  
من المجلس الأعلى للشرطة مدها لمن لم تثبت صلاحيته لمدتين لا تتجاوز كل  
منهما ستة أشهر ، ويفصل من يثبت عدم صلاحيته .

ويعتبر تعيين من ثبتت صلاحيته نهائيا من تاريخ التعيين تحت  
الاختبار ويرقى من تاريخ تثبيته الى رتبة ملازم أول ، أما من تأخر تثبيته  
بسبب مد مدة الاختبار ، فإذا كان التقريران المقدمان عنه كل ستة أشهر  
بعد تثبيته وترقيته الى رتبة ملازم أول بدرجة جيد على الأقل ، جاز رد  
أقدميته في هذه الرتبة الى ما كانت عليه عند بداية التعيين دون صرف  
فروق ، ولا يحول ذلك دون افادته مستقبلا من حكم المادة ١٨ من هذا  
القانون .

مادة ٧ - يؤدى ضباط الشرطة عند بدء تعيينهم وقبل مباشرة أعمال  
وظائفهم يمينا أمام وزير الداخلية بالنص الآتى :

« أقسم بالله العظيم ، أن أحافظ على النظام الجمهورى ، وأن  
أحترم الدستور والقانون ، وأرعى سلامة الوطن ، وأؤدى واجبى بالذمة  
والصدق »

مادة ٨ - يعين المساعد الأول ومساعدو وزير الداخلية ورؤساء  
المصالح والإدارات العامة بقرار من رئيس الجمهورية .



وتعتبر كلية الشرطة ومديريات الأمن بالمحافظات مصالح ، ويمارس مديروها اختصاصات رئيس المصلحة .

ويكون التعيين في غير ذلك من وظائف هيئة الشرطة ، بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

مادة ٩ - فيما عدا الإدارة العامة لشئون العاملين المدنيين . لا يعين في الوظائف المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة الا من بين ضباط الشرطة . وتعتبر وظائف وكلاء المصالح وما في حكمها ونواب ومساعدى مديري الأمن ورؤساء الإدارات والأقسام والوحدات والوظائف الرئيسية بالوزارة وفروعها من وظائف هيئة الشرطة ، فيما عدا ما يحدده وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

مادة ١٠ - تعتبر الأقدمية في الدرجة أو الرتبة من تاريخ التعيين فيها أو الترقية اليها ، فإذا اشتمل قرار على تعيين أو ترقية أكثر من ضابط في درجة أو رتبة واحدة اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الدرجة أو الرتبة السابقة .

مادة ١١ - الضابط الذى نقل من هيئة الشرطة أو استقال من الخدمة يجوز إعادة تعيينه بها إذا كان التقرير السنوي الأخير المقدمان عنه في وظيفته السابقة بتقدير جيد على الأقل ، ويشترط لإعادة تعيينه ألا يكون قد مضى على نقله أو استقالته مدة تزيد على سنة ميلادية . ويوضح في أقدميته السابقة .

## الفصل الثانى

### التقارير عن الضباط وترقياتهم وعلاواتهم

مادة ١٢ - ينشأ لكل ضابط ملفان ، يودع بأحدهما مسوغات تعيينه والبيانات والملاحظات والمعلومات الخاصة به المتعلقة بأعمال وظيفته

ويودع بالثاني التقارير السنوية السرية المقدمة عنه وكل ما يثبت جدية من الشكاوى والتقارير بعد تحقيقها وسماع أقواله فيها وموافقة المجلس الأعلى للشرطة على إيداعها .

مادة ١٣ - تعد التقارير السنوية السرية عن الضباط حتى رتبة عقيد بحسب الأوضاع التي يبينها وزير الداخلية بقرار يصدره بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة ، وتكون التقارير عن كل سنة ميلادية ، وتوضع خلال شهرى يناير وفبراير من السنة التالية .

ويكون تقدير كفاية الضابط بمرتبة ممتاز وجيد ومتوسط ودون المتوسط وضعيف .

مادة ١٤ - يعلن الضابط الذى قدرت كفايته بتقدير دون المتوسط أو ضعيف بأوجه الضعف فى مستوى أدائه لعمله ، كما يعلن الضابط بما يرد فى التقرير من ملاحظات تسيء إليه ، ويجوز له أن يتظلم من هذا التقرير الى المجلس الأعلى للشرطة خلال شهر من تاريخ اعلانه به . على أن يفصل فى التظلم خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قرار المجلس نهائيا .

كما يجوز للمجلس إعادة النظر فى تقرير سرى سنوى وتعديله . فإذا كان التعديل يسيء الى الضابط وجب اعلانه به ، ويحق له التظلم من هذا التعديل .

ولا يعتبر التقرير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه .

مادة ١٥ - الضابط الذى قدم عنه تقرير سنوى واحد بتقدير ضعيف أو تقريران متتاليان بتقدير دون المتوسط ، ترحل الملاوة الدورية المستحقة له فى السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة ، فإذا حصل فى السنة التالية مباشرة على تقرير بتقدير جيد منحت له قيمة الملاوة المؤجلة بدون التراجع .

أما إذا كان التقرير عن هذه السنة التالية مباشرة بتقدير ضعيف أو دون المتوسط حرم أيضا من العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا يجوز ترقيته خلال تلك السنة .

ولا يرتب التقرير أثره إذا تأخر وضعه عن الميعاد الذي يتعين وضعه فيه .

مادة ١٦ — الضابط الذي يقدم عنه تقريران سنويان متتاليان بتقدير ضعيف ، أو تقريران متتاليان بتقدير دون المتوسط وثالث بتقدير ضعيف ، أو أربعة تقارير متتالية بتقدير دون المتوسط يحال إلى المجلس الأعلى للشرطة لفحص حالته ، فإذا تبين صلاحيته لاسناد نوع آخر من العمل إليه قرر نقله إلى هذا العمل ، وله أن يمنحه فرصة أخرى أو يقرر نقله إلى وظيفة مدنية أو فصله من الخدمة . وفي جميع الأحوال إذا كان التقرير التالي مباشرة عن الضابط بتقدير ضعيف أو دون المتوسط فصل من الخدمة من اليوم التالي لاعتبار التقرير نهائيا مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة .

مادة ١٧ — تكون الترقية إلى كل رتبة من الرتب السابقة عليها مباشرة وبالأقدمية المطلقة حتى رتبة عميد مع مراعاة حكم المادة ١٥ من هذا القانون .

ويشترط في جميع الأحوال للترقية أن يجتاز الضابط بنجاح الفرق التدريبية أو الدورات التدريبية أو تعليمات التي يقررها وزير الداخلية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة بالنسبة إلى كل رتبة .

ويجوز في جميع الأحوال تخفيض الضابط في الترقية لأسباب يقتضيها الصالح العام بعد سماع أقواله بشأنها أمام المجلس الأعلى للشرطة ، فإذا تخلف عن الحضور أمام المجلس بغير عذر مقبول رغم إعلانه اعتبرت إجراءات تخفيضه صحيحة . ومن قبيل عذره في التخلف تحجز له رتبة حتى

تسمع أقواله أمام المجلس . فإذا رأى المجلس بعد سماع أقواله ترقيته حسبت أقدميته في الرتبة المرقى اليها من تاريخ حجزها .

مادة ١٨ - الضابط الذي تأخرت أقدميته بسبب تخطيه طبقا للمادتين ١٥ و ١٧ من هذا القانون ، يجوز رد أقدميته الى التاريخ الذي كانت تتم فيه الترقية لو لم يحدث التخطي اذا كان التقريران المقدمان عنه مرة كل ستة أشهر عن السنة التالية لترقيته الى الرتبة التي سبق تخطيه عند الترقية اليها بدرجة لا تقل عن جيد .

ولا ينتفع الضابط بهذا الحكم الا مرة واحدة خلال مدة خدمته .

مادة ١٩ - تكون الترقية الى رتبة لواء بالاختيار المطلق ، ومن لا يشمل الاختيار يحال الى المعاش مع ترقيته الى رتبة لواء ، الا اذا رأى المجلس الاعلى للشرطة - لأسباب هامة - عدم ترقيته .

وتكون الترقية الى الدرجات الاعلى بالاختيار المطلق .

مادة ٢٠ - يصدر وزير الداخلية قرار ترقية الضابط بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، وتكون الترقية نافذة من تاريخ صدور هذا القرار ، ويمنح الضابط من هذا التاريخ بداية مربوط الرتبة أو الدرجة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر .

مادة ٢١ - ( مستبدلة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨١ ) تستحق العلاوة الدورية للضابط في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة .

ويستمر صرف العلاوات الدورية بالفئات الميمنة في الجدول المرافق لهذا القانون وفي الموعد المقرر لاستحقاقها وذلك بما لا يتجاوز نهاية مربوط الرتبة أو الدرجة التالية بمائة وثمانية جنيهات سنويا مضافا اليه قيمة علاوتين من علاواتها الدورية .



وتكون العلاوة من تاريخ وصول مرتبه الى نهاية مربوط رتبته أو درجته بفئة علاوة الرتبة أو الدرجة التالية . فاذا ما قلت قيمة العلاوة عن العلاوة المقررة لرتبته أو درجته فيمنح علاوة بفئة الرتبة أو الدرجة التالية بحسب الاحوال .

فاذا رقى يتقاضى أول مربوط الرتبة أو الدرجة المرقى اليها أو علاوة دورية من علاواتها أيهما أكبر على الوجه المشار اليه بالمادة السابقة ، ولا تغير الترقية من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

### الفصل الثالث

#### البدلات والحوافز

مادة ٢٢ - ( مستبدلة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ) يمنح الضابط من شاغلي الوظائف الرئيسية بدل تمثيل يصدر به قرار من رئيس الجمهورية ، على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الدرجة أو الرتبة ، ولا يمنح هذا البديل الا لشاغل الوظيفة المقرر لها وعند خلوها يستحقه من يقوم بأعبائها طبقا للأوضاع المقررة . ويحدد وزير الداخلية الوظائف التي يستحق شاغلوها هذا البديل وشروط استحقاقه ، ولا يخضع هذا البديل للضرائب .

ويستحق ضباط الشرطة بدل طبيعة عمل كما يستحقون البدلات المهنية المتعلقة بأداء الوظيفة أو بسبب الحصول على مؤهلات علمية معينة التي يتقاضاها نظراؤهم من العاملين المدنيين بالدولة ويحدد وزير الداخلية شروط وأوضاع استحقاقها كما يحدد فئاتها (١) .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤٣ لسنة ١٩٧٢ بمنح ضباط الشرطة بدل طبيعة عمل اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٣ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/١٢/٢١ - العدد ٥١ ) . كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد فئات بدل طبيعة العمل لضباط الشرطة

ولا يجوز زيادة فئاتها الا بقرار من رئيس الجمهورية .

كما يستحقون بدل اقامة لمن يعمل منهم بمناطق تتطلب ظروف الحياة فيها منح هذا البديل أثناء اقامتهم في هذه المناطق وذلك بالشروط المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ولا يخضع هذا البديل للضرائب .

مادة ٢٣ - يضع وزير الداخلية (١) بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة نظاما للحوافز ، وله تقرير مكافآت تشجيعية للضابط الذى يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات جدية تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء ، كما يجوز منح مكافآت مالية عن أداء أعمال ممتازة .

وللمجلس الأعلى للشرطة اقتراح منح الضابط أوسمة أو أنواط الأعمال ممتازة .

( النشرة التشريعية لعام ١٩٧٣ ص ٨١ ) ، المعدل بالقرار رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٧٥ ( النشرة التشريعية لعام ١٩٧٥ ص ٧٧٦١ ) .

وانظر أيضا قرارات وزير الداخلية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد فئة بدل التفرغ لضباط الشرطة من الاطباء ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٧/٣١ - العدد ١٧٨ ) ، ورقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن شروط استحقاق بدل التفرغ لضباط الشرطة المهندسين وتحديد فئاته ( الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٧/٣١ - العدد ١٧٨ ) ، والقرار الجمهورى رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٧ فى شأن صرف وجبة غذائية لضباط الامن المركزى ( الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ فى اول اكتوبر سنة ١٩٨٧ ) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧ ) ونص فى مادته الاولى على أن يفوض مساعد وزير الداخلية لشئون الافراد بمباشرة اختصاصات وزير الداخلية المقررة بالمادة ٢٣ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ كما نص على منح مساعدى الوزير كل حسب اختصاصه الاختصاصات المقررة بالمادة ٢٣ بتقرير مكافآت تشجيعية ومنح مكافآت مالية عن أعمال ممتازة بالنسبة للأفراد .

مادة ٢٤ - يجوز بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة منح الضابط علاوة تشجيعية في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية تعادل العلاوة الدورية المقررة ، وذلك اذا حصل الضابط على تقرير ممتاز في العامين الأخيرين ، وكان قد بذل جهدا خاصا أو حقق رفعا لمستوى الأداء أو قام بعمل ممتاز ، ولا يمنح الضابط هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين ، ولا يغير منح هذه العلاوة من استحقاقه العلاوة الدورية في موعدها .

ولا يزيد عدد الضباط الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد الوظائف في كل رتبة أو درجة .

مادة ٢٥ - يستحق الضابط اجرا عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها ، بالفئات ووفقا للقواعد والأحكام التي يضعها وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، وتبين هذه القواعد الحد الأقصى لما يجوز منحه للضابط في هذه الأحوال .

مادة ٢٦ - يسترد الضابط النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال وظيفته أو ما يكلف به رسميا من مهام ، وذلك في الأحوال وبالشروط التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة . كما يستحق مصاريف الانتقال وبدل السفر بالشروط والأوضاع المقررة للعاملين المدنيين في الدولة ، ويستحق بنفس الشروط والأوضاع مصروفات نقل له ولعائلته ومناحه في الأحوال الآتية :

١ - عند التعيين لأول مرة في الخدمة .

٢ - عند النقل من جهة الى أخرى .

٣ - عند الإحالة الى الاحتياط أو انتهاء الخدمة لغير الأسباب

الواردة في البنود ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من المادة ٧١ من هذا القانون .

## الفصل الرابع

### النقل والندب والاعارة والبحثات

مادة ٢٧ - تجرى حركة منتقلات الضباط مرة واحدة خلال شهرى يولية وأغسطس من كل عام ، ويجوز عند الضرورة اجراء حركة الانتقلات أكثر من مرة خلال العام .

ويضع وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة القواعد التى تنظم الانتقلات بمقتضاها ، كما يضع المدد القصوى والدنيا للبقاء فى مختلف المحافظات بالنسبة الى بعض الرتب .

كما يجوز عدم التقيد بهذه المدد اذا اقتضى ذلك الصالح العام أو بالنسبة لبعض المناطق أو الأعمال .

ويصدر بالانتقلات قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

مادة ٢٨ - دون اخلل بحكم المادة ١٦ من هذا القانون - لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، ويتم النقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته .

مادة ٢٩ - يجوز بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ندب الضابط اما للقيام بعمل وظيفة خارج هيئة الشرطة بوزارة الداخلية بشرط الا تقل درجتها عن رتبة وظيفته الأصلية أو ندبه بعد موافقته كتابة للقيام بعمل خارج وزارة الداخلية .



مادة ٣٠ - يجوز بقرار من وزير الداخلية ، بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة وبعد موافقة الضابط كتابة ، إعارته للعمل داخل الجمهورية أو خارجها . وتدخل مدة الإعارة فى حساب المعاش ويحصل عنها من الضابط احتياطي التأمين والمعاش ، كما تدخل فى استحقاق العلاوة والترقية ولا يجوز أن تكون الإعارة لعمل يتنافى مع أعمال وظائف هيئة الشرطة فى طبيعته ونوعه .

مادة ٣١ - عند غياب أحد الضباط المعيّنين بقرار من رئيس الجمهورية أو خلو وظيفته يقوم من يليه فى الأقدمية بأعباء الوظيفة إلا إذا ندب وزير الداخلية غيره .

مادة ٣٢ - لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة إيفاد الضباط فى بعثات أو منح أو إجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب ، بالشروط والأوضاع التى تحددها لائحة البعثات التى تصدر بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للشرطة (١) .

وتدخل مدة البعثة أو المنحة أو الإجازة الدراسية فى استحقاق العلاوة أو الترقية وكذلك فى المدة المحسوبة فى المعاش ويحصل عنها أقساط المعاش والتأمين .

---

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ فى شأن لائحة البعثات والمنح والإجازات الدراسية لهيئة الشرطة ( الوقائع المصرية فى ١٢/٥/١٩٧٥ - العدد ١٠٩ ) ، والمعدل بقرار وزير الداخلية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٠ ( الوقائع المصرية فى ١٩/٩/١٩٨٠ - العدد ٢١٣ ) .

## الفصل الخامس

### الاجازات (١)

مادة ٣٣ - لا يجوز للضابط أن ينقطع عن عمله الا لأجازة مصرح له بها في حدود الأجازات المقررة في هذا القانون .

وللضابط الحق في يوم واحد للراحة في الأسبوع فاذا اقتضى نظام العمل الغاء هذا اليوم بأمر من رئيس المصلحة وجب منحه يوما آخر بدله .

وللضابط كذلك الحق في أجازة بمرتب كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التي يحددها قرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء . فاذا تعذر على الضابط القيام بها كلها أو بعضها بسبب نظام العمل منح عددا مماثلا من الأيام بدلا منها .

ويجوز في المناطق التي يحددها وزير الداخلية تجميع أيام الراحة أو العطلات المؤجلة والقيام بها مرة كل شهر دون حساب أيام السفر وفق القواعد التي يضعها وزير الداخلية .

مادة ٣٤ - لا يجاوز مجموع الأجازات لعارضة سبعة أيام في السنة ، ويضع وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة نظام منح هذه الأجازات والقواعد التي تنظم شئونها (٢) .

(١) انظر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٨٢ بإصدار لائحة المجلس الطبى لهيئة الشرطة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء ادارة عامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية ، وقرار وزير الصحة رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٥ بتفويض المجلس الطبى المتخصص لهيئة الشرطة في بعض الاختصاصات ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/١ - العدد ٥١ ) .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية ١٧١ لسنة ١٩٧٢ بشأن نظام منح الاجازات العارضة والقواعد التي تنظم شئونها وفيما يلى نصه :  
» مادة ١ - تمنح الاجازات العارضة لاسباب طارئة يتعذر توقعها

مادة ٣٥ - يمنح الضابط أجازة سنوية بمرتب كامل قدرها شهر ونصف في السنة وشهران لمن بلغ سن الخمسين من عمره .

وتكون مدة الأجازة في السنة الأولى من خدمة الضابط خمسة عشر يوما ولا تمنح الا بعد انقضاء ستة أشهر على أول تعيين ، ومع ذلك فيجوز عند الضرورة وبموافقة رئيس المصلحة منح الضابط أجازة لا تتجاوز أربعين يوما خلال الأشهر الستة الأولى من خدمته تخضع من الأجازة السنوية المستحقة له .

ويجوز ضم مدد الاجازات السنوية الى بعضها بشرط الا تريد في أية سنة على ثلاثة أشهر ، الا في حالة المرض فلا تريد على ستة أشهر .  
وتحدد مواعيد الاجازة السنوية حسب مقتضيات العمل وظروفه ، ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها أو الغاؤها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل .

مادة ٣٦ - (١) دون اخلال بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠

والاخطار بها قبل القيام بالاجازة ومع ذلك يتعين اخطار جهة العمل أو الجهة الرئاسية قبل القيام بالاجازة ما أمكن ذلك أو فور القيام بها على الأكثر .  
مادة ٢ - لا تتجاوز الاجازة العارضة يومين في المرة الواحدة ويراعى دائما التحقق من جديتها خاصة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر .  
مادة ٣ - لا يجوز الحصول على اجازة عارضة عقب اجازة اعتيادية أو مرضية مباشرة ، كما لا يجوز الحصول عليها قبل الاجازة السنوية المصرح بها مقدما مباشرة الا اذا قامت أسباب جدية يرى معها رئيس المصلحة الموافقة على ذلك » .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على أن يعهد للمساعد أول وزير الداخلية بصرف المرتب بالكامل للضابط الذى يصاب بمرض يحتاج الى علاج طويل خلال الاجازات المنصوص عليها فيها في الحالات التى تستدعى فيها حالة المريض ذلك . ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧ ) كما نص على منح مساعدى الوزير كل حسب اختصاصه



في شأن الأمراض الزمنية يستحق الضابط كل ثلاث سنوات خدمة أجازة مرضية تمنح بناء على قرار من الهيئة الطبية المختصة على الوجه الآتي .

١ - ثلاثة أشهر بمرتب كامل .

٢ - ستة أشهر بثلاثة أرباع مرتب .

وإذا استنفد الضابط الذي يصاب بمرض يحتاج الى علاج طويل أجازته المرضية ذات المرتب الكامل وهو توفر أجازته السنوية على الوجه المبين في المادة ٣٥ من هذا القانون ، جاز لوزير الداخلية أن يمنحه أجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاج به حيث لا تجاوز سنة واحدة كل ثلاث سنوات خدمة ، ويعد أن يستنفد الضابط هذه الاجازة يستوفي أجازته ذات المرتب المخفض على الوجه المبين أعلاه ، ومع ذلك يجوز للوزير أن يقرر صرف المرتب بالكامل خلال هذه الاجازات في الحالات التي تستدعي فيها حالة المريض ذلك وعلى أن يصدر قرار في كل حالة على حدة ، ويرجع في تحديد أنواع الأمراض التي من هذا النوع الى الهيئة الطبية المختصة .

وللضابط الحق في طلب تحويل الاجازة المرضية الى أجازة سنوية اذا كان له وفر منها يسمح بذلك ، ولمساعد الوزير المختص ولرؤساء المصالح كل في حدود اختصاصه الترخيص في أجازات سنوية امتدادا لأجازات مرضية .

وعلى الضابط المريض إخطار الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٤٨ ساعة على الأكثر من تخلفه عن العمل .

الاختصاصات المقررة بالمادة ١/٣٦ بمنح فرد هيئة الشرطة الذي يصاب بمرض يحتاج الى علاج طويل أجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاج به حيث لا تجاوز سنة واحدة كل ثلاث سنوات خدمة ونص أيضا على تفويض مدير الادارة العامة لشئون الافراد اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بمنح افراد هيئة الشرطة ( عدا الضباط ) أجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاجهم بحيث لا تجاوز سنة وصرف المرتب بالكامل خلال الاجازات الموضحة بهذا النص في الحالات التي تستدعي فيها حالة المريض .



مادة ٣٧ - لوزير الداخليه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة وبناء على طلب الضابط منحه أجازة خاصة بمرتب كامل لا تحسب من الأجازات السنوية أو المرضية وذلك في الحالات الآتية :

١ - لأداء فريضة الحج لمدة شهر واحد ، وذلك مرة واحدة طوال مدة الخدمة .

٢ - للضابط المختلط لريض بمرض معد ، وترى الهيئة الطبية المختصة منعه من مواصلة أعمال وظيفته للمدة التى تحددها .

٣ - للضابط الذى يصاب بجرح أو بمرض بسبب أداء وظيفته وتقرر الهيئة الطبية المختصة مدة لعلاجه ولا تجاوز مدة الاجازة فى هذه الحالة ستة أشهر وللوزير مدتها مدة لا تجاوز ستة أشهر أخرى .

٤ - أجازة لا تجاوز شهرين فى السنة زيادة على ما يسحق من أجازات .

مادة ٣٨ - لوزير الداخليه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة منح الضابط أجازة خاصة بدون مرتب للمدة التى يحددها بناء على طلب الضابط للأسباب التى يندبها ويقدرها الوزير حسب مقتضيات العمل .

مادة ٣٩ - تتخذ السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر أساسا لحساب الإجازات التى تمنح للضباط وتدخل أيام العطلات الرسمية ضمن مدة الاجازة اذا تطلتها .

مادة ٤٠ - كل ضابط لا يعود الى عمله بغير عذر بعد انتهاء أجازته مباشرة ، يحرم من مرتبه عن مدة غيابه ابتداء من اليوم التالى لليوم الذى انتهت فيه الاجازة ، مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية ، ومع ذلك يجوز لمساعد الوزير المختص أن يقرر حساب مدة الانقطاع من الاجازة السنوية ومنح الضابط مرتبه عنها اذا كان له زصيد منها يسمح بذلك ولم يجاوز غيابه مدة خمسة عشر يوما وقدم أسبابا معقولة تبرر هذا الغياب .

## الفصل السادس واجبات الضابط

مادة ٤١ - يجب على الضابط مراعاة أحكام هذا القانون وعليه كذلك :

١ - أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة ، وأن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليف الضابط بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعلن اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٢ - أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

٣ - أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر بدقة وأمانة وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها ، ويتحمل كل رئيس مسئولية الأوامر التي تصدر منه وهو المسئول عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .

٤ - أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للمعرف العام ، وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب لها .

٥ - أن يقيم في الجهة التي بها مقر وظيفته ، ولا يجوز أن يقيم بعيدا عنها الا لأسباب ضرورية يقرها رئيس المصلحة .

مادة ٤٢ - (١) يحظر على الضابط :

١ - أن يفشى بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل السرية أو التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ، ويظل هذا الالتزام قائما ولو بعد انتهاء خدمة الضابط .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ( الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧ ) ونص في مادته الأولى على منح رؤساء المصالح وما في حكمهم اختصاصات وزير الداخلية المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بتحديد إجراءات الأمن الخاص والعام التي يحظر مخالفتها في حدود ما يقرره مساعد الوزير لشئون الأمن العام .

٢ - أن ينفى بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر إلا إذا كان مصرحا له بذلك من الرئيس المختص .

٣ - أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو يتزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصيا .

٤ - أن يخالف إجراءات الأمن الخاص والعام التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

٥ - أن يوسط أحدا أو يقبل الوساطة في أي شأن خاص بوظيفته أو أن يتوسط لضابط أو لموظف آخر في أي شأن من ذلك .

مادة ٤٢ - لا يجوز للضابط أن يجمع بين وظيفته وبين أي عمل آخر يؤدي بالذات أو بالواسطة ، إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها .

ولا يجوز له أن يؤدي أعمالا للغير بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية ، ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة أن يأذن للضابط في عمل معين في غير أوقات العمل الرسمية (٣) .

كما يجوز أن يفولي الضابط بمرتب أو بمكافأة أعمال القوامية أو الرصاية أو الوكالة عن الغائبين أو المساعدة القضائية إذا كان المسمون

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ، الوقائع المصرية في ٢٧/٥/١٩٧٤ - العدد ٩٧ ( ونص في مادته الأولى على أن يفوض مساعد وزير الداخلية لشئون الأمن العام باختصاصات وزير الداخلية المقررة بالمادة ٤/٤٢ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم قيام ضباط الشرطة بالعمل داخل وخارج وزارة الداخلية في غير أوقات العمل الرسمية ( النشرة التشريعية لعام ١٩٧٤ ص ٢٠٧٢ ) ، المعدل بالقرار رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٨ ( النشرة التشريعية لعام ١٩٧٨ ص ٥١٨٨ )



بالقوامة أو الوصاية أو الغائب أو المعين له مساعد قضائى من تربطهم به صلة قربنى أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة .

كما يجوز أن يتولى الضابط بمرتب أو بمكافأة المخراصة على الأموال التى يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطه به صلة القربنى أو المصاهرة لغاية الدرجة الرابعة ، وذلك كله بشرط اخطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك ويحفظ الاخطار فى ملف خدمته .

مادة ٤٤ - (١) يحظر على الضابط بالذات أو بالواسطة :

١ - أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه للجهات القضائية أو الادارية للبيع اذا كان ذلك يتصل بأعماله وظيفته أو كان البيع فى الدائرة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته .

٢ - أن يزاول أى أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى أعمال أو مقاولات أو مناقصات فى الدائرة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته أو كانت تتصل بها .

٣ - أن يستأجر أرضا أو عقارات بقصد استغلالها فى الدائرة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته ، اذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .

٤ - أن يشترك فى تأسيس الشركات أو أن يقبل عضوية مجالس إدارتها ، أو أى عمل فيها ، إلا أن يكون مندوبا عن الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الإدارة المحلية أو كان ذلك بترخيص من وزير الداخلية .

٥ - أن يضارب فى البورصات .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ١ الوقائع المصرية فى ٢٧/٥/١٩٧٤ - المجلد ٩٧ ) ونص فى مادته الأولى على منح مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بالترخيص لأفراد هيئة الشرطة بالاشتراك فى تأسيس شركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل بها .



٦ - أن يلعب القمار في الاندية أو لحاح العامة .

مادة ٤٥ - على الضابط مراعاة الأحكام المالية المعمول بها ويحظر عليه .

١ - مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ - مخالفة القوانين واللوائح الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .

٣ - مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .

٤ - الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة .

٥ - عدم الرد على مناقصات الجهاز المركزي للمحاسبات أو مكاتباته بصفة عامة أو تأخير الرد عليها ، ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب الضابط إجابة الغرض منها المماطلة والتسويف .

٦ - عدم موافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في محضها أو مراقبتها أو الإطلاع عليها بمقتضى قانون إنشاءه .

مادة ٤٦ - يضع وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة نظاماً للرقابة والتفتيش والمتابعة وتقييم الأداء وما تحقق من أهداف وفقاً لمعايير محددة يخضع لها جميع الضباط .

مادة ٤٧ - كل ضابط يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا

القانون أو في القرارات الصادرة من وزير الداخلية أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يسلك سلوكا أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبي ، وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء .

ولا يعفى الضابط من العقوبة استنادا لأمر رئيسه إلا إذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر صادر إليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه إلى المخالفة ، وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده .

ولا يسأل الضابط مدنيا إلا عن خطئه الشخصي .

## الفصل السابع

### التأديب

مادة ٤٨ - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الضباط هي :

- ١ - الإنذار .
- ٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ، ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة ربع المرتب شهريا بمقدد الربع

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٣ بلائحة جزاءات أفراد هيئة الشرطة وبتحديد جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وتنظيم السجون العسكرية وبسريان لائحة السجون الصادرة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فيما لم يرد بشأنه نص في هذه اللائحة ( النشرة التشريعية للعام ١٩٧٣ من ٢٩٧٥ ) . وقد عدل هذا القرار بالقرار رقم ١٢٥٧ لسنة ١٩٧٦ ( النشرة التشريعية للعام ١٩٧٦ من ٢٩٧٦ ) وبالقرار رقم ٢٠٦٣ لسنة ١٩٨٢ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/١١/١٧ - العدد ٢٦١ ) .

وأنظر أيضا : قرار وزير الداخلية رقم ٦٧١ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد التحقيق مع أعضاء هيئة الشرطة وبشأن من يتولاه من أعضائها ( الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٥/٣ - العدد ٩٧ ) . وكذا قرار وزير الداخلية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن التصديق على أحكام المحاكم العليا والمحاكم العسكرية ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/٢ - العدد ١٢٨ ) .

الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا وتحسب مدة الخصم بالنسبة لاستحقاق المرتب الاساسى وحده .

٣ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

٤ - الحرمان من العلاوة .

٥ - الرقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تجاوز ستة أشهر ويشمل المرتب ما يلحقه من بدلات ثابتة .

٦ - العزل من الوظيفة مع جواز الحرمان من بعض المعاش أو المكافاة في حدود الربع .

مادة ٤٩ - الوزير ومساعد الوزير المختص ورئيس المصلحة ومن في حكمه أن يوقع على الضابط حتى رتبة عقيد عقوبة الانذار وعقوبة الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ثلاثين يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

والوزير ومساعد الوزير المختص مجازاة الضابط من رتبة عميد بعقوبة الانذار .

والوزير (١) كذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصدار قرار توقيع الجزاء من رئيس المصلحة أو من مساعد الوزير تعديل العقوبة بتشديدها أو خفضها أو بإلغاء العقوبة مع حفظ الموضوع أو مع إحالة الضابط الى مجلس التأديب .

ومجلس التأديب توقيع أى من العقوبات الواردة في المادة السابقة .

مادة ٥٠ - لا يجوز توقيع عقوبة على الضابط الا بعد التحقيق معه

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على أن يعهد لمساعد أول وزير الداخلية تعديل العقوبة الموقعة من رئيس المصلحة أو من مساعد الوزير بتشديدها أو خفضها أو إلغاء العقوبة مع حفظ الموضوع . ( الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥ - العدد ٩٧ )



كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا .

مادة ٥١ - عند نوب الضابط للقيام بعمل وظيفه أخرى داخل الوزارة تكون السلطة التأديبية هي الجهة التي نوب للعمل بها .  
أما إذا نوب أو أعير للعمل خارج الوزارة فتختص سلطات التأديب في وزارة الداخلية بتأديبه إذا كان ما وقع منه في الجهة المنتدب أو المعار إليها يخل بأحكام هذا القانون أو بكرامة هيئة الشرطة واعتبارها .  
ويتبر الضابط في هذه الحالة ملحقا بآخر جهة كان يعمل بها في الوزارة قبل النوب أو الإعارة .

مادة ٥٢ - يحتفظ في حساب خاص بحصيلة جزاءات الخصم والوقف عن العمل التي توقع على الضباط ، وكذلك المنافع التي لا تصرف اليهم بسبب الاحالة أو الوقف عن عمل طبقا للمواد ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٠ من هذا القانون وكذلك ما يخصهم منهم نظير أيام الغياب بدون إذن .

ويكون الصرف من هذه الحصيلة في الأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية للضباط طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة (١) .

مادة ٥٣ - الوزير ومساعد الوزير أو رئيس المصلحة كل في دائره اختصاصه أن يوقف الضباط احتياطيا عن عمله إذا اقتضت مصلحة

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن الرعاية الاجتماعية والثقافية والرياضية لأعضاء هيئة الشرطة ( الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٥/٣٠ - العدد ١٤٠ ) ، المعدل بالقرارات أرقام ١٦١٥ لسنة ١٩٧٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٨/٢٤ - العدد ١٩٨ ) ، ١٠٩٤ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية في ١٩٨١/٦/٢١ - العدد ١٤٤ ) ، ١١٢٢ لسنة ١٩٨٤ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٢/٢٨ - العدد ٢٩٠ ) ، ٢٠٣ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٥/٢ - العدد ١٠٢ ) ، ١٠٨ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٤/٧ - العدد ٨٣ )



لتحقيق ذلك ، ويكون وقف الضابط من رتبة اللواء فما فوقها بقرار من الوزير أو مساعد الوزير ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على شهر إلا عند اتهام الضابط في جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة فيجوز للوقف لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولا يجوز مد الوقف في الحالتين إلا بقرار من مجلس التأديب للمدة التي يحددها .

ويترتب على وقف الضابط عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ابتداء من تاريخ الوقف ، ويجب عرض الأمر على مجلس التأديب لأبى في استمرار وقف صرف نصف المرتب أو في صرفه ، فإذا لم يتم ذلك العرف خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملاً حتى يقرر المجلس ما يتبع بشأنه ، وعلى مجلس التأديب إصدار قراره خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه .

فإذا برىء الضابط أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من المرتب ، فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر الجهة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن المرتب الموقوف صرفه .

وعلى الضابط الموقوف العودة إلى العمل بمجرد انتهاء مدة وقفه .

مادة ٥٤ - كل ضابط يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ، ويوقف صرف نصف مرتبه في حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي ، ويحرم عن كامل مرتبه في حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائي نهائي ، ويعرض أمره عند عودته إلى عمله على مساعد الوزير المختص ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية الضابط التأديبية فإذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له الموقوف صرفه من مرتبه . أما إذا ثبتت مسؤوليته تأديبياً فتقرر الجهة التي توقع الجزاء التأديبي ما يتبع في شأن الموقوف صرفه من المرتب .

مادة ٥٥ - تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم رئيس

المصلحة أو من له توقيع الجزاء بوقوع المخالفة أو بمضى ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين أقرب ، وتتقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء . وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يقترب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة ، ومنع ذلك فإذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٥٦ - لا يمنع ترك الضابط للخدمة لى سبب من الأسباب من الاستمرار فى المحاكمة التأديبية إذا كان قد بدىء فى التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته ويجوز فى هذه الحالة وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع بقرار من مجلس التأديب الى حين انتهاء المحاكمة . ويجوز فى المخالفات المالية التى يقترب عليها ضياع حق من حقوق الخزائنة محاكمة الضابط تأديبياً ولو لم يكن قد بدىء فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك خلال الخمس سنوات اللاحقة على انتهائها . والعقوبات التى يجوز توقيعها على من ترك الخدمة هى :

١ - غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تجاوز المرتب الاجمالى الذى كان الضابط يتقاضاه فى الشهر وقت وقوع المخالفة .

٢ - الحرمان من المعاش مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر .

ويستوفى المبلغ فى الحالتين بالخضم من معاش الضابط فى حدود الربع شهرياً أو من المكافأة أو المال المدخر أن وجد أو بطريق الحجز الادارى .

٣ - الحرمان من بعض المعاش فيما لا يجاوز الربع للمدة التى يحددها قرار توقيع العقوبة ، أو الحرمان من المكافأة بما لا يجاوز الربع .

مادة ٥٧ - يتولى محاكمة الضباط عدا من هم فى رتبة لواء مجلس

يشكل من اثنين من بين رؤساء المصالح ومن في حكمهم يختارهم وزير الداخلية سنويا بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ومن مستشار مساعد من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، ويرأس المجلس أقدم رؤساء المصالح رتبة ويصدر قرار تشكيل المجلس قبل أول أكتوبر من كل سنة ويتضمن اختيار عضوين احتياطيين .

فإذا قام بأحد الأعضاء سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات وجب عليه التنحي عن نظر الدعوى وللضابط المحال الى المحاكمة طلب تنحيه .

ويمثل الادعاء أمام المجلس عضو من الادارة العامة للتفتيش .

مادة ٥٨ - يصدر قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية من الوزير أو مساعد الوزير ويتضمن بيانا بالتهم المنسوبة الى الضابط وبعد أن يجدد رئيس المجلس موعد جلسة المحاكمة يخطر الضابط بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو عن طريق رياسته مع توقيعه على الاخطار بالعلم وذلك قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوما على الاقل . كما يتعين اخطار مدير الادارة العامة للتفتيش في نفس الميعاد .

والضابط المحال الى مجلس التأديب أن يطلع على التحقيقات التي أجريت وعلى جميع الاوراق المتعلقة بها وأن يأخذ صورة منها ، وله أن يطلب ضم التقارير السنوية السرية عن كفايته أو أية أوراق أخرى الى ملف الدعوى التأديبية ، وله كذلك أن يحضر جلسات المحاكمة وأن يقدم دفاعه شفها أو كتابة وأن يوكل محاميا عنه ، ويجوز له أن يختار من بين ضباط الشرطة من يتولى الدفاع عنه .

فإذا لم يحضر الضابط أمام المجلس رغم اعلانه ، جاز للمجلس محاكمته غيابيا .



مادة ٥٩ - لمجلس التأديب أن يأمر باستيفاء التحقيق وله أن يعمد بذلك إلى أحد أعضائه .

ويصدر قرار المجلس متضمنا الأسباب التي بني عليها ويبلغ إلى الضابط خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بكتاب موجي عليه مصحوب بعلم الوصول أو عن طريق رياسته بعد توقيعه بالاستلام .

مادة ٦٠ - لا يجوز الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب إلا بطريق الاستئناف ، ويرفع الاستئناف بتقرير يقدمه الضابط كتابة إلى مساعد الوزير المختص خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار مسببا ، وعليه إبلاغ هذا التقرير إلى مجلس التأديب الاستئنافي خلال خمسة عشر يوما .

والوزير بقرار مسبب أن يستأنف قرار مجلس التأديب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

ويحدد رئيس المجلس تاريخ انعقاد المجلس ويخطر به كل من الضابط ومدير الإدارة العامة للفتيش على الوجه وفي الميعاد المبين بالفقرة الأولى من المادة ٥٨ ، وتسرى أمام المجلس باقى أحكام المادة ٥٨ وكذلك المادة ٥٩ من هذا القانون .

فإذا كان مجلس التأديب قد قضى بعزل الضابط من الخدمة اعتبر بمجرد صدور القرار وإلى أن يصبح نهائيا موقوفا عن عمله وصرف إليه نصف مرتبه ، وعلى المجلس الاستئنافي إذا قضى بغير العزل أن يفصل في أمر نصف المرتب الموقوف صرفه عن هذه المادة أما بصرته للضابط أو بحرمانه منه كله أو بعضه .

مادة ٦١ - يشكل مجلس التأديب الاستئنافي برئاسة مساعد أول وزير الداخلية وعضوية مستشار الدولة لوزارة الداخلية والمحامي العام . وتسرى على أعضاء المجلس أحكام التتحي المبينة في المادة ٥٧ من هذا القانون . فإذا قام برئيس المجلس مانع حل محله أقدم مساعدى الوزير



ثم من يليه ، أما اذا قام المانع بأحد العضوين الآخرين ندبت الجهة التي يتبعها بدلا منه في نفس درجته .

ويمثل الادعاء أمام المجلس مدير الادارة العامة للتفتيش أو وكيله .  
ولا يجوز للمجلس تشديد العقوبة اذا كان الاستئناف مرفوعا من الضابط وحده .

مادة ٦٢ - تكون محاجمه الضابط من رتبة لواء فما فوقها أمام مجلس التأديب الاعلى ويشكل على الوجه الاتي :

• رئيس محكمة استئناف القاهرة ، رئيسا .

• وبعضوية كل من .

• النائب العام .

• أحد مساعدي وزير الداخلية يختاره وزير الداخلية .

• مستشار الدولة لوزارة الداخلية .

• مندوب يختاره المجلس الاعلى للشرطة من بين أعضائه .

وتراعى أحكام التنحي المبينة في المادة ٥٧ من هذا القانون ومن يقيم به مانع تخطر الجهة التابع لها أو التي اختارته بدلا منه .

ويمثل الادعاء أمام المجلس مدير الادارة العامة للتفتيش .

ويكون القرار الصادر من هذا المجلس نهائيا ، والعقوبات التي يجوز له توقيعها هي :

١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - الاخالة الى المعاش .

٤ - العزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش في حدود الربع .

مادة ٦٣ - تكون الاجالة الى مجلس التأديب الاعلى بقرار من وزير الداخلية يشمل بيانا كافيا بأوجه الاتهام ويخطر به الضابط المحال

على الوجه وفي الميعاد المبين في المادة ٥٨ وتسرى أمام المجلس باقى أحكام المادة ٥٨ وكذلك المادة ٥٩ من هذا القانون .

مادة ٦٤ - لا تجوز ترقية ضابط محال الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف ، وفي هذه الحالة تحجز للضابط رتبة لمدة سنة فإذا استطلت المحاكمة لأكثر من ذلك وثبت عدم ادانته أو عوقب بالإنذار أو بعقوبة الخصم من المرتب أو الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز خمسة أيام في الحالتين وجب عند ترقيته حساب أقدميته في الرتبة المرقى اليها ومنحه مرتبها من التاريخ الذى كانت تتم فيه الترقية لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية . ويعتبر الضابط محالا الى المحاكمة التأديبية من تاريخ صدور قرار الإحالة .

مادة ٦٥ - لا يجوز النظر في ترقية ضابط وقعت عليه عقوبة الوقف عن العمل طوال مدة الوقف ولا تقل مدة الحرمان من الترقية عن ثلاثة شهور .

فإذا عوقب بتأجيل العلاوة أو الحرمان منها لا تجوز الترقية مدة التأجيل أو الحرمان .

وتحسب فترات التأجيل هذه من تاريخ صيرورة قرار توقيع العقوبة نهائيا ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على عقوبة سابقة .

وإذا حل على الضابط الدور في الترقية خلال المدة المترتبة على عقوبة تأجيل العلاوة أو على عقوبة الوقف بما لا يزيد على ثلاثة أشهر حجزت له رتبة حتى انقضاء مدة التأجيل ، وتحسب أقدميته عند ترقيته من التاريخ الذى كانت تتم فيه الترقية عند حلول دوره ، دون صرف فروق .

مادة ٦٦ - تمنى العقوبات التأديبية التى توقع على الضابط بانقضاء الفترات الآتية :

١ - سنة في حالة الإنذار والتوبيخ واللوم والخصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة أيام .

- ٢ - سنتين في حالة الخصم من المرتب عن مدة تزيد على خمسة أيام .
- ٣ - ثلاث سنوات في حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها .
- ٤ - أربع سنوات الشبهة الى العقوبات الأخرى عدا عقوبتي الفصل والاحالة الى المعاش بحكم أو قرار تأديبي .

ويتم المحو بقرار من المجلس الاعلى للشرطة اذا تبين له أن سلوك الضابط وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيان وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما بيديه الرؤساء عنه .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر على الحقوق والتعويضات التي ترتبت نتيجة له وترفع أوراق العقوبة وكل إشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة الضابط .

## الفصل الثامن

### الاحالة الى الاحتياط

مادة ٦٧ - لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة أن يحيل الضابط - عدا المعينين في وظائفهم بقرار من رئيس الجمهورية - الى الاحتياط ، وذلك :

١ - بناء على طلب الضابط أو الوزارة لاسباب صحية تقرها الهيئة الطبية المختصة .

٢ - اذا ثبتت ضرورة ذلك لاسباب جدية تتعلق بالصالح العام ، ولا يسرى ذلك على الضباط من رتبة لواء .

ولا يجوز أن تزيد مدة الاحتياط على سنتين ويعرض أمر الضابط قبل انتهاء المدة على المجلس الاعلى للشرطة ليقرر احواله الى المعاش أو اعادته الى الخدمة العاملة ، فاذا لم يتم العرض عاد الضابط الى عمله ما لم تكن مدة خدمته انتهت لسبب آخر طبقا للقانون .

وتعتبر الرتبة التي كان للضابط يشغلها شاعراً فيمزيد - إحالة إلى الاحتياط .

مادة ٦٨ - يحتقة الضابط، المحال إلى الاحتياط بمرتبه بنصفه شخصية لمدة ثلاثة أشهر فإذا انقضت هذه المدة استحق للثنى مرتبه إذا لم يجاوز المرتب الأساسي خمسين جنيها شهريا فإذا زاد المرتب عن ذلك استحق نصفه بحد أدنى قدره خمسة وثلاثون جنيها شهريا .

وتحسب مدة الاحتياط في مدة الخدمة وفي المدة المحسوبة في المعاش ويؤدي عنها احتياطي المعاش والتأمين .

ولا يجوز خلال مدة الاحتياط ترقية الضابط أو منحه علاوات كما لا يجوز له حمل السلاح أو احراز مدون ترخيص وكذلك ارتداء الزي الرسمي ، ولا يجوز له خلال مدة الاحتياط مباشرة أي عمل آخر ، كما يلتزم بكافة الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦٩ - تحدد أقدمية الضابط العائد من الاحتياط إلى الخدمة المعاملة بين زملائه على الوجه الآتي .

١ - إذا كانت الإحالة إلى الاحتياط وفقاً للبند ١ من المادة ٦٧ أعيد الضابط إلى أقدميته الأصلية وفي الرتبة التي وصل إليها زملاؤه مع عدم صرف أي فروق من المرتب عن مدة الاحتياط نتيجة للترقية ، ويسري ذلك أيضاً إذا كانت الإحالة إلى الاحتياط وفقاً للبند ٢ من المادة المذكورة ولم تجاوز هذه الاحتياط سنة .

٢ - إذا كانت الإحالة إلى الاحتياط وفقاً للبند ٢ من المادة ٦٧ وجاوزت مدة الاحتياط سنة أعيد الضابط بمرتبه التي كان فيها عند الإحالة على أن يوضح أمامه عدد مهاتل للعدد الذي كان يسبقه عند إحالته إلى الاحتياط .



مادة ٧٠ - (١) (مستبدلة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨) إذا طلب الضابط المحال الى الاحتياط بسبب المرض إحالته الى المعاش فالمجلس الأعلى للشرطة عند قبول الطلب أن يقرر تسوية معاشه أو تعويض الدفعة الواحدة المستحقة له وفقا لنص المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعي بحسب الأحوال على أساس آخر مربوط الرتبة التالية لرتبته مع ضم المدة الباقية لبلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة بشرط ألا تتجاوز خمس سنوات . وذلك ما لم يكن تطبيق أحكام المادة ١١٤ مكررا أفضل له .

أما اذا كانت الاحالة الى الاحتياط لغير ذلك مبنى الاسباب وطلب الضابط إحالته الى المعاش أو قرر المجلس الأعلى للشرطة إحالته للمعاش طبقا للمادة ١٧ ، فتحسب الحقوق المشار إليها في الفقرة السابقة على ضم المدة الباقية لبلوغه من الاحالة الى المعاش بشرط ألا تتجاوز سنتين . ويعامل الضابط الذى تسونى حقوقه وفقا لهذه المادة معاملة المصولين بقرار من رئيس الجمهورية .

## الفصل التاسع

### انتهاء الخدمة

مادة ٧١ - (الفقرة الاولى من البند الثانى مستبدلة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨) تنتهى خدمة الضابط لاحد الاسباب التالية :

١ - بلوغ السن المقررة لتترك الخدمة وهى ستون سنة ميلادية .

(١) صدر القانون ١١٦ سنة ١٩٨١ ونص فى مادته الثانية على ان يراعى عند تسوية المعاش على أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة وفقا لاحكام المواد ٧٠ ، ١١٠ ، ١١٤ مكرر من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة - ان تضاف قيمة الزيادة المقررة طبقا لحكمة الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذا القانون على نهاية مربوط لكل رتبة أو درجة : ( الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٣٨ )

٢ - إذا أمضى في رتبة لواء سنتين من تاريخ الترقية إليها ، ويجوز مد خدمته ثلاث سنوات ثم لمدة سنتين أخريين كل بقرار من الوزير بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ، وتنتهى خدمته بانقضاء هذه المدة حتى اذا رقى خلالها الى درجة مالية أعلى .

ومع ذلك يجوز اوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة أن يستبقى الى سن المستين من يختاره من بين اللوائيات الذين رفقوا الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ، ويبقى فى الخدمة الى سن المستين من يعين فى وظيفة مساعد أو مساعد أول وزير الداخلية .

٣ - عدم اللياقة للخدمة صحيا وثبتت بقرار من الهيئة الطبية المختصة بناء على طلب الضابط أو الوزارة ، ولا يجوز فصل الضابط لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ أجازته المرضية والسنية ، مالم يطلب هو نفسه الاحالة الى المعاش بدون انتظار انتهاء أجازته ، وللمجلس الاعلى للشرطة أن يسوى معاشه أو مكافأته وفقا لحكم المادتين ١/٧٠ أو ٢/٧٦ و ٣ أيهما أصلح للضابط .

٤ - الاستقالة .

٥ - العزل أو الاحالة الى المعاش بحكم تأديبى .

٦ - فقد الجنسية .

٧ - الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فى الاحوال التى يحددها القانون الخاص بذلك .

٨ - (١) الحكم عليه بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ( الوقائى المصرية فى ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧ ) ونص فى مادته الاولى على منح مدير الادارة العامة لشئون الافراد اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بجواز الفصل اذا كان الحكم صادرا على أمناء الشرطة بعقوبة من المنصوص عليها فى المادة ٨/٧١ مع وقف تنفيذ العقوبة .

في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخرلة بالشرف أو الامانة .

ويكون الفصل جوازيا للوزير اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

#### ٩ - الوفاة .

مادة ٧٢ - دون اخلال بالأحكام المقررة في قانون نظام كلية الشرطة يجوز للضابط أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة ، ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون مالم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط أو مقترنا بقيد فلا تنتهي خدمة الضابط الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضده مع وجوب اخطار الضابط بهذا الارجاء .

فاذا كان الضابط أحيل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل أو الاحالة الى المعاش .

ويجب على الضابط أن يستمر في عمله الى أن يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو ينقضي الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة .

#### مادة ٧٣ - يعتبر الضابط مقديما استقالته في الأحوال الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب أجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، وفي هذه الحالة يجوز لمساعد الوزير المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك ، فاذا لم يقدم

الضابط أمبابا ثبور الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

ويتمين انذار الضابط كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام ويوجه اليه الانذار في محل اقامته المعروف لرئاسته .

٢ - إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من الحكومة وتنتهي خدمته من تاريخ التحاقه بالجهة الأجنبية .

ولا يجوز اعتبار الضابط مستقيلًا في جميع الأحوال إذا اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لتركه العمل أو لالتحاقه بالخدمة في الجهة الأجنبية .

مادة ٧٤ - إذا حكم على الضابط نهائيا بالعزل أو بالأحالة الى المعاش انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ؛ ما لم يكن موقوفا عن عمله فتنتهي خدمته من تاريخ وقفه عن العمل إلا إذا قرر مجلس التأديب غير ذلك .

مادة ٧٥ - يصرف الى الضابط مرتبه الى اليوم الذي تنتهي فيه خدمته . وإذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب الضابط استحق مرتبه حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو نقضاء المدة التي تعتبر بمثابة متبرئة .

وفي حالة انتهاء الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة أو بقرار من رئيس الجمهورية يستحق الضابط تعويضا يعادل مرتبه الى أن يتم إبلاغه بالقرار . وكذلك الضابط المحكوم تأديبيا بفصله وكان غير موقوفا عن العمل فيستحق هذا التعويض الى يوم إبلاغه بالحكم .

ولا يجوز أن يسترد من الضابط إذا كان موقوف عن عمله ما سبق أن صرف له من مرتبه إذا حكم عليه بالفصل أو بالأحالة الى المعاش .



## الباب الثالث

### أفراد هيئة الشرطة

مادة ٧٧ - (١) فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الباب تسرى على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ١٠، ١٣، ١٥، ١٧، ١/١٧، ٢/،

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ( الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ١٧ ) ونص في مادته الأولى على أن يفوض مساعد وزير الداخلية لشئون الأفراد لمباشرة اختصاصات وزير الداخلية المقررة بالمادة ١/٧٧ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ أما بالنسبة للامتناء والمساعدين فيما لم يرد فيه نص في هذا القرار ، كما نص هذا القرار على منح مساعدى وزير الداخلية كل حسب اختصاصه اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بمنح أفراد هيئة الشرطة الذى يصاب بمرض يحتاج الى علاج طويل اجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاج بحيث لا تتجاوز سنة واحدة كل ثلاث سنوات خدمة ، ونص ايضا على منح مساعدى وزير الداخلية كل حسب اختصاصه اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بتقرير مكافآت تشجيعية ومنح مكافآت مالية عن اعمال ممتازة بالنسبة للأفراد ، ونص ايضا على منح الادارة العامة لشئون الأفراد اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بمنح أفراد هيئة الشرطة ( عدا الضباط ) اجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاجهم بحيث لا تتجاوز سنة ونصف المرتب بالكامل خلال الاجازات الموضحة بهذا النص في الحالات التى تستدعى فيها حالة المريض ، ونص كذلك على منح مدير الادارة العامة لشئون الأفراد اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بالترخيص لأفراد هيئة الشرطة بالإشتراك فى تأسيس شركات او قبول عضوية مجالس ادارتها او أى عمل بها ، ونص ايضا على منح مدير الادارة العامة لشئون الأفراد اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بجواز الفصل اذا كان الحكم صادرا على أمناء الشرطة بعقوبة من المنصوص عليها فى المادة ٨/٧١ مع وقف تنفيذ العقوبة ، كما نص على منح مدير الادارة العامة لشئون الأفراد اختصاصات الوزير المقررة بالمادة ١/٧٧ بالاختصاصات المقررة بمقتضى المادة ١/٧٧ للوزير بالنسبة لغير الامناء والمساعدين فيما لم يرد فيه نص آخر فى هذا القرار .

انظر أيضا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن منح أفراد هيئة الشرطة العاملين على التلغراف الكاتب بدل طبيعة عمل ( الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٤/٢٤ - العدد ١٧ ) ، وقرار وزير الداخلية رقم ١٣١٩ لسنة ١٩٧٥ بتحديد شروط استحقاق هذا البدل ( الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٨/٩ - العدد ١٨٣ ) .

٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ / ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠

### الفقرة الأولى منها .

وتحل المحكمة العسكرية محل مجلس التأديب في أحكام المادة ٥٦  
والمحكمة العسكرية أو من أصدر قرار الفصل على حسب الأحوال في المادة

٧٤ .

وتنص أحكام المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠

فقط

كما تنص على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠

## الفصل الأول

### أمناء الشرطة

مادة ٧٨ - يعين أمناء الشرطة من خريجي معاهد أمناء الشرطة  
ويصدر بإقتنائها قرار من وزير الداخلية وهو الذي يصح لاعتمادها التنفيذية  
ويحدد نظم الجرائد بها والكافة التي تمنح للطلبة بعد أخذ رأي المجلس  
الأعلى للشرطة (١) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٤٩٢٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء معاهد أمناء الشرطة (ب) الوقائع المصرية في ٢٨/١٢/١٩٦٩ العدد ٢٠٠٠  
كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ٤٩٨١ لسنة ١٩٨١ في شأن النظام الداخلي  
لمعهد أمناء الشرطة ( الوقائع المصرية في ٢٨/٥/١٩٨٢ العدد ٢٨٨٥٥٦ )

كما يحدد وزير الداخلية شروط القبول بها من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من التخصصات الفنية التي يعينها (١) .

ويجوز لمن بلغ سن الخدمة الإلزامية ولم يبلغها أن يلتحق بهذه المعاهد ، وتعتبر مدة خدمته خدمة عسكرية ، ولا يفيد من هذا الحكم من لم يتم مدة عشر سنوات بالدراسة وبخدمة الشرطة معا .

ولا يقبل بهذه المعاهد الا من كان مصرى الجنسية محمود السيرة حسن السمعة وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحادثين ، وألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة بحكم أو قرار تأديبي نهائى ما لم تمض على صدوره أربعة أعوام على الأقل ، كما يجب أن يستوفى شروط اللياقة الصحية والبدنية والسن التي يحددها وزير الداخلية ، ويضع الوزير شروط قبول الطلبة الأجانب للدراسة بها .

ويخضع الطالب لقانون الاحكام العسكرية .

مادة ٧٩ - ( الفقرة الرابعة مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ )

يعين أمين الشرطة لأول مرة بدرجة أمين شرطة ثالث ، ويستحق مرتبه من تاريخ تسلمه العمل (٢) ، وتحديد أقدميته من تاريخ التعيين طبقا لترتيب الإخراج ، وعند التساوى في الترتيب يقدم الأكبر سنا .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٨٤ بتحديد الشهادات الفنية التي يقبل الحاصلون عليها بعمد أمناء الشرطة ( الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٢/٢٠ - العدد ٢٩٠ ) ، معدن بالقرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٦ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٧/٩ - العدد ١٥٥ ) .

(٢) صدر القرار الجمهورى رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٧٦ بمنح بدل مهنى لبعض أمناء الشرطة ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٦/٢٤ - العدد ٢٦ ) ، كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٣١٦ لسنة ١٩٧٦ بشروط منح هذا البدل ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١١/٢٢ - العدد ٢٦٨ ) .



ويكون التعيين بصفة مؤقتة تحت الاختبار لمدة سنة ، ويجوز مدها  
 ان لم تثبت صلاحيته لثنتين لا تجاوز كل منهما ستة أشهر ، ويعتبر تعيين  
 من تثبت صلاحيته نهائيا من تاريخ التعيين تحت الاختبار طبقا لاقدميته  
 فيه ، ويفصل من يثبت عدم صلاحيته .

ويؤدي أمناء الشرطة عند بدأ تعيينهم وقبل مباشرة أعمال وظائفهم  
 يمينا أمام وزير الداخلية أو من ينييه بالصيغة المبينة في المادة ٧ من  
 هذا القانون .

وتكون الترقية الى كل درجة من الدرجة السابقة عليها مباشرة  
 وبالأقدمية المطلقة وبعد استيفاء الشروط التي يحددها وزير الداخلية  
 بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة (١) .

ويجوز لوزير الداخلية دون التقيد بالشروط السابقة أن يرقى أمين  
 الشرطة الى الرتبة التالية مباشرة وحتى رتبة أمين ممتاز وذلك اذا قام  
 بخدمات ممتازة (٢) .

مادة ٨٠ - تكون الاجازة السنوية لامين الشرطة شهرا في السنة  
 وشهرا ونصف شهر لمن تجاوز الخمسين من عمره .

وتكون الاجازة الخاصة المنصوص عليها في المادة ٣٧/٤ بقر من  
 مساعد الوزير المختص ولمدة لا تجاوز شهرا .

مادة ٨١ - الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أمين  
 الشرطة هي :

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٧٥٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن شروط  
 الترقية للدرجات الاعلى لامناء الشرطة ( الوقائع المصرية في ١٢/٩/١٩٨٢ -  
 العدد ٢١٠ ) .

(٢) انظر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٥٨ لسنة ١٩٨١ في شأن الضوابط  
 التي تتم على اساسها ترقية الاستثنائية للامناء والمساعدين والضباط الصف  
 والجنود ، المعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٨٤ ( الوقائع المصرية في  
 ١٨/١٢/١٩٨٤ - العدد ٢٨٨ ) .



- ١ - الإنذار .
  - ٢ - خدمات زيادة .
  - ٣ - الحجز بالثكنة مع استحقاق المرتب كاملاً .
  - ٤ - الخصم من المرتب على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٨ .
  - ٥ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .
  - ٦ - الحرمان من العلاوة .
  - ٧ - الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تجاوز ستة أشهر .
  - ٨ - خفض المرتب بما لا يجاوز الربع .
  - ٩ - خفض الدرجة بما لا يجاوز درجة واحدة .
  - ١٠ - خفض المرتب والدرجة معا على الوجه المبين في ٨ : ٩ .
  - ١١ - الحبس أو السجن وفقاً لقانون الأحكام العسكرية ويترتب عليه الحرمان من نصف المرتب فقط .
  - ١٢ - الفصل من الخدمة مع جواز الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة في حدود الربع .
- وارئيس المصلحة توقيع الجزاءات من ١ الى ٤ .
- ولمساعدا الوزير المختص توقيع الجزاءات من ٥ الى ٧ .
- وللمحاكم العسكرية توقيع أى من الجزاءات الواردة في هذه المادة .
- وارئيس المصلحة إلغاء القرار التأديبي الصادر من رؤوسيه خلال ثلاثين يوماً من اصداره أو تعديل الجزاء بتشديده أو خفضه .
- والأمين الشرطة المتظم من قرار الجزاء الموقع من رئيس المصلحة الى مساعدا الوزير المختص والموقع من مساعدا الوزير المختص الى مساعدا الاول اوزير الداخلية . ويكون التظلم خلال ثلاثين يوماً من اعلان أمين الشرطة بالجزاء . وللمتظلم اليه إلغاء القرار أو تعديله .

وتسرى على المحكوم بفصله في المدة بين صدور الحكم وصيرورته نهائيا ، حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ ، ويحل من له التصديق على الحكم بالفصل محل المجلس الاستئنافي في اختصاصه المذكور .

وتعتبر الجزاءات ١ ، ٢ ، ٣ من حيث المحو نوعا واحدا فيسرى عليها حكم الانذار .

كما تعتبر الجزاءات من ٨ الى ١١ نوعا واحدا ويسرى بشأنها المدة المبينة في البند ٤ من المادة ٦٦ .

مادة ٨٢ - دون اخلال بحكم المادة ٥١ من هذا القانون يجوز بالنسبة لعقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفافة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجراء .

مادة ٨٣ - يكون وقف أمين الشرطة طبقا للمادة ٥٣ من اختصاص مساعد الوزير المختص أو رئيس المصلحة ويكون مد قرار الوقف والبت في صرف نصف المرتب الموقوف صرفه لمساعد الوزير المختص بدلا من مجلس التأديب ويحل مدير الادارة العامة لشئون الافراد محل مساعد الوزير في حكم المادة ٥٤ .

مادة ٨٤ - اذا عوقب أمين الشرطة باحدى العقوبات المبينة في البنود من ٨ - ١١ من المادة ٨١ من هذا القانون فلا تجوز ترقيته قبل انقضاء سنتين على صيرورة الحكم نهائيا .

## الفصل الثاني

### مساعدو الشرطة (١)

مادة ٨٥ - فيها لا يتعارض مع الاحكام الواردة في هذا الفصل يسرى على مستاعدي الشرطة جميع الاحكام الخاصة بأمناء الشرطة عدا الفقرة الاخيرة من المادة ٧٩ من هذا القانون .

مادة ٨٦ - يعين مساعد شرطة درجة ثانية بالترقية من درجة رقيب أول طبقا للشروط والاوزاع التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأي المجلس الاعلى للشرطة ، ومع مراعاة احكام المادة ٩٢ من هذا القانون .

مادة ٨٧ - (٢) يجوز ترقية مساعد الشرطة درجة ثانية الى مساعد شرطة درجة أولى بعد مضي أربع سنوات في درجته اذا كانت تقاريره السخوية السرية في العامين الاخيرين بتقدير جيد على الأقل ، وتكون الترقية بحسب الاقدمية وطبقا للشروط والاوزاع التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأي المجلس الاعلى للشرطة .

ولو وزير الداخلية أن يرقى مساعد شرطة درجة ثانية الى مساعد شرطة درجة أولى اذا قام بخدمات ممتازة دون التقيد بالاقدمية .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٩١ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظم وشروط امتحانات الترقية الى درجات مساعدى الشرطة وضباط الصف بهيئة الشرطة (النشرة التشريعية لعام ١٩٧٤ من ٢٥٦٤) .  
(٢) صدر بقرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على أن يعهد لمساعد أول وزير الداخلية بترقية مساعد الشرطة درجة ثانية الى مساعد شرطة درجة أولى اذا قام بخدمات ممتازة دون التقيد بالاقدمية (الوقائع المصرية في ١٩٧٤ لا ١٠٠٠) .

## الفصل الثالث

### ضباط الصف والجنود

مادة ٨٨ - يعين جنود الدرجة الاولى بقرار من مدير الادارة العامة لشئون الأفراد ممن يستوفون الشروط التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ويشترط فيهن يعين :

- ١ - أن يكون مصرى الجنسية .
- ٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها فى القوانين الخاصة أو بعقوبة متيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره فى الحالتين .
- ٤ - ألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة بحكم أو بقرار تأديبى نهائى مالم تمضى على صدوره أربعة أعوام على الاقل .
- ٥ - أن يستوفى شروط اللياقة الصحية والبدنية والسن التي يحددها وزير الداخلية .

ويجوز تعيين من بلغ سن الخدمة الالزامية أو لم يبلغها ، وتعتبر مدة خدمته خدمة عسكرية ، ولا يفيد من هذا الحكم من لم يتم مدة عشر سنوات بخدمة الشرطة .

ويضع وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة نظم تأهيله وتدريب ضباط الصف وجنود الدرجة الاولى وسائر نظم خدمتهم .

ويكون التعيين بصفة مؤقتة تحت الاختبار لمدة سنة ويجوز مداها ان لم تثبت صلاحيته لمدتين لا تجاوز كل منها ستة أشهر ويعتبر تعيين من ثبت



صلاحية نهائياً من تاريخ التعيين تحت الاختبار وطبقاً لأقدميته فيه ويفصل  
عن يثبت عدم صلاحية .

مادة ٨٩ - إذا انتهت خدمة ضابط الصف أو جندي الدرجة الأولى  
بهيئة الشرطة بالاستقالة أو النقل إلى جهة أخرى جاز إعادة تعيينه في  
خدمتها إذا توافرت فيه الشروط المقررة في المادة ١١ من هذا القانون ،  
أما بعد انقضاء مدة السنة فيجوز إعادة تعيينه تعييناً مبتدأ في أدنى  
الدرجات ويتقاضى أول مربوطها .

مادة ٩٠ - (١) يرقى جنود الدرجة الأولى وضباط الصف بالأقدمية  
بشرط نجاحهم في الامتحان ، ويضع وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس  
الاعلى للشرطة نظمه وشروطه .

ولا تجوز الترقية قبل مضي أربع سنوات في الدرجة .  
ولا تجاوز ترقيات ضباط الصف والجنود الذين لا يجيدون القراءة  
والكتابة درجة رقيب أول .

وتكون الترقية حتى درجة رقيب أول بقرار من رئيس المصلحة  
المختص وفي الإدارات التي لا تتبع مصالح من مديريها ، أما في الديوان  
العام فمن مدير الإدارة العامة لشئون الافراد .

على أنه يجوز لوزير الداخلية دون تقيد بالشروط السابقة أن يرقى  
جندي الدرجة الأولى أو ضابط الصف وذلك إذا قام بخدمات ممتازة إلى  
الدرجة التالية مباشرة حتى درجة مساعد شرطة (٢) .

---

(١) صدر قرار وزير داخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض  
في بعض الاختصاصات وقرر في مادته الأولى على أن يعهد لمساعد أول وزير  
الداخلية بترقية جندي الدرجة الأولى أو ضابط الصف ، وذلك إذا قام بخدمات  
ممتازة إلى الدرجة التالية مباشرة حتى درجة مساعد شرطة ( الوقائع  
المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧ ) .

(٢) أنظر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٥٨ لسنة ١٩٨١ في شأن الضوابط  
التي تنظم على أساسها الترقية الاستثنائية للأمناء والمساعدين وضباط الصف  
والجنود ، المعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٨٤ ( الوقائع المصرية العدد  
٢٨٨ في ١٩٨٤/١٢/١٨ ) .

ويسرى على ضباط الصف وجنود الدرجة الاولى حكم المادتين ٨٢  
٨٤ من هذا القانون •

مادة ٩١ - تكون الاجازة السنوية لضباط الصف وجنود الدرجة  
الاولى لمدة ٢١ يوما في السنة لمن أمضى سنة كاملة في الخدمة ولمدة شهر  
لن بلغ الخمسين من عمره أو لن أمضى في الخدمة عشر سنوات ، وتكون  
الاجازة الخاصة المنصوص عليها في المادة ٣٧/٤ بقرار من مدير المصلحة  
المختص ولمدة لا تتجاوز شهرا •

مادة ٩٢ - الجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف وجنود  
الدرجة الاولى هي :  
١ - الانذار •

٢ - تدريب زيادة للجنود فقط أو خدمات زيادة لضباط الصف  
والجنود •

٣ - الحجز بالثكنة مع استحقاق المرتب كاملا •

٤ - الخصم من المرتب على الوجه المبين في المادة ٤٨/٢ •

٥ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر •

٦ - الحرمان من العلاوة •

٧ - الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف  
المرتب •

٨ - خفض المرتب بما لا يتجاوز الربع •

٩ - خفض الدرجة بما لا يتجاوز درجة واحدة •

١٠ - خفض المرتب والدرجة معا على الوجه المبين في البندين ٨ و ٩

١١ - الحبس أو السجن وفقا لقانون الاحكام العسكرية ويترتب  
عليه الحرمان من نصف المرتب فقط •

١٢ - الفصل من الخدمة مع الاحتفاظ بالحق في المعاش أو المكافأة .

١٣ - الفصل من الخدمة مع الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة في حدود الربع .

ولرئيس المصلحة توقيع الجزاءات من ١ الى ١٢ وللمحاكم العسكرية توقيع أي من الجزاءات الواردة في هذه المادة .

ولرئيس المصلحة إلغاء القرار التأديبي الصادر من مرءوسيه خلال ثلاثين يوما من اصداره أو تعديل الجزاء بتشيده أو خفضه .

ويجوز التظلم من قرار الفصل خلال ثلاثين يوما من الاعلان به الى مساعد الوزير المختص ، وله إلغاء القرار أو تعديله ، ويسرى على مدة الفصل بعد التظلم حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ ، ويحل مساعد الوزير أو من له التصديق على قرار الفصل محل المجلس الاستئنافي في اختصاصه المذكور .

وتعتبر الجزاءات الأربعة الأولى من حيث المحو نوعا واحدا ويسرى عليها حكم الإنذار ، كما تعتبر الجزاءات من ٨ الى ١١ نوعا واحدا ويسرى بشأنها المدة المبينة في البند ٤ من المادة ٦٦ من هذا القانون .

مادة ٩٣ - يكون وقف صف الضابط وجندي الدرجة الأولى طبقا للمادة ٥٣ من اختصاص رئيس المصلحة أو وكيله ، ويكون مد قرار الوقف والبت في صرف نصف المرتب الموقوف صرفه لمدير الإدارة العامة لشئون الأفراد الذي يحل محل مساعد الوزير في حكم المادة ٥٤ من هذا القانون .

مادة ٩٤ - جنود الدرجة الثانية .

يجوز أن يلحق بخدمة الشرطة من يقع عليهم الاختيار من بين المستدعين للخدمة العسكرية ويعينون جنودا من الدرجة الثانية ويخضعون في خدمتهم ومعاملاتهم لجميع الأحكام الخاصة بالجنود وضباط الصف في

القوات المسلحة وخاصة من حيث نظم الخدمة والمعاش أو المكافآت وتأمين  
والتمويض .

ويتخذ وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى  
للشرطة جهات وزارة الداخلية التى تكون لها الاختصاصات المقرر بالنسبة  
لهم فى قوانين القوات المسلحة (١) ، كما يحدد ما يسند اليهم من مهام  
وأعمال .

### الفصل الرابع رجال الخفر النظاميون

مادة ٩٥ - ( الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ )  
يعين رجال الخفر النظاميون ممن يستوفون الشروط المبينة فى المادة ٨٨  
من هذا القانون ، والشروط التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه بعد  
أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

ويعين الخفير بقرار من مأمور المركز ، أما وكلاء مشايخ الخفراء  
ومشايخ الخفراء فيعينون بقرار من مدير الأمن .

يختار شيخ الخفراء ووكيل شيخ الخفراء بواسطة لجنة من مأمور  
ورئيس مباحث المركز وعمدة القرية من خفراء القرية أو من غيرهم ممن  
تتوافر فيهم شروط التعيين بحيث يكون على مستوى الصلاحية للقيام  
وحفظ الأمن بالقرية .

وتسرى على رجال الخفر النظاميين أحكام المواد ٨٢ . ٨٣ . ٨٤ . ٨٥ .  
٩١ ، و ٩٢/٤ من هذا القانون .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٧٦ بحسب ...  
المختصة بتوقيع العقوبات الانضباطية ( المقررة بالقرار الجمهورى رقم ١٨٤٩  
لسنة ١٩٧١ باصدار لائحة الانضباط العسكرى فى القوات المسلحة ) على  
ضباط صف وجنود الدرجة الثانية الملحقين بخدمة الشرطة .  
المصرية فى ١٠/٨/١٩٧٦ - العدد ١٨٥ )



مادة ٩٦ - الجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر هي :

- ١ - الانذار .
- ٢ - تدريبات زيادة .
- ٣ - خدمات زيادة .
- ٤ - الخصم من المرتب على الوجه المبين في المادة ٢/٤٨ .
- ٥ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .
- ٦ - الحرمان من العلاوة .
- ٧ - الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف المرتب .
- ٨ - خفض المرتب بما لا يجاوز الربع .
- ٩ - خفض الدرجة بالنسبة الى مشايخ لخبراء ووكلائهم بما لا يجاوز درجة واحدة .
- ١٠ - خفض المرتب والدرجة على الوجه المبين في البندين ٦ و ٧ .
- ١١ - الحبس أو السجن وفقا لقانون لاحكام العسكرية ويترتب عليه الحرمان عن نصف المرتب فقط .
- ١٢ - الفصل من الخدمة مع الاحتفاظ بالحق في المعاش أو المكافأة .
- ١٣ - الفصل من الخدمة مع الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة في حدود الربع .

ولنائب مدير الأمن توقيع الجزاءات من ١ الى ١٢ .  
وللمحاكم العسكرية توقيع أي من الجزاءات الواردة في هذه المادة .  
ولمدير الأمن إلغاء القرار التأديبي الصادر من مرعوسيه طبقا لقانون

الاحكام العسكرية خلال ثلاثين يوما من اصداره أو تعديل الجزاء بتشديده أو خفضه .

ولمدير الأمن انهاء خدمة رجال الخفر النظاميين عند فقدانهم أى شرط من الشروط اللازمة للتعين ؛ وكذلك اذا تكررت الادانة بعد المحاكمة عسكريا خلال ثلاث سنوات .

ويجوز التظلم من قرار الفصل أو انهاء الخدمة خلال ثلاثين يوما من الاعلان به ، الى مدير الادارة العامة لشئون الافراد ، وله الغاء القرار أو تعديله ، ويسرى على مدة الفصل بعد التظلم حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ ، ويحل مدير الادارة العامة لشئون الافراد أو من له التصديق على قرار الفصل محل المجلس الاستثنائي في اختصاصه المذكور .

وتعتبر الجزاءات الاربعة الاولى من حيث المحو نوعا واحدا ويسرى عليها حكم الإنذار ، كما تعتبر الجزاءات من ٨ الى ١١ نوعا واحدا وتسرى بشأنها المدة المبينة في البند ؛ من المادة ٦٦ من هذا القانون .

ويكون وقف رجال الخفر النظاميين طبقا للمادة ٥٣ من اختصاص مدير الأمن أو نائبه ويكون مد قرار الوقف والبت في صرف نصف المرتب الموقوف صرفه لمدير الأمن ويحل محل مساعد الوزير في حكم المادة ٤٥ من هذا القانون .

## الباب الرابع

### احكام ختامية

## الفصل الاول

### احكام عامة

مادة ٩٧ - ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ )  
تحدد مرتبات المساعد الاول لوزير الداخلية ومساعدى الوزير وغيرهم من ضباط هيئة الشرطة وكذلك مرتبات أفراد هيئة الشرطة كما تحدد العلاوات

على الوجه وبالفئات المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ، ويكون تعديلها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الداخلية وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

يعفى ضباط وأفراد هيئة الشرطة من أداء ضريبة الأمن القومي على كافة ما يتقاضونه من مرتبات وبدلات وما في حكمهما .

مادة ٩٨ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة رتب ضباط وأفراد هيئة الشرطة وعلامات رتبهم .

مادة ٩٩ - يخضع الضباط بالنسبة الى الاعمال المتعلقة بقيادة قوود نظامية لقانون الاحكام العسكرية (١) .

كما يخضع للقانون المذكور أمناء ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الخفر النظاميون في كل ما يتعلق بخدمتهم .

وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الاحكام العسكرية .

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور للجهات المبينة فيه . كما يصدر القرارات المنظمة لانشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة (٢) .

(١) انظر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بصدار قانون الاحكام العسكرية ، وايضا قرار وزير الداخلية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن انشاء دوائر محاكمات عسكرية لأفراد هيئة الشرطة وتنظيم اختصاصها ، المعدل بقرار رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧١ ( التوقيع العمري - العدد ٧٥ في ١٩٧١/٤/٤ ) .  
(٢) انظر قرار وزير الداخلية رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٠ بتحديد السجون العسكرية التي تنفذ فيها العقوبات السالبة للحرية للمحكوم بها على أفراد هيئة شرطة ، المعدل بالقرار رقم ٢٠٨١ لسنة ١٩٧١ ( النشرة التشريعية نعام ١٩٧١ ص ٤٩٧٤ ) .

مادة ١٠٠ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه الرؤساء الذين يكون لهم مجازاة أمناء ومساعدى الشرطة وصف الضباط والجنود ورجال الخفر بالجزاءات المقررة فى هذا القانون أو فى قانون الأحكام العسكرية .

مادة ١٠١ - يحتفظ فى حساب خاص بحصيلة جزاءات الخصم والوقف عن العمل الموقعة على أمناء ومساعدى الشرطة وضباط الصف وجنود الدرجة الاولى ورجال الخفر النظاميين . وكذلك ما يحرمون منه من مرتب مدد الوقف عن العمل وما يخصم منهم نظير أيام الغياب بدون اذن ومدة الحبس والسجن ويكون الصرف من هذه الحصيلة فى الأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية لهم طبقا للشروط والأوضاع التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة . ويجوز بقرار من وزير الداخلية إنشاء حساب خاص للماملين منهم بمصلحة السجون (١) .

مادة ١٠٢ - نرجل الشرطة استعمال القوة بالقدر اللازم لاداء واجبه اذا كانت هى الوسيلة الوحيدة لاداء هذا الواجب . ويقتصر استعمال السلاح على الأحوال الآتية :  
( أولا ) القبض على :

١ - كل محكوم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر اذا قاوم أو حاول الهرب .

٢ - كل متهم بجنائية أو متلبس بجنحة يجوز فيها القبض أو متهم صدر أمر بالقبض عليه اذا قاوم أو حاول الهرب .

( ثانيا ) عند حراسة المسجونين فى الأحوال وبالشروط المنصوص عليها فى قانون السجون .

(١) صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٨٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم صرف حصيلة العقوبات الموقعة على جنود الدرجة الثانية الملحقين بخدمة مصلحة السجون ( النشرة التشريعية لعام ١٩٧١ ص ٢٨٦ ) .



( ثالثاً ) لفض التجمهر أو التظاهر الذي يحدث من خمسة أشخاص على الأقل اذا عرض الامن العام للخطر وذلك بعد انذار المتجههين بالتفرق ويصدر أمر استعمال السلاح في هذه الحالة من رئيس تجب طاعته .

ويراعى في جميع هذه الاحوال الثلاثة السابقة أن يكون اطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاغراض السالفة . ويبدأ رجل الشرطة بالانذار بأنه سيطلق النار ثم يلجأ بعد ذلك الى اطلاق النار . ويحدد وزير الداخلية بقرار منه الاجراءات التي تتبع في جميع الحالات وكيفية توجيه الانذار واطلاق النار (١) .

مادة ١٠٣ - ( الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ) (٢)  
اذا حصل أمين أو مساعد الشرطة على اجازة الحقوق يعين ضابطاً برتبة ملازم متى كانت حالته الوظيفية تتيح له ذلك على ألا تقل مدة خدمته عن ثمان سنوات في وظيفته أمين أو عن ثلاث عشرة سنة في هيئة الشرطة ويحتفظ بمرتبته اذا كان يحاول بداية مربوط رتبة ملازم بعد اجتيازه غرقة بأكاديمية الشرطة يحدد مدتها وشروطها وزير الداخلية .

ويحدد وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة شروط وأوضاع النقل من فئة الأمناء أو المساعدين الى فئة الضباط .

واذا حصل مساعد الشرطة أو ضابط الصف أو جندي الدرجة الاولى

---

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم استعمال الاسلحة النارية ( الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٩/٢١ - العدد ٧٥ ) ، كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٢ باستمرار العمل باحكام القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ ( الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٣/٢٩ - العدد ٧٢ ) .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٨١ في شأن شروط وأوضاع نقل أمناء ومساعدي الشرطة الى كادر الضباط ( الوقائع المصرية في ١٩٨١/٨/١٦ - العدد ١٨٨ ) .

على مؤهل الثانوية العامة أو ما يعادله طبقا لما يقرره وزير الداخلية . جار  
تعيينه في وظيفة أمين شرطة ثالث اذا كانت مدة خدمته لا تقل عن خمس  
سنوات . ويحفظ بهرمته اذا كان يجاوز بدرجة تربوية درجة أمين شرطة  
ثالث (١) .

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة  
شروط وأوضاع هذا النقل .

مادة ١٠٤ - (٢) يكون لمدير مصلحة السجون بالنسبة للأمناء  
ومساعدى الشرطة وضباط الصف والجنود والسجنائين والسجانات  
بالمصلحة المذكورة الاختصاصات المقررة لمدير الادارة العامة لشئون  
الافراد .

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شروط تعيين ونظام خدمة  
السجانات .

مادة ١٠٥ - تكون الاختراعات التى يبتكرها أحد أعضاء هيئة الشرطة  
أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ملكا للدولة فى الاحوال الآتية :

- ١ - اذا كان الاختراع نتيجة تجارب رسمية .
- ٢ - اذا كان الاختراع داخل نطاق واجبات الوظيفة .
- ٣ - اذا كان للاختراع صلة بالشئون العسكرية .

وفى جميع الاحوال يكون لمن ابتكر الاختراع الحق فى تعويض عادل  
يراعى فى تقديره تشجيع البحث والاختراع .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٢٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن شروط  
نقل مساعدى الشرطة أو ضابط الصف أو جندى الدرجة الثالثة لوظيفة أمين  
شرطة ثالث ( الوقائع المصرية فى ٢٣/١٠/١٩٧٢ - العدد ٢٤٢ ) .  
(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض  
فى بعض الاختصاصات ونص فى مادته الاولى على أن يعهد لمدير مصلحة  
السجون بتحديد شروط تعيين ونظام خدمة السجانات ( الوقائع المصرية فى  
٢/٥/١٩٧٤ - العدد ٩٧ ) .

مادة ١٠٦ - لا تسرى على فئات هيئة الشرطة القوانين الخاصة بالنيابة الادارية ، وينظم وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة قواعد التحقيق معهم ومن يياشره من أعضاء هيئة الشرطة .

مادة ١٠٧ - ينظم وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال الشرطة وشروطها (١) .  
ولعضو هيئة الشرطة الذى يصاب بجرح أو بمرض بسبب أداء وظيفته ، استرداد مصاريف العلاج طبقا للمستندات المعتمدة من الهيئة الطبية المختصة بعد موافقة مساعد الوزير المختص .

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة المقصود بالهيئة الطبية المختصة في أحكام هذا القانون .

مادة ١٠٨ - (٢) يجوز بقرار من مساعد الوزير المختص ابقاء أى فرد من فئات هيئة الشرطة بعد انتهاء مدة خدمته بما يجاوز شهراً واحداً لتسليم ما فى عهده . ويجوز إطالة هذه المدة بقرار من وزير الداخلية بما لا يجاوز شهرين اذا اقتضت الضرورة ، ويصرف له عن مدة التسليم تعويض يعادل مرتبه الأصلية .

مادة ١٠٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ ) اذا توفى عضو هيئة الشرطة وهو بالخدمة يصرف ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنازة بحد أدنى خمسون جنيهاً للإرمل أو لارشدة الأولاد أو لمن يثبت قيامه بصرف هذه النفقات .

---

(١) أنظر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٢ باصدار لائحة المجلس الطبى لهيئة الشرطة .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بنص فى مادته الاوئى على أن يعهد لمساعد وزير الداخلية باطالة مدة ابقاء أى عضو من فئات هيئة الشرطة بعد انتهاء مدة خدمته بما يجاوز شهراً ولا يجاوز شهرين اذا اقتضت الضرورة ذلك ( الدقائق المصرية فى ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧ ) .



مادة ١١٠ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ (١) )  
تسرى على المستشهدين والمفقودين والأسرى والمصابين من أعضاء هيئة  
الشرطة أثناء العمليات الحربية أو بسببها أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة  
١٩٦٨ .

وتسرى على المستشهدين من أعضاء هيئة الشرطة أثناء مقاومة  
العصابات أو المجرمين الخطرين أو أثناء إزالة القنابل والمتفجرات وإطفاء  
الحرائق أو التدريب على هذه الأعمال بالذخيرة الحية أو الحالات التي  
يحددها وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للشرطة الجدول المرفق .  
ويستحق المصاب الذي تنتهي خدمته لصابته في الحالات المذكورة  
بالفقرة السابقة معاشا يعادل نسبة عجزه من الجدول المرفق أو حسب  
صابة العمل أيهما أفضل .

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى  
للشرطة ثلث المجرمين الخطرين كما يحدد أعمال التدريب المشار إليها .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض  
في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على أن يعهد لمساعد أول وزير  
الداخلية باعتماد قرارات اللجنة التي تختص بفحص الحالات التي تستحق  
فيها المكافآت والمعاشات للمستشهدين والمفقودين والأسرى والمصابين من  
أفراد هيئة الشرطة في الحالات المبينة بها ( الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ -  
العدد ٩٧ ) .

(٢) صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته الثانية على  
أن يراعى عند تسوية المعاش على أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة وفقا  
لاحكام المواد ٧٠ ، ١١٠ ، ١١٤ مكرر (٣) من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١  
في شأن هيئة الشرطة - أن تضاف قيمة الزيادة المقررة طبقا لاحكام الفقرة  
الثانية من المادة الاولى من هذا القانون على نهاية مربوط لكل رتبة أو  
درجة ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٩ - العدد ٢٨ ) .

(٣) صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ونص في مادته الخامسة على  
نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ  
النشر وذلك مع مراعاة العمل باحكام المادة ١١٠ والمادة ١١٤ مكررا الى  
١١٤ مكرر (٧) اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ولا تصرف فروق مالية  
عن الفترة السابقة على تاريخ النشر ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٣٠ -  
العدد ٢٩ تابع «ج» ) .



كما يشكل بقرار منه لجنة تختص بفحص الحالات التي تستحق فيها هذه المكافآت والمعاشات ويتمد قراراتها .. .

ويسوى معاش من تنتهى خدمته لاصابته بجرح أو بعاقة أو بمرض بسبب تأدية وظيفته أو اذا أدت الاصابة الى عدم اللياقة الصحية على أساس أقصى مربوط الرتبة أو الدرجة التالية لرتبته أو لدرجته ويعتبر هذا الأجر في حكم أجر الاشتراك الأخير .

مادة ١١١ - (١) لا يجوز لعضو هيئة الشرطة أن يتزوج بأجنبية الا بعد الحصول على اذن خاص من وزير الداخلية والا تعرض للمسائلة التأديبية .

مادة ١١٢ - يجوز تعيين قوات الشرطة في مختلف درجاتهم على اعتمادات الطوارئ دون تقييد بأحكام هذا القانون .

ولا يجوز نقل المعين منهم على اعتمادات الطوارئ الى الوظائف الدائمة بالميزانية الا اذا توافرت فيهم الشروط المقررة في هذا القانون .

مادة ١١٣ - يحل المساعد الاول لوزير الداخلية محل الوكيل الاول لوزارة الداخلية ، كما يحل مساعدا الوزير محل وكلاء وزارة الداخلية في الاختصاصات المقررة للوكيل الاول ولوكلاء الوزارة بمقتضى القوانين واللوائح ويعاملون نفس المعاملة المقررة لهم في القوانين واللوائح بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١١٤ - ( مستبدلة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ) يسرى على أعضاء هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الاحكام الواردة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وفي قانون التأمين الاجتماعى .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على أن يعهد لمساعد اول وزير لداخلية بالأذن لعضو هيئة الشرطة بالتزوج بأجنبية ( الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧ ) .

## فصل أول مكرر (١) (٢)

### معاشات ضباط وأفراد هيئة الشرطة

مادة ١١٤ مكررا (٣) - يسوى معاش الضابط من رتبة اللواء أو العميد الذي يحال الى المعاش أو تنتهى خدمته لاحد الاسباب الواردة بالمادة ٧١ عدا البنود ٥ ، ٦ ، ٨ على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه أو يستحقه عند انتهاء خدمته مضافا اليه ما كان يستحقه من علاوات دورية باقتراض بقاءه بالخدمة حتى سن الستين وذلك بحد أقصى مقدار ثلاث علاوات دورية وتضاف لمدة خدمته المحسوبة في المعاش المدة الباقية لبلوغه السن المقررة لترك الخدمة ، على ألا يقل المعاش عن أربعة أخماس المرتب الذي سوى على أساسه المعاش ولا يزيد على آخر مرتب كان يتقاضاه أو يستحقه عند انتهاء خدمته مضافا اليه البدلات المشار اليها في المادة ١١٤ مكررا (٥) بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

- (١) أضيف هذا الفصل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٢٠ - العدد ٢٩ تابع «ج» )
- (٢) صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/١٠ - العدد ٣٢ «تابع» ونص في مادته التاسعة على أن تستحق الزيادة المنصوص عليها بالقانون الخاص بزيادة المعاشات المستحقة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك بالنسبة للحالات التي تقضى فيها القوانين المشار اليها بالمواد السابقة ، كذا القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة شرطية بتسوية المعاش على غير الاجر المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
- (٣) صدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ونص في مادته الخامسة على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ النشر وذلك مع مراعاة العمل بأحكام المادة ١١٠ والمادة ١١٤ مكررا الب ١١٤ مكرر (٧) اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ولا تصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ النشر ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٢٠ - العدد ٢٩ تابع «ج» )

وفي غير هاتين الرتبتين اذا طلب الضابط الذي أمضى عشرين سنة في الخدمة إحالته الى المعاش لأسباب يقبلها وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الاعلى للشرطة أو للترشيح لعضوية مجلس الشعب ونجح في الانتخابات فيكون معاشه أربعة أخماس أقصى مربوط رتبته بما لا يجاوز أجر اشتراكه الأخير .»

« مادة ١١٤ مكررا (١) - (٢) يسوى معاش الضابط الذي يحال الى المعاش طبقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ١١٥ على النحو الموضح في الفقرة الاولى من المادة (١١٤ مكررا) » .

« مادة ١١٤ مكررا (٢) - (٣) يمنح الضابط الذي تنتهى خدمته طبقا لاحكام المادة ١٩ والفقرة الاولى من البند ٢ من المادة ٧١ من هذا القانون علاوة على المعاش المستحق له قانونا تعويضا شهريا يقدر بمبلغ عشرين جنيها وذلك لمدة أقصاها خمس سنوات .

كما يمنح من تنتهى خدمته وفقا للمادة ١١٥ من هذا القانون التعويض المشار اليه بواقع خمسة عشر جنيها شهريا .

ويخضع هذا التعويض لجميع أحكام الايقاف المقررة للمعاشين لاصلى . ولا يعتبر جزءا منه . ويقطع نهائيا عند الوفاة أو بلوغ السن القانونى لانتهاء الخدمة أيهما أقرب » .

« مادة ١١٤ مكررا (٣) - (٤) في غير الاحوال المنصوص عليها في المادة ١١٤ مكررا و ١١٤ مكررا (١) يسوى معاش ضباط وأفراد هيئة الشرطة الذين تنتهى خدمتهم لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود ٥ . ٦ . ٨ من المادة ٧١ على أساس أقصى مربوط الرتبة التى كان يشغلها في تاريخ انتهاء خدمته أو أجر الاشتراك الاخير أيهما أكبر بحسب الاحوال » .

ويكون معاش الوفاء أو عدم اللياقة الصحية أربعة أخماس أقصى مربوط رتبته أو أجر اشتراكه الأخير أيهما أكبر بسبب الأحوال .

« مادة ١١٤ مكررا (٤) - (٢) يعامل كل من يصاب أو يعوق من طلبة أكاديمية الشرطة أو طلبة المنشآت التعليمية لأفراد هيئة الشرطة ، بسبب الخدمة أو بسبب الدراسة من حيث المعاش والحقوق التأمينية معاملة خريج أكاديمية الشرطة أو المنشآت التعليمية حسب الأحوال . »

« مادة ١١٤ مكررا (٥) - (٤) في تطبيق نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه يقصد بأجر الاشتراك بالنسبة الى ضباط وأفراد هيئة الشرطة الاجر الشهري المستحق مضافا اليه بدلات السكن والملابس والمراسلة ويراعى اضافة هذه البدلات الى الاجر الذى يسوى على أساسه المعاش وفقا للمواد السابقة . »

« مادة ١١٤ مكررا (٦) - (٤) لا تسرى أحكام تخفيض المعاش بسبب طلب صرفه قبل بلوغ سن الخامسة والخمسين المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه في شأن المعاشات المستحقة وفقا لاحكام المادتين ١١٤ مكررا و ١١٤ مكررا (١) . »

« مادة ١١٤ مكررا (٧) - (٤) يجوز لاصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون أو المستحقين عنهم بحسب الأحوال طلب اعادة تسوية المعاشات وفقا للفقرة الاولى من المادة ١١٤ مكررا والمواد ١١٤ مكررا (١) و ١١٤ مكررا (٣) . »

ويراعى في اعادة التسوية أحكام قانون هيئة الشرطة الذى انتهت الخدمة في ظله .

ولا يترتب على اعادة التسوية أى تغيير في قيمة اعانة غلاء المعيشة التى كانت تصرف لاصحاب المعاش أو المستحقين عنه وتخصم من الزيادة



المستحقة ما يكون قد منح من زيادات بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة على ١/٦/١٩٧٨ عدل الأمانة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ .

ويشترط لاعادة التسوية تقديم الطلب خلال سنتين من تاريخ نشر هذا القانون واذ قدم الطلب بعد هذا التليعاد تصرف الفروق المستحقة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب .

## الفصل الثانى

### أحكام وقتية

مادة ١١٥ - ( معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ) الضباط الذين رفقوا من بين الكونستبلات بعد ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ يستمرون فى ترقياتهم ، ومتى حل على أحدهم لدور الترقية الى رتبة المقدم أحيل الى المعاش بمجرد ترقيته اليها .

ويسوى معاش من تنتهى خدمته على هذا الوجه قبل بلوغه السن المقررة لترك الخدمة على أساس أول مربوط رتبة مقدم أو ما يتقاضاه من مرتب مضافا اليه علاوة من علاوات المقدم أيهما أعلى ويضاف اليه ١/٥ من مرتبه الشهرى مضروبا فى عدد السنوات الباقية لبلوغه السن المقررة لترك الخدمة ، على ألا يقل المعاش عن أربعة أخماس المرتب الذى يستحقه على الوجه السابق ولا يزيد عن صافى هذا المرتب بعد استقطاع احتياطي المعاش والتأمين والضرائب عدا ضريبة الامن القومى مضموما اليه أصل ما كان يستحقه من بدلات ثابتة .

أما من يحصل منهم على اجازة الحقوق فيستمر فى الخدمة وتسمى عليه سائر الاحكام الخاصة بالضباط خريجي كلية الشرطة .

مادة ١١٦ - الضباط الذين سبق ترقيتهم من بين مساعدى الشرطة

يرقون حتى رتبة نقيب اذا بلغت مرتباتهم نهاية مربوط رتبة ملازم مع وضعهم في كشف اقدمية مستقل ويمنحون العلاوات الدورية المقررة لرتبتهم طبقا لهذا القانون .

ويسوى معاش كل ضابط رقى من بين مساعدي الشرطة عند بلوغه سن الستين أو عند ثبوت عدم لياقته صحيا للخدمة بقرار من اللجنة الطبية المختصة على أساس أربعة أخماس نهاية مربوط الرتبة التالية لرتبته على ألا يزيد المعاش عن صافي ما كان يتقاضاه من مرتب بعد استقطاع احتياطي المعاش والتأمين والضرائب عدا ضريبة الامن القومي مضعوا إليه أدل ما كان يستحقه من بدلات ثابتة .

أما من يحصل منهم على اجازة الحقوق فيستمر في الخدمة وتسرى عليه سائر الاحكام الخاصة بالضباط خريجي كلية الشرطة .

مادة ١١٧ - الضباط الذين عينوا عن طريق الادماج من رجال الادارة بمقتضى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ تسرى عليهم الاحكام الخاصة بالضباط ويمنحون رتبا نظامية شرعية ويتقاضون المرتبات المقررة للرتب الاصلية ولا يجوز بالنسبة اليهم :

١ - ارتداء الزي الرسمي .

٢ - التعيين في الوظائف ذات المصبة النظامية .

٣ - الخضوع لقانون الاحكام العسكرية .

مادة ١١٨ - (١) يحتفظ للقوات المنقولة من سلاح الحدود حتى وزارة الداخلية بنظام معاملتهم المالية من حيث المرتبات والبدلات والعلاوات

(١) صدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٤ بمرين احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ، القوات المنقولة من سلاح الحدود الى وزارة الداخلية ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر (١) .

والترقيات وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له وذلك فيما عدا من رغب منهم المعاملة طبقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ في الميعاد المقرر فيه .

والافراد العسكريون المنقولون الى مصلحة أمن الموانى طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ ، يستمرون في تقاضى الرواتب التى كانوا يتقاضونها عند نقلهم مع خضوعهم لاحكام قانون هيئة الشرطة ، ويحتفظون بحصة شخصية بالتعويضات العسكرية من بدلات وعلاوات اضافية التى كانوا يتقاضونها على أن تستنفد مما يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات الترقية .

مادة ١١٩ — عند العمل بهذا القانون يمنح مساعدو الشرطة وضباط الصف وجنود الدرجة الاولى ورجال الخفر النظاميون الفرق بين اول مربوط درجة كل منهم فى هذا القانون واول مربوط نفس الدرجة فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ معدلا بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٨ ، ولا يؤثر ذلك على علاواتهم الدورية ولا على مواعيد استحقاقها .

مادة ١٢٠ — يظل الجدول حرف (د) المرفق للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والخاص بالرواتب الاضافية للمهنيين والفنيين من رجال الشرطة معمو لا به الى أن يعدل بقرار من وزير الداخلية طبقا للمادة ٢٢ من هذا القانون ، وتسرى أحكامه على أمناء الشرطة اذا توافرت فيهم شروطه .

مادة ١٢١ — أعضاء هيئة الشرطة الذين مضت على تعيينهم أو ترقيةهم عند العمل بهذا القانون مدة تزيد على سنة دون الحصول على علاوات دورية لغير الاسباب التأديبية أو التقارير السنوية ، يستحقون عند العمل بهذا القانون علاوة من علاوات رتبهم من تاريخ مضي سنة على التعيين أو الترقية دون صرف فروق عن المدد السابقة على العمل بهذا

القانون ، ثم يستحقون العلاوة الدورية التالية طبقا للمادة ٢١ من هذا القانون .

جداول أجور أعضاء هيئة الشرطة (١) و (٢) و (٣)  
الجدول حرف ( أ ) ضباط الشرطة

المرتبة	الماهية سنويا		العلاوة سنويا
	من	الى	
	جنيه	جنيه	جنيه
اواء مساعد أول وزير الداخلية ..	٢١٦٠	مربوط ثابت	بدون علاوات
لواء مساعد وزير الداخلية .....	١٥٦٠	٢٠٤٠	٧٥
لواء .....	١٥٠٠	١٩٢٠	٧٢
عميد .....	١٣٢٠	١٦٨٠	٦٠
عقيد .....	١٠٤٤	١٣٢٠	٦٠
مقدم .....	٩٠٠	١٠٨٠	٤٨
رائد .....	٧٢٠	٩٠٠	٤٨
نقيب .....	٥٤٠	٧٢٠	٣٦
ملازم أول .....	٤٢٠	٥٧٦	٢٤
ملازم .....			

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتحديد مرتبات أعضاء هيئة الشرطة ونص في مادته الاولى على أن يستبدل بجداول المرتبات الملحقه بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة بالجدول الملحق بهذا القرار .

كما نص في مادته الثانية على ان يتمتع شاغل الوظيفة بداية ربط الاجر المقرر لها ، او علاوة من علاوتها ايضا كبر ولو تجاوز بها نهاية الربط ، أما من بلغ مرتبه نهاية الرتبة الحثي أو جاوزه فيتقاضى هذه العلاوة بصفة علاوة الرتبة الاعلى المتصوص عليها في هذا القانون ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/٢ - العدد ٢١ )

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ في شأن مرتبات اعضاء وافراد هيئة الشرطة .



## الجدول حرف (ب) أمناء الشرطة

المرتبة	المالية سنويا		العلاوة سنويا
	من	الى	
	جنية	جنية	جنية
أمين شرطة ممتاز .....	٧٨٠٠	١٢٠٠	٤٨
أمين شرطة أول .....	٦٣٦	١٠٠٠	٣٦
أمين شرطة ثان .....	٤٢٠	٩٠٠	٢٤
أمين شرطة ثالث .....	٣٢٤	٧٢٠	١٨

(٣) صدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل مرتبات أعضاء وأفراد هيئة الشرطة ونص في مادته الاولى على ان « تزداد مرتبات أعضاء وأفراد هيئة الشرطة الموجودين في الخدمة في ٣٠ يونية ١٩٨١ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا ، بلاضافة الى ما قد يكون مستحقا لهم من زيادات طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تجزية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير انحاملين على مؤهلات دراسية » .

كما نص في مادته الثانية على ان « تزداد بداية ربط الاجر السنوى المقرر للرتب الواردة بجداول مرتبات أعضاء وأفراد هيئة الشرطة بواقع مئتين جنيها سنويا » وقد روعيت هذه الزيادة في الجداول المنشورة بالمتن .

## الجدول حرف ( ج )

### مساعد وضباط صف وجنود الشرطة

الدرجة	الماهية سنويا		العلاوة سنويا
	من	إلى	
مساعد ( ١ )	٤٨٠	١٠٠٠	جنيه ٢٤
مساعد ( ٢ )	٣٩٦	٩٠٠	٢٤
رقيب أول	٣٦٠	٧٣٠	١٨
رقيب	٣٢٤	٥٤٠	١٨
عريف	٢٨٨	٤٢٠	١٢
جندي	٢٦٤	٣٦٠	١٢

## الجدول حرف ( د )

### رجال الخفر

الدرجة	الماهية سنويا		العلاوة سنويا
	من	إلى	
شيخ خفر	٦٦٠	٦٠٠	جنيه ١٨
وكيل شيخ خفر	٤٨٠	٤٢٠	١٢ ثم ١٨ من ٢٤٠
خفير	٣٦٠	٣٠٠	١٢

جدول (١)

المستشهرين ومن يماثلهم المشار اليه في المادة ١١٠ من القانون :

الوظيفة أو الرتبة	المعاش   الوظيفة أو الرتبة	المعاش
الشهرى	الشهرى	الشهرى
جنيه	جنيه	جنيه
أولا : وظائف الضباط :	ثالثا : وظائف مساعدي	الشرطة :
لواء مساعد أول وزير	مساعد ( ١ )	٥٠
الداخلية	مساعد ( ٢ )	٤٥
لواء مساعد وزير الداخلية	رابعاً : وظائف ضباط الصف	
لواء	وجنود الشرطة :	
عميد	رقيب أول	٤٠
عقيد	رقيب	٣٠
مقدم	عريف	٢٠
رائد	جندي	١٥
نقيب	مجنّد	١٢
ملازم أول	خامساً : وظائف الخفراء :	
ملازم	شيخ خفر	١٥
ثانياً : وظائف أمناء الشرطة :	وكيل شيخ خفر وخفير ..	١٢
أمين شرطة ممتاز أول		
أمين شرطة ثان وثالث		

(١) هذا الجدول مستبدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٢٠ - العدد ٢٩ تابع «ج» ) .

## القسم الثاني

### في أكاديمية الشرطة

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥

بإنشاء أكاديمية الشرطة ( ١ ، ٢ )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه : وقد أصدرناه :

## الباب الأول

### نظام الأكاديمية وادارتها

مادة ١ - تنشأ أكاديمية الشرطة بوزارة الداخلية وتتولى إعداد ضباط الشرطة ، والقيام بالدراسات التخصصية والعلي وجراء الابحاث العلمية والتطبيقية في علوم الشرطة ومجالات عملها وكذلك تدريب ضباط الشرطة . ويكون وزير الداخلية هو الرئيس الأعلى للأكاديمية .

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ اغسطس سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٥ مكرر « ١ » .

(٢) صدر القانون رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية في ٢٦/١١/١٩٨٧ - العدد ٤٨ ) ونص في مادته الثانية على ما يلي : « يعمل بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة اعتبارا من ٢٣ ديسمبر ١٩٨٢ » .

(٣) صدر القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ونص في مادته الثانية على ما يلي ( الجريدة الرسمية في ١٠/٨/١٩٧٨ - العدد ٣٢ تابع ) .

تستبدل بالمسميات الآتية « القسم العام » ، « القسم الخاص » ، « قسم الدراسات العليا والتخصصية والابحاث » ، « قسم التدريب » المسميات الآتية :

كلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين وكلية الدراسات العليا والتخصصية والبحوث ، وكلية التدريب والتنمية ، على التوالي أينما وردت في القانون .



مادة ٢ - ( مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) تتكون الأكاديمية

من :

- ١ - كلية الشرطة .
  - ٢ - كلية الضباط المتخصصين .
  - ٣ - كلية الدراسات العليا .
  - ٤ - كلية التدريب والتنمية .
  - ٥ - مركز بحوث الشرطة .
- وتعتبر كل من هذه الكليات ومركز البحوث مصلحة عامة .  
ويكون للأكاديمية موازنة خاصة في موازنة وزارة الداخلية .

مادة ٣ - ( مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) يرأس الأكاديمية

مساعد وزير على الأقل يتولى ادارتها وتصريف شئونها والاشراف على تنفيذ قرارات مجلس ادارتها . ويعاون رئيس الأكاديمية نائب للرئيس يتولى التنسيق بين كليات ووحدات الأكاديمية المختلفة ، ومدير لكل كلية ومركز بحوث الشرطة برتبة لواء يتولى الادارة وتصريف الشئون العلمية والادارية والمالية تحت اشراف رئيس الأكاديمية .

مادة ٤ - ( مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) يكون للأكاديمية

مجلس ادارة يشكل برئاسة رئيسها وعضوية كل من :

- أحد أعضاء المجلس الاعلى للشرطة يختاره هذا المجلس سنويا .
- عميد إحدى كليات الحقوق بالجامعات المصرية يختاره مجلس ادارة الأكاديمية سنويا بدد موافقة المجلس الاعلى للجامعات .
- مستشار الدولة رئيس ادارة الفتوى لوزارة الداخلية .
- أحد أعضاء المجلس الاعلى للجامعات المصرية يختاره هذا المجلس سنويا .

- نائب رئيس أكاديمية الشرطة .
- مديرو كليات الأكاديمية ومركز بحوث الشرطة أو من يقوم مقامهم .

- مدير الإدارة العامة لشئون الضباط .
- مدير الإدارة العامة للتنظيم والإدارة لوزارة الداخلية .
- مدير إدارة التخطيط والبحوث والمتابعة لوزارة الداخلية .
- أقدم أعضاء هيئة تدريس المواد القانونية بالأكاديمية .
- أقدم أعضاء هيئة تدريس المواد غير القانونية بالأكاديمية .

وعند غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس أقدم أعضائه في الرتبة من الضباط ويتولى أمانة المجلس مدير إدارة التخطيط والبحوث بالأكاديمية أو من يقوم مقامه .

مادة ٥ — ينعقد المجلس بدعوة من رئيسه وتعتبر اجتماعاته صحيحة إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء ويصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس وتكون المداولات سرية ، وإذا كانت إحدى المسائل المعروضة تمس أحد الأعضاء أو أحد أقربائه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة وجب عليه التنحي .

وفي جميع الأحوال يجب أن تكون قرارات المجلس مسببة .  
وللمجلس أن يدعو إلى جلساته من يرى الاستعانة بهم في بحث المسائل المعروضة عليه دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ٦ — تكون قرارات مجلس الإدارة نافذة من تاريخ اعتمادها من وزير الداخلية وتعتبر معتمدة قانوناً بمجرد خمسة عشر يوماً على رفعها إليه دون أن يعترض عليها كتابة اعتراضاً مسبباً فإذا اعترض عليها كلها أو بعضها أعادها اعترض عليه منها إلى المجلس لاعادة النظر فيه خلال مدة

يحددها ، فإذا أصر المجلس على رأيه أصدر الوزير قراره في الموضوع ويكون هذا القرار نهائيا .

مادة ٧ - يختص مجلس ادارة الأكاديمية بما يأتي :

- ١ - وضع السياسة العامة لنشاط الاكاديمية لاداء مهمتها في مجال التعليم والبحث العلمى والتطبيقات والتدريب بما يتفق مع حاجات الوزارة والتنسيق بين مجالات نشاطها المختلفة بما يحقق تكاملها ، وابداء الراى فى كل ما يتعلق باعداد الضباط ورفع مستواهم وتدريبهم .
- ٢ - وضع نظام قبول الطلاب والدارسين بالاكاديمية وتحديد أعدادهم بما يتفق مع سياسة الوزارة وحاجاتها العملية .
- ٣ - وضع السياسة العامة للمؤلفات العلمية والتطبيقية اللازمة فى مجال نشاط الاكاديمية وفى مجال علوم الشرطة .
- ٤ - وضع نظام الدراسة والتدريب بأقسام الاكاديمية ومناهجها واعتماد نتائج امتحاناتها .
- ٥ - ترشيح أعضاء هيئة التدريس بالاكاديمية والنظر فى نقلهم وندبهم وترقيتهم الى الدرجات العلمية .
- ٦ - اختيار أعضاء لجان الامتحان للمواد القانونية طبقا للوائح الداخلية لكليات الحقوق بالجامعات المصرية .
- ٧ - اختيار أعضاء لجان امتحان المواد غير القانونية .
- ٨ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للاكاديمية .
- ٩ - اعداد مشروع اللائحة الداخلية للاكاديمية .
- ١٠ - الترشيح للبعثات والاجازات الدراسية والمنح والمهام العلمية والتدريب العلمى والعلمى .

١١ - النظر في المسائل التي يرى وزير الداخلية أو أحد الأعضاء عرضاً عليه فيما يتعلق بشئون الأكاديمية .

## الباب الثاني

### في نظام الدراسة وشئون الطلاب والدارسين

مادة ٨ - (١) تتحمل الدولة نفقات تعليم وتدريب وكسوة واطعام وانتقال وإيواء الطلبة المصريين أثناء الدراسة بكليتي الشرطة والضباط المتخصصين ويؤدي الطالب بكل سنة دراسية مبلغاً يقدره مجلس إدارة الأكاديمية بما لا يجاوز خمسة وأربعين جنيهاً في مقابل التأمين الصحي والنشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي ، وتحدد اللائحة الداخلية أوجه تحصيله وصرفه وحالات الإعفاء منه .

ويحصل رسم قيد بكلية الدراسات العليا يحدده مجلس إدارة الأكاديمية بما لا يجاوز عشرين جنيهاً في السنة الدراسية الواحدة . ويجوز لمجلس إدارة الأكاديمية أن يقرر كل عام مبلغاً لا يجاوز خمسة عشر جنيهاً يؤديه الدارس بكلية الدراسات العليا مقابل التأمين الصحي والنشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي بالكلية . وتحدد اللائحة الداخلية أوجه تحصيله وصرفه .

مادة ٩ - تكون الدراسة في جميع أقسام الأكاديمية باللغة العربية إلى جانب ما يقرره مجلس الإدارة من لغات أجنبية . ويجوز أن يكون تدريس مادة أو أكثر بلغة أجنبية .

مادة ١٠ - يشترط أن يكون الطالب بالقبيل بالقبيل العام والخاص .

(١) مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٣٠ - العدد ٣١ (تابع)) والفقرة الثالثة مشافة بقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية - العدد ٤٨ في ١٩٨٧/١١/٢٦) .



- ١ - أن يكون مصري اجنبية .
  - ٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
  - ٣ - ألا يكون قد سبق عليه الحكم بعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة . أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة .
  - ٤ - ألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة بحكم أو بقرار تأديبي نهائى .
  - ٥ - أن يكون مستوفيا شروط اللياقة الصحية والبدنية والسن التى يحددها المجلس الأعلى للأكاديمية .
  - ٦ - ألا يكون متزوجا أثناء قيده بالاكاديمية .
  - ٧ - بالنسبة لطلبة القسم العام يختارون من بين المتقدمين من المصريين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مع مراعاة النسبة المئوية لجمهور درجات النجاح وذلك وفقا للشروط والاوزاع التى يقررها المجلس الأعلى للأكاديمية .
- مادة ١١ - تشكل لجنة قبول الطلاب بالقسمين العام والخاص برئاسة مدير الاكاديمية وعضوية نائب المدير المختص وأقدم ثلاثة من ضباط هذا القسم .
- ولا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها من وزير الداخلية .
- مادة ١٢ - يكون قبول الطلاب بالقسمين العام والخاص تحت الاختبار لمدة أربعة أشهر من تاريخ انتظامهم بالأكاديمية .
- وتنظم اللائحة الداخلية أوضاع واجراءات قبول الطلاب ونظام التثبيت من الصلاحية .
- مادة ١٢ - يضع وزير الداخلية بعد أخذ رأى مجلس إدارة

الأكاديمية شروط قبول الطلاب الأجانب للدراسة بها ونظم الدراسة الخاصة بهم . ولا يفيدون من حكم المادة ٨ من هذا القانون إلا في الأحوال الخاصة التي يحددها وزير الداخلية .

. وتحدد اللائحة الداخلية قيمة المصروفات الدراسية التي يلزمون بأدائها وكيفية الأداء ، وتخصص حصيلتها للخدمات التعليمية بالأكاديمية .

مادة ١٤ - يخضع طلبة القسمين العام والخاص لقانون الأحكام العسكرية في حدود أحكام هذا القانون وتتولى تأديبهم ومحاكمتهم محكمة عسكرية تشكل بقرار من مدير الأكاديمية برئاسة نائب المدير المختص أو من يقوم مقامه وبعضوية ضابطين يعينهما مدير الأكاديمية سنويا ، ويمثل الادعاء ضابط يختاره مدير الأكاديمية سنويا .

وللطالب أن يختار أحد ضباط الأكاديمية ليتولى الدفاع عنه أمام المحكمة ويصدق مدير الأكاديمية على أحكام هذه المحكمة .

وتحدد اللائحة الداخلية الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على طلاب الأكاديمية وسلطة توقيعها .

مادة ١٥ - يفصل الطالب من الأكاديمية في الحالات الآتية :

- ١ - ثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار .
- ٢ - تغيبه عن الدراسة مدة ١٥ يوما متتالية دون عذر مقبول .
- ٣ - فقدته أي شرط من شروط القبول بالأكاديمية .

٤ - إذا رتب الطالب بالقسم العام أكثر من مرة في السنة الدراسية الواحدة ويجوز لمجلس إدارة الأكاديمية منحه فرصة استثنائية في كل من السنتين الدراسيتين النهائيتين بالأكاديمية .

(١) البند «٧» مستبدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/٢٨ - العدد ٣٥ مكرر » والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ - العدد ١٣ (مكرر) ) .

٥ - الحكم عليه من المحكمة العسكرية المشكلة طبقا للمادة ١٤ من هذا القانون .

٦ - بناء على اقتراح مدير الاكاديمية لاسباب تتعلق بالصالح العام أو المواظبة .

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه المادة يكون الفصل بقرار مسبب من مجلس إدارة الاكاديمية ولا ينفذ الا بعد تصديق وزير الداخلية عليه .

ويكون للمفصول من طلبة القسم العام حق استكمال دراسته في احدى كليات الحقوق وفقا للنظم المقررة بها .

مادة ١٥ مكرراً (١) - (مضافة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١) يشترط فيمن يشغل وظائف تدريس المواد القانونية بالاكاديمية أو وظائف تدريس المواد المعاونة التي تقوم بتدريسها كليات أخرى بالجامعات المصرية أن يكون مستوفيا لشروط شغل وظائف هيئة التدريس بالجامعات المصرية طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك . ويكون تعيينهم من بين المعيدین ومساعدی المدرسين وأعضاء هيئة التدريس لأكاديمية ، فاذا لم يوجد من بينهم من يتوافر فيه الشروط المطلوبة جاز التعيين وتتبع في تعيينهم في جميع الوظائف الاجراءات المقررة لذلك في قوانين تنظيم الجامعات المصرية ، ويتولى فحص الانتاج العلمی ان يتقدمون لشغل هذه الوظائف اللجان المختصة بذلك طبقا للقوانين المنظمة للجامعات ، بناء على طلب رئيس الأكاديمية .

وتسرى عليهم فيما يتعلق بنظام توظيفهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم وتأديتهم وكل ما يتعلق بشئونهم الوظيفية : القوانين التي تسرى على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

ويشترط فيمن يشغل وظائف المدرسين المساعدين والمعيدين بالاكاديمية



ما يشترط لشغل وظائف المدرسين المساعدين والمعيدين بالجامعات المصرية كما تسرى عليهم القواعد التي تسرى على المدرسين المساعدين والمعيدين بالجامعات المصرية سواء فيما يتعلق بنظام توظيفهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم وتأديتهم وكل ما يتعلق بشئونهم الوظيفية .

مادة ١٥ مكررا (٢) - ( مضافة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) اذا الشروط المبينة في المادة السابقة في أحد ضباط هيئة الشرطة جاز بعد استيفائه شروط واجراءات التعيين المقررة فيها متحة لقب وظيفة هيئة التدريس أو لقب وظيفة مدرس مساعد أو معيد مع بقائه ضابطا في هيئة الشرطة .

ويتولى التدريس بالاكاديمية ويمنح الفرق بين أول مربوط الوظيفة التي منح لقبها وبين أول مربوط رتبته في هيئة الشرطة اذا كان أعلى منه طوال مدة شغله الوظيفة التي منح لقبها .

كما يمنح الفرق بين بدل الجامعة المقررة لهذه الوظيفة ومجموع البدلات الثابتة المقررة لرتبته في هيئة الشرطة .

ويتولى فحص الانتاج العلمى في هذا الشأن لجنة يشكلها مجلس ادارة الاكاديمية سنويا من بين اساتذة الجامعات وذلك بعد موافقة مجلس الجامعة المختص .

فاذا انتهت خدمة الضابط ، الحاصل على لقب الوظيفة ، من هيئة الشرطة جاز لمجلس ادارة الاكاديمية بناء على طلب الضابط أن يعينه بغير اعلان في الوظيفة التي يحمل لقبها مع احتفاظه بأقدميته العلمية فيها متى توافرت فيه شروط الصلاحية لشغل الوظيفة وتسرى هذه الاحكام على الحاصلين على الدرجات العلمية من كلية الدراسات العليا فيما يتعلق بتدريس مواد الشرطة .



مادة ١٥ مكررا (٢) - ( مضافة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) تجدد اللائحة الداخلية الاقسام العلمية لكليات الاكاديمية وتشكيلها وما يشمله كل قسم من تخصصات .

### الباب الثالث

#### القسم العام

مادة ١٦ - يكون نظام الدراسة بهذا القسم وتحديد المواد ومناهجها ومدتها وعدد ساعاتها ونظام الامتحان ومعاييرها هو ذات النظام الذى تتبعه كليات الحقوق بالجامعات المصرية وفقا لقوانينها ولوائحها ، ويحدد وزير الداخلية بعد أخذ رأى مجلس ادارة الاكاديمية اللائحة الداخلية لاحدى هذه الكليات للعمل بمقتضاها فى هذا القسم .

وتشمل الدراسة بالاضافة الى ما تقدم مواد الشرطة واللغات الأجنبية التى تحددها اللائحة الداخلية للاكاديمية بالنسبة لكل فرقة من الفرق كما تحدد عدد ساعاتها ونظام الامتحان وشروط النجاح فيها .

مادة ١٧ - ( ملغاة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) .

مادة ١٨ - ( ملغاة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) .

مادة ١٩ - ( مستبدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ ) يجوز عند الاقتضاء تعيين مدرسين للغات والمواد المعاونة فى الاكاديمية ممن تتوافر فيهم الصلاحية لذلك . ويخضعون لقانون العاملين المنين بالدولة .  
وتسرى عليهم الاحكام المطبقة على المدرسين خارج هيئة التدريس فى قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية .

مادة ٢٠ - لا يعتبر طالب القسم العام ناجحا الا اذا نجح فى امتحان المواد القانونية طبقا لما هو مقرر فى اللائحة الداخلية لكلية

الحقوق المشار إليها في المادة ١٦ من هذا القانون ، ونجح كذلك في مواد الشرطة والتدريب العسكري والرياضي المشار إليها في المادة ١٦ فقرة ثانية من هذا القانون طبقا لما تقرره اللائحة الداخلية للأكاديمية وبشرط أن يحصل على ٥٠٪ على الأقل من النهاية العظمى للمواد الشرطية .

ويكون ترتيب نجاح طلبة السنة النهائية على أساس ما حصلوا عليه من درجات في المواد القانونية خلال العام الدراسي النهائي ، ومضافا إليها متوسط الدرجات التي حصل عليها في مواد الشرطة والتدريبات العسكرية والرياضة والسلوك و: لوائحها خلال سنى الدراسة التي قضاها بالأكاديمية ، على ألا يحسب للطلاب الا النهاية الصغرى للمادة أو للمواد التي أعاد فيها الامتحان بالنسبة لغير المواد القانونية .

مادة ٢١ - يمنح وزير الداخلية من أتم الدراسة بنجاح في هذا القسم شهادة الليسانس في الحقوق وفي علوم الشرطة ويكون للحاصل على هذه الشهادة جميع الحقوق التي يخولها شهادة الليسانس في الحقوق من الجامعات المصرية .

## الباب الرابع

### القسم الخامس

مادة ٢٢ - يقبل للدراسة بهذا القسم خريجو الجامعات أو المعاهد العليا المصرية أو الحاصلون على شهادة معادلة لها .

ويحدد وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة التخصصات المختلفة والعدد الذى يقبل سنويا منها في ضوء حاجة الوزارة .

مادة ٢٣ - (١) ( مستبدلة بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٧٦ ) يشترط فيمن يقبل للدراسة بهذا القسم بالإضافة الى الشروط المبينة بالمادة ١٠ عدا البند ٦ من هذا القانون ألا يكون قد مضى على حصوله على المؤهل الجامعي أكثر من سنة ميلادية .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية - بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة - أن يقبل للدراسة بالقسم الخاص أصحاب التخصصات الفنية من العاملين المدنيين بوزارة الداخلية الحاصلين على المؤهلات المشار ليها في المادة ٢٢ عند العمل بهذا القانون ، وذلك بالشروط والاوزاع التي يحددها وزير الداخلية .

ولوزير الداخلية أن يقرر اعتبار من يتم منهم الدراسة بنجاح ضابط شرطة ومنحه الرتبة النظامية المقابلة لدرجته بما لا يجاوز رتبة المقدم مع احتساب أقدميته في هذه الرتبة اعتبارا من تاريخ ترقيته في وظيفته المدنية أو من تاريخ بلوغ مرتبه في تلك الوظيفة بداية مربوط الرتبة النظامية المقابلة لدرجته أيهما أفضل ، وذلك دون الاخلال بترتيب الاقدمية المالية فيما بينهم .

فاذا كان الضابط الذي يليه في الاقدمية من خريجي كلية الشرطة قد رقى الى رتبة أعلى عند تحديد الاقدمية طبقا للفقرة السابقة منيح هذه الرتبة بما لا يجاوز رتبة المقدم ، ويحتفظ بمرتبه اذا جاوز بداية مربوط الرتبة التي عين عليها بما لا يجاوز نهاية مربوطها .

وتسرى أحكام هذه المادة بأثر رجعي من تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة .

---

(١) مستبدلة بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٨/٢٨ العدد ٣٥ « مكرر » ) والفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/١٠ العدد ٢٢ « تابع » ) .

مادة ٢٤ - ( مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) يمنح وزير الداخلية من يتم الدراسة بهذه الكلية بنجاح شهادة الدبلوم في مواد الشرطة ويعين ضابطا بهيئة الشرطة برتبة ملازم أول ، ويكون تعيينه تحت الاختبار لمدة سنة ، يجوز مدها طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة .

مادة ٢٥ - ( مستبدلة بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٧٦ ) تكون مدة الدراسة بهذا القسم سنة دراسية واحدة وتشمل الدراسة مواد الشرطة والتدريب العسكري والرياضي التي تحددها اللائحة الداخلية .

ويمنح الدارسون بهذا القسم مكافأة خلال مدة الدراسة نوازي المرتب المقرر للمؤهل الجامعي الحاصلين عليه .

وإذا كان من العاملين بوزارة الداخلية فيستمر في صرف مستحقاته التي يتقاضاها في وظيفته الأصلية .

مادة ٢٥ مكررا - (١) يوضع خريجو كلية الضباط المتخصصين في تشف اقدمية واحد مع زملائهم خريجي كلية الشرطة مع حساب اقدمية لهم في الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة في الكلية التي تخرجوا فيها بنجاح ومن سنوات الدراسة المقررة بكلية الشرطة . وتعتبر سنة الامتياز بكلية الطب وسنة التدريب الاجباري لخريجي المعهد العالي للملاج الطبيعى سنة دراسية .

فاذا وقع التاريخ الذي ترتد اليه اقدمية خريجي كلية الضباط المتخصصين في ذات اليوم الذي ترجع اليه اقدمية زملائهم خريجي كلية الشرطة فيراعى توزيعهم وفقا لنسبتهم العددية الى زملائهم خريجي كلية

(١) مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ٣٠/٧/١٩٨١ العدد ٣١ « تابع » ) والفقرة الاولى مستبدلة بالقانون ٣١ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية في ٢٧/٦/١٩٨٥ - العدد ٢٦ تابع « أ » )



الشرطة على أن يبرأ الكشف بالنسبة المخصصة للضباط خريجي كلية الشرطة بحيث يوضع عدد من الضباط خريجي كلية الشرطة بقدر نسبتهم العددية ويليههم أحد الضباط خريجو كلية الضباط المتخصصين وهكذا .

وتسرى أحكام هذه المادة بأثر رجعي من تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة .

### الباب الخامس

#### قسم الدراسات العليا والتخصصية والأبحاث

مادة ٢٦ - ( مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) يقبل للدراسة بهذه الكلية ضباط الشرطة ممن تتوافر فيهم الشروط التي يحددها وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ومجلس إدارة الأكاديمية ويكون نظام الدراسة بالكلية وتحديد مدتها وعدد ساعاتها ونظام الامتحان ومعاييرها في ضوء النظم التي تتبعها أقسام الدراسات العليا بالجامعات المصرية - وتشمل الدراسة إحدى مجموعات مواد علوم الشرطة على الوجه الذي تبينه اللائحة الداخلية للأكاديمية .

ويمنح الناجح في كل مجموعة دبلوم التخصص في هذه المجموعة .

مادة ٢٧ - ( مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) يمنح مجلس إدارة الأكاديمية درجة الماجستير في علوم الشرطة لمن يحصل على دبلوم من الدبلومات المشار إليها في المادة السابقة أو على أحد هذه الدبلومات ودبلوم في الدراسات العليا من إحدى الجامعات المصرية أو الأجنبية المعادلة لها ، التي يقرر مجلس الأكاديمية اعتبارها متصلة بعلوم الشرطة وذلك وفقا للنظام والأوضاع التي تحددها اللائحة الداخلية .

مادة ٢٨ - ( مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ) تنظم اللائحة الداخلية شروط وأوضاع منح درجة دكتور في علوم الشرطة لمن يحصل ( م ٣٥ - موسوعة مصر ج ١٦ )

على درجة الماجستير وذلك بعد تقديم رسالة علمية في أحد مجالات علوم الشرطة وتطبيقها ويجوز لمجلس إدارة الأكاديمية أن يمنح درجة الدكتوراه الفخرية في علوم الشرطة لمن يقدم خدمات قومية أو أعمالاً أو بحوثاً تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء في جهاز الشرطة .

## الباب السادس

### قسم التدريب

مادة ٢٩ - يتولى هذا القسم الدراسات التدريبية والتطبيقية لضباط الشرطة لزيادة الخبرة النظرية أو التطبيقية ورفع مستوى الأداء وذلك في فرع أو أكثر من فروع مواد الشرطة التي تحددها اللائحة الداخلية للأكاديمية ، كما تحدد مواد الدراسة وبرامجها ومدتها ونظام الامتحان والنجاح فيها .

مادة ٣٠ - يتولى هذا القسم التدريب العلمي لضباط الشرطة لرفع مستوى كفايتهم وأدائهم سواء في مواد الشرطة أو المواد العسكرية أو الرياضية أو غيرها .

وتحدد اللائحة الداخلية برامج التدريب ونظمه ومدده وشروط القبول به ، وتقدير مستوى الكفاية فيه أو نظام الامتحان .

## الباب السابع (١)

### مركز بحوث الشرطة

مادة ٣١ - يتولى مركز بحوث الشرطة اجراء الابحاث العلمية والتطبيقية في علوم الشرطة ومجالات عملها بما يكفل ايجاد الحلول الملائمة لمشكلات العمل طبقا للاساليب العلمية الحديثة وتشجيع النشاط العلمي

(١) مستبدلة بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٣١ - العدد ٣١ «تايح» ) .

التأليف والترجمة والنشر في مجالات الشرطة المختلفة وذلك في إطار السياسة العامة للدولة ووزارة الداخلية .

مادة ٣٢ - على جميع مصالح الوزارة وأداتها أن تقدم الى مركز بحوث الشرطة نتائج ما قد تصل اليه من أبحاث علمية أو تطبيقية أثناء أدائها لعملها أو ما يتكشف لها أثناء ذلك من معلومات أو بيانات ، وعلى المركز أن يخطر المصالح والادارات المختصة بنتائج ما تنتهي اليه الابحاث التي تجريها أو ما يتكشف لها من معلومات أو بيانات وذلك كله لتحقيق التعاون والتكامل بين نشاط الاكاديمية ونشاط تلك الجهات .

### الباب الثامن (١)

#### أحكام عامة

مادة ٣٣ - يلتزم خريج أى من كليتى الشرطة والضباط المتخصصين بخدمة الشرطة مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ التخرج ، والا التزم برد نصف نفقات الدراسة التي تكبدتها الاكاديمية ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة اعفاء الضابط من هذا المبلغ أو جزء منه اذا كان تركه خدمة هيئة الشرطة للالتحاق بعمل من أعمال الدولة المختلفة .

وكل طالب بكليتى الشرطة أو الضباط المتخصصين يترك الدراسة بغير عذر مقبول يلتزم بالتضامن مع ولى أمره بدفع جميع النفقات التي تحملتها الاكاديمية خلال فترة دراسته بها .

ويجوز أداء المبالغ المستحقة على أقساط .

مادة ٣٤ - يصدر وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة

(١) مضاف بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٧/٣٠ - العدد ٣١ « تابع » ) .

ومجلس الأكاديمية اللائحة الداخلية للأكاديمية (١) ولائحتها المالية والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣٥ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون كما يلغى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بنظام كلية الشرطة .

مادة ٣٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٥ ( ٣٠ أغسطس سنة ١٩٧٥ ) .

---

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة ( الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١١/٢٧ - العدد ٢٧٢ ) ، المعدل بالقرار رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٧٧ ( النشرة التشريعية لعام ١٩٧٧ ص ٤٥٨٥ ) والقرار ٤٥٣ لسنة ١٩٨٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٩/١٩ - العدد ٤٥٣ ) .



## القسم الثالث

### في العمد والمشايخ

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨

في شأن العمد والمشايخ (١) و (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

## الباب الأول

### أحكام عامة

مادة ١ — ( الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ )  
يكون لكل قرية عمدة .

وتلغى وظيفة العمدة من أية قرية بها نقطة شرطة .

ولمدير الأمن بالمحافظة — لاعتبارات تتعلق بالأمن — أن يحيل بصفة مؤقتة أعمال ويظفة عمدة قرية لمى أحد رجس الشرطة .

مادة ٢ — يجوز تقسيم القرية الى حصص . وتتأ الحصة أو تلغى أو تضاف الى حصة أخرى في القرية ذاتيا بقرار من لجنة العمد والمشايخ بعد اعتماد وزير الداخلية .

وللجنة المشار إليها أن تعتبر العزبة أو الكثر أو النزلة أو النجع حصة أو حصصا في القرية .

---

(١) الجريدة الرسمية في ٧ سبتمبر ١٩٧٨ - العدد ٢٦ .  
(٢) الغى نظام مشايخ الأقسام ونشرت بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ ( الجريدة الرسمية في ١٣/٢/١٩٦٣ - العدد ٣٨ ) .

ويكون لكل حصة شيخ منها ، كما يكون لها قائمة تقيد بها سنويا  
أسماء سكانها المقيدين بجدول انتخاب القرية .

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون طريقة انشاء الحصص والغائما  
وتعديلها وتنظم كذلك طريقة القيد في هذه القوائم .

## الباب الثانى

### الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عمدة أو شيخا

مادة ٣ — ( البند الخامس مستبدل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ )  
يجب فيمن يعين عمدة أو شيخا توافر الشروط الاتية :

- ١ — أن يكون مصرياً من الذكور ومقيداً بجدول انتخابات القرية .
- ٢ — أن يكون حسن السمعة ، وغير محروم من مباشرة حقوقه  
السياسية أو موقوف حقه فيها .

وإذا كان قد سبق فصله تأديبياً ، يجب أن يكون قد مضت خمس  
سنوات على تاريخ اعتماد قرار الفصل .

٣ — ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية .

٤ — أن يجيد القراءة والكتابة ، ويجوز لمدير الامن اعفاء المرشح  
لأن يكون شيخاً من هذا الشرط ، إذا كان مرشحاً وحيداً .

٥ — ألا تقل حيازة من يرشح للعمدية عن خمسة أفدنة ملكاً بزممام  
القرية أو القرى المجاورة لها ، أو أن يكون له معاش شهري أو دخل ثابت  
من عقار مملوك له — لا تعد منه الاراضى الزراعية — لا يقل عن أربعين  
جنيهاً شهرياً ، أو أن يكون له دخل ثابت من مجموع الاعوية السابقة لا  
يقل عن أربعين جنيهاً شهرياً .

وبالنسبة لمن يرشح للشيخة ، فيشترط أن يكون حائزاً لأرض زراعية  
أيا كانت مساحتها بزممام القرية أو القرى المجاورة لها ملكاً أو إيجاراً

أو أن يكون له معاش شهري أو دخل ثابت من عقار لا يقل عن خمسة عشر جنيها شهريا .

ويجوز لوزير الداخلية عدم التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذا البند إذا لم تتوافر هذه الشروط في جميع المرشحين عند تعدادهم - أو في المناطق غير الزراعية ، أو إذا أعيد فتح باب الترشيح وتقدم للترشيح واحدا أو أكثر .

### الباب الثالث

#### في تعيين العمدة أو الشيخ

مادة ٤ - يصدر مدير الأمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ خلو وظيفة العمدة أو الشيخ قرارا بفتح باب الترشيح ويعرض هذا القرار لمدة عشرة أيام من تاريخ صدوره في الأماكن التي يحددها .

ولكل من تتوافر فيه شروط الترشيح المنصوص عليها في المادة (٣) أن يتقدم بطلب مكتوب بترشيح نفسه الى مدير الأمن بالنسبة الى وظيفة العمدة والى مأمور المركز بالنسبة الى وظيفة الشيخ وذلك حتى نهاية العشرين يوما التالية لفتح باب الترشيح ، وتفيد طلبات الترشيح على حسب ترتيب ورودها في سجل خاص ويعطى عنها ايصالات .

ويتحقق مدير الأمن أو مأمور المركز من توافر هذه الشروط في المرشحين لوظيفة العمدة أو الشيخ على حسب الاحوال خلال العشرة الايام التالية لانتهاء مدة الترشيح ، ويبت فيها بالقبول أو الرفض .

ويخطر من لم تقبل أوراق ترشيحه بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول موضحا به أسباب الرفض وتحدد اللائحة التنفيذية جميع الاجراءات التي تتبع منذ فتح باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخاب .

مادة ٥ - يعرض في الأماكن التي يحددها مدير الأمن كشف بأسماء

الذين قبلت أوراق ترشيحهم مدة عشرة أيام من تاريخ انتهاء المدة المحددة ، للبت في طلبات الترشيح .

ولكل من رفض طلب ترشيحه أن يطلب قيد اسمه بالكشف ونحو من كان اسمه مقيدا به أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه به بغير وجه حق .  
وتقدم هذه الطلبات كتابة بالنسبة الى وخيفة العمدة أو الشيخ الى مدير الأمن ، خلال مدة العرض والعشرة الأيام التالية لها ويعطى عنها ايصالا بالاستلام .

مادة ٦ - تفصل في طلبات الترشيح الخاصة بوظيفتي العمدة والشيخ لجنة مؤلفة من مدير الأمن أو نائبه في حالة غيابه رئيسا وقاض تعينه الجمعية العمومية للمحكمة التي تقع في دائرتها القرية محل طلبات الترشيح وأحد وكلاء النيابة الذي يعينه رئيس النيابة المختصة وعضوين من لجنة العمدة والمشايخ أحدهما عن المركز أعضاء ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور أربعة من أعضائها بما فيهم الرئيس وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات .

ويخطر بها صاحب الشأن ولن استبعد اسمه أن يطعن في قرار لجنة الطعون أمام وزارة الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه القرار أو ابلاغه به كتابة .

ولوزير الداخلية خلال شهر من تاريخ ابلاغه بالطعن أن يصدر قرارا بما يراه وتخطر به المديرية لاخطار صاحب الشأن والا اعتبر قرار اللجنة في شأنه لاغيا ويدرج اسمه في كشف المرشحين .

مادة ٧ - تتم اجراءات انتخاب العمدة خلال المثلثين يوم التالية للفصل في طلبات الترشيح وذلك بقرار يصدره مدير الامن بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم بجداول انتخاب القرية لانتخاب العمدة . وذلك قبل الميعاد المحدد للانتخابات بمسرة أيام على الأقل ويعرض نقرأ فيمعه قائمه



باسماء المرشحين على باب ديوان المركز وفي الاماكن التي يحددها مدير الامن مدة السبعة الايام السابقة على يوم الانتخاب .

ويتم الانتخاب بالاقتراع السرى .

وفي جميع الاحوال اذا لم يقبل الترشيح لوظيفة العمدة غير شخص واحد تحال الأوراق على لجنة العمدة والمشايخ لتقرير تعيينه بلا حاجة الى تباع اجراءات الانتخاب بالنسبة اليه .

مادة ٨ - يبدى الناخبون رأيهم في انتخاب العمدة أمام لجنة أو أكثر تشكل من موظف عمومي لا تقل فئته الوظيفية عن الرابعة رئيسا ومندوب عن كل مرشح تختاره من بين المقيدین بجداول انتخاب القرية وأحد الموظفين العموميين لا تقل فئته الوظيفية عن الثامنة كسكرتير اللجنة

وتشكل لجنة عامة للإشراف على الانتخاب من ضابط لا تقل رتبته عن عقيد وعضوى لجنة العمدة والمشايخ في المركز وتحدد واجباتها واختصاصاتها اللائحة التنفيذية .

وبالنسبة لانتخاب الشيخ تؤلف اللجنة برئاسة ضابط شرطة لا تقل رتبته عن رائد ومندوب عن كل مرشح يختاره من الناخبين المقيدین بجداول انتخاب القرية وأحد الموظفين العموميين لا تقل فئته الوظيفية عن الثامنة كسكرتير اللجنة .

ويحدد مدير الأمن بقرار منه مقر لجان الانتخاب كما يعين رؤساء اللجان وسكرتيرها .

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية ادلاء الناخبين بأصواتهم وقواعد اشتراك مندوبى المرشحين والاعضاء في لجان الانتخاب طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية .

مادة ٩ - تتكون لجنة فرز أصوات الناخبين من

— رئيس لجنة الاشراف ..... رئيسا

— عضو لجنة الاشراف ..... أعضاء

— رؤساء لجان الانتخاب ..... أعضاء

— المرشحين أو مندوب عن أى منهم ..... أعضاء

ويحدد مدير الأمن بقرار منه مقرا للجنة .

مادة ١٠ — يتم انتخاب العمدة أو الشيخ بالاغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت وعلى رئيس لجنة الفرز اعلان اسم المنتخب فور انتهاء عملية الفرز .

وإذا لم يحصل أحد المرشحين على الاغلبية المطلقة فعلى رئيس اللجنة أن يحدد موعدا يعلنه على الحاضرين لاعادة الانتخاب خلال عشرة أيام بين المرشحين اللذين نالا أكثر عدد من الاصوات ، فاذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما فى الانتخاب المعاد .

وفى هذه المرة يكون الانتخاب بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات الصحيحة التى أعطيت . فاذا حصل اثنان فأكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقتضت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة .

ويعرض منحصر لجنة الفرز على لجنة العمدة والمشايخ للتحقق من سلامة الاجراءات ومطابقتها للقانون وتصدر قرارها بتعيين الفائز عمدة أو شيخا .

مادة ١١ — يرفع قرار لجنة العمدة والمشايخ بتعيين العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده وله إعادة الاوراق الى اللجنة مشفوعا بملاحظات لتصحيح الاجراءات من آخر اجراء تم صحيحا . فاذا تمسكت اللجنة برأيها كان للوزير أن يتخذ ما يرى ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا .

وفي جميع الاحوال يجب أن يتم تعيين العمدة أو الشيخ خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الانتخاب والا اعتبر العمدة أو الشيخ معينا بحكم القانون بنهاية الثلاثة الأشهر المشار إليها .

ويسلم مدير الأمن الى العمدة قرار تعيينه موقعا من وزير الداخلية ويسلم الى الشيخ قرار تعيينه موقعا من مدير الأمن .

وفي جميع الاحوال يجب أن يتم شغل وظيفة العمدة أو الشيخ خلال السنة التالية لخلو الوظيفة على الأكثر .

مادة ١٢ - لكل من تقدم للترشيح لوظيفة العمدة أو الشيخ وقبلت أوراقه الحق في الطعن في انتخابات العمدة أو الشيخ كتابة الى مدير الأمن في خلال أسبوع من تاريخ اجراء الانتخاب ، ويجب أن يتضمن الطعن كافة الأسباب التي يقوم عليها ، ويعطى عن هذا الطعن ايصال بالاستلام ولا تقبل بعد انقضاء هذا الميعاد أى شكوى أو طعن في صحة الانتخابات أمام جهات الادارة .

مادة ١٣ - ( الفقرة الثانية مضافة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ ) يستمر العمدة أو الشيخ شاغلا وظيفته مدة خمس سنوات ميلادية من تاريخ اعتماد تعيينه فيها ، وتعتبر الوظيفة خالية من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة الا اذا صدر قرار من وزير الداخلية بمد هذه المدة خمس سنوات أخرى تبدأ من اليوم التالى لانتها المدة السابقة .

ولوزير الداخلية مد مدة الشيخ أكثر من مرة طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار منه ، ويسرى هذا الحكم على الشياخات التي سبق خلوها ولم يفتح باب الترشيح لشغلها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

## الباب الرابع

### لجنة العمد والمشايخ

مادة ١٤ - تكون في كل مديرية أمن لجنة تسمى لجنة العمد والمشايخ تختص بالنظر في مسائل العمد والمشايخ وما يتعلق بهم وفقا لاحكام هذا القانون وتشكل من :

مدير الأمن أو نائبه في حالة غيابه ..... رئيسا

مفتش وزارة الداخلية .....  
رئيس النيابة أو القائم بعمله في حالة غيابه .....  
العضوين المنتخبين عن المركز الذي تتبعه القرية المعروض أعضاء  
مسائلها على اللجنة فاذا غاب أحدهما يعين مدير الأمن  
بدلا منه من الأعضاء المنتخبين عن المراكز الأخرى في المحافظة

وتصدر قرارات اللجنة بالاغلبية المطلقة .

مادة ١٥ - تجتمع لجنة العمد والمشايخ بناء على طلب الرئيس مرة على الأقل كل شهرين وتعرض عليها جميع أوراق العمد والمشايخ المختصة بالنظر فيها طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة ١٦ - ينتخب عن كل مركز لعضوية لجنة العمد والمشايخ في النصف الاول من شهر أكتوبر في الميعاد والمكان اللذين يحددهما مدير الأمن وبالطريقة المبينة بعد ، اثنان من العمد الحاليين ، وتكون مدة عضويتيها سنتين تبدأ من أول يناير ، واذا خلا مكان أحد الاعضاء المنتخبين قبل انتهاء المدة قرر مدير الأمن اجراء انتخاب تكميلى وننتهى مدة عضوية المنتخب بانتهاء مدة من حل محله وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات الترشيح لعضوية اللجنة المذكورة .

وتتألف لجنة الانتخاب برئاسة مأمور المركز أو نائبه وعضوية اثنين



من العمدة غير المرشحين يتم اختيارهما بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويدعو الأمور عمد البلاد العاملين لانتخاب أعضاء اللجنة من بين المرشحين ويكون الانتخاب بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجوز للمرشحين والعمد الذين انتخبوا في عملية الانتخاب الطعن لدى وزارة الداخلية فيمن انتخب أو في عملية الانتخاب وذلك في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إجراء الانتخاب . ويكون توقيع طالب الطعن مصدقا عليه من إحدى جهات التوثيق وإذا فقد أحد الأعضاء شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة أصدر وزير الداخلية قرارا بسقوط العضوية عنه .

ويصدر وزير الداخلية قراره في شأن الأعضاء المنتخبين للجنة العمدة والمشايع في ظرف ستين يوما من تاريخ انتهاء ميعاد الطعن والا اعتبر فوات هذا الميعاد بمثابة قرار باعتماد نتيجة الانتخاب . ولا يباشر العمدة الموقوف عن عمله عضوية اللجنة مدة وقفه .

## الباب الخامس

### في وظيفة العمدة أو الشيخ واختصاصاتهما

مادة ١٧ - عمدة القرية ومشايخها مسئولون عن حماية أمن القرية بمنع الجرائم وضبط ما يقع منها وإجراء المصالحات والعمل على فض المنازعات والتوفيق بين المتخاصمين وكل ما من شأنه الحفاظ على الأمن العام . وعليهم في دائرة عملهم مراعاة أحكام القوانين واللوائح واتباع الأوامر التي تبلغ اليهم من جهات الإدارة .

مادة ١٨ - يجب على كل من العمدة أو الشيخ أن يقيم في القرية المعين بها وإذا كانت القرية مكونة من عدة عزب أو كهوز أو نجوع أقام

العمدة في العزبة أو الكفر أو النجع المعتبر مقرا للعمدية ما لم يقرر مدير الأمن غير ذلك مراعاة لسهولة المواصلات وصالح الأمن .

مادة ١٩ - اذا منع العمدة أو الشيخ مانع من القيام بوظيفته تدب مدير الأمن أكبر مشايخ القرية سنا فاذا تساؤوا فالأقدم ليقوم بأعماله مؤقتا .

مادة ٣٠ - يجب على العمدة أو الشيخ الذي يقدم استقالته أن يستمر في عمله الى أن يبلغه مدير الأمن قبولها ويجب أن يبت فيها خلال ستين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة .

ويجوز لمدير الأمن خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد العمدة أو الشيخ أو لاثامه في جناية أو جنحة الى أن يتم الفصل في ذلك نهائيا .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية قبول الاستقالة في جميع الاحوال كما يجوز له قبولها مع التجاوز عن السير في الاجراءات التأديبية .

مادة ٢١ - لا يجوز أن يجمع العمدة أو الشيخ بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة ، اذا كان من شأن ذلك الاضرار بأداء واجبات وظيفته أو كان هذا العمل غير متفق مع مقتضياتها .

على أنه يجوز لوزير الداخلية أن يأذن للعمدة أو الشيخ بصفة مؤقتة في عمل معين بشرط ألا يتعارض هذا العمل مع واجبات وظيفته .

مادة ٢٢ - ( مستبدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ ) اذا تم انتخاب أو تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال شغله لوظيفة العمدة ويعتبر متفرغا لعمله كعمدة ويتمتع بجميع مميزات وظيفته الأصلية ، ويتقاضى مرتبتها والبدلات المقررة لها من جهة عمله الأصلية .

## الباب السادس

### في فصل العمدة والمشايخ اداريا ومحاكمتهم

#### امام لجنة العمدة والمشايخ

مادة ٢٣ - اذا فقد العمدة أو الشيخ شرطاً من الشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو تبين أنه كان نافذاً لاحداها أو أصبح ظاهر الغجر عن أداء واجباته أو قرر قومسيون طبي المحافظة عدم لياقته ، أصدر مدير الأمن قراراً باحالته الى لجنة العمدة والمشايخ للنظر في فصله .

واذا قصر العمدة أو الشيخ أو أهمل في القيام بواجبات وظيفته ومقتضياتها أو أخل باعتباره ، جاز لمدير الأمن بعد سماع أقواله أن يوقع عليه جزاء بالانذار أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً .

ولمدير الأمن أن يحيل العمدة أو الشيخ الى لجنة العمدة والمشايخ المنصوص عليها في المادة (١٤) اذا رأى أن ما وقع من أيهما يستوجب جزاء أشد وتكون الاحالة بقرار يتضمن وصف التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها . وللجنة أن توقع جزاء بالانذار أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بالفصل من الوظيفة .

ولا يجوز بأية حال أن يزيد مجموع الغرامات على الحد الأقصى مهما تعددت التهم المنسوبة اليه . ويجوز تحصيل هذه الغرامة بطريق الحجز الإداري .

مادة ٢٤ - لمدير الأمن أن يوقف العمدة أو الشيخ عن أعمال وظيفته أثناء أي تحقيق معه ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر ، واذا رأى مد مدة الوقف أحال العمدة أو الشيخ الى لجنة العمدة والمشايخ وكل عمدة أو شيخ يحبس حبساً احتياطياً أو تنفيذياً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه .

مادة ٢٥ - لوزير الداخلية - لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة - أن يصدر قرارا بفصل العمدة أو الشيخ اداريا بعد موافقة لجنة مكونة من وكيل وزارة الداخلية المختص رئيسا ، وعضوية رئيس ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الداخلية أو من يقوم مقامه والمحامي العام أو من يقوم مقامه بعد سماع دفاع العمدة أو الشيخ المطلوب فصله .

ويحرم العمدة أو الشيخ المفضل من حق الترشيح لوظيفة العمدة أو الشيخ مدة خمس سنوات ميلادية من تاريخ صدور قرار الفصل .

مادة ٢٦ - تبلغ القرارات التأديبية التي تصدرها لجنة العمدة والمشيخ الى وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها للنظر في اعتمادها .

وللوزير حق الغاء الجزاء أو خفضه .

مادة ٢٧ - تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٤) بمحاكمة العمدة والمشيخ عما يقع منهم مخالفا لاحكام القوانين واللوائح التي تنظر مخالفتها أمام لجان ادارية ، وتطبق اللجنة في هذه الحالة العقوبات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المذكورة .

وتتبع في شأن هذه القرارات ما نصت عليه المادة السابقة .

ويصدر قرار الاحالة من مدير الأمن ويتضمن بيان التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم وبيانا موجزا بالأدلة عليها .

مادة ٢٨ - للعمدة أو الشيخ حق توكيل محام للدفاع عنه اذا قدم للمحاكمة التأديبية .



## الباب السابع

## أحكام ختامية وانتقالية

مادة ٢٩ - يمنح العملة مكافأة مقدارها مائة وعشرون جنيها سنويا .

مادة ٣٠ - تسرى أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣١ - يسرى هذا القانون على الجهات التي عوملت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايخ والمحافظات التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الداخلية (١) .

والى أن تصدر القرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالقرارات المعمول بها حاليا الى أن تعدل أو تلغى .

وعند تطبيق هذا القانون في احدى المحافظات لأول مرة يتولى وزير الداخلية اختصاص تشكيل جميع اللجان التي نص عليها .

مادة ٣٢ - يعلن عن فتح باب الترشيح لوظائف العمد والمشايخ الخالية عند العمل بهذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

مادة ٣٣ - يصدر وزير الداخلية للائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(١) صدر قرار وزير - حية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن سريان أحكام قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ على محافظة الوادي الجديد ( التوسيع المصري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٩ - العدد ٢٦ ) ثم توالى قرارات وزير الداخلية بأرجاء صدور قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المشرع وذلك لعدد مختلف آخره ( ١٩٨٠ - القرار ١٦٨٩ لسنة ١٩٨٧ - التوسيع المصري في ١٠/٢/١٩٨٨ - العدد ٢٨ ) .

مادة ٣٤ - يلغى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمدة  
والمشايع .

ومع ذلك يستمر العمل باللوائح المعمول بها حاليا الى أن تصدر  
اللائحة التنفيذية لهذا القانون . كما يلغى كل حكم يخالف أحكامه .

مادة ٣٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره (١) .

صدر بمراسمة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٣٩٨ ( ٢٤ أغسطس  
سنة ١٩٧٨ ) .

---

(١) نشرت هذه الفقرة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في  
٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨ - العدد ٤٠ .

قرار وزير الداخلية رقم ٢٣١٠ لسنة ١٩٧٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨

في شأن العمدة والمشايخ (١)

## وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون  
نظام العاملين المدنيين بالدولة .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين  
بالقطاع العام ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمدة والمشايخ .

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن مباشرة الحقوق  
السياسية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ باللائحة التنفيذية للقانون  
رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ ، في شأن العمدة والمشايخ .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

## الباب الأول

### في أعداد قوائم الحصص

مادة ١ - يكون لكل حصة قائمة تشمل أسماء أفرادها المقيدين  
بجدول انتخاب القرية سواء كانوا من الذكور أم من الإناث وتقوم بتحرير  
هذه القوائم لجنة برئاسة العمدة وعضوية شيخ الحصة والمأذون ،

(١) "الوقائع المصرية" في ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٤٦ "تابع"

ولأمور عند الاقتضاء أن يختار لعضوية هذه اللجنة من يجسن القراءة والكتابة من ناخبي الحصة ، وتقييد أسماء أفراد الحصة بأرقام سلسلة في سجل يعد لذلك ويختتم بخاتم مديرية الأمن ، وتحرر القائمة من نسختين بوقعهما أعضاء اللجنة في أول سطر خال من الكتابة بعد كتابة الأسماء وبيان عددها بالأرقام والحروف كما يوقعهما المأمور أو نائبه ، وتحفظ إحدى النسختين لدى العمدة والثانية لدى المأمور .

مادة ٢ - لا يجوز ادخال أى تعديل على قوائم الحصص أثناء السنة إلا في الحدود التى بينها المادة الحادية عشرة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - تجتمع لجنة تحرير القوائم بكل قرية في الأسبوعين التاليين لميعاد الانتهاء من المراجعة السنوية لجداول انتخاب القرية ، لمراجعة قوائم الحصص وتعديلها طبقا لما هو وارد في جدول الانتخاب العام الخاص بالقرية وذلك بإضافة أسماء من أضيفوا إليه وحذف الاسماء التى حذفت منه . ويكون الحذف بشطب الاسم شطبا ماديا والتأشير بأسبابه مع توقيع رئيس اللجنة وتكون الاضافة بتعليق الاسماء الجديدة مع استمرار الرقم المسلسل وبيان السبب في كل حالة ويوقع رئيس اللجنة وأعضاؤها في نهاية التعديل .

وتقوم اللجنة بتنفيذ التعديلات التى تمت في نسخة المركز أو المركز بحيث تتطابق النسختان تماما .

## الباب الثانى

### في إنشاء الحصص والفائها وتعديلها

مادة ٤ - يجوز لجماعة من حصة واحدة أو أكثر أن تطالب الى المأمور المركز أو القسم إنشاء حصة خاصة بها وعلى المأمور بحث هذا الطلب على الوجه الآتى :



- ( أ ) التحقق من جدية الطلب وصحة صدوره عن الطالبين .  
 ( ب ) تقاسب عدد الطالبين مع عدد أفراد الحصص الأخرى في  
 القرية .

( ج ) إقامة راغبو إنشاء الحصة في مساكن متجاوزة تشبكل في  
 مجموعها كتلة سكنية واحدة .

- ( د ) وجود عدد بين الطالبين تتوافر فيهم شروط الترشيح للشيخة .  
 ( هـ ) أثر إنشاء الحصة الجديدة على الأمن العلم في القرية .

وعليه أن يرسل الأوراق ومعها كشف بأسماء أفراد الحصة المطاوعة  
 ونتيجة البحث الى مدير الأمن ليحيله الى لجنة العهد والمشايع للنظر فيه .  
 ويتم إنشاء قائمة الحصة الجديدة في الموعد المعين لتعديل القوائم .

**مادة ٥ -** اذا ترتب على انفصال أفراد من احدى الحصص أن أصبح  
 عدد الباقيين فيها ضئيلا فلمدير الأمن بعد أخذ رأى اللجنة وهأمور المركز  
 في القسم أن يعرض الأمر على لجنة العهد والمشايع للنظر في إلغاء الحصة  
 برفق شيخها . ويجوز للجنة أن تنظر في الأمرين معا في جلسة واحدة  
 يترتب على إلغاء الحصة تخيير أفرادها في الانضمام الى الحصة  
 الأخرى ويتم ذلك في الموعد المحدد لتعديل القوائم .

### الباب الثالث

#### في تعيين العهد والمشايع

#### الفصل الأول

#### في الترشيح لوظيفة العهد أو الشيخ

**مادة ٦ -** عند خلو وظيفة العهد أو الشيخ يصدر مدير الأمن قرارا  
 بفتح باب الترشيح لها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ خلو الوظيفة .  
 ويعرض هذا القرار لمدة عشرة أيام في القرية بالأماكن المطروقة التي  
 يحددها مدير الأمن .

ويثبت بدء عرض القرار بفتح باب الترشيح بدفتر أحوال القرية ويحضر حضر بمعرفة لجنة من العمدة أو أحد المشايخ يختاره مدير الأمن والمأذون يذكر فيه بدء العرض وأماكنه ويخطر المركز أو القسم بإشارة تليفونية - ويجب المركز أو القسم أخذ الضباط المرور على الأماكن المعروض بها القرار مرتين على الأقل خلال مدة العرض للتحقق من حصوله وعليه أن يثبت ذلك في دفتر أحوال القرية وفي محضر العرض المشار إليه . وفي نهاية مدة العرض تحرر اللجنة محضرا بذلك وترفق المحضرين بأوراق العمدية أو الشياخة .

**مادة ٧ -** لكل من تتوافر فيه شروط الترشيح المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون يوم فتح باب الترشيح أن يتقدم اعتبارا من هذا اليوم وحتى نهاية العشرين يوما التالية بطلب مكتوب بترشيح نفسه الى مدير الأمن ومن يقوم مقامه في حالة غيابه بالنسبة لوظيفة العمدة وإلى مأمور المركز أو القسم الذي يتبعه للقرية أو من يقوم مقامه في حالة غيابه بالنسبة الى وظيفة الشيخ ، ويجب أن يكون طلب الترشيح في الحالتين محررا على عويضة دمغة وترفق به المستندات الآتية :

- ( أ ) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .
- ( ب ) شهادة الانتخاب أو شهادة رسمية من مأمور المركز أو القسم بأن المرشح مقيد في جدول الانتخاب .
- ( ج ) صحيفة الحالة الجنائية .
- ( د ) بطاقة الحياة الزراعية أو صورة رسمية منها لاثبات حيازته لخمس أفدنة على الأقل ، وشهادة رسمية من واقع المكلفات أو أى مستند رسمي آخر يثبت أنه مالك لهذا النصاب ، بزماء القرية أو القري المجاورة لها أو شهادة رسمية تفيد استحقاقه لمعاش شهري من خزانة عامة أو دخل ثابت من عقار لا يقل عن عشرين جنيها شهريا وذلك بالنسبة للترشيح لوظيفة العمدة .

وتقبل هذه الأوراق أثناء مواعيد العمل الرسمية ويعطى عنها إيصال مختوم بخاتم مديرية الأمن به التاريخ والساعة ويحرر من أصل يعطى لمقدم الطلب وصورة تبقى ثابتة بالدفتري .

ويعد دفتري خاص تقيد فيه طلبات الترشيح لوظيفة العمدة أو الشيخ حسب ترتيب ورودها يثبت به رقم مسلسل سنوي واسم المرشح ورقم الإيصال وتاريخه وساعته واسم القرية وتاريخ خلو الوظيفة .

مادة ٨ - يتحقق مدير الأمن أو مأمور المركز أو القسم من توافر للشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه لدى المرشحين الذين تقدموا بطلبات ترشيحهم لوظيفة العمدة أو الشيخ حسب الأحوال وذلك خلال العشرة أيام التالية لانتهاؤ مدة تقديم طلبات الترشيح ويبت فيها بالقبول أو الرفض ويخطر من لم تقبل أوراق ترشيحه بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول موضحا به أسباب الرفض .

مادة ٩ - يعرض في الأماكن التي يحددها مدير الأمن بالقرية كشف بأسماء الذين قبلت أوراق ترشيحهم لوظيفة العمدة أو الشيخ لمدة عشرة أيام تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة للبث في طلبات الترشيح المشار إليها في المادة السابقة .

ويتم عرض هذه الكشف بالاجراءات المبينة في المادد السادسة من هذا القرار .

مادة ١٠ - يقبل مدير الامن خلال مدة العرض والعشرة أيام التالية لها الطلبات التي يتقدم بها كل من رفض طلب ترشيحه طائفا قيد اسمه بالكشف ولكل من كان اسمه مقيدا به أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه به بغير وجه حق .

وتعطى لمقدميها ايصالات مختومة بخاتم مديرية الأمن تحرر من أصل يعطى لصاحب الطلب وصورة تبقى ثابتة بالدفتري .



والطلبات التي ترد بالبريد ترسل الايصالات الى أصحابها بالطريق  
لادارى .

ويعد دفتر لقيده هذه الطلبات يثبت به اسم مقدم الطلب ورقم  
تايصال وتاريخه وساعته واسم القرية وتاريخ خلو الوظيفة .

مادة ١١ - يحيل مدير الأمن الطلبات المشار اليها بالمادة المسابقة  
فور وصولها الى التحقيق ويجب أن يتم تحضيرها وعرضها على اللجنة  
النصوص عليها في المادة السادسة من القانون والفصل فيها في خلال شهر  
على الأكثر من تاريخ تقديمها .

وعلى اللجنة أن تحرر بأعمالها محضرا تدون فيه موضوع الطلب  
الذى أحيل اليها وقرارها فيه وترفق هذا المحضر بالطلب وبعد تنفيذ  
قرارها واخطار ذوى الشأن به يرفق الطعن والمحضر بأوراق الموضوع  
ليكون تحت نظر لجنة العمدة والمشايخ عند التعيين وتحت نظر الوزارة عند  
نظر الطعن وعند اعتماد القرار .

مادة ١٢ - لكل من استبعد اسمه عن كشوف المرشحين أن يطعن  
على قرار لجنة الطعون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه قرار  
لجنة الطعون أو ابلاغه به كتابة ، على أن يقدم الطعن لمدير الإدارة  
الإمامة للشئون الإدارية الذى يثبت عليه تاريخ وروده ، على أن ينشأ  
لهذا الغرض سجل خاص يقيده به رقم مسلسل واسم الطاعن وتاريخ  
تقديم الطعن وساعته واسم القرية وتاريخ صدور القرار المطعون عليه .  
وتحال هذه الطعون فى اليوم التالى الى الإدارة العامة للتفتيش لفحصها  
وعرضها على وزير الداخلية مشفوعة بمذكرة بنتيجة الفحص .

ولو وزير الداخلية خلال شهر من تاريخ ابلاغه بالطعن أن يصدر قرارا  
بما يراه وتخطر به المديرية لاخطار صاحب الشأن ، والا اعتبر قرار  
لجنة فى شأنه لاغيا ويدرج اسمه فى كشف المرشحين .



مادة ١٣ — يصدر مدير الأمن قرارا بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم بجداول انتخاب القرية أو الحصة لانتخاب العمدة أو الشيخ للحضور أمام لجنة الانتخاب في المكان والزمان اللذين يحددهما للانتخاب وذلك قبل الميعاد المحدد للانتخاب بعشرة أيام على الأقل ويعرض هذا القرار ومعه قائمة بأسماء المرشحين المقبولين وفقا للإجراءات المبينة بالمادتين الخامسة والسادسة من القانون على باب المركز أو القسم وفي الأماكن التي يحددها مدير الأمن مدة السبعة أيام السابقة على يوم الانتخاب .

## الفصل الثاني

### تنظيم عملية الانتخاب

مادة ١٤ — يبدى الناخبون رأيهم في انتخاب العمدة أمام لجنة أو أكثر تشكل على الوجه التالي :

- ١ — موظف عمومي لا تقل درجته عن الثانية ( رئيسا ) .
- ٢ — مندوب عن كل مرشح يختاره من بين المقيدین بجداول انتخاب القرية ( أعضاء ) .
- ٣ — أحد الموظفين العموميين لا تقل درجته عن الرابعة ( سكرتير اللجنة ) .

كما يبدى الناخبون رأيهم في انتخاب الشيخ أمام لجنة تشكل على الوجه الآتى :

- ١ — ضابط شرطة لا تقل رتبته عن رائد ( رئيسا ) .
- ٢ — مندوب عن كل مرشح يختاره من الناخبين المقيدین بجداول انتخاب القرية ( أعضاء ) .
- ٣ — أحد الموظفين العموميين لا تقل درجته عن الرابعة ( سكرتير اللجنة ) وإذا زاد عدد الناخبين المدعويين أمام أى من هذه اللجان على خمسمائة وجب تشكيل لجنة فرعية أو أكثر بنفس الطريقة بحيث لا يزيد عدد الناخبين أمام كل لجنة على هذا العدد ويصدر مدير الأمن قرارا

بتشكيل لجان الانتخاب قبل ثلاثة أيام على الأقل ويحدد في هذا القرار  
مقار لجان الانتخاب .

مادة ١٥ - يصدر مدير الأمن قرارا بتشكيل لجنة عامة للإشراف  
على سير الانتخاب لوظيفة العمدة أو الشيخ على الوجه التالي :

- ١ - ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عقيد . . . . . رئيسا
  - ٢ - عضو لجنة العمدة والمشايخ عن المركز . . . . . أعضاء
- ويكون مقرها بالمكان الذي يحدده مدير الأمن .

ويكون من واجباتها واختصاصاتها ما يأتي :

( أ ) الإبلاغ الفوري ببدء عملية الانتخاب وانتهائها لمأمور المركز  
أو القسم وللمدير الأمن .

( ب ) كفالة النظام داخل لجان الانتخاب .

( ج ) الرد على استفسارات اللجان أثناء سير عملية الانتخاب .

( د ) مراعاة ضمان الحيادة في جميع لجان الانتخاب .

مادة ١٦ - يصدر مدير الأمن قرارا بتشكيل لجنة فرز أصوات  
الناخبين على الوجه الآتي :

- ١ - رئيس لجنة الإشراف ..... رئيسا
- ٢ - عضوا لجنة الإشراف ..... أعضاء
- ٣ - رؤساء لجان الانتخاب ..... أعضاء
- ٤ - المرشحين أو مندوب عن أي منهم ..... أعضاء

على أن يتولى سكرتارية اللجنة سكرتير اللجنة الأولى للانتخاب .

مادة ١٧ - تعد مديرية الأمن عقب صدور قرار دعوة الناخبين  
بطاقات انتخاب العمدة أو الشيخ وفقا للنموذج المرافق لهذا القرار على

ورقة بيضاء تدون فيها أسماء المرشحين برقم متتابع وبترتيب الحروف الهجائية وتشمل البطاقة على رمز خاص يسهل تمييزه قرين اسم كل مرشح وخانة للتأشير فيها برأى الناخب .

وتحدد الرموز الواردة بالبطاقة على الوجه الآتى :

هلال — نخلة — جمل — مفتاح — كف — ساعة — سيارة — قارب — شراعى — مظلة — فانوس — سلم نقالى — مسدس — نجمة — ميزان — زهرة — دراجة — سيف — تليفون — قطار — حديد — طائرة — طبق — فنجان — كرسى — كتاب مفتوح — مؤذنة — نظارة .

ويراعى تسلسل هذه الرموز فى البطاقة وفقا لعدد المرشحين لكل عمدية أو شياخة ويكون طبع هذه الصور أمام أسماء المرشحين على الترتيب السابق وفقا للرقم المتتابع الذى يخص لكل منها ولا يتغير هذا الرمز بتغيير الرقم المتتابع فى بطاقة الانتخاب سواء بسبب الاعادة أو بسبب النزول عن الترشيح .

ويختتم ظهر كل بطاقة بخاتم مديرية الأمن وخاتم آخر يحدد تاريخ الانتخاب ويكون عددها مطابقا لعدد الناخبين المتقيدين فى قوائم حصص القرية .

وتوضع هذه البطاقات فى ظرف يختم عليه بالجمع الأحمر بخاتم مديرية الأمن ويكتب على الظرف عددها واسم القرية والحصص التى يجرى الانتخاب فيها والتاريخ المحدد لهذه العملية .

وتتعدد المظاريف بتعدد اللجان الانتخابية بحيث يشتمل كل ظرف على عدد من البطاقات مساو لعدد الناخبين المدعويين أمام كل لجنة .

وتعد مديرية الأمن كشفا بأسماء الناخبين المدعويين أمام كل لجنة وتختص فيه مكان يضع فيه السكرتين علامة تدل على حضور الناخب وابداء رأيه وتختتم هذه الكشوف بخاتم مديرية الأمن .

مادة ١٨ - يدعو مدير الأمن رئيس لجنة الاشراف ورؤساء لجان الانتخاب في اليوم السابق على عملية الانتخاب ويسلم رؤساء لجان الانتخاب كل منهم الظرف الخاص به وكشوف الناخبين المدعويين امامها .

مادة ١٩ - تعد مديرية الأمن قاعات الانتخاب بحيث تجهز بالأدوات الآتية :

- ١ - مكتب ومقاعد لجلوس الرئيس والأعضاء ومندوبي المرشحين .
- ٢ - صندوق الانتخاب .
- ٣ - ساتر واحد على الأقل .

مادة ٢٠ - على رئيس لجنة الاشراف ورؤساء لجان الانتخاب وأعضائها أن يتوجهوا الى المكان المحدد لانعقادها قبل الساعة الثامنة من صباح اليوم المحدد لعملية الانتخاب ، وعلى رئيس لجنة الانتخاب أن يفتح الظرف المحتوي على بطاقات الانتخاب ويقوم بعدها والتحقق من مطابقة عدد البطاقات لعدد الناخبين المدعويين للإدلاء بأصواتهم أمام اللجنة ثم يفتح صندوق الانتخاب ويتحقق من خلوه وسلامته ثم يغلقه ويحتفظ بمفتاحه ثم يبدأ بدعوة الناخبين للدخول أمام اللجنة عند الساعة الثامنة تماما وعلى السكرتير اثبات ذلك في محضره .

مادة ٢١ - أول من ييدي رأيه من الناخبين هم أعضاء اللجنة اذا كانت أسماؤهم واردة بكشف المدعويين أمامها .

مادة ٢٢ - يدخل لناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر وعلى اللجنة أن تتحقق من شخصية كل ناخب بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية أو شهادة الانتخاب أو بآية طريقة أخرى تراها كافية لذلك كما تتحقق من وجود اسمه في كشف الناخبين المدعويين أمامها .



ومع مراعاة ما نص عليه لقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى المكفوفين وغيرهم من ذوى العاهات الذين لا يستطيعون أن يثبتوا آراءهم على بطاقة الانتخاب بأنفسهم ، يعطى رئيس اللجنة لـناخب بطاقة انتخاب ويطلب فيه أن ينتحى خلف الباتر ليبدى رأيه على البطاقة ، ويكون إبداء الرأى فى حالة انتخاب العمدة أو الشيخ بوضع علامة صح ( V ) فى المكان المخصص قرين الاسم أو الرمز الخاص بالمرشح الذى يقع عليه الاختيار .

ولا يصح إبداء الرأى على غير البطاقة التى تسلم من رئيس اللجنة أو بأية طريقة أخرى .

وفى جميع الأحوال يجب على رئيس اللجنة أن ينبه الناخب الى أن كتابة اسمه أو وضع أية علامة أو إشارة تدل عليه على البطاقة أمر يترتب عليه ابطال رأيه .

وعلى الناخب بعد إبداء رأيه أن يطوى بطاقة الانتخاب ويسلمها لرئيس اللجنة لوضعها فى الصندوق .

وفى جميع الأحوال يقوم سكرتير اللجنة بالتأشير أمام اسم الناخب فى كشف الناخبين المدعويين أمامها بما يدل على حضوره وإبداء رأيه .

مادة ٢٣ - تستمر اللجنة فى عملها الى الساعة الخامسة مساءً مساءً يمكن جميع الناخبين المدعويين أمامها قد حضروا وأبدوا آراءهم قبل ذلك .

ومع ذلك اذا وجد فى جمعية الانتخاب فى الساعة المذكورة ناخبون لم يدلوا بأصواتهم فتحرر اللجنة كشفاً بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب حتى يعطوا أصواتهم ولا يسمح لغيرهم بإبداء رأيه .

مادة ٢٤ - يتولى سكرتير اللجنة تحرير محضر بأعماله ويثبت فى هذا المحضر جميع إجراءاتها .

مادة ٢٥ - تقوم اللجنة بعد الانتهاء من عملها على الوجه المتقدم بحصر عدد الناخبين المتخلفين وتحرير محضر لكل منهم بالتطبيق للمادة ٣٠ من القانون وترفق به ما يكون قد تلقت من اعتذارات وتسليم المحاضر الى الضابط المسئول عن النظام أمام اللجنة ليسلمها الى مأمور المركز أو القسم ليأمر بقيدها واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

كما تحصر اللجنة عدد بطاقات الانتخاب الباقية بدون استعمال وتحقق من مطابقتها لعدد الناخبين المتخلفين وتثبت ذلك جميعه في محضرها وعلى رئيس كل لجنة ختم الصندوق بالجمع الأحمر باستخدام قطع من القماش .

ووضع الأختام في أماكن متعددة بحيث لا تسمح بادخال أوراق في الصندوق وتنقل الصناديق ومحاضر اللجان وبقية أوراقها الى مقر لجنة الفرز لتولى لجنة الفرز المنصوص عنها في المادة ٩ من القانون مهمتها في عملية الفرز .

مادة ٣٦ - يفتح رئيس لجنة الفرز صناديق الانتخاب واحدا بعد الآخر ويفرز ما به من بطاقات ويتحقق من أن عدد هذه البطاقات في كل صندوق مضافا إليه عدد الناخبين المتخلفين يطابق عدد الناخبين المدعويين أمام كل لجنة . وتباشر لجنة الفرز عملها بحضور من يرغب من الناخبين ولرئيس اللجنة أن يأمر باخلاء القاعة اذا رأى ضرورة لذلك .

ويعلم الرئيس على الحاضرين - فور انتهاء عملية الفرز - اسم العمدة - أو الشيخ المنتخب . فاذا لم يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة ، فعلى رئيس اللجنة أن يحدد موعدا يعلنه على الحاضرين لاعادة الانتخاب خلال عشرة أيام بين المرشحين اللذين نالا أكثر عدد من الأصوات ، فاذا تساوى مع أحدهما وأحدا أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما في الانتخاب المعاد .

مادة ٢٧ - يتولى سكرتير اللجنة الأولى للانتخاب سكرتارية لجنة الفرز وعليه أن يحرر محضرا بأعمالها يدون فيه نتيجة الفرز وعدد الأصوات التي نالها كل مرشح .

وعند الانتهاء من العملية يوقع رئيس لجنة الفرز وأعضاؤها والسكرتير على المحضر المذكور ثم يوقع على البطاقات المستعملة الخاصة بكل لجنة وتوضع في مظروف يختم عليه بالجمع الاحمر بخاتم رئيس لجنة الفرز ، كما توضع البطاقات البيضاء في ظرف آخر يختم بالجمع الاحمر أيضا .

وتوضع جميع هذه المظاريف وكذلك محضر لجنة الفرز ومحاضر لجان الانتخاب في مظروف يختم عليه بالجمع الاحمر ويسلم الى مدير الأمن في صباح اليوم التالي .

مادة ٢٨ - على رئيس لجنة الفرز في حالة تقرير اعادة الانتخاب أن يخطر في اليوم التالي مدير أو رئيس قسم شئون العمدة والمشايخ بالمديرية لاعداد البطاقات والإوراق اللازمة للعملية .

وعليه أن يخطر بذلك مأمور المركز أو القسم لإعلان ذلك في الأماكن المطروقة بانقرية .

مادة ٢٩ - لاجراء القرعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من القانون يقوم رئيس لجنة الفرز باعداد أوراق صغيرة بيضاء ومتساوية يكتب على كل منها اسم مرشح ثم تطوى كل ورقة على حدة بحيث تكون الاوراق جميعها متشابهة تماما ثم تخلط الاوراق في صندوق الانتخاب وتقوم لجنة الفرز باختيار أحد عضوي لجنة العمدة والمشايخ من المركز بسحب ورقة منها ويسلمها الى رئيس اللجنة الذي يعلن اسم المرشح الوارد فيها ويكون هو الفائز ويتم القرعة بطريقة علنية ويحفظ أوراقها



بمظروف خاص يختم بالجمع الأحمر وعلى سكرتير اللجنة إثبات هذه الإجراءات في محضرها .

مادة ٣٠ - يعرض محضر لجنة الفرز على لجنة العمدة والمشايخ لتعيين المرشح الفائز .

مادة ٣١ - مأمور المركز أو القسم مسئول عن حفظ النظام في جمعية الانتخاب التي يستلزمها شغل وظائف العمدة والمشايخ في دئرتة وعليه ندب القوات اللازمة والتبنيه عليها بالآلا يحضر جمعية الانتخاب سوى الناخبين المدعويين ويحظر حضورهم حاملين سلاحا .

مادة ٣٢ - يقبل مدير الأمن الطعون التي يقدمها كتابة ذوى الشأن في انتخاب العمدة أو الشيخ لفحصها ثم ترفق نتيجة التحقيق بأوراق الموضوع وتعرض على لجنة العمدة والمشايخ لإصدار قرار فيها وفقا لأحكام المادة ١٠ من القانون .

## الباب الرابع

### انتخاب أعضاء لجنة العمدة والمشايخ

مادة ٣٣ - يصدر مدير الأمن في النصف الأول من شهر أكتوبر قرارا بفتح باب الترشيح بين العمدة العاملين بمديرية الأمن لانتخاب عضوين من كل مركز لعضوية لجنة العمدة والمشايخ بمديرية الأمن ، وعلى أن يتضمن القرار الميعاد ومكان إجراء الانتخاب .

ويعرض هذا لقرار لمدة أسبوع بمقر المركز أو القسم في الأماكن المطروقة . ويتقدم من يرغب في ترشيح نفسه عن العمدة العاملين بطلب لمأمور المركز أو القسم في خلال مدة العرض والأسبوع التالي له .  
ويعد دفتر خاص في كل مركز لقيد طلبات الترشيح ويعطى عن كل طلب إيصال مقدمه ويثبت به الساعة والتاريخ ورقم الشيد .



ويعرض كشف بأسماء المرشحين لمدة أسبوع تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة تقديم طلبات الترشيح بمقر المركز أو القسم والبلاد التابعة له .

ويدعو مأمور المركز أو القسم عمد البلاد العاملين لانتخاب عضوى اللجنة من بين المرشحين خلال عشرة أيام بعد انتهاء مدة العرض وبيان هذا القرار قبل ميعاد دعوة الناخبين بأربعة أيام بمقر المركز أو لقسم والبلاد التابعة له ، وتطبع بطاقات الانتخاب موضحا بها أسماء المرشحين بأرقام سلسلة وفقا للحروف الابجدية وتترك خانة قرين كل منهم للتأشير بابداء الرأى على أن تكون البطاقات مختومة على الختم بخاتم المركز موضحا عليها تاريخ اجراء الانتخاب .

ويجرى الانتخاب بمقر المركز أو القسم بالاقتراع السرى طبقا لما هو متبع فى انتخاب العمدة أو الشيخ وبالاغلبية النسبية .

مادة ٣٤ - يصدر مدير الأمن قرارا بتشكيل لجنة الانتخاب على الوجه التالى :

- ١ - مأمور المركز أو القسم أو نائبه .. رئيسا
- ٢ - اثنين من العمد غير المرشحين يختارهما مدير الأمن ..... أعضاء
- ٣ - موظف لا تقل درجته عن الرابعة الوظيفية ..... سكرتيرا

ويقوم مدير الأمن بإبلاغ نتيجة الانتخاب للوزارة لإصدار قرار باعتماد انتخاب الفائزين .

مادة ٣٥ - يعد دفتر خاص بالإدارة العامة للشئون الادارية تقيّد فيه الطعون المقدمة من المرشحين وعمد البلاد العاملين الذين اشتركوا فى الانتخاب وتحال هذه الطعون فور ورودها للإدارة العامة للتفتيش لفحصها

وتعرض النتيجة على وزير الداخلية لإصدار قرار بشأنها في ظرفي سنتين  
يوماً من تاريخ انتهاء ميعاد الطعن . والا اعتبر قوات هذا الميعاد بمثابة  
قرار باعتماد نتيجة الانتخاب .

## الباب الخامس

### في وظيفة العمدة أو الشيخ واختصاصاتها

مادة ٣٦ - عمدة القرية ومشايخها مسئولون عن حماية أمن القرية  
بمنع الجرائم وضبط ما يقع منها وإجراء المصالحات والعمل على فض  
المنازعات والتوفيق بين المتخاصمين وكل ما من شأنه الحفاظ على الأمن  
لإمام وعليهم في دائرة عملهم مراعاة أحكام القوانين واللوائح واتباع  
الأوامر التي تبلغ اليهم من جهات الإدارة .

مادة ٣٧ - يجب على كل من العمدة أو الشيخ أن يقيم في القرية  
المعين بها وإذا كانت القرية مكونة من عدة عزب أو كفور أو نجوع أقام  
العمدة في القرية أو الكفر أو النجع المعتبر مقراً للعمدية ما لم يقرر مدير  
الأمن غير ذلك مراعاة لسهولة المواصلات لصالح الأمن .

وللمأمور أن يرخص للعمدة بأجازة لا تتجاوز شهراً وفيها زاد على  
ذلك يتعين الحصول على ترخيص من مدير الأمن .

والعمدة أن يرخص للشيخ بأجازة لا تتجاوز أسبوعاً وفيها عدا ذلك  
يتعين الحصول على إذن من المأمور .

مادة ٣٨ - إذا قام لدى العمدة أو الشيخ مانع من القيام بوظيفته  
ندب مدير الأمن أكبر مشايخ القرية سناً ليقوم بأعماله مؤقتاً فإذا تساوى  
أكثر من واحد في السن يندب الأقدم .

## الباب السادس

## في فصل العمدة والمشايخ اداريا ومحاكمتهم

## أشام لجنة العمدة والمشايخ

مادة ٣٩ - إذا تبين أن العمدة أو الشيخ قد أصبح عاجزا عن أداء واجباته بسبب المرض أو كبر السن أحاله مدير الأمن إلى اللجنة الطبية المختصة لتقرير مدى قدرته صحيا بلوفاء بأعباء وظيفته فإن عجز عن التوجه إلى مقر اللجنة انتقلت اللجنة إليه في محل إقامته بعد إعلانه بالامعان الذي يعين لذلك . فإن تهرب أو امتنع عن عرض نفسه أثبتت اللجنة ذلك في محضر وإحالته إلى مدير الأمن .

وعلى مدير الأمن أن يحيل العمدة أو الشيخ إلى لجنة العمدة والمشايخ بمذكرة تتضمن بيانا بحالته أو بقرار يتضمن وصف التهمة أو التهم المنسوبة إليه وبيانا موجزا - بالأدلة عليها للنظر في أمره .

مادة ٤٠ - يعلن مدير الأمن بصفته رئيسا للجنة العمدة والمشايخ العمدة أو الشيخ بقرار إحالته إلى اللجنة المذكورة مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك ويدعوه إلى الحضور في الزمان والمكان المحددين لإعقاد اللجنة .

وبكون إعلان هذا القرار إلى العمدة أو الشيخ في قبضته وبأطرق الادارية قبل عقد الجلسة المعينة بأجوع على الأقل .

وفي حالة عدم وجود المعلن إليه يسلم لإعلان إلى العمدة أو الشيخ المفيد اسم المعلن إليه في غائمة حصته حسب الاحوال .

وإذا امتنع المعلن إليه عن تسليم الإعلان فعلى القائم بذلك اثبات هذا الامتناع على الإعلان وإعادته .

ويبدى العمدة أو الشيخ دفاعه أمام اللجنة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فان غاب بدون عذر مقبول رغم اعلانه جاز للجنة أن تبت في أمره .

مادة ٤١ - يتولى مدير ادارة شئون العمد والمشايخ أو من يقوم مقامه أمانة سر اللجنة المين تشكيلها في المادة ٢٥ من القانون .

مادة ٤٢ - يقوم مساعد مدير الأمن للشئون الادارية والمالية بمراجعة اجراءات المسائل التي تعرض على لجنة العمد والمشايخ والتأكد من سلامتها قبل عرضها على اللجنة ويقوم بسكرتارية هذه اللجنة مدير ادارة أو رئيس قسم العمد والمشايخ بالمديرية أو من ينوب عنه في حالة غيابه .

### الباب السابع أحكام ختامية وانتقالية

مادة ٤٣ - يمنح العمدة مكافأة مقدارها مائة وعشرون جنيها سنويا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه (١) .

مادة ٤٤ - يعلن عن فتح باب الترشيح لوظائف العمد والمشايخ الشاغرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

مادة ٤٥ - تحفظ أوراق عمليات الانتخاب بمديرية الأمن لمدة

---

(١) انظر قرار وزير الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن مكافآت العمد والمشايخ بالمناطق الصحراوية ( الوقائع المصرية في ١٥/٧/١٩٨١ - العدد ١٦٥ ) .

وانظر أيضا الامر العمومي رقم ١١٧٨ لسنة ١٩٥٨ الصادر من مدير عام سلاح الحدود في شأن العمد والمشايخ ( الوقائع المصرية في ٥/٥/١٩٥٨ - العدد ٢٥ ) ، المعدل بقراري وزير الداخلية رقم ١/٩٨ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٩ .



سنة تالية على تاريخ الانتخاب ما لم يطمئن فيها بأى طريقة من طرق  
الطمئن الادارية أو القضائية فتبقى لحين الفصل نهائيا فى الطمن المذكور .

وفى جميع الأحوال يكون حفظها فى مكان أمين مع التحفظ التام على  
سلامتها وسلامة أختام الجمع الموضوع عليها .

مادة ٤٦ - ينشر هذا القرار فى لوائح المصرية - ويعمل به من  
تاريخ نشره .

تحريرا فى ٦ المحرم سنة ١٣٩٩ ( ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢	نه في جميع - في هذا				
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				مصدق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	الفرع المعدل	مكان التعديل	مكان النشر	
			ملحق	صفحة
١				
٢				
٣				
٤				
٥				
٦				
٧				
٨				
٩				
١٠				
١١				
١٢				
١٣				
١٤				
١٥				
١٦				
١٧				
١٨				
١٩				
٢٠				



## شركات

· القسم الأول - في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية .

القسم الثاني - في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها ولائحته التنفيذية .



## القسم الأول

في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون  
شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم  
والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١  
بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم  
والشركات ذات المسؤولية المحدودة (١٥٩/٨١)

باسم الشعب

رئيس لجمهورية

بما يصدره مجلس الشعب القانون الذي تنص عليه وقد أصدرناه :

## ( المادة الأولى )

تسري أحكام القانون (المتعلق) على الشركات المساهمة وشركات  
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

تنسأ (١٨١) الجريدة الرسمية في أول أكتوبر سنة ١٩٨١ - العدد ٤٠ -  
(١٨١) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بمادة  
رقم (١٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية  
( الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠ ) الملغى بقرار رئيس  
الجمهورية مضر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم  
الاعفاءات الجمركية ( الجريدة في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ - تابع )  
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧  
بمقتضى رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ( الجريدة الرسمية  
في ١٩٨٧/١٠/١٩ - العدد ٤٢ مكرر ) ونص في البند رقم (٤٤) من المادة  
الأولى على أن يفوض السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء  
في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في النظم الأساسية  
للجاليات والشركات .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي القعدة سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١٧ سبتمبر  
سنة ١٩٨١ )

ويلغى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، كما يلغى القانونان رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة ، ورقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة وكذلك كل حكم يتعارض مع أحكام القانون المرافق .

### ( المادة الثانية )

لا تظل أحكام القانون المرافق بما ورد من أحكام في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام أو باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق لحررة أو بتنظيم أوضاع بعض الشركات .

وتسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المشار إليها فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها .

### ( المادة الثالثة )

لا تسرى أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه أى شخص عن خمسة آلاف جنيه سنويا ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال في مجالس الإدارة ، على الشركات الخاضعة لأحكام لقانون المرافق ، كما لا تسرى أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الأرباح للعاملين في المؤسسات العامة والمنشآت الأخرى على فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية في مصر .

ولمجلس الوزراء أن يضع القواعد التى تكلل تحديد حد أعلى

للاجور في الشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق .



## ( المادة الرابعة )

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية للقانون المرافق (١) ، وكافة القرارات لتنظيمية ونماذج العقود والأنظمة المشار إليها في القانون المرافق بعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال (٢) . وذلك خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون .

## ( المادة الخامسة )

يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه الوزير المختص والجهة الادارية في تطبيق أحكام القانون المرافق (٣) .

## ( المادة السادسة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذى القعدة سنة ١٤٠١ ( ١٧ سبتمبر سنة ١٩٨١ ) .

(١) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء - شئون الاقتصادية ووزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ( التوقيع المصرية - العدد ١٤٥ تابع في ١٩٨٢/٦/٢٣ ) .

(٢) صدر قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار نماذج العقود والانظمة الاساسية لشركات المساهمة وشركات التوضية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ( الوقائع المصرية - العدد ٢١٤ تابع في ١٩٨٢/٩/١٦ ) .

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ بان يكون وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي هو الوزير المختص في تطبيق احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما عدا حكم المادة (١٧٦) منه فيكون وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب هو الوزير المختص في تطبيق احكامها . وان يفوض وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي في تحديد الجهات الادارية المختصة في تطبيق احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٤/١ - العدد ١٣ ) .

## قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

### الباب الأول أحكام عامة

#### الفصل الأول

#### لشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تتخذ مركزها الرئيسي في جمهورية مصر العربية ، أو تراول فيها مشاطها الرئيسي .  
وعلى كل شركة تؤسس في جمهورية مصر العربية أن تتخذ في مصر مركزا رئيسيا لها .

مادة ٢ - شركة المساهمة هي شركة ينقسم رأس مالها الى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون .  
وتقتصر مسؤولية المساهم على أداء قيمة الاسهم التي اكتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة الا في حدود ما كتب فيه من أسهم .  
ويكون للشركة اسم تجارى يشق من الغرض من انشائها ، ولا يجوز للشركة أن تتخذ من أسماء لشركاء أو اسم أحدهم عنوانا لها .

مادة ٣ - شركة التوصية بالأسهم هي شركة يتكون رأس مالها من حصة أو أكثر يملكها شريك متضامن أو أكثر . وأسهم متساوية القيمة يكتب فيها مساهم أو أكثر ، ويمكن تداولها على الوجه المبين في القانون .  
ويسأل الشريك أو الشركاء المتضامنون عن التزامات الشركة مسؤولية

غير محدودة : أما الشريك لمساهم فلا يكون مسئولا الا في حدود قيمة الأسهم التي أكتب فيها .

ويتكون عنوان الشركة من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم .

مادة ٤ - الشركة ذات المسئولية المحدودة هي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكا لا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته .

ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ، ولا يجوز لها اصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ، ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعا لاسترداد الشركاء طبقا للشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركة ، فضلا عن الشروط المقررة في هذا القانون .

والشركة أن تتخذ اسما خاصا ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من غرضها ، ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

مادة ٥ - لا يجوز أن تتواى شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير .

مادة ٦ - جميع العقود والفواتير والأسماء والعناوين التجارية والاعلانات وجميع الأوراق ، ولطبوعات الأخرى التي تصدر عن الشركات يجب أن تحمل عنوان الشركة ويبين فيها نوعها قبل العنوان أو بعده ، وذلك بأحرف واضحة مقروءة مع بيان مركز الشركة الرئيسي وبيان رأس المال المصدر بحسب قيمته في آخر ميزانية .

وكل من تدخل باسم الشركة في أي تصرف لم تراع فيه أحكام

الفقرة السابقة يكون مسئولاً في ماله الخاص عن جميع الالتزامات الناشئة عن هذا التصرف ، وإذا كان البيان الخاص برأس المال مبالغاً فيه ، كان للغير أن يعتبر من تدخل باسم الشركة مسئولاً عن أداء مبلغ الفرق بين القيمة الحقيقية لرأس المال والتقدير الوارد في هذا البيان بالقدر الذي يلزم للوفاء بحق الغير .

## الفصل الثاني

### التأسيس

#### أولاً - المؤسسون

مادة ٧ - يعتبر مؤسساً للشركة كل من يشترك اشتراكاً فعلياً في تأسيسها بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن ذلك ، ويسرى عليه حكم المادة ٨٩ من هذا القانون .

ويعتبر مؤسساً على وجه الخصوص كل من وقع العقد الابتدائي ، أو طلب الترخيص في تأسيس الشركة ، أو قدم حصة عينية عند تأسيسها ولا يعتبر مؤسساً من يشترك في التأسيس لحساب المؤسسين من أصحاب المهن الحرة وغيرهم .

مادة ٨ - لا يجوز أن يقل عدد الشركاء المؤسسين في شركات المساهمة عن ثلاثة ، كما لا يجوز أن يقل هذا العدد عن اثنين بالنسبة لباقي الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

وإذا قل عدد الشركاء عن النصاب المذكور في الفقرة السابقة اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون إن لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر إلى استكمال هذا النصاب ويكون من يبقى من الشركاء مسئولاً في جميع أمواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة .



مادة ٩ - يكون العقد الابتدائي الذي يبرمه المؤسسون طبقاً للنموذج الذي يصدره الوزير المختص بقرار منه .

ولا يجوز أن يتضمن العقد أية شروط تعفى المؤسسون أو بعضهم من المسؤولية الناجمة عن تأسيس الشركة ، أو أية شروط أخرى ينص على سريانها على الشركة بعد انشائها ما لم تدرج في عقد التأسيس أو النظام الأساسي .

مادة ١٠ - يكون المؤسسون مسئولين بالتضامن عما التزموا به . ويعتبر المؤسس الذي التزم عن غيره لازماً شخصياً إذا لم يبين اسم موكله في عقد إنشاء الشركة أو إذا اتضح بطلان التوكيل الذي قدمه .

مادة ١١ - يجب على المؤسس أن يبذل في تعاملاته مع الشركة تحت التأسيس أو لحسابها عناية الرجل الحريص ، ويلتزم المؤسسون - على سبيل التضامن - بأية أضرار قد تصيب الشركة أو الغير نتيجة مخالفة هذا الالتزام .

وإذا تلقى المؤسس أية أموال أو معلومات تخص الشركة تحت التأسيس ، كان عليه أن يرد إلى الشركة تلك الأموال ، وأية أرباح يكون قد حصل عليها نتيجة استعماله لتلك الأموال أو المعلومات .

مادة ١٢ - لا يشرى في حق الشركة بعد تأسيسها أي تصرف يتم بين الشركة تحت التأسيس وبين مؤسسيها . وذلك ما لم يعتمد هذا التصرف مجلس إدارة الشركة إذا كان أعضاؤه جميعاً لا صلة لهم بمن أجرى التصرف من المؤسسين أو لم تكن لهم مصلحة في التصرف . أو من الجمعية العامة للشركة في اجتماع لا يكون فيه المؤسسون ذوي المصلحة أصوات معدودة .

وفي جميع الأحوال يجب أن يضع المؤسس ذو المصلحة تحت نظر الجهة التي تعتمد التصرف كافة الحقائق المتعلقة بالتصرف المذكور .

مادة ١٣ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، تسرى العقود والتصرفات التي أجراها المؤسسون باسم الشركة تحت التأسيس في حق الشركة بعد تأسيسها متى كانت ضرورية لتأسيس الشركة . أما في غير ذلك من الحالات فلا تسرى تلك العقود والتصرفات في حق الشركة بعد التأسيس ، إلا إذا اعتمدتها الجهة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١٤ - إذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسها في خلال ستة أشهر من تاريخ طلب الترخيص بإنشائها ، جاز لكل مكتب أن يطلب إلى قاضي الأمور المستعجلة تعيين من يقوم برد الأموال المدفوعة وتوزيعها على المكتتبين .

ويكون للمكتب أن يرجع على المؤسسين - على سبيل التضامن - بالتعويض عند الاقتضاء ، كما يجوز لكل من اكتتب أن يطلب استرداد قيمة ما اكتتب به في رأس مال الشركة تحت التأسيس إذا مضت مدة سنة على تاريخ الاكتتاب دون البدء في اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة .

### ثانيا - إجراءات التأسيس

مادة ١٥ - يكون العقد الابتدائي للشركة ونظامها أو عقد تأسيسها رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه ، ويجب أن يتضمن بالنسبة إلى كل نوع من أنواع الشركات البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، كما تحدد هذه اللائحة القرارات والشهادات التي ترفق بعقد الشركة ، وكذلك أوضاع التصديق على التوقيعات لدى الجهة الإدارية المختصة .

مادة ١٦ - يصدر بقرار من الوزير المختص نموذج لعقد إنشاء كل

نوع من أنواع الشركات أو نظامها (١) . ويشتمل كل نموذج على كافة البيانات والشروط التي يتطلبها القانون أو اللوائح في هذا الشأن ، كما يبين الشروط والأوضاع التي يجوز للشركاء المؤسسين أن يأخذوا بها أو يحذفوها من النموذج ، كما يكون لهم اضافة أية شروط أخرى لا تتنافى مع أحكام القانون أو اللوائح .

ولا يجوز الخروج على أحكام النموذج — في غير الأحوال سالفة الذكر — الا بموافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون .  
ويصدر النموذج بعد موافقة قسم التشريع بمجلس الدولة .

مادة ١٧ — يقدم طلب انشاء الشركة الى الجهة الادارية المختصة مرفقا به ما يأتي :

( أ ) العقد الابتدائي ونظام الشركة ، بالنسبة الى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم .

( ب ) عقد تأسيس الشركة بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة .

( ج ) كافة الأوراق الأخرى التي يتطلبها القانون أو اللائحة التنفيذية .

وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات قيد هذه الطلبات وفحصها .

مادة ١٨ — تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لفحص طلبات انشاء الشركات برئاسة أحد وكلاء الوزارة على الاقل ، وعضوية ممثلين عن ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، والجهة الادارية المختصة

(١) صدر قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار نماذج العقود والانظمة الاساسية للشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ( الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٩/١٦ - العدد ٢١٤ تابع ) .



والهيئة العامة لسوق المال : وثلاثة ممثلين على الأكثر عن الجهات التي  
تحدد الملائمة التنفيذية .

وتتولى الجهة الإدارية المختصة أعمال الأمانة بالنسبة الى هذه اللجنة .

مادة ١٩ - تصدر اللجنة المشار اليها في المادة السابقة قرارها بالبت  
في الطلب خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة  
اليها ، فاذا لم تعترض اللجنة على تأسيس الشركة بكتاب يوجه الى  
أصحاب الشأن ويبلغ الى مكتب السجل التجاري المختص خلال هذه المدة  
أعتبر الطلب مقبولا ويجوز للمؤسسين أن يمشوا في اجراءات التأسيس .

ولا يجوز للجنة أن تعترض على تأسيس الشركة الا بقرار مسبب  
بذلك في حالة توافر أحد الاسباب الآتية :

( أ ) عدم مطابقة العقد الابتدائي أو عقد التأسيس أو نظام الشركة  
للشروط والبيانات الإلزامية الواردة بالموذج . أو تضمنه شروطا مخالفة  
للقانون .

( ب ) اذا كان غرض الشركة أو النشاط الذي سوف تقوم به  
مخالفا للنظام العام أو الآداب .

( ج ) اذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر له الأهلية اللازمة لتأسيس  
الشركة .

( د ) اذا كان أحد المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة لا تتوافر فيه  
الشروط المنصوص عليها في القانون .

ولا تعتبر الموافقة على تأسيس الشركات التي تطرح أسهمها أو  
سندات للاكتتاب العام نهائية الا بعد اعتمادها من الوزير المختص بعد  
أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ، فاذا تم إصدار قرار بشأنها خلال ستين  
يوما من تاريخ عرضها عليه اعتبر ذلك بمثابة موافقة على تأسيس الشركة .  
ويتعين عرض الأمر على الوزير خلال خمسة عشر يوما على الأكثر  
من تاريخ موافقة اللجنة .



مادة ٢٠ - يجب أن تدفع المبالغ المدفوعة لحساب الشركة تحت التأسيس في أحد البنوك المرخص لها بذلك بقرار من الوزير المختص .  
ولا يجوز للشركة سحب هذه المبالغ إلا بعد شهر نظامها أو عقد تأسيسها في السجل التجارى .

مادة ٢١ - تنظم اللائحة التنفيذية اجراءات نشر عقد الشركة ونظامها واداة الموافقة على التأسيس ، وذلك سواء بالوقائع المصرية أو لنشرة الخاصة التى تصدر لهذا الغرض أو بغير ذلك من الطرق .  
ويكون النشر فى جميع الاحوال على نفقة الشركة .

وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة لعقود الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون بمقدار ربع فى المائة من رأس المال بحسب أقصى مقداره ألف جنيه ، سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية فى الخارج .

وتعفى من رسوم الدفعة ومن رسوم لتوثيق والشهر عقود تأسيس هذه الشركات ، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها فى السجل التجارى .

مادة ٢٢ - يجب اشرار عقد الشركة ونظامها بحسب الاحوال فى السجل التجارى ، ولا تثبت الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها الا من تاريخ نشر فى السجل التجارى .

مادة ٢٣ - لا يجوز بعد شهر عقد الشركة والنظام فى السجل التجارى الطعن ببطلان الشركة بسبب مخالفة الأحكام المتعلقة باجراءات التأسيس .

مادة ٢٤ - تسترعى للشروط والاحكام الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها وذلك فى الاحوال التى تجدها اللائحة التنفيذية .

## ٢- تلك - أحكام خاصة بتأسيس أنواع الشركات

### ١ - شركات المساهمة والتوصية بالاسهم

مادة ٢٥ - إذا دخل في تكوين رأس مال شركة المساهمة أو شركة التوصية بالاسهم أو عند زيادة رأس المال حصص عينية مادية أو معنوية وجب على المؤسسين أو مجلس الإدارة بحسب الأحوال أن يطلبوا إلى الجهة الإدارية المختصة التحقق مما إذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا .

وتختص بهذا التقدير لجنة تشكل بالجهة الإدارية المختصة برئاسة مستشار باحدى الهيئات القضائية ، وعضوية أربعة على الأكثر من الخبراء في التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والقانونية والفنية تختارهم تلك الجهة ، فإذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة أو لأحدى الهيئات العامة أو شركات القطاع العام تعين أن يضم إلى اللجنة ممثلين عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى ، وتقدم اللجنة تقريرها فى مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ إحالة الأوراق لها .

ويقوم المؤسسون أو مجلس الإدارة بتوزيع تقرير اللجنة على الشركاء وكذلك الجهاز المركزى للمحاسبات إذا كانت الحصة العينية مملوكة لأحدى الجهات المبينة بالفقرة السابقة وذلك قبل الاجتماع الذى يعقد لمناقشته بأسبوعين على الأقل .

ولا يكون تقدير تلك الحصص نهائيا الا بعد قرارة من جماعة المكتبين أو الشركاء بأغليبتهم العددية الحائزة لنفى الاسهم أو الحصص النقدية ، بعد أن يستبعد منها ما يكون مملوكا لمقدمي الحصص المتقدم ذكرها . ولا يكون لمقدمي هذه الحصص حق التصويت فى شأن الاقرار ولو كانوا من أصحاب الاسهم أو الحصص النقدية .

وإذا اتضح أن تقدير الحصة العينية يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التي قدمت من أجلها ، وجب على الشركة تخفيض رأس المال بما يعادل هذا النقص .

ويجوز مع ذلك لمقدم الحصة أن يؤدي الفرق نقدا ، كما يجوز له أن ينسحب ولا يجوز أن تمثل الحصص العينية غير أسهم أو حصص تم الوفاء بقيمتها كاملة .

واستثناء من حكم هذه المادة إذا كانت الحصة العينية مقدمة من جميع المكتتبين أو الشركاء كان تقديرهم لها نهائيا ، على أنه إذا تبين أن القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصة العينية كان هؤلاء مسئولين بالتضامن في مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين .

مادة ٢٦ - تتعقد الجمعية التأسيسية للشركة - بناء على دعوة جماعة المؤسسين أو وكيلهم - في خلال شهر من قفل باب الاكتتاب أو انتهاء الموعد المحدد للمشاركة أو تقديم تقرير بتقويم الحصص العينية أيهما أقرب .

ويكون من حق جميع الشركاء حضور هذه الجمعية أيا كان عدد أسهمهم أو مقدار حصصهم . وتبين اللائحة التنفيذية إجراءات ومواعيد الدعوة والبيانات اللازمة لها وكيفية نشرها والجهات التي يتعين إبلاغها . ويتولى رئاسة الجمعية التأسيسية أكبر المؤسسين أسهما أو حصة ، وتنتخب الجمعية أمين سر وجامعي أصوات .

ويوقع الرئيس وأمين السر وجامعا الأصوات على محضر الجلسة .

مادة ٢٧ - يشترط لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من الشركاء يمثل نصف رأس المال المصدر على الأقل .



وإذا لم يتوافر في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة وجب توجيه الدعوة لاجتماع ثان يعقد خلال ١٥ يوما من الاجتماع الأول ، وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات وبيانات الدعوة الثانية .

ويكون الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع رأس المال المصدر على الأقل . وتصدر قرارات الجمعية التأسيسية بأغلبية الأصوات المقررة لأسهم أو حصص الحاضرين ، ما لم يتطلب القانون أغلبية خاصة في بعض الأمور .

مادة ٢٨ - تختص الجمعية التأسيسية بالنظر في المسائل الآتية :

- ١ - تقويم الحصص العينية على النحو الوارد بهذا القانون .
- ٢ - تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التي استلزمها .
- ٣ - الموافقة على نظام الشركة ، ولا يجوز للجمعية ادخال تعديلات عليه الا بموافقة المؤسسين والأغلبية العددية للشركاء الممثلين لثلثي رأس المال على الأقل .
- ٤ - المصادقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة الأول ومراقب الحسابات .

## ٢ - الشركات ذات المسؤولية المحدودة

مادة ٢٩ - لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة الا اذا وزعت جميع الحصص النقدية في عقد تأسيس الشركة بين الشركاء ودفعت قيمتها كاملة .

وإذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية وجب أن يبين في عقد تأسيس الشركة نوعها وقيمتها ، والنعم الذي ارتضاه باقي الشركاء لها ، واسمه لشريك ومقدار حصته في رأس المال مقابل ما قدمه .



ويكون مقدم الحصة العينية مسئولاً قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها في عقد الشركة ، فإذا ثبت وجود زيادة في هذا التقدير وجب أن يؤدي الفرق نقداً إلى الشركة ، ويسأل باقي الشركاء بالتضامن عن أداء هذا الفرق إلا إذا أثبتوا عدم علمهم بذلك .

مادة ٣٠ — يكون مؤسسو الشركة — وكذلك المديرون في حالة زيادة رأس المال — مسئولين بالتضامن قبل كل ذي شأن ولو اتفق على غير ذلك عما يأتي :

( أ ) جزء رأس المال الذي اكتب فيه على وجه غير صحيح ، ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين به ، ويتعين عليهم أدائه بمجرد اكتشاف سبب البطلان .

( ب ) كل زيادة في قيمة الحصص العينية قررت على خلاف الواقع في عقد تأسيس الشركة أو العقد الخاص بزيادة رأس المال . ويعتبرون بحكم القانون مكتتبين بهذه الزيادة . ويتعين عليهم أدائها متى ثبت ذلك .

### الباب الثاني

#### الاحكام الخاصة بأنواع الشركات

#### الفصل الأول — شركات المساهمة

##### أولاً — الهيكل المالى

##### ١ — رأس المال والأرباح

مادة ٣١ — يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة .

ويجدد النظام بقيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه . ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الاسمية ، كما لا يجوز إصداره بقيمة أعلى إلا في الأحوال وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وفي جميع الأحوال تضاف هذه الزيادة إلى الاحتياطي .

ولا يجوز بأي حال أن تتجاوز مصاريف الإصدار الحد الذي يصدر به قرار من الهيئة العامة لسوق المال .

وتنظم اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات الاسهم من بيانات ، وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة وما يتبع بالنسبة لهذه الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

مادة ٣٢ — يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس مال مخصص به يجاوز رأس المال المصدر ، وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لرأس المال المصدر بالنسبة لكل نوع من أنواع النشاط الذي تمارسه الشركات ، وكذلك ما يكون مدفوعاً منه عند التأسيس .

ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتباً فيه بالكامل ، وأن يقوم كل مكتب بأداء الربح على الأقل من القيمة الاسمية للاسهم النقدية ، على أن تسدد قيمة الاسهم الاسمية بالكامل خلال مدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بتداول الاسهم قبل أداء قيمتها بالكامل والتزامات كل من تبايع والمشتري وحقوق هذه الاسهم في الأرباح والتصويت .

مادة ٣٣ — يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، كما يجوز — بقرار من مجلس الإدارة — زيادة رأس المال المصدر ، في حدود رأس المال المرخص به ، بشرط تمام سداد رأس

المال المصدر - قبل الزيادة - بالكامل • ويجب أن تتم زيادة رأس المال في المصدر فعلا خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة ، والا كانت باطلة • وتحسب هذه المدة بالنسبة الى كل زيادة تقررت أو تم الترخيص بها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ابتداء من هذا التاريخ •

رغم ذلك يجوز في الحالات التي تحددها اللائحة التنفيذية الترخيص لبعض الشركات في إصدار أسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة أسهم الإصدار السابقة بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال •

مادة ٣٤ - لا يجوز إنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح إلا مقابل التنازل عن التزام منحت الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية •

ويجب أن يتضمن نظام الشركة بياناً بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها وللجمعية العامة للشركة الحق في إلغاؤها مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٥) وذلك بعد مضي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص ، ما لم ينص نظام الشركة على مدة أقصر أو في أي وقت بعد ذلك •

ولا يجوز أن يخصص لهذه الحصص ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال •

وعند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أي نصيب في فائض التصفية • ولا تسري أحكام هذه الفقرة على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون •

مادة ٣٥ - لا يجوز إصدار أسهم تمتع إلا بالنسبة الى شركات التي ينص نظامها على استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة ، بسبب تعلق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو



مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محدودة ، أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال أو يزول بعد مدة معينة .

ويجوز أن ينص النظام على تقرير بعض الامتيازات لبعض أنواع الأسهم وذلك في التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية . على أن تتساوى الأسهم من نفس النوع في الحقوق والميزات أو القيود . ولا يجوز تعديل الحقوق أو الميزات أو القيود المتعلقة بنوع من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية وبموافقة ثلثي حاملي نوع "الأسهم" الذي يتعلق بالتعديل به .

وفي جميع الأحوال يجب أن يتضمن - نظام الشركة - عند التأسيس شروط وقواعد الأسهم الممتازة ، ولا يجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخص ابتداءً بذلك وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية .

وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط والأوضاع والشروط الخاصة بإصدار الأسهم الممتازة .

مادة ٣٦ - إذا طرح جانب من أسهم الشركة للاكتساب العام ، يجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتابات (١) أو عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض ، أو الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في الأسهم بشرة تشتمل على البيانات وبالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

(١) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٤ ببيان البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتابات في أسهم وشركات المساهمة وشركات القومية بالأسهم ( الوقائع المصرية في ١٩٥٤/٩/٢٢ - العدد ٧٩ مكرر ١ ) .



وفي حالة عدم تغطية الاكتتاب في المدة المحددة له يجوز للبنوك أو شركات توظيف الأموال التي تعمل في مجال الأوراق المالية تغطية جزء من الاكتتاب ولها أن تعيد طرح ما اكتتب به الجمهور دون التقيد بإجراءات وقيود تداول الأسهم المنصوص عليها في المواد ٣٧ ، ٤٥ ، ٤٦ .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وأوضاع تغطية الاكتتاب .

مادة ٣٧ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى يجب عرض ٤٩٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر ، ما لم يكن قد تم بالفعل حصول المصريين على هذا القدر .

وإذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة بعد عرضها فى الاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها .

مادة ٣٨ - إذا جاوز الاكتتاب عدد الأسهم المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام الشركة على ألا يترتب على ذلك أقصاء المكتتب فى الشركة أيا كان عدد الأسهم التى اكتتب فيها ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين .

مادة ٣٩ - يكون للشركة سنة مالية يعينها النظام .

مادة ٤٠ - الأرباح الصافية هى الأرباح الناتجة عن العمليات التى باشرتھا الشركة وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجنيد كافة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيدھا قبل إجراء أى توزيع بأية صورة من الصور .

ويجنب مجلس الإدارة من صافي الأرباح المشار إليها في الفقرة السابقة جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني ، ويجوز للجمعية العامة وقف تجنيب هذا الاحتياطي اذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال .

ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال .

ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي .

واذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة ، جاز للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين .

كما يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة تكوين احتياطيات أخرى

ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها لشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعميض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة .

مادة ٤١ - يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها تحدده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل عن ( ١٠٪ ) من هذه الأرباح ولا يزيد على مجموع الأرباح السنوية للعاملين بالشركة . وتبين اللائحة التنفيذية كيفية توزيع ما يزيد على ١٠٪ المشار إليها من الأرباح على العاملين والخدمات التي تعيود عليهم بالنفع .

ولا تظل أحكام الفقرة السابقة بنظام توزيع الأرباح المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ هذا القانون اذ كان أفضل من الأحكام المشار إليها .

مادة ٤٢ — تقرر الجمعية العامة العادية كيفية استخدام ما تبقى من الأرباح الصافية بعد أداء المبالغ المشار إليها في المواد السابقة وبالنسبة المخصصة لكافة أعضاء مجلس الإدارة من الأرباح الصافية .

ولا يجوز التصرف في الاحتياطات والمخصصات المشار إليها في المواد السابقة في غير الأبواب المخصصة لها الا بموافقة الجمعية العامة .

مادة ٤٣ — لا يجوز توزيع الأرباح اذا ترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها .

ويكون لدائني الشركة أن يطلبوا من المحكمة المختصة ابطال أى قرار صادر بالمخالفة لاحكام الفقرة السابقة ، ويكون أعضاء مجلس الإدارة الذين وافقوا على التوزيع مسئولين بالتضامن قبل الدائنين في حدود مقدار الارباح التي ابطل توزيعها .

كما يجوز الرجوع على المساهمين الذين علموا بأن التوزيع قد تم بالمخالفة لهذه المادة في حدود مقدار الارباح التي قبضوها .

مادة ٤٤ — يستحق كل من المساهم والعامل حصته في الارباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها .

وعلى مجلس الإدارة أن يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

ولا يلزم المساهم أو العامل برد الأرباح التي قبضها — على وجه يتفق مع أحكام هذا القانون — ولو منيت الشركة بخسائر في السنوات التالية .



## ٢ - تداول الاسهم

مادة ٥٥ - لا يجوز تداول حصص التأسيس والاسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية ، كما لا يجوز تداول الاسهم التي يكتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وبسائر الوثائق المحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ويحظر خلال هذه المدة فصل قسائم الاسهم والحصص من كموبها الأصلية ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والأداء التي تم بها .

ومع ذلك ، يجوز - استثناء من الأحكام المتقدمة - أن يتم بطريق الحوالة نقل ملكية الاسهم التي يكتب فيها مؤسسو الشركة من بعضهم البعض أو منهم الى أحد أعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديمها كضمان لادارته أو من ورثتهم الى الغير في حالة الوفاة .

وتسرى أحكام هذه المادة على ما يكتب فيه مؤسسو الشركة في كل زيادة في رأس المال قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها في لفقرة (١) .

مادة ٤٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، لا يجوز تداول شهادات الاكتتاب ولا الأسهم بأزيد من القيمة التي صدرت بها مضافا اليها - عند الاقتضاء - مقابل نفقات الاصدار وذلك في الفترة السابقة على قيدها في السجل لتجاري بالنسبة الى شهادات الاكتتاب أو في الفترة التالية لتاريخ القيد حتى نشر حساب الارباح والخسائر عن سنة مالية كاملة بالنسبة الى الاسهم .

مادة ٤٧ - يجب أن تقدم أسهم شركات المساهمة وسندات التي تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الأكثر من تاريخ نقل باب



الاكتتاب إلى جميع بورصات الأوراق المالية في مصر لتفيد في جند ول  
أساطير الشروط والأوضاع المتضمن عليها في اوائح تلك البورصات .

وبسبب الادرة المتكبد مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذه  
المدة وعن التعويض الذي يستحق بسبب مخالفتها عند الاقتضاء .

مادة ٤٨ - إذا حصلت الشركة بآية طريقة على أسهمها ، فلا يجوز  
لها استهلاكها الا في حالة انقراض رأس المال وابتاع الاجراءات المقررة  
لذلك .

ويتعين على الشركة أن تتصرف في هذه الأسهم الغير في مدة انقضاء  
سنة من تاريخ حصولها عليها .

ويجوز للشركة شراء بعض أسهمها لتوزيعها على العاملين بها كجزء  
من نصيبهم في الأرباح .

وتحدد اللائحة التنفيذية تنظيم أوضاع واجراءات ذلك والحالات  
التي يجوز فيها للشركة شراء أو استرداد أسهمها .

ويجب أن يكون للأسهم من الاصدار الواحد نفس القيمة الاسمية  
والحقوق والامتيازات .

## ٢ - إصدار السندات

مادة ٤٩ - يجوز للشركة إصدار سندات اسمية ، وتكون هذه  
السندات قابلة للتداول ولا يجوز إصدار هذه السندات الا بقرار من  
الجمعية العامة وبعد أداء رأس المال المصدر بالكامل وبشرط ألا تزيد  
قيمتها على صافي أصول الشركة حينها يحدده مراقب الحسابات وفقاً  
لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

وإذا طرح جانب من السندات التي تصدرها الشركة للاكتتاب العام .

فيجب أن يعلم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق احتساب  
البنوك المختصة لهذا بقرار من الوزير المختص بطلب الاكتسابات أو  
الشركات التي يتشابه هذا الغرض أو التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق  
المالية .

وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في السندات منشورة بشكل على  
البيانات والاجراءات وطريقة النشر التي تحددها اللائحة التنفيذية .  
ويكون لكل ذي مصلحة في حالة مخالفة أحكام الفقرة السابقة أن  
يطلب من المحكمة المختصة بإبطال الاكتتاب ، والزام الشركة برد قيمة  
السندات فوراً فضلاً عن مسئوليتها عن تعويض الضرر الذي أصابه .  
وتبين اللائحة التنفيذية ما تتضمنه شهادات السندات من بيانات  
وكيفية استبدال الشهادات المفقودة أو التالفة أو ما يتبع بالنسبة لهذه  
الشهادات عند تعديل نظام الشركة .

مادة ٥٠ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للشركة إصدار  
سندات قبل أداء رأس المال المصدر بالكامل في الحالات الآتية :  
( أ ) إذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الأولوية  
على ممتلكات الشركة .

( ب ) السندات المضمونة من الدولة .

( ج ) السندات المكتت فيها بالكامل من البنوك أو الشركات التي  
تعمل في مجال الأوراق المالية وأن أعادت إليها .

( د ) لشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري والشركات التي  
يرخص لها بذلك بقرار من الوزير المختص . ويجوز بقرار من الوزير  
المختص بناء على عرض الهيئة العامة لسوق المال أن يرخص لها إصدار  
سندات بقيمة تجاوز ما في أصولها وذلك في الحدود التي يحددها  
هذا القرار .

مادة ٥١ - يجوز أن تتضمن شروط اصدار السندات قابليتها للتحويل الى أسهم بعد مضي المدة التي تحددها الشركة في نشرة لالكتاب ويتم التحويل بموافقة صاحب السند .

ويشترط لتطبيق أحكام هذه المادة مراعاة القواعد المقررة لزيادة رأس المال .

مادة ٥٢ - تشكل جماعة لحملة السندات تضم جميع حملة السندات ذات الاصدار الواحد في الشركة ويكون غرض هذه الجماعة هو حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويكون لها ممثل قانوني من بين أعضائها ، يتم اختياره وعزله بحسب الشروط والأوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية ، بشرط ألا يكون له أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة أو أن تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة حاملي السندات .

ويتعين اخطار الجهة الادارية المختصة بتشكيل هذه الجماعة واسم ممثلها وصور من قراراتها ويباشر ممثل الجماعة ما تقتضيه حماية المصالح المشتركة للجماعة سواء في مواجهة الشركة أو الغير أو أمام القضاء ، وذلك في حدود ما تتخذه الجماعة من قرارات في اجتماع صحيح .

وتحدد اللائحة التنفيذية أوضاع واجراءات دعوة الجماعة للانعقاد ومن له حق الحضور وكيفية الانعقاد ومكانه والتصويت وعلاقة الجماعة بالشركة والجهات الادارية .

ويكون لممثل الجماعة حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة وابداء ملاحظاته دون أن يكون له صوت معدود كما يكون من حق ممثل الجماعة عرض قرارات وتوصيات الجماعة على مجلس الادارة أو الجمعية العامة للشركة .



## ثانيا - ادارة لشركة

## ١ - اختصاص بالادارة وحماية المتعاملين مع الشركة

مادة ٥٣ - يكون لكل من الجمعية العامة ومجلس الادارة والموظفين أو الوكلاء الذين تعينهم أى من هاتين الجيئتين ، حق اجراء التصرفات القانونية عن الشركة ، وذلك فى حدود نصوص هذا القانون وعقد الشركة ولوائحها الداخلية .

مادة ٥٤ - لمجلس الادارة كل السلطات المتعلقة بادارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها ، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص فى القانون أو نظام الشركة من أعمال أو تصرفات تدخل فى اختصاص الجمعية العامة .

ومع ذلك يكون للجمعية العامة أن تتصدى لأى عمل من أعمال الادارة اذا عجز مجلس الادارة عن البت فيه بسبب عدم اكتمال نصاب المجلس لعدم صلاحية عدد من أعضائه أو تعهدهم بعدم الحضور ، أو عدم أمكان الوصول الى أغلبية تؤيد القرار .

كما يكون للجمعية أن تصادق على أى عمل يصدر عن مجلس الادارة ، أو أن تصدر توصيات بشأن الأعمال التى تدخل فى اختصاص المجلس .

مادة ٥٥ - يعتبر ملزما للشركة أى عمل أو تصرف يصدر من الجمعية العامة أو مجلس الادارة أو احدى لجانه أو من ينوب عنه من أعضائه فى الادارة ، أثناء ممارسته لأعمال الادارة على الوجه المعتاد ، ويكون للغير حسن نية أن يحتج بذاك فى مواجهة الشركة ولو كان التصرف صادرا بالتجاوز لسلطة مصدرة أو لم تتبع بشأنه الاجراءات المقررة قانونا .



وفي جميع الأحوال لا يجوز للشركة أن تدفع مسئوليتها عن أية أعمال أو أوجه نشاط تمارسها بالفعل ، بأن نظام الشركة لم يصرح لها بالقيام بمثل تلك الأعمال أو أوجه النشاط .

مادة ٥٦ - لا يعتبر ملزماً للشركة أى تصرف يصدر عن أحد موظفيها أو وكلاء عنها ، ما لم يكن مرخصاً به صراحة أو ضمناً من الجمعية العامة أو مجلس الإدارة أو من يفوضه من أعضائه في الإدارة بحسب الأحوال .

ومع ذلك يكون للغير حسن النية أن يتمكن في مواجهة الشركة بأى تصرف يجريه أحد موظفى الشركة أو وكلائها ، اذ قدمت إحدى الجهات المتعارى إليها على أنه يملك سلطة التصرف نيابة عنها ، واعتمد الغير على ذلك في تعامله مع الشركة .

مادة ٥٧ - لا يجوز للشركة أن تتمكن في مواجهة الغير حسن النية من التعاملين معها بأن نصوص عقد الشركة أو لوائحها لم تتبع بشأن التصرف .

كما لا يجوز لها أن تحتج بأن مجلس إدارتها أو بعض أعضائها أو مديري الشركة أو غيرهم من الموظفين أو الوكلاء لم يتم تعيينهم على الوجه الذى يتطلبه القانون أو نظام الشركة . طالما كانت تصرفاتهم في حدود المعتاد بالنسبة لمن كان في مثل وضعهم في الشركات التى تمارس نوع النشاط الذى تقوم به الشركة .

مادة ٥٨ - لا يعتبر حسن النية - في حكم المواد السابقة - من يعلم بالفعل أو كان في مقدوره أن يعلم بحسب موقعه بالشركة أو علاقته بها بأوجه النقص أو العيب في التصرف لمراد التمسك به في مواجهة الشركة .

ولا يعتبر الشخص عالماً بمحتويات أية وثيقة أو عقد ، بمجرد نشرها أو نشرها بأحدى الوسائل المنصوص عليها في هذا القانون .

## ٢ - الجمعية العامة

مادة ٥٥ - لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو النيابة .

ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعيات العامة .  
ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهماً .

مادة ٦٠ - يجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك . ولا يجوز لخلف عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

وفي جميع الأحوال لا يبطئ الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتخبين للإدارة . وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

فإذا كان نصاب اجتماع المساهمين قانونياً ، ولم يتوافر نصاب مجلس الإدارة في الاجتماع ، جاز للجمعية في هذه الحالة النظر في توقيع غرامة مالية على أعضاء مجلس الإدارة الذين لم يحضروا بغير عذر مقبول ، فإذا تكررت غيابهم جاز للجمعية أن تنتظر في عزلهم وانتخاب غيرهم ثم تدعى الجمعية لاجتماع آخر .

وتتظم الإجراءات المتعلقة بحضور المساهمين الجمعية العامة في اللائحة التنفيذية .

**مادة ٦١ -** تعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يعينهما نظام الشركة . ويجب أن تعقد الجمعية مرة على الأقل في السنة خلال الستة الشهور التالية لنهاية لسنة مالية للشركة .

ولمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة . ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات دعوة الجمعية العامة وما تشتمل عليه وكيفية إعلانها ونشرها ومواعيدها والجهات التي يتعين أن تخطر بها .

**مادة ٦٢ -** لمراقب الحسابات أو اللجنة الإدارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة لانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

كما يكون للجنة الإدارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة اذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده . أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة شركة .

**مادة ٦٣ -** مع مراعاة أحكام هذا القانون ونظام الشركة تختص الجمعية العامة العادية بما يأتي :



- (أ) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم .
- (ب) مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في إخلائه من المسؤولية .
- (ج) المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- (د) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .
- (هـ) الموافقة على توزيع الأرباح .
- (و) كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على لجمعية العامة .
- كما تختص بكل ما ينص عليه القانون ونظام الشركة .

مادة ٦٤ — على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية — في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها — ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٦٥ — يجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل النشر ومواعيده .

ويجوز إذا كان نظام الشركة يسمح ذلك الاكتفاء بإرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى إلى كل مساهم بطريق البريد الموصى أو بأي طريقة أخرى تحددها اللائحة التنفيذية ومواعيد إرسالها .

مادة ٦٦ — تحدد اللائحة التنفيذية ما يجب إطلاع المساهمين عليه قبل انعقاد الجمعية العامة العادية من بيانات تتعلق بمكافآت ومرتبات



رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومسائل المزايا أو المزايا الأخرى التي حصلوا عليها ، والعلاقات التي يكون لأحدهم فيها مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة وغير ذلك من البيانات المتعلقة بالتبرعات أو نفقات الدعاية .

كما تبين اللائحة أوضاع ومواعيد ذلك .

مادة ٦٧ - لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا إذا حضر مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل ما لم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى بشرط ألا يتجاوز نصف رأس المال . فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال اثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويجوز أن يتضمن نظام الشركة الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه .  
وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الدعوة ووسائلها والبيانات التي تتضمنها .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع .

كما تحدد اللائحة التنفيذية إجراءات انعقاد الجمعية ورئاستها وكيفية اختيار أمانة السر وجانبي الأصوات . وطريقة أخذ الأصوات .

مادة ٦٨ - تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :

(أ) لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه أن يحد من حقوق المساهمين الأساسية التي يستندون إليها بصفتهم شركاء .

( ب ) يجوز اضافة اغراض مكمله أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا يجوز تغيير الغرض الأصلي الا لأسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) .

(ج) يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في اطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة وذلك أيا كانت أحكام النظام .

مادة ٦٩ - إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الادارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

مادة ٧٠ - تسرى على الجمعية العامة غير العادية الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية بمراعاة ما يأتي :

( ١ ) تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة ، وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الأسهم الا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يتم لمجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا الى اللجنة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

( ب ) لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل : فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل .

يبتعد عن اللائحة التنفيذية إجراءات الدعوة ومواعيدها وطرق النشر والإعلان ومن له حق الحضور من غير المساهمين .

٥٠ (ج) تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضها أو حل الشركة قبل الميعاد ، أو تغيير الغرض الأصلي أو ادماجها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الأحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

مادة ٧١ - لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ، ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

وتكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً والمنعقدة طبقاً للقانون ونظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالقين ، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٧٢ - يكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال . واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها ، وله أن يقدم ما يشاء من الأسئلة قبل انعقاد الجمعية العامة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية ، ويقع باطلاً كل نص في النظام على حرمان المساهم من هذا الحق .

يجيب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو مصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كافٍ احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .



مادة ٧٣ - يكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يبينها النظام ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو باقاة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل .

مادة ٧٤ - لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافأتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة .

مادة ٧٥ - يحضر محضر بخلاصة واقية لجميع مناقشات الجمعية العامة ، وبكل ما يحدث أثناء الاجتماع وإثبات نصاب الحضور والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون إثباته في المحضر .

كما تسجل أسماء الحضور من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالاصالة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في دفتر خاص ويتبع في ذلك هذه الدفاتر والسجلات الأحكام الخاصة بالدفاتر التجارية من حيث وجوب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي أو كسح أو تحشير .

ويجب أن تكون صفحات هذين الدفترين مرقومة بالتسلسل ويتعين قبل استعمالها أن تختم كل ورقة منها بخاتم مصلحة الشهر التجاري والتوثيق ويوقع عليها من الورق المختص ، ويكون إثبات الترخيم ووضع خاتم مصلحة الشهر والتوثيق على النحو السالف الذكر ثابت بالتاريخ في صدر كل صفحة دفتر قبل استعماله .



ولا يجوز تسجيل دفتر جديد الا بعد تقديم الدفتر السابق للموثق المختص ليؤشر باقفاله واثبتت ذلك في السجلات المعدة اذك بالمصلحة .

وتسرى هذه الأحكام الخاصة بالتوثيق على سجل المساهمين وسجل حضور الجمعية العامة ، كما تسرى أيضا على الدفاتر المحاسبية الأصلية والمساعدة .

وتلتزم الشركة بضرورة الاحتفاظ بجميع المستندات المؤيدة لما ورد بالدفاتر والسجلات .

ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات دفتری الجمعية المشار اليها ويسأل من يكون منهم من أعضاء مجلس الإدارة عن مطابقتها لما ينص عليه القانون ونظام الشركة .

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهة الادارية المختصة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٧٦ - مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للأضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا المساهمون السذجن اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تتوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى

جميع المساهمين ، وعلى مجلس الادارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في  
حدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا  
يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

### ٣ - مجلس الادارة (١)

مادة ٧٧ - يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يتكون من عدد فردى  
من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات  
وفقا للطريقة المبينة بنظام الشركة ، واستثناء من ذلك يكون تعيين أول  
مجلس ادارة عن طريق المؤسسين لمدة أقصاها خمس سنوات .

ويجوز للجمعية العامة - في أى وقت - عزل مجلس الادارة أو أحد  
أعضائه ولو لم يكن ذلك واردا في جدول الأعمال .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ثلاثة أعضاء على  
الأقل ما لم ينص نظام الشركة على عدد أكبر .

ويجوز أن ينوب أعضاء المجلس عن بعضهم في حضور الجلسات ،  
بشرط ألا تتجاوز أصوات المنوبين ثلث عدد أصوات الحاضرين ، ولا يجوز  
أن ينوب عضو مجلس الادارة عن أكثر من عضو واحد .

مادة ٧٨ - يجوز أن يتضمن نظام الشركة أوضاع تعيين أعضاء

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٤٥ لسنة ١٩٧٨ ( الجريدة  
انormية في ١٩٧٨/١١/٢٣ - العدد ٤٧ ) المعدل رقم ١١٤٩ لسنة ١٩٨٦  
( الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/٧ - العدد ٢٢٥ ) ونص في مادته الأولى  
على ما يلى :

« يتم اختيار أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة أو المشتركة  
الممثلين للأشخاص الاعتبارية العامة بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على  
عرض الوزير المختص » .

احتياطياً بمجلس الإدارة ، يحلون محل الأعضاء الأصليين في أحوال الغياب أو قيام المانع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٧٩ - لمجلس الإدارة أن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة كما يكون للمجلس ما يأتي :

- ( أ ) أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه في القيام بعمل معين أو أكثر ، أو الاشراف على وجه من أوجه نشاط الشركة ، أو في ممارسة بعض السلطات أو الاختصاصات الممنوحة بالمجلس .
- ( ب ) أن يندب عضواً أو أكثر لأعمال الإدارة الفعلية ، ويحدد المجلس اختصاصات العضو المنتدب .

ويشترط في العضو المنتدب أن يكون متفرغاً للإدارة . - ٨٠ مادة

مادة ٨٠ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه ، أو بناء على طلب ثلث أعضائه ، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

مادة ٨١ - يجب أن تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بطريقة منتظمة عقب كل جلسة في دفتر خاص يوقع عليه من الرئيسين أو أمين السر ، ويسرى على هذا الدفتر الشروط والأوضاع الخاصة بدفتر الجمعية العامة .

مادة ٨٢ - يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً عاماً للشركة ممن غير الأعضاء يتولى رئاسة الجهاز التنفيذي بها ، ويجوز أن يدعى لحضور جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له صوت محدود .

ويباشر المدير العام أعماله تحت اشراف العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة إذا كان يقوم بأعمال الإدارة الفعلية ، ويكون مسئولاً أمامه .



مادة ٨٣ - مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بشركة العاملين في الإدارة ، لا يجوز أن يعين مدير شركة أو أى موظف بها عضواً في مجلس إدارتها ، ما لم يكن قد مضى على شغفه لوظيفة رئيسية بالشركة مدة لا تقل عن سنتين .

مادة ٨٤ - يكون للعاملين في شركات المساهمة التي تتشابه طبقاً لأحكام هذا القانون نصيب في إدارة هذه الشركات ، وتحدد اللائحة التنفيذية طرق وقواعد وشروط اشتراك العاملين في الإدارة ، ويجب أن ينص نظام الشركة على إحدى طرق الاشتراك في الإدارة التي تتضمنها اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٥ - يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ، كما يجوز له أن يعين نائباً للرئيس يحل محل الرئيس حال غيابه .

ويجوز للمجلس أن يعهد إلى الرئيس بأعمال العضو المنتدب .  
ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء ، ويحدد نظام الشركة ولوائحه الداخلية الاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس المجلس والأعضاء والموظفين .

مادة ٨٦ - في حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة - يحل محله ائ عضو التالى في عدد الأصوات في آخر انتخاب للمجلس - وتكون مدة العضو الجديد مكملة لمدة سلفة ، وفي غير هذه الأحوال يعين المجلس من يحل محله حتى أول انعقاد الجمعية العامة .

ويتم تعيين من يحل محل عضو مجلس الإدارة الممثل لشخص من تاريخ بناء على ترشيح من يمثله ، على أن يتم ذلك الترشيح خلال شهر من تاريخ خلو المنصب .

مادة ٨٧ - على كل شركة أن تعد سنوياً قائمة مفصلة ومفتدة من



رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بأسماء رئيس وأعضاء هذا المجلس وصفاتهم وجنسياتهم .

وتحتفظ الشركة بصورة من هذه القائمة ، وترسل الأصل الى الجهة الادارية المختصة قبل أول يناير من كل سنة .

ويجب أن تخطر الشركة الجهة الادارية المختصة بكل تغيير يطرأ على القائمة المشار اليها في الفقرة الأولى بمجرد حدوثه .

مادة ٨٨ - يبين نظام الشركة كيفية تحديد مكافأة أعضاء مجلس الادارة ، ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠٪ من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين والعاملين مالم يحدد نظام الشركة نسبة أعلى .

وتحدد الجمعية العامة الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس ، واستثناء من ذلك يكون تحديد مكافآت ومرتبات وبدلات العضو المنتدب بقرار من مجلس الادارة .

مادة ٨٩ - لا يجوز أن يكون عضواً في مجلس ادارة أية شركة مساهمة ، من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تفالس أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من هذا القانون .

مادة ٩٠ - لا يجوز تعيين أي شخص عضواً بمجلس ادارة شركة مساهمة الا بعد أن يقرر كتابة بقبول التعيين ، ويتضمن الاقرار بسنه وجنسيته وأسماء الشركات التي زاول فيها أي عمل من قبل خلال السنوات الثلاث السابقة على التعيين ، مع بيان نوع هذا العمل .

كما لا يجوز تعيين أي شخص عضواً بمجلس ادارة الشركة تقوم

على ادارة أو استغلال مرفق عام إلا بعد الحصول على موافقه من  
لوزير المشرق على ذلك المرفق أو الوزير المشرق على نهيه المانحة له ،  
ويجب أن تبلغ قرارات الجمعية العامة أو مجلس الادارة بهذا التعيين  
بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما التالية لصدور القرار الى  
الوزير ، ويعتبر فوات ثلاثين يوما من تاريخ وصول التبليغ دون ابداء  
الاعتراض على التعيين بمثابة موافقة ضمنية عليه .

مادة ٩١ - يجب أن يكون عضو مجلس الادارة مالكا لعدد من أسهم  
الشركة لا تقل قيمتها عن الحد المبين بنظام الشركة ، وبشرط الا يقل عن  
الحد الوارد باللائحة التنفيذية ويرجع في ذلك الى الأسعار التي يجرى  
التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية ، أو الى قيمة الاسهم الاسمية  
أن لم تكن أسهم الشركة قد قيدت في هذه البورصة . وتقدم أسهم ضمان  
مثل الشخص المعنوي في مجلس الادارة من ذلك الشخص المعنوي .

ومع ذلك يجوز أن ينص في نظام الشركة على جواز ضم عضوين  
على الأكثر من ذوى الخبرة الى مجلس الادارة من لا يتوافر في شأنهم  
نصاب الملكية المشار اليه .

وتكون باطلة ولا يعتد بها أوراق الضد التي تصدر بسبب تطبيق  
أحكام هذه المادة .

ويخصص القدر المتقدم ذكره من الاسهم التي يملكها عضو مجلس  
الادارة أو التي تقدم من الأصل الذي ينوب عنه لضمان ادارته . ويجب  
ايداعها في خلال شهر من تاريخ تعيين أحد البنوك المعتمدة لهذا  
الغرض (١) ، ويستمر ايداع هذه الاسهم مع عدم قابليتها للتداول الى

(١) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٤ ببيان  
البنوك المرخص لها بتلقي ايداع الاسهم المخصصة لضمان الادارة ( الوقائع  
المصرية في ١٩٥٤/٩/٢٥ - العدد ٧٩ مكرر ١ ) .

أن تنتهي مدة وكالة العضو ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قسام فيها بأعماله .

وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المنصوص عليه في هذه المادة بطلت عضويته .

مادة ٩٢ - يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في أية شركة مساهمة من المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية .

وإذا انخفضت - لأي سبب من الأسباب - نسبة المصريين في مجلس الإدارة عما يلزم توافره بالتطبيق لهذه المادة ، وجب استكمال هذه النسبة خلال ثلاثة أشهر على الأكثر على أن تصادق الجمعية العامة على ذلك في أول اجتماع لها .

ولا يظل ما تقدم بما نص عليه قانون استثمار المال العربي والاجنبي .

مادة ٩٣ - لا يجوز لأحد أن يكون عضوا منتدبا بمجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون .

ويسرى هذا الحظر على رئيس مجلس الإدارة متى كان يقوم بالإدارة الفعلية ، ويعتبر في حكم عضو مجلس الإدارة المنتدب مدير عام الشركة أو من يقوم بالإدارة الفعلية للشركة ولو لم يكن من أعضاء مجلس الإدارة ، على أنه يجوز لأي منهم أن يشغل وظيفة العضو المنتدب بشركة مساهمة واحدة أخرى وذلك بموافقة الجمعية العامة لكل من الشركتين .

ولا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون .

ويبطل عضوية من يخالف هذه الحكم في المجالس التي تتردد على النصاب المقرر وفقا لأحكامه تعيينه فيها .



ومع ذلك يجوز — استثناء مما تقدم — الجمع بين عضوية مجالس إدارة شركات المساهمة التي يملك العضو ١٠٪ على الأقل من أسهم رأس مال كل منها مهما بلغ عدد هذه الشركات ما دامت عضويته مقصورة عليها .

مادة ٩٤ — مع عدم الإخلال بالاستثناءات المقررة لممثلي البنوك القطاع العام ، لا يجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك التي تراول نشاطها في مصر أن يجمع إلى عضويته مجلس إدارة بنك آخر ، أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر ، وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيهما .

مادة ٩٥ — لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من الجمعية العامة للشركة التي يتولى عضوية مجلس إدارتها .

مادة ٩٦ — لا يجوز للشركة أن تقدم قرضا نقديا ، من أي نوع كان لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير .

ويستثنى من ذلك شركات الائتمان ، فيجوز لها في مزاولة الأعمال الداخلة ضمن غرضها وبنفق الأوضاع والشروط التي تتبعها الشركة بالنسبة لجمهور العملاء أن تقرض أحد أعضاء مجلس إدارتها أو تفتح له اعتمادا أو تضمن له القروض التي يعقدها مع الغير .

ويوضع تحت تصرف المساهمين لإطلاعهم الجاس قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة أيام على الأقل بيان من مراقبي الحسابات يقررون فيه أن القروض أو الاعتمادات أو الضمانات المنصوص عليها في الفقرة السابقة قد تمت دون إخلال بأحكامها .

ويعتبر باطلا كل عقد يتم على خلاف أحكام هذه المادة دون إخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء .



**مادة ٩٧ -** على كل عضو في مجلس ادارة الشركة ، وكل مدير من مديريها تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة في عملية تعرض على مجلس الادارة لاتقرارها ، أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت ابلاغه في محضر الجلسة . ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية .

وعلى مجلس الادارة ابلاغ أول جمعية عامة بالعمليات المشار اليها في الفقرة السابقة قبل التصويت على القرارات .

**مادة ٩٨ -** لا يجوز بنير ترخيص خاص من الجمعية العامة لعضو مجلس الادارة لشركة المساهمة أو لمديرها الاتجار لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط التي تزاولها الشركة ، والا كان للشركة أن تطلبه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي باشرها لحسابه الخاص كأنها أجريت لحسابه هي .

**مادة ٩٩ -** لا يجوز لأحد مؤسسي الشركة - خلال السنوات الخمس التالية لتأسيسها - كما لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس ادارتها في أي وقت أن يكون طرفا في أي عقد من عقود المعاوضة التي تعرض على هذا المجلس لاتقرارها الا اذا رخصت الجمعية العامة مقدما باجراء هذا التصرف ، ويعتبر باطلا كل عقد يبرم على خلاف أحكام هذه المادة .

**مادة ١٠٠ -** لا يجوز لمجلس الادارة أو أحد المديرين أن يبرم عقدا من عقود المعاوضة مع شركة أخرى يشترك أحد أعضاء هذا المجلس أو أحد هؤلاء المديرين في مجلس ادارتها أو في ادارتها أو يكون لمساهمي الشركة أغلبية رأس المال فيه . إذا كان هذا العقد مما يلاحق به البطشلان وفقا لأحكام الفقرة التالية .

ويقع باطلا كل عقد من تلك العقود تتجاوز نسبة العبر منه خمس

القيمة وقت التعاقد ، دون اخلال بحق الشركة في كل ذي شأن في -  
مطالبة - بخالف بالتعويض .

مادة ١٠١ - لا يجوز لشركة المساهمة أن تقدم أي تبرع من أي نوع  
الى حزب سياسي والا كان التبرع باطلا .

ولا يجوز أن تتبرع لشركة في سنة مالية بما يجاوز  $\frac{1}{10}$  من متوسط  
صافي أرباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة ، الا أن  
يكون التبرع للأغراض الاجتماعية الخاصة بالعاملين أو لجهة حكومية أو  
حدى الهيئات العامة .

ويشترط لصحة التبرع على أي حال صدور قرار من مجلس الإدارة  
بناء على ترخيص عام من الجمعية العامة متى تجاوزت قيمته ألف جنيه .

مادة ١٠٢ - لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط  
دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي  
تقع منهم في تنفيذ مهمتهم .

وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة  
بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات ، فإن هذه الدعوى تسقط  
بمضي سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير  
مجلس الإدارة ، ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس  
الإدارة يكون جنائياً أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى  
العمومية .

ولجهة الإدارة المختصة ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى ، ويقع  
باطلا كل شرط في نظام الشركة يقضى بالتنزل عن الدعوى أو بتعليق  
مباشرتها على إذن سابق من الجمعية العامة ، أو على اتخاذ أي إجراء آخر .

## ثالثا - مراقبو الحسابات

مادة ١٠٢ - يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه - وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن ، واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراقب الأول .

ويتولى مراقب لشركة الأول ، مهمته لحين انعقاد أول جمعية عامة ، ويباشر المراقب الذي تعيينه الجمعية العامة مهمته من تاريخ تعيينه الى تاريخ انعقاد الجمعية التالية وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي ندب لها .

ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في تعيين المراقب أو تحديد أتعابه دون تحديد حد أقصى ، فإذا لم يكن الشركة في أي وقت لأي سبب مراقب للحسابات ، تعين على مجلس الإدارة اتخاذ اجراءات تعيين المراقب فوراً ويعرض ذلك على الجمعية العامة في أول اجتماع لها .

ويجوز للجمعية العامة في جميع الأحوال - بناء على اقتراح أحد أعضائها تعيين مراقب الحسابات وفي هذه الحالة يتعين على صاحب الاقتراح أن يخطر الشركة برغبته وما يستند اليه من أسباب ، وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بعشرة أيام على الأقل ، وعلى الشركة إخطار المراقب فوراً بنص الاقتراح وأسبابه وللمراقب أن يناقش الاقتراح في مذكرة كتابية تصل الى الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل ، ويتولى رئيس مجلس الإدارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية العامة . وللمراقب في جميع الحالات أن يقوم بالرد على الاقتراح وأسبابه أمام الجمعية العامة قبل اتخاذ قرارها .

ويكون باطلا كل قرار يتخذ في شأن تعيين المراقب أو استبدال غيره به على خلاف أحكام هذه المادة .



مادة ١٠٤ - لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فنى أو إدارى أو استشارى فيها .

ولا يجوز كذلك أن يكون المراقب شريكا لأى شخص يباشر نشاطا مما نص عليه فى الفقرة السابقة أو أن يكون موظفا لديه أو من ذوى قرباء حتى الدرجة الرابعة .

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف الأحكام المنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ١٠٥ - للمراقب فى كل وقت الحق فى الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفى طلب البيانات والايضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته ، وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها ويتعين على مجلس الإدارة أن يمكن المراقب من كل ما تقدم .

وعلى المراقب فى حالة عدم تمكنه من استعمال الحقوق المنصوص عليها اثبات ذلك كتابة فى تقرير يقدم الى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة أن لم يتم مجلس الإدارة بتسيير مهمته .

مادة ١٠٦ - على مجلس الإدارة أن يوافى المراقب بصورة منتظمة الاخطارات والبيانات التى يرسلها الى المساهمين المدعويين لحضور الجمعية العامة .

وعلى المراقب أو من ينوبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه فى أعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الاجراءات التى اتبعت فى الدعوة للاجتماع ، وعليه أن يدلى فى الاجتماع برأيه فى كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وبوجه خاص فى الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ أو فى اعادتها الى مجلس الإدارة .



ويتلو المراقب تقريره على الجمعية العامة ، ويجب أن يكون التقرير مشتملا على البيانات التي نص عليها القانون واللائحة التنفيذية فضلا عن البيانات الآتية :

( أ ) ما اذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والايضاحات التي يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرض .

( ب ) ما اذا كان من رأيه أن الشركة تمسك بحسابات ثبت له انتظامها وفي حالة وجود فروع للشركة ثم يتمكن من زيارتها ، ما اذا كان قد اطلع على ملخصات وافية عن نشاط هذه الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما اذا كانت تمسك بحسابات تكاليف ثبت له انتظامها .

( ج ) ما اذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والملخصات .

( د ) ما اذا كان من رأيه في ضوء المعلومات والايضاحات التي قدمت اليه أن هذه الحسابات تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وما اذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة في ختام السنة المالية وما اذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن أرباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية المنتهية .

( هـ ) ما اذا كان الجرد قد أجرى وفقا للأصول المرعية مع بيان ما جد من تعديلات في طريقة الجرد التي اتبعت في السنة السابقة ان كان هناك تعديل .

( و ) ما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة المشار اليها في القانون واللائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة .

( ز ) ما اذا كانت قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات قائمة عند اعداد الميزانية .

وذلك في حدود المعلومات والايضاحات التي توافرت لديه وفقا لأحكام هذه المادة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه .

مادة ١٠٧ - لا يجوز لمراقب حسابات شركة المساهمة قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه العمل بها أن يعمل مديراً أو عضواً بمجلس الإدارة أو أن يشغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة التي كان يعمل بها .

ويعتبر باطلاً عمل يخالف حكم هذه المادة ويلزم المخالف بأن يؤدي إلى خزانة الدولة المكافآت والمرتبات التي صرفت له من الشركة .

مادة ١٠٨ - مع عدم الإخلال بالتزامات المراقب الأساسية لا يجوز لمراقب الحسابات أن يذيع على المساهمين في مقر الجمعية العامة أو في غيره أو إلى غيرهم ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله والا يجب عزله ومطالبته بالتعويض .

مادة ١٠٩ - يكون مراقب الحسابات مسئولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذي يلحقها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله ، وإذا كان للشركة أكثر من مراقب وأشتركوا في الخطأ كانوا مسئولين قبل الشركة بالتضامن .

وتسقط دعوى المسؤولية المدنية المذكورة في الفقرة السابقة بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي تلي فيها تقرير المراقب ، وإذا كان الفعل المنسوب إلى المراقب يكون جريمة جنائية فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية .

كما يسأل المراقب عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه .

## الفصل الثاني

### شركات التوصية بالأسهم

مادة ١١٠ - فيما عدا أحكام المواد ٣٧ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ تسرى على شركات التوصية بالأسهم سائر أحكام شركات المساهمة في هذا القانون مع مراعاة القواعد المتصوص عليها في هذا الفصل .

مادة ١١١ - يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم إلى شريك متضامن أو أكثر ، ويعين عقد تأسيس الشركة أسماء من يعهد إليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها .

ويكون حكم من يعهد إليه بالإدارة من حيث المسئولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة في تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ١١٢ - يكون لكل شركة توصية بالأسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين أو من غيرهم ، وإذا المجلس أن يطلب إلى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن إدارتهم ، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها ، وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها .

مادة ١١٣ - لمجلس المراقبة أن يبدى الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مديرو الشركة ، وله أن يأذن بإجراء التصرفات التي يتطلب عقدها الشركة أذنه فيها .

مادة ١١٤ - لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين أن تباشر أو أن تقر لأعمال المتعلقة بصلة الشركة بالغير ، أو أن تعمل عقد الشركة إلا



بموافقة المديرين مالم يقض عقد الشركة بنشر ذلك ، وتتوب الجمعية العامة عن المساهمين في مواجهة المديرين .

مادة ٢١٥ - تنهى الشركة بموت الشريك الذي يعهد اليه بالادارة ، الا اذا نص على غير ذلك .

واذا خلا عقد الشركة من نص على ما يتبع في هذه الحالة ، كان لمجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة ، يتولى أعمال الادارة العاجلة الى أن تعقد الجمعية العامة .

ويقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية العامة خلال خمسة عشر يوما من تعيينه وفقا للاجراءات التي ينص عليها العقد .  
ولا يكون المدير المؤقت مسئولا الا عن تنفيذ وظيفته .

### الفصل الثالث

#### الشركات ذات المسؤولية المحدودة

##### ١ - الهيكل المالي

مادة ٢١٦ - لا يجوز أن يقن رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن الحد الذي تبينه اللائحة التنفيذية ويقسم رأس المال الى حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه تدفع بالكامل ، ولا يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

وتتقاسم الحصص الأرباح وفائض التصفية سوية فيما بينها ، مالم ينص في عقد الشركة على غير ذلك .

وتكون الحصص غير قابلة للتقسمة ، فاذا تعدد الملاك لحصة واحدة ، جاز للشركة أن توقف استعمال الحقوق المتعلقة بها الى أن يختاروا من بينهم من يعتبر مالكا منفردا للحصة في مواجهة الشركة .



**مادة ١١٧ —** يعد بمركز الشركة سجل للشركاء يتضمن البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في ساعات عمل الشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة في هذا السجل وكل تغيير يطرأ عليها ، الى الجهة الادارية المختصة وتعتبر هذه البيانات في النشرة التي تصدر لهذا الغرض .

ويسأل مديرو الشركة شخصيا على وجه التضامن عما ينشأ من ضرر بسبب امساك السجل بطريقة غير صحيحة أو اعداد القوائم بطريقة معيبة أو بسبب عدم صحة البيانات التي تثبت في السجل أو القوائم .

**مادة ١١٨ —** يجوز بيع الحصص بمقتضى محرر رسمي أو مصدق على التوقيعات الواردة به ، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك ، وفي هذه الحالة يكون لباقي الشركاء أن يستردوا الحصة المباعة بالشروط نفسها .

ويجب على من يعترم بيع حصته ان يبلغ سائر الشركاء عن طريق المديرين بالعرض الذي وجه اليه .

وبعد انقضاء شهر من ابلاغ العرض دون أن يستعمل أحد الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك حرا في التصرف في حصته .

وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المباعة بينهم بنسبة حصة كل منهم .

وتنتقل حصة كل شريك الى ورثته ، ويكون حكم الوصي له حكم الوارث .

ولا يدخل تطبيق هذه المادة بالأحكام المقررة في المادة (١١٦) .

مادة ١١٩ - إذا اتخذ دائن أحد الشركاء اجراءات بيع حصة مدينه جبرا لاستيفاء دينه ، وجب أن يقوم الدائن في هذه الحلة باعلان الشركة بشروط البيع وميعاد الجلسة التي تحدد لنظر الاعتراضات عليها ، فإذا لم يتفق الدائن والمدين والشركة على البيع ، بيعت للحصة بالمزاد .  
ولا يكون الحكم بالبيع نافذا إذا تقدمت الشركة بمشتر آخر بنفس الشروط التي رسا بها المزاد خلال عشرة أيام من تاريخ صدور هذا الحكم .  
وتطبق هذه الأحكام في حالة افلاس الشريك .

## ٢ - إدارة الشركة

مادة ١٢٠ - يدير الشركة مدير أو مديرون من بين الشركاء أو غيرهم .

ويعين الشركاء المدير لأجل معين أو دون تعيين أجل .

ويعتبر المديرون المعينون في عقد تأسيس الشركة من الشركاء أو غيرهم دون بيان أجل معلوم ، معينين لمدة بقاء الشركة ما لم ينص العقد على غير ذلك .

وفي جميع الأحوال يجوز عزل المدير أو المديرين بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال .

مادة ١٢١ - يكون لمديرى الشركة سلطة كاملة في تمثيلها ، ما لم يقتضى عقد تأسيس الشركة غير ذلك .

وكل قرار يصدر من الشركة بتقييد سلطات المديرين ، أو بتغييرهم بعد قيدها في السجل التجارى ، لا يكون نافذا في حق الغير إلا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ اثباته في هذا السجل .

وتنطبق الأحكام المتعلقة بعملية التضامن مع الشركاء والواوودة في

المواد من ٥٣ حتى ٥٨ من هذا القانون على الشركات ذات المسؤولية المحدودة بالقدر الذى يتفق مع طبيعتها .

مادة ١٢٢ — يكون حكم المديرين من حيث المسؤولية حكم أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فى المديرين .  
وإذا عهد بالادارة الى شخص واحد . وجب عليه ابلاغ جمعية الشركاء عن كل تعارض بين مصلحته ومصلحة لشركة فى أى عملية من العمليات التى يزعم اجراءها الترخيص بالعملية أو لاتخاذ ما تراه الجمعية من اجراء .

مادة ١٢٣ — اذ كان عدد اشركاء أكثر من عشرة ، وجب أن يعهد بالرقابة الى مجلس يكون من ثلاثة على الأقل من الشركاء ، ويعين مجلس لرقابة فى عقد تأسيس الشركة ، ويجوز اعادة انتخاب أعضائه بعد انقضاء المدة لمعينة فى العقد .

ولمجلس الرقابة أن يطالب المديرين فى كل وقت بتقديم تقارير ، وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والأوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة بها . ويراقب هذا المجلس الميزانية والتقرير السنوى ومشروع توزيع الأرباح ويقدم تقريره فى هذا الشأن الى جماعة الشركاء قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ١٢٤ — لا يسال أعضاء مجلس الرقابة عن أعمال المديرين أو نتائجها ، الا اذا علموا بما وقع فيها من أخطاء وأغفلوا ذكر هذه الأخطاء فى تقريرهم لمقدم لجماعة الشركاء .

مادة ١٢٥ — يكون الشركاء غير المديرين فى الشركات التى لا يوجد بها مجلس رقابة ما للشركاء المتضامنين من رقابة فى شركات التضامن .

مادة ١٢٦ - تصدر قرارات الشركاء في جمعية عامة بأغلبية الأصوات ، ما لم ينص القانون أو العقد على غير ذلك .

ويكون لكل حصة صوت ولو نص في عقد التأسيس على خلاف ذلك ، ويجوز للشركاء الغائبين أن يصوتوا بالكتابة أو أن ينيبوا عنهم غيرهم في حضور الجمعية العامة بتوكيل خاص ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك . وتتبع في دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفي المداولات القواعد المقررة بالنسبة لشركات المساهمة .

مادة ١٢٧ - لا يجوز تعديل عقد الشركة ولا زيادة رأس مالها أو تخفيضه ، الا بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال ما لم يقض عقد الشركة بغير ذلك .

مادة ١٢٨ - تطبق الأحكام الخاصة بمراقب الحسابات وباجزاء الجرد والميزانية في شركات المساهمة على الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وتشتمل الميزانية على سبيل التخصيص على بيان ديون الشركة على الشركاء وديون الشركاء على الشركة . وتودع الميزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من اعدادها مكتب السجل التجارى ، ولكل ذى شأن أن يطلب الاطلاع عليها .

### ٣ - حل الشركة

مادة ١٢٩ - في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة ، يتعين على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العامة أمر حل الشركة ، ويشترط لصدور قرار الحل توافق الأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة .

واذا بلغت الخسارة ثلاثة أرباع رأس المال ، جاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع رأس المال .

واذا قربت على الخسارة انخفاض رأس المال الى أقل من الحد الذى تعينه اللائحة التنفيذية كان لكل ذى شأن أن يطلب حل الشركة .



## الباب الثالث

### الاندماج وتغيير شكل الشركة

#### ١ - الاندماج

مادة ١٣٠ - يجوز بقرار من الموزير المختص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) الترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية أو أجنبية نزاول نشاطها الرئيسي في مصر ، بالاندماج في شركات مساهمة مصرية أو مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة وتعتبر في حكم الشركات المندمجة في تطبيق أحكام هذا القانون فروع ووكالات ومنشآت الشركات .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تقويم أصول الشركات الراغبة في لاندماج واجراءات وأوضاع وشروط الاندماج .

مادة ١٣١ - يراعى عند إصدار الأسهم التي تعطى مقابل رأس مال الشركة المندمجة القيمة الفعلية لأصول كل من الشركات المندمجة والمندمج فيها .

مادة ١٣٢ - تعتبر الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة عن الاندماج خلفا للشركات المندمجة ، وتحل محلها حلولا قانونيا فيما لها وما عليها ، وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج مع عدم الاخل بحقوق الدائنين .

مادة ١٣٣ - يجوز تداول أسهم الشركة الناتجة عن الاندماج أو الأسهم التي تعطى مقابل رأس مال الشركة المندمجة بمجرد إصدارها .

مادة ١٢٤ - تعفى الشركات المندمجة ومساهموها كما تعفى الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج المشار اليه .

مادة ١٣٥ - مع عدم الاخلال بنص المادة (١٣٠) ، يتم الاندماج بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركتين المندمجة والمندمج فيها أو من جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال بحسب الأحوال .

ويجوز للمساهمين الذين عترضوا على قرار الاندماج في الجمعية أو لم يحضروا الاجتماع بعذر مقبول ، طلب التخرج من الشركة واسترداد قيمة أسهمهم وذلك بطلب كتابي يصل الى الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ شهر قرار الاندماج وتبين لائحة التنفيذية الاوضاع والاجراءات الأخرى لهذا الطلب وكيفية البت فيه .

ويتم تقدير قيمة الأسهم أو الحصص بالاتفاق ، أو بطريق القضاء ، على أن يراعى في ذلك القيمة لجارية لكافة أصول الشركة .

ويجب أن تؤدي القيمة غير المتنازع عليها للأسهم أو الحصص المتخارج عنها الى أصحابها قبل تمام اجراءات الاندماج .

ويحكم لقضاء بالتعويضات لأصحاب الشأن ان كان لها مقتضى .

ويكون للمبانع المحكوم بها امتياز على سائر موجودات الشركة المندمجة .

## ٢ - تغيير شكل الشركة

مادة ١٣٦ - يجوز تغيير الشكل القانوني لشركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية أو جماعة الشركاء بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال بحسب الأحوال .

ويتم التغيير بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) وبمراجعة اجراءات وأوضاع تأسيس الشركة التي يتم التغيير اليها في حدود ما تنظمه اللائحة التنفيذية في هذا الشأن .

ولا يجوز أن يترتب على تغيير شكل الشركة أى اخلال بحقوق دائئيتها ، ويجوز للشركاء أو المساهمين أو أصحاب الحصص الذين اعترضوا على قرار التغيير أو لم يحضروا الاجتماع الذى صدر فيه القرار بعذر مقبول ، طلب التخرج من الشركة بالشروط والأوضاع المنصوص عليها بالمادة (١٣٥) وتعفى الشركات التى يتم تغيير شكلها القانونى ، والشركة التى يتم التغيير اليها والشركاء فيها من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تغيير شكل الشركة .

#### الباب الرابع

#### تصفية الشركة

مادة ١٣٧ - تعتبر كل شركة بعد حلها فى حالة تصفية .

وتتم التصفية طبقا لأحكام هذا القانون ما لم يرد بنظام الشركة أو عقدها أحكام أخرى .

مادة ١٣٨ - تحتفظ الشركة خلال مدة التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية .

ويضاف الى اسم الشركة خلال التصفية عبارة ( تحت التصفية ) وتبقى هيئات الشركة قائمة خلال مدة التصفية ، وتقتصر سلطاتها على الأعمال التى لا تدخل فى اختصاص المصفين .

مادة ١٣٩ - تعين الجمعية العامة مصف أو أكثر وتحدد أتعابهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بخل الشركة أو بطلانها بحين المحكمة طريقه  
التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .

ولا ينتهي عمل المصفي بوفاء الشركاء أو تسوية أوقالهم أو انحيازهم  
أو بالحجز عليهم ولو كان معيناً من قبلهم .

مادة ١٤٠ - يشهر اسم المصفي وانتقال الشركاء بشأن طريقة  
التصفية أو الحكم الصادر بذلك في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات  
ويقوم المصفي بمتابعة اجراءات الشهر .

ولا يحتج قبل الغير بتعيين المصفي ولا بطريقة التصفية الا من  
تاريخ الشهر في السجل التجاري .

مادة ١٤١ - يكون عزل المصفي بالكيفية التي عين بها .  
ويجوز للمحكمة بناء على طلب أحد المساهمين أو الشركاء ولأسباب  
مقبولة أن تقضى بعزل المصفي .  
وكل قرار أو حكم بعزل المصفي يجب أن يشتمل على تعيين من  
يحل محله .

ويشهر عزل المصفي في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات ولا  
يحتج به قبل الغير لا من تاريخ الشهر في السجل التجاري .

مادة ١٤٢ - يقوم المصفي فور تعيينه وبالاتفاق مع مجلس الإدارة  
أو المديرين بجرد ما للشركة من أموال وما عليها من التزامات وتحرر قائمة  
مفصلة بذلك وميزانية يوقعها المصفي والمديرين أو أعضاء مجلس الإدارة .  
ويقدم مجلس الإدارة أو المديرون حساباتهم للمصفي ويسلمونه  
أموال الشركة ودفاترها ووثائقها .

ويمسك المصفي دفتر لقيد الأعمال المتعلقة بالتصفية ويتبع في مسك  
هذا الدفتر أحكام قانون الدفاتر التجارية .

مادة ١٤٣ - على المصفي أن يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على  
أموال الشركة وحقوقها .



وعليه أن يستوفي ما للشركة من حقوق لدى الغير ، ومع ذلك لا يجوز مطالبة الشركة بالباقي من حصصهم ، الا اذا اقتضت ذلك أعمال التصفية وبشرط مراعاة المساواة بينهم .

ويودع المصفي المبالغ التي يقبضها في أحد البنوك لحساب الشركة تحت التصفية خلال أربع وعشرين ساعة من وقت القبض .

مادة ١٤٤ - لا يجوز للمصفي أن يبدأ أعمالاً جديدة الا اذا كانت لازمة لاتمام أعمال سابقة ، واذا قام المصفي بأعمال جديدة لا تقتضيها التصفية كان مسئولاً في جميع أمواله عن هذه الأعمال ، واذا تعدد المصفون كانوا مسئولين بالتضامن .

ولا يجوز للمصفي أن يبيع موجودات الشركة جملة الا باذن من الجمعية العامة أو جماعة الشركاء على حسب الاحوال .

مادة ١٤٥ - يقوم المصفي بجميع الأعمال التي تقتضيها التصفية وعلى وجه الخصوص :

- ١ - وفاء ما على الشركة من ديون .
- ٢ - بيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً بالمزاد العلني أو بأية طريقة أخرى ، ما لم ينص في وثيقة تعيين المصفي على إجراء البيع بطريقة معينة .
- ٣ - تمثيل الشركة أمام القضاء وقبول الصلح والتحكيم .

مادة ١٤٦ - اذا تعدد المصفون فلا تكون تصرفاتهم صحيحة ، الا اذا تمت بموافقتهم الاجماعية ، ما لم يشترط خلاف ذلك في وثيقة تعيينهم ، ولا يحتاج بهذا الشرط قبل الغير الا من تاريخ شهره في السجل التجاري .

مادة ١٤٧ - تلتزم الشركة بكل تصرف يجريه المصفي باسمها اذا

كان مما تقتضيه أعمال التصفية ولو جاوز القيود الواردة على سلطة المصفي أو استعمل المصفي توقيع الشركة لحسابه الخاص إلا إذا كان من تعاقد مع المصفي سوء النية .

مادة ١٤٨ - كل دين ينشأ عن أعمال التصفية يدفع من أموال الشركة بالأولوية على الديون الأخرى .

مادة ١٤٩ - تحدد أتعاب المصفي في وثيقة تعيينه ، والا حددتها المحكمة .

مادة ١٥٠ - يجب على المصفي إنهاء التصفية في المدة المحددة لذلك في وثيقة تعيينه فإذا لم تحدد هذه المدة جاز لكل شريك أو مساهم أن يرفع الأمر إلى المحكمة لتعين المدة التي يجب أن تنتهي فيها التصفية . ويجوز مد المدة المعينة للتصفية بقرار من الجمعية العامة أو جماعة الشركاء بعد الاطلاع على تقرير من المصفي ، يذكر فيه الأسباب التي حالت دون اتمام التصفية في المدة المعينة لها ، وإذا كانت مدة التصفية معينة من المحكمة فلا يجوز مدّها إلا باذن منها .

مادة ١٥١ - يقدم المصفي كل ستة أشهر إلى الجمعية العامة أو جماعة الشركاء حساباً مؤقتاً عن أعمال التصفية .

وعليه أن يدلي بما يطلبه المساهمون أو الشركاء من معلومات أو بيانات بالقدر الذي لا يلحق الضرر بمصالح الشركة ، ولا يترتب عليها تأخير أعمال التصفية .

مادة ١٥٢ - يقدم المصفي إلى الجمعية العامة أو جماعة الشركاء حساباً ختامياً عن أعمال التصفية ، وتنتهي أعمال التصفية بالتصديق على الحساب الختامي .

ويقوم المصفي بشهر انتهاء التصفية في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات ، ولا يحتج على الغير بانتهاء التصفية الا من تاريخ شهره في السجل التجاري .

ويطلب المصفي بعد انتهاء التصفية شطب قيد الشركة من السجل التجاري .

مادة ١٥٣ - تحفظ دفاتر الشركة ووثائقها لمدة عشر سنوات من تاريخ شطب الشركة من السجل التجاري في مكتب السجل الذي يقع في دائرته المركز الرئيسي للشركة ، ما لم تعين الجمعية العامة أو جماعه الشركاء مكانا آخر لحفظ الدفاتر والوثائق .

مادة ١٥٤ - يسأل المصفي قبل الشركة اذا أساء تدبير شئونها خلال مدة التصفية .

كما يسأل المصفي عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهمين أو الشركاء أو الغير بسبب أخطائه .

### الباب الخامس

#### الرقابة والتفتيش والجزاءات

##### ١ - الرقابة

مادة ١٥٥ - تتولى الجهة الادارية المختصة مراقبة تنفيذ الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ويكون للموظفين الفنيين من الدرجة الثالثة على الأقل بهذه الجهة وغيرها من الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية والذين يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير العدل صفة رجال الضبط القضائي في ثبوت الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ولهم في سبيل ذلك حق الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات في مقر الشركة أو غيرها ، وعلى مديري الشركات والمقولين عن ادارتها أن يقدموا لهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي يطلبونها لهذا الغرض .

والجهة الادارية المختصة ببحث أية شكوى تقدم من المساهمين أو من غيرهم من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ١٥٦ - يكون لموظفي الجهة الادارية المختصة المشار اليهم في المادة السابقة حق حضور الجمعيات العامة للشركات بناء على اذن خاص من رئيس هذه الجهة ، ولا يكسبون لهم حق ابداء الرأي أو التصويت وتقتصر مهمتهم على تسجيل وقائع الاجتماع وابداء ملاحظاتهم ككتبة .

وتحدد اللائحة التنفيذية أوضاع واجراءات حضور مندوب الجهة الادارية وطرق أداء الملاحظات ، وما يتبع بشأنها .

مادة ١٥٧ - يكون للمساهمين حق الاطلاع على سجلات الشركة ، والحصول على صور أو مستخرجات من وثائقها بالشروط والافضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويكون لكل ذي مصلحة طلب الاطلاع لدى الجهة الادارية المختصة على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة ، والحصول على بيانات منها مصدقا عليها من هذه الجهة . ويرفض الطلب اذا كان من شأن اذاعة البيانات المطلوبة إلحاق الضرر بالشركة أو بآية هيئة أخرى ، أو الاخلال بمصلحة عامة ، وتبين اللائحة التنفيذية أوضاع ذلك وتحدد رسوم الاطلاع أو الحصول على البيانات على ألا يتجاوز الرسم مائة جنيه مصري .



## التفتيش

مادة ١٥٨ - يكون للجنة الادارية المختصة وللشركاء لحائزين على ٢٠٪ من رأس المال على الاقل بالنسبة الى البنوك ، ١٠٪ من رأس المال على الاقل بالنسبة الى غيرها من شركات المساهمة أن يطلبو التفتيش على الشركة فيما ينسب الى أعضاء مجلس الادارة ، أو مراقبي الحسابات من مخالفات جسيمة في أداء واجباتهم التي يقررها القانون أو النظام متى وجد من الأسباب ما يرجح وجود هذه المخالفات .

ويقدم الطلب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون ويضم الى عضويتها في هذه الحالة مراقب من الجهاز المركزي للمحاسبات .

ويجب أن يكون الطلب مشتملا على الأدلة التي يستفاد منها أن ادى الطالبين من الاسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب أن يودع مع الطلب المقدم من الشركاء الاسهم التي يملكونها وأن تظل مودعة الى أن يتم الفصل فيه .

للجنة بعد سماع أقوال الطالبين وأعضاء مجلس الادارة والمراقبين الحسابيين في جلسة سرية أن تأمر بالتفتيش على أعمال الشركة ودفاترها وأن تتدب لهذا الغرض خبيرا أو أكثر على أن تعين المبلغ الذي يلزم الشركاء طالبوا التفتيش بائذاعه لحساب المصروفات متى رأت ضرورة تدعو الى اتخاذ هذا الاجراء قبل انعقاد الجمعية العامة ولا يجرى التفتيش الا بعد أن يتم ايداع هذا المبلغ .

كما يجوز أن يشمل لاذن بالتفتيش الاطلاع على أية أوراق أو سجلات لدى شركة أخرى ذات علاقة بالشركة محل التفتيش .

مادة ١٥٩ - على أعضاء مجلس ادارة الشركة وموظفيها ومراقبي الحسابات أن يطلعوا من يكلف بالتفتيش على جميع ادبيات والوثائق

والأوراق المتعلقة بالشركة التي يقومون على حفظها أو يكون لهم حق الحصول عليها ويقدموا لهم الايضاحات والمعلومات اللازمة . ويعاقب من يمتنع عن اجابة ما يطلبه المكلف بالتفتيش في هذا الشأن بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (١٦٣) .

والمكلف بالتفتيش أن يستجوب أى شخص له صلة بشئون الشركة بعد أداء اليمين .

مادة ١٦٠ - يجب على كل من يكلف بالتفتيش أن يودع تقريراً مفصلاً عن مهمته بأمانة للجنة خلال الأجل الذى يعين فى القرار أو خلال شهر على الأكثر من ايداع المبلغ المنصوص عليه فى البند ( ٤ ) من المادة ( ١٥٨ ) .

واذا تبين للجنة أن ما نسبته طالبو التفتيش الى أعضاء مجلس الادارة أو مراقبى الحسابات غير صحيح ، جاز لها أن تأمر بنشر التقرير كله أو بعضه أو بنشر نتيجته باحدى الصحف اليومية وأن يلزم طالبى التفتيش بنفقاته دون اخلاص بمسئوليتهم عن التعويض إن كان له مقتضى .

واذا تبينت اللجنة صحة المخالفات المنسوبة الى أعضاء مجلس الادارة أو المراقبين أمرت باتخاذ التدابير العاجلة ، وبدعوة الجمعية العامة على الفور ، ويرأس اجتماعها فى هذه الحالة رئيس الجهة الادارية المختصة ، أو أحد موظفى هذه الجهة تختاره اللجنة .

وتتحمل الشركة - فى هذه الحالة - بنفقات التفتيش ومصارفاته ، ويكون لها أن ترجع على المتسبب فى المخالفة بقيمة هذه النفقات والمصارفات بالإضافة الى التعويضات .

والجمعية العامة أن تقرر عزل أعضاء مجلس الادارة ورفع دعوى المسئولية عليهم ، ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه الشركاء الحاضرون

لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في أمر عزله من أعضاء هذا المجلس . كما يكون للجمعية أن تقرر تغيير مراقبي الحسابات ، ورفع دعوى المسؤولية عليهم .

ولا يجوز إعادة انتخاب المعزولين من أعضاء مجلس الإدارة قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم .

### ٢ - الجزاءات (١)

مادة ١٦١ - مع عدم الإخلال بحق المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء ، يقع باطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون أو يصدر من مجالس إدارة شركات المساهمة أو جمعيات العامة المشكلة على خلاف أحكامه وذلك دون إخلال بحق الغير حسنى النية . وفي حالة تعدد من يعزى اليهم سبب البطلان تكون مسئوليتهم عن التعويض بالتصامن فيما بينهم .

ولا يجوز لذوى الشأن رفع دعوى لبطلان بعد مضي سنة من تاريخ علمهم بالقرار المخالف للقانون .

مادة ١٦٢ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه - يتحملها المخالف شخصيا - أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) صدر قرارى وزير العدل رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتحويل بعض العاملين بمصلحة الشركات كل في دائرة اختصاصه صفة مأموري الضبط القضائى وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ( الوقائع المصرية في ١٤/٤/١٩٨٥ - العدد ٨٩ ) ورقم ٥١٨٦ لسنة ١٩٨٥ بتحويل رئيس مصلحة الشركات صفة مأمور الضبط القضائى وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية في ١٩/١٢/١٩٨٥ - العدد ٢٨٨ )



١ - كل من أثبت عمدا في نشرات اصدار الأسهم أو المستندات بيانات كاذبة أو مخالفة الأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية ، وكل من يوقع تلك النشرات تنفيذا لهذه الاحكام .

٢ - كل مؤسس ضمن عقد شركة ذات مسئولية محدودة اقرارات كاذبة متعلقة بتوزيع حصص رأس المال بين الشركات أو بوفاء كل قيمتها مع علمه بذلك .

٣ - كل من يقوم من الشركاء بطريق التدليس حصصا عينية بأكثر من قيمتها الحقيقية .

٤ - كل مؤسس أو مدير وجه الدعوة الى الجمهور للاكتتاب في أوراق مالية أيا كان أنواعها لحساب شركة ذات مسئولية محدودة - وكل من عرض هذه الاوراق للاكتتاب لحساب الشركة .

٥ - كل عضو مجلس ادارة وزع أرباحا أو فوائد على خلاف أحكام هذا القانون أو نظام الشركة وكل مراقب صادق على هذا التوزيع .

٦ - كل مراقب وكل من يعمل في مكتبه تعتمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته ، أو أخفى عمدا وقائع جوهرية ، أو أغفل عمدا هذه الوقائع في التقرير الذي يقدم للجمعية العامة وفقا لاحكام هذا القانون .

٧ - كل موظف عام أفشى سرا اتصل به بحكم عمله ، أو أثبت عمدا في تقاريره وقائع غير صحيحة ، أو أغفل عمدا في هذه التقارير وقائع تؤثر في نتيجته .

٨ - كل من زور في سجلات الشركة أو أثبت فيها عمدا وقائع غير صحيحة أو أعد أو عرض تقارير على الجمعية العامة تضمنت بيانات كاذبة أو غير صحيحة كان من شأنها التأثير على قرارات الجمعية .

مادة ١٦٢ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى ، يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه يتصلها المخالف شخصا :



١ - كل من يتصرف في حصص التأسيس أو الأسهم على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون .

٢ - كل من يعين عضوا بمجلس إدارة شركة مساهمة أو عضوا منتدبا لإدارتها أو يظل متمتعا بعضويتها أو يعين مراقبا فيها على خلاف أحكام الحظر المقررة في هذا القانون ، وكل عضو منتدب للإدارة في شركة تقع فيها مخالفة من هذه المخالفات .

٣ - كل عضو مجلس إدارة تخلف عن تقديم الأسهم التي تخصص لضمان إدارته على الوجه المقرر في هذا القانون في مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغه بقرار التعيين ، وكذلك كل من تخلف عن تقديم القرارات الملزمة بتقديمها ، أو أدلى ببيانات كاذبة أو أغفل عمدا بيانا من البيانات التي يلتزم مجلس الإدارة بإعداد التقرير بشأنها ، وكذلك كل عضو مجلس إدارة أثبت في تقارير الشركة بيانات غير صحيحة ، أو أغفل عمدا بياناتها .

٤ - كل من خالف الأحكام المقررة في شأن نسبة المصريين في مجالس إدارة الشركات أو نسبتهم من العاملين أو الأجور .

٥ - كل من يخالف أي نص من النصوص الواردة في هذا القانون .

٦ - كل من أحجم عمدا عن تمكين المراقبين أو موظفي الجهة الإدارية المختصة الذين يندبون للاطلاع على الدفاتر والأوراق التي يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقا لأحكام القانون .

٧ - كل من تسبب عن عمد من أعضاء مجلس الإدارة في تعطيل دعوة الجمعية العامة .

مادة ١٦٤ - في حالة العود أو الامتناع عن إزالة المخالفة التي صدر فيها حكم نهائي بالادانة تضاعف الغرامات المنصوص عليها في المادتين السابقتين في حديها الأدنى والأقصى .

## الباب السادس

## فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية في مصر

## ١ - فروع الشركات الأجنبية وما في حكمها

مادة ١٦٥ - تسرى احكام هذا الباب على الشركات الأجنبية التي لا تتخذ في مصر مركز ادارتها أو مركز نشاطها الرئيسي - ويكون لها في مصر مركز لمزاولة الأعمال سواء أكان هذا المركز فرعاً أو بيتاً صناعياً أو مكتباً للإدارة أو غير ذلك .

ويكون للوكالات التي تديرها هذه الشركات في مصر حكم الفروع أو البيوت أو المكاتب المشار إليها وذلك في أي من الأحوال الآتية :  
( أ ) إذا كانت الشركات الأجنبية تديرها بنفسها أو تكل ادارتها الى مستخدميها .

( ب ) إذا كان للوكيل سلطة ابرام العقود نيابة عن الشركة .  
( ج ) إذا كان تحت يد الوكيل بضائع أو منتجات الشركة يقوم بالتصرف فيها طبقاً لأوامر الشركة وتنفيذاً لتعاقداتها .  
ولا يعتبر الوكلاء لتجارين - في غير الحالات السابقة - فروعاً للشركات الأجنبية .

مادة ١٦٦ - يجب على الشركات الأجنبية التي يكون لها مركز لمزاولة الأعمال في مصر أن تتبع اجراءات لتسجيل التجارى المقررة وعليها أن تخطر الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية بالبيانات وتقدم الأوراق التي تحددها تلك اللائحة .

ويشترط أن يكون لفروع الشركات الأجنبية مراقب للحسابات بالشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦٧ - لا يجوز للشركات الأجنبية التي يكون لها مركز لمزاولة الأعمال في مصر أن تعين مديراً للفرع أو البيت الصناعى أو مكتب الإدارة

أو غيره أشخاص لا تتوافر في شأنهم الشروط الواردة في المواد ٨٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ من هذا القانون .

مادة ١٦٨ - تسرى العقود أو التصرفات التي يجريها المدير المحلى لفرع الشركة الأجنبية أو من في حكمه على تلك الشركة ، طالما كان ذلك العقد أو التصرف في حدود الأعمال المعتادة لتصرف أمور الفرع .

ولا يستفيد من هذا الحكم من كان يعلم بالفعل أو كان في مقدوره أن يعلم بسبب موقعه بالشركة أو علاقته بها ، بأن المدير المحلى لا اختصاص له في إجراء مثل ذلك لتصرف أو العقد .

مادة ١٦٩ - تحدد اللائحة التنفيذية أوضاع تقديم فروع الشركات الأجنبية أو ما في حكمها لميزانيتها إلى الجهة الإدارية المختصة ، والاوراق والمستندات التي يجب ارفاقها بالميزانية .

مادة ١٧٠ - تلتزم فروع الشركات الأجنبية وما في حكمها بالأحكام الخاصة بالعاملين المبينة بالمواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من هذا القانون . ويكون للعاملين بهذه الفروع نصيب في الأرباح على الوجه الذى تحدده اللائحة التنفيذية طبقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون .

مادة ١٧١ - تحدد اللائحة التنفيذية أوضاع اعلان فروع الشركات الأجنبية وما في حكمها عن اسم الشركة الأجنبية وكافة البيانات الأخرى المتعلقة بذلك .

مادة ١٧٢ - تبين اللائحة التنفيذية الأحكام التي تسرى على فروع الشركات الأجنبية وما في حكمها في حالة تصفية الشركات الأجنبية ، أو وقف مزاولة الفرع لنشاطه في مصر .

٢ - مكاتب التمثيل وما في حكمها

مادة ١٧٣ - يجوز للشركات الأجنبية أن تنشئ في مصر مكاتب

تمثيل أو اتصال أو خدمات أو مكاتب فنية أو علمية وغيرها ، يقتصر هدفها على دراسة الاسواق وامكانيات الانتاج ، دون ممارسة أى نشاط تجارى بما فى ذلك نشاط الوكلاء التجاريين .

وينشأ سجل خاص لقيد هذه المكاتب لدى الجهة الادارية المختصة ، ويتم القيد بالسجل وكذلك الشطب منه طبقا للشروط والاوزاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

كما تحدد اللائحة التنفيذية رسوم القيد بما لا يجاوز ألف جنيه . وكذلك أوجه الرقابة التى تمارسها الجهة الادارية المختصة على تلك المكاتب .

## الباب السابع

### احكام ختامية

#### ١ - احكام خاصة بالعاملين بالشركة

مادة ١٧٤ - يجب ألا يقل عدد المصريين المستقلين فى مصر من العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون عن ٩٠٪ من مجموع العاملين بها ، وألا يقل ما يتقاضونه من أجور عن ٨٠٪ من مجموع أجور العاملين التى تؤديها الشركة .

مادة ١٧٥ - يجب ألا يقل عدد العاملين الفنيين والاداريين من المصريين فى شركات المساهمة التى تعمل فى مصر عن ٧٥٪ من مجموع العاملين بها ، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٧٠٪ من مجموع الاجور والمرتبات التى تؤديها الشركة للفتات المذكورة من العاملين .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على شركات التوصية بالأسهم ، والشركات ذات المسئولية المحدودة اذا زاد رأس مالها على خمسين ألف جنيه .



مادة ١٧٦ - استثناء من أحكام المادتين السابقتين ، يجوز للوزير المختص (١) أن يأذن باستخدام عاملين أجنبى أو مستشارين أو أخصائيين

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل اللجنة الخاصة بالاستثناء من النسب المقررة للعاملين الاجانب طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ( الوقائع المصرية فى ١٠/٥/١٩٨٢ - العدد ١٠٨ ) ونص على ما يلى :

« مادة ١ - تشكل لجنة برئاسة وكيل الوزارة لقطاع تخطيط القوى العاملة وعضوية كل من :

- ١ - مدير عام الادارة العامة للاستخدام او من ينيبه .
- ٢ - ممثل عن الادارة العامة للشئون القانونية يرشحه وكيل الوزارة المختص .
- ٣ - ممثل عن قطاع تنمية القوى العاملة يرشحه وكيل الوزارة المختص .

ولرئيس اللجنة ان يستعين بمن يرى الاستعانة به من المختصين بالادارات الاخرى الوزارة للاشتراك فى اعمال اللجنة .

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بتلقى الطلبات المقدمة من الشركات الخاضعة لاحكام قانون الشركات المشار اليه بشأن الاذن لها باستخدام الاجانب استثناء من النسبة المقررة للمصريين والاجانب العاملين بها بموجب هذا القانون ، ويبحث هذه الطلبات واقتراح الراى فيها على ضوء احكام استخدام الاجانب بالبلاد ومدى توفر مصريين فى المهن المطلوبة ، والمدة المقترحة للاستخدام فى حالة الموافقة على الاستثناء وذلك خلال اسبوعين على الاكثر من وصول الطلب .

ويقوم رئيس اللجنة بعرض ما انتهى اليه الراى علينا لاصدار القرار فى الطلبات المذكورة .

مادة ٣ - تقدم الطلبات لرئيس اللجنة موصحا بها :

(أ) بيانات الجهة الطالبة ( الاسم والعنوان واسم المدير المسئول ورقم التليفون والنشاط الاقتصادى ) .

(ب) عدد العاملين بها من مصريين واجانب والقانون الذى يحكم نظامها - قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - او قانون شركات الاشخاص - ومدى خضوعها لقانون استثمار المال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

(ج) بيانات الاجنبى المطلوب الاستثناء من احكام النسبة بشأنه ( اسمه وسنه وجنسيته ومهنته وخبراته ومؤهلاته والمدة المطلوبة لاستخدامه

أجانب في حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التي يحددها ، ولا يدخل هؤلاء في حساب النسب المقررة .

وفصل الوزير المختص أو من يفوضه في الطلبات التي تقدم من ذوى الشأن في الحالات التي يراد الاستثناء فيها خلال شهرين من تاريخ تقديمها ، ويعتبر عدم الرد على الطلب بمثابة قبول للاستثناء لمدة سنة أو للمدة المهيئة في الطلب أيهما أقصر .

## ٢ - القيود الخاصة بالعاملين بالدولة وأعضاء الهيئة النيابية

مادة ١٧٧ - لا يجوز لأى شخص الجمع بين أى عمل في الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الإدارة في إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر ، إلا إذا كان ممثلاً لهذه الجهات .

ويجوز استثناء من حكم الفقرة السابقة ومن الأحكام الأخرى المانعة في القوانين الخاصة أن يرخص للشخص بالاشتراك في تأسيس إحدى شركات المساهمة أو بأعمال الاستشارة فيها وذلك بأذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص ، كما يجوز له مباشرة الأعمال الأخرى المشار إليها في الفقرة السابقة بشرط ألا يتربط على ذلك توليه رئاسة مجلس الإدارة أو القيام بأعمال العضو المنتدب وذلك بأذن خاص من رئيس مجلس الوزراء .

ومبررات ذلك وهل سبق الاعلام من وظيفته ومن الذى كان يشغلها من قبل واسم المساعد المصرى ومؤهلاته وخبراته .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريراً في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠١ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٨٢ )

وفي ... لا يصدر الاذن الا بعد بحث الامر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو التأثير فيها وبشرط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

مادة ١٧٨ — لا يجوز — بغير إذن خاص من رئيس مجلس الوزراء — للوزير أو لأي من العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا ، قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة أو الوظيفة أن يعمل مديرا أو عضواً لمجلس ادارة أو أن يشتغل بصفة دائمة بأي عمل فنى أو ادارى أو استشارى فى شركة من شركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات أو الضمان ، أو التى ترتبط مع الحكومة أو وحدات الحكم المحلى بعقد من عقود الاحتكار ، أو عقد من عقود الاشغال العامة أو بعقد الترام مرفق عام أو بعقد استغلال مصدر من مصادر الثروة المعدنية أو الطبيعية .

ويعتبر باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت والمرتبات التى قبضها من الشركة لخزانة الدولة .

مادة ١٧٩ — لا يجوز لعضو مجلس الشعب أو مجلس الشورى أن يعين فى مجلس ادارة شركة مساهمة أثناء عضويته الا اذا كان أحد المؤسسين لها ، أو كان مالكا لعشرة فى المائة على الأقل من أسهم رأس مال الشركة ، أو كان قد سبق له شغل عضوية مجلس ادارتها قبل انتخابه .

ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

مادة ١٨٠ — لا يجوز للعضو بأحد المجالس الشعبية المحلية بصفته الشخصية أو بوصفه نائبا عن الغير أن يعمل مديرا أو عضواً لمجلس ادارة أو أن يشتغل ولو بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة فى شركة من شركات المساهمة التى تستغل أحد المرافق العامة الكائنة فى دائرة اختصاص



المجلس الذي يكون عضواً فيه : أو التي ترتبط مع المجلس الشعبي أو المحلي بعقد من عقود الاحتكار ، أو عقد من عقود الأشغال العامة .  
ويكون باطلا كل عمل يخالف حكم هذه المادة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة .

### ٣ - أحكام متنوعة وأحكام انتقالية

مادة ١٨١ - يجب أن يكون للحكومة ممثلاً على الأقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة التي تضمن لها خد أدنى من الأرباح .  
ويصدر بتعيين هؤلاء الممثلين قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

مادة ١٨٢ - تعدل الشركات المساهمة والتوصيفية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة أنظمتها أو عقود تأسيسها بما يتفق مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظم والعقود النموذجية الموضوعة في هذا الشأن ، وذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .  
ويتم التعديل طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية وتتولى الجهة الإدارية المختصة عرض هذه التعديلات على اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) لاتخاذ ما تراه في شأنها .  
وتحدد اللائحة التنفيذية لجزاءات تنفيذ هذه الأوضاع ، ولا تستحق أية رسوم بمناسبة التعديلات المشار إليها .

مادة ١٨٣ - تظل سرقات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي متممة بالأحكام المقررة لها بموجب القانون المذكور .

وتتمتع الشركات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون برأس مال مدفوع بنقد مصري مملوك لمصرين في أحد المجالات المنصوص عليها في



مادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه، بالمزايا و لاعفاءات والضمانات الواردة فيه عدد المادتين ٢١ . ٢٢ منه . ذلك بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى المزايا والاعفاءات والضمانات المشار اليها على الشركات التي يضمنها هذا القانون والقائمة وقت العمل به وذلك في حدود ما تستحدثه . عن طريق زيادة رأس مالها . من إنشاءات أو مشروعات في مجال من المجالات المنصوص عاين في المدة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ١٨٤ - على فروع الشركات الاجنبية وما في حكمها ، ومكاتب التمثيل أو الاتصال أو غيرها أن توفق أوضاعها طبقا لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية

والمالية ووزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي

رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢

باصدر اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة

وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية

المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (١)

وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي

بعد الاطلاع على قانون التجارة ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الاسماء التجارية ،

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية ،

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن اللائحة العامة للبورصات ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى

والاجنبى والمناطق الحرة ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجارى ،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قانون انضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات

ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الوزير

المختص فى تنفيذ أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،

(١) الوقائع المصرية فى ٢٣/٦/١٩٨٢ - العدد ١٤٥ تابع .

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ،  
 وبعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ،  
 وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

### مقرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ - يقصد بالكلمات الآتية حيثما وردت باللائحة المرافقة  
 العبارة الواردة قرين كل منها :

القانون : قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم  
 والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة  
 ١٩٨١ .

الوزير : وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى .

الهيئة : الهيئة العامة لسوق المال .

الادارة : الادارة العامة للشركات .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢ رمضان سنة ١٤٠٢ ( ٢٣ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

## اللائحة التنفيذية

### لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

#### الباب الأول

##### في

#### تأسيس الشركات

#### الفصل الأول

#### تأسيس شركات المساهمة والتوصية بالأسهم

#### الفرع الأول

#### في الأحكام العامة

#### مادة ١ - من له حق التأسيس :

يجوز أن يكون مؤسساً في شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم كل شخص طبيعي يتوافر فيه الأهلية اللازمة وكذلك كل شخص معنوي يدخل في أغراضه تأسيس مثل تلك الشركات .

ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء المؤسسين في شركات المساهمة عن ثلاثة ، وبالنسبة لشركات التوصية بالأسهم فلا يجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين أحدهما متضامن .

#### مادة ٢ - نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي :

- يكون نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لكل من شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم على الوجه الذي يصدر به قرار من الوزير .

ولا يجوز للمؤسسين أو الشركاء اغفال إدراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وقيمة رأس مالها وعدد الأسهم التي ينقسم إليها



ومراتبها والقيمه الاسمييه نسهم ، وما عساه يرد من قيود على تداولها ،  
وغير ذلك من البيانات الالتزامية التى ينص النموذج على وجوب ادراجها .

وللمؤسسين او الشركاء ان يطلبوا من اللجنة المنصوص عليها فى  
المادة (١٨) من القانون ، الاستثناء من ادراج بعض البيانات المتقدمة  
لوجه من اوجه الضرورة التى تقررها اللجنة .

مادة ٣ - الشروط الشكلية للعقد الابتدائى والنظام الاساسى :  
يجب ان يكون العقد الابتدائى لشركة المساهمة وشركة التوصية  
بالأسهم ، وكذلك نظامها الاساسى موقعا من المؤسسين او من ينوب  
عنهم قانونا .

ويجب افراغ السد والنظام فى ورقة رسمية ، او التصديق على  
التوقيعات الواردة فيها امام مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص ،  
وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون .

وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة للعقد والنظام  
الاساسى الملحق به بمقدار ربع فى المائة من رأس المال المصدر بحصد  
أقصى مقداره ألف جنيه ، سواء تم التصديق فى مصر او لدى السلطات  
المصرية فى الخارج .

وتعفى من رسوم الدمغة ومن أية رسوم توثيق أخرى العقود  
والنظم المشار اليها ، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال هذه  
الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها فى السجل  
التجارى .

مادة ٤ - التصديق فى احوال الضرورة او الاستعجال :

يجوز - فى احوال الضرورة او الاستعجال التى يقدرها مدير عام  
الادارة العامة للشركات - أن يتم التصديق على التوقيعات الواردة بالعقد

الابتدائي ونظام الشركة أمامه أو من يفوضه من العاملين بالادارة المذكورة وذلك بعد أداء الرسوم المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويتم التصديق بموجب محضر يبين فيه ما يأتي :

( أ ) اسم العامل الذي تم التوقيع أمامه ، ووظيفته وبيان سند التفويض عند الاقتضاء .

( ب ) مكان وزمان التوقيع .

( ج ) أسماء الموقعين وجنسياتهم بحسب مستندات تحقيق الشخصية التي يحملونها .

( د ) صفات الموقعين ، وما اذا كانوا يوقعون بصفتهم أصلاء أو نوابا عن الغير ، مع تقديم ما يثبت هذه الصفة النيابية من توكيلات أو غيرها .

ولا يجوز للوكيل أن يوقع العقد الابتدائي للشركة أو نظامها الأساسي ما لم يسمح له سند وكالته بذلك صراحة .

فأما هـ - الاسم التجاري للشركة :

يكون لشركة المساهمة اسم تجاري يشتق من الغرض من انشائها ، ولا يجوز للشركة أن تتخذ من أسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنوانا لها .

أما شركة التوصية بالاسهم فيتكون عنوانها من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين دون غيرهم .

ولا يجوز للشركة أن تتخذ لنفسها اسما مطابقا أو مشابها لاسم شركة أخرى قائمة ، أو من شأنه أن يثير اللبس حول نوع الشركة أو طبيعتها .

مادة ٦ - الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع منه عند التأسيس :

مع عدم الإخلال بما تقتض عليه القوانين واللوائح الخاصة ، يجب ألا يقل رأس المال المصدر لكل من شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم وما يكون مدفوعاً منه عند التأسيس عن الحدود الآتية :

أولاً : بالنسبة لشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام :

يجب ألا يقل رأس المال المصدر للشركة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام عن خمسمائة ألف جنيه وألا يقل ما يكتب فيه مؤسسو الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال ، أو ما يساوي ١٠٪ ( عشرة في المائة ) من رأس المال المرخص به أي المبلغين أكبر .

ويشترط ألا يقل الجانب من الأسهم الذي يطرح للاكتتاب العام عن ٢٥٪ من مجموع قيمة الأسهم النقدية .

ثانياً : بالنسبة لشركات المساهمة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام وشركات التوصية بالأسهم :

يجب ألا يقل رأس مال الشركة المصدر عن مائتين وخمسين ألف جنيه . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المبلغ المدفوع نقداً من رأس المال عند التأسيس عن الربح .

ولا تسري أحكام هذه المادة على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم القائمة في تاريخ العمل بالقانون ، وكذلك الشركات السابقة الموافقة على أنشائها من مجلس إدارة هيئة الاستثمار قبل ذلك التاريخ .

مادة ٧ - القيمة الاسمية للسهم :

يحدد نظام لشركة القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه - ولا يسري هذا الحكم على الشركات القائمة في الأول من شهر أبريل سنة ١٩٨٢ .

### مادة ٨ — التعريف بالشركة في مكاتباتها ومطبوعاتها :

جميع العقود والأوراق الصادرة عن الشركة والموجهة الى غير المكاتبات والفواتير والاعلانات والأوراق والمطبوعات . يجب أن تحمل عنوان الشركة مسبقا أو مردفا بعبارة « شركة مساهمة مصرية — ش.م.م » أو « شركة توصية بالاسهم » بحسب الأحوال ، وذلك بحروف واضحة مقروءة ، مع بيان مركز الشركة الرئيسى ورأس المال المصدر بحسب قيمته في آخر ميزانية .

ويسرى ما تقدم على الاعلان عن اسم الشركة وعنوانها وذلك سواء في مقرها أو في فروعها أو بأى مكان آخر .

ويجوز في حالة زيادة رأس مال الشركة بما لا يجاوز ١٠ ٪ من قيمته — عن طريق تحويل السندات التى اصدرتها الشركة الى أسهم أو تحويل بعض احتياطات الشركة الى أسهم توزع على مساهمى الشركة فى الأحوال التى يجيز فيها القانون ذلك — عدم ذكر هذه الزيادة فى مطبوعات الشركة واعلاناتها الثابتة ، وذلك لمدة عام من تاريخ قرار الزيادة أو حتى يتم استنفاد المطبوعات وتغيير الاعلانات أى الأجلين أقرب .

### مادة ٩ — شروط الاكتتاب فى رأس المال :

يكون الاكتتاب فى رأس المال المصدر للشركات المساهمة وفى أسهم شركات التوصية بالاسهم أما بأن تطرح الاسهم للاكتتاب العام ، أو بأن يكتب فيها المؤسسون أو الشركاء وغيرهم من الأشخاص الذين لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام .

وفى جميع الأحوال يشترط لصحة الاكتتاب — سواء كان عاما أو غير عام الشروط الآتية :

١ — أن يكون كاملا بأن يغطى جميع أسهم الشركة التى تمثل رأس



المالك المقتدر في شركات المساهمة ، أو حصص التوضية والاسهم في شركات التوضية بالاسهم .

٢ - أن يكون باتا غير معلق على شرط وفوريا غير مضاف الى أجل ، فاذا علق الاككتاب على شرط يطل الشرط وصح الاككتاب والزم المكتب به ، واذا كان مضافا الى أجل بطل الاجل وكان الاككتاب فوريا .

٣ - أن يكون جديا لا ضروريا .

٤ - أن يدفع كل مكتب على الاقل النسبة المحددة في المادة (٦) من هذه اللائحة من القيمة الاسمية للاسهم النقدية في شركات المساهمة وفي شركات التوضية بالاسهم .

٥ - أن تكون الاسهم التي تمثل الحصص العينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

وكل ذلك طبقا للاحكام التفصيلية الواردة في المواد التالية :

## الفرع الثاني

### التأسيس عن طريق لاككتاب العام

مادة ١٠ - تعريف الاككتاب العام :

تكون الاسهم مطروحة للاككتاب العام في حالة دعوة أشخاص غير محددين سلفا الى الاككتاب في تلك الاسهم أو اذا زاد عدد المكتبين في الشركة عن مائة . ويجب ألا يقل الجانب من أسهم الشركة المطروح للاككتاب العام عن الحدود المبينة بالمادة (٦) من هذه اللائحة .

وتعتبر الشركة من شركات الاككتاب العام اذا عرضت أسهمها للاككتاب طبقا لاحكام هذه المادة ولو لم تتم تغطية الاسهم المطروحة للاككتاب بالكامل ، وفي هذه الحالة يلزم أن تغطي قيمة الاسهم التي لم

يكتب فيها وذلك من جانب المؤسسين أو أحد البنوك أو الشركات التي تنشأ لهذا الغرض أو التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية .  
ولا تفل أحكام هذه المادة بأحكام المادة (١١) من هذه اللائحة .

مادة ١١ — النسبة الواجب عرضها في الاكتتاب العام على المصريين :  
يجب أن يعرض  $\frac{49}{100}$  من أسهم شركة المساهمة عند تأسيسها أو زيادة رأس مالها في اكتتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر . ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :  
( أ ) أن يتم الاكتتاب في هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام .  
( ب ) أن تكتمل النسبة المشار إليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضي مدة الشهر .

( ج ) الشركات المساهمة المنشأة طبقاً لقانون استثمار المال العربي والأجنبي ، وذلك في حدود ما يسمح به ذلك القانون من ملكية الأجانب لرؤوس أموال الشركات المذكورة .

وإذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى بعد عرضها للاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها .

مادة ١٢ — نشرة الاكتتاب وبياناتها :

لا يجوز طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام إلا بعد إقرار الهيئة لنشرة الاكتتاب التي توجه إلى الجمهور في هذا الشأن .

ويجب أن تشمل نشرة الاكتتاب — على الأقل — على جميع البيانات الواردة بالمحق رقم (٢) من هذه اللائحة .

### مادة ١٣ - تقديم نشرة الاكتاب الى الهيئة

يقدم المؤسسون - قبل البدء في عملية الاكتاب - الى الهيئة ، اصل نشرة الاكتاب موقعا عليها من جميع المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا .

كما يجب أن يرفق بالنشرة تقرير من مراقب حسابات بصحة البيانات الواردة فيها ومطابقتها لمتطلبات القانون والملائحة ، وكذلك عقد لشركة الابتدائي ومشروع نظامها الاساسي موقعا عليهما من المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا .

ويكون ايداع اصل نشرة الاكتاب ومرفقاتها بالهيئة نظير ايصال مبين فيه تاريخ الايداع .

### مادة ١٤ - استكمال نشرة الاكتاب :

للهيئة أن تعترض - خلال أسبوعين من تاريخ ايداع نشرة الاكتاب لديها - على عدم كفاية أو دقة البيانات الواردة بها ، ويكون لها كذلك خلال المدة المذكورة أن تكلف المؤسسين باستكمال البيانات المشار اليها أو بتصحيحها ، أو تقديم أية بيانات أو توضيحات تكميلية أو أوراق أو مستندات اضافية .

ويتم توجيه الاعتراض و طلب استكمال البيانات وغير ذلك من الاوراق الى المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا ، وتبلغ صورة منها الى البنك أو الشركة التي يجزى عن طريقها الاكتاب .

وإذا مضت مدة أسبوعين من تاريخ تقديم نشرة الاكتاب الى الهيئة أو من تاريخ تقديم آخر ورقة أو ايضاح طلبته الهيئة دون اعتراض منها خلال المدة المذكورة جاز للمؤسسين البدء في اجراءات الدعوة الى الاكتاب العام .

### مادة ١٥ — تعديل بيانات نشرة الاكتتاب :

إذا طرأ — في الفترة من تاريخ تقديم نشرة الاكتتاب الى الهيئة وحتى تمام الاكتتاب — تغيير في الوقائع المادية أو الأعمال القانونية الواردة بها مما يؤثر في سلامة أو دقة المعلومات التي تتضمنها ، فيجب على المؤسسين أن يتقدموا الى الهيئة بطلب لتعديل بيانات النشرة وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ حصول التغيير المشار اليه .

ويترتب على تقديم هذا الطلب توقف الاكتتاب — في حالة البدء فيه — لمدة عشرة أيام من تاريخ تقديم طلب التعديل — ويجب على المؤسسين أن يخطروا المكتبتين وكل من حصل على نشرة الاكتتاب بما حدث من تعديل في النشرة بعد اقراره من الهيئة خلال المدة المشار اليها .

### مادة ١٦ — الاعلان عن نشرة الاكتتاب :

تعلن نشرة الاكتتاب وتعديلاتها وتقرير مراقب الحسابات — بعد اقرارها من الهيئة على الوجه المبين بالمادتين (١٤) ، (١٥) من هذه اللائحة في صحيفتين يوميتين حداثاً على الاقل باللغة العربية ، وفي صحيفة الشركات قبل بدء الاكتتاب بخمسة عشر يوماً على الاقل أو خلال عشرة أيام من تاريخ اعتماد تعديل النشرة حسب الأحوال .

ويجوز للهيئة أن تعطى من يطلب من أفراد الجمهور ، نسخاً من النشرة وملحقاتها بعد أداء ما يغابل التكلفة الفعلية لتلك النسخ .

### مادة ١٧ — الترويج والدعاية للاكتتاب :

يجوز للمؤسسين بعد تقديم نشرة الاكتتاب الى الهيئة أن يقوموا بالآتي :

( أ ) توزيع اعلانات أو نشرات فورية أو خطابات أو غير ذلك مما يتعلق بنشرة الاكتتاب ، والبيانات الأساسية المتعلقة به ، مع تحديد



الشخص أو لجهة التي يمكن لأصحاب الشأن أن يحصوا منها على نشره  
الاكتتاب .

( ب ) توزيع نشره الاكتتاب .

( ج ) استطلاع آراء أصحاب الشأن في مدى امكان اكتتابهم في  
الأسهم بعد تزويدهم بصورة من نشره الاكتتاب .

ويجب أن يشار في جميع الأوراق المشار اليها بطريقة ظاهرة الى  
أن نشره الاكتتاب معروضة على الهيئة للنظر في اقرارها .

مادة ١٨ - وقت الاكتتاب :

لا يجوز الاكتتاب في أسهم مضي على تاريخ اقرار الهيئة لنشره  
الاكتتاب الخاصة بها مدة ستة أشهر . ومع ذلك يجوز الاكتتاب في هذه  
الأسهم لمدة لا تجاوز السنة من ذلك التاريخ اذا قدم المؤسسون طلبا الى  
الهيئة بذلك متضمنا ما عساه أن يكون قد طرأ من ظروف ، ووافقت  
الهيئة على ذلك .

مادة ١٩ - مدة الاكتتاب :

مع مراعاة حكم المادة (١١) من هذه اللائحة ، يظل الاكتتاب مفتوحا  
مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تجاوز شهرين اعتبارا من التاريخ المحدد  
لفتح باب الاكتتاب ولا يتم تأسيس الشركة الا اذا اكتمل بكامل رأس  
المال .

واذا لم يكتب بكل رأس المال في المدة المذكورة جاز بأذن من  
رئيس الهيئة مد فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرين .

مادة ٢٠ - الجهات التي يتم الاكتتاب عن طريقها :

يجب أن يتم طرح الاسهم للاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك  
( م ٤٣ - موسوعة مصر ج ١٦ )

المرخض لها بقرار من الوزير بتلقى الاكتتابات أو عن طريق الشركات التي تنشأ لهذا الغرض ، أو الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الأوراق المالية بموجب نصوص نظامها .

ويجوز للبنوك أو الشركات المشار إليها أن تكتب فيما لم يتم الاكتتاب فيه من أسهم في حالة عدم تغطية الاكتتاب - ويكون لها أن تعيد طرح ما اختببت به للجمهور دون القيد بما يأتي :

( أ ) ضرورة عرض ٤٩٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة على المصريين .

( ب ) حظر تداول الأسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية أو التي يكتب فيها البنك أو الشركة إذا كان من المؤسسين .

( ج ) القيود الواردة على تداول شهادات الاكتتاب سواء قبل قيد الشركة بالسجل التجارى أو بعده .

#### مادة ٢١ - شهادات الاكتتاب :

يتم الاكتتاب بموجب شهادات اكتتاب مبينا بها تاريخ الاكتتاب وموقعا عليها من المكتتب أو وكيله ، على أن يكتب بالأحرف عدد الأسهم التي يكتب فيها ويعطى المكتتب صورة من شهادة الاكتتاب .

وتتضمن شهادات الاكتتاب البيانات الآتية :

- ١ - اسم الشركة تحت التأسيس التي يكتب في أسهمها .
- ٢ - شكل الشركة .
- ٣ - رأس مال الشركة ، والجزء المطروح للاكتتاب العام منه .
- ٤ - غرض الشركة على وجه الاحمال .
- ٥ - تاريخ موافقة الهيئة على طرح الأسهم للاكتتاب .
- ٦ - الحصص العينية في حالة وجودها .

٧ - نوع الاسهم التى يتم الاكتتاب فيها .

٨ - اسم البنك أو الجهة التى يتم فيها أداء المبالغ المطلوبة للاكتتاب .

٩ - اسم المكتب وعنوانه وجنسيته وعدد الاسهم التى يكتب فيها .

مادة ٢٢ - قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر بمجرد تغطية قيمة الأسهم على المكتتبين :

يجوز قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر بمجرد تغطية قيمة الأسهم المعروضة للاكتتاب .

وفي جميع الاحوال ، اذا جاوز الاكتتاب عدد الاسهم المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام الشركة .

فاذا لم يحدد نظام لشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين فيتم تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتب على أساس نسبة عدد الأسهم المطروحة الى عدد الأسهم المكتتب فيها بحيث لا يقرتب على ذلك اقضاء المكتب فى الشركة ايا كان عدد الاسهم التى اكتتب فيها ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين . وفى هذه الحالة يقدم المكتب الشهادة لمشار ايها بالمادة السابقة الى الجهة التى يتم الاكتتاب عن طريقها وذلك لاثبات عدد الاسهم التى خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد اليه الباقي مما دفعه عند الاكتتاب .

مادة ٢٣ - حكم عدم تغطية الاكتتاب .:

لا يجوز المضى فى انشاء الشركة اذا مضت المدة لمقرر للاكتتاب والمدة التى تمتد اليها اذا لم يغط للاكتتاب كافة الاسهم التى تمثل رأس المال المصدر ولم تقم للبنوك أو الشركات المشار اليها بالمادة (٢٠) بالاكتتاب فيما لم يتم الاكتتاب فيه .



ويتعين - في هذه الحالة - على البنك الذي يتلقى مبلغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة بما في ذلك مصاريف لإصدار قور طلبهم قبلها والسبيل إلى لجنة هيئة رتقاء فوجاءة ثلثيا حصلا - ٨

مادة ٢٤ — اعداد بيان باسماء المكتبتين بعد قفل باب الاكتتاب لـ

• يجب بفتح على المومنين والجنة التي يحولها عنهم بفتح الهمزة لاكتتاب العام ، اعداد بيان بأسماء المكتتبين وجنسياتهم ومحال قامتهم وقيمة ما دفعه كل منهم واعداد الاسهم التي اكتتب فيها ومقدار الاسهم التي خصصت له ، ويعد هذا البيان الى الهيئة خلال الخمسة عشر يوما التالية لقفل باب لاكتتاب — ويجوز لكل ذي شأن الحصول على نسخة من هذا البيان من الهيئة بعد أداء المبلغ الذي تجدد به الهيئة مقابل التكلفة الفعلية اللازمة لاعدادها .

مادة ٢٥: أيدها المبالغ المدفوعة للاكتتاب ومتخذة دون السحب منها في

تظل المبالغ التي دفعت من المساهمين تحت يد البنك الذي تولي طرح  
الكتابات أو التدت فيه المساهمات ولا يجوز السحب منها الا بعد ان يقدم  
من يثوب عن الشركة قانونا ما يفيد اشتهار نظام الشركة في السجل  
التجاري .

استأذنتهم من بقتل اثنين من عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم المودع ليدفع ذلك المبلغ من رواتبها  
الى المكتبيين في جميع ما درجوا من مبالغ وذلك في الحالات التي لا بد فيها  
من بيع الهند فاليه نه عطف له في مجمع ما تصعق رتبا ومنه لا بعد تلبية  
(أ) اذا صدر حكم من قاضي الأمور المستعجلة بتعين من يسحب  
هذه المبالغ وتوزيعها على المكتبين ، وذلك اذا لم يتم تأسيس الشركة  
بسبب خطأ مؤسسيها خلال سنة الشغل فيلحق ربحهم بطلبه المتواخيص  
بانشائها الى اللجنة المختصة .

٢٠ (ثبت) إذا مضيت لأدق حاجة علي ما ينبغي فلما الاستسما، عنون أنا استعظم  
الزم استون لم من يانوبك عنهم بطلب الترخيل بل انشاء المشاركة الممالة للجنة  
المختصة . ويثبت ذلك بشهادة سلبية من أمانة هذه اللجنة ملبنة بالتحال



( ج ) اذا مضت المدة المقررة للاكتتاب والمدة التي يمتد اليها دون ان تتم تغطية الاكتتاب بالكامل باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون وهذه اللائحة .

( د ) اذا اتفق جميع المؤسسين على العدول عن تأسيس الشركة وقدموا الى البنك اقرارا منهم بذلك مصدقا على التوقعيات الواردة فيه .

### الفرع الثالث

#### في الحصص العينية والاجمعية لتأسيسية

#### مادة ٣٦ - التقدير المبدئي لقيمة الحصص العينية :

اذا دخل في تكوين رأس مال الشركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم ، أو عند زيادة رأس المال ، حصص عينية - مادية كانت أو معنوية - فيقوم المؤسسون باجراء تقدير مبدئي لهذه الحصص العينية ، ولهم أن يستعينوا في ذلك بأهل الخبرة من المحاسبين أو الفنيين أو غيرهم ، بعد اطلاعهم على كافة الوثائق المتعلقة بتلك الحصص .

وعلى المؤسسين بعد التوقيع على العقد الابتدائي وقبل انتهاء الموعد المحدد لقفل باب الاكتتاب في الاسهم النقدية بوقت كاف ، تقديم طاب الى الهيئة لكي تتولى التحقق مما اذا كانت الحصص العينية قد قومت تقويماً صحيحاً . ويذكر في الطلب كافة البيانات والحقائق المتعلقة بالحصص العينية المطلوب تقدير قيمتها مع بيان اسم الشريك أو الشركاء الذين قدموها ، ورفق بالطلب صورة من العقد الابتدائي للشركة ومشروع نظامها ، والتقرير المبدئي الذي أجرى لتقدير قيمة هذه الحصص بمعرفة المؤسسين .

وعلى المؤسسين سداد مبلغ تقدره الهيئة على ذمة أتعاب الخبراء الذين تستعين بهم في هذا الشأن .

### مادة ٢٧ - اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصة العينية :

يحال الطلب المبين في المادة السابقة الى لجنة تشكل بالهيئة بقرار من الوزير ، بناء على عرض رئيس الهيئة برئاسة مستشار باحدى الهيئات القضائية يتم تدبئه بناء على طلب الوزير وعضوية اثنين على الاقل وأربعة على الاكثر من الخبراء في التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والقانونية والفنية ، بحسب طبيعة الحصة العينية المطلوب تقييمها .

ويضم الى عضوية اللجنة ممثلون عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي ، اذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة أو لاحدى الهيئات العامة أو شركات القطاع العام .

وتتظر اللجنة طلبات تقدير قيمة الحصص العينية التي تحال اليها على وجه السرعة - ويجوز - في أحوال الاستعجال - أن يحدد موعد لانتهاء اللجنة من أعمالها بقرار من رئيس الهيئة ، وفي جميع الاحوال تقدم اللجنة تقريرها في مدة أقصاها ستين يوما من تاريخ إحالة الاوراق اليها .

ويجب أن يشتمل تقرير اللجنة على بيان دقيق للحصة العينية واسم مقدمها والتقدير الأولي الذي أعده المؤسسون عن قيمتها ، والأسس التي بنى عليها ، ورأى اللجنة في هذا التقدير والأسس التي استندت اليها في تقريرها وكافة البيانات الأخرى التي ترى لزوم ادراجها بالتقرير .

### مادة ٢٨ - توزيع تقرير اللجنة على المكتتبين والشركاء أعضاء الجمعية التأسيسية .

يقوم المؤسسون أو مجلس الإدارة بحسب الاحوال بتوزيع تقرير اللجنة على المكتتبين والشركاء أعضاء الجمعية التأسيسية ، وكذلك على الجهاز المركزي للمحاسبات اذا كانت الحصة العينية مملوكة للدولة أو لاحدى الهيئات العامة أو شركات القطاع العام ، وذلك قبل اجتماع الجمعية التأسيسية للشركة بأسبوعين على الاقل .

ويتم التوزيع بأرسال نسخة لتقرير الى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه ، أو على عناوينهم المبينة بشهادات الاكتتاب ، أو ايداع التقرير في المقر المحدد للشركة والاعلان عن ذلك في الصحف مع تسليم نسخة منه لى كل مكتب أو شريك يطلبه .

### مادة ٢٩ - اختصاص الجمعية التأسيسية باقرار تقدير الحصص العينية :

تتولى الجمعية التأسيسية اقرار تقدير الحصص العينية وذلك بهوجب قرار من الأغلبية العددية الحائزة لثلثي الاسهم أو الحصص النقدية بعد استبعاد ما يكون مملوكا منها لمقدمي الحصص العينية . ولا يكون لمقدمي هذه الحصص حق التصويت في هذا الشأن ولو كانوا من أصحاب الاسهم أو الحصص النقدية .

واذا اتضح أن تقدير الحصة العينية - بعد اقرار من الجمعية التأسيسية - يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التي قدمت من أجلها ، وجب تخفيض رأس المال المصدر بما يعادل هذا النقص مع مراعاة الحد الأدنى المشار اليه في المادة (٦) من هذه اللائحة مالم يؤد مقدم الحصة العينية الفرق نقدا ، كما يجوز له أن ينسحب من المشاركة .

ويجب أن تكون ملكية الحصة لعينية ثابتة لمقدمها وغير متنازع عليها ومتنازل عنها بالكامل للشركة ، وفي هذه الحالة يعطى مقدمها أسهما عينية تعادل التقدير النهائي لها الذي اقرته الجمعية التأسيسية ، وتعتبر هذه الأسهم قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

### مادة ٣٠ - اختصاصات الجمعية التأسيسية الأخرى :

بالإضافة الى اختصاص الجمعية التأسيسية باقرار تقدير قيمة الحصص العينية طبقا للمواد السابقة ، تختص الجمعية التأسيسية بالموافقة على نظام الشركة . ولا يجوز للجمعية ادخال تعديلات عليه الا

موافقة المؤسسين بأغلبية عددية للشركاء الممثلين لثلثي رأس المال  
للمصدر على الأقل .

كما تختص الجمعية التأسيسية بالموافقة على المسائل الآتية وتصدر  
قراراتها في شأنها بأغلبية الأصوات المقررة لأسهم وحصص الحاضرين .

١ - تقرير المؤسسين عن عملية تأسيس الشركة والنفقات التي  
استلزمتهما .

٢ - المصادقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة الأول ، أو  
الشريك أو الشركاء المتضامنين الذين يعهد اليهم بالإدارة في شركات  
التوصية بالأسهم - وكذلك أعضاء مجلس المراقبة بها - مع مراعاة أحكام  
نظام الشركة المتعلقة بتمثيل العاملين في إدارة الشركة .

٣ - المصادقة على اختيار مراقب الحسابات ، وتحديد إتعابه عن  
السنة المالية الأولى للشركة ، وكذلك عما عساه يكون قد عهد إليه بمهام  
أثناء فترة التأسيس .

### مادة ٣١ - الدعوة لاجتماع الجمعية التأسيسية :

يدعو المؤسسون أو وكيلهم الجمعية التأسيسية للشركة للانعقاد في  
المكان المحدد بنشرة الاكتتاب وذلك في خلال شهر من تاريخ قفل باب  
الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة أو انتهاء الموعد المحدد للمشاركة  
بالنسبة لشركات التوصية بالأسهم ، أو تقديم تقرير اللجنة المختصة بتقويم  
الحصص العينية أيهما أقرب .

ويجب أن يشتمل اعلان الدعوة الى الانعقاد على اسم الشركة  
ونوعها ، ومقدار رأس المال ويوم وساعة الاجتماع ومكانه والنصاب  
المحدد لصحته ، كما تحدد في الدعوة المسائل التي سيتم طرحها للمناقشة  
في الاجتماع .



ويشمل الاعلان الموعد الذى تدعى اليه الجمعية للمرة الثانية اذا لم يتوافر فى الاجتماع الأول والنصاب المحدد لصحته ، بشرط الا تزيد المدة بين الاجتماعين على خمسة عشر يوما .

ويتم الاعلان عن الاجتماع فى صحيفتين يوميتين تصدر احدهما باللغة العربية وذلك قبل الموعد المحدد له بثمانية أيام على الأقل ، كما يجوز أن توجه الدعوة الى المكتبين أو الشركاء بخطابات موصى عليه على لعنوان المين بشهادات الاكتاب أو بغيرها من الاوراق .

#### مادة ٣٢ - شروط صحة اجتماع الجمعية التأسيسية :

يشترط لصحة اجتماع الجمعية التأسيسية حضور عدد من المكتبين وأصحاب الحصص يمثل نصف رأس المال المصدر على الأقل ،

وإذا لم يتوافر فى الاجتماع النصاب المنصوص عليه فى الفقرة السابقة ، وجب توجيه الدعوة الى اجتماع ثان فى الموعد المين بالمادة (٣١) وذلك بالنشر عنه فى صحيفة يومية تصدر باللغة العربية قبل الموعد المقرر للاجتماع بخمسة أيام على الأقل ويجوز توجيه هذه الدعوة بكتاب موصى عليه يوجه الى من لم يحضر الاجتماع الأول من المكتبين وأصحاب الحصص ، وتتضمن الدعوة الى الاجتماع البيانات الموضحة بالمادة (٣١) ، مع الاخطار بعدم اكتمال النصاب فى الاجتماع الأول .

ويكون الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المكتبين وأصحاب الحصص يمثل ربع رأس المال المصدر على الأقل .

#### مادة ٣٣ - الحق فى حضور اجتماع الجمعية التأسيسية :

لكل مكتب أو صاحب حصة حق حضور اجتماع الجمعية التأسيسية أيضا كان عدد أسهمه أو مقدار حصته : ولا تجوز الوكالة فى الحضور الا اذا كانت صادرة لأحد المكتبين أو أصحاب الحصص وثابتة بموجب توكيل خاص مكتوب .

### مادة ٣٤ - رئاسة وأمانة سر الجمعية التأسيسية :

تسند رئاسة الجمعية التأسيسية للمؤسس الذي يمتلك الحصة الأكبر ويقبل الرئاسة ، وعند التساوى تسند الرئاسة الى احدهم بطريق القرعة ، وتختار الجمعية أميناً للسرو وجامعى أصوات .

ويحرر أمين السر محضراً يتضمن نصاب الحضور وخلاصة وافية للمناقشات وما يحدث أثناء الاجتماع وما يتخذ من قرارات وعدد الأصوات الموافقة وغير الموافقة بالنسبة لكل قرار على حده ، وكذلك كل ما يطلب الحاضرون اثباته في المحضر . كما تسجل أسماء الحضور من المكتتبين وأصحاب الحصص في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة أو بالوكالة .

ويوقع المحضر والسجل المشار اليهما من كل من رئيس الجلسة وأمين السر وجامعى الأصوات .

### مادة ٣٥ - اختيار رئيس مجلس الادارة الأول ، وتمييز مدير عام

للشركة :

يجوز للأشخاص الذين تم التصديق من جانب الجمعية التأسيسية على اختيارهم أعضاء لمجلس الادارة الأول أو مجلس المراقبة على حسب الاحوال ، أن يختاروا رئيساً من بينهم للمجلس ، كما يجوز لهم - بعد أخذ رأى من يعهد اليه بأعمال الادارة الفعلية من أعضاء المجلس - أن يعينوا مديراً عاماً للشركة .

### مادة ٣٦ - التكليف ببعض الاعمال الضرورية أو اللازمة لتأسيس

الشركة :

يجوز للجمعية التأسيسية أن تكلف بعض أعضاء مجلس الادارة الأول أو مجلس المراقبة بحسب الاحوال ، في القيام ببعض الاعمال الضرورية أو اللازمة لتأسيس الشركة ، بشرط أن يحدد في قرار الجمعية الصادر في هذا الشأن بيان هذه الاعمال والشروط التي تتم بموجبها .

### الفرع الرابع

#### في تأسيس الشركات عن غير طريق الاكتتاب العام

#### مادة ٣٧ - اجازة تأسيس الشركات عن غير طريق الاكتتاب العام :

يجوز أن يقتصر الاكتتاب في رأس مال شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم على المؤسسين فقط . أو عليهم وعلى غيرهم من الأشخاص الذين لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المواد التالية من هذا الفرع .

#### مادة ٣٨ - تقدير قيمة الحصص العينية :

يتم تقدير قيمة الحصص العينية المقدمة من المؤسسين أو الشركاء طبقاً لأحكام المادتين (٢٦) و (٢٧) من هذه اللائحة .

وستثناء من ذلك ، إذا كانت الحصص العينية مقدمة من جميع المؤسسين أو الشركاء كان تقديرهم لها نهائياً ودون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر ، على أنه إذا تبين أن القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصص العينية ، كان هؤلاء مسئولين بالتضامن في مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين .

#### مادة ٢٩ - ايداع تقرير اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصص العينية :

يودع تقرير اللجنة المختصة بتقدير قيمة الحصص العينية بالمقر لمؤقت للشركة - وعلى المؤسسين إرسال هذا التقرير إلى الجهاز المركزي للمحاسبات ، إذا كانت الحصص العينية مملوكة كلها أو بعضها للدولة . أو لأحد الهيئات العامة أو شركات القطاع العام .

ويجب أن يتم ذلك قبل الموعد المقرر لتوقيع المساهمين أو أصحاب

الحصص على نظام الشركة يسبعة أيام على الأقل . ولكل منهم أن يحصل على صورة من التقرير المشار اليه .

#### مادة ٤٠ - اعداد قائمة بنفقات التأسيس :

يجب أن تعد قائمة مفصلة بالنفقات التي استلزمها تأسيس الشركة : وكذلك بالاعمال التي تمت لحساب الشركة تحت التأسيس مع بيان قيمتها وأطرافها وموضوعها وكافة البيانات المتعلقة بها . وتودع هذه القائمة بالمقر المؤقت للشركة وفي الموعد المشار اليه بالمادة السابقة - كما يجوز للمساهمين وأصحاب الحصص الحصول على صورة منها .

#### مادة ٤١ - ايداع مبالغ التأسيس أحد البنوك :

تودع المبالغ التي تدفع من المساهمين أو أصحاب الحصص بأحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير ، ولا يجوز السحب منها الا بعد أن يقدم من ينوب عن الشركة قانونا ما يفيد اشهار نظامها في السجل التجارى . ومع ذلك يتعين على البنك المشار اليه ان يرد ما دفعه المساهمون أو أصحاب الحصص من مبالغ في الحالات الآتية :

( أ ) اذا صدر حكم من قاض الامور المستعجلة يقضى بتعين من يقوم بسحب الاموال وتوزيعها على المساهمين وأصحاب الحصص - وذلك اذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسيها خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب الترخيص بانشائها الى اللجنة المختصة .

( ب ) اذا مضت مدة سنة على تاريخ انتهاء موعد التوقيع على نظام الشركة ، دون تقديم طلب الترخيص بانشاء الشركة الى اللجنة المختصة ويثبت ذلك بشهادة سلبية من أمانة هذه اللجنة .

( ج ) اذا قرر المؤسسون العدول عن تأسيس الشركة وخطروا البنك باقرار مصدق على التوقيعات الواردة فيه بما يفيد ذلك .



مادة ٤٢ - التوقيع على نظام الشركة :  
 يتم التوقيع على نظام الشركة الأساسي من جميع المساهمين وذلك طبقاً لما تضمنه المادتين (٣٧) و (٣٨) من هذا النظام الاطلة فيصه -  
 من ضمنه ان يبين في عقد الشركة مقدار حصة كل مساهم في الشركة  
 ويجوز ان يتضمن نظام الشركة قيمة الحصة المعنية مقدرة طبقاً لما  
 تنص عليه المادة (٣٨) وكذلك أسماء أعضاء مجلس الإدارة الأول أو  
 المديرين ومجلس المراقبة بحسب الأحوال ، وتحديد مراقب حسابات  
 الشركة وأقرار المساهم قد اطلع على تقرير لجنة تقدير القيمة  
 العينية وقائمة النفقات التي استلزمها تأسيس الشركة  
 مادة ٤٣ - التكليف بأعمال لصالح الشركة تحت التأسيس :  
 تأجلت الأعمال المتعلقة بتأسيس الشركة في النظام أو باتفاق  
 منفصل أن يعينوا واحداً أو أكثر من بينهم للقيام بأعمال لصالح الشركة  
 تحت التأسيس على أن تجدد هذه الأعمال الشروط التي تتم بموجبها في  
 ذات أداة التعيين

### الفرع الخامس

في إجراءات تقديم طلبات تأسيس شركات المساهمة  
 والتوصية بالأسهم  
 ولجنة فحص الطلبات

مادة ٤٤ - الأوراق المرفقة بطلبات التأسيس :  
 تقدم طلبات إنشاء شركات المساهمة والتوصية بالأسهم إلى الإدارة ،  
 مرفقة بها الأوراق الآتية :  
 ١ - عشر نسخ من العقد الاستداعي للشركة ، ونظامها .

ويجوز أن يشترط من المؤسسين أو شهادتهم من مصلحة المحقق التجاري  
 تقديم ملحق التماس للاعتراف التجاري للشركة مع غيرها من الشركات .

٣ — اقرارات صادرة من المؤسسين بأنه قد توافرت في كل منهم الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

٤ — صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس أو عضو مجلس ادارة أو مجلس مراقبة ، أو ما يفيد عدم الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تقالس أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون .

٥ — بيان بأسماء أعضاء مجلس الادارة الأول ومجلس المراقبة بحسب الأحوال ، وجنسياتهم ومنهم وعناوينهم ، واقرار من كل منهم بأنه يقبل العضوية ولا يجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركتين بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير .

٦ — الشهادة الدالة على ايداع أسهم ضمان العضوية أو شهادات الاكتتاب التي تقوم مقامها .

٧ — اذن السلطة المختصة في حالة ما اذا كان المؤسس أو عضو مجلس الادارة موظفا عاما أو عاملا بشركة قطاع عام أو قرارا منه يفيد عكس ذلك .

٨ — اقرار السلطة المختصة في الشخص المعنوي بتعيين ممثل له في مجلس ادارة الشركة وذلك اذا كان عضو مجلس الادارة ممثلا لشخص معنوي .

٩ — اقرار من مراقب الحسابات يفيد قبوله التعيين .

١٠ — اذا كان من بين المؤسسين شركة مساهمة مصرية ، فيقدم صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة لمساهمي الشركة الذي تمت فيه الموافقة على الاشتراك في التأسيس ، ويستثنى من ذلك الشركات التي من بين أغراضها الأساسية تأسيس الشركات .

١١ — شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب في جميع أسهم الشركة وحصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من

الأسهم أو الحصص النقدية قد تم أدائها وان هذه القيمة قد وضعت تحت تصرف الشركة الى أن يتم تسجيلها .

١٢ - بيان من وكيل المؤسسين بالتعديلات التي ادخلت على نماذج العقد الابتدائي للشركة ونظامها .

١٣ - اذا تضمن العقد إنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح ، فتقدم الأوراق ، والوثائق التي تثبت وجود الالتزام أو الحق الذي أعطيت الحصص المذكورة في مقابلة وما يفيد التنازل عنه للشركة بعد انشائها .

١٤ - ما يفيد سداد نفقات النشر في صحيفة الشركات وتغطية المصروفات الادارية .

مادة ٥ - الأوراق والبيانات الاضافية للشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام :

اذا كانت شركة المساهمة او التوصية بالأسهم المزمع انشاؤها ، قد طرحت جانباً من أسهمها للاكتتاب العام ، فانه يلزم بالاضافة الى ما سبق ايراده بالمادة السابقة تقديم الأوراق والبيانات الآتية :

١ - موافقة الهيئة على طرح الأسهم للاكتتاب العام ، أو ما يفيد ايداع أصل نشرة الاكتتاب لدى الهيئة ومضى أسبوعين دون اعتراض من الهيئة .

٢ - ما يفيد عدم تجاوز مصاريف أو علاوة الاصدار عن الحد المقرر من الهيئة .

٣ - محضر الجمعية التأسيسية الذي يفيد الموافقة على النظام الأساسي للشركة وقرار تقديم الحصة العينية في حالة وجودها وتعيين مجلس الادارة أو مجلس المراقبة بحسب الأحوال ومراقب الحسابات ، وغير ذلك من الموضوعات التي طرحت على الجمعية التأسيسية .



**مادة ٤٦ - سجل قيد طلبات الترخيص :**

تعد الادارة العامة للشركات سجلا لقيد طلبات الترخيص بتأسيس كل نوع من أنواع الشركات .

ويتم قيد هذه الطلبات بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ وساعة ورود كل منها ، ويجب أن يشتمل الطلب على بيان باسم الوكيل عن الشركة الذي يباشر اجراءات التأسيس وجهته وعنوانه الذى ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالتأسيس .

ويجب أن يكون لكل طلب ملف خاص تودع فيه أوراق التأسيس وكل ما يتعلق بذلك من الجراءات .

ويجب أن يؤشر بما يفيد استلام طلب التأسيس ورقم وتاريخ قيده وبيان عدد أوراق التأسيس ونوع كل ورقة وختم صورة منها لتكون مع وكيل المؤسسين .

وللادارة أن تطلب من مقدم الطلب استكمال ما ترى ضرورة تقديمه من أوراق خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ القيد على أن يكون ذلك فى حدود البيانات والأوراق التى يتطلبها القانون وهذه اللائحة .

**مادة ٤٧ - فحص طلبات التأسيس واحالتها للجنة فحص الطلبات :**

تتولى الادارة تلقى وفحص طلبات انشاء الشركات فاذا كانت الأوراق مستوفاة عليها أن تحيلها للجنة المشار اليها فى المادة (٤٨) من هذه اللائحة وذلك خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ قيدها مع ابداء الرأى بشأنها بمذكرة ويؤشر فى السجل بتاريخ احالة الأوراق الى اللجنة ويعطى ذو الشأن شهادة من أمين اللجنة تفيد تاريخ هذه الاجالة اليها ، أما اذا تبين للادارة المذكرة أن الأوراق غير مستوفاة ، فعليها اخطار ذوى الشأن بذلك خلال المدة المشار اليها .



## مادة ٤٨ - تشكيل اللجنة :

تشكل بقرار من الوزير لجنة لفحص طلبات انشاء الشركات على الوجه الآتى :

١- أحد وكلاء الوزارة على الأقل

رئيسا

- أعضاء
- ممثل عن ادارة الفتوى المختصة بدرجة مستشار مساعد على الأقل .
  - مدير عام الادارة العامة للشركات .
  - ممثل عن الهيئة العامة لسوق المال يختاره رئيس الهيئة .
  - ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار يختاره نائب رئيس الهيئة .
  - ممثل لسلطة التسجيل التجارى يختاره مديرها العام .
  - ممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية يختاره رئيسها .

وتتولى الادارة أعمال الأمانة بالنسبة لهذه اللجنة ، ويكون مدير عام الادارة المذكورة مقررا لها .

مادة ٤٩ - اختصاص اللجنة بالموافقة على التأسيس ، وحالات الاعتراض عليه :

تختص اللجنة بالنظر فى طلبات انشاء الشركات ، وتصدر قرارها بالموافقة اذا استوفى الطلب الأوضاع وأرفقت به الأوراق والمستندات المبينة فى القانون وهذه اللائحة .

ولا يجوز للجنة أن تعترض على تأسيس الشركة الا بقرار مسبب وذلك فى حالة توفر أحد الأسباب الآتية :

( أ ) عدم مطابقة العقد الابتدائى أو نظام الشركة للشروط والبيانات الإلزامية الواردة بالنموذج أو تضمنه شروطا مخالفة للقانون .

ومع ذلك يجوز للجنة أن ترخص — بناءً على طلب أصحاب الشأن وللأسباب التي تقتض بها اللجنة — في الخروج على أحكام هذه النماذج وذلك بشرط عدم مخالفة الأحكام الآمرة في القانون .

( ب ) إذا كان غرض الشركة أو النشاط الذي سوف تقوم به مخالفا للنظام العام أو الآداب .

( ج ) إذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر له الأهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

( د ) إذا كان أحد المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة لا تتوافر فيه الشروط الواردة في القانون .

#### مادة ٥٠ — الاختصاصات الأخرى للجنة :

تختص اللجنة بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في المادة السابقة بما يأتي :

( أ ) الموافقة على تغيير الغرض الأصلي للشركة أو إضافة أغراض أخرى .

( ب ) الموافقة على تغيير الشكل القانوني للشركة على النحو المبين بالمادة ٢٩٩ من هذه اللائحة .

( ج ) فحص طلبات التفتيش على الشركات والأذن بإجرائه أو رفضه .

( د ) النظر في تعديل أنظمة الشركات بما يتفق وأحكام القانون .

مادة ٥١ — تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل أسبوعين — وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وترفق بالدعوة إلى الاجتماع جدول أعمال اللجنة والأوراق والذكرات المتعلقة بالموضوعات المعروضة على اللجنة ، ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور خمسة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين . وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولرئيس اللجنة أن يدعو لحضور جلساتها من يرى الاستعانة بهم من المستشارين أو العاملين بالجهات الادارية ذات الشأن أو من ذوي الخبرة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

#### مادة ٥٢ - تدوين محاضر اللجنة في سجل :

تدون محاضر اجتماعات اللجنة في سجل خاص . ويوقع كل محضر من رئيس اللجنة ومقررها وأمين السر .

#### مادة ٥٣ - ابلاغ قرارات اللجنة :

يتولى مقرر اللجنة ابلاغ قراراتها الى الجهات المختصة وأصحاب الشأن وذلك خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها .

#### مادة ٥٤ - طلب ادخال تعديلات أو ابداء ملاحظات من جانب اللجنة :

إذا طلبت اللجنة اجراء تعديلات أو كانت لها ملاحظات : فيجب على أصحاب الشأن استيفاء الملاحظات واجراء التعديلات المطلوبة وذلك في الموعد الذي تحدده لهم اللجنة والا اصدرت قرارها في طلب التأسيس بحالته .

#### مادة ٥٥ - موافقة اللجنة على الطلب :

إذا وافقت اللجنة على الطلب فيعطى المؤسسون أو وكيلهم صورة من العقد الابتدائي والنظام الأساسي مؤشرا عليها بموافقة اللجنة ، وموقعا عليه من أمين اللجنة أو من ينوب عنه بما يفيد الموافقة مع مراعاة اجراء التعديلات التي ادخلتها اللجنة .

فإذا كانت الشركة من الشركات التي تطرح اسهمها للاكتتاب العام يتعين على الهيئة عرض قرار اللجنة على الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وذلك للنظر في اعتماده .

ومع مراعاة ما تنص عليه المادة (٥٧) من هذه اللائحة لا يجوز للموثق أن يحرر العقد الرسمي بتأسيس الشركة أو نظامها أو يصدق على التوقيعات الواردة فيه إلا إذا كان العقد أو النظام مؤشرا عليه بما يفيد موافقة اللجنة ومختوما بخاتم الدولة .

فاذا كانت الشركة المساهمة من الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام فيتعين أن يكون مرفقا بالعقد موافقة الوزير على ذلك .

#### مادة ٥٦ - رفض اللجنة للطلب :

إذا رفضت اللجنة طلب التأسيس لأي من الأسباب الموضحة في البنود أ ، (ب) ، (ج) ، (د) من المادة ٤٩ من هذه اللائحة ، فيجب أن يكون قرار الرفض مسببا وأن يخطر به كل من مصلحة السجل التجارى ومكتب السجل المختص وأصحاب الشأن خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة إلى اللجنة ، ولأصحاب الشأن معاودة تقديم الطلب إذا زالوا الأسباب التي بنى عليها قرار الرفض .

#### مادة ٥٧ - انقضاء مدة ستين يوما على إحالة الطلب إلى اللجنة دون أن تبت فيه :

مع مراعاة حكم المادة ٥٨ - من هذه اللائحة إذا انقضت مدة ستين يوما على تاريخ إحالة الأوراق مستوفاة إلى اللجنة من أمانتها ولم تبت في الطلب اعتبر الطلب مقبولا ويجوز للمؤسسين أن يمشوا في إجراءات التأسيس بشرط تقديم المستندات الآتية إلى الموثق المختص :

١ - صورة العقد والنظام المقدم من المؤسسين لامانة اللجنة والمؤشر عليه بما يفيد الاستلام .

٢ - شهادة من امانة اللجنة تفيد تاريخ إحالة الأوراق إلى اللجنة وعدم البت في الطلب خلال ستين يوما من ذلك التاريخ .

وإذا تم استيفاء هذه الاوراق كان على الموثق تحرير العقد أو التصديق على التوقيعات الواردة فيه حسب الأحوال .



## مادة ٥٨ - فوات المواعيد بالنسبة للشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام :

إذا لم يصدر قرار من اللجنة بالنسبة للشركة التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام بالقبول أو الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة إليها ، فلاصحاب الشأن اخطار الوزير كتابة بعدم صدور قرار اللجنة في الميعاد وذلك خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء الستين يوما المشار إليها ، على أن يرفق بالاطار صورة من الشهادة الدالة على إحالة الأوراق الى اللجنة ، وعلى الوزير ان يصدر قراره في شأن الموافقة على انشاء الشركة خلال ستين يوما من تاريخ وصول الاخطار اليه . وذلك بعد الرجوع الى الهيئة . ويعان القرار الى أصحاب الشأن على عنوانهم المعين بالاطار ، فاذا لم يصدر قرار من الوزير خلال هذه المدة ، اعتبر ذلك بمثابة موافقة على اجراءات التأسيس .

### الفصل الثاني

#### في تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة

##### الفرع الاول

##### في الاحكام العامة

## مادة ٥٩ - عدد الشركاء ومسؤوليتهم :

تتكون الشركات ذات المسؤولية المحدودة من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على خمسين ، ولا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته .

## مادة ٦٠ - حكم انخفاض عدد الشركاء او زيادتهم على النصاب

### القانوني :

إذا قل عدد الشركاء عن اثنين أعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون إذا لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر الى استكمال هذا النصاب .

أما إذا زاد عدد الشركاء على خمسين فيصيب الإرث أو الوصية أو بيع الحصص بالمراد الجبري ، وجب على الشركاء أن يوفقوا أو ضاعهم مبيع أحكام القانون في هذا الشأن خلال سنة من تاريخ الزيادة ، أو أن يتخذوا إجراءات تغيير شكل الشركة إلى شركة مساهمة ، وفي حالة عدم قيام الشركاء بذلك يكون لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة بحكم من القضاء .

#### مادة ٦١ - اسم الشركة :

يكون للشركة أن تتخذ اسما خاصا ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من غرضها . كما يجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر ، وفي جميع الأحوال يجب أن يضاف إلى الاسم عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » .

ولا يجوز للشركة أن تتخذ لنفسها اسما مطابقا أو متشابها لاسم شركة أخرى قائمة ، أو من شأنه أن يثير اللبس حول نوع الشركة أو حقيقتها .

#### مادة ٦٢ - التعريف بالشركة في مكاتباتها ومطبوعاتها :

جميع العقود والأوراق الصادرة عن الشركة والموجهة إلى الغير مثل المكاتبات والفواتير والإعلانات والأوراق والمطبوعات - يجب أن تحمل عنوان الشركة مسبقا أو مردفا بعبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » وذلك بحروف مقروءة ، مع بيان مركز الشركة الرئيسي ورأس المال بحسب قيمته في آخر ميزانية .

وينطبق ما تقدم - بصفة خاصة - على الاعلان عن اسم الشركة وعنوانها وذلك سواء في مقرها أو فروعها أو أي مكان آخر .

#### مادة ٦٣ - عدم جواز مباشرة الشركة لأنشطة معينة :

لا يجوز أن تتولى الشركات ذات المسئولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقي الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير . كما يحظر عليها أن تتولى أي نشاط يقصره القانون على شركة من نوع آخر .

## الفرع الثاني

### في العقد الابتدائي وعقد التأسيس

#### مادة ٦٤ - نموذج العقد الابتدائي وعقد التأسيس :

يجوز للمؤسسين أن يبرموا عقدا ابتدائيا طبقا للنموذج الذي يصدر  
بسه قرار من الوزير .

ويكون للشركة عقد تأسيس يوقع من جميع الشركاء وذلك طبقا  
لنموذج الذي يصدر بقرار من الوزير ، ولا يجوز للشركاء أن يخرجوا  
عن الاحكام الالزامية بالنموذج بغير موافقة اللجنة المنصوص عليها  
بالمادة (١٨) من القانون . ويكون لهم - خارج نطاق الشروط الالزامية  
المشار اليها - أن يأخذوا بأحكام النموذج كلها أو بعضها أو يضيفوا  
اليها أية شروط أخرى لا تتنافى مع أحكام القانون أو اللوائح .

#### مادة ٦٥ - بيانات عقد التأسيس :

يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة البيانات الآتية :

١ - أسماء الشركاء ، وبيان ما اذا كانوا أشخاصا طبيعيين أو  
اعتباريين ، وجنسياتهم ومحال اقامتهم أو مركز ادارتهم بحسب الاحوال .  
٢ - تحديد رأس مال الشركة ، وعدد الحصص التي تنقسم اليها ،  
وقيمة كل حصة .

٣ - توزيع الحصص على الشركاء .

٤ - اذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية ، فيحدد نوع الحصة  
وقيمتها ، والثمن الذي ارتضاه باقي الشركاء لها ، واسم الشريك ومقدار  
حصته في رأس المال مقابل ما قدمه .

٥ - أسماء المديرين المعيّنين لإدارة الشركة ، وما اذا كانوا من  
الشركاء أو من غيرهم : مع جواز بيان الاجل الذي ينتهى فيه تعيينهم .

٦ - أسماء أعضاء مجلس الرقابة إذا زاد عدد الشركاء على عشرة ، والمدة التي يتولى مهامه خلالها .

٧ - اسم أو أسماء مراقبي الحسابات الأول .

#### مادة ٦٦ - الشروط الشكلية لعقد التأسيس :

يجب أن يوقع جميع الشركاء على عقد تأسيس الشركة ، ويجوز أن ينوب عنهم وكلاء بموجب توكيل خاص .

ويتم التصديق على التوقيعات ، أو توثيق العقد ، بعد إقراره من اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٨) من القانون .

ويجوز أن يتم التصديق على التوقيعات طبقا لنص المادة (٤) من هذه اللائحة .

### الفرع الثالث

#### في رأس المال والحصص

مادة ٦٧ - قيمة الحد الأدنى لرأس المال ولحصص الشركة وحكم انخفاضه عن هذا الحد :

لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن خمسين ألف جنيه مصرى ، ويقسم رأس المال الى حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه .

وإذا قل رأس المال لسبب لا يرجع الى ارادة الشركاء عن الحد المشار اليه ، وجب على الشركاء أن يتخذوا اجراءات زيادته الى ذلك الحد خلال سنة من تاريخ نزوله عن ذلك الحد ، أو تغيير شكل الشركة الى نوع آخر من الشركات التي لا تشترط حدا أدنى لرأس المال : وفى حالة عدم قيام الشركاء بذلك يكون لكل ذى مصلحة أن يطلب حل الشركة بحكم من القضاء .



### مادة ٦٨ - وجوب الاكتتاب في جميع الحصص :

يجب أن يتم الاكتتاب في جميع الحصص وإداء قيمتها بالكامل لحساب الشركة تحت التأسيس - وذلك في حساب يفتح لهذا الغرض بأحد البنوك المرخص لها بذلك بقرار من الوزير - وينطبق في شأن سحب هذه المبالغ أو ردها إلى الشركاء ما تنص عليه المادة (٤١) من هذه اللائحة .

### مادة ٦٩ - نوعا الحصص :

يجوز أن تكون حصة الشريك نقدية أو عينية ، ولا يجوز أن تكون حصته في شكل عمل يؤديه إلى الشركة .

وإذا كان ما قدمه الشريك حصة عينية ، وجب أن تقدر بمعرفة أهل الخبرة من أصحاب المهن المنظمة بقانون وذلك بحسب طبيعة كل حصة ، ويتضمن تقرير أهل الخبرة في هذا الشأن وصفا دقيقا للحصة العينية ، وما عساه يلحق بها من ضمانات أو يرد عليها من قيود أو حقوق للغير وأسس حساب قيمتها . وبيان هذه القيمة بحسب ما يجرى في التعامل بشأنها - ويجب أن يوقع الشركاء بالاطلاع على هذا التقرير وموافقتهم عليه .

### مادة ٧٠ - مسئولية مقدم الحصة العينية عن قيمتها :

يكون مقدم الحصة العينية مسئولا قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها في عقد الشركة ، فإذا ثبت وجود زيادة في هذا التقدير وجب أن يؤدي الفرق نقدا إلى الشركة ، ويسأل باقي الشركاء بالتضامن عن أداء هذا الفرق إلا إذا أثبتوا عدم علمهم بذلك .

### مادة ٧١ - مدى مسئولية مؤسسي الشركة ومديريها :

يكون مؤسسو الشركة - وكذلك المديرون في حالة زيادة رأس المال - مسئولين بالتضامن قبل كل ذي شأن - واو اتفق على غير ذلك - عما يأتي :

( أ ) جزء رأس المال الذي اكتب فيه على وجه غير صحيح ، ويعتبرون بحكم القانون مكتبين فيه ويتعين عليهم اداؤه بمجرد اكتشاف سبب البطلان .

( ب ) كل زيادة في قيمة الحصص العينية قررت على خلاف الواقع في عقد تأسيس الشركة أو العقد الخاص بزيادة رأس المال ، ويعتبرون بحكم القانون مكتبين بهذه الزيادة ويتعين عليهم اداؤها متى ثبت ذلك .

مادة ٧٢ - حكم الحصص المكتب فيها على وجه غير صحيح ، أو التي تقررت مقابل زيادة غير حقيقية :

يتم توزيع الحصص التي اكتب فيها على وجه غير صحيح ، أو تقررت مقابل الزيادة غير الحقيقية في قيمة الحصص العينية على الوجه الآتي :

( أ ) توزع الحصص المشار اليها على الشركاء ذوى المساهمات الصحيحة قانونا كل بحسب نصيبه من رأس المال .

أما بالنسبة لزيادة رأس المال فتوزع الحصص على المديرين - سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم - بحسب عدد الرؤوس .

وتجبر الكسور الى أقرب رقم صحيح .

( ب ) ويجوز للشركاء ذوى المساهمات الصحيحة الاتفاق بالاجماع على توزيع الحصص المشار اليها على وجه مغاير لما تقدم .

( ج ) ولا يجوز - في جميع الأحوال - ان يترتب على توزيع الحصص المشار اليها ان يتجاوز عدد الشركاء ٥٠ شريكا .

( د ) يجب ان يتم التسوية المشار اليها بمجرد اكتشاف سبب بطلان الاكتتاب أو ثبوت زيادة قيمة الحصص العينية على خلاف الواقع .

## مادة ٧٣ - طلب تأسيس الشركة ومرفقاته :

يقدم طلب تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة إلى الإدارة  
مرفقا به الأوراق الآتية :

١ - عشر نسخ من العقد الابتدائي للشركة في حالة وجوده ، وعقد  
تأسيسها .

٢ - اقرار من المؤسسين أو شهادة من مصلحة السجل التجاري  
تفيد عدم التباس الاسم التجاري للشركة مع غيرها من الشركات .

٣ - اقرارات صادرة من المؤسسين بأنه قد توافرت في كل منهم  
الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

٤ - صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس أو مدير أو عضو مجلس  
مراقبة ، أو ما يفيد عدم الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة عن سرقة  
أو نصب أو خيانة امانة أو تفالس أو بعقوبة من العقوبات المنصوص  
عليها في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون .

٥ - بيان بأسماء المديرين وأعضاء مجلس المراقبة في حالة وجوده ،  
وجنسياتهم ومهنتهم وعناوينهم .

٦ - اذن السلطة المختصة في حالة ما اذا كان المدير أو عضو مجلس  
المراقبة موظفا عاما ، أو عاملا في شركة قطاع عام أو اقرارا منه يفيد  
عكس ذلك .

٧ - اقرار السلطة المختصة في الشخص المعنوي بتعيين أحد  
المديرين كممثل له أو عضو ممثل له في مجلس المراقبة - وذلك اذا كان  
أيهما ممثلا لشخص معنوي .

٨ - اقرار من مراقب الحسابات يفيد قبوله التعيين .

٩ - اذا كان من بين المؤسسين شركة مساهمة مصرية ، فيقدم صورة  
من محضر اجتماع الجمعية العامة لمساهمي الشركة الذي تم فيه الموافقة

على الاشتراك في التأسيس • ويستثنى من ذلك الشركات التي من بين أغراضها الأساسية تأسيس الشركات •

- ١٠ - شهادة من البنك الذي تم فيه ايداع قيمة الحصص النقدية يفيد تمام الاكتمال في جميع الحصص وايداع قيمة الحصص النقدية بالكامل بالبنك تحت تصرف الشركة الى ان يتم قيدها بالسجل التجارى •
- ١١ - بيان من وكيل المؤسسين بالتعديلات التي ادخلت على نموذج عقد تأسيس الشركة •
- ١٢ - ما يفيد سداد نفقات النشر في صحيفة الشركات وتغطية المصروفات الادارية •

### الفرع الرابع

في اجراءات تقديم طلبات التأسيس ولجنة فحص الطلبات

مادة ٧٤ - احالة :

تسرى على الشركات ذات المسؤولية المحدودة الأحكام الخاصة بلجنة فحص الطلبات الواردة في الفرع الخامس من الفصل الأول من هذه اللائحة ، وكذلك اجراءات الشهر والنشر الواردة في الفصل الثالث من الباب الأول من هذه اللائحة ، وذلك في الحدود التي تسرى على الشركات التي لم تؤسس عن طريق الاكتمال العام •

### الفصل الثالث

في اجراءات الشهر والنشر

مادة ٧٥ - اشهار عقد التأسيس والنظام الاساسي بمكتب السجل

التجارى :

يتم اشهار عقد تأسيس الشركة أو نظامها الاساسي - بحسب الاحوال - بمكتب السجل التجارى الذى يقبضه مركزها الرئيسى ، وذلك



بتقديم نسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي موثقة أو بمصدقاً على التوقيعات الواردة بها طبقاً لما تقضى به نصوص القانون وهذه اللائحة .

وتحفظ نسخة العقد أو النظام بمكتب السجل التجارى ، كما يتم قيد الشركة بالسجل التجارى طبقاً للأوضاع المقررة بقانون السجل التجارى .

ويتعين على مجلس إدارة الشركة أو القائمين بإدارتها بحسب الأحوال أن يودعوا كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام بذات المكتب الذى تم فيه الإيداع لأول مرة . كما يؤثر بالتعديلات فى السجل التجارى ، ولا يحتج بأى تعديل يطرأ على العقد أو النظام بالنسبة الى الغير الا من تاريخ ايداعه بمكتب السجل التجارى المختص والتأثير به فى السجل .

كما يتعين اخطار الادارة بصورة من القيد فى السجل التجارى وكل تعديل يطرأ عليه .

**مادة ٧٦ - جواز الحصول على صورة رسمية من عقد الشركة ونظامها :**

يجوز لأى شخص أن يحصل من مكتب السجل التجارى المختص على صورة رسمية من عقد الشركة ونظامها بحسب آخر تعديلاته ، أو على صورة من الصفحة الخاصة بقيد الشركة بعد أداء الرسوم المقررة .

**مادة ٧٧ - اكتساب الشركة للشخصية المعنوية :**

تكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ، ولها أن تبدأ فى مباشرة نشاطها اعتباراً من تاريخ القيد ولا يجوز بعد هذا التاريخ الطعن ببطان الشركة بسبب مخالفة الأحكام المتعلقة بإجراءات التأسيس .

مادة ٧٨ - موافاة الهيئة والادارة العامة للشركات بصورة رسمية من عقد الشركة ونظامها :

يقوم مكتب السجل التجارى المختص خلال أسبوعين من تاريخ شهر الشركة بموافاة كل من الهيئة والادارة العامة للشركات بصورة من عقد تأسيس الشركة ونظامها ، وشهادة بقيد الشركة فى السجل مبينا بها تاريخ القيد ورقمه ومكانه .

مادة ٧٩ - نشر الوثائق والبيانات المتعلقة بالشركة بصحيفة الشركات :

تتولى الادارة بعد موافاتها بالاوراق المشار اليها فى المادة السابقة نشر الوثائق والبيانات الآتية بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة :

١ - عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسى فى حالة وجوده .

٢ - تاريخ الموافقة الصادرة من اللجنة على انشاء الشركة - وتاريخ ورقم القرار الوزارى ان وجد بالموافقة على انشاء الشركة اذا كانت من الشركات التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام ، أما اذا كانت الموافقات المشار اليها لم تصدر صراحة فيذكر ذلك .

٣ - تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه ومكانه .

## الباب الثانى

## فى الأحكام الخاصة بأنواع الشركات

## الفصل الأول

## شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

## الفرع الأول

## الهيكل المالى

## أولا

## رأس المال

## تكوينه وزيادته وتخفيضه واستهلاكه

## (١)

## تكوين رأس المال

مادة ٨٠ - رأس المال المصدر ورأس المال المرخص به :

يكون للشركة رأس مال مصدر ، كما يجوز أن يحدد النظام الأساسى  
للشركة رأس مال مرخصا به .

وفى جميع الأحوال يحدد رأس المال بالجنيه المصرى ولو كان جزء  
منه مدفوعا بما يعادله من العملات الأجنبية .

مادة ٨١ - مكونات رأس المال المصدر :

يتكون رأس المال المصدر ، من مجموع القيمة الاسمية لمختلف أنواع  
الأسهم الصادرة عن الشركة المساهمة ، مضافا اليه مجموع قيمة حصص  
التضامن فى شركات التوصية بالأسهم ، ويتعين أن يتم الاكتتاب فى جميع  
الأسهم والمشاركة فى جميع الحصص المشار إليها ، ويسرى ذلك على كل  
زيادة فى رأس المال .

### مادة ٨٢ — وجوب تأدية ربع قيمة الاسهم النقدية :

يجب على كل مكتب أن يدفع نقداً أو بوسيله دفع اخرى مقبولة قانونا الربع على الاقل للقيمة الاسمية للاسهم النقدية دور الاكتساب بالإضافة الى علاوة الاصدار والمصروفات ، وعلى مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال طلب اداء الباقي خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .

ولا يجوز أن يكون الدفع بسند شخصي على المكتب ، أو بتقديم منقولات أو عقارات أو حق معنوي ولو كانت قيمتها تساوي الربع الواجب أدائه .

كما لا يجوز الدفع بطريق المقاصة بين ما يكون للمكتب من دين على أحد المؤسسين ومقدار قيمة المبلغ الواجب أدائه .

### مادة ٨٣ — ميعاد أداء باقى قيمة الاسهم النقدية ، و إجراءات استيفاء الباقي على ذمة المساهم المتخلف :

إذا لم تكن قيمة الاسهم النقدية مدفوعة بالكامل فيجب أن يتم الوفاء بباقى القيمة خلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ تأسيس الشركة ، وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى يحددها مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويجب أن يتم قيد المبالغ المدفوعة على صكوك الأسهم .

ويحق لمجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أن يقوم ببيع الأسهم التى يتأخر أصحابها عن سداد المبالغ المطلوبة عنها فى المواعيد المحددة لحساب أصحابها وعلى ذمتهم وتحت مسئوليتهم بلا حاجة الى تنبيه رسمى أو أية اجراءات قانونية أو قضائية .

وتلغى حتماً صكوك الأسهم المباعة بأسماء أصحابها وتبلغ بورصات



الأوراق المالية بذلك ، على أن تسلم صكوك جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على الصكوك الملغاة .

ويخصص مجلس إدارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من مصاريف ؛ ويخاسب المساهم الذى بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند وجود عجز .

كل ذلك مع عدم الإخلال بحق الشركة فى أن تستعمل قبل المساهم المتأخر فى الوقت ذاته أو فى أى وقت آخر جميع الحقوق التى تخولها لها الأحكام العامة فى القانون .

#### مادة ٨٤ - حصة التضامن فى شركة التوصية بالأسهم :

تتكون حصة الشريك المتضامن فى شركة التوصية بالأسهم ، من المبالغ النقدية أو الحصص العينية التى يقدمها الشريك المتضامن للمساهمة فى رأس مال الشركة ويتم تقييم الحصص العينية طبقاً لأحكام هذه اللائحة .

وفى جميع الأحوال يجب أن تكون قيمة كل حصة من حصص الشركاء المتضامنين مساوية لقيمة السهم الصادر من الشركة أو مضاعفاته ، ولا يجوز للشريك المتضامن أن يتنازل عن حصته أو جزء منها إلى الغير إلا بموافقة الجمعية العامة غير العادية .

#### مادة ٨٥ - كيفية أداء حصة التضامن :

يؤدى الشريك المتضامن حصته إلى الشركة ، بذات الأوضاع والمواعيد التى يتم بها أداء مقابل الأسهم سواء أكان المقابل نقدياً أو عينيّاً .

## ( ٢ )

## زيادة رأس المال

## مادة ٨٦ - زيادة رأس المال المرخص به :

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، وتتم الزيادة بناء على اقتراح مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين في شركات التوصية بالاسهم .

## مادة ٨٧ - إجراءات زيادة رأس المال المرخص به :

يجب على مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال أن يضمنوا اقتراحهم بزيادة رأس المال المرخص به جميع البيانات المتعلقة بالاسباب التي تدعو الى الزيادة ، وكذلك تقريراً بسير الأعمال بالشركة خلال السنة التي تم فيها تقديم الاقتراح بالزيادة وميزانية السنة التي تسبقها في حالة اعتمادها .

ويرفق بتقرير مجلس الادارة تقرير اخر من مراقب الحسابات بشأن مدى صحة البيانات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الادارة .

## مادة ٨٨ - زيادة رأس المال المصدر :

يجوز بقرار من مجلس الادارة أو بقرار من الشريك أو الشركاء المنوط بهم الادارة - بحسب الاحوال - زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به .

ويشترط لصحة القرار الصادر بالزيادة تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل ، ومع ذلك يجوز - بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة - السماح للشركات المساهمة العاملة في أحد مجالات الاسكان أو الانتاج الصناعى أو الزراعى ، بزيادة رأس مالها - سواء بحصص أو أسهم عينية أو نقدية قبل تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة .

## مادة ٨٩ - مدة زيادة رأس المال المصدر :

يجب أن ينفذ الاكتتاب في أسهم أو حصص الزيادة في رأس المال المصدر خلال الثلاث السنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة ، والا اعتبر قرار الزيادة كأن لم يكن ، مالم يصدر قرار جديد في هذا الشأن ، ويستثنى من ذلك حالة زيادة رأس المال الناتجة عن تحويل السندات إلى أسهم ، إذا كان في شروط إصدار تلك السندات أن لحامليها الحق في طلب تحويلها إلى أسهم خلال مدة تجاوز ثلاث سنوات من تاريخ إصدارها .

## مادة ٩٠ - طرق أداء مقابل أسهم الزيادة :

تتم زيادة رأس المال المصدر بأصدار أسهم جديدة بذات قيمة الاسهم من الإصدار الأول وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٩٤) من هذه اللائحة . ويجوز أن يكون مقابل أسهم الزيادة ما يأتي :

- ( أ ) مبالغ نقدية .
- ( ب ) حصص عينية .
- ( ج ) ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتب قبل الشركة .
- ( د ) تحويل ما يملكه المكتب من سندات إلى أسهم : وذلك بحسب شروط إصدار هذه السندات .

( هـ ) تحويل ما يملكه المكتب من حصص تأسيس أو حصص أرباح إلى أسهم وذلك على سبيل التعويض المنصوص عليه بالمادة (٣٤) من القانون .

## مادة ٩١ - تحويل الاحتياطي إلى أسهم لزيادة رأس المال المصدر :

يجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أن تقرر تحويل

المال الاحتياطي أو جزء منه إلى أسهم يزداد بقيمتها رأس المال المصدر .  
وتوزع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على المساهمين أو الشركاء  
الحاليين للشركة كل بحسب قيمة مساهمته أو مشاركته .

#### مادة ٩٢ - حالة زيادة رأس المال بأسهم ممتازة :

لا يجوز زيادة رأس المال المصدر بأسهم ممتازة ، إلا إذا كان نظام  
الشركة يرخّص بذلك ابتداءً ، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية  
بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات في شأن  
الأسباب المبررة لذلك .

#### مادة ٩٣ - حالة زيادة رأس المال بحصص عينية :

إذا كانت الزيادة في رأس مال الشركة تشمل حصة أو حصصاً عينية ،  
وجب أن يتم تقييمها طبقاً للإجراءات المبينة في هذه اللائحة مع مراعاة أن  
يكون لمجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين للمؤسسين من  
اختصاصات ، وأن يتم إقرار تقييم الحصص العينية من الجمعية العامة  
للشركة بالإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في هذه اللائحة ، وأن يتم  
توزيع تقرير اللجنة التي تولت التقدير على المساهمين وأصحاب الحصص  
والجهات المشار إليها في المادة ٢٨ من هذه اللائحة وذلك قبل انعقاد  
الجمعية العامة التي تنتظر في تقدير هذه الحصص بأسبوعين على الأقل .

#### مادة ٩٤ - مصاريف وعلاوة إصدار أسهم الزيادة :

تصدر أسهم الزيادة في رأس المال بقيمتها الاسمية مضافاً إليها  
مصاريف الإصدار في الحدود التي تقررها الهيئة .

ويجوز لمجلس الإدارة - في غير حالة تحويل المال الاحتياطي إلى  
أسهم - أن يضيف إلى القيمة الاسمية علاوة إصدار تحددها بناءً على  
تقرير يقدم إليه من مراقب الحسابات .



وتضاف قيمة علاوة الإصدار الى الاحتياطي القانوني لشركة حتى يبلغ ما يساوى نصف قيمة رأس المال المصدر - أما ما يزيد على ذلك من مبالغ العلاوة فيتكون منها احتياطي خاص ، وللجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال - أن يقرروا في شأنه ما يرونه محققا لصالح الشركة على الا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح .

#### مادة ٩٥ - تقرير بعض الامتيازات للاسهم القائمة قبل الزيادة :

يجوز النص في نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات للاسهم القائمة قبل زيادة رأس المال ، وذلك سواء في التصويت أو الارباح أو ناتج التصفية . ويكون للجمعية العامة غير العادية حق الموافقة على منح هذه الامتيازات كلها أو بعضها للاسهم القائمة قبل الزيادة ، وذلك بناء على اقتراح مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال مؤيدا بتقرير من مراقب الحسابات في هذا الشأن .

#### مادة ٩٦ - مدى حقوق الاولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في أسهم الزيادة :

يجب أن يتضمن نظام الشركة النص على مدى حقوق الاولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال اذا تمت الزيادة بالطريق النقدي .

ولا يجوز أن يتضمن النظام النص على اقتصار هذا الحق على بعض المساهمين دون البعض الآخر - مع عدم الاخلال بما يتقرر للأسهم الممتازة من حقوق .

ويجوز - خلال فترة الاكتتاب في الزيادة - تداول هذا الحق سواء منفصلا أو بالتبعية مع الاسهم الاصلية .

مادة ٩٧ - مدة الاكتتاب في أسهم الزيادة من جانب قدامى المساهمين :

لا يجوز أن تقل المدة التي يكون للمساهمين القدامى فيها حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة أعمالاً لنص المادة السابقة عن ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ فتح باب الاكتتاب في تلك الأسهم .

ومع ذلك تنتهي المدة المشار إليها - قبل مضي الثلاثين يوماً - بتمام اكتتاب المساهمين القدامى في أسهم الزيادة كل بحسب نصيبه فيها .

مادة ٩٨ - طرح أسهم الزيادة للاكتتاب العام دون أعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى :

استثناء من أحكام المادة ٩٦ من هذه اللائحة ، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على طلب مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، وللأسباب الجدية التي يبدونها ويقرها مراقب الحسابات بتقرير منه ، أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون أعمال حقوق الأولوية المقررة لقدامى المساهمين بالمادة المشار إليها .

مادة ٩٩ - كيفية أخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة :

يتم أخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم زيادة رأس المال بإعلان ينشر في صحيفة الشركات أو صحيفتين يوميتين أحدهما على الأقل باللغة العربية قبل الموعد المقرر لبدء الاكتتاب بسبعة أيام على الأقل ، ويجب أن يتضمن الإعلان ما يأتي :

١ - اسم الشركة ومركزها الرئيسي ، وعنوانه .

٢ - شكل الشركة .

٣ - قيمة رأس المال المصدر - ورأس المال المرخص به في حالة

وجوده .

- ٤ - تاريخ ومكان ورقم قيد الشركة بالسجل التجارى .
  - ٥ - مقدار الزيادة فى رأس المال .
  - ٦ - تاريخ بدء وانتهاء الاكتتاب .
  - ٧ - حقوق الأولوية المقررة للمساهمين القدامى فى الاكتتاب فى أسهم الزيادة ، وكيفية ممارسة هذه الحقوق .
  - ٨ - القيمة الاسمية للأسهم الجديدة - وعلاوة الاصدار فى حالة تقريرها .
  - ٩ - المبلغ الذى يجب ادؤه عند الاكتتاب .
  - ١٠ - اسم البنك الذى يودع فيه مبالغ الاكتتاب وعنوانه .
  - ١١ - بيان الحصص العينية أو حصص التوصية فى حالة وجودها .  
والقيمة المقدرة بها ، والأسهم المخصصة لها .
- وإذا كانت الشركة لم تطرح أسهمها الاصلية للاكتتاب العام ، فيخطر المساهمون بكتاب موصى عليه قبل فتح باب الاكتتاب بسبعة أيام على الأقل بصورة الاعلان المشار ليه .

#### مادة ١٠٠ - وسيلة اثبات الاكتتاب فى أسهم الزيادة :

يثبت الاكتتاب فى أسهم الزيادة بموجب شهادة اكتتاب يثبت فيها تاريخ الاكتتاب واسم المكتتب وجنسيته وعنوانه وعدد الأسهم مدونا بالأحرف والأرقام الحسابية وتوقيع المكتتب أو من ينوب عنه ، وغير ذلك من البيانات المشار اليها فى المادة السابقة عدا ما جاء منها بالبندين ٦ : ٧ ويعطى المكتتب صورة من شهادة الاكتتاب .

ويتبع فى شأن تخصيص الأسهم واثبات عدد الأسهم المخصصة للمكتتب فى تلك الشهادة ما نصت عليه المادة ٢٢ من هذه اللائحة .

### مادة ١٠١ - جواز الاكتتاب في أسهم الزيادة بطريق المقاصة :

يجوز أن يتم لاكتتاب في أسهم الزيادة بطريق المقاصة بين حقوق المكتب النقدية المستحقة الاداء قبل الشركة ، وبين قيمة الاسهم المكتتب فيها ، كلها أو بعضها ، وذلك باقرار يصدر من مجلس الادارة أو من يفوضه بقيمة هذه الديون ، ويصدق عليه من قبل مراقب الحسابات ، ويقدم هذا الاقرار الى الشركة أو البنك الذي يتلقى الاكتتاب لرفاقه بأصل شهادة الاكتتاب .

### مادة ١٠٢ - شروط طرح أسهم الزيادة في اكتتاب عام :

إذا تم طرح أسهم الزيادة أو جانب منها في اكتتاب عام فيجب أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المواد (٩) ، (١٠) و (١١) من هذه اللائحة سواء كان ذلك بالنسبة لما يتخلف من الاسهم دون اكتتاب بعد استعمال المساهمين القدامى لحقوقهم في الأولوية ، أو كان بالنسبة للأسهم التي يتقرر طرحها للاكتتاب مباشرة بموجب نص المادة (٩٨) من هذه اللائحة ، كما يجب اتباع أحكام الفرع الثاني من الباب الأول المتعلقة بالتأسيس عن طريق لاكتتاب العام ، وذلك مع مراعاة ما يأتي :

( أ ) يكون لمجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال في خصوص طرح الاكتتاب في أسهم الزيادة ما للمؤسسين من اختصاصات واردة في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ المشار إليها .

( ب ) أن يرفق بأصل نشرة الاكتتاب لدى ايداعها بالهيئة بالاضافة الى الأوراق الواردة بالمادة (١٠) من هذه اللائحة القرار الصادر بزيادة رأس المال بعد مراجعته من الادارة والتأشير عليه بذلك .

### مادة ١٠٣ - وقت سحب المبالغ الناتجة عن الزيادة :

لا يجوز سحب المبالغ الناتجة عن الاكتتاب في أسهم زيادة رأس



المال ، الا بعد تقديم شهادة من مكتب السجل التجارى المختص باجراء تعديل رأس المال ، وقرار الشركة أو البنك الذى تم الاكتتاب بواسطته بتغطية الاكتتاب طبقاً للأوضاع المقررة .

فاذا لم تتم تغطية الاكتتاب خلال المدة المحددة له وجب على البنك الذى تم فيه ايداع تلك المبالغ أن يردها الى أصحابها كاملة بما فيها مصاريف الاصدار وذلك فور طلبها .

#### مادة ١٠٤ - ايلاع الادارة بزيادة رأس المال :

فى حالة زيادة رأس المال المصدر أو المرخص به ، يجب على مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، أن يبلغوا الادارة بصورة من قرار الجمعية العامة العادية أو غير العادية أو مجلس الادارة بحسب الاحوال الصادر بتقرير الزيادة ، كما تبلغ الادارة بما يفيد تمام الاكتتاب فى زيادة رأس المال المصدر .

وتتولى الادارة التحقق من سلامة القرار المشار اليه ومن تمام الاكتتاب فى أسهم أو حصص الزيادة - وتؤشر على القرار أو الأوراق بما يفيد موافقة على اجراء التعديل اللازم فى السجل التجارى على أن يؤشر على زيادة رأس المال المصدر قبل تمام الاكتتاب بما يفيد بأن الزيادة تحت الاصدار .

وينشر التعديل فى صحيفة الشركات على نفقة الشركة .

### ( ٣ )

#### تخفيض رأس المال

#### مادة ١٠٥ - السلطة المختصة بالتخفيض :

يخفض رأس مال الشركة المصدر بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال ويتم تعديل احكام العقد أو النظام بما يتفق مع هذا التخفيض .

ويجب أن يرفق بمشروع التخفيض المقدم الى الجمعية تقرير من مراقب الحسابات - حول مدى قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض - ويجب أن يتاح لمراقب الحسابات كافة البيانات اللازمة والوقت الكافي لاعداد التقرير المشار اليه .  
ولا يشترط أن يكون رأس المال الذى يتم تخفيضه مدفوعا بالكامل .

#### مادة ١٠٦ - كيفية تنفيذ التخفيض :

يحدد القرار الصادر بالتخفيض الكيفية التى يتم بها تنفيذه ويكلف مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال باتخاذ ما يلزم من اجراءات لتنفيذ قرار التخفيض .

ريتم التخفيض باحدى الوسائل الآتية :

- ( أ ) تخفيض القيمة الاسمية للسهم .
- ( ب ) تخفيض عدد الأسهم .
- ( ج ) شراء الشركة لبعض الأسهم واعدامها .

مادة ١٠٧ - آثار التخفيض بالنسبة للحد الأدنى لرأس المال المصدر ولقيمة السهم :

لا يجوز أن يترتب على تخفيض رأس المال المصدر أن يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالمادة (٦) من هذه اللائحة ، كما لا يجوز أن يترتب على تخفيض قيمة السهم أن يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالمادة (٧) من هذه اللائحة .

#### مادة ١٠٨ - حالة التخفيض بطريق تخفيض عدد الاسهم :

في حالة تخفيض رأس المال بطريق تخفيض عدد الاسهم ، يجب أن يتم تخفيض عدد الاسهم التى يملكها كل مساهم بذات النسبة التى تقرر بها تخفيض رأس المال .

### مادة ١٠٩ - حالة التخفيض بشراء الشركة بعض الاسهم :

إذا كان تخفيض رأس المال المصدر بطريق شراء الشركة بعض أسهمها واعدادها ، وجب على الشركة أن توجه طلب الشراء الى جميع المساهمين باعلان ينشر في صحيفة الشركات أو في صحيفتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية مع اخطار المساهمين بمضمون هذا الاعلان على عناوينهم المبينة بسجلات الشركة .

ويتعين أن يشمل الاعلان المشار اليه اسم الشركة وشكلها وعنوان مركزها الرئيسي ومقدار رأس المال المصدر ، وعدد الاسهم المطلوب شراؤها ، والتمن المعروض للسهم . وكيفية أداء الثمن والمدة التي يظل عرض الشركة قائما خلالها بما لا يقل عن ثلاثين يوما ، والمكان الذي يتم فيه للمساهم ابداء رغبته في البيع .

### مادة ١١٠ - حالة زيادة أو نقصان طلبات بيع الاسهم عن القدر المطلوب شراؤه :

إذا زادت طلبات بيع الاسهم المقدمة من المساهمين على القدر الذي تطلب الشركة شراؤه ، وجب تخفيض عدد الاسهم المشتراه من كل مساهم بما يتناسب مع مقدار ما يملكه من اسهم الشركة .

اما إذا قلت طلبات البيع عن القدر المطلوب شراؤه من الاسهم ، فلمجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، أما إعادة الاجراءات مع رفع سعر البيع ، أو الشراء من السوق حسبما يحقق مصلحة الشركة .

### مادة ١١١ - الغاء الاسهم المشتراه :

على الشركة خلال شهر من تاريخ حصولها على الاسهم اللازمة لتنفيذ التخفيض أن تقوم بالغاء ما حصلت عليه من أسهم وذلك بالتأشير

على شهادة السهم بسجلات الشركة بما يفيد الإلغاء، وإخطار بورصات الأوراق المالية بذلك .

### مادة ١٢ - محضر تنفيذ قرار التخفيض :

يحرر مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال محضراً بما اتخذ من إجراءات لتنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية بتخفيض رأس المال وتخطر الإدارة بصورة القرار المشار إليه والمحضر المعد في شأن تنفيذه للتحقق من سلامة إجراءات التخفيض - ويؤشر على القرار والمحضر بما يفيد الموافقة على إجراء التعديل الملزم بالسجل التجاري .

وفي جميع الأحوال يتم تعديل أحكام العقد أو النظام بما يتفق مع تخفيض رأس المال .

وينشر التعديل في صحيفة الشركات على نفقة الشركة .

### مادة ١١٣ - أثر التخفيض على حقوق الدائنين :

يجوز للدائنين الذين نشأت حقوقهم قبل نشر قرار تخفيض رأس المال على الوجه المبين بالمادة السابقة والممثل القانوني لجماعة حملة السندات التي أصدرتها الشركة قبل ذلك التاريخ ، الاعتراض على قرار تخفيض رأس مال الشركة ما لم يكن التخفيض مترتباً على خسارة منيت بها الشركة .

ويجوز للشركة أن ترد إلى الدائنين المعارضين حقوقهم ، أو أن تقدم لهم الضمانات اللازمة لأداء حقوقهم في مواعيدها ، ويكون للدائن المعارض - إذا لم يقبل ما تعرضه عليه الشركة - أن يلجأ إلى القضاء للحكم له بما يحفظ حقوقه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز للدائنين الذين نشأت حقوقهم بعد نشر قرار التخفيض الاعتراض على تخفيض رأس مال الشركة .



( ٤ )

### استهلاك الأسهم

مادة ١١٤ - سند استهلاك الاسهم وأثره على رأس المال :

في تطبيق حكم المادة ٣٥ من القانون يتم استهلاك الاسهم بموجب نص خاص في نظام الشركة وتدفع قيمة الاسهم المستهلكة من الارباح أو الاحتياطات القابلة للتوزيع .

ولا يقرب على استهلاك الاسهم تخفيض رأس المال .

مادة ١١٥ - كيفية الاستهلاك :

يتم استهلاك الأسهم باحدى الطريقتين الآتيتين حسب ما يحدده النظام :

( أ ) رد القيمة الاسمية للاسهم التي يتم اختيارها سنويا بطريق القرعة حتى نهاية مدة الشركة .

( ب ) رد جزء من القيمة الاسمية لجميع الاسهم سنويا ، بحيث يتم لاستهلاك الكلى على المدى الزمنى الذى يحدده نظام الشركة .

وفي جميع الاحوال يجب أن يتم الاستهلاك والاداء على وجه المساواة بالنسبة لكل نوع من أنواع الاسهم .

مادة ١١٦ - أثر الاستهلاك على توزيع الارباح :

إذا كان للشركة أنواع من الاسهم يجرى استهلاكها تدريجيا ، وأنواع أخرى يتم استهلاكها كليا بطريق القرعة ، فان كل سهم يتم استهلاكه كليا أو جزئيا يفقد بذات النسبة التى استهلك بها حقوقه في توزيعات الارباح السنوية التى تتم بعد الاستهلاك ، وذلك مع مراعاة حكم

المادتين ١١٧ ، ١١٨ .

### مادة ١١٧ — حالات تحول الاسهم الى أسهم تمتع :

في الشركات التي ينص نظامها على استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة ، بسبب تعلق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة ممتوخ لها لمدة محدودة . أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال أو يزول بعد مدة معينة ، تتحول الاسهم التي يتم استهلاكها كليا الى أسهم تمتع .

### مادة ١١٨ — حقوق أسهم التمتع :

يكون لحامل سهم التمتع حصة في الارباح بالقدر المنصوص عليه في نظام الشركة ، ويجوز أن ينص في النظام على استحقاقه حصة من ناتج التصفية بعد رد قيمة أسهم رأس المال الى أصحابها .

ويكون لأسهم التمتع — فيما عدا ما تقدم — كاذبة لحقوق المقررة لأصحاب حملة أسهم رأس المال في حدود ما ينص عليه نظام الشركة .

### ثانيا

#### الأوراق المالية التي تصدرها الشركة

### مادة ١١٩ — الأوراق المالية التي تصدرها الشركة :

الأوراق المالية التي تصدرها الشركة هي الاسهم وحصص التأسيس وحصص الارباح والسندات .

ويجب أن تكون الأوراق المشار اليها جميعا اسمية .

### ( ١ )

#### احكام عامة

### مادة ١٢٠ — اجراءات نقل ملكية الأوراق المالية :

يتم نقل ملكية الأوراق المالية التي تصدرها الشركة بطريق القيد في

سجلات الملكية التي تمسكها الشركة في مقرها الرئيسي ، وذلك بناء على قرار يقدم الى الشركة يتضمن اتفاق المتنازل والمتنازل اليه على التنازل عن الورقة ، وموقعا عليه من كل منهما أو من ينوب عنهما ، وذلك بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية .

وإذا انتقلت ملكية الورقة بطريق الارث أو الوصية وجب على الوراث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجلات المشار اليها ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم .

وفي جميع الاحوال يؤشر على الورقة المالية بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

#### مادة ١٢١ - ميعاد تنفيذ اجراءات نقل الملكية :

على الشركة أن تتم اجراءات نقل ملكية الأوراق المالية طبقا للمادة السابقة وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الأوراق المتعلقة بالتصرف أو الواقعة الناقلة للملكية مستوفاه اليها .

#### مادة ١٢٢ - سجلات الملكية :

تتكون سجلات ملكية الأوراق المالية من أوراق متشابهة يتم الكتابة على وجه واحدة منها ؛ وتخصص صفحة لكل صاحب حق في ورقة أو مجموعة أوراق مالية من النوع الذى يشمل السجل .

ويتم القيد في السجل بحسب تاريخ حصول صاحب الحق على لورقة المالية .

#### مادة ١٢٣ - بيانات سجلات الملكية :

تحتوى السجلات المشار اليها في المادة السابقة على كافة بيانات

المتعلقة بملكية الورقة المالية وما يرد عليها من تعاملات ، ويجب أن تتضمن على وجه الخصوص ما يأتي :

١ - الاسم الثلاثي وللعنوان الخاص لصاحب الورقة السابق والحالي وجنسية كل منهما .

٢ - عدد الأوراق المتنازل عنها وقيمتها الاسمية ان كانت أسهما أو سندات .

٣ - أنواع الأوراق المتنازل عنها وخصائصها - اذا كانت الشركة تمسك سجلا واحدا للأنواع المختلفة من الورقة المالية الواحدة .

#### مادة ١٢٤ - فهارس أسماء حملة الأوراق المالية :

اذا زاد حملة كل نوع من الأوراق المالية التي تصدرها الشركة على مائة شخص ، وجب عليها أن تمسك فهارس بأسماء حملة كل نوع مرتبة ترتيبا أبجديا مبينا بها عنوان كل منهم ومقدار ونوع ما يخصه من الأوراق المذكورة وبيان أرقامها .

واذا تعارضت البيانات الواردة في هذه الفهارس مع تلك المدرجة بالسجلات تكون العبرة بالبيانات الواردة بالسجلات .

#### مادة ١٢٥ - حالة استبدال الأوراق المالية :

يجوز في حالة تعديل نظام الشركة بما يغير في البيانات التي توجب هذه اللائحة ادراجها في الورقة المالية الصادرة عنها ، أن تستبدل لشركة بالأوراق المتداولة في أيدي أصحاب الشأن ، أوراقا أخرى جديدة تتضمن البيانات المعدلة ، أو تكفي بالتأشير على الأوراق الأصلية بالتعديلات التي تقررت ، وفي حالة استبدال الورقة ، تخطر البورصات بهذا الاستبدال .

#### مادة ١٢٦ - حالة فقد الورقة المالية أو تلفها :

في حالة فقد الورقة المالية أو تلفها ، يجوز للشركة أن تصدر لصاحب



الحق فيها حسبما هو مدون بسجلاتها بدل فاقد ، بعد تكليفه بتقديم ما يثبت الفقد أو التلف وذلك وفقا للإجراءات المتبعة لدى بورصة الأوراق المالية في هذا الشأن وإذائه لمبلغ التفتقات المالية للاستبدال والإعلان ، ويثبت على الورقة الصادرة في هذه الحالة أنها بدل فاقد أو تلف ويؤشر عليها باسمه اقتصرفات الواردة على والتأبته في السجلات ، وتخطر البورصات بواقعة فقد أو تلف الورقة الإصلية ، كما ينشر عن ذلك صحيفة لشركات .

### مادة ١٢٧ - قيد الأوراق المالية بالبورصات :

يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أن يقدم أسهم شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم التي تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الأكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب أو خلال الثلاثة الأشهر التالية لنشر ميزانية السنة الثالثة إذا كانت الأسهم لم تطرح للاكتتاب العام إلى جميع بورصات الأوراق المالية في مصر لتقيد في جداول أسعارها طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في لوائح تلك البورصات .

ويكون عضو مجلس الإدارة المنتدب أو الشريك أو الشركاء المديرون مسئولين عن التعويض الذي يستحق لأصحاب الشأن بسبب مخالفة حكم هذه المادة .

( ب )

أنواع الأوراق المالية

( ١ )

الأسهم

### مادة ١٢٨ - شروط الأسهم :

تصدر الأسهم بقيمة اسمية متساوية ، وتكون - بالنسبة إلى

الشركة - غير قابلة للتجزئة . فإذا تملك السهم أكثر من شخص واحد بطريق الإرث ، كان على الورثة أن ينيبوا شخصا واحدا يتولى مباشرة الحقوق المتصلة بهذا السهم في مواجهة الشركة .

#### مادة ١٢٩ - شهادات الأسهم :

تستخرج شهادات الأسهم من دفتر ذى قسائم ، وتعطى أرقاما متسلسلة ، ويوقع عليها عنوان من أعضاء مجلس الإدارة يعينهم المجلس . وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن تتضمن شهادة السهم عن الاخص بيان اسم الشركة التي أصدرته وعنوان مركزها الرئيسى وغرضها باختصار وفدتها وتاريخ ورقم ومحل قيدها بالسجل التجارى وقيمة رأس المال بنوعية ( المرخص به والمصدر ) وعدد الأسهم الموزع عليها وأنواعها وخصائص كل نوع ، كما يجب أن يذكر بالسهم نوعه وقيمه الاسمية وما دفع منها واسم مالكه .

ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السهم .

#### مادة ١٣٠ - فئات الأسهم :

يجوز أن تستخرج شهادات الاسهم من فئة سهم واحد أو خمسة أسهم ومضاعفاتها .

#### مادة ١٣١ - حقوق والتزامات أصحاب الأسهم :

مع عدم لاخلال بأوضاع الأسهم الممتازة وغيرها من الاسهم ذات الطبيعة الخاصة . تكون جميع حقوق والتزامات أصحاب الأسهم ولا يلتزم المساهمون إلا بقيمة كل سهم مضافا اليها مصاريف وعلاوة الاصدار بحسب الاحوال كما لا يجوز - بأية حالة - زيادة التزاماتهم .

## مادة ١٢٢ - الأسهم الممتازة وأوضاعها :

يجوز أن ينص النظام على تقرير بعض الامتيازات لبعض أنواع الأسهم وذلك في التصويت أو لارباح أو ناتج التصفية على أن تتساوى الأسهم من نفس النوع في الحقوق والامتيازات أو القيود .

ويجب أن يتضمن نظام الشركة منذ تأسيسها شروطاً وتفاصيل الأسهم الممتازة .

## مادة ١٢٣ - إجراءات تعديل حقوق الأسهم بأنواعها :

لا يجوز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأي نوع من أنواع الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية - وبعد موافقة جمعية خاصة تضم حملة نوع الأسهم الذي يتعلق به التعديل بأغلبية الأصوات الممثلة لثلثي رأس المال الذي تمثله هذه الأسهم ويتم لدعوة لهذه الجمعية لخاصة على الوجه وطبقاً للأوضاع التي تشترطها إليها لجمعية العامة غير العادية .

## مادة ١٢٤ - أحكام تداول شهادات الاكتتاب ، وشهادات أسهم زيادة

رأس المال :

لا يجوز تداول شهادات لاكتتاب بأزيد من القيمة التي صدرت بها مضافاً إليها - عند الاقتضاء - مقابل نفقات الاصدار وذلك في الفترة السابقة على قيد الشركة بالسجل التجاري .

كما لا يجوز تداول لشهادات التي تصدر عن أسهم زيادة رأس المال قبل تعديل بيانات الشركة بالسجل التجاري بما يفيد الزيادة .

وفي جميع الأحوال يجوز على تداول شهادات الاكتتاب جميع القيود التي تتعلق بتداول الأسهم التي تمثلك الشهادات .

### مادة ١٣٥ - أحكام تداول الأسهم النقدية :

- لا يجوز تداول أسهم الشركة إلا بعد قيدها في السجل التجارى .
- ومع ذلك إذا كانت زيادة رأس المال ناتجة عن تحويل السندات التى تصدرها الشركة الى أسهم ، جاز تداولها فور تمام إجراءات التحويل .

### مادة ١٣٦ - أحكام تداول الأسهم العينية ، وأسهم المؤسسين :

- لا يجوز تداول الأسهم التى تعطى مقابل الحصص العينية ، أو الأسهم التى يكتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقه بهما عن سنتين مالىتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثنتى عشر شهرا من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى .

كما لا يجوز تداول ما يكتب فيه مؤسسو الشركة فى كل زيادة فى رأس مال الشركة قبل انقضاء المدة المشار اليها فى الفقرة السابقة .

ويسرى هذا على أسهم زيادة رأس المال التى تعطى مقابل الحصص العينية ، على أن تبدأ مدة السنتين من تاريخ تعديل بيانات الشركة بالسجل التجارى بما يفيد الزيادة .

ويحظر خلال هذه المدة فصل قسائم الأسهم والحصص من كموبها الأصلية ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والاداة التى تم بها التأسيس .

### مادة ١٣٧ - جواز حوالة أسهم المؤسسين وشروطها :

استثناء من المادة السابقة ، يجوز أن يتم بطريق الحوالة نقل ملكية الأسهم التى يكتب فيها مؤسسو الشركة - وذلك سواء كانت قيمتها أدت نقداً أو عينا - من بعضهم الى البعض الآخر ، أو منهم الى أحد أعضاء



مجلس لإدارة إذا احتاج إلى الحصول عليها لتقديمها كضمان لإدارته ،  
أو من ورثتهم إلى الغير .

**مادة ١٢٨ — عدم جواز تداول الأسهم بأزيد من قيمتها الاسمية :**

مع عدم الإخلال بأحكام المبدأ السابقة ، لا يجوز تداول الأسهم بأزيد من القيمة الاسمية التي صدرت عنها مضافا إليها عند انتهاء مدة مقابل نفقات الإصدار وذلك في الفترة التالية لتقيد الشركة في السجل التجاري حتى نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنة مالية كاملة .

**مادة ١٢٩ — قابلية السهم للتداول — وتنظيم ذلك في نظام الشركة :**

مع مراعاة الأحكام السابقة يكون السهم قابلا للتداول ، ولا يجوز النص على عكس ذلك في نظام الشركة .

ومع ذلك يجوز أن يتضمن نظام الشركة بعض القواعد المتعلقة بتنظيم تداول الأسهم بشرط ألا تصل إلى حرمان المساهم من حق التنازل عن أسهمه .

ولا يجوز إدراج هذه القواعد في نظام الشركة بعد تأسيسها ما لم يتضمن النظام الذي وافق عليه المؤسسون النص على حق الجمعية العامة غير العادية في إدخال القيود التي تراها على تداول الأسهم .

وتظل الأسهم قابلة للتداول بعد حل الشركة وذلك حتى انتهاء التصفية .

**مادة ١٤٠ — قيود ترد على تداول الأسهم :**

يجوز أن ينص نظام الشركة على وجوب موافقة إدارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال على تنازل المساهم عن أسهمه إلى الغير وذلك بالشروط الواردة في المادة (١٤١) .

ولا يسرى هذا القيد على ما يتم من تنازل بين الأزواج والاصول والفروع .

مادة ١٤١ - اذا تطلب النظام موافقة الشركة على انتقال ملكية الاسهم ، وجب أن تتم الموافقة بالشروط الآتية :

( أ ) يوجه مالك الأسهم طلباً الى الشركة للموافقة على بيع أسهمه : ويجب أن يتضمن الطلب اسمه وعنوانه وعدد الاسهم موضوع التنازل ونوعها والتمن المعروض لشرائها . ويتم توجيه الطلب أما بالبريد المسجل ، أو بتسليمه مباشرة الى مركز الشركة الرئيسي مع أخذ الايصال اللازم بتاريخ التسليم .

( ب ) تعتبر الموافقة قد تمت اذا لم يصله رد الشركة بالقبول أو لرفض خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم طلبه اليها - ويثبت التاريخ بإيصال البريد المسجل .

( ج ) اذا اعترض مجلس ادارة الشركة ، أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال على البيع . وجب عليه أن يتخذ أحد الاجراءات الآتية خلال ستين يوماً من تاريخ ابلاغ صاحب الشأن بالاعتراض .

١ - تقديم متنازل اليه آخر - سواء من المساهمين أو من غيرهم ليشتري الاسهم .

٢ - شراء الاسهم بسوء لتخفيض رأس المال أو لغير ذلك من الاسباب المنصوص عليها في القانون أو هذه اللائحة ، ويتم حساب الثمن بالطريقة التي ينص عليها النظام .

٣ - اذا لم يستعمل مجلس الادارة حقه في اتخاذ أحد الاجرائين المشار اليهما خلال المدة المقررة - اعتبر ذلك بمثابة موافقة على التنازل .

**مادة ١٤٢ -** حقوق الأسهم التي لم يتم أداء قيمتها بالكامل تكون للأسهم التي لم يتم أداء قيمتها بالكامل كافة الحقوق المقررة للأسهم التي لم يتم أداء قيمتها بالكامل وذلك في حدود ما ينص عليه نظام الشركة ، فيما عدا الأرباح ويتم توزيعها بنسبة ما تم دفعه من قيمتها الاسمية إلى

**مادة ١٤٣ -** أداء المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم ، والأقساط من ذلك

يجب على المساهم أن يدفع في المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم التي اكتب فيها .

وإذا لم يدفع المساهم هذه المبالغ في مواعييدها ، وجهت إليه الشركة اعدارا بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة .

ويجوز أن ينص النظام على بيع الأسهم لحساب وتحت مسؤولية المساهم الممتنع عن الوفاء دون حاجة الى اتخاذ أى اجراءات قضائية . وذلك اذا لم يتم بالسداد خلال المدة التي يحددها النظام بما لا يقل عن ثلاثين يوما .

**مادة ١٤٤ -** بيع الأسهم التي لم تؤد المبالغ المتبقية من قيمتها :

يتم البيع في البورصة اذا كانت الأسهم مقيدة فيها ، فاذا لم تكن الأسهم مقيدة بأحدى البورصات ، تم البيع بطريقة المزاد العلني الذي يتولاه أحد السماسرة ويجب على الشركة أن تعلن في إحدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات عن ارقام الأسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها . وتوجه الدعوة لشرائها بطريق المزاد وذلك بعد ستين يوما على الأقل من تاريخ اعدار المساهم الممتنع عن الوفاء . ويخطر المساهم



بكتاب مسجل في المحكمة من الإعلان وعدد الجريدة والصحيفة الذي يتم  
نشره بها - ولا يجوز للشركة أن تجرى البيع إلا بعد فوات خمسة عشر  
يوماً على الأقل من تاريخ هذا الاخطار .

#### مادة ١٤٥ - المسئولية التضامنية عن الأسهم المتأخرة في الوفاء :

يكون المكتتب في الاسهم التي لم يتم الوفاء بقيمتها ، ومن تم التنازل  
اليه عن هذه الاسهم حتى الحائز الأخير لها مسئولين على سبيل التضامن  
عن الوفاء بمطلوب الشركة من قيمة السهم والفوائد والمصاريف ، ويجوز  
للشركة إقامة الدعوى ضدهم في هذا الشأن سواء استعملت حقها في التنفيذ  
على الاسهم أو لم تستعمله .

#### مادة ١٤٦ - تسوية المبالغ الناتجة عن البيع :

إذا نتج عن بيع السهم مبالغ تكفي لسداد المبلغ المطلوب من  
المساهمين والفوائد والمصاريف ، احتجزت الشركة ما يقابل حقوقها وردت  
الباقى إلى صاحب السهم ، أما إذا لم ينتج ثمن البيع مبالغ تكفي لسداد  
تلك الحقوق فيكون للشركة حق الرجوع على المساهم بقيمة الفرق .

#### مادة ١٤٧ - إلغاء قيد أسهم المساهم الذي بيعت أسهمه :

يلغى قيد أسهم المساهم الذي تم بيع أسهمه من سجلات الشركة -  
كما تلغى منها ذات الاسهم التي قد تكون تحت يده وتخطر بذلك  
البورصات لايقاف التعامل عليها .

ويقيد بالسجلات اسم من انتقلت اليه ملكية الأسهم المبيعة ،  
ويعطى شهادات أسهم جديدة يثبت عليها أنها مطورة من الشهادات التي  
تم إلغاؤها .

#### مادة ١٤٨ - حقوق أصحاب الأسهم المتأخر في الوفاء :

التي لا يكون للألفهم التي اعتدوا بالمطالبات للوفاء لبقائهم بقيمتها ولأنهم أبقوها



بالوفاء ، أية حقوق في التصويت بعد انقضاء شهر من تاريخ الاعذار ، حتى تمام السداد وتستتزل هذه الأسهم من نصيب التصويت .

كما يوقف صرف أية أرباح لتلك الأسهم ، وكذلك حقوقها في أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال .

فإذا ما تم الوفاء بالمبالغ المستحقة ، تصرف الأرباح الى صاحب السهم ، ويكون له الحق في أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال إذا كانت مواعيد الاكتتاب لازالت قائمة .

#### مادة ١٤٩ - حالات شراء الشركة لأسهمها :

يجوز للشركة شراء أسهمها في إحدى الحالات الآتية :

- ( أ ) في حالة تخفيض رأس المال .
- ( ب ) إذا كان الشراء بقصد التوزيع على العاملين بالشركة ، سواء كنصيب في الأرباح أو لزيادة نسبة مشاركتهم .
- ( ج ) إذا تطلب النظام موافقة الشركة على انتقال ملكية الأسهم .
- ورأت الشركة رفض الموافقة وشراء الأسهم طبقا لحكم المادة (١٤١) .

مادة ١٥٠ - مدة احتفاظ الشركة بالأسهم المشتراه وحقوق هذه الأسهم :

لا يجوز أن تحتفظ لشركة بما تحصل عليه من أسهمها لأكثر من سنة ميلادية ، ويجب عليها أن تنصرف في هذه الأسهم الى العاملين بها أو الى الغير بحسب الأحوال ، أو أن يتم تخفيض رأس المال خلال هذه السنة وإعدام تلك الأسهم .

ولا يكون للأسهم المذكورة - خلال فترة احتفاظ الشركة بها - أية حقوق في التصويت أو الأرباح ، وتستتزل من النصيب اللازم للتصويت في الجمعية العامة .

### مادة ١٥١ - يجوز تخصيص الاسهم للمعاملين بالشركة :

في حالة حصول إحدى الشركات على بعض أسهمها ، يجوز بقرار من مجلس الإدارة أو بموافقة شريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال تخصيص بعض هذه الاسهم للمعاملين بالشركة بمراعاة الضوابط الآتية :

( أ ) يحدد مجلس الإدارة أو الشريك أو لشركاء المديرين الشروط اللازمة توافرها في المعاملين لتلقى هذا الحق من ناحية الإقدمية والكفاءة .

( ب ) الحد الأدنى للمدة التي لا يجوز فيها لهؤلاء المعاملين خلالها التصرف في هذه الاسهم .

( ج ) الفترة التي يتاح فيها للمعاملين اختيار الشراء بحيث لا تقل عن ثلاثين يوما .

( د ) طريقة تحديد الثمن على أساس متوسط سعر لتعامل في البورصة خلال الخمسة عشر يوما السابقة على اليوم الذي يقرر فيه العامل شراء نصيبه من الاسهم ، أو سعر شراء لشركة للاسهم أيهما أقل .

ولا يجوز أن يشتري العامل من هذه الاسهم ما يجاوز قيمته ١٪ من أسهم الشركة .

### مادة ١٥٢ - طرق سداد الاسهم المشتراه للمعاملين :

يجوز للشركة تحصيل قيمة الاسهم المبيعة للمعاملين بطريق الخصم من مرتباتهم على أقساط شهرية متساوية ، كما يجوز للمعاملين أن يطلبوا سداد قيمة هذه الاسهم من الأرباح المقررة لهم .

## (٢)

## حصص التأسيس وحصص الأرباح

مادة ١٥٣ - حالات إنشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح :

لا يجوز إنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح الا مقابل التنازل عن إقترام منحة الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية .

ويتم إنشاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح سواء عند تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها - ويجب أن يتضمن نظام الشركة بياناً بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها .

ويتم تداول هذه الحصص بطريق القيد في دفاتر الشركة .

مادة ١٥٤ - شروط تداول حصص التأسيس :

لا يجوز تداول حصص التأسيس قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة .

ويحظر خلال هذه المدة فصل قسائم الحصص من كموبها الإصاىة ويوضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والاداة التى تم بها .

مادة ١٥٥ - حق أصحاب الحصص فى الاطلاع :

يجوز لأصحاب حصص التأسيس أو حصص الأرباح أن يطلبوا الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ووثائقها ، وذلك بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة للخطر ويكون الاطلاع بواسطة مندوبين تعيينهم جمعية حملة الحصص ويتم فى مقر الشركة وفى ساعات العمل المعتادة .

## مادة ١٥٦ - حقوق أصحاب الحصص :

لا تدخل حصص التأسيس أو حصص الأرباح في تكوين رأس مال الشركة ، ولا يعتبر أصحابها شركاء ، ولا يكون لهم من الحقوق إلا ما ينص عليه نظام الشركة أو القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية بإنشاء هذه الحصص ، ولا يجوز أن تخصص لهذه الحصص - سواء كانت في صورة مبالغ ثابتة أو نسبة من الأرباح - ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفاء ٥٪ على الأقل لأصحاب الأسهم بصفة ربح لرأس المال .

ولا يكون لأصحاب حصص التأسيس أو حصص الأرباح أي نصيب في فائض التصفية ، عند حل الشركة وتصفيتها - ولا تسري أحكام هذه المادة على حصص التأسيس القائمة قبل أول إبريل سنة ١٩٨٢ .

## مادة ١٥٧ - شروط إلغاء الحصص :

يجوز للجمعية العامة للشركة - بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال - أن تقرر إلغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح ، وذلك بالشروط الآتية :

( أ ) أن تمضي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص ، أو المدة التي ينص عليها نظام الشركة أو قرار الجمعية العامة غير العادية بإنشاء الحصص أيهما أقصر .

( ب ) أن يتم الإلغاء بالنسبة لجميع الحصص ، أو بالنسبة لجميع الحصص ذات الإصدار الواحد ، في حالة وجود أكثر من إصدار للحصص .

( ج ) أن يكون الإلغاء مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٥) من القانون .



**مادة ١٥٨ - جواز تحويل الحصص الى أسهم زيادة رأس المال :**

يجوز في الأحوال التي يكون فيها للجمعية العامة للشركة الغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح - أن تقرر بناء على اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال تحويلها الى أسهم يزداد رأس المال بقيمتها في حدود رأس المال المرخص به ، ويتم الاتفاق بين مجلس الإدارة أو المديرين وبين جمعية حملة الحصص على المعدل الذي يتم به التحويل .

وتؤدي الزيادة في رأس المال خمسا من المال الاجتياطي للشركة القابل للتوزيع .

**( ٣ )**

**السندات**

**مادة ١٥٩ - اصدار السندات :**

تصدر الشركة السندات في شكل شهادات اسمية بقيمة موحدة ، قابلة للتداول . وتمثل السندات من ذات الاصدار حقوقا متساوية لحامليها في مواجهة الشركة .

ويوقع على شهادات السندات عضوان من أعضاء مجلس الإدارة يعينهما المجلس أو من الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال . ويكون للسندات كويونات ذات أرقام متسلسلة ومشملة أيضا على رقم السند .

**مادة ١٦٠ - بيانات شهادات السندات :**

يجب أن تتضمن شهادات السندات البيانات الآتية :

١ - اسم الشركة مصدرة السندات ، ونوعها ( مساهمة - توصية بالأسهم )

- ٢ - قيمة رأس مال الشركة المصدر - والمرخص به .
- ٣ - عنوان المركز الرئيسي للشركة .
- ٤ - رقم القيد في السجل التجاري وتاريخه ومكانه .
- ٥ - تاريخ انتهاء أجل الشركة بحسب نظامها .
- ٦ - مجموع قيمة السندات المصدرة .
- ٧ - القيمة الاسمية للسند ، ورقمه المسلسل .
- ٨ - سعر الفائدة والمواعيد المحددة لادائها .
- ٩ - مواعيد وشروط استهلاك السندات .
- ١٠ - الضمانات الخاصة بالدين الذي يمثل السند في حالة وجودها .
- ١١ - المبالغ التي لم يتم استهلاكها من اصدارات الاسهم السابقة على الاصدار الحالي .
- ١٢ - اذا كانت السندات قابلة للتحويل الى اسهم - تذكر المواعيد المقررة لاستعمال صاحب السند لحقه في التحويل والاسس التي يتم التحويل بناء عليها .
- ١٣ - اسم مالك السند .

#### مادة ١٦١ - سلطة اصدار السندات :

لا يجوز اصدار السندات الا بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال - مرفقا به تقرير من مراقب الحسابات يتضمن الشروط التي تصدر بها السندات .

ويجوز أن يتضمن قرار الجمعية العامة بذلك اصدار السندات والقيمة الاجمالية للاصدار والضمانات والتأمينات التي تمنح لحملة السندات ، على أن يفوض مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين - بحسب الأحوال في اختيار وقت الاصدار والشروط الأخرى المتعلقة بالسندات وذلك خلال السنتين التاليتين لقرار الجمعية العامة .

مادة ١٦٢ - وجوب أداء رأس المال بالكامل قبل إصدار السندات :

لا يجوز للشركة إصدار سندات الا بعد أداء رأس المال المصدر بالكامل . وبشرط ألا تزيد قيمة السندات السابقة التي أصدرتها الشركة والمتداولة في أيدي الجمهور - مضافا اليها الاصدار المقترح للسندات الجديدة - على صافي أصول الشركة وقت الاصدار حسبما يحدده مراقب الحسابات في تقريره المقدم الى الجمعية العامة بمناسبة الاصدار ، على أساس ما ورد من بيانات بآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

وفي حالة مخالفة الشروط المبينة في الفقرة السابقة ، يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة أبطال الاصدار كله أو بعضه في الحدود التي يعتبر فيها مجاوزا للشروط المشار اليها .

مادة ١٦٣ - حالات إصدار السندات قبل أداء رأس المال بالكامل :

استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للشركات إصدار سندات قبل أداء رأس المال المصدر بالكامل في الحالات الآتية :

( أ ) اذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الأولوية على ممتلكات الشركة الثابتة كلها أو بعضها .

( ب ) اذا كانت السندات مضمونة من الدولة .

( ج ) السندات المكتتب فيها بالكامل من البنوك أو الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية وان اعادت بيعها .

( د ) الشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري والشركات التي يرخص لها بذلك بقرار من الوزير - إصدار سندات قبل أداء رأس المال المصدر بالكامل .

كما يجوز بقرار من الوزير بناء على عرض الهيئة أن يرخص للشركات المشار اليها في إصدار سندات بقيمة تجاوز صافي أصولها وذلك في الحدود التي يصدر بها هذا القرار .

## مادة ١٦٤ - السندات المضمونة برهن أو كفالة :

إذا كانت السندات مضمونة برهن على أموال الشركة أو بغير ذلك من الضمانات أو الكفالات فإنه يجب أن يتم الرهن أو الضمانة أو الكفالة لصالح جماعة حملة السندات قبل اصدار السندات ويتولى اتمام اجراءات الرهن أو الضمان أو الكفالة الممثل القانوني للجهة التي تضمن السندات وذلك بعد موافقة السلطة المختصة في هذه الجهة .

ويجب أن يتم قيد الرهن قبل فتح باب الاكتتاب في السندات .

يجب على الممثل القانوني للشركة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء المدة المقررة للاكتتاب ، أن يقر في ورقة موثقة بقيمة القرض الذي تمثله السندات وكافة البيانات المتعلقة به ويتم التأشير بذلك في السجلات التي تم فيها قيد الرهن .

## مادة ١٦٥ - السندات القابلة للتحويل الى أسهم :

يجوز للجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال - أن تصدر سندات قابلة للتحويل الى أسهم ، وذلك وفقا للأوضاع الآتية :

( أ ) أن يتضمن قرار الجمعية ونشرة الاكتتاب القواعد التي يتم على أساسها تحويل السندات الى أسهم ، وذلك بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات في هذا الشأن .

( ب ) أن لا يقل سعر اصدار السند عن القيمة الاسمية للسهم .

( ج ) أن لا تجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل الى أسهم بالاضافة الى قيمة أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به .



مادة ١٦٦ - حق المساهمين في أولوية الاكتتاب في السندات التي تتحول الى أسهم :

يكون لمساهمي الشركة الحق في أولوية الاكتتاب في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، وذلك طبقاً للمواد من (٩٦) الى (٩٩) .

وإذا نتج عن تطبيق القواعد التي يتم على أساسها تحويل السندات الى أسهم وجود كسور في عدد الأسهم المقابلة للسندات المطلوب تحويلها ، ردت الشركة الى حاملها قيمة هذه الكسور .

مادة ١٦٧ - شروط تحويل السندات الى أسهم وبحقوق هذه الاسهم :

لا يتم تحويل السندات الى أسهم الا بموافقة أصحابها وبالشروط وطبقاً للأسس التي صدر بها قرار الجمعية العامة .

ويجب على حامل السند أن يبدى رغبته في التحويل في المواعيد التي ينص عليها قرار الاصدار والمعلنة في نشرة الاكتتاب - وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز هذه المواعيد الاجل المحدد لاستهلاك السندات .

ويكون للأسهم التي يحصل عليها حملة السندات في حالة ابدائهم للارغبة في التحويل . حقوق في الارباح المدفوعة عن السنة المالية التي تم فيها التحويل .

مادة ١٦٨ - بيان بعدد الأسهم المصدرة مقابل السندات المحولة :

يتم في نهاية كل سنة مالية بتقرير من مجلس الادارة او الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، بيان عدد الأسهم التي تم اصدارها خلال السنة في مقابل سندات ابدى أصحابها رغبتهم في التحويل خلال تلك السنة وقيمتها الاسمية ، وادخال التعديلات اللازمة على رأس المال المصدر وعدد الأسهم ويتخذ المجلس أو لمديرين بحسب الاحوال اجراءات تعديل السجل التجاري والشهر على هذه الزيادة .

### مادة ١٦٩ - شروط طرح جانب من السندات للاكتتاب العام :

إذا طرح جانب من السندات التي تصدرها الشركة في اكتتاب عام وجب أن يتبع بشأنها الأحكام الواردة في المواد من (١٢) الى (٢٢) مع مراعاة الأحكام المبينة في المواد التالية .

وتعتبر السندات مطروحة للاكتتاب العام اذا وجهت الشركة الدعوة الى الاكتتاب فيها الى أشخاص غير محددين سلفا .

### مادة ١٧٠ - بيانات نشرة الاكتتاب ومرفقاتها :

يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب العام في السندات البيانات الموضحة بالمحق رقم (٢) ، وأن يرفق بها الاوراق الآتية :

( أ ) نسخة من الميزانية الأخيرة للشركة التي اعتمدتها الجمعية العامة . موقعا عليها من رئيس مجلس الادارة - أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال .

( ب ) تقرير عن نشاط الشركة منذ بداية السنة المالية التي جرى فيها الاكتتاب ، والسنة السابقة عليها اذا لم تكن الجمعية العامة قد اعتمدت ميزانيتها بعد .

ويجب أن يتضمن هذا التقرير العناصر الأساسية التي نرد في الميزانية ، ويوقع عليه كل من الممثل القانوني للشركة وعراقب حساباتها .

### مادة ١٧١ - حكم عدم تغطية جميع السندات المعروضة للاكتتاب :

إذا لم تتم تغطية جميع السندات المعروضة للاكتتاب خلال المدة المقررة أو أية مدة أخرى يتقرر مد الاكتتاب اليها ، يجوز لمجلس إدارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال أن يقرر الانقضاء باصدار المقدر المذكور تمت تغطيته من السندات . والغاء الباقي .

### مادة ١٧٢ — حكم مخالفة شروط وقواعد الاكتتاب العام :

في حالة عدم الحصول على موافقة الهيئة على طرح السندات للاكتتاب العام ، أو مخالفة الاجراءات المقررة بموجب هذه اللائحة لدعوة الجمهور الى الاكتتاب العام ، يكون لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة ابطال الاكتتاب والزام الشركة برد قيمة السندات فوراً فضلاً عن مسئوليتها عن تعويض الضرر الذي أصابه ان كان لا يقتض .

### مادة ١٧٣ — تشكيل جماعة لحملة السندات :

تتكون من حملة السندات ذات الاصدار الواحد جماعة غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها .

على أنه اذا أصدرت الشركة سندات ذات حقوق متماثلة على عدة اصدارات فيجوز أن ينص في القرار الصادر بشأن كل اصدار على أن حملة جميع هذه السندات ذات الحقوق المتماثلة ينضمون لجماعة واحدة .

### مادة ١٧٤ — الممثل القانوني لجماعة حملة السندات :

يكون لجماعة حملة السندات ممثل قانوني من بين أعضائها يتم اختياره في اجتماع لجماعة حملة السندات بالاغلبية المطلقة للحاضرين .

كما تحدد الجماعة مدة تمثيله لها ومن ينوب عنه غيابه ، والمكافأة المالية المقررة له أن تقتضى الامر وكيفية عزله .

فاذا لم يتم اختيار الممثل القانوني للجماعة خلال ستة أشهر من تاريخ تمام الاكتتاب في السندات التي تتكون من حملتها الجماعة جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب من محكمة الامور المستعجلة تعيين ممثل مؤقت للجماعة .

### مادة ١٧٥ — شروط الممثل القانوني للجماعة :

يجب أن يكون الممثل القانوني للجماعة متمتعاً بالجنسية المصرية



ومقيما في مصر فان كان شركة وجب أن يكون مركز ادارتها الرئيسي في مصر .

كما يجب ألا تكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة مصدرة السندات ، ولا تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة حاملي السندات ، وبصفة خاصة يجب ألا يكون من بين الأشخاص الآتى بيانهم :

( أ ) أية شركة أخرى تمتلك مالا يقدر عن ١٠٪ من رأس مال الشركة مصدرة السندات ، أو تمتلك الشركة الأخيرة ١٠٪ من رأس مالها .

( ب ) أية شركة أو فرد تكون ضامنة لكل أو بعض ديون الشركة مصدرة السندات .

( ج ) أعضاء مجلس الادارة أو الشركاء المديرون أو أعضاء مجلس المراقبة المديرون العامون أو -لعاملون لدى أى من الشركات المبينة بالبند .

( أ ) و ( ب ) أو مراقبى حساباتها أو أى من أصول وفروع وزواج الأشخاص المبينين في هذه الفقرة .

مادة ١٧٦ - الأخطار بتشكيل الجماعة واسم ممثلها و لقرارات التى تصدرها :

يجب على رئيس مجلس ادارة الشركة أو العضو المنتدب لادارة . والممثل القانونى لجماعة حملة السندات في حالة اختياره أو تعيينه . أن يخطر الادارة بتشكيل هذه الجماعة واسم ممثلها .

ويتعين على الممثل القانونى للجماعة أن يخطر كل من الادارة ورئيس مجلس ادارة الشركة أو العضو المنتدب للادارة ، بصورة موقعة منه من القرارات التى تصدرها الجماعة .

مادة ١٧٧ - اختصاصات الممثل القانونى للجماعة :

يكون للممثل القانونى لجماعة حملة السندات الاختصاصات الآتية :

( ١ ) تمثيل الجماعة في مواجهة الشركة أو الغير أو ائتم القف .



( ب ) رئاسة اجتماعات حملة السندات ، وفي حالة غيابه ومن ينوب عنه تنتخب الجماعة من يحل محله في رئاسة الاجتماع .

( ج ) القيام بأعمال الادارة اللازمة لحماية الجماعة ؛ وذلك في الحدود التي تضعها له الجماعة .

( د ) رفع الدعاوى التي توافق الجماعة على اقامتها باسمها وذلك بغرض المحافظة على المصالح المشتركة لأعضائها ، وبصفة خاصة الدعاوى المتعلقة بابطال القرارات والأعمال الضارة بالجماعة والصادرة من الشركة أن كان لذلك وجه .

#### مادة ١٧٨ - حقوق الممثل القانوني للجماعة قبل الشركة :

لا يجوز للممثل القانوني لجماعة حملة السندات التدخل في ادارة الشركة .

ويكون له حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة وإبداء ملاحظاته دون أن يكون له صوت محدود في المداولات كما يكون له عرض قرارات وتوصيات الجماعة على مجلس الادارة أو الجمعية العامة للشركة ، ويجب اثبات محتواها في محضر الجلسة .

ويجب إخطاره بموعد جلسات الجمعية العامة وموافاته بكافة الأوراق المرفقة بالاحظار على الوجه الذي يتم به إخطار المساهمين .

#### مادة ١٧٩ - دعوة الجماعة للاجتماع :

يجوز أن تدعى للاجتماع - في أي وقت - جماعة حملة السندات وذلك بناء على طلب مجلس ادارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال ، أو ممثل الجماعة ، أو موصفي الشركة خلال فترة التصفية . كما يجوز لحملة ما لا يقل عن ٥٪ من القيمة الاسمية للسندات أن يطلبوا بكتاب مسجل مصحوب بـ"لم الوصول من الشركة والممثل القانوني للجماعة عقد اجتماع الجماعة على أن يتضمن الطلب الموضوعات

المطلوب عرضها على الجماعة ، فإذا لم يتم الاجتماع خلال ثلاثين يوما جاز للطالين أو بعضهم أن يطلبوا من القضاء الأمر بتعيين ممثل مؤقت للجماعة يتولى الدعوة لعقد الاجتماع وتحديد جدول أعماله ورئاسته ، وإبلاغ قراراته الى الجهات المعنية .

ويكون اجتماع حملة السندات صحيحا بحضور الاغلبية الممثلة لقيمة السندات المصدرة ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الاول كان الاجتماع الثانى صحيحا أيا كان عدد الحاضرين .

#### مادة ١٨٠ - اجراءات الدعوة للاجتماع :

يتم الدعوة الى اجتماع جماعة حملة السندات طبقا للاجراءات والأوضاع والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية العامة للمساهمين والمبينة في المواد من ٢٠٢ الى ٢٠٩ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ مع مراعاة ما يأتي :

( أ ) يضاف الى البيانات المبينة في الدعوة للاجتماع ، بيان الاصدار أو الاصدارات التي يشمل حملة سنداتها الاجتماع المدعو اليه ، واسم وعنوان الشخص الذي يدعو الى الاجتماع وصفته ، أو قرار المحكمة بتعيين ممثل مؤقت للدعوة الى الاجتماع في حالة وجوده .

( ب ) أن ينشر بجريدتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية اعلان يتضمن الدعوة الى الاجتماع ، أو يوجه الى حملة السندات اعلان الدعوة على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بخطابات مسجلة .

#### مادة ١٨١ - جدول أعمال الاجتماع :

يحدد الشخص أو الجهة التي طلبت الدعوة الى الاجتماع جدول الأعمال ويجوز لحملة ما لا يقل عن ٥٪ من القيمة الاسمية للسندات أن من الشخص أو الجهة التي لها حق الدعوة ادراج مسائل معينة في جدول الاجتماع انظرها واصدار قرارات بشأنها .

ولا يجوز التداول أو اصدار قرارات بشأن مسائل لم تدرج في جدول الاجتماع .

### مادة ١٨٢ — جدول أعمال الاجتماع :

يكون من حق كل حامل سند حضور اجتماعات جماعة حملة السندات سواء بنفسه أو بنائب عنه .

ويكون لحملة السندات التي تقرر استهلاكها دون أن يتم أداء قيمتها بالكامل سواء لأفلاس الشركة أو لخلاف حصول شروط رد قيمة السند .  
الحق في حضور الاجتماعات .

ولا يجوز أن يمثل حملة السندات في حضور اجتماعات الجماعة أعضاء مجلس إدارة الشركة مصدرة السندات أو أية شركة أخرى ضامنة لديونهم أو أعضاء مجلس مراقبتها أو مراقبي حساباتها أو أحد الماملين بها أو أصول أو فروع أو أزواج الأشخاص المشار اليهم .

### مادة ١٨٣ — مكان اجتماع الجماعة :

تجتمع جماعة حملة السندات في مقر الشركة مصدرة السندات أو أي مكان آخر تحدده للاجتماع في المدينة التي بها مقر الشركة ، وتتحمل الشركة نفقات الاجتماع والدعوة اليه وما يتقرر من مكافأة للممثل القانوني للجماعة . في الحدود الواردة في نشرة الاكتاب الخاصة بالسندات .

### مادة ١٨٤ — اختصاصات الجماعة :

يكون لجماعة حملة السندات أن تتخذ في اجتماعاتها التي تتم طبقا لاحكام هذه اللائحة الاجراءات الآتية :

( أ ) أي إجراء يكون من شأنه حماية المصالح المشتركة لحماية السندات وتنفيذ الشروط التي تم على أساسها الاكتاب .

( ب ) تقرير النفقات التي قد تترتب على أي من الاجراءات التي تتخذها .



( د ) ابداء أية توصيات في شأن من شئون الشركة لتعرض على الجمعية العامة للمساهمين أو مجلس الإدارة .

ولا يجوز لجمعية حملة السندات أن تتخذ أية اجراءات يترتب عليها زيادة أعباء أعضائها أو عدم المساواة في المعاملة بينهم .

مادة ١٨٥ - رد قيمة السندات قبل المدة المقررة للقروض :

لا يجوز للشركة أن ترد الى حملة السندات قيمة سنداتهم قبل انتهاء المدة المقررة للقروض ، ما لم ينص قرار اصدار السندات ونشرة الاكتتاب فيها على غير ذلك .

ومع ذلك فانه في حالة حل الشركة قبل موعدها - لغير سبب الاندماج في شركة أخرى أو تقسيمها الى أكثر من شركة - يكون لحملة السندات أن يطلبوا اداء قيمة سنداتهم قبل انتهاء المدة المقررة للقروض كما يجوز للشركة أن تعرض عليهم ذلك .

### ثالثا

السنة المالية للشركة

وتوزيع الأرباح والاحتياطيات

( ١ )

السنة المالية للشركة

مادة ١٨٦ - مدة السنة المالية للشركة :

يكون لكل شركة سنة مالية يعينها النظام : ولا يجوز أن تزيد مدتها على اثني عشر شهرا ، واستثناء من ذلك يجوز اطلاق السنة المالية الاولى للشركة الى ما لا يجاوز التاريخ المحدد لإنهاء السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها التأسيس .



وفي حالة تعديل بداية السنة المالية ونهايتها ، يجب أن تقوم الشركة بأعداد ميزانية تسوية انتقالية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل الى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل .

مادة ١٨٧ — الوثائق التي تعد في نهاية السنة المالية :

يعد مجلس ادارة الشركة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال في نهاية كل سنة مالية ما يأتي:

- ( أ ) الميزانية .
- ( ب ) حساب الأرباح والخسائر .
- ( ج ) تقرير مكتوب عن موقف الشركة ونشاطها خلال السنة .

مادة ١٨٨ — بيانات الوثائق المشار اليها :

يجب أن تشتمل الميزانية وحساب الارباح والخسائر على البيانات الواردة بالملحق رقم (٤) بهذه اللائحة .

كما يجب أن يتضمن التقرير المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة السابقة البيانات الواردة بالملحق رقم (١) بهذه اللائحة .

مادة ١٨٩ — موعد اعداد الوثائق المشار اليها :

يجب أن يكون حساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة معدا قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العامة للشركة بشهرين على الاقل ، ويتعين وضع الوثائق السابقة تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال الفترة المذكورة .

مادة ١٩٠ — عدم تغير شكل الميزانية وحساب الارباح والخسائر :

يجب ألا يتغير الشكل الذي تقدم به الميزانية وحساب الارباح والخسائر للشركة من سنة مالية الى سنة مالية أخرى — ومع ذلك يجوز على سبيل الاستثناء تغير بعض البنود بشرط أن تتضمن الملاحظات الملحقة بالوثيقة التي حدث فيها التغير وبيان ذلك وإيضاح أسبابه .

(٢)

## الأرباح وتوزيعها والاحتياطيات

## مادة ١٩١ - الأرباح الصافية :

الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي يشاركتها الشركة خلال السنة المالية ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح ، وبعد حساب وتجنيد كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضي الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيدتها قبل إجراء أي توزيع بأية صورة من الصور .

ويجب إجراء الاستهلاكات وتجنيد المخصصات المشار إليها حتى في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا ، أو تحقق أرباحا غير كافية .

## مادة ١٩٢ - الاحتياطي القانوني :

يجب على مجلس الإدارة لدى إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، أن يحتج من صافي الأرباح المشار إليها في المادة (١٩١) ، جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني ويجوز للجمعية العامة بناء على تقرير من مراقب الحسابات - وقف تجنيد هذا الاحتياطي إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال المصدر ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال .

## مادة ١٩٣ - الاحتياطي النظامي :

يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنيد نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام .

وإذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة ، جاز للجمعية العامة العامة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة أو الشريك

أو الشركاء المديرين حسب الاحوال مشفوع بتقرير من مراقب الحسابات ،  
أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين .

وفي جميع الاحوال لا يجوز التصرف في الاحتياطات والمخصصات  
الأخرى في غير الابواب المخصصة لها الا بموافقة الجمعية العامة .

#### مادة ١٩٤ - الأرباح القابلة للتوزيع :

الأرباح القابلة للتوزيع هي الأرباح الصافية مستنزلا منها ما يكون  
قد لحق برأس مال الشركة من خسائر في سنوات سابقة ، وبعد تجنب  
الاحتياطات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

كما يجوز للجمعية العامة - أن تقرر توزيع كل أو بعض الاحتياطات  
التي تملك التصرف فيها بموجب نصوص القانون أو اللائحة أو النظام -  
ويجب أن يتضمن قرار الجمعية في سدا الشأن بيانا بأوضاع المال  
الاحتياطي الذي يجرى التوزيع منه .

#### مادة ١٩٥ - توزيع نسبة من أرباح بيع الأصول وشروطه :

يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة أو الشريك  
أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، توزيع نسبة من الأرباح الصافية  
التي تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التبريض عنه ،  
بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها الى ما  
كانت عليه أو شراء أصول جديدة .

ويرفق باقتراح التوزيع تقرير من مراقب الحسابات بشأن النسبة  
التي توزع من الأرباح ومدى كفاية ما يتبقى من ناتج بيع الأصل الثابت  
أو التبريض عنه لإعادة أصول الشركة الى ما كانت عليه .



### مادة ١٩٦ - قواعد توزيع الأرباح :

بمراعاة أحكام المواد من (١٩١) الى (١٩٥) تحدد الجمعية العامة - بعد اقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر - الأرباح القابلة للتوزيع ، وتعلن ما يخص العاملين والمساهمين ومجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين منها ، وذلك مع مراعاة ما يأتي :

أولاً : ألا يقل نصيب العاملين بالشركة في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً عن ١٠٪ وبشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة .

ثانياً : إذا كان النظام يحدد للعاملين نصيباً في الأرباح يزيد على ١٠٪ ولا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ، جنب نصيب العاملين في الزيادة على ١٠٪ في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ، ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن ارادة الشركة ، أو استخدامه في إنشاء مشروعات اسكان أو خدمات تعود عليهم بالنفع ، وذلك كله وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال .

ولا تخل أحكام البندين ( أولاً ) و ( ثانياً ) بنظام توزيع الأرباح المطبق في الشركات القائمة في أول ابريل سنة ١٩٨٢ : إذا كان أفضل مما جاء بهما من أحكام .

ثالثاً : لا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠٪ من الأرباح التي يتقرر توزيعها ، وذلك بعد توزيع ربح لا تقل نسبته عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين والعاملين ما لم يحدد نظام الشركة بنسبة أعلى .

رابعاً : في حالة وجود حصص تأسيس أو حصص أرباح ، فلا يجوز



أن يخصص لها ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح القابلة للتوزيع ووفاء نسبة  
الـ ٥٪ على الأقل المشار إليها في البند السابق .

**خامسا :** يجوز للجمعية العامة - بناء على اقتراح مجلس الإدارة  
أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال - أن تقرر تكوين  
احتياطات أخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي .

**مادة ١٩٧ -** تنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح :

يستحق كل من المساهم أو صاحب الحصة أو العامل حصته في  
الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها .

وعلى مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال  
أن يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح على المساهمين  
والعاملين خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

ولا يلزم المساهم أو صاحب الحصة أو العامل برد الأرباح التي  
قبضها على وجه يتفق مع أحكام القانون وهذه اللائحة ولو منيت الشركة  
بخسائر في السنوات التالية .

**مادة ١٩٨ -** حكم توزيع أرباح يترتب عليها منع الشركة من أداء  
لتزاماتها النقدية :

لا يجوز للجمعية العامة أن توزع أرباحا بالمخالفة للقواعد المنصوص  
عليها في القانون أو هذه اللائحة أو نظام الشركة .

كما لا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع أرباح إذا ترتب على  
ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها .

ويجب أن يتضمن اقتراح مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء  
المديرين بحسب الأحوال بتوزيع أرباح بيان مدى تأثير ذلك على أداء

التزامات الشركة النقدية في مواعيتها ، وأن يؤيد ذلك برأى مراقب الحسابات في تقريره .

مادة ١٩٩ - يكون لدائى الشركة أن يطلبوا من المحكمة المختصة ابطال أى قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام المادة السابقة ، ويكون أعضاء مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال الذين وافقوا على التوزيع مسئولين بالتضامن قبل الدائنين في حدود مقدار الارباح التى ابطال توزيعها .

كما يجوز الرجوع على المساهمين وأصحاب الحصص الذين علموا بأن التوزيع قد تم بالمخالفة لأحكام الفقرة السابقة في حدود مقدار الارباح التى قبضوها .

### الفرع الثانى

### ادارة الشركة

### ( أولا )

### الجمعية العامة

١ - أحكام مشتركة بين الجمعية العامة لعادية وغير العادية .

مادة ٢٠٠ - نوعا اجتماعات الجمعية العامة :

تعقد الجمعية العامة اجتماعات عادية أو غير عادية وذلك بحسب الموضوعات المعروضة عليها جدول أعمالها ، وطبقا لأحكام القانون واللائحة .

مادة ٢٠١ - موعد اجتماع الجمعية العامة ومكانه :

يكون انعقاد الجمعية العامة في الموعد المنصوص عليه في النظام أو في قرار دعوتها للاعتماد حسب الأحوال ، وبمراعاة أحكام القانون

وهذه اللائحة وتحدد اجتماعات الجمعية العامة في المدينة التي يوجد بها مركز الشركة الرئيسي ، ما لم ينص على غير ذلك .

#### مادة ٢٠٢ - بيانات اخطار الدعوة لاجتماع الجمعية العامة :

يجب أن تتضمن اخطارات الدعوة الى اجتماعات الجمعية العامة ما يأتي :

- ( أ ) اسم الشركة وعنوان مركزها الرئيسي .
- ( ب ) نوع الشركة ( مساهمة - توصية بالاسهم ) .
- ( ج ) مقدار رأس مالها المرخص به والمصدر .
- ( د ) رقم قيدها بالسجل التجارى ومكانه .
- ( هـ ) تاريخ وساعة انعقاد الجمعية ومكانه .
- ( و ) بيان ما اذا كانت الجمعية عادية أو غير عادية .
- ( ز ) جدول الاعمال ، على أن يتضمن بيانا كافيا للموضوعات المدرجة فيه ، دون الاحالة الى أية أوراق أخرى .
- ( ح ) بيان تاريخ وساعة ومكان انعقاد الاجتماع الثانى في حالة عدم توافر النصاب ، وذلك اذا كان الاجتماع عاديا وتضمن نظام الشركة ما يسمح بذلك . ( الهـ ٤٥ من النظام ) .

#### مادة ٢٠٣ - نشر الأخطار بدعوة الجمعية العامة :

يجب نشر الأخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صفحتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الاقل من تاريخ نشر الاخطار الاول ويجب إرسال الاخطار بالدعوة الى المساهمين على عناوينهم السابقة بسجلات الشركة بطريق البريد المادى .

ويجوز للشركة التي لم تطرح أسهمها للاكتتاب العام عدم نشر الدعوة والاكتفاء بأرسال الاخطار بالدعوة الى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بطريق البريد المسجل ، كما يجوز أن تضع الشركة نظاما لتسليم الاخطارات باليد الى المساهمين في مقابل ائصال .

ويتم النشر أو الاخطار قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية الاول بخمسة عشر يوما على الاقل ، وقبل موعد الاجتماع الثانى فى حالة عدم تكامل النصاب بسبعة أيام على الاقل .

وتكون مصروفات النشر والاخطار - فى جميع الاحوال - على نفقة الشركة وفى حالة عدم انعقاد الاجتماع الاول للجمعية العامة بسبب عدم تكامل النصاب تتم الدعوة الى الاجتماع الثانى وفقا للاجراءات السابقة .

مادة ٢٠٤ - الجهات التى تخطر بدعوة الجمعية العامة للاجتماع :  
تخطر كل من الهيئة والادارة ومراقب الحسابات والممثل القانونى لجماعة حملة السندات ، بصورة من البيانات والاخطارات التى ترسلها الشركة الى المساهمين لحضور الجمعية العامة ، أو تنشر عنها ، وذاك فى ذات تاريخ الاخطار أو الاعلان .

ويجب ارسال صورة من الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة لكل من الجهات المشار اليها فى الفترة السابقة وذلك مع صورة الاخطار بدعوة الجمعية العامة العادية المقرر نظر هذه الوثائق فيها .

مادة ٢٠٥ - عدم جواز قيد أى نقل للملكية الاسهم حتى انخفاض الجمعية العامة :

لا يجوز قيد أى نقل للملكية الاسهم فى سجلات الشركة من تاريخ نشر



الدعوة الى الاجتماع : أو من تاريخ إرسالها الى أصحاب الشأن : حتى تاريخ انقضاء الجمعية العامة .

#### مادة ٢٠٦ - جدول أعمال الاجتماع :

تحدد الجهة التي تدعو لاجتماع الجمعية العامة مواد جدول أعمالها ، ومع ذلك يجوز للمساهمين الذين يملكون ٥٪ على الأقل من أسهم الشركة أن يطلبوا إدراج بعض المسائل في جدول أعمال الجمعية العامة العادية وذلك بكتاب مسجل يوجه الى مجلس إدارة الشركة أو بتسليمه في مقر مجلس الإدارة مقابل إيصال . على أن يوضح في الطلب القرار المطلوب إصداره من الجمعية وأسبابه ، ويرفقوا به ما يفيد إيداع أسهمهم بمراكز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، مع التعهد بعدم سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية العامة التي تنتظر الطلب .

ويجب أن يقدم الطلب قبل الموعد المقرر للانعقاد الأول للجمعية بعشرة أيام على الأقل ، ويجب أن تضاف مشروعات القرارات المطلوب إصدارها الى جدول الأعمال وتطرح للتصويت عليها بالجمعية .

ويجب ألا تقل النسبة المشار إليها في الفقرة الأولى عن ١٠ في حالة طلب إدراج مسائل في جدول اجتماع الجمعية العامة غير العادية .

#### مادة ٢٠٧ - قصر المداولة على مسائل جدول الأعمال :

لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تنكشف أثناء الاجتماع .

ولا يجوز تغيير المسائل المدرجة في جدول الأعمال اذا تم تأجيل الاجتماع الى موعد آخر بسبب عدم اكتمال النصاب .

## مادة ٢٠٨ - صفة حضور الجمعية العامة :

يكون حضور المساهمين للجمعية العامة بالاضالة أو النيابة .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابي خاص ، وأن يكون الوكيل مساهما ، ولا يجوز للمساهم - من غير أعضاء مجلس الإدارة - أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة . ومع ذلك يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن ينوبوا بعضهم في حضور الجمعية العامة مع مراعاة نصاب مجلس الإدارة المقرر حضوره لصحة اجتماع الجمعية العامة ، ويعتبر حضور الولي الطبيعي أو الوصي وممثل الشخص الاعتباري حضورا للاصيل .

ويجوز أن يكون التوكيل المشار اليه في الفقرة السابقة لحضور اجتماع واحد أو أكثر من اجتماع الجمعية العامة . ومع ذلك يكون التوكيل الصادر لحضور اجتماع معين صالحا لحضور الاجتماع الذي يؤجل اليه لعدم تكامل النصاب .

ويجوز أن ينص النظام على وضع حد أعلى لعدد الاصوات التي يمثلها المساهم في اجتماع الجمعية العامة سواء بوصفه أصيلا أو نائبا عن الغير .

## مادة ٢٠٩ - اثبات حضور المساهمين :

يثبت حضور المساهمين اجتماعات الجمعيات العامة في سجل تدرج فيه البيانات الآتية :

- ١ - الاسم الثلاثي لكل مساهم حضر الجمعية بنفسه ، ومحل إقامته ، وعدد الاسهم التي يحوزها ، وعدد الاصوات التي تخولها له .
- ٢ - الاسم الثلاثي لكل مساهم مثل بالجمعية بواسطة نائب ، ومحل إقامته ، وعدد الاسهم التي يحوزها ، وعدد الاصوات التي تخولها له .

٣ - الاسم الثلاثي لكل نائب حضر عن غيره ، ومحل اقامته ، وعدد الاسهم التي يمثلها ، وعدد الاصوات التي تخولها له هذه الاسهم .

ويجب قبل بداية الاجتماع - أن يوقع على هذا السجل كل من مراقبي الحسابات وجامعي الاصوات ، كما تحتفظ الشركة بسندات النيابة عن المساهمين سواء كانت توكيلات أو قرارات وصاية أو غير ذلك لمدة لا تقل عن سنة .

مادة ٢١٠ - حضور مجلس الادارة لاجتماعات الجمعية العامة :

يجب أن يحضر اجتماعات الجمعية العامة مجلس الادارة بالانصاب المنصوص عليه بالمادة (٦٠) من القانون .

وفي شركات التوصية بالاسهم يجب أن يحضر أحد الشركاء المديرين على الاقل يومجلس المراقبة بالعدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته . وكذلك يجب حضور مراقب الحسابات أو من ينفيه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في المراجعة ، للتأكد من صحة الاجراءات التي اتبعت في الدعوة الى الاجتماع والقيام بالمهام الأخرى المحددة بالقانون وهذه اللائحة .

ويحق للجهات الادارية المشار اليها في المادة (٢٠٤) من هذه اللائحة ايفاد مندوب عنها لحضور الجمعية .

كما يكون للممثل القانوني لجماعة حملة السندات حق حضور الجمعية العامة .

مادة ٢١١ - رئاسة الجمعية العامة :

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الادارة أو أحد الشركاء المديرين يعينه نظام الشركة بحسب الأحوال .

واستثناء من ذلك - إذا تمت الدعوة الى الاجتماع بناء على طلب

شخص أو جهة غير رئيس مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة أو الشركاء المديرين أو الإدارة العامة للشركات بحسب الأحوال ، رأس الاجتماع الشخص أو ممثل الجهة التي دعت إلى الاجتماع — أو مدير عام الإدارة العامة للشركات أو من ينييه في حالة الدعوة الموجهة من اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون ويحدد النظام من تكون له الرئاسة عند غياب رئيس الجمعية العامة ، وفي حالة عدم وجود نص تنتخب الجمعية العامة من بين الحاضرين رئيسا للاجتماع .

#### مادة ٢١٢ — تعيين أمين السر وجامعى الاصوات :

يعين رئيس الجمعية في بداية الاجتماع أمين سر الجمعية ، وجامعى أصوات . على أن تقرر الجمعية العامة تعيينهم ، ويجوز أن يتم تعيينهم من غير المساهمين إذا لم يشترط النظام خلاف ذلك .

يطلب الرئيس من مراقب الحسابات وجامعى الاصوات تعيين نسبة حضور المساهمين واثبات ذلك في سجل الحضور والتوقيع عليه ثم يعلنه الرئيس .

#### مادة ٢١٣ — حكم تكامل النصاب وعدمه :

إذا تكامل نصاب الحضور المنصوص عليه في النظام ، بدأت الجمعية العامة في نظر جدول الأعمال .

وفي حالة عدم تكامل النصاب ، يحضر محضر بذلك ويوقعه رئيس الاجتماع وأمين السر وجامعا الأصوات ، ويعلن الرئيس بتأجيل الاجتماع إلى الموعد المقرر للاجتماع الثانى .

#### مادة ٢١٤ — محضر مناقشات الجمعية :

يجب أن يتضمن محضر مناقشات الجمعية العامة — بالإضافة إلى البيانات المنصوص عليها بالمادة ( ٧٥ ) من القانون — بيان من



حضر الجمعية من غير أعضاء الجمعية ، سواء ممثلوا الجهات الادارية المختصة أو الممثل لجمعية حملة السندات أو غيرهم وأن يثبت بالمحضر بيان الملاحظات التي أبدوها في الاجتماع .

ويوقع على المحضر من رئيس الجلسة وأمين السر وجامعي الاصوات ومراقبي الحسابات كما يجب إرسال صورة من محضر الاجتماع الى الهيئة العامة لسوق المال والادارة العامة للشركات والممثل القانوني لجمعية حملة السندات خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقاد الجمعية .

## ٢ - الجمعية العامة العادية

### مادة ٢١٥ - حالات دعوة الجمعية العامة العادية :

يكون لكل ممن يأتي حق دعوة الجمعية العامة العادية :

( ١ ) لرئيس مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال أن يدعو الجمعية العامة للاجتماع خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة ، أو في أية حالة أخرى ينص نظام الشركة فيها على وجوب دعوة الجمعية العامة .

( ٢ ) لمجلس الادارة في شركات المساهمة ، والشريك أو الشركاء المديرين أو مجلس المراقبة في شركات التوصية بالأسهم ، أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن راس مال الشركة على الأقل بشرط أن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة . ويقدموا شهادة من البنك بالايذاع متضمنة بعدم سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية .

ويتم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - أو بتسليمه الى مركز ادارة الشركة في مقابل ايصال ، على أن يوضح بالطلب الاسباب الداعية الى عقد الاجتماع والمسائل المطلوب عرضها على الجمعية العامة ، ويرفق به ما يدل على ايداع الاسهم على الوجه المبين بالفقرة السابقة .

( ج ) لمراقب الحسابات أن يدعو الجمعية العامة للائتماد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الادارة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

( د ) للادارة العامة للشركات أن تدعو الجمعية العامة للاجتماع في الحالة المبينة بالفقرة السابقة ، وكذلك اذا نقص عدد أعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده ، أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور .

( و ) المصفين أن يطلبوا عقد الجمعية العامة خلال فترة التصفية وتكون مصاريف دعوة الجمعية للائتماد في جميع الأحوال على نفقة الشركة .

( هـ ) اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون في حالة ما اذا تبين لها صحة المخالفات المنسوبة الى أعضاء مجلس الادارة أو مراقبي الحسابات بعد اتخاذ الاجراءات المقررة لذلك .

#### مادة ٢١٦ - موعد اجتماع الجمعية واختصاصها :

تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل كل سنة وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية ، وتقرر الجمعية في اجتماعها السنوي - على الأخص المسائل الآتية :

١ - تقرير مراقب الحسابات .

٢ - تقرير مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال عن نشاط الشركة .

٣ - المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .

٤ - الموافقة على توزيع الارباح على المساهمين وأصحاب الحصص والعاملين .

٥ - تحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الادارة .

٦ - تعيين مراقب الحسابات وتعيين السنة المالية التي يندب لها وتحديد أتعابه .

٧ - انتخاب أعضاء مجلس الادارة - اذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ٢١٧ - اختصاصات أخرى للجمعية :

مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، وما تقتضى به نصوص النظام .  
تختص الجمعية العامة العادية بالنظر في المسائل الآتية - سواء في اجتماعها السنوي أو أى اجتماع آخر تعقده خلال السنة المالية :

أولا : المسائل المالية

١ - وقف تجنيب الاحتياطي القانوني اذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال المصدر .

٢ - تكوين احتياطيات أخرى غير الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي .

٣ - استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين اذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة .

٤ - التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الابواب المخصصة لها .



٥ - الموافقة على توزيع نسبة من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه . بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها الي ما كانت عليه .

٦ - الموافقة على إصدار شهادات ، وعلى الضمانات التي تتقرر لحملتها .

٧ - النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات .

٨ - الترخيص للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع الشركة .

٩ - الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع متى جاوزت قيمته ألف جنيه .

### ثانيا : المسائل المتعلقة بمجلس إدارة الشركة

١ - عزل مجلس الإدارة أو أحد أعضائه ، ولو لم يكن ذلك وارد في جدول الأعمال ورفع دعوى المسؤولية عليهم طبقا للمادة (١٦٠) من القانون .

٢ - عزل أعضاء مجلس الإدارة الذين تكرر عدم حضورهم تجمعية العامة وانتخابهم .

٣ - توقيع عقوبة مالية على أعضاء مجلس الإدارة الذين لم يحضروا الاجتماع بغير عذر مقبول .

٤ - الترخيص لمعضو مجلس الإدارة المنتدب لشغل وظيفة المعضو المنتدب في شركة أخرى .

٥ - الترخيص لمعضو مجلس الإدارة بأن يقوم بعمل فني أو إداري في شركة مساهمة أخرى بصفة دائمة .

٦ - الترخيص لمعضو مجلس الإدارة بالاتجار بحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط التي تؤولها الشركة .



- ٧ - التصدي لاي عمل من أعمال الإدارة اذا عجز مجلس الإدارة عن البت فيه بسبب عدم اكتمال النصاب .
- ٨ - المصادقة على أى عمل يصدر عن مجلس إدارة .
- ٩ - اصدار توصيات بشأن الاعمال التى تدخل فى اختصاص مجلس الإدارة .

### ثالثا : المسائل المتعلقة بمراقبة الحسابات

- ١ - النظر فى تغيير مراقب الحسابات أثناء السنة المالية التى انتدب لها بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٠٣) من القانون .
- ٢ - النظر فى عزل مراقبى الحسابات واقامة دعوى المسؤولية عليهم طبقا للمادة (١٠٦) من القانون .
- ٣ - النظر فى تقرير مراقب الحسابات فى حالة عدم تمكنه من أداء مهمته .

### رابعا : المسائل المتعلقة بتصفية الشركة

- ١ - تعيين المصفين وتحديد أتعابهم وعزلهم .
- ٢ - مد المدة المقررة للتصفية بعد الاطلاع على تقرير المصفى .
- ٣ - النظر فى الحساب المؤقت الذى يقدمه المصفى كل ستة أشهر .
- ٤ - التصديق على الحساب الختامى لأعمال التصفية .
- ٥ - تعيين المكان الذى تحفظ فيه دفاتر الشركة ووثائقها بعد شطبها من السجل التجارى .

### مادة ٢١٨ - الوثائق التى تنشر قبل اجتماع الجمعية :

يجب على مجلس الإدارة : أو الشريك أو الشركاء المديرون - حسب الأحوال - أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والبص الكامل لتقرير مراقب الحسابات فى صحيفتين يوميتين ،

وذلك قبل تاريخ عقد الجمعية العامة المقرر نظر الميزانية بها بعشرين يوما على الأقل .

وميجوز — اذا كان نظام الشركة يسمح بذلك — الاكتفاء بارسال نسخة من الاوراق المبينة في الفقرة الاولى الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .  
وترسل صورة مما ينشر أو يرسل الى المساهمين الى كل من الهيئة العامة لسوق المال والادارة العامة للشركات .

مادة ٢١٩ — وضع بيان من مراقبي الحسابات تحت تصرف المساهمين :

يضع مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون — بحسب الاحوال — تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة أيام على الأقل بيانا من مراقبي الحسابات يقررون فيه :

١ — أن الشركة لم تقدم قرضا نقديا من أى نوع كان لاي من أعضاء مجلس ادارتها أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال أو أن تضمن أى قرض يعقده أحدهم مع الغير .

٢ — اذا كانت الشركة من شركات الائتمان فيبين ما اذا كان تعاملها مع أحد أعضاء مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال ، أتبع فيه نفس الشروط والاوزاع التي تتبعها الشركة مع جمهور العملاء .

٣ — وعلى كل حال يتعين أن يتضمن البيان أن القروض والاعتمادات أو الضمانات المنصوص عليها في المادة (٩٦) من القانون قد تمت دون اخلال بأحكامها .

**مادة ٢٢٠ - وضع كشف تفصيلي من مجلس الادارة تحت تصرف المساهمين :**

يضع مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون - بحسب الاحوال - سنويا تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الادارة بثلاثة ايام على الأقل بمقر الشركة وبمقر الانعقاد ، كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :

١ - جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال في السنة المالية أيا كانت صورته سواء كان مكافأة أو مرتب أو أتعاب أو بدلات بأنواعها المختلفة أو ما قبضه أي منهم على سبيل العمولة أو مقابل عمل أو استشارة اداها للشركة ، مع بيان تفصيلات كل مبلغ .

٢ - المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال في السنة المالية كالسيارات والسكن المجاني وما الى ذلك .

٣ - المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة الحاليين والسابقين أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال كمعاش أو احتياطي أو تعويض عن انتهاء الخدمة .

٤ - المكافآت وأقسمة الارباح التي يقترح مجلس الادارة توزيعها على رئيس مجلس الادارة وكل عضو من أعضاء المجلس أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال .

٥ - المبالغ التي انفقت فعلا في سبيل الادعائية بأية صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ .



٦ - العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة شريك أو الشركاء المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة .

٧ - للتبرعات مع بيان تغطيات كل مبلغ ومقوفاً بالتبوع بمض

ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال مسئولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها .

## مادة ٢٢١ - المستندات التي توضع تحت تصرف المساهمين قبل الاجتماع السنوي للجمعية :

يضع مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص بمركز الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بخصم عشرة يوماً على الأقل ما يلي :

- ١ - أسماء أعضاء مجلس الإدارة والشريك والشركاء المديرون وأعضاء مجلس المراقبة ، ومحال إقامتهم ، وبيان الشركات الأخرى التي يتولون عضوية مجالس إدارتها ، أو يقومون بأعمال الإدارة الفعلية فيها .
- ٢ - بيان المائيل المطروحة على الجمعية ، ونص المشروعات للقرارات المطلوب اتخاذها .

٣ - تقرير مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال المقدم إلى الجمعية ، وملاحظات مجلس المراقبة في حالة وجودها .

٤ - إذا كان من بين الموضوعات المعروضة تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة ، فيجب بيان أسماء المرشحين الذين تقدموا طلبات بذلك ومن كل منهم وخبراتهم والأعمال التي تولوها في السنوات الثلاث السابقة وخاصة في الشركات الأخرى .

٥ - الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، والميزانية العامة للشركة .

٥ - الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، والميزانية العامة للشركة .



## ٦ - تقرير مراقب الحسابات \*

على أنه اذا طلب المساهمون الحائزون على النسبة المقررة قانونا ادراج بعض المسائل في جدول الأعمال ، تعين وضع بيان تلك المسائل ومشروعات القرارات المتعلقة بها تحت تصرف المساهمين قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية \*

## مادة ٢٢٢ - حق الاطلاع :

يكون للمساهمين وأصحاب الحصص الاطلاع على المستندات والاوراق المشار اليها في المواعيد المحددة بمقر الشركة ، سواء بأنفسهم أو بواسطة وكلاء عنهم ، ويجوز لهم الحصول على صورة منها بعد أداء مبلغ لا يزيد على عشرة قروش عن كل صفحة \*

## مادة ٢٢٣ - بدء سير العمل في الجمعية :

تبدأ الجمعية العامة العادية اجتماعها السنوى بقراءة التقرير المقدم من مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، ثم تعرض الجهة التى اعدت التقرير حساب الارباح والخسائر والميزانية ، ويتلو مراقب الحسابات تقريره متضمنا البيانات والمعلومات المتصلة بموجب القانون واللائحة \*

## مادة ٢٢٤ - حق المساهم في مناقشة المستندات وتقديم الاسئلة :

لكل مساهم أثناء الجمعية العامة حق مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مراقب الحسابات وما ينكشف أثناء الاجتماع من وقائع خطيرة - ويكون مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال ملزمين بالاجابة على أسئلة المساهمين بالقدر الذى لا يعرض مصالح الشركة للضرر \*

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة في مركز إدارة الشركة بالبريد

المسجل أو باليد في مقابل ائصال . قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٢٢٥ - نصاب صحة انعقاد الجمعية ، ونصاب صحة التصويت :  
لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون الحد المنصوص عليه في نظام الشركة بشرط الا يقل عن الربع ولا يزيد على النصف .

فاذا لم يتوافر الحد الادنى في الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية وذلك وفقا للمواد ( ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ) من هذه اللائحة .

ويجوز أن ينص في نظام الشركة على الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها مكان وزمان الاجتماع الثانى .

ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا أيا كان عدد الاسهم الممثلة فيه .  
وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات المقررة للاسهم الممثلة في الاجتماع ، ما لم يشترط النظام نسبة أعلى من ذلك .

## ٢ - الجمعية العامة غير العادية

مادة ٢٢٦ - دعوة الجمعية العامة غير العادية :

لمجلس الادارة في شركات المساهمة ، والشريك أو الشركاء المديرين أن يقرر دعوة الجمعية العامة غير العادية .

وعلى مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرين أن يدعوا الجمعية العامة غير العادية اذا طلب اليه عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل ذلك لأسباب جدية - بشرط أن يتم ائصال

الاسهم وتقديم الطلب على الوجه المبين بالفقرة (ب) من المادة (٢١٥) من هذه اللائحة .

وإذا لم يتم مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب مستوفى ، كان للطالبين أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التى تتولى توجيه الدعوة .

#### مادة ٢٢٧ — اختصاصات الجمعية العامة غير العادية :

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة ، بمراعاة الا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على التعديل جميع المساهمين ، ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم لاساسية التى يستمد بها بصفته شريكا .

وتتظر الجمعية العامة غير العادية — بصفة خاصة — التعديلات الآتية فى نظام الشركة :

- ١ — زيادة رأس المال المرخص به .
- ٢ — الموافقة على زيادة رأس المال بأسهم ممتازة ، بشرط أن يرخص بذلك النظام ابتداء .
- ٣ — اضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلية ، ولا يجوز تغيير الغرض الاصلى الا لاسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون بناء على اقتراح توافق عليه الجمعية العامة غير العادية .
- ٤ — تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأنواع الاسهم .
- ٥ — اطالة أمد الشركة أو تقصيره ، أو حلها قبل موعدها ، أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة اجباريا ، أو ادماج الشركة .
- ٦ — تغيير الشكل القانونى لشركة التوصية بالاسهم .

كما تجتمع الجمعية العامة غير العادية - بناء على دعوة مجلس الإدارة - للنظر في حل الشركة أو استمرارها ، إذا بلغت خسائر الشركة في سنة مالية واحدة أو أكثر نصف رأس المال المصدر .

مادة ٢٢٨ - المستندات التي توضع تحت تصرف المساهمين :

يضع مجلس الإدارة أو لـ شريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص - بمركز الشركة - قبل انعقاد الجمعية العامة غير العادية بخمسة عشر يوما على الأقل ما يأتي :

١ - بيان المسائل المعروضة على الجمعية ، وهي مشروعات القرارات المطلوب اتخاذها .

على انه اذا طلب المساهمون الحائزون على النسبة المقررة قانونا ادراج بعض المسائل في جدول الاعمال تعين وضع بيان تلك المسائل ومشروعات القرارات المتعلقة بها تحت تصرف المساهمين قبل سبعة ايام على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية .

٢ - تقرير مراقب الحسابات عن المسائل المعروضة على الجمعية .

ويكون لاصحاب الاسهم والسندات وحصص التأسيس الاطلاع على المستندات والاوراق المشار اليها في المواعيد المحددة بمقر الشركة ، سواء بانفسهم أو من ينوب عنهم قانونا ، ويجوز لهم الحصول على نسخ من تلك المستندات بعد أداء مبلغ لا يزيد على عشرة قروش عن كل صفحة .

مادة ٢٢٩ - نصاب صحة الاجتماع :

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون أو أصحاب حصص رأس مال يمثلون نصف رأس المال على الأقل ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول وجهت الدعوة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول . ويعتبر



الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل .

ونصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الاسهم وحصص رأس المال المثلة في الاجتماع . ولا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه : أو حل الشركة قبل الميعاد : أو تغيير الغرض الأصلي أو ادماجها ، فيشترط لصحة القرار في هذه الاحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الاسهم وحصص رأس المال المثلة في الاجتماع .

#### مادة ٢٢٠ — طريقة التصويت :

يكون ابداء الاصوات في الجمعية العامة بالطريقة التي يعينها النظام ، فاذا لم يحدد النظام ذلك تم بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الادارة أو عزلهم أو باقسامه دعوى المسؤولية عليهم : أو اذا طُلب ذلك رئيس مجلس الادارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال ، أو عدد من المساهمين أو اصحاب حصص رأس المال . يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل .

#### مادة ٢٢١ — حظر تصويت أعضاء مجلس الادارة في مسائل معينة :

لا يجوز لأعضاء مجلس الادارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو ابراء ذمتهم واخلاء مسؤوليتهم عن الادارة ، ولا تحسب الاصوات الخاصة بالاسهم التي يحوزونها في نصاب التصويت .

٤ - حكم خاص بالجمعيات العامة

لشركات التوصية بالأسهم

مادة ٢٢٢ - تسرى على الجمعيات العامة لشركات التوصية بالأسهم الأحكام الخاصة بالجمعيات العامة وذلك مع مراعاة ما يأتي :

( أ ) لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين ان تباشر أو ان تقر الأعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير ، أو أى عمل من أعمال الإدارة الخارجية للشركة .

( ب ) لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل عقد الشركة الا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين ، ما لم ينص عقد الشركة بغير ذلك .

( ج ) تتوب الجمعية العامة عن المساهمين في مواجهة المديرين .

( ثانيا )

مجلس ادارة الشركات المساهمة

مادة ٢٢٣ - كيفية حساب مدة العضوية :

تُحسب مدة العضوية في مجلس الادارة المنصوص عليها في المادة (٧٧) من القانون من تاريخ قيد الشركة في السجل التجارى أو تاريخ صدور قرار الجمعية العامة باختيار أعضاء المجلس - بحسب الاحوال - الى تاريخ انتهاء أعمال أول جمعية عامة تعقد للظفر في الميزانية وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية التى تقع فيها نهاية مدة العضوية .

مادة ٢٢٤ - جواز تجديد العضوية لمن انتهت مدته :

يجوز تجديد عضوية مجلس الادارة الذى انتهت مدته ، لمدة أو مدد أخرى ، ما لم ينص النظام على غير ذلك .

ويعتبر تجديد العضوية بمثابة تعيين جديد تسرى عليه كافة الاحكام والشروط التي تسرى على التعيين لأول مرة - بما في ذلك اعادة حساب قيمة أسهم ضمان العضوية .

مادة ٢٢٥ - لا يجوز خلال فترة العضوية أن يسند الى عضو مجلس الادارة أية وظيفة من وظائف الشركة أو أى عمل دائم أو مؤقت بها .

مادة ٢٢٦ - جواز عضوية الشخص الاعتبارى فى مجلس الادارة :  
يجوز أن يكون الشخص الاعتبارى عضواً بمجلس الادارة ، على أن يحدد فور تعيينه ممثلاً له فى مجلس الادارة من الاشخاص الطبيعيين ، تتوافر فيه كافة الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الادارة ويلتزم بالالتزامات التى يلتزمون بها - ويدون اخلاصاً بمسئولية الشخص الاعتبارى عن أعمال ممثله فى مجلس الادارة ، يكون الممثل مسئولاً عن تلك الاعمال .

مادة ٢٢٧ - تحديد الجهة المختصة بتعيين ممثل الشخص الاعتبارى فى عضوية مجلس الادارة :

تقوم الجهة أو الاشخاص الذين يتولون ادارة الشخص الاعتبارى سواء كان شركة مساهمة أو شركة توصية بالاسهم أو شركة ذات مسئولية محدودة أو تضامن ، أو توصية بسيطة ، تعيين من يمثله فى مجلس ادارة شركة المساهمة التى يساهم فيها ، ما لم يقض النظام بغير ذلك .

ولا تخل الاحكام المتقدمة بالقواعد المنظمة لاختيار ممثلى شركات القطاع العام و الاشخاص الاعتبارية العامة فى عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى يساهمون فيها .

لا يجوز للشخص الاعتبارى ان يغير ممثله من جلسة الى أخرى إلا اذا رأى أن يستبدل به ممثلاً آخر طبقاً لاحكام المادة التالية .



على أنه يجوز للشخص الاعتباري في حالة وجود مانع لدى ممثله أو غيابه أن ينيب عنه غيره في حضور هذه الجلسة .

#### مادة ٢٣٨ — مدة عضوية ممثل الشخص :

يتم تعيين ممثل للشخص الاعتباري في مجلس الإدارة لمدة عضوية من ممثله ، فإذا جددت عضوية الشخص الاعتباري في مجلس الإدارة وجب أن يعين ممثله عن كل مدة تتجدد عضويته عنها .

ويجوز للشخص الاعتباري أن يعزل ممثله في مجلس الإدارة في أى وقت ، على أن يخطر الشركة بذلك بكتاب موصى عليه يحدد فيه من يخلفه ، ويكمل الممثل الجديد مدة سلفه .

#### مادة ٢٣٩ — تحديد ممثل الشخص الاعتباري في الجمعية العامة :

لا يجوز أن ينوب ممثل الشخص الاعتباري بمجلس الإدارة عن ذلك الشخص في حضور الجمعية العامة ويعين الشخص الاعتباري ممثله في الجمعية العامة طبقاً للمواد السابقة . وتسرى بشأنه الأحكام المبينة بها .

#### مادة ٢٤٠ — الاعضاء الاحتياطيون في مجلس الإدارة :

يجوز أن يتضمن نظام الشركة أوضاع تعيين أعضاء احتياطيين بمجلس الإدارة يحلون محل من يتغيب من الاعضاء الاصليين دون عذر يقبله المجلس .

#### مادة ٢٤١ — قيمة أسهم ضمان العضوية :

مع مراعاة حكم المادة (٩١) من القانون يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة آلاف جنيه أو القيمة التي يحددها نظام الشركة أيهما أكبر .

ويرجع في تحديد قيمة أسهم الضمان الى الاسعار التي يجري



التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية . أو إلى قيمة الاسهم الاسمية  
أن لم تكن أسهم الشركة قد قيدت في هذه البورصة .

مادة ٢٤٢ - عدم تأثير أسهم ضمان العضوية بما يطرأ من تغير في  
قيمتها :

متى أودعت أسهم ضمان العضوية مقدرة على النحو الوارد بهذه  
اللائحة ، فإنها لا تتأثر بما يطرأ على قيمتها - بعد ذلك - من تغير طوال  
مدة عضوية مجلس الإدارة ، ولا يجوز رد شيء منها أو المطالبة بتكاملتها  
إذا زادت قيمتها أو انخفضت عن القدر المحدد .

مادة ٢٤٣ - الافراج عن أسهم ضمان العضوية :  
لا يجوز الافراج عن أسهم ضمان العضوية الا اذا انتهت مدة  
وكالة العضو ، وتم التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن  
آخر سنة مالية قام فيها بأعماله ، وأبراء ذمته .

مادة ٢٤٤ - حالة نقص عدد الاعضاء عن الحد الأدنى :  
إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الوفاة أو الاستقالة :  
عن ثلاثة أعضاء ، فلا تصح اجتماعات المجلس أو قراراته ، ويجب على  
الاعضاء الباقين أو مدير عام الشركة أو مراقب الحسابات أن يبلغ الإدارة  
العامة للشركات لدعوة الجمعية العامة للانعقاد والنظر في تعيين خلف لمن  
انتهت عضويته من الاعضاء .

مادة ٢٤٥ - نصاب صحيحة اجتماعات مجلس الإدارة ونصاب صحة  
القرارات :

لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً الا اذا حضره نصف عدد  
أعضائه على الأقل ، بما فيهم الرئيس بشرط الا يقل عدد الاعضاء الحاضرين  
عن ثلاثة أو العدد الذي يشترطه النظام أيهما أكبر ، وتصدر قرارات  
المجلس بأغلبية الاعضاء الحاضرين ما لم يشترط النظام أغلبية خاصة .

ويجب على أعضاء المجلس ومن يدعون إلى حضور جلساته المحافظة على سرية البيانات والمعلومات التي يطمونها عن طريق مشاركتهم في أعمال المجلس ، متى كانت سرية بطبيعتها أو ينبههم إلى ذلك رئيس المجلس .

#### مادة ٢٤٦ - تعيين رئيس لمجلس الإدارة :

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا ، كما يجوز له أن يعين نائبا للرئيس يحل محل الرئيس حال غيابه ، ويكون التعيين في منصب رئيس المجلس أو نائب الرئيس لمدة لا تتجاوز مدة عضويته بالمجلس . ويجوز تجديد التعيين في تلك المناصب ، كما يجوز للمجلس أن ينحى أيهما عن منصبه في أي وقت .

#### مادة ٢٤٧ - تعيين مدير عام للشركة واختصاصاته :

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرا عاما للشركة بعد أخذ رأى العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة إذا كان يقوم بأعمال الإدارة الفعلية ، ويشترط أن يكون شخصا طبيعيا من غير أعضاء مجلس الإدارة . ويتولى المدير العام رئاسة الجهاز التنفيذي للشركة ويكون مسئولا أمام العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة بحسب الأحوال ، ويجوز أن يدعى لحضور جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له صوت محدود ويخدد مجلس الإدارة - بناء على اقتراح العضو المنتدب أو رئيس المجلس بحسب الأحوال - ما يتم تفويضه من اختصاصات للمدير العام .

#### مادة ٢٤٨ - أحوال تنحية المدير العام :

مع مراعاة أحكام قانون العمل يجوز تنحية المدير العام في أي وقت بقرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة أن كان يتولى الإدارة الفعلية ، وفي حالة وفاة أو استقالة أو تنحية العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة بحسب الأحوال يستمر المدير العام في مباشرة عمله إلى أن يتم تعيين من يحل محل العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة .

### مادة ٢٤٩ - تدوين محاضر مجلس الإدارة :

يجب أن تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في دفتر خاص يوقع عليه من رئيس المجلس وأمين السر - وتسرى على هذا الدفتر الشروط والأوضاع الخاصة بدفاتر الجمعية العامة والمنصوص عليها بالمادة (٧٥) من القانون .

ويجب أن يحفظ هذا الدفتر في مركز الشركة الرئيسي ، ويثبت في محضر كل جلسة أسماء من حضر ومن لم يحضر من أعضاء المجلس ، مع بيان اعدار من لم يحضر في حالة وجودها ، كما يثبت فيه أسماء الأشخاص من غير أعضاء المجلس الذي يتطلب النظام حضورهم ، مع بيان حضورهم أو غيابهم ، كذلك أسماء جميع من حضر - من غير الأعضاء - الجلسة كلها أو جزء منها .

كما يثبت بالمحضر خلاصة وافية لجميع مناقشات المجلس ، وبكل ما يحدث أثناء الاجتماع ، وكل ما يطلب الأعضاء اثباته في المحضر .

### مادة ٢٥٠ - تضمن نظام شركة المساهمة إحدى طريق اشتراك العاملين في الإدارة :

يجب أن يتضمن النظام الأساسي لشركات المساهمة التي تنشأ بعد العمل بالقانون النص على مشاركة العاملين في إدارة الشركة بإحدى الطرق المبينة في المواد من ٢٥١ إلى ٢٥٦ .

### مادة ٢٥١ - الطريقة الأولى : اشترك العاملين في مجلس الإدارة وشروطه :

يجوز أن يتضمن النظام أن يكون للعاملين ممثلين في مجلس الإدارة ، يحدد عددهم وطريقة اختيارهم نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :

(١) ألا يجاوز عددهم ثلث أعضاء المجلس .



( ب ) أن يكون اختيارهم عن طريق العاملين بالشركة .

( ج ) أن يتوافق في ممثلي العاملين بمجلس الإدارة الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة — فيما عدا شرط تقديم أنهم ضمان العضوية .

( د ) ألا يكون قد سبق الحكم بمجازاته تأديبا خلال العامين السابقين على الترشيح .

( هـ ) أن تكون مدة العضوية بالمجلس هي ذات المدة المقررة لأعضاء المجلس الممثلين لرأس المال .

وتحدد الجمعية العامة مكافآت ممثلي العاملين عن عضويتهم في مجلس الإدارة ، كما يشملهم قرار الجمعية العامة بعزل المجلس في حالة صدوره .

مادة ٢٥٢ — الطريقة الثانية : اشتراك العاملين في الإدارة على أساس تملكهم لأسهم العمل :

يجوز أن يتضمن نظام الشركة النص على تنظيم لمشاركة العاملين في الإدارة والأرباح وذلك على أساس انشاء أسهم للعمل تكون مملوكة لمجموع العاملين بالشركة ، بالشروط الآتية :

( أ ) أن يكون العاملون بالشركة جمعية خاصة طبقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة يشترك فيها العاملون الذين مضى على خدمتهم أكثر من سنة — ويفقد العاملون عضويتهم في هذه الجمعية بمجرد انتهاء عقود عملهم — ولا يكون لهم من حقوق في هذه الحالة سوى الأرباح عن المدة السابقة على انتهاء عقودهم .

ويتضمن نظام الجمعية الخاصة شروط العضوية فيها ، وكيفية توزيع الأرباح على أعضائها كما يؤول إليها نصيب ممثلها من العاملين في مقابل عضويتهم بمجلس إدارة الشركة .



( ب ) تختار الجمعيات الخاصة بالعاملين — ممثلين لها بالجمعية العامة للشركة ومجلس ادارة الشركة وذلك في الحدود المنصوص عليها في نظام الشركة .

( ج ) تؤول الى الجمعيات الخاصة بالعاملين نصيبهم في الارباح طبقا لاحكام المادة ١٩٦ من هذه اللائحة وتتولى هذه الجمعيات توزيع ما يؤول اليها من الارباح على العاملين طبقا لما هو وارد بنظام الشركة .

( د ) تنتهى الجمعية بنهاية الشركة .

وتصدر أسهم العمل دون قيمة ولا يجوز تداولها ، ولا تدخل في تكوين رأس المال . وتقرر لصالح العاملين دون مقابل على النحو الوارد بنظام الشركة .

مادة ٢٥٣ — الطريقة الثالثة : مشاركة العاملين في الادارة عن طريق لجنة ادارية معاونة :

يجوز أن يتضمن النظام النص على تشكيل لجنة ادارية معاونة بقرار من مجلس الادارة من ممثلين عن العاملين .

وتختص اللجنة بدراسة كافة الموضوعات الخاصة بدراسة برامج العمال بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة ، وكذلك على ما يتعلق بشئون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الاجور والمرتبات فضلا عن الموضوعات الاخرى التي تحال اليها من مجلس الادارة أو العضو المنتدب وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراساتها الى مجلس الادارة .

ويحضر رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الادارة ويكون له صوت محدود في المداولات .

**مادة ٢٥٤ - رئيس اللجنة ، ومن له حق حضور جلساتها :**

تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا ، وفي حالة غيابه تعين العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتدب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة وعدد من المديرين المسؤولين بالشركة يختارهم مجلس الإدارة دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

**مادة ٢٥٥ - قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة ، واجتماعاتها :**

يضع مجلس الإدارة قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الادارية المعاونة وهذه العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافآت أعضائها .  
وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلث عدد الاعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس .

**مادة ٢٥٦ - التقرير السنوي للجنة :**

تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة ، توضح فيه الموضوعات التي أجهلت اليها وما أوصت به في شأنها ، واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس ، والتي يؤدي الأخذ بها الى مصلحة الشركة .

(ثالثاً) **الشريك أو الشركاء المديرون ومجلس المراقبة**  
**في شركات التوصية بالأسهم**  
**١ - الشريك أو الشركاء المديرون**

**مادة ٢٥٧ -** تضمن عقد تأسيس الشركة اسم الشريك أو الشركاء المديرين :

يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة اسم الشريك أو أسماء الشركاء المتضامنين الذين يعهد اليهم بإدارة الشركة ، كما يحدد العقد السلطات والاختصاصات المنوطة بالشريك أو الشركاء المديرين ومع مراعاة نصوص العقد يكون لهم أوسع السلطات في التصرف والإدارة ، فيما عدا المسائل التي ينص العقد على أنها من اختصاص الجمعية العامة للشركة .

وإذا تعدد الشركاء المديرون ، فيكون لكل منهم على انفراد التصرف باسم الشركة ولا يحتج على الغير باعتراض أحد المديرين على تصرف صادر من مدير آخر ما لم يثبت علم الغير بهذا الاعتراض قبل إبرام التصرف .

ويجوز للشريك أو الشركاء المديرين الاستعانة بمن يرون من الفنيين والإداريين ، وتفويضهم في بعض اختصاصاتهم ، على أن يكون المدير مسؤولاً شخصياً عن أعمال هؤلاء معاوني ، ولا تثبت لهم صفة المدير .

**مادة ٢٥٨ -** التزامات الشريك أو الشركاء المديرين :

يلتزم الشريك أو الشركاء المديرون بكافة الالتزامات المقررة بموجب نصوص القانون على عاتق أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة فيما عدا ما تنص عليه المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ من القانون ، ويكون حكمهم من حيث المسؤولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة .



### مادة ٢٥٩ - حكم وفاة أحد الشركاء المديرين :

إذا توفي أحد الشركاء المديرين ، وكان نظام الشركة ينص على عدم انتهاء الشركة بوفاة أحد الشركاء المتضامنين ، اتبع ما ينص عليه النظام لتعيين مدير جديد للشركة .

فإذا لم ينص النظام على طريقة لتعيين المدير في حالة الوفاة : عين مجلس المراقبة مديرا مؤقتا للشركة يقوم بدعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تعيينه لتتولى تعيين أحد الشركاء المتضامنين خلفا لمن حلت وظيفته ولا يجوز تعيين أحد الشركاء المتضامنين مديرا إلا بموافقة باقى الشركاء المتضامنين مالم ينص النظام على غير ذلك .

وتتبع الأحكام السابقة في حالة استقالة أحد الشركاء المديرين .

### ٢ - مجلس المراقبة

#### مادة ٢٦٠ - تشكيل مجلس المراقبة وشروط عضويته :

يكون لكل شركة توصية بالاسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل تنتخبهم الجمعية العامة العادية من بين المساهمين أو من غيرهم ما لم يكن قد تم تعيينهم بموجب عقد تأسيس الشركة .

ولا يجوز أن يكون أعضاء مجلس المراقبة من بين الشركاء المديرين .

ويجوز للجمعية العامة عزل أعضاء مجلس المراقبة الذين عينتهم .

#### مادة ٢٦١ - اختصاصات مجلس المراقبة :

يتولى مجلس المراقبة الاشراف الدائم على أعمال المديرين ، والمجلس أن يطلب الى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن ادارتهم ، ويكون له في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن



يقوم بجرد الصندوق والاوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ، ويجب على المديرين أن يوفروا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة وأوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات .

ولمجلس المراقبة أن يبدى الرأى فى المسائل التى يعرضها عليه مديرو الشركة ، وله أن يأذن باجراء التصرفات التى يتطلب عقد الشركة أذنه فيها .

ويقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها السنوى لنظر الميزانية وحساب الارباح والخسائر تقريراً بملاحظاته على ادارة الشركة .

ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع .

#### مادة ٣٦٢ — مدى مسئولية أعضاء مجلس المراقبة :

لا يكون أعضاء مجلس المراقبة مسئولين عن أعمال ادارة الشركة ومع ذلك يجوز الرجوع عليهم مدنيا اذا علموا بوقوع مخالفات فى ادارة الشركة ولم يبلغوا بها الجمعية العامة للمساهمين فى أول اجتماع لها ، أو ارتكبوا أخطاء فى تنفيذ المهام المنوطة بهم بموجب القانون أو عقد الشركة .

مادة ٦٦٣ — يسرى فى شأن انعقاد مجلس المراقبة وتدوين محاضر جلساته القواعد والاحكام المتعلقة بمجلس الادارة .

### الفرع الثالث

#### مراقبو الحسابات

#### مادة ٣٦٤ — تعيين مراقبي الحسابات :

يعين مراقبو الحسابات ، ويباشرون مهامهم طبقاً للمواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من القانون ، ومع مراعاة الاحكام التالية :

## مادة ٢٦٥ - تعدد مراقبي الحسابات :

في حالة تعدد مراقبي الحسابات ، فيجوز لكل منهم أن يقوم بالاطلاع على دفاتر الشركة وطلب البيانات والايضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات على انفراد ومع ذلك يجب أن يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريراً موحداً ، وفي حالة الاختلاف فيما بينهم ، يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهم .

## مادة ٢٦٦ - القرارات الصادرة دون الرجوع لمراقب الحسابات :

في حالة ما اذا تطلب القانون أو اللائحة أو النظام أن يصدر قرار من الجهة المختصة بالشركة بناء على تقرير مراقب الحسابات أو أن يحضر المراقب الجلسة التي اتخذ فيها القرار فإذا تم اتخاذ القرار دون مراعاة ذلك ، كان القرار مخالفاً للقانون ، ما لم تقره الجهة مصدرة القرار بعد تقديم التقرير من المراقب أو حضوره بحسب الأحوال .

## مادة ٢٦٧ - القواعد التي تتم المراجعة طبقاً لها :

يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بمراجعة حسابات الشركة أثناء السنة المالية طبقاً للأصول المرعية ، وعليه بصفة خاصة مراعاة المبادئ المبينة بالملحق رقم (٣) بهذه اللائحة .

## مادة ٢٦٨ - الاخطارات التي يلتزم بها مراقب الحسابات :

يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بمراجعة حسابات الشركة أو الشركاء المديرين أو مجلس المراقبة - بحسب الأحوال - بما يتضح له أثناء السنة المالية مما يأتي :

- ١ - ما قام به من فحوص للمستندات وتحقيق الموجودات الشركة والتزاماتها أو اختبارات للنظام المحاسبي للشركة أو غيره .
- ٢ - بيان أوجه التمييز في الميزانية أو حساب الأرباح والخسائر

أو قائمة الجرد التي يرى المراقب الأخذ بها والاسباب التي تدعوه الى اقتراح هذا التعديل .

٣ - أوجه المخالفة أو عدم الصحة التي اكتشفها المراقب في نظم الشركة أو ادارتها .

٤ - النتائج التي تترتب على الملاحظات أو التعديلات المبينة فيما سبق على ميزانية السنة المالية موضوع المراقبة وحساباتها ، مع مقارنة ذلك بميزانية السنة التي تسبقها وحساباتها .

مادة ٣٦٩ - كيفية دعوة مراقب الحسابات لحضور الجمعية العامة :  
يدعى مراقب الحسابات لحضور الجمعيات العامة للشركة في ذات المواعيد التي يدعى بها المساهمون ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٣٧٠ - حضور المراقب جلسات مجلس الإدارة :  
يدعى مراقب الحسابات لحضور جلسات مجلس الإدارة أو الجلسة التي يعقدها مدير شركة التوصية بالاسهم التي تنتظر فيها حسابات الشركة ، أو أية جلسة أخرى يقرر المجلس دعوته الى حضورها لاستطلاع رأيه فيما يدخل في اختصاصاته من أمور .

وتتم دعوة مراقب الحسابات بذات الاوضاع والمواعيد التي يتم بها دعوة أعضاء مجلس الإدارة .

## الفصل الثاني

### الشركة ذات المسؤولية المحدودة

#### الفرع الاول

#### الهيكل المسالي

مادة ٣٧١ - لا يجوز أن يقل الحد الأدنى لرأس مال الشركة ذات



المسئولية المحدودة عن خمسين ألف جنيه تقسم الى حصص لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه تدفع بالكامل .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على شركات ذات المسئولية المحدودة القائمة في تاريخ العمل بالقانون ، وكذلك الشركات السابق الموافقة على انشائها من مجلس ادارة هيئة الاستثمار قبل ذلك التاريخ .

مادة ٢٧٢ - عدم جواز اصدار أوراق مالية :

لا يجوز أن تكون حصص رأس المال في الشركة ذات المسئولية المحدودة في شكل أوراق مالية قابلة للتداول ، كما لا يجوز لهذه الشركة أن تصدر أي نوع من أنواع الاوراق المالية .

مادة ٢٧٣ - تداول الحصص بين الشركاء :

يجوز للشركاء فيما بينهم أن يتداولوا حصصهم في الشركة - كلها أو بعضها دون أن يكون لباقي الشركاء الحق في استرداد هذه الحصص ، ما لم يجر العقد حق الاسترداد ، فتطبق أحكام الاسترداد الواردة بالمادتين ١١٨ و ١١٩ من القانون .

مادة ٢٧٤ - بيع الحصص الى الغير :

يجب على كل شريك يرغب في بيع حصته الى الغير ، ان يبلغ مديري الشركة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بعزمه على البيع وبالثمن والشروط التي يتم بها البيع .

وعلى المديرين عقد اجتماع لجماعة الشركاء خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بالرغبة في البيع للنظر في شأن استعمال حقوقهم في الاسترداد - ويجوز الاكتفاء بالحصول على موافقة كتابية من جميع الشركاء دون اجتماع وذلك على البيع للغير باسترداد الحصة المبعة بذات الشروط المعروضة ويبلغ ما ينتهي اليه جماعة الشركاء الى الشريك الراغب



بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهر من تاريخ ابلاغ  
للشركة بعزمه على البيع .

#### مادة ٢٧٥ - سجل الشركاء :

يعد بمركز الشركة سجل للشركاء ، يتضمن ما يأتى :

- ( أ ) أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحل اقامتهم ومهنتهم .
- ( ب ) عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .
- ( ج ) التنازل عن الحصص أو انتقال ملكيتها مع بيان تاريخ توقيع التنازل والتنازل اليه فى حالة التصرف بين الاحياء ، وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصة فى حالة الانتقال بسبب الموت .

ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة الى الشركة أو الغير الا من تاريخ قيده فى سجل الشركة .

وعلى الشركة أن تنفذ طلبات التنازل المستوفاة للشروط أو اثبات الانتقال بالارث أو الوصية فور تقديمها اليها : على أن يخبر صاحب الشأن بذلك بكتاب موصى بعلم الوصول خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب اليها .

#### مادة ٢٧٦ - زيادة رأس المال أو تخفيضه :

لا يجوز زيادة رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة أو تخفيضه إلا بقرار من جماعة الشركاء بالأغلبية العديدة للشركاء . الحائزة على ثلاثة أرباع رأس المال . ويبين عقد الشركة ما يتفق عليه الشركاء على خلاف ذلك .

وتتم الزيادة أو التخفيض بناء على اقتراح مديرى الشركة : ويجب أن يرفق بالاقتراح تقرير من مراقب الحسابات حول الاسباب التى تدعو الى ذلك .

ولا يجوز تخفيض رأس المال الى أقل من الحد المبين بالمادة (٢٧١) من هذه اللائحة .

#### مادة ٢٧٧ — صورة زيادة رأس المال نقدا :

يجوز أن تتم الزيادة النقدية في رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة في شكل حصص جديدة يكتب فيها أصحاب الحصص الأصليين كل بنسبة حصته أو شركاء جدد توافق عليهم جماعة الشركاء بالاغلبية المبينة بالمادة السابقة بشرط ألا يتعدى عدد الشركاء جميعا خمسين شريكا — كما يجوز أن تتحقق الزيادة في رأس المال بزيادة قيمة الحصص القائمة بالشركة بمبالغ متساوية .

#### مادة ٢٧٨ — الاكتتاب في زيادة رأس المال ، وصرف مبلغ الزيادة :

يجب أن يتم الاكتتاب في الزيادة النقدية لرأس المال بالكامل وايداع قيمتها في حساب يفتح لذلك في أحد البنوك المرخص لها بذلك على ذمة المكتتبين ، وعلى المديرين أن يعدلوا بيانات رأس مال الشركة في السجل التجارى بعد ابلاغ الادارة العامة للشركات بذلك فور تمام الاكتتاب في لزيادة مرفقا به قرار جماعة الشركاء بتقرير الزيادة وشهادة من البنك الذى تم فيه الايداع طبقا للاوضاع المنصوص عليها في المادة (١٠٩) من هذه اللائحة ، ولا يجوز صرف أية مبالغ من قيمة ما اكتتب فيه الا بعد تقديم شهادة من السجل التجارى بما يفيد زيادة رأس المال .

#### مادة ٢٧٩ — زيادة رأس المال بحصة عينية :

يجوز زيادة رأس مال الشركة بحصة عينية يقدمها أحد الشركاء أو الغير بشرط موافقة جماعة الشركاء بالنسبة المقررة لتعديل عقد الشركة ، ويتم تقييم الحصة العينية طبقا للمادة ٦٩ من هذه اللائحة .

## مادة ٢٨٠ — تنفيذ تخفيض رأس المال :

يجب على المديرين فور صدور قرار جماعة الشركاء بتخفيض رأس المال ، أن يبادروا إلى طلب تعديل بيانات السجل التجارى بما يفيد التخفيض الذى تم ، ويجب أن يرفقوا بطلبهم صورة من قرار جماعة الشركاء بتخفيض رأس المال .

## الفرع الثانى

## إدارة الشركة

## مادة ٢٨١ — لشروط الواجب توافرها فى المديرين :

يجب أن تتوافر فى مديرى الشركة الشروط المبينة بالمادة (٨٩) من القانون ، وأن يكون أحدهم على الأقل مصرى الجنسية .

## مادة ٢٨٢ — عزل المديرين بقرار من المحكمة :

يجوز لأى من الشركاء أن يطلب من المحكمة المختصة عزل مدير الشركة ، وذلك لأسباب قوية تبرر عزلهم .

## مادة ٢٨٣ — مجلس الرقابة :

يسرى فى شأن انعقاد مجلس الرقابة وتدوين محاضر جلساته ما يسرى على مجلس الإدارة فى شركات المساهمة .

## مادة ٢٨٤ — الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتقارير عن أعمال الشركة :

يعد المديرون قائمة الجرد والميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، وتقاريراً عن أعمال الشركة فى السنة المالية المنتهية ، ويجب أن تعقد جماعة الشركاء اجتماعاً فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للنظر فى ذلك .

ويجب ان يتم اخطار الشركاء بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بصورة من المستندات السابقة وتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع جماعة الشركاء بخمسة عشر يوما على الاقل ، ويجوز أن يتم تسليم صور المستندات المشار اليها الى الشريك شخصيا مقابل ايصال .

ويجوز لكل شريك اعتبارا من تاريخ اخطاره بالمستندات المشار اليها أن يوجه أسئلة مكتوبة الى مديري الشركة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويجب على المديرين أن يجيبوا عليها في اجتماع جماعة الشركاء .

#### مادة ٢٨٥ - نصيب العاملين في الارباح :

يكون للعاملين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يبلغ رأسمالها الحد الأدنى لرأسمان الشركات المساهمة التي تعمل في ذات النشاط نصيب في الارباح على الوجه المبين في المادة (١٩٦) من هذه اللائحة .

ولا يخل ذلك بنظام توزيع الارباح المطبق على الشركات ذات المسؤولية المحدودة قبل أول أبريل ١٩٨٢ اذا كان أفضل من الاحكام السابقة .

#### مادة ٢٨٦ - الجمعية العامة للشركاء :

تصدر قرارات الشركاء في اجتماع يدعى اليه طبقا للاوضاع المقررة بالنسبة للجمعيات العامة للشركات المساهمة - ويجب أن يحضره أحد المديرين على الاقل ومراقب الحسابات .

وفيما عدا المسائل المنصوص عليها بالمادة (١٢٧) من القانون ، يجوز أن ينص عقد الشركة على صدور قرارات الشركاء أو بعضهم بطريق الموافقة المكتوبة دون اجتماع .



### مادة ٢٨٧ — الاغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات :

تصدر قرارات الشركاء في جمعية عامة بأغلبية الاصوات . ما لم ينص القانون أو العقد على غير ذلك .

### الباب الثالث

### الاندماج وتغيير شكل الشركة

### الفصل الأول

### الاندماج

### مادة ٢٨٨ — صورة الاندماج :

يجوز أن تندمج وحدة أو أكثر من الشركات المبنية فيما يلي في شركات مساهمة مصرية قائمة ، أو أن تندمج أكثر من شركة منها لتكون شركة مساهمة مصرية جديدة .

( أ ) شركات المساهمة .

( ب ) شركات التوصية بالاسهم .

( ج ) الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

( د ) شركات التضامن .

( هـ ) شركات التوصية البسيطة .

كما يجوز لأي من هذه الشركات — سواء كانت مصرية أو أجنبية أن تساهم في شركة مساهمة مصرية قائمة أو جديدة بقيمة أي فرع أو وكالة أو منشأة مملوكة لها . ويعتبر الفرع أو الوكالة أو المنشأة في حكم الشركات المندمجة فيما يتعلق بتطبيق أحكام الاندماج .

ويجوز أن يتم الاندماج . حتى ولو كانت الشركة المندمجة في مرحلة التصفية .

بشرط موافقة الهيئات المختصة في هذه الشركة على إلغاء التصفية .

## مادة ٢٨٩ - مشروع عقد الاندماج :

يعد مشروع عقد الاندماج مجلس الادارة أو المديرين أو من له حق الادارة من الشركاء بحسب الاحوال في كل من الشركات الداخلة في الاندماج ، ويجب أن يتضمن مشروع العقد ما يأتي :

( أ ) دواعى الاندماج وأغراضه والشروط التى يتم بناء عليها .  
( ب ) التاريخ الذى يتخذ أساسا لحساب أصول وخصوم الشركات المندمجة .

( ج ) التقدير المبدئى لقيمة أصول وخصوم الشركات المندمجة ، مع مراعاة القيمة الفعلية للأصول .

( د ) كيفية تحديد حقوق كل من المساهمين أو الشركاء فى الشركة الجديدة ، أو فى كل من الشركة أو الشركات المندمجة والشركة الدامجة .

ويجب أن يرفق بمشروع العقد تقرير بالأسس التى تم بناء عليها التقدير المبدئى للأصول والخصوم المشار إليها ، ويتضح منه أسباب تحديد حقوق المساهمين والشركاء بعد الاندماج على الوجه الوارد بمشروع العقد .

## مادة ٢٩٠ - تقييم أصول وخصوم الشركات الراغبة فى الاندماج :

يتم التحقق مما إذا كانت الأصول والخصوم بالشركات الراغبة فى الاندماج قد قدرت فى مشروع عقد الاندماج تقديرا صحيحا ، بتقديم طاب الى الهيئة العامة لسوق المال يتم نظره طبقا للمادتين (٢٦) و (٢٧) من هذه اللائحة .

## مادة ٢٩١ - تقرير مراقبى الحسابات عن مشروع العقد :

يجب على مجلس الادارة أو المديرين أو من له حق الادارة من الشركاء بحسب الاحوال : أن يحيل الى مراقب الحسابات المختص فى كل

شركة مندمجة - في حالة وجوده مشروع عقد الاندماج وملحقاته والتقدير الذي أجرته اللجنة المختصة لاصول وخصوم الشركات المندمجة، وذلك قبل الموعد المقرر لاجتماع جمعيات المساهمين أو الشركاء للنظر في عقد الاندماج يستين يوما على الاقل .

ويعد المراقب المختص تقريراً عن الاسلوب الذي يتم به الاندماج ويتضمن بصفة خاصة - تقديره للمقابل الذي تحصل عليه الشركة المندمجة . ويجب أن يوضع تحت تصرف مراقبي الحسابات كافة الاوراق والمستندات اللازمة لاداء مهمته .

ويجب أن يكون تقرير مراقبي الحسابات معداً ومودعاً بمركز كل شركة قبل اجتماع الجمعية العامة غير العادية أو جماعة الشركاء للنظر في مشروع عقد الاندماج بخمسة عشر يوماً على الاقل - ويجوز لكل مساهم أو شريك الحصول على نسخة منه .

#### مادة ٢٩٢ - الاختصاص بالموافقة على عقد الاندماج :

يختص بالموافقة على عقد الاندماج الجمعيات العامة غير العادية في شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . وذلك بالاغلبية اللازمة لتعديل نظام الشركة أو عقد تأسيسها بحسب الاحوال .

كما يختص بالموافقة على عقد الاندماج في شركات التضامن والتوصية البسيطة جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال مالم يشترط عقد الشركة أغلبية تزيد على ذلك .

ويتعين أن تصح الموافقة على العقد عن الجمعيات العامة غير العادية أو جماعة الشركاء في كل من الشركات المندمجة والمندمجة .



مادة ٢٩٣ - اشتراط جماع المساهمين أو الشركاء في حالة زيادة التزاماتهم :

إذا كان يترتب على الاندماج زيادة التزامات المساهمين أو الشركاء في واحدة أو أكثر من الشركات المندمجة ، وجب أن يتم الموافقة على عقد الاندماج باجماع المساهمين أو الشركاء الذين يزيد الاندماج من التزاماتهم .

مادة ٢٩٤ - اجراءات الاندماج :

إذا كان ينتج عن الاندماج انشاء شركة مساهمة جديدة ، وجب اتباع اجراءات التأسيس مع مراعاة ما ينص عليه هذا الفصل من أحكام ، أما إذا تم الاندماج في شركة قائمة ، وجب أن يقدم عقد الاندماج مصحوبا بنظام الشركة التي يتم فيها الاندماج بعد تعديله الى اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٨) من القانون طبقا للاجراءات المنصوص عليها بالمادة (٤٤) وما بعدها من هذه اللائحة ، ومع مراعاة الاحكام الخاصة بالاندماج .

وفي جميع الاحوال يجب أن يصدر من الوزير المختص قرار بالاندماج بعد موافقة اللجنة المشار اليها .

ويتم اتباع اجراءات التأسيس في السجل التجاري والسجل المنصوص عليها في المادة (٧٥) وما بعدها من هذه اللائحة .

مادة ٢٩٥ - اعترض بعض المساهمين أو الشركاء على قرار الاندماج :

يجوز للمساهمين أو الشركاء الذين عارضوا الاندماج في الجمعية التي تدعى الموافقة على عقد الاندماج ان يطلبوا اثبات اعتراضهم بمحضر الجلسة ، كما يجوز لمن لم يحضر منهم اجتماع الجمعية بسبب عذر مقبول يمنعه من الحضور بشخصه أو توكيل غيره في الحضور ، أن يوافر الى لفظار مجلس ادارة الشركة أو مديرها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - بصفة هذا العذر وما يثبت قيامه ويشير



الى رغبته في التخرج من الشركة . وعلى مجلس الادارة أو المديرين اخطاره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول كتابه بما اذا كان عذره مقبولا بحسب القواعد انقضى وضعتها الشركة وضمنتها الدعوة الى الجمعية التي تدعى لتنظر عقبة الاندماج ، وفي حالة الخلاف بين الطرفين يرفع صاحب الشأن الامر الى القضاء للبت في مدى قيام العذر المقبول .

وفي جميع الاحوال يجب أن يقدم لشركاء أو المساهمون الراغبون في التخرج طلبا كتابيا يصل الى الشركة - سواء بالبريد المسجل أو باليد - خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد القرار الوزاري بالاندماج بالسجل التجاري ، ويوضح الطلب ما يملكونه من اسهم الشركة أو حصصها .

#### مادة ٢٩٦ - تقدير قيمة الاسهم بالحصص :

يعلن مجلس الادارة أو المديرين المساهمين أو الشركاء الذين اختاروا التخرج بالقيمة التي تقدرها الشركة لاسيهمهم وحصصهم على اساس القيمة الجارية لكافة أصولها وتخصرهم بالتاريخ الذي توضع فيه المبالغ تحت تصرفهم .

وفي حالة عدم موافقة الشريك أو المساهم على هذه القيمة ، يكون أنه أن يرفع الامر الى القضاء لتقدير قيمة حصته أو أسهمه .

#### مادة ٢٩٧ - حقوق حملة السندات :

يجوز للشركة المندمجة أن تعرض على حملة سنداتنا بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول - استرداد قيمة سنداتهم وفوائدهم حتى تاريخ السداد ، وذلك بمجرد طلبهم ذلك - وعلى حملة السندات أن يطلبوا الاسترداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ خطابهم بالاختيار المتاح لهم في هذا الشأن .

وتصبح الشركة التي يتم الاندماج فيها مدينة بقيمة هذه السندات

وفوائدها من تاريخ تمام الاندماج - فاذا لم يبد حملة سندات الشركة المندمجة - كلهم أو بعضهم رغبتهم في الاسترداد خلال المدة السابقة ، احتفظوا بالضمانات والأولويات المقررة لهم في مواجهة الشركة الدامجة وذلك في الحدود المقررة في عقد الاندماج .

#### مادة ٣٩٨ - حقوق الدائنين من غير حملة السندات :

تعتبر الشركة الدامجة المدين بالنسبة لكافة ديون الشركات المندمجة بمجرد تمام اجراءات الاندماج .

ويجوز لكل دائن نشأ حقه في مواجهة الشركة المندمجة قبل تمام اجراءات الاندماج أن يطلب من المحكمة المختصة تقرير ضمانات له في مواجهة الشركة الدامجة وذلك اذا كانت هناك اعتبارات جدية تبرر ذلك .

فاذا لم يتقرر تعجيل الوفاء بالدين أو تنشأ له ضمانات كافية ، كانت موجودات الشركة المندمجة ضامنة الوفاء بقيمة الدين وفوائده .

ولا تحول الاحكام المتقدمة دون تطبيق ما يرد في سندات إنشاء هذه الديون من شروط تقضى بتعجيلها في حالة قيام الشركة بالاندماج في غيرها .

### الفصل الثانى

#### تغير شكل الشركة

#### مادة ٣٩٩ - اجراءات تغير شكل الشركة :

يجوز تغير الشكل القانونى لشركة التوصية بالاسهم الى شركة ذات مسئولية محدودة أو العكس . كما يجوز تحويل أى من الشركتين المشار اليهما الى شركة مساهمة ، ويتم التغير بأغلبية ثلاثة أرباع الشركاء أو المساهمين في اجتماع غير عادى للجمعية العامة للشركة .

ويجب أن يوافق على التغير اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٨

من القانون وبمراعاة اجراءات وأوضاع تأسيس الشركة التي يتم التغيير اليها فيما عدا ما يلى :

- ( أ ) ابرام عقد ابتدائى للشركة .
  - ( ب ) تقييم موجودات الشركة ، ويكتفى بما جاء بدفاتر الشركة وميزانياتها من بيانات .
  - ( ج ) اجتماع المؤسسين ، على أن يتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية التي قررت تغيير شكل الشركة الموافقة على عقد تأسيسها أو نظامها واختيار مجلس الادارة الاول ومراقب الحسابات .
- وتطبق في هذه الحالة أحكام المواد من ٢٩٥ حتى ٢٩٨ من هذه اللائحة .

## الباب الرابع

### الرقابة والتفتيش (١)

#### الفصل الاول

#### الرقابة - وحقوق الاطلاع

مادة ٣٠٠ - اختصاصات الجهات الادارية المختصة الرقابية :

تقوم كل من الهيئة العامة لسوق المال والادارة العامة للشركات بمباشرة تنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية .

ويكون لهما في هذا الشأن كل في حدود اختصاصها على النصوص الموضح بهذه اللائحة بحث أية شكوى من المساهمين أو من غيرهم من أصحاب المصلحة فيها يتعلق بتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتحويل بعض العاملين بمصلحة الشركات كل في دائرة اختصاصه صفة مامورى الضبط القضائى وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ( الوقائع المصرية فى ١٤/٤/١٩٨٥ - العدد



كما يكون اكل منهما حق تعيين مندوب له لحضور الجمعيات العامة للشركات العادية وغير العادية ، ويجوز أن يتولى مندوب احدى الجهتين العمل لحسابهما معا .

ويندب رئيس كل من الجهتين المندوب الذى يحضر الجمعية العامة ويكون لمندوب الهيئة العامة لسوق المال متابعة الموضوعات المتعلقة بالميزانية وحساب الارباح والخسائر والتوزيعات والمكافآت على النحو الذى يكفل حماية المساهمين ، وذلك بالنسبة للشركات التى تطرح اسهمها أو سنداتها للاكتتاب العام .

ويكون لمندوب الادارة العامة للشركات - بصفة خاصة - التأكد من صحة النصاب القانونى للاجتماع وسلامة الاجراءات .

ولا يجوز لأى من المندوبين الادلاء برأيهما فى الجلسة أو الاحتكام لهما ، وعليهما ابداء ملاحظاتهم لكل جهة وإذا كانت هناك مخالفات قانونية تخطر الشركة بذاك وأسانيد هذه الملاحظات وذلك فى خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ انعقاد الجمعية .

ويكون للشركة اذا رأت وجها آخر أن ترد على هذه الملاحظات وفى حالة عدم اقناع الجهة الادارية بالرد ، تعرض وجهتى الخلاف على الجهة القانونية للفصل فيه ثم يتعين اتخاذ الاجراء القانونى وفقا لما يسفر عنه الرأى .

### مادة ٣٠١ - حقوق المساهمين والشركاء فى الاطلاع :

يجوز للمساهمين والشركاء الاطلاع على سجلات الشركة فيما عدا الدفتر الذى تدون فيه محاضر مجلس الادارة والدفاتر المحاسبية للشركة ، كما يجوز لهم الاطلاع على ميزانيات الشركة وحسابات ارباحها وخسائرها . تقارير مراقبى الحسابات وذلك عن الثلاث سنوات المالية السابقة على السنة التى يتم فيها الاطلاع ، وكافة الاوراق والمستندات الاخرى التى كون فى اذاعة ما ورد بها من بيانات اضرار بمركز الشركة أو الغير .



ويتم الاطلاع بمقر الشركة في المواعيد التي تحددها سلفا ، بشرط أن لا تقل عن يوم في كل أسبوع .

ويتم اطلاع المساهمين والشركاء بأنفسهم ، ويجوز لهم اصطحاب خبراء من المحامين أو المحاسبين . كما يجوز لهم الحصول على مستخرجات من الاوراق موضوع الاطلاع بشرط أداء رسم لا يقل عن عشرة قروش عن الصفحة الواحدة .

#### مادة ٣٠٢ - الاطلاع لدى الجهة الادارية المختصة (١) :

يكون لكل ذي مصلحة من المساهمين أو الشركاء أو غيرهم الاطلاع لدى كل من الهيئة العامة لسوق المال أو الادارة العامة للشركات ( مصلحة الشركات ) على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة وذلك مقابل رسم مقداره عشرة جنيهات مصرية عن كل وثيقة يتم الاطلاع عليها ويجوز الحصول على صورة من الوثائق وغيرها مما سبق نظير رسم مقداره عشرين جنيها مصريا عن كل وثيقة .

ويجوز للجهة الادارية المختصة - بقرار من رئيسها سواء بناء على طلب الشركة أو من ثلثي أعضائها - أن تقرر رفض طلب الاطلاع أو الحصول على مستخرج من الوثائق المشار اليها اذا كان من شأن اذاعة البيانات التي تحتويها الحاق الضرر بالشركة أو بأية هيئة أخرى أو الاخلال بمصلحة عامة .

(١) نفقرة الاولى مستبدلة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٩/٣٠ - العدد ٢٢١ ) .

## الفصل الثانى

### بعض اجراءات التفتيش

#### مادة ٣٠٣ — قيد طلبات الاذن بالتفتيش :

يعد بالادارة العامة للشركات سجل لقيد طلبات الاذن بالتفتيش على الشركات بأرقام متتابعة منسوبة الى السنة التى تقدم فيها ويعين فى السجل تاريخ تقديم الطلب وعدد المساهمين ونسبة ما يملكونه من رأس المال والجهة المودع فيها الاسهم والغرض من التفتيش وتاريخ صدور قرار اللجنة فيه ومنطوق هذا القرار بايجاز .

#### مادة ٣٠٤ — الملفات الخاصة بالتفتيش :

يعد ملف لكل طلب تودع فيه الاوراق التى يقدمها المساهمون ، ويعلى على غلافه من الداخل بيان الاوراق المودعة به بأرقام متتابعة وتاريخ ايداعها وعدد ملحقاتها ويثبت على غلاف الملف من الخارج رقم الطلب وعدد المساهمين وطلباتهم وما اتخذ من اجراءات .

#### مادة ٣٠٥ — الاوراق والمستندات التى ترفق بطلب التفتيش :

يجب أن يرفق بطلب التفتيش الاوراق والمستندات الآتية :

١ — مذكرة من أصل وعدد كاف من الصور موقع على كل منها من مقدميها شارحا الغرض الذى من أجله يطلب الاذن بالتفتيش والاسباب والادلة التى بنى عليها الطلب .

٢ — شهادة من أحد البنوك المعتمدة بايداع مقدمى الطلب لعدد من الاسهم يمثل النصاب القانونى بطلب التفتيش وهو ٢٠٪ بالنسبة للبنوك و ١٠٪ بالنسبة الى غيرها من الشركات حسب الاحوال ، وعدم التصرف فى هذه الاسهم الى حين الفصل فى الطلب وبإخطار من الجهة المختصة .

٣ — اذا كان بين مقدمى الطلب شركة مساهمة مصرية فتقدم صورة

من محضر اجتماع مجلس الادارة الذي أصدر قرارا بالموافقة على طلب  
الاذن بالتفتيش .

#### مادة ٣٠٦ - ايصال استلام الطلب واستكمال البيانات والاوراق :

يجب أن يؤشر على نسخة من الطلب يرد الى مقدمة بما يفيد استلام  
طلب الاذن بالتفتيش ورقم القيد وتاريخه واستلام المستندات .

ويكون لامانة اللجنة أن تطلب من مقدمي الطلب استكمال ما ترى  
لزومه لبحث الطلب خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ القيد ويتعين  
أن يكون هذا الاستيفاء في حدود البيانات التي يتطلبها القانون أو هذه  
اللائحة .

#### مادة ٣٠٧ - اخطار الشركة بالطلب :

ترسل امانة اللجنة صورة طلب الاذن بالتفتيش الى الشركة مرفقا  
به المذكرة الشارحة المشار اليها في المادة (٣٠٥) من هذه اللائحة وذلك خلال  
ثلاثة أيام من وقت تسلمه اياها ، وترد الشركة كتابة في ميعاد لا يجاوز  
ثمانية أيام من وقت ابلاغها به على ما ورد بالطلب من ملاحظات ،  
وتبلغ صورة من الطلب الى رئيس اللجنة ليحدد ميعادا لنظر الطلب  
ويخطر به كل من الطرفين .

#### مادة ٣٠٨ - تقديم المستندات :

يقدم كل من طالبي الاذن بالتفتيش والشركة مستنداته داخل حافظة  
يبين فيها تاريخ كل مستند ومضمونه بأرقام متتالية ، على أن يكون مع  
الحافظة صورة طبق الاصل منها . ويحفظ الاصل وما بداخله من مستندات  
بإلف الطلب وترد الصورة الى مقدمها بعد التأشير عليها بما يفيد استلام  
أصلها .

ولا يجوز استرداد المستندات قبل صدور قرار اللجنة الا بأذن من  
رئيس اللجنة .

## الباب الخامس

فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية

### الفصل الأول

فروع الشركات الأجنبية

مادة ٣٠٩ - إنشاء فروع الشركات الأجنبية :

لا يجوز لأى شركة أجنبية مزاولة أى نشاط فى مصر الا بعد إنشاء فرع لها طبقا للأحكام المقررة فى قانون السجل التجارى ، وتلتزم الشركة بإخطار الادارة العامة للشركات بصورة من أوراق القيد فى السجل التجارى ، لتتولى قيدها فى سجل خاص يعد لهذا الغرض .

ويعلق ادريا فرع الشركة الأجنبية فى مصر الذى يزاول نشاطه دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى .

مادة ٣١٠ - سجل فروع الشركات الأجنبية :

تمسك الادارة العامة للشركات سجلا خاصا لقيد فروع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر يوضح فيه اسم الشركة الأصلية ومركزها الرئيسى وغرضها وعنوان الفرع فى مصر والنشاط الذى يزاوله وتاريخ قيده ورقمه فى السجل التجارى وكافة البيانات الاخرى المتعلقة به .

مادة ٣١١ - مراقب حسابات فروع الشركة الأجنبية :

يجب أن يكون لفروع الشركة الأجنبية فى مصر مراقب للحسابات يتوافر فى شأنه الشروط المقرر لمراقبى حسابات الشركات المساهمة .

مادة ٣١٢ - بيانات الواجب على الفروع الاخطار بها :

يجب أن تخطر فروع الشركات الأجنبية الادارة العامة للشركات سنويا بالوثائق الآتية :



١ - صورة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مراقب الحسابات .

٢ - أسماء المديرين وجنسياتهم .

٣ - عدد العاملين ووظائفهم وجنسياتهم ومجموع أجورهم وإيضاح أجور العاملين المصريين .

٤ - الأرباح المحققة ونصيب العاملين .

مادة ٣١٣ - حق العاملين في الفروع في الأرباح :

يستحق العاملون في فروع الشركات الأجنبية نصيباً في الأرباح المحققة عن نشاط الفرع في مصر ، وذلك على الوجه المبين في المادة (٩٦) من هذه اللائحة .

مادة ٣١٤ - أظهار اسم الشركة الأجنبية :

يجب على فروع الشركات الأجنبية العاملة في مصر أن تعلن في مكاتباتها عن اسم الشركة الأجنبية الأصلية وجنسياتها وشكلها القانوني وعنوانها الرئيسي وغرضها ورأس المال ، مع ذكر رقم قيد الفرع في السجل التجاري وعنوانه .

مادة ٣١٥ - التفتيش على فروع الشركات الأجنبية :

يكون من حق الإدارة العامة للشركات التفتيش على فروع الشركات الأجنبية في مصر والإطلاع على دفاترها والتأكد من التزامها بأحكام القانون وهذه اللائحة ولها أن تطلب أية إيضاحات أو مستندات لازمة لذلك .

## الفصل الثاني

### مكاتب التمثيل وما في حكمها

مادة ٣١٦ - مزاولة نشاط مكاتب التمثيل والخدمات :

لا يجوز إنشاء مكاتب تمثيل أو اتصال أو مكاتب علمية أو فنية أو

غيرها يقتصر هدفها على دراسة الاسواق وامكانيات الانتاج للشركات الاجبية في مصر ، الا بعد قيدها في السجل. المعد لذلك بالادارة العامة للشركات .

### مادة ٣١٧ - القيد في سجل المكاتب (١) :

تقدم طلبات القيد في السجل المشار اليه في المادة السابقة مبينا بها اسم الشركة الاجنبية وجنسيته وغرضها ورأس مالها ومركزها الرئيسى وما اذا كان لها فرع في مصر ونوع المكتب الذى ترغب فى افتاحه في مصر والغرض منه على وجه التحديد وعنوانه الدائم او المؤقت مرفق بالطلب ما يأتى :

- ١ - عقد الشركة ونظامها مصدقا عليه .
- ٢ - ترجمة للمخص العقد والنظام .
- ٣ - القرار الصادر من الشركة بافتتاح المكتب في مصر .
- ٤ - اسم مدير المكتب أو الوكيل المؤقت .
- ٥ - رسم القيد وقدره ألف جنيه مصرى ويرد في حالة عدم الموافقة على افتتاح المكتب .

### مادة ٣١٨ - الموافقة على القيد :

يعرض طلب القيد على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٨ من القانون للموافقة عليه وتخطر الشركة أو وكيلها في مصر بالقرار الصادر من اللجنة .

### مادة ٣١٩ - مزاولة المكاتب لنشاطها بعد قيدها :

لا يجوز للمكاتب المشار اليها مزاولة أى نشاط سوى ما هو متعلق بدراسة الاسواق وامكانيات الانتاج ويكون مرخصا لها به واذا منست

(١) البند رقم (٥) مستبدل بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٨٧ ( الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٩/٣٠ - العدد ٢٢١ )

هذه المكاتب أى نشاط مخالف لقرضها تشطب من السجل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون .

كما يجوز بقرار من اللجنة شطب هذه المكاتب في حالة مخالفتها لقوانين البلاد أو تقديمها بيانات غير صحيحة .

#### مادة ٢٢٠ - حق التفتيش على المكاتب :

يكون للإدارة العامة للشركات حق التفتيش على هذه المكاتب والاطلاع على دفاترها ومستنداتها للتأكد من التزامها بأحكام القانون وهذه اللائحة وعدم خروجها على ما هو مصرح لها به .

#### ٢٢١ - أخطار الإدارة العامة للشركات ببيانات عن المكاتب :

تخطر هذه المكاتب سنويا الإدارة العامة للشركات بأسماء العاملين بها ووظائفهم وجنسياتهم ومراتبهم ومجموع أجورهم ونسبة أجور المصريين والأعمال التي باشرتها .

#### مادة ٢٢٢ - توفيق أوضاع فروع الشركات الأجنبية ومكاتبها :

على فروع الشركات الأجنبية ومكاتب التمثيل أو الائتماني أو المكاتب العلمية أو الفنية للشركات الأجنبية الموجودة في مصر أن توفيق أوضاعها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون وفقا لأحكام هذه اللائحة .

### الباب السادس

#### أحكام ختامية وانتقالية

مادة ٢٢٣ - شركات المساهمة المنشأة طبقا لقانون الاستثمار بطريق الاكتتاب العام :

على شركات المساهمة التي تنشأ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وتطرح أسهمها للاكتتاب العام - قبل طرح أسهمها للاكتتاب العام - اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المواد من رقم ١٠ الى ٢٥ من هذه اللائحة .

ويتعين على الهيئة العامة للاستثمار قبل استصدار القرار الوزاري المرخص بإنشاء مثل هذه الشركات التأكد من استيفاء الشركة للاجراءات المتعلقة بالاكتتاب العام المنصوص عليها في هذه اللائحة .

#### مادة ٣٢٤ - تعديل أنظمة الشركات القائمة :

عند قيام الشركات الحالية الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وغيرها من القوانين الخاصة بتعديل أنظمتها بما يتفق وأحكام القانون وهذه اللائحة ونماذج العقود ، يدعو مجلس الادارة والمديرين بحسب الأحوال لعقد جمعية عامة غير عادية تجتمع بالنصاب المنصوص عليه في أنظمة هذه الشركات ، فاذا لم يتوافق هذا النصاب انعقدت بناء على دعوة ثانية خلال ثلاثين يوما على النحو المنصوص عليه في المادة (٢٩٩) من هذه اللائحة ويكون اجتماعها الثاني صحيحا وفقا للنصاب المنصوص عليه في النظام فاذا لم يكن منصوصا عليه فانه يكون صحيحا بحضور عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الاقل طبقا لحكم المادة (٧٠) من القانون .

وتحال هذه التعديلات الى الادارة العامة للشركات لدراستها واحالتها الى لجنة فحص طلبات انشاء الشركات .

واذا اشترط القانون أداة خاصة لاصدار النظام الاساسي تعين صدور هذا النظام بذات الاداة بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها .



### القسم الثاني

في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون

في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الاموال

لاستثمارها ولائحة التنفيذية

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

بإصدار قانون في شأن الشركات العاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الاولى )

يمثل بأحكام القانون المرافق في شأن شركات المساهمة العاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها .

وتسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، على هذه الشركات فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

ولا يجوز لشركات المساهمة العاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها مزولة أعمال البنوك بما فيها تلقى الودائع تحت الطلب أو لأجل أو أعمال الصرافة أو منح التسهيلات الائتمانية .

### ( المادة الثانية )

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد « بالهيئة أو الجهة الادارية » ايها ورد فكرها في هذا القانون أو لائحة التنفيذية أو القانون رقم

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع «ب» .

١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية « الهيئة العامة لسوق المال » ، ويقصد بالوزير « وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية » ويقصد بالشركة « شركة المساهمة » التي يتم تأسيسها وقيد أو قيدها فقط طبقا لاحكام هذا القانون •

### ( المادة الثالثة )

يلغى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم بعض حالات دعوة الجمهور الى الاكتتاب العام •

### ( المادة الرابعة )

يصدر الوزير ، بعد أخذ رأى الهيئة ، اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) ونموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى لشركة المساهمة العاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها (٢) وذلك خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون •

### ( المادة الخامسة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره •

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٤٠٨ ( ٩ يونية سنة ١٩٨٨ ) •

(١) صدر القرار الوزارى رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ( الوقائع المصرية العدد ١٧٦ تابع فى ١٩٨٨/٨/٨ ) •

(٢) صدر القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٨٨ باصدار نموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى لشركة المساهمة العاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها ( الوقائع المصرية العدد ١٧٦ تابع ا فى ١٩٨٨/٨/٨ ) •

## قانون في شأن الشركات العادية في مجال تلقى الاموال لاستثمارها الباب الاول احكام عامة

**مادة ١ -** مع عدم الاخلال بأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وغيره من القوانين المنظمة لصور من الاكتتاب العام أو تجميع الاموال ، لا يجوز لغير شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام والمقيدة في السجل المدون بالهيئة أن تتلقى أموالاً من الجمهور بأية عملة وبأية وسيلة وتحت أى مسمى لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها سواء أكلن هذا الغرض صريحاً أو مستتراً .

كما يحظر على غير هذه الشركات توجيه دعوة للجمهور بأية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة للاكتتاب العام أو لجمع هذه الأموال لتوظيفها أو استثمارها أو المشاركة بها .

**مادة ٢ -** يقدم طلب تأسيس شركة المساهمة التي يكون من أغراضها العمل في مجال تلقى الاموال لاستثمارها الى الهيئة ،رفقا به كافة الاوراق والمستندات التي يتطلبها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لتأسيس شركة المساهمة بالاضافة الى طلب القيد بالسجل المدون بهذا الغرض بالهيئة ، ويشترط لتأسيس الشركة وقيدها بالسجل واستمرار قيدها ما يأتى :

( أ ) ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن عشرين شخصا ولا يقل عدد الأسهم التي يكتب بها كل منهم عن ١/١٠ من قيمة رأس المال المصدر .

( ب ) ألا يقل رأس المال المصدر عن خمسة ملايين جنيه ، ولا يزيد

على خمسين مليون جنيه ، وأن يكون مدفوعا بالكامل ومملوكا كله لمصريين ،  
وأن يطرح منه خمسون في المائة على الأقل للاكتتاب العام لغير المؤسسين .  
( ج ) أن يكون جميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام من  
المصريين .

ولمجلس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير ، واقتراح مجلس إدارة  
الهيئة أن يستثنى أى شخص من الأشخاص المشار اليهم في المادة ١٦ من  
شرطى الحدين الأدنى والاقصى لرأس المال المصدر المشار اليه في البند  
( ب ) من هذه المادة .

مادة ٣ - يصدر مجلس إدارة الهيئة قراره بقبول أو رفض طلبى  
التأسيس والقيود خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة .

ويرفض الطلب اذا كانت هناك مخالفة لاحكام هذا القانون أو لائحته  
التنفيذية أو غير ذلك من القوانين أو اللوائح ، أو كان من أغراض الشركة  
أو النشاط الذى تقوم به ما يتعارض مع النظام العام والآداب ، أو لا  
يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومى ، ويكون قرار المجلس  
بالرفض مسببا ويجوز التظلم منه أمام الوزير .

وتتشر قرارات الموافقة على التأسيس والقيود بالوقائع المصرية .

وتضع اللائحة التنفيذية نموذج الطلب والأوراق والمستندات التى  
يلزم ارفاقها واجراءات التأسيس والقيود وبيانات السجل .

مادة ٤ - اذا دخل فى تكوين رأسمال الشركة عند تأسيسها أو زيادة  
رأسمالها أو الاندماج فيها حصص عينية مادية أو معنوية ، وسواء كانت  
هذه الحصص مقدمة من جميع المؤسسين أو المكتتبين أو الشركاء أو بعضهم ،  
يجب على المؤسسين أو على مجلس الإدارة حسب الأحوال أن يطلب الى  
الهيئة التحقق مما اذا كانت الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا ، ويختص



بهذا التقدير لجنة يشكلها رئيس مجلس إدارة الهيئة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م .

ولذوى الشأن التظلم من هذا التقدير أمام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير ، وذلك في المواعيد وطبقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويكون قرار اللجنة بتقدير الحصص المذكورة نهائياً ، تلزم به الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة للشركة .

مادة ٥ - يجوز لشركة المساهمة التي ترغب في العمل في المجال المشار إليه في المادة الأولى من هذا القانون أن تتقدم بطلب إقيدتها في السجل المعد لذلك بالهيئة متى كانت مستوفية للشروط المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٤ وتم تعديل نظامها الأساسي وفقاً للنموذج الصادر طبقاً لأحكام هذا القانون ، أما إذا كانت الشركة غير مستوفية لتلك الشروط فيتعين عليها أن تتخذ إجراءات التأسيس والقيود طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، ولا يترتب على ذلك انقضاء الشركة أو تصفيتها ، وتسرى على الشركة في هذه الحالة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

مادة ٦ - يحدد النظام الأساسي للشركة الحد الأقصى للأموال التي يمكن أن تتلقاها من الجمهور بما لا يجاوز ما تحدده اللائحة التنفيذية .

وتصدر الشركة صكوك استثمار مقابل الأموال التي تتلقاها ، وتخول صكوك الاستثمار للمالكين المشاركة في الأرباح والخسائر دون المشاركة في الإدارة ، ويتقاضى أصحابها نصيبهم في ناتج التصفية قبل حملة أسهم رأس المال .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات إصدار هذه الصكوك واسترداد قيمتها والبيانات التي يتضمنها الصك .

ولا يجوز تداول أسهم المؤسسين لمدة خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة بالسجل الممد بالهيئة ، كما لا يجوز خلال هذه المدة نقل ملكية هذه الاسهم بطريق الحوالة من المؤسسين بعضهم الى بعض أو الى الغير .

مادة ٧ - تلتزم الشركة بإيداع الاموال التي تتلقاها طبقا لأحكام هذا القانون خلال أسبوع من تاريخ التلقى في حשב خاص بأحد البنوك المعتمدة الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى ، ولا يجوز تحويل أى مبالغ منها الى الخارج الا بموافقة البنك المركزى المصرى .

مادة ٨ - يكون لصاحب مك الاستثمار الذى أصدرته الشركة طبقا لأحكام هذا القانون حصة فى صافى الربح الناتج عن استثمار قيمتها ويتحمل نصيبه فيما قد يتحقق من الخسارة .

وتضع اللائحة التنفيذية قواعد توزيع الارباح الصافية بين الشركة وأصحاب المكوك وتنظيم توزيع حصة أصحاب المكوك فيما بينهم .

ويجب على الجمعية العامة بعد اقرار الميزانية توزيع الارباح الصافية بالكامل بين الشركة وأصحاب المكوك وذلك بعد تجنب جزء من عشرين منها لتكوين الاحتياطى القانونى للشركة ، ويخصم هذا الجزء من حصة الشركة فى هذه الارباح ويقت تجنب الاحتياطى القانونى متى بلغ مقدار يعادل نصف رأسمال الشركة .

ويكون توزيع حصة الشركة فى صافى الربح طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

مادة ٩ - تلتزم الشركة بأن تقدم للهيئة البيانات الدورية وغيرها من البيانات المتعلقة بنشاطها فى الداخل والخارج فى المواعيد وطبقا للنماذج التى ينص عليها فى اللائحة التنفيذية .

ويضع مجلس إدارة الهيئة بموافقة الوزير قواعد الاشراف والرقابة

على هذه الشركات على أن تتضمن هذه القواعد على وجه الخصوص ما يأتى :

( أ ) تحديد نسبة الاموال السائلة التى يجب الاحتفاظ بها لدى البنوك .

( ب ) ضوابط اصدار صكوك بالنقد الاجنبى ، وذلك فى حدود القواعد التى يصدر بها قرار من الوزير بالاتفاق مع محافظ البنك المركزى (١) .

( ج ) تنظيم التفتيش واجراءاته .

ولمجلس الوزراء وضع ضوابط تشجيع الاستثمارات ونسبتها فى المجالات المختلفة ، ويجوز له تحقيقا للصالح العام وبناء على عرض الوزير أن يقرر منع استثمار الاموال فى بعض المجالات .

مادة ١٠ - يكون للشركة مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعين أحدهما الجمعية العامة للشركة طبقا للقواعد المنصوص عليها فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ويعين الآخر الجهاز المركزى للمحاسبات ويحدد مكافآته وواجباته ، ويجوز للجهاز تنحيتهما بناء على طلب الهيئة فى حالة الاخلال بواجباتهما .

ويلتزم مجلس ادارة الشركة باعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقا للنموذج الملحق باللائحة لهذا القانون وعرضها على الجمعية العامة مرفقا بها تقرير مراقبى الحسابات خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية .

(١) صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد اصدار صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبى للشركات العاملة فى مجر تلقى الاموال لاستثمارها ١ للاقائم المصرية - العدد ٢٤٨ تابع فى



وتخطر الهيئة بصورة من الميزانية والقوائم المالية والتقارير المشار إليها في الفقرة السابقة قبل شهرين من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة ، وللهيئة الحق في طلب إعادة تصوير الميزانية والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالي الفعلي ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح .

وفي حالة عدم الاستجابة للملاحظات الهيئة يتعين على مجلس الإدارة تضمين هذه الملاحظات مرفقات الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور الجمعية العامة وعرضها في اجتماع الجمعية العامة .

وتلتزم الشركة خلال أسبوعين من اقرار الميزانية والقوائم المالية من الجمعية العامة بنشرها ، مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة في حالة عدم الأخذ بها ، في جريدين يوميتين صلبيتين على الأقل .

مادة ١١ - يجوز للشركة وقف نشاطها الذي تمارسه وفقا لاحكام هذا القانون بموافقة مجلس ادارة الهيئة بعد التحقق من ابراء ذمتها نهائيا من التزاماتها قبل اصحاب صكوك الاستثمار وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويؤثر بوقف النشاط في سجل القيد المد بالهيئة ، وينشر عنه في الوقائع المصرية وفي جريدين يوميتين صلبيتين .

ولا يجوز للشركة معاودة نشاطها في مجال تلقى الاموال لاستثمارها الا بموافقة مجلس ادارة الهيئة .

مادة ١٢ - يجوز لمجلس ادارة الهيئة عند مخالفة الشركة لاحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس ادارة الهيئة الصادرة تنفيذا له اتخاذ أي من الاجراءات الآتية :

( أ ) توجيه توبيخ كتابي للشركة .

( ب ) تكليف رئيس مجلس ادارة الشركة بدعوة المجلس للانعقاد



لإخطار في أمر المخالفات المنسوبة للشركة ، واتخاذ اللازم لادارتها ، ويحضر اجتماع المجلس في هذه الحالة ممثل عن الهيئة لإبداء ملاحظاته .  
 ( ج ) تعيين عضو مراقب في مجلس الإدارة لمدة محدودة ، ويكون لهذا العضو المشاركة في المناقشات وتسجيل رأيه فيما يصدر من قرارات دون أن يكون له صوت محدود .  
 ( د ) حل مجلس إدارة الشركة بموافقة الوزير وتعيين مفوض لإدارتها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يعرض في نهايتها الأمر على الجمعية العامة غير العادية لاختيار مجلس إدارة جديد للشركة ، أو اتخاذ أي إجراء تراه الجمعية مناسباً .

#### مادة ١٣ - يشطب قيد الشركة في الأحوال الآتية :

( أ ) إذا تبين أن القيد تم على أساس بيانات جوهرية غير صحيحة .  
 ( ب ) إذا ثبت مخالفة الشركة لأحكام هذا القانون أو لوائحها التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذاً له ، ولم تقم الشركة بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

( ج ) إذا اتبعت الشركة سياسة تتعارض مع النظام العام والآداب ، أو لا تتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومي أو تضر بمصالح أصحاب الصكوك .

ويتم الشطب بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بأغلبية ثلثي أعضائها ، ولا يصدر قرار الشطب إلا بعد انقضاء شهر من تاريخ إخطار الشركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالمخالفات المنسوبة إليها وعدم تقديمها كتابة مبررات يقبلها مجلس إدارة الهيئة وينشر القرار الصادر بالشطب في الوقائع المصرية .

ويترتب على شطب قيد الشركة وقف نشاطها الذي تمارسه وفقاً لأحكام هذا القانون نهائياً ، وتلتزم برد قيمة الصكوك إلى أصحابها خلال المدة المحددة بقرار الشطب فإذا لم تقم الشركة برد قيمة الصكوك خلال

المدة المحددة جاز لمجلس إدارة الهيئة أن يقرر تصفيتيها ، وفي هذه الحالة يعين مجلس إدارة الهيئة المصفي ويحدد أتعابه .

مادة ١٤ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بإصدار اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ، ، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في شأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الرابعة من المادة ٦ هذا القانون ، يجب مراعاة لشروط التالية عند قيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها :

( أ ) عدم قيد أسهم هذه الشركات في جداول الأسعار بالبورصات المصرية قبل تقديم ميزانيتين مرضيتين على الأقل توافق عليهما الهيئة . ومع ذلك يجوز التعامل على أسهم هذه الشركات قبل قيدها في جداول الأسعار في سوق موازية يصدر بإنشائها وتحديد قواعد العمل بها قرار من الوزير بناء على عرض اللجنة العليا للبورصات ، ولا يتم تداول الأسهم في هذه المدة بأزيد من قيمتها الاسمية مضافا إليها عند الاقتضاء مقابل نفقات الإصدار .

( ب ) أن تشمل بيانات أسهم هذه الشركات على رقم وتاريخ القيد بالسجل المد بالهيئة ونوع الإصدار ورقمه وتاريخه .

مادة ١٥ - يحظر على شركات المساهمة التي يكون من بين أغراضها تلقى الأموال لاستثمارها إصدار أو إنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح أو أسهم تمتع أو أسهم ممتازة ويجوز لشركات المساهمة الأخرى إصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير لا يتجاوز ما يحدده البنك المركزي المصري بالاتفاق مع الهيئة في ضوء متطلبات تنمية سوق المال المصري . وتوفير رؤوس الأموال للمشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع .

وتنظم اللائحة التنفيذية شروط وقواعد إصدار وتداول تلك الصكوك في بورصات الأوراق المالية .

## الباب الثانى احكام انتقالية

مادة ١٦ - على كل شخص طبيعى أو معنوى تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أموالا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأى غرض آخر من أغراض توظيف الاموال بأية وسيلة وتحت أى مسمى أن يتوقف عن تلقى الاموال من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يرسل اخطارا الى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن ما يلى :

( أ ) ما اذا كان يرغب فى العمل فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها طبقا لاحكام هذا القانون أو لا يرغب فى ذلك •

( ب ) المبالغ التى تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملات المختلفة ومجالات استثمارها •

( ج ) قائمة المركز المالى فى تاريخ العمل بالقانون وتقريراً عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . يعينهم ويحدد مكافآتهم الجهاز المركزى للمحاسبات ، على أن تنشر قائمة المركز المالى والتقرير فى جريدتين يوميتين صباحيتين على الاقل •

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات الاخرى والمستندات التى يتعين ارفاقها بالاخطار •

مادة ١٧ - يجب على كل من أخطر الهيئة برغبته فى توفيق أوضاعه القيام بذلك خلال سنة على الاكثر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية ، ويجوز للوزير بناء على عرض مجلس ادارة الهيئة أن يأذن له بتلقى الاموال من الجمهور لاستثمارها خلال تلك المدة •



مادة ١٨ - على كل من أخطر الهيئة بعدم رغبته في توفيق أوضاعه أو انقضت المدة المحددة لتوفيق الأوضاع دون اتمامه أن يرد جميع ما تلقاه من أموال الى أصحابها خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .  
ويكون المترمون برد الاموال المشار اليها ، في حالة تعددهم ، وكذا الشركاء في الشخص الاعتباري ، مسئولين بالتضامن في جميع أموالهم عن الوفاء بهذا الالتزام .

مادة ١٩ - يلتزم الأشخاص المشار اليهم في المادة ١٦ بنقل أرصدتهم الموجودة بالخارج وايداع ما لديهم من أموال نقدية بالعملة المختلفة أو أوراق مالية مصرية أو أجنبية لدى البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزي المصري وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون واطار البنك المركزي والهيئة بذلك .

ولا يجوز الاحتفاظ بأية أرصدة سابقة أو تحويل أو ايداع أموال في بنك أو مؤسسة مالية بالخارج خلال مدة توفيق الأوضاع الا بموافقة الوزير بعد أخذ رأى البنك المركزي المصري والهيئة في ضوء المبررات التي يقدمها أصحاب الشأن .

ويقدم صاحب الشأن طلبه الى الوزير خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون مرفقا به المستندات المؤيدة لطلبه والمدة التي يطلبها للاحتفاظ بالارصدة في الخارج وحجم ونوع هذه الارصدة تفصيليا وبيان حجم ونوع المبالغ التي يطلب تحويلها ، ويتم التبت في الطلب بالموافقة أو الرفض خلال شهرين من تاريخ تقديمه ، ويتضمن قرار الموافقة بيان الأرصدة المرخص بالاحتفاظ بها في الخارج ومدتها أو المبالغ التي ووفق على تحويلها .

ويتعين على صاحب الشأن في حالة الرفض أو عند انتهاء المدة المرخص بها للاحتفاظ بالأرصدة في الخارج نقل الارصدة الموجودة في الخارج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الوزير بعدم الموافقة أو



انتهاء المدة المحددة للاحتفاظ بهذه الارصدة بالخارج وايداعها أحد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزي واطار البنك المركزي والهيئة بذلك .

مادة ٢٠ - يلتزم الأشخاص المشار اليهم في المادة ١٦ بامساك الدفاتر والسجلات والمستندات التي تستلزمها طبيعة نشاطهم وتقرضها اقوانين واللوائح المقررة ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

### الباب الثالث

#### الجزاءات

مادة ٢١ - من تلقى أموالا على خلاف أحكام هذا القانون ، أو امتنع عن رد المبالغ المستحقة لأصحابها كلها أو بعضها ، يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مئتي ما تلقاه من أموال أو ما هو مستحق منها ، ويحكم على الجاني برد الاموال المستحقة ابي أصحابها .

وتتقضى الدعوى الجنائية اذا بسادر المتهم برد المبالغ المستحقة لأصحابها أثناء التحقيق ، وللمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة اذا حصل لرد قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى .

ويعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة كل من يخالف أحكام المادتين ٧ و ١٩ من هذا القانون .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من خالف حكم الفقرة الثانية من المادة (١) من هذا القانون .

مادة ٢٢ - يعاقب كل من يمتنع عن تقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة ١٦ في الميعاد المقرر ، وكل من يثبت عمدا بيانات جوهرية غير صحيحة به ، بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه كل مراقب حسابات تعمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته ، أو أخفى عمدا وقائع جوهرية ، أو أغفل هذه الوقائع في التقارير التي يقدمها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٣ - يعاقب كل من يخالف الأحكام الأخرى الواردة في هذا القانون أو لائحته التنفيذية بالسجن وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف ولا تزيد عن مائة ألف جنيه أو بلحدي هاتين العقوبتين .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية لمرتكب الفعل المخالف للقانون يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشركة بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، وتكون أموال الشركة ضامنة في جميع الأحوال للوفاء بما يحكم به من غرامات مالية .

مادة ٢٥ - تسري أحكام المواد ٢٠٨ مكررا (أ) و ٢٠٨ مكررا (ب) و ٢٠٨ مكررا (ج) و ٢٠٨ مكررا (د) من قانون الإجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢١ وما بعدها من هذا القانون يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليه فيه الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

١ - الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

٢ - حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبته  
مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

٤ - نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى  
نفقة المحكوم عليه .

## الباب الرابع

### أحكام ختامية

مادة ٢٧ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء صندوق يضم  
شركات المساهمة العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها يسمى  
« صندوق التكافل » يهدف الى دعم أنشطتها .

ومساندتها حال تعرضها لمخاطر أو مصاعب مالية وحماية أموال  
المودعين وتكون للصندوق الشخصية الاعتبارية المستقلة .

ويتضمن قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الصندوق تحديد  
شروط العضوية وقواعد الإدارة وعلاقة الصندوق بالشركات الاعضاء ،  
ونسبة مساهمة كل منها في موارده وقواعد أنفاق واستثمار هذه الموارد ،  
وأسس دعم الشركات الاعضاء حال تعرضها لمخاطر أو مصاعب مالية .

مادة ٢٨ - يجب اخطار هيئة بقرارات تعيين أعضاء مجالس الإدارة  
والأعضاء المنتدبين ومديرى الشركة من غير أعضاء مجلس الإدارة وذلك  
خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدورها .

ويجوز للوزير خلال ثلاثين يوما ولأسباب يحددها ، الاعتراض  
على هذا التعيين .

مادة ٢٩ - يكون لوظفى الهيئة الفنيين الذين يصدر باختيارهم

قرار من وزير العدل (١) بالاتفاق مع الوزير المحصى صفة الصبب القضائى فى اثبات الجرائم متى تقع بالمخافه لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، ولهم فى سبيل ذلك حق الاطلاع على كافة السجلات والتدفاتر والمستندات والبيانات فى مقر للشركة أو غيرها ، وعلى المسئولين عن ادارة الشركة أن يقدموا اليهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التى يطلبونها لهذا الغرض .

مادة ٣٠ - يحظر على دور النشر ووسائل الاعلام المختلفة ، مقروءة أو مسعوعة أو مرئية نشر أية دعوة موجهة من غير الشركات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون تلى الجمهور لجمع الاموال وذلك عدا التبرع ، كما يحظر عليها الاعلان عن أى نشاط من أنشطة الاشخاص المشار اليهم فى المادة ١٦ من هذا القانون خلال مدة توفيق أوضاعهم الا بعد اعتماد صيغة الاعلان بصوره المختلفة من الهيئة ، ويجب أن يتضمن الاعلان بياناً برقم وتاريخ الموافقة .

مادة ٣١ - تؤدى الشركة للهيئة رسماً للتأسيس والتقييد أو للتقيد حسب الاحوال بواقع واحد فى الالف من قيمة رأسمالها المصدر . وبحد أقصى مقداره عشرة آلاف جنيه فى الحالة الاولى ، بواقع نصف فى الالف من قيمة رأسمالها المصدر بحد أقصى مقداره خمسة آلاف جنيه فى الحالة الثانية ، كما تؤدى للهيئة سنوياً مقابلاً للخدمات بواقع ربع فى الالف من قيمة رأس المال المصدر وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة جنيه .

ويكون لكل ذى مصلحة طلب الاطلاع لدى الهيئة على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة ، والحصول على بيانات أو صور منها مصدقاً عليها من الهيئة . ويرفض الطلب اذا كان من شأن

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٤٤٧ لسنة ١٩٨٨ بتحويل بعض العاملين بالهيئة العامة لسوق المال صفة مامورى الضبط القضائى ( الوقائع المصرية فى ١٨/٧/١٩٨٨ - العدد ١٦٣ ) .



اذاعة البيانات أو الصور المطلوبة الضاق الضرر بالشركة أو الاخلال بالمصلحة العامة أو بمصالح المستثمرين وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات ذلك ورسوم الاطلاع أو الحصول على البيانات والصور على الا يتجاوز الرسم مائة جنيه مصري .

وتؤدي شركة المساهمة التي لا تعمل في مجال تلقى الاموال لاستثمارها للهيئة عند طلب الترخيص باصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير رسما بواقع واحد في الالف من قيمة كل اصدار ويحدد أقصى ألف جنيه .

ويفتح لحصيلة المبالغ المشار اليها في الفقرات السابقة حساب خاص في أحد البنوك التجارية التابعة للقطاع العام ويخصص للصرف منه على أغراض ومهام الهيئة .

قرار وزيرى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٨

باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

باصدار قانون فى شأن الشركات العاملة فى مجال تلقى

الاموال لاستثمارها (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التعامل  
بالنقد الاجنبى ولائحته التنفيذية ،

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة  
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته  
التنفيذية ،

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون فى شأن الشركات  
العاملة فى مجال تلقى الاموال لاستثمارها ،

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩  
بانشاء الهيئة العامة لسوق المال .

وبعد اخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

( مادة اولى )

يعمل باحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات العاملة فى مجال  
تلقى الاموال لاستثمارها الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المرافقة  
لهذا القرار .

( مادة ثانية )

في تطبيق أحكام اللائحة المرافقة يقصد بالوزير وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وبالهيئة العامة لسوق المال ، وبالشركة الشركة العاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها ، وبالصك صك الاستثمار وبالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه .

( مادة ثالثة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

\* \* \*

## اللائحة التنفيذية

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

بإصدار قانون في شأن الشركات العاملة في مجال نظى  
الاموال لاستثمارها

### الباب الأول

#### اجراءات تأسيس وقيد الشركات

مادة ١ - يقدم طلب تأسيس الشركة وطلب قيدها في السجى المعد  
لذلك الى الهيئة على النموذج المعد لكل من الطلبين بالهيئة ويجب أن  
يرفق به الاوراق والمستندات التى يتطلبها القانون رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٨١ ولائحته التنفيذية لتأسيس شركة المساهمة ، وذلك بالاضافة الى  
ما يأتى :

- ١ - شهادة من أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتابات تفيد  
سداد المؤسسين لقيمة ما اكتبوا فيه من أسهم .
- ٢ - صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية للمؤسسين وأعضاء  
مجلس الادارة وقرار من كل منهم بتمتعه بالجنسية المصرية .
- ٣ - نشرة الاكتتاب فى باقى أسهم الشركة .
- ٤ - ما يفيد تقديم طلب الى الجهاز المركزى المحاسبات لتعيين  
مراقب حسابات من قبله .
- ٥ - اسم مراقب الحسابات المعين من قبل المؤسسين وقرار منه  
بقبول التعيين .
- ٦ - بيان باسم الوكيل الذى يباشر اجراءات التأسيس والقيد  
ومهنته وعنوانه الذى ترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالتأسيس .
- ٧ - ايصال سداد رسم التأسيس والقيد للهيئة .



مادة ٢ - اذا دخل في تكوين رأسمال الشركة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها أو اندماجها حصص عينية مادية أو معنوية يجب على المؤسسين أو على مجلس الادارة بحسب الاحوال أن يطالب الى الهيئة التحقق من أن الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا .

وتختص بهذا التقرير لجنة يشكلها رئيس مجلس ادارة الهيئة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويتضمن قرار تشكيلها موعد انتهاء عملها .

وتخطر الهيئة وكيل المؤسسين أو رئيس مجلس ادارة الشركة بحسب الاحوال ومقدم الحصة العينية بقرار اللجنة المشككة لتقدير الحصة العينية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وذلك بموجب خطاب بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول .

ولكل ذى شأن التظلم من هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار والا كان التقدير نهائيا تلتزم به الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة حسب الاحوال .

ويجب أن يبين في التظلم الاسباب التى يقوم عليها وأن ترفق به مستندات المؤيدة له .

مادة ٣ - يشك الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم اليه لجنة تتولى نظر التظلم ويراعى في تشكيلها أن تضم عناصر متخصصة لا يقل مستوى أعضائها عن مستوى أعضاء اللجنة التى تولت التقييم المتظلم منه .

واللجنة أن تدعو أصحاب الشأن لحضور جلساتها وسماع ما ترى سماعا من ايضاحات أو تطلب منهم ما تراه من بيانات ومستندات .

وتبت اللجنة في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه أو ثلاثين يوما من تاريخ ورود ما طلبته من بيانات أو مستندات بحسب الاحوال . ويكون قرار اللجنة نافذ في التظلم نهائيا ومازما .

مادة ٤ - تعد الهيئة جدولاً تدون به طلبات تأسيس الشركات ، ويتم تدوين هذه الطلبات بأرقام متتابعة وفقاً لتاريخ ورود كل منها .  
وتعطى الهيئة مقدم الطلب ايضاً لا يفيد تقديم الطلب وتاريخه ورقم تدوينه في الجدول المشار اليه .

مادة ٥ - يجب على المؤسسين أو وكيلهم والبنك الذى تلقى الاكتتاب فى الاسهم اعداد بيان بأسماء المكتتبين من غير المؤسسين على أن يكونوا جميعاً من المصريين مع بيان محال اقامتهم وعدد الاسهم التى طلب كل منهم الاكتتاب فيها وما خصص له منها وسداده لكامل قيمتها ، ويقدم هذا البيان الى الهيئة خلال العشرة أيام التالية لقفل باب الاكتتاب ، ويجوز لكل ذى شأن الحصول على نسخة من هذا البيان من الهيئة .

واذا اكتتب المؤسسون فى عدد من الاسهم المطروحة للاكتساب العام ، وجب تقديم بيان مستقل فى هذا الشأن .

ولا يجوز فى جميع الاحوال أن يقل ما اكتتبه غير المؤسسين عن ٥٠٪ من رأسمال الشركة .

مادة ٦ - تقوم الهيئة بفحص طلبات تأسيس وقيد الشركات ، فاذا كانت الأوراق كاملة اتخذت الاجراءات لعرض الامر على مجلس ادارة الهيئة خلال خمسة عشر يوماً على الاكثر ، أما اذا تبينت وجود نقص فى الاوراق أو فى بياناتها فيتم اخطار ذوى الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب لاستكمالها ويؤشر بذلك فى جدول طلبات التأسيس .

مادة ٧ - تعرض طلبات التأسيس والقيد على مجلس ادارة الهيئة لنظرها وللمجلس الادارة قبل اصدار قراره بالقبول أو الرفض أن يطلب الاصلاحات التى تكون ضرورية لاتخاذ القرار .

ويصدر المجلس قراره خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الاوراق  
كاملة الى الهيئة أو من تاريخ استيفاء البيانات التي طلبها .  
ويؤثر بقرار مجلس الإدارة بتأسيس الشركة وبقيدها في جدول  
التأسيس وفي سجل القيد .

مادة ٨ - ينشأ بالهيئة سجل لقيد الشركات ، تفرد فيه صفحة لكل  
شركة يدون فيها اسم الشركة ورقم وتاريخ قيدها ورأسمالها وغرضها  
ومقرها وفروعها وأسماء المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين ،  
كما يدون بها كل تعديل في عقد تأسيسها أو في نظامها وأي تعديل في  
بيانات القيد التي قدمت عند طلب التأسيس أو القيد .

مادة ٩ - يكون التظلم للوزير من رفض طلب التأسيس أو طلب  
القيد خلال ستين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن بقرار الرفض ،  
ويجب أن يتضمن التظلم بيانا بأسبابه وأن يرفق به ما يتوفر من مستندات  
تؤيده .

ويتولى الوزير نظر التظلم وله في سبيل ذلك طلب إيضاحات من  
المتظلم أو من الهيئة ، ويتم البت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ  
تقديمه .

مادة ١٠ - يجوز لكل شركة مساهمة تتوافر فيها الشروط المنصوص  
عليها في المادتين ٢ ، ٤ من القانون أن تتقدم بطلب لقيدها في السجل  
المنصوص عليه في المادة (٨) من هذه اللائحة ويجب أن يرفق بالطلب :

١ - صورة من عقد الشركة ونظامها الأساسي .

٢ - صورة موثقة من محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية  
التي قررت فيها تعديل نظامها الأساسي بما يتفق وأحكام القانون .

٣ - شهادة من مراقب الحسابات تفيد سداد رأسمال الشركة  
بالكامل .



٤ - شهادة من مراقب الحسابات تفيد أن صافي حقوق الملكية في الشركة لا يقل عن رأسمالها المصدر .

٥ - بيان من مراقب الحسابات بأسماء المؤسسين والمساهمين وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم وقيمتها الاسمية في تاريخ تقديم الطلب .

٦ - ما يفيد تقديم طلب إلى الجهاز المركزي للمحاسبات لتعيين مراقب حسابات من قبله .

٧ - إيصال سداد رسوم القيد للهيئة .

ويسرى في شأن هذا الطلب أحكام المادتين (٦) ، (٧) من هذه اللائحة .

## الباب الثاني

### صكوك الاستثمار

مادة ١١ - يكون الحد الأقصى للأموال التي يمكن للشركة أن تتلقاها من الجمهور عشرة أمثال رأس المال المصدر .

ويجوز بقرار من الوزير زيادة الحد الأقصى المشار إليه للأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٧ من القانون إلى خمسة عشر مئاة رأس المال المصدر وذلك بالنسبة إلى ما سبق أن تلقوه من أموال قبل تاريخ العمل بالقانون وبما لا يجاوز .

وإذا كان من بين ما تتلقاه الشركة مبالغ بالنقد الأجنبي فيتم تجديد قيمتها لأغراض حساب ذلك الحد وفقاً لأعلى سعر معلن لتلك العملة وقت تلقيها .

وتصدر الشركة صكوك الاستثمار مقابل الأموال التي تتلقاها .

مادة ١٢ - تصدر الجمعية العامة النافذة للشركة قراراتها بالإصدارات المختلفة للصكوك وفقاً للاحتياجات التمويلية خلال السنتين



الماليتين التاليتين ، وذلك بناء على تقرير مالي يعده مجلس الادارة ويعتمد مراقبا الحسابات صحة البيانات الواردة بهذا التقرير .

ولا يجوز للشركة أن تتبع سياسة أو أن تقرر حقوقا للغير يكون من شأنها الاضرار بمصالح أصحاب الصكوك .

مادة ١٣ - تخطر الشركة الهيئة بتقرير مجلس الادارة بطلب اصدار الصكوك ومحضر اجتماع الجمعية العامة بالموافقة على الاصدار وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع .

مادة ١٤ - يحدد مجلس ادارة الشركة في كل اصدار للصكوك قيمة الصك والعملة التي يصدر بها وشروطه ومدته ولا يجوز اصداره بأكثر أو بأقل من قيمته .

ويكون اصدار الصكوك بالنقد الاجنبي في ضوء الضوابط والقواعد الصادرة طبقا للمادة (٩) من القانون .

مادة ١٥ - تكون جميع حقوق والتزامات أصحاب الصكوك في ذات الاصدار متساوية ، وتخول لهم هذه الصكوك الاشتراك في الارباح الصافية أو الخسائر ، ويتقاضون نصيبهم في ناتج التصفية قبل حملة أسهم رأس المال ولا يكون لهم حق المشاركة في الادارة .

مادة ١٦ - تستخرج الصكوك من دفاتر ذات قسائم تعطى أرقاما متسلسلة ويوقع عليها عنوان من أعضاء مجلس ادارة الشركة يحدد ما المجلس وتختتم بخاتم بارز للشركة .

ويكون لكل صك كعب يحتفظ به في الدفتر يتضمن بصفة خاصة البيانات الآتية :

- رقم وتاريخ الاصدار .
- قيمة الصك وعملة ومدته .

- اسم صاحب الصك وجنسيته وعنوانه .
  - جهة وتاريخ تحصيل قيمة الصك .
- ويحدد مجلس ادارة الشركة أحد المديرين بها يكون مسئولاً عن  
عهد هذه الدفاتر .

مادة ١٧ — يجب أن يتضمن الصك ما يأتي :

- ١ — اسم الشركة وعنوان مركزها الرئيسي .
  - ٢ — قيمة رأسمال الشركة المصدر .
  - ٣ — رقم قيد الشركة في سجل الهيئة وتاريخه .
  - ٤ — الرقم المسلسل للصك وتاريخ اصداره وقيمه ومدته .
  - ٥ — اسم صاحب الصك وجنسيته وعنوانه .
  - ٦ — ما يفيد ان اصدار الصك لا يترتب عليه تجاوز الحد الاقصى  
للاموال التي يمكن للشركة أن تملكها .
- وتخطر الشركة الهيئة بصور نماذج الصكوك التي تصدرها في كل  
اصدار وأرقامها .

مادة ١٨ — يجب أن يدون على ظهر الصك بطريقة واضحة البيانات  
الآتية :

- \* ملخص واف لغرض الشركة وفقاً لنظامها الاساسي .
- \* أسس المشاركة في الارباح والخسائر .
- \* شروط استرداد الصك .
- \* مدى قابلية الصك للتجديد التلقائي .

مادة ١٩ — تمسك الشركة سجلات منتظمة عن الصكوك التي  
اصدرتها ، وفقاً للاصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد  
المقررة في هذا الشأن .

مادة ٢٠ - لأصحاب الصكوك استرداد قيمتها عند انتهاء مدتها مضافاً إليها حصتها في الربح الناتج عن استثمار قيمتها أو مخصصاً منها ما يخصها من خسائر عند الاسترداد .

وإذا كانت شروط الصك تجيز استرداد قيمته في أى وقت أو قبل انتهاء مدته ، فللشركة تجنب جزء من القيمة في ضوء آخر مركز مالى شهرى لحين التسوية النهائية بعد اعتماد الميزانية والقوائم المالية .

مادة ٢١ - في حالة فقد الصك أو تلفه - تصدر الشركة بدلا منه لصاحبه بناء على طلبه وحسبما هو مدون بسجلاتها ، بعد تكليفه بتقديم ما يثبت الفقد أو التلف وأدائه لمبلغ النفقات الفعلية للاستبدال ، ويثبت على الصك الصادر في هذه الحالة انه بدل فاقد أو بدل تالف ويؤشر عليه بما هو ثابت في السجلات .

مادة ٢٢ - على الشركة ايداع الاموال التى تنطقاها بالعملة المصرية خلال اسبوع فى حساب خاص بأحد البنوك المعتمدة .

ويتم تلقى العملات الاجنبية عن طريق أحد البنوك المعتمدة لمزاولة عمليات اليقد الأجنبى المنصوص عليها فى المادة (٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التعامل بالنقد الاجنبى ، وتودع فى حساب خاص بها .

### الباب الثالث

#### الارباح وتوزيعها والاحتياطيات

مادة ٢٣ - لارباح الصافية أو الخسائر هى تلك الناتجة عن جميع العمليات والمعاملات التى باشرتھا الشركة خلال السنة المالية وذلك بعد تحميل جميع التكاليف النقدية وغير النقدية اللازمة لتولد الإيراد وبعد حساب وتجنب اهلاك الاصول الثابتة الملموسة والاصول المعنوية القابلة للاهلاك ومخصصات النفاذ للثروات الطبيعية وأى مخصصات تقضى

المعايير المحاسبية باحتسابها وتحصيلها على الايراد قبل استخراج نتيجة النشاط السنوية من ربح أو خسارة مع مراعاة الافصاح عن الارباح أو الخسائر غير العادية أو ذات الطبيعة الرأسمالية .

مادة ٢٤ - يجب على مجلس ادارة الشركة عند اعداده الميزانية والقوائم المالية ان يجنب من الأرباح الصافية للشركة جزءا من عشرين منها لتكوين احتياطي قانوني ، ويخصم هذا الجزء من حصة الشركة في الارباح ، ويوقف تجنيب هذا الاحتياطي اذا بلغ نصف رأس المال المصدر ويجوز استخدام الاحتياطي القانوني في تغطية حصة الشركة في الخسائر أو في زيادة رأس المال بما لا يجاوز الحد الاقصى المقرر قانونا .

مادة ٢٥ - الارباح القابلة للتوزيع هي الارباح الصافية المشار اليها في المادة (٢٣) من هذه اللائحة ويجرى توزيعها بالكامل بين الشركة وأصحاب الصكوك مع مراعاة الا تخضع للخسائر المرحلة الا من حصة الشركة في الارباح .

واذا قررت الجمعية العامة توزيع كسل أو بعض الاحتياطيات التي تملك التصرف فيها فيجوز لها ان تقرر تخصيص جزء منها لتوزيعه على حملة الصكوك .

مادة ٢٦ - تتولى الجمعية العامة للشركة بعد اقرار الميزانية والقوائم المالية ، توزيع الارباح الصافية على النحو الاتي :

١ - تختص الشركة بنصيب من الارباح القابلة للتوزيع بواقع ١/١٠ منها عن كل مبلغ تلقت مساويا لرأسمالها المصدر ، وذلك بحد أقصى ١٠٪ من تلك الارباح .

٢ - يوزع ما يتبقى بعد ذلك بين الشركة وأصحاب الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الاسهم الى صافي قيمة الصكوك .



٣ - يجرى توزيع حصة الشركة في الأرباح المصنوع فيها في  
البندين ١ ، ٢ السابقين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة يقصد بمصافي حقوق الملكية لأصحاب  
الاسهم مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة  
ما يخص الشركة مخصصاً من ذلك الخسائر المرحلة : كما  
يقصد بمصافي قيمة المكوك قيمتها الأصلية مستبعداً منها نصيبها فيما  
تحقق من خسائر في السنوات المالية السابقة ، وبالنسبة إلى المكوك التي  
صدرت أو استردت خلال السنة المالية يحدد نصيب المك في توزيع  
بنسبة المدة من بداية الشهر التالي لشراء المك أو حتى نهاية السليق  
على الاسترداد بحسب الأحوال .

ويراعى مافي قيمة المك عند حساب ما يخصه من أرباح المكوك .

مادة ٢٧ - يستحق كل من المساهم ومناصب المك والمطل حصة  
في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها .

وعلى مجلس الإدارة ان يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع  
الأرباح على المساهمين وأصحاب المكوك والمطلين خلال شهر على  
الأكثر من تاريخ صدور القرار .

ولا يلزم المساهم أو صاحب المك أو المطل ببرد الأرباح التي  
قبضها على وجه يتفق مع أحكام القانون وهذه اللائحة ولو حقت الشركة  
خسائر في السنوات التالية .

مادة ٢٨ - يجوز للشركة توزيع مبالغ لأصحاب المكوك تحت حساب  
الأرباح بصفة دورية ، ويحدد مجلس إدارة الشركة قيمة تلك المبالغ  
ومواعيد توزيعها في ضوء الموازنة التقديرية ونتائج أعمالها ومركزها المالي  
المعتمد من مراقبي الحسابات للفترة التي يتم توزيع تلك المبالغ عنها .

ولا يجوز إجراء تقوية المبالغ التي خسرنت تحت الحساب بعد اعتماد الجمعية العامة للميزانية والقوائم المالية.

ولا يجوز توزيع مبالغ تحت حساب الأرباح ، إذا كان يقترب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعييدها .

مادة ٢٩ - توزع الخسائر بين الشركة وأصحاب الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لأصحاب الأسهم وصافي قيمة الصكوك . ويراعى بالنسبة إلى الصكوك التي اشترت أو استردت خلال السنة المالية عند تحديد نصيبها في الخسائر حكم المادة (٢٦) من هذه اللائحة .

مادة ٣٠ - تستنزل حصة أصحاب الصكوك في الخسائر السنوية من قيمتها ، ويؤشر بذلك في سجل الصكوك لدى الشركة وعلى مراقبي الحسابات متابعة ذلك بصفة منتظمة كما يؤشر به على الصك عند تقديمه للشركة .

مادة ٣١ - ترحل حصة الشركة في الخسائر إلى السبنة المالية التالية ما لم تقرر الجمعية العامة تغطيتها كلها أو بعضها من الاحتياطات التي يجوز استخدامها في هذا الغرض .

ولا يجوز توزيع أرباح على مساهمي الشركة إلا بعد تغطيه خسائرها المرحلة من سنوات سابقة .

## الباب الرابع

### الميزانية والقوائم المالية والتقارير

مادة ٣٢ - يعد مجلس إدارة الشركة ميزانيتها وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقاً للنموذج رقم (٤) المرافق لهذه اللائحة . ويتضمن القوائم المالية قائمة الدخل وقائمة توزيع الأرباح الصافية أو

التصرف في الخسائر وظلمة التحقق النقدي لحركة صكوك الاستثمار وقائمة مصادر الاموال وأوجه استخداماتها .

مادة ٢٢ - تخطر الشركة الهيئة قبل شهرين من التصاريح المحدد لانعقاد الجمعية العامة بصورة من الميزانية والقوائم المالية والتقارير المتضمن عليها في المادة (٢٢) من هذه اللائحة وتقرير مراقبي للصلبات .  
والهيئة خلال عشرين يوما من تاريخ اخطارها بذلك أن تطلب من الشركة إعادة تصوير الميزانية والقوائم المالية بما ينصح عن المركز المالي الفعلي ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح .

مادة ٢٤ - يجب على مجلس إدارة الشركة نشر الوثائق المتضمن عليها في المادة (٢٣) من هذه اللائحة في جريدتين يوميتين صباحيتين وأستقى الانتشار على الأقل قبل الميلاد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بشهرين يوما على الأقل .

مادة ٢٥ - يجب على مجلس إدارة الشركة خلال أسبوعين من اقرار الميزانية والقوائم المالية من الجمعية العامة أن يقوم نشرها مرفقا بها تقرير مراقبي للصلبات في جريدتين يوميتين صباحيتين وأستقى الانتشار على الأقل . كما يتعين عليه كذلك نشر ملاحظات الهيئة في حالة عدم الأخذ بها .

مادة ٢٦ - تقدم الشركة للهيئة البيانات الآتية .

( أ ) بيان بأرصدة الاموال السائلة بالشركة ولدى البنوك في نهاية كل شهر .

( ب ) ملخص لحركة الاستثمارات قصيرة الاجل في الاوراق المالية بأنواعها المختلفة في نهاية كل شهر .

( ج ) بيان شهري عن الصكوك القائمة أو المتقودة أو المستردة والصكوك الصادرة بدلا منها .



( د ) ملخص لحركة قيم الصكوك في بيان إجمالي ربح سنوي .

( هـ ) تقرير نصف سنوي عن المجالات التي تم استثمار الأموال

فيها خلال الفترة .

ويتم تقديم البيانات المنصوص عليها في البنود ( ب ، د ، هـ ) طبقا للنماذج أرقام ( ١ ، ٢ ، ٣ ) المرفقة بهذه اللائحة ، وذلك في موعد لا يجاوز نهاية الشهر التالي لفترة المقدم عنها البيان . وعلى أن يوقع على الأقل من المدير المسئول في الشركة ومن أحد أعضاء مجلس إدارتها يفوضه المجلس في ذلك .

### الباب الخامس

#### توقف الشركة عن نشاط تلقي الأموال

مادة ٣٧ — على مجلس إدارة الشركة التي ترغب في وقف نشاطها الذي تمارسه في مجال تلقي الأموال عرض تقرير على الجمعية العامة للشركة يبين به الأسباب الداعية لذلك وترفق به قائمة المركز المالي للشركة في نهاية الشهر السابق لدعوة الجمعية العامة للاجتماع ، كما يرفق به تقرير من مراقبي حسابات الشركة بصحة البيانات الواردة بتلك القائمة .

وعلى الشركة الامتناع عن تلقي الأموال من الجمهور اعتبارا من تاريخ موافقة الجمعية العامة على ذلك .

مادة ٣٨ — على مجلس إدارة الشركة خلال أسبوع من تاريخ قرار الجمعية العامة بالموافقة على التوقف أن يخطر الهيئة بذلك وأن يرفق بالاختار محضر اجتماع الجمعية العامة الذي قررت فيه التوقف عن النشاط والمستندات التي عرضت في اجتماعها ، وبيان بحقوق أصحاب الصكوك والبرنامج الزمني الذي أعدته الشركة لإبراء ذمتها بتأيت مسهميها



وفقا لشروطها وبما لا يجاوز المدة المحددة في الاسدات المختلفة  
للمكوك .

وتبدأ الشركة في اتخاذ اجراءات التوقف من تاريخ اخطار الهيئة ،  
ويجب أن تتضمن هذه الاجراءات بصفة خاصة اعلانا في صحيفتين  
مباحيتين واسمى الانتشار واخطار اصحاب المكوك على عناوينهم  
بخطابات موصى عليها بمواعيد الوفاء بحقوقهم على أن يبين في الاعلان  
والاخطار اسم البنك الذى تودع فيه المبالغ التى لا يتقدم اصحابها  
لاستردادها على أن تكون قبله للصرف اليهم لو لم ينسحب عنهم فور  
طلبهم .

مادة ٣٩ - تتقدم الشركة - بعد وفائها بحقوق اصحاب المكوك -  
بطلب الى الهيئة للموافقة على التوقف على أن يرفق به :  
( ١ ) صورة من الاعلان والاخطار المثلر اليهما في المادة ( ٣٨ ) من  
هذه اللائحة .

( ب ) شهادة من البنك الذى اودعت فيه المبالغ التى لم يتقدم  
اصحابها لاستردادها يوضح بها المبلغ المستحق لكل منهم .  
( ج ) شهادة من مراقبى الحسابات ببراءة ذمة الشركة نهائيا من  
جميع التزاماتها قبل اصحاب المكوك .

مادة ٤٠ - يصدر مجلس ادارة الهيئة قراره في طلب التوقف خلال  
ثلاثين يوما من تقديم الاوراق مستوفاة الى الهيئة ، ويتم اخطار الشركة  
به خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ، ويتم النشر بقرار  
المجلس بالموافقة في سجل القيد .

وتتولى الهيئة نشر هذا القرار على نفقة الشركة في الوقائع المصرية  
وفي صحيفتين يوميتين مباحيتين واسمى الانتشار .

مادة ٤١ - للشركة التي أوقفت نشاطها أن تتقدم الهيئة بطلب لمعاودة هذا النشاط مرفقا به :

( أ ) صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة الذي قررت فيه معاودة النشاط .

( ب ) قائمة المركز المالى فى نهاية الشهر السابق على تاريخ دعوة الجمعية العامة للاعتقاد وتقدير من مراقبى حسابات الشركة بصحة البيانات الواردة بتلك القائمة .

( ج ) ائصال سداد رسم القيد .

مادة ٤٢ - يصدر مجلس ادارة الهيئة قراره فى طلب الشركة معاودة نشاطها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة الى الهيئة أو من تاريخ استيفاء البيانات التى يطلبها ، ويؤثر بقرار مجلس الادارة بالموافقة فى سجل القيد وتطوى الهيئة نشر هذا القرار على نفقة الشركة فى الوقائع المصرية وفى صحيفتين يوميتين صباحيتين واسبعتى الانتشار .

## الباب السادس

### صكوك التمويل

#### ذات العائد المتغير

مادة ٤٣ - يجوز لشركات المساهمة التى ليس من بين أغراضها تلقي الاموال لاستثمارها طبقا للقانون اصدار صكوك تمويل متنوعة ذات عائد متغير لمواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتمويل نشاط أو عملية بذاتها ، وبشرط ألا تزيد قيمتها على صافى أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة .

واستثناء من ذلك يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة أن يرخص للشركات المشار اليها باصدار صكوك تمويل بقيمة تجاوز صافى أصولها وذلك فى الحدود التى يصدر بها القرار .

مادة ٤٤ - تصدر صكوك التمويل في شكل شهادات لسمية قابلة للتداول وتخول الصكوك من ذات الاصدار حقوقا متساوية لحاملها في مواجهة الشركة .

ويوقع على الصكوك عضوان من أعضاء مجلس ادارة الشركة يعينهما المجلس .

ويكون للصكوك كوبونات ذات أرقام سلسلة مشتملة على رقم الصك .

مادة ٤٥ - لا يجوز اصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير الا بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح من مجلس ادارة الشركة يرفق به تقرير من مراقب الحسابات ويتضمن القرار الشروط التي تصدر بها الصكوك .

ويجوز للجمعية العامة أن تقرر اصدار الصكوك وقيمتها الاجمالية ومالها من ضمانات وتأمينات مع تفويض مجلس ادارة الشركة في اختيار وقت الاصدار خلال السنتين التاليتين لقرار الجمعية العامة وفي تحديد الشروط الاخرى المتعلقة بالصكوك .

مادة ٤٦ - تصدر الشركة صكوك التمويل بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة عن طريق الاكتتاب العام ، ويجوز للمجلس الموافقة على عدم طرحها للاكتتاب العام اذا اتفق على تغطيتها بالكامل بواسطة البنوك وشركات التأمين والصناديق ، والشركات المالية التي يكون من أغراضها تسويق الاوراق المالية وضمان تغطيتها والشركات العاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها بالنسبة لاصدارات الشركات التي تساهم في رؤوس أموالها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ .

مادة ٤٧ - تقدم الشركة للهيئة نشرة الاكتتاب في صكوك التمويل التي تطرح للاكتتاب العام أو طلب اصدار الصكوك المتفق على تغطيتها

بالكامل طبقا للمادة السابقة وذلك وفقا لنموذج تعده الهيئة لهذا الغرض .  
 ويعطى صاحب الشأن ايضالا مؤرخا بذلك .

وعلى الشركة أن ترفق الاوراق الآتية :

- ( أ ) نسخة من النظام الأساسي للشركة متضمنا حق الشركة في اصدار صكوك تمويل .
- ( ب ) نسخة من آخر ميزانية معتمدة من الجمعية العامة .
- ( ج ) قرار الجمعية العامة بالموافقة على اصدار صكوك التمويل .
- ( د ) القرار الصادر بشروط الصكوك وقواعد احتساب عائدها .
- ( هـ ) تقرير عن نشاط الشركة منذ بداية السنة المالية التي يجرى فيها الاكتتاب ، والسنة السابقة عليها اذا لم تكن الجمعية العامة قد اعتمدت ميزانيتها بعد ، على أن ترفق بالتقرير شهادة من مراقب الحسابات بصحة البيانات المالية الواردة فيه .

مادة ٤٨ - تتولى الهيئة فحص نشرة الاكتتاب أو طلب اصدار صكوك التمويل المتفق على تغطيتها بالكامل والاوراق المرفقة بها ، فاذا كانت الاوراق مستوفاة يتم عرضها على مجلس ادارة الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمها ، أما اذا تبين أن الاوراق غير مستوفاء فيتم اخطار ذوى الشأن خلال المدة المشار اليها لاستيفائها .

ويصدر المجلس قراره خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة ، ويخطر أصحاب الشأن بقرار مجلس الادارة خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره متضمنا رقم وتاريخ الموافقة .

ويسقط قرار الموافقة اذا لم يتم فتح باب الاكتتاب في الصكوك خلال سنة من تاريخ صدور القرار .



**مادة ٤٩ -** تنشر نشرة الاكتتاب عن صكوك التمويل التي يتم طرحها للاكتتاب العام قبل تاريخ فتح باب الاكتتاب فيها بخمسة عشر يوما على الأقل .

وبالنسبة إلى الصكوك التي اتفق على تغطيتها بالكامل فينشر بيان واف عنها خلال شهر على الأكثر من تاريخ ابلاغ الشركة بموافقة مجلس ادارة الهيئة على اصدارها وذلك بقصد الاعلام بها .

ويتم النشر في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار على الأقل على أن يتضمن الاعلان بيانا برقم وتاريخ موافقة مجلس ادارة الهيئة على الاصدار .

**مادة ٥٠ -** تطرح صكوك التمويل للاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك التي يرخص لها الوزير بطلبى الاكتتابات في صكوك التمويل أو عن طريق الشركات التي ترخص لها الهيئة بذلك .

ويظل باب الاكتتاب مفتوحا لمدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر .

ويجوز للبنوك والشركات المشار إليها بعد مضي شهر من تاريخ فتح باب الاكتتاب أن تغطي ما تم يتم الاكتتاب فيه من صكوك ويكون لها أن تعيد تسويقها حتى تاريخ قيد الصكوك ببورصات الاوراق المالية وفقا للمادة «٦١» من هذه اللائحة .

**مادة ٥١ -** يتم الاكتتاب في صكوك التمويل بموجب شهادات اكتتاب موقع عليها من المكتب أو وكيله ومن مهمل الجهة التي تلقت قيمة الاكتتاب ، ويعطى المكتب صورة من شهادة الاكتتاب متضمنة ما يأتي :

( أ ) اسم الشركة مصدرة الصكوك .

( ب ) اسم البنك أو الجهة التي تلقت قيمة الاكتتاب .

- ( ج ) رقم وتاريخ موافقة مجلس إدارة الهيئة على طرح الصكوك .
- ( د ) اسم المكتب وعنوانه وجنسيته وتاريخ اكتبته .
- ( هـ ) اجمالي قيمة الصكوك المطروحة للاكتتاب وعملة الاصدار .
- ( و ) قيمة وعدد الصكوك المكتتب فيها بالارقام والحروف .

مادة ٥٢ - يجوز قفل باب الاكتتاب قبل الموعد المقرر بمجرد نغطية قيمة صكوك التمويل المعروضة للاكتتاب .

وفي جميع الاحوال ، اذا جاوز الاكتتاب عدد الصكوك المطروحة وجب توزيعها بين المكتتبين بالكيفية التي يحددها نظام الشركة .

فاذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين فيتم تخصيص عدد من الصكوك لكل مكتب على اساس نسبة عدد الصكوك المطروحة الى عدد الصكوك التي تم التقدم للاكتتاب فيها بحيث لا يترتب على ذلك اقصاء أي مكتب ، ويراعى جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين ، وفي هذه الحالة يقدم المكتب الشهادة المشار اليها بالمادة (٥١) من هذه اللائحة الى الجهة التي يتم الاكتتاب عن طريقها وذلك لاثبات عدد الصكوك التي خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد اليه الباقي مما دفعه عند الاكتتاب .

مادة ٥٣ - اذا لم يتم تغطية جميع الصكوك المعروضة للاكتتاب خلال المدة المقررة بالمادة (٥٠) من هذه اللائحة ، يجوز لمجلس ادارة الشركة أن يقرر الاكتفاء بما تم تغطيته من الصكوك ، والغاء الباقي ، مع اخطار الهيئة بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قرار المجلس .

مادة ٥٤ - مع مراعاة احكام المادة (٤٣) من هذه اللائحة يجوز للجمعية العامة العادية للشركة - بناء على اقتراح مجلس الادارة - أن تصدر صكوك تمويل قابلة للتحويل الى اسهم ، وذلك وفقا للاوضاع الآتية :

( أ ) ان يتضمن قرار الجمعية ونشرة الاكتتاب القواعد التي يتم على أساسها تحويل صكوك التمويل الى أسهم .

( ب ) ألا يقل سعر اصدار الصك عن القيمة الاسمية للسهم .

( ج ) ألا تجاوز قيمة الصكوك القابلة للتحويل الى أسهم بالإضافة الى قيمة أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به .

مادة ٥٥ - يكون لمساهمي الشركة أولوية الاكتتاب في صكوك التمويل وفقا لنظام الشركة ، ولا يجوز قصر هذا الحق على بعض المساهمين دون البعض الآخر ، ولا يجوز أن تقل المدة التي يكون للمساهمين فيها استعمال حق أولوية الاكتتاب في صكوك التمويل عن خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ فتح باب الاكتتاب في تلك الصكوك .

مادة ٥٦ - استثناء من أحكام المادة (٥٥) من هذه اللائحة ، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة وللأسباب الجدية التي يبيدها مجلس ادارة الشركة ويقرها مراقب الحسابات بتقرير منه ، ان تطرح صكوك التمويل كلها أو بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون أعمال حق الأولوية المقرر للمساهمين .

مادة ٥٧ - يحدد مجلس ادارة الشركة القيمة الاسمية لصك التمويل عند كل اصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية .

ويجوز ان تستخرج شهادات الصكوك من فئة صك واحد أو خمسة صكوك ومضاعفاتها .

مادة ٥٨ - يجب أن تتضمن شهادات صكوك التمويل البيانات الآتية :

١ - اسم الشركة مصدرة الصكوك .

٢ - قيمة رأس مال الشركة المصدر والمرخص به .



- ٣ - عنوان المركز الرئيسي للشركة .
- ٤ - رقم التقييد في السجل التجارى وتاريخه ومكانه .
- ٥ - تاريخ انتهاء أجل الشركة بحسب نظامها .
- ٦ - رقم وتاريخ الاصدار واجمالى قيمة السكوك المصدرة وعملة الاصدار .
- ٧ - فئة السك وقيمتها الاسمية ورقمها المسلسل .
- ٨ - المائد الذى يجره السك أو إبلس حسابيه ومواعيد ادائه وألية حقوق أخرى يخولها للسك (إن وجدت) .
- ٩ - مواعيد وشروط استهلاك السك .
- ١٠ - الضمانات والتأمينات الخاصة الحق الذى يمثله السك فى حالة وجودها .
- ١١ - اذا كانت السك قابلة للتحويل إلى أسهم تفكر المواعيد المقررة لاستعمال السك لحقه فى التحول والاسس التى يتم التحول بناء عليها .
- ١٢ - اسم مالك السك وعنوانه وجنسيته .

مادة ٥٩ - لا يجوز للشركة أن ترد إلى حملة سكوك التمويل قيمة سكوكهم أو أن توزع عائدا عليهم بالمخالفة لشروط الاصدار .

مادة ٦٠ - تخطر الشركة البينة ببيان نصف سنوى عن حركة سكوك التمويل يتضمن السكوك التى تمت تغطيتها فى كل اصدار وقيمتها وبيان ما تم استهلاك منها فى مواعيده وقيمتها ، واجمالى المائد الموزع على هذه للسكوك ونسبتها إلى قيمة السك فى كل اصدار .

مادة ٦١ - يجب أن تقدم سكوك التمويل خلال سنة على الاكثر من تاريخ تغطيتها بالكامل أو قفل باب الاككتاب فيها إلى جميع بورصات



الأوراق المالية في مصر لتقييد في جداول أسعارها ولعلهم تكن أسهم الشركات التي أصدرتها مقيمة في تلك الجداول .

وتقييد لجان البورصات من تلقاء نفسها في جداول الأسعار جميع الصكوك إذا لم يتقدم الشركة بطلب قيدها في السجل المسمى اليه .

وينجوز قيد الشهادات المؤقتة التي تمنحها الشركة للمكتتبين في الصكوك في الجداول المؤقتة لحين قيامها بطبع الصكوك . ويتعين على الشركة استبدال الشهادات المؤقتة بصكوك التمويل خلال سنة على الأكثر من تاريخ قيدها في الجدول المؤقت .

ويسرى في شأن التعامل في الصكوك وتداولها الشروط والأوضاع المنصوص عليها في لوائح البورصات .

مادة ٦٢ - تصدق الشركة لصاحب صك التمويل - في حالة فقده أو تلفه بدل فاقده أو بدل تالف حسبما هو مدون بسجلاتها ، وذلك بعد قيامه بتقديم ما يشبه الفقد أو التلف ، ووفق للإجراءات المتبعة لدى بورصات الأوراق المالية في هذا الشأن ، مع أدائه لمبلغ النفقات الفعلية للاستبدال والإعلان ، ويثبت على الصك الصادر في هذه الحالة أنه بدل فاقده أو بدل تالف حسب الأحوال ، ويؤشر بالتصرفات التي وريث عليه طبقاً لسجلات الشركة ، وتخطر الهيئة والبورصات بواقعة فقد أو تلفه الصك الأصلي وبالصك الصادر بدلاً منه .

### البطاب السحاب

#### توفيق الشركات القائمة لأوضاعها

مادة ٦٣ - يجب أن يرفق الشخص الطبيعي أو المعنوي بالاحظار

المنصوص عنه في المادة (١٦) من القانون بياناً يتضمن ما يأتي :

١ - اسم الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تلتحق الأموال وتاريخ  
مزاولة النشاط والشكل القانوني ورقم التقييد في السجل التجاري . عنوان  
المركز الرئيسي وفروعه بالداخل والخارج .

٢ - بيان رأس المال المخصص به والمصدر والمدفوع وقيمة  
مساهمات أو حصص كل من المؤسسين والمساهمين أو الشركاء .

٣ - قائمة بأسماء الشركاء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين  
ومراقبي الحسابات .

٤ - المشروعات والشركات التي أسسها أو ساهم أو شارك فيها  
ومقدار مساهمته في كل منها والقيمة الدفترية لممتلكاتها : ويجوز إفصاح  
قيمتها السوقية في خانة إحصائية .

٥ - أسماء البنوك والشركات المالية وبيوت الوساطة وغيرها في  
الداخل والخارج التي أودع فيها قيمة مالية أو أرصده نقدية أو مصادر  
ثمينة أو أحجاراً كريمة أو مسكوكات أو أوراقاً مالية مع بيان رصيد  
كل منها .

٦ - نسخة واحدة من كل نموذج من النماذج التي استخدمها منذ  
بدء نشاطه في تلتحق الأموال .

٧ - عدد أصحاب الأموال .

٨ - بيان يتضمن التوزيع التكراري للمبالغ التي تلقاها مصنفاً إلى  
فئات كل فئة وحدة نقدية لكل عملة على حدة .

٩ - مجموع المبالغ التي تلقاها سنوياً بأية صفة من تاريخ بدء  
نشاطه في تلتحق الأموال وما أداه لأصحابها حتى تاريخ تقديم الإخطار  
وذلك عن كل سنة على حدة .

١٠ - بيان الأوضاع والشروط والمدة التي يستمد منها مسكوك  
الاستثمار مقابل ما تلقاه من أموال قبل العمل بأحكام القانون في حالة  
رغبته العمل في مجال تلتحق الأموال لاستثمارها .

**مادة ٦٤** - يتم إعداد قائمة المركز المالي ومرفقاتها المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون بما يفصح عن المركز المالي الصحيح، وبمراعاة القواعد التالية بصفة خاصة :

( أ ) - أعداد القائمة على أساس الأصول الدفترية وفي حالة عدم وجود الدفاتر والسجلات التي تفرضها القوانين واللوائح يجوز الاستناد إلى البيانات المؤيدة بمستندات صحيحة .

( ب ) - تظهر الأصول الثابتة القابلة للاهلاك بتكلفتها مضمومة منها الإهلاكات الواجبة .

( ج ) - تظهر الأصول المتداولة بما فيها الاستثمارات قصيرة الأجل والأوراق المالية والمخزون بسعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل .

( د ) - تظهر المخصصات اللازمة للديون والمطالبات والقضايا والضرائب وأية التزامات أخرى لم يتم سدادها حتى تاريخ إعداد المركز المالي .

( هـ ) - يتم تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية الداخلة في الأصول والالتزامات بما في ذلك الأموال التي تم تلقيها بأية صفة ، وفقا لأسعار السوق المصرفية في تاريخ إعداد المركز المالي .

وعلى الشركة أن تضع تحت تصرف المحاسبين القانونيين المشار إليهما في المادة (١٦) من القانون اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة جميع المستندات والسجلات والدفاتر وأية بيانات أخرى يريان ضرورة الحصول عليها لاعتماد قائمة المركز المالي وإعداد تقريرهما .

**مادة ٦٥** - يجب أن تظهر قائمة المركز المالي المشار إليها في المادة (٦٤) من هذه اللائحة جميع الموجودات والالتزامات في تاريخ العمل بالقانون وأن تفصح القائمة ومرفقاتها على وجه الخصوص عما يأتي :

( أ ) - المبالغ والقيم والأموال التي تلقاها الشخص بأية صفة من



الغير من تاريخ بدء نشاطه في تلقى الاموال بالعملات المختلفة والرصيد القائم من كل منها في تاريخ الفصل بالقانون .

( ب ) مسحوبات المديرين والشركاء وأعضاء مجلس الإدارة بالعملات المختلفة بما في ذلك المبالغ التي حصلوا عليها كسلفيات أو مبالغ تحت التسوية أو تحت أى مسمى آخر ، وأرصدها القائمة في تاريخ اعداد المركز المالى .

( ج ) الارصدة لدى البنوك أو أى مؤسسات أخرى في اداخل والخارج وبذلك العملات الموجودة بها .

( د ) أرصدة الصندوق والخزائن والمساكن الثمينة والاحجار الكريمة .

( هـ ) أرصدة الديون المستحقة للغير بذات العملة .

( و ) الامول الثابتة مصنفة في مجموعات نوعية .

( ز ) أرصدة استثمارات الشخص في مشروعات مملوكة له بالكامل او بالمشاركة مع الغير .

مادة ٦٦ - يجب على المحاسبين القانونيين أن يضعوا تقريرهما عن قائمة المركز المالى المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون أسس لتقييم لكل عنصر من عناصر الموجودات والالتزامات ، وأية تعديلات أجريها أو يريان اجراءها على بيانات وعناصر القائمة بما يتفق مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها .

مادة ٦٧ - اكل من أخطر الهيئة برغبته في توفير أوضاعه طبقا لأحكام القانون من الاشخاص المشار اليهم في المادة (١٦) منه أن يطلب الافادة من حكم الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢) من القانون ، على أن يبين في طلبه مقدار رأس المال لمصدر الذى



يرغب في الموافقة عليه استثناء من الحد الأدنى أو الحد الأقصى لرأس المال المصدر المشار إليهما في البند (ب) من ذات المادة .

ويتم تقديم الطلب الى الهيئة خلال المدة المنصوص عليها في المادة (١٧) من القانون .

وينظر مجلس ادارة الهيئة الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه لاقتراح ما يراه بشأنه وعرضه على الوزير خلال عشرة أيام من تاريخ نظره بمجلس ادارة الهيئة ، ويتولى الوزير عرض الامر على مجلس الوزراء .

مادة ٦٨ - على كل من أخطر الهيئة برغبته في توفيق أوضاعه طبقا للقانون أن يتخذ ما يلزم من اجراءات في شأن الاموال التي تلقاها قبل تاريخ العمل به زيادة على الحد الأقصى المقرر ، بما في ذلك كل أو بعض الاجراءات الآتية :

( أ ) أن يتقدم بطلب لزيادة رأس المال طبقا لأحكام المادة (٦٧) من هذه اللائحة .

( ب ) أن يتقدم بطلب لزيادة الحد الأقصى للاموال طبقا لأحكام المادة (٦٨) من هذه اللائحة .

( ج ) أن يحول الاموال الزائدة بموافقة أصحابها الى شركة أخرى تعمل وفقا لأحكام القانون وذلك بموجب اتفاق يبرم مع هذه الشركة وتخطر به الهيئة .

( د ) أن يرد الاموال الزائدة الى أصحابها خلال سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة ووفقا لبرنامج زمني تبلغ به الهيئة يراعى في اعلان الأحكام المنصوص عليها في المادة (٦٩) من هذه اللائحة .

وفي جميع الاحوال ، يجب أن يصحب الاجراء تقرير من المحاسبين

القانونيين المشار اليهما في البند (ج) من المادة (١٦) من القانون بصحة البيانات المالية الواردة في الأوراق التي يتخذ الاجراء على أساسها ، وأن الاجراء يتفق مع قائمه المركز المالى المنصوص عليها في ذلك البند .

ويجب اصدار صكوك استثمار طبقا لهذه اللائحة مقابل الاموال التى سبق تلقيها وبما لا يجاوز الحد الاقصى المقرر .

**مادة ٦٩ -** على من أخطر الهيئة بعدم رغبته في توفيق أوضاعه وعلى كل من انقضت المدة المحددة في القانون لتوفيق الأوضاع دون اتمامه ، أن يعد برنامجا لرد جميع ما تلقاه من أموال الى أصحابها خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون ، ويراعى في اعداد هذا البرنامج المبلغ المستحق لكل شخص من أصحاب الاموال وتواريخ ايداعها لدى المتروم بالرد والأسلوب الذى سيتم به والاجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج والتوقيت الزمنى لراحل الرد وغير ذلك من الاسس اللازمة لتنفيذ البرنامج طبقا للقوانين القائمة .

وعليه لخطر الهيئة بهذا البرنامج (١) ، والاعلان عنه في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتى الانتشار بعد أسبوعين من اخطار الهيئة .

(١) صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٩ ونص في مادته الاولى على ما يأتى :  
« يتعين على كل من أخطر الهيئة العامة لسوق المال بعدم رغبته في توفيق أوضاعه أن يقوم بإبلاغ الهيئة بالبرنامج الزمنى المنصوص عليه في المادة ٦٩ من اللائحة المشار اليها ، وذلك خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

كما يتعين على كل من أخطر الهيئة برغبته في توفيق أوضاعه وانقضت المهلة المحددة في المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه دون اتمام اجراءات التوفيق أن يقوم بإبلاغ الهيئة بهذا البرنامج خلال شهر من تاريخ انتهاء هذه المهلة .

وتتولى الهيئة متابعة تنفيذ هذه البرامج والتحقق من مدى التزام الاشخاص المشار اليهم بما ورد بها « .

( الوقائع المصرية - العدد ١٢٥ تابع في ٢١/٥/١٩٥٩ )

ويخطر أصحاب الاموال بطلبات مسجلة بمواعيد وأماكن رد  
الاموال طبقا للبرنامج •

ويجب ايداع المبالغ التي لم يتقدم أصحابها لاستردادها في المواعيد  
المحددة لدى أحد البنوك على أن تكون قابلة للصرف اليهم أو لمن ينوب  
عنهم فور طلبها •

### الباب الثامن

#### الاطلاع والرسوم

مادة ٧٠ - لكل ذي مصلحة طلب الاطلاع لدى الهيئة على الوثائق  
والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة ، والحصول على بيانات  
أو صور منها مصدقا عليها ، وذلك مقابل رسم مقداره خمسون جنيها عن  
كل وثيقة أو بيان في حالة الاطلاع ومائة جنيها عن كل صورة •

مادة ٧١ - يقدم طلب الاطلاع أو الحصول على صور من الوثائق  
أو البيانات الى الهيئة مرفقا به إيصال دفع الرسم المقرر على أن يبين في  
الطلب صفة مقدمه والوثيقة أو البيان الذي يطلب الاطلاع عليه أو الحصول  
على صور منه والغرض المراد استخدامه فيه •

والهيئة رفض الطلب اذا كان من شأن اذاعة البيانات أو الصور  
المطلوب الحاق الضرر بالشركة أو الاخلال بالمصلحة العامة أو بمصالح  
المستثمرين •

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	إرادة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

## فهرس

### الجزء السادس عشر

المفحة	الموضوع
٥	سجون .....
٥	( اولا ) تنظيم السجون .....
٧	— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .....
٥٧	— قرار مجلس الوزراء في ١٤/٣/١٩٥٦ بإنشاء مجلس استشارى أعلى للسجون .....
٥٧	— قرار مجلس الوزراء في ١٤/٣/١٩٥٦ بإنشاء مجلس استشارى أعلى للسجون .....
٦١	( ثانيا ) السجون العسكرية .....
٦١	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن السجون العسكرية .....
٦٣	— قرار وزير الداخلية رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٠ باللائحة الداخلية للسجون العسكرية .....
٧٩	— قرار وزير الداخلية رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن السجون العسكرية التى تنفذ فيها العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها على أفراد هيئة الشرطة وعساكر الدرجة الثانية غير المفصولين من الخدمة .....
٨٢	( ثالثا ) السجون المركزية .....
٨٢	— قرار وزير الداخلية رقم ١٦٥٤ لسنة ١٩٧١ باللائحة الداخلية للسجون المركزية .....
٩٥	( رابعا ) في شأن العمل العسكرى والمدنى بمصلحة السجون .....
٩٧	( خامسا ) في اتفاقية مناهضة التعذيب .....
	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموافقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية



الصفحة	الموضوع
٩٧	أو اللانسانية أو المهينة التي اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٤/١٢/١٩
١١٨	تعديلات التشريعية للموضوع
١٢١	سكك حديدية
١٢٣	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم (٢٧٢) لسنة ١٩٥٩ في شأن نظام السفر بالسكك الحديدية
١٢٩	— القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن إنشاء الهيئة القومية للسكك الحديدية
١٣٩	التعديلات التشريعية للموضوع
١٤١	شكك دبلوماسي وقنصلي
١٤٣	— القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي
١٨١	— قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن شروط الخدمة في وظائف السلك الدبلوماسي والقنصلي
٢٠١	— القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ بإصدار قانون القضاء القضائي
٢٠٦	— قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموافقة على معاهدة الخاصة بمنع ومكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم الممثلون الدبلوماسيون الموقعين بتونس في ١٩٧٢/١٢/١٩ (١٩٨٠)
٢١٦	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم الدراسات الدبلوماسية
٢١٨	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٢١	بمسرة عقارية
٢٢٣	— قرار وزير الداخلية في ١٩٤٠/٥/٢٥ خاص بوساطة المعاملات العقارية
٢٢٦	التعديلات التشريعية للموضوع



الصفحة	الموضوع	فهرس
٢٢٧	سندات التنمية	٨٥٧
٢٢٩	القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ بالاذن للحكومة في إصدار سندات التنمية لسنة ١٩٧٧	٢٢٩
٢٣٢	القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٧ بالاذن للحكومة في إصدار دفعات أخرى من سندات التنمية	٢٣٢
٢٣٤	التعديلات التشريعية للموضوع	٢٣٤
٢٣٥	سياحة وفنادق	٨١٦
٢٣٧	القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية	٢٣٧
٢٣٧	الفندقية والسياحية	٢٣٧
٢٤٨	قرار وزير السياحة رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتنفيذ أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن	٢٤٨
٢٦٨	السياحة والفنادق	٢٦٨
٢٧٧	قرار وزير السياحة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ بتحديد قيمة الاتاوة على كازينوهات القمار	٢٧٧
٢٧٩	قرار وزير التموين رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم استخدام السلع الغذائية والتموينية المدعمة في الفنادق والمحال السياحية	٢٧٩
٢٨٢	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية	٢٨٢
٢٩٤	قرار وزير السياحة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية	٢٩٤
٣٠٤	القسم الثاني - في الغرف السياحية	٣٠٤
٣٠٤	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها	٣٠٤

الموضوع	الصفحة
..... وزير السياحة رقم ١ لسنة ١٩٦٩ بشأن	
..... إنشاء الغرف السياحية	٣١٦
..... في المرشدين السياحيين	٣١٨
..... القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون في	
..... شأن المرشدين السياحيين ونقلتهم	٣١٨
..... قرار وزير السياحة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ باللائحة	
..... التنفيذية لقانون المرشدين السياحيين رقم ١٢١	
..... لسنة ١٩٨٣	٣٤٠
..... في المجلس الاعلى للسياحة وهيئات التنشيط	
..... السياحي	٣٤٦
..... قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢٦ لسنة	
..... ١٩٨٥ باعادة تنظيم المجلس الاعلى للسياحة ..	٣٤٦
..... قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧	
..... بإنشاء هيئات اقليمية لتنشيط السياحة .....	٣٤٩
..... قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٣٤ لسنة	
..... ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتنشيط	
..... السياحي	٣٥٢
..... في السياحة العالمية	٤/٣٥٢
..... القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٦ بالموافقة على	
..... الاتفاقية الدولية الخاصة بالتسهيلات الجمركية	
..... للسياحة الموقع عليها بنيويورك في ٤ من يونيه	
..... سنة ١٩٥٤	٤/٣٥٢
..... قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٥	
..... لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية إنشاء	
..... المقر الاقليمي للشرق الاوسط لمنظمة السياحة	
..... العالمية بالقاهرة	٥/٣٥٢

الصفحة

الموضوع

- ٦/٣٥٢ ..... قرار وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية بالنيابة بشأن نشر اتفاقية انشاء المقر الاقليمى للشرق الاوسط لمنظمة السياحة العالمية بالقاهرة
- ٧/٣٥٢ ..... التعديلات التشريعية للموضوع
- ١٣/٣٥٢ ..... سباب ورياضة
- ١٥/٣٥٢ ..... القسم الاول - فى الهيئات الخاصة للشباب والرياضة
- ١٥/٣٥٢ ..... القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة
- ٤٠٤ ..... قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجلس الاعلى للشباب والرياضة
- ٤١٢ ..... قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن هيئة المنشآت الرياضية بمدينة نصر
- ٤١٧ ..... القسم الثانى - فى الاندية
- ٤١٧ ..... القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية
- ٤٢٦ ..... القسم الثالث - فى شأن نقابة المهن الرياضية
- ٤٢٦ ..... القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ بانشاء وتنظيم نقابة المهن الرياضية
- ٤٥١ ..... القسم الرابع - فى سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها
- ٤٥١ ..... القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ عن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من انواع الالعب وأعمال الرياضة
- ٤٥٥ ..... قرار وزير الداخلية بلائحة أول مايو ١٩٢٢ بكيفية تنفيذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من انواع الالعب وأعمال الرياضة
- ٤٥٨ ..... التعديلات التشريعية للموضوع



الصفحة	الموضوع
٤٦١	شرطة وامن عام .....
٤٦٣	القسم الاول - في هيئة الشرطة .....
٤٦٣	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة .....
٥٣٢	القسم الثانى - في اكاديمية الشرطة .....
٥٣٢	— القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بانشاء اكاديمية الشرطة .....
٥٤٩	القسم الثالث - في العمد والمشايخ .....
٥٤٩	— القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ .....
٥٦٣	— قرار وزير الداخلية رقم ٢٣١٠ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ .....
٥٨٢	التعديلات التشريعية للموضوع .....
٥٨٥	شركات .....
٥٨٧	القسم الاول - في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية .....
٥٨٧	— القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .....
٦٦٢	— قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للدئون الاقتصادية والمالية ووزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .....
٨٠٥	القسم الثانى - في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون في شأن الشركات الداملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها ولائحته التنفيذية .....



الصفحة	الموضوع
٨٠٥	— قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الاموال لاستثمارها
٨٢٢	— قرار وزاري رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الاموال لاستثمارها .....
٨٥٢	التعديلات التشريعية للموضوع .....

## المراجع

- ١ - العجز تحت يد البنوك ..... سنة ١٩٦٤
- ٢ - العجز الإدارى علما وعملا ..... سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٧٥
- ٥ - العجز الإدارى علما وعملا ( طبعة ثانية ) ..... سنة ١٩٧٦
- ٦ - العجز الإدارى علما وعملا ( طبعة ثالثة ) ..... سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية ( طبعة ثانية ) سنة ١٩٨٢
- ٨ - الوجيز فى النظرية العامة للالتزام ..... سنة ١٩٨٤
- ٩ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية ( طبعة ثانية ) سنة ١٩٨٨
- ١٠ - الاستئناف فى الأحكام المدنية والتجارية ..... سنة ١٩٨٩
- ١١ - مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية ( مدنى - تجارى مرافعات - اثبات ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية ( ٥ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٠
- ١٢ - مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة ( احوال شخصية - اصلاح زراعى - تأمينات اجتماعية - حيز ادارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العام - ايجار الاماكن ) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية ( ٨ كلاسير ) ..... سنة ١٩٧٣
- ١٣ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ نشأتها فى عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٧١ ( ٢٠ مجلدا و ٢ فهرس ) ..... سنة ١٩٨١
- ١٤ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :
  - ( ا ) العدد الاول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
  - ( ب ) العدد الاول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
  - ( ج ) العدد الثانى من الاصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ ( ٢ مجلد ) .

( د ) العدد الثانى من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من اول

١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

THECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

( هـ ) العدد الثالث من الإصدار المحدث : يضم مبادئ الفترة من أول أكتوبر عام ١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .

١٥ — موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعى لكافة التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى — الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل بائن الله — معدلة ونقا لآخر تعديل ، ومرتبطة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، ومعلنة عليها باهم وأحدث المبادئ القانونية التى قررتها وتقررها بحسبها النقض والادارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

- الجزء الأول : يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون المحدث .
- الجزء الثانى : يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الاثبات ، قانون المرافعات .
- الجزء الثالث : يضم : قانون العقوبات ، قانون الاجرامات الجنائية ، قانون النقض الجنائى .
- الجزء الرابع : يضم تشريعات : آثار ومناخ ، اجساد ، اجتماعات ومظاهرات وتجمهر ، أحداث ، احزاب سياسية ، احوال شخصية ، احوال مدنية .
- الجزء الخامس : يضم تشريعات : اذاعة وتليفزيون ، ازهر ، استثمار المال العربى والاجنبى ، استثمار الاراضى ، اسكان ، اسلحة ونخائر ومفرقات .
- الجزء السادس : يضم تشريعات : اشياء ضائعة ، اصلاح زراعى ، اعياد ومواسم ، امن الدولة ، اموال الدولة .
- الجزء السابع : يضم تشريعات : اموال مصادرة ، اوسمة وانواط مدنية ، ايجار الاماكن ، باعة متجولون ، بتروى وثروة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- الجزء الثامن : يضم تشريعات : بريد ، بناء وهدم ، بورصات ، تأمين ، تأمين .
- الجزء التاسع : يضم تشريعات التأمينات الاجتماعية .
- الجزء العاشر : يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قومى ، تربية وتعليم ، تسول ، تشريع .
- الجزء الحادى عشر : يضم تشريعات : تمدير واستيراد ، تعاون .



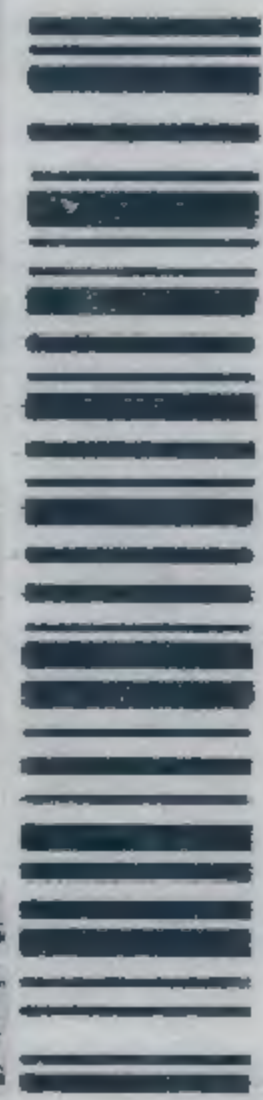
- الجزء الثاني عشر : يضم تشريعات : تعبئة عامة واحصاء ، تعليم عالي ، تعمير وتخطيط عمراني ، تلوث البيئة .
- الجزء الثالث عشر : يضم تشريعات : تموين وتسعير جبرى ، تنظيم وادارة ، تيسيرات بسبب الحرب ، ثقافة ( فنون وآداب ) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .
- الجزء الرابع عشر : يضم تشريعات : جمعيات ومؤسسات خاصة ، جنسية ، جوازات السفر واقامة الاجانب ، حالة جنائية ، حجر صحى ، حجز ادارى ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلى ( ادارة محلية ) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور .
- الجزء الخامس عشر : يضم تشريعات : دخان وتمباك ، دعارة ، دعاية واعلان ، دفاع مدنى وشعبى ، دمة ، دور الكتب والوثائق ، ديانات غير اسلامية ، دين اسلامى ، رئاسة الدولة ، رقابة ادارية ، رى وصرف ، زراعة .
- الجزء السادس عشر : يضم تشريعات : سجون ، سلك حديدية ، سلك دبلوماسى وقنصلى ، سمرة عقارية ، سفندات التنمية ، سياحة وفنادق ، شباب ورياضة ، شرطة وامن عام ، شركات .







Bibliotheca Alexandrina



0548666